

وأما على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختلّف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائل ذلك مَلَكٌ يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائل هم الملائكة، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم / القائلون ذلك أيضاً، والمقول لهم الكفار، وقوله "ادخلوا الجنة" من قولة أهل الأعراف أيضاً أي: يرجعون فيخاطب بعضهم بعضاً فيقولون: ادخلوا الجنة. وقال ابن الأنباري: "إن قوله: أهؤلاء الذين أفسمتم لا ينالهم الله برحمة" من كلام أصحاب الأعراف. وقوله "ادخلوا" من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: {يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ} فهذا من كلام الملائكة، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟.

وقرأ الحسن وابن سيرين: "ادخلوا الجنة" إمرأً من أدخل وفيها تأويلان، أحدهما: أن المأمور بالإدخال الملائكة أي: ادخلوا يا ملائكة هؤلاء. ثم خاطب البشر بعد خطاب الملائكة فقال: لا خوف عليكم، وتكون الجملة من قوله: "لا خوف" لا محل لها من الإعراب لاستئنافها. والثاني: أن المأمور بذلك هم أهل الأعراف والتقدير: ادخلوا أنفسكم، فحذف المفعول في الوجهين. ومثل هذه القراءة هنا قوله تعالى: {ادخلوا آل فرعون} وستأتي إن شاء الله، إلا أن المفعول هناك مصحح به في إحدى القراءتين.

والجملة من قوله "لا خوف" على هذا في محل نصب على الحال أي: ادخلوا أنفسكم غير خائفين. وقرأ عكرمة "دخّلوا" ماضياً مبنياً للفاعل. وطلحة وابن وثاب والنخعي "ادخلوا" من أدخل ماضياً مبنياً للمفعول على الإخبار، وعلى هاتين فالجملة المنفية في محل نصب بقول مقدر، ذلك القول منصوب على الحال أي: مقولاً لهم لا خوف.

(7/148)

* { وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: {أَنْ أَفِيضُوا} كأحوالها من احتمال التفسير والمصدرية، و"من الماء" متعلق بأفيضوا على أحد وجهيه: إما على حذف مفعول أي: شيئاً من الماء فهي تبعية، طلبوا منهم البعض اليسير، وإما على تضمين "أفيضوا" معنى ما يتعدى بـ من أي: أنعموا منه بالفيض. وقوله: {أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ} "أو" هنا على بابها من اقتضائها لأحد الشئيين: إما تخييراً أو إباحةً أو غير ذلك مما يليق بها، وعلى هذا يقال كيف قيل: حَرَّمَهُمَا فأعيد الضمير مثني، وكان من حق مَنْ يقول إنها لأحد الشئيين أن يعوّد مفرداً على ما تقرر غير مرة؟ وقد أجابوا بأن المعنى: حَرَّمَ كلاً منهما. وقيل إن "أو" بمعنى الواو فعود الضمير واضح عليه.

و"مما": "ما" يجوز أن تكون موصولة اسمية، وهو الظاهر، والعائد محذوف أي: أو من الذي رزقكموه الله، ويجوز أن تكون مصدرية، وفيه مجازان:

أحدهما: أنهم طلبوا منهم إفاضة نفيس الرزق مبالغة في ذلك. والثاني: أن يراد بالمصدر اسم المفعول كقوله: {كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ} في أحد وجهيه. وقال الزمخشري: "أو ممّا رزقكم الله من غيره من الأشربة لدخوله في حكم الإفاضة. ويجوز أن يُراد: أو ألقوا علينا مِنْ ما رزقكم الله من الطعام والفاكهة كقوله:
2205- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

(7/149)

قال الشيخ: "وقوله "و ألقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة" يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون قوله: "أفيضوا" ضَمَّنَ معنى "ألقوا" علينا من الماء أو مما رزقكم الله فيصح العطف، ويحتمل - وهو الظاهر من كلامه - أن يكون أضمر فعلاً بعد "أو" يصل إلى ما رزقكم الله وهو "ألقوا"، وهما مذهبان للنحاة فيما عطف على شيء بحرف عطف، والفعل لا يصل إليه، والصحيح منهما التضمن لا الإضمار". قلت: يعني الزمخشري أن الإفاضة أصل استعمالها في الماء وها جرى مجراه في المائعات، فقوله "أو مِنْ غيره من الأشربة" تصحيح ليسلط الإفاضة عليه؛ لأنه لو حُمِلَ مما رزقكم الله على الطعام والفاكهة لم يَحْسُنْ نسبة الإفاضة إليهما إلا بتجوُّز، فذكر وجه التجوز بقوله "ألقوا"، ثم فسره الشيخ بما ذكر، وهو كما قال، فإن العلف لا يُسْتَدُّ إلى الماء. فقوله إمَّا بالتضمن أي قَعَدْتُهَا، ومثله:

2206- * وَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

وقوله:

2207- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا * مَتَقَلَّدَا سَيْفًا وَرُمَحًا

وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} وقد مضى من هذا جملةٌ صالحة. وزعم بعضهم أن قوله {أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ} عامٌ يندرج فيه الماء المتقدم، وهو بعيدٌ أو متعذرٌ للعطف بأو. والتحرير هنا المنعُ كقوله:

2208- حَرَامٌ عَلَيَّ عَيْنِي أَنْ تُطْعَمَا الْكُرَى *

* {الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَعَرَّثَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَأَلْيَوْمَ نَسَاهُمْ كَمَا تَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ}

(7/150)

قوله تعالى: {الَّذِينَ}: يجوز أن يكون في محل جرٍّ وهو الظاهر نعتاً أو بدلاً من "الكافرين": ويجوز أن يكون رفعاً أو نصباً على القطع. وقوله: "وعرّثهم" عطفٌ على الصلة. وقوله: "فاليوم" منصوب بما بعده. / وقوله: "كما" نعتٌ لمصدر محذوف أي: ينسأهم نسياناً كنسيانهم لقاءً أي بتركهم. و "ما"

مصدرية. ويجوز أن تكون الكافُ للتعليل أي: تركناهم لأجل نسيانهم لقاء يومهم. و "يومهم" يجوز أن يكونَ متسعاً فيه فأضيف المصدرُ إليه، كما يُضاف إلى المفعول به. ويجوز أن يكون المفعولُ محذوفاً، والإضافةُ على ظرف الحدث أي: لقاء العذاب في يومهم. وقوله: "وما كانوا" "ما" مصدريةٌ نسقاً على أختها المجرورة بالكاف أي: وكما يحددون بآياتنا، والتعليل فيه واضح.

* { وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

والضمير في: {جِئْتَهُمْ}: عائذٌ على مَنْ تقدّم من الكفرة، والمراد بـ "كتاب" الجنس. وقيل: يعودُ على مَنْ عاصر النبي عليه الصلاة والسلام. والمراد بالكتاب القرآن. والباء في "بكتاب" للتعدية فقط. وقوله: "فَصَّلْنَاهُ" صفةٌ لـ "كتاب"، والمرادُ بتفصيله إيضاحُ الحقِّ من الباطل، أو تنزيله في فصولٍ مختلفةٍ كقوله: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ}. وقرأ الجحدري وابن محيصة بالضاد المعجمة أي: فَصَّلْنَاهُ على غيره من الكتب السماوية. وقوله: "على علم" حال: إمّا من الفاعل أي: فَصَّلْنَاهُ عالِمين بتفصيله، وإمّا من المفعول أي: فَصَّلْنَاهُ مشتملاً على علم. وتكرّر "علم" تعظيماً.

(7/151)

وقوله: {هُدًى وَرَحْمَةً} الجمهورُ على النصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله أي: فَصَّلْنَاهُ لأجل الهداية والرحمة. والثاني: أنه حال: إمّا من كتاب، وجاز ذلك لتخصسه بالوصف، وإمّا من مفعول "فَصَّلْنَاهُ". وقرأ زيد بن علي "هدى ورحمة" بالجر، وخرّجه الكسائي والفراء على النعت لـ "كتاب"، وفيه المذاهب المشهورة في نحو "[مررت] برجل عدل"، وخرّجه غيرهما على البديل منه. وقرأته فرقة "هدى ورحمة" بالرفع على إضمار المبتدأ. وقال مكي: "وأجاز الفراء والكسائي "هدى ورحمة" بالخفض، يجعلانه بدلاً من "علم"، ويجوز هدى ورحمة على تقدير: هو هدى ورحمة" وكأنه لم يطلع على أنهما قراءتان مَرْوِيَّتان حتى نسبهما على طريق الجواز. و "لقوم" صفة لرحمة وما عُطِفَت عليه.

* { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ }

وقوله تعالى: {تَأْوِيلَهُ}: قد تقدّم ذلك في آل عمران. وقال الزمخشري ههنا: "والتأويل مادته من همزة وواو ولا م من آل يؤول" وقال الخطابي: "أَوَّلْتُ الشيءَ رَدَدْتُهُ إِلَى أَوَّلِهِ، وَاللَّفْظَةُ مَاخُوذَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ". قال الشيخ: وهو خطأ لاختلاف المادتين. و "يوم" منصوب بـ "يقول"، وقد جاءت منصوبةً بالقول، و "بالحق" يجوز أن تكونَ الباءُ للحال، وأن تكونَ للتعدية أي: جاؤوا ملتبسين بالحق أو أجاؤوا الحق.

(7/152)

قوله: { مِنْ شُفَعَاءَ } "مِنْ" مزيدة في المبتدأ و "لنا" خبرٌ مقدم. ويجوز أن يكونَ "من شفعاء" فاعلاً و "مِنْ" مزيدة أيضاً، وهذا جائزٌ عند كل أحد لاعتماد الجائز على الاستفهام. وقوله: "فيشفعوا" منصوب بإضمار "أَنْ" في جواب الاستفهام، فيكون قد عَطَفَتْ اسماً مؤولاً على اسمٍ صريحٍ أي: فهل لنا شفعاء فيشفعاء منهم لنا.

قوله: { أَوْ تُرَدُّ } الجمهور على رفع "تُرَدُّ" ونصب "فنعمل"، فَرَفَعُ "نُرَدُّ" على أنه عَطَفَ جملة فعلية وهي "تُرَدُّ" على جملة اسمية وهي: هل لنا من شفعاء فيشفعوا، ونصبُ "فنعمل" على ما انتصب عليه "فيشفعوا" ز وقرأ الحسنُ برفعهما على ما تقدم، كذا روى عنه ابن عطية وغيره. وروى عنه الزمخشري نصب "تُرَدُّ" ورفع "فنعمل". وقرأ أبو حيوة وابن أبي إسحاق بنصبهما. فنصبُ "تُرَدُّ" عطفاً على "فيشفعوا" جواباً على جواب، ويكون الشفعاء في أحد شيئين: إمّا في خلاصهم من العذاب، وإمّا في رجوعهم للدنيا ليعملوا صالحاً، والشفعاء حينئذ منسحبة على الخلاص أو الرد، وانتصب "فنعمل" نسقاً على "فترد" ويجوز أن يكون "أو تُرَدُّ" من باب "لألزمتك أو تقضيتني حقي" إذا قدرناه بمعنى: حتى تقضيتني أو كي تقضيتني، عيًّا للزوم بقضاء الحق أو عُلَّه به فكذلك الآية الكريمة أي: حتى تُرَدُّ أو كي تُرَدُّ، والشفعاء حينئذ متعلقة بالرد ليس إلا، وأمّا عند من يقدر "أو" بمعنى "إلا" في المثال المتقدم وهو سببوه فلا يظهر معنى الآية عليه، إذ يصير التقدير: هل يشفع لنا شفعاءً إلا أن تُرَدُّ. وهذا استثناء غير ظاهر.

وقوله: "ما كانوا" فاعل "صَلَّ"، و "ما" موصولة عائدها محذوف.

(7/153)

* { إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُعْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: { إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ } : الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ "إِنَّ"، ويضعف أن تجعل بدلاً من اسم "إِنَّ" على الموضع عند مَنْ يرى ذلك، والموصول خبرٌ لـ "إِنَّ" وكذا لو جعله عطفاً بيان، ويتقوى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار فإنها فيها بدلٌ أو بيانٌ لاسم "إِنَّ" على اللفظ، ويضعف أن تكون خبرها عند مَنْ يرى تصب الجزأين فيها كقوله:

2209- إذا أسودَّ جنح الليلِ فلتأتِ ولتكنِ * حُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله:

2210- إِنَّ الْعَجُورَ حَبَّةَ جُرُوزَا * تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْزَا
 قيل: ويؤيد ذلك قراءةُ الرفعِ أي في جعلها إياه خبراً، فالموصولُ نعتٌ لله أو

بيان له أو بدل منه، أو يُجعل خيراً لـ إنَّ على ما تقدم من التخارج، ويجوز أن يكون معطوفاً على المدح رفعاً أو نصباً.
 وقوله: { فِي سِتَّةٍ } أصل ستة: سِدَسٌ فُقِلَتْ السَيْنُ تَاءً فَلَاقَتْهَا الدال وهي مقاربة لها ساكنة فوجب الإدغام، وهذا الإبدال لازمٌ، وبدلٌ على أن هذا هو الأصل رجوعه في التصغير إلى سُدَيْسَةٍ وفي الجمع [أسداس، وقولهم: جاء فلان سادساً وسائياً وسادياً يالياً مثناة] مِنْ أسفل قال الشاعر:
 2211- * وَتَعَدَّنِي إِنْ لَمْ يَقِ اللَّهُ سَادِيَا
 أي سادساً فأبدلها ياء.

(7/154)

و { فِي سِتَّةٍ أَيَّامٍ } الظاهر أنه ظرفٌ لـ { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ } فاستشكل على ذلك: أن اليوم إنما هو بطلوع الشمس وغروبها وذلك إنما هو بعد وجود السموات والأرض. وأدابوا عنه بأجوبة منها: أن الستة ظرفٌ لخلق الأرض فقط، فعلى هذا يكون قوله { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ } مطلقاً لم يُقَيَّدَ بمدة، ويكون قوله "والأرض" مفعولاً بفعلٍ مقدر أي وخلق الأرض، وهذا الفعلٌ مقيدٌ بمدة ستة أيام، وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً. وقوله "ثم استوى" الظاهرُ عَوْدُ الضمير على الله تعالى بالتأويل المذكور في البقرة. وقيل: الضمير يعود على الخلق المفهوم من خَلَقَ أي: ثم استوى خَلَقَهُ على العرش ومثله: { الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى } قالوا: يحتمل أن يعود الضمير في "استوى" على الرحمن، وأن يعود على الخلق، ويكون "الرحمن" خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الرحمن.

والعرش: يُطلق بإزاء معانٍ كثيرة فمنه سرير المَلِكِ، وعليه { تَكَرَّرُوا لَهَا عَرْشَهَا } { وَرَفَعَ آتَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ } ومنه السلطان والعز، وعليه قول زهير:
 2212- تَدَارَكُنْمَا عَبَسَا وَقَدْ تَلَّ عَرْشَهَا * وَذِيانَ إِذْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ
 2213- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ تَلَّتْ عَرُوشَهُمْ * بَرَبِيعةَ بنِ الحَارِثِ بنِ شَهَابٍ
 ومنه خشبٌ تُطوى به البئر بعد أن يُطوى بالحجارة أسفلها. ومنه ما يلاقي ظهر القدم وفيه الأصابع. ومنه السقف وكل ما علاك فهو عرش، وكان المادة دائرة مع العلو والرفعة، ويقال لأربعة كواكب صغار أسفل من العوَاء.

(7/155)

قوله: { يُعْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ } قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص هنا وفي سورة الرعد "يُعْشِي" مخففاً مِنْ أَعَشَى على أفعل، والباقون على التشديد مِنْ عَشَى على فَعَل، فالهمزة والتضعيفُ كلاهما للتعدية أكسبا الفعل مفعولاً ثانياً، لأنه في الأصل متعدٍ لواحدٍ فصار الفاعل مفعولاً. وقرأ حميد بن قيس "يُعْشِي" بفتح الياء والشين، "الليلُ" رفعاً، "النهار" نصباً هذه رواية الداني عنه. وروي ابن جني عنه نصب "الليل" ورفع "النهار". قال ابن عطية: "ونقل ابن جني أثبت" وفيه نظرٌ من حيث إن الداني أعنى من أبي الفتح بهذه

الصناعة وإن كان دونه في العلم بطبقات، وبؤيد رواية الداني أيضاً أنها موافقة لقراءة العامة من حيث المعنى، وذلك أنه جعل الليل فاعلاً لفظاً ومعنى، والنهار مفعولاً لفظاً ومعنى، وفي قراءة الجماعة: الليل فاعل معني، والنهار مفعول لفظاً ومعنى، وذلك أن المفعولين في هذا الباب متى صلح أن يكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وَجَبَ تقديمُ الفاعلِ معني لئلا يُلبسَ نحو: "أعطيت زيدا عمراً" فإن لم يُلبسَ نحو: "أعطيت زيدا درهماً، وكَسَوْتُ عمراً جبةً" جاز، وهذا كما في الفاعل والمفعول الصريحين نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب زيد عمراً، وهذه الآية الكريمة من باب "أعطيت زيدا عمراً" لأن كلاً من الليل والنهار يصلح أن يكون غاشياً مغشياً فوجب جعل "الليل" في قراءة الجماعة هو الفاعل المعنوي و"النهار" هو المفعول من غير عكس، وقراءة الداني موافقة لهذه لأنها المصرفة بفاعلية الليل، وقراءة ابن جني مخالفة لها، وموافقة الجماعة أولي. قلت: وقد روي الزمخشري قراءة حميد كما رواها أبو الفتح فإنه قال: "يُعشى" بالتشديد: أي يلحق الليل بالنهار أو النهار بالليل، يحتملها جميعاً، والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس "يُعشى" بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار" انتهى.

(7/156)

وفيما / قاله أبو القاسم نظر لما دَكَرْتُ لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديمُ الفاعلِ المعنوي، وكان أبو القاسم تبع أبا الفتح في ذلك فلم يلتفت إلى هذه القاعدة المذكورة سهواً.

قوله "يطلبه" حال من الليل لأنه هو المحدث عنه أي: يغشى النهار طالباً له، ويجوز أن يكون من النهار أي مطلوباً وفي الجملة ذكر كل منهما. و"حثيثاً" يُحتمل أن يكون نعت مصدر محذوف أي: طلباً حثيثاً، وأن يكون حالاً من فاعل "يطلبه" أي حثيثاً، أو من مفعوله أي: محثوثاً. والحث: الإعجال والسرعة والحمل على فعل شيء كالحض عليه، فالحث والحض أحوان. يقال: حثث فلاناً فاحتث فهو حثيث ومحثوث. قال: 2214- تَدَلِّي حَثِيثًا كَأَنَّ الصُّوَا * رَبَّيْبُهُ أُرْقِي لَجْمٌ فهذا يُحتمل أن يكون نعت مصدر محذوف، وأن يكون حالاً أي: تولى تولى حثيثاً أو تولى في هذه الحال.

قوله: {وَالشَّمْسِ} قرأ ابن عامر هنا وفي النحل برفع "الشمس" وما عطف عليها ورفع "مُسَخَّرَاتٍ"، وافقه حفص عن عاصم في النحل خاصة على رفع {وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ}، والباقون بالنصب في الموضعين. وقرأ أبان ابن تغلب هنا برفع "النجوم" وما بعدها فقط، كحفص في النحل. فأما قراءة ابن عامر فعلى الابتداء والخبر، جعلها جملة مستقلة بالإخبار بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمانفعا. وأما قراءة الجماعة فالنصب في هذه السورة على عطفها على "السموات" أي: وخلق الشمس، وتكون "مسخرات" على هذا حالاً من هذه المفاعلي. ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ "جعل" مقدرًا، فتكون هذه المنصوبات مفعولاً أول، ومسخرات مفعولاً ثانياً.

(7/157)

وأما قراءة حفص في النحل فإنه إنما رفع هناك لأن الناصب هناك "سخر" وهو قوله تعالى {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ}، فلو نصب النجوم ومسخرات لصار اللفظ: سخرها مسخرات، فيلزم التأكيد فلذلك قطعها على الأول ورفعها جملة مستقلة. والجمهور يخرجونها على الحال المؤكدة وهو مستفيض في كلامهم، أو على إضمار فعل قبل "والنجوم" أي: وجعل النجوم مسخرات، أو يكون "مسخرات" جمع مُسَمَّر المراد به المصدر، وجمع باعتبار أنواعه كأنه قيل: وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات أي أنواعاً من التسخير.

وقوله: {بِأَمْرِهِ} متعلق بمسخرات أي بتيسيره وإرادته لها في ذلك. ويجوز أن تكون الباء للحال أي: مصاحبةً لأمره غير خارجة عنه في تسخيرها. وقوله: {لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} يجوز أن يكون مصدراً على بابه، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به.

* { ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ }

وقوله تعالى: {تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً}: نصب على الحال أي: متضرعين مخفيين الدعاء ليكون أقرب إلى الإجابة. ويجوز أن ينتصبا على المصدر أي دعاءً تضرع وخفية. وقرأ أبو بكر "خفية" بكسر الخاء وقد تقدم ذلك في الأنعام، إلا أن كلام أبي علي يترشد إلى أن "خفية" بالكسر بمعنى الخوف، وهذا إنما يتأتى على ادعاء القلب أي يعتقد تقدّم اللام على العين وهو بعيد، ولأنه كان ينبغي أن تعود الواو إلى أصلها، وذلك أن خيفة "ياؤها عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، لما أحرّت الواو تحرّكت وسكن ما قبلها، إلا أن يقال: إنها قلبت متروكةً على حالها. وقرأ الأعمش "وخيفة" وهي تؤيد ما ذكره الفارسي، تقل هذه القراءة عنه أبو حاتم. وقرأ ابن أبي عتبة "إن الله" أتى بالجلالة مكان الضمير.

(7/158)

* { وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله تعالى: {خَوْفًا وَطَمَعًا}: حالان أي ادعوه ذوي خوف وطمع، أو خائفين طامعين، أو مفعولان من أجلهما أي: لأجل الخوف والطمع. قوله: {قَرِيبٌ} إنما لم يؤنثها وإن كانت خبراً عن مؤنث لوجوه منها: أنها في معنى الغفران فحملت عليه، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق. ومنها: أنه صفة لموصوفٍ مذكر حذف وبقيت صفته، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب. ومنها: أنها في معنى العفو أو المطر أو الرحم. ومنها: أنها بمعنى النسب أي ذات قرب كحائض أي ذات حيض. ومنها: تشبيه فعليل بمعنى فاعل

بفعل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، كما حُمِلَ هذا عليه حيث قالوا: أسير وأسراء، وقبيل وقبلاء، حَمَلًا على رحيم ورُحَمَاءٍ وعليم وعُلمَاءٍ وحكيم وحُكَمَاءٍ. ومنها: أنه مصدرٌ جاء على فعيل كالتيق وهو صوت الضفدع والصَّغيب وهو صوت الأرنب، وإذا كان مصدرًا / لزم الإفراد والتذكير. ومنها: أنها بمعنى مفعول أي مُقَرَّبَةٌ قاله الكرمانى وليس بجيد؛ لأنَّ فعيلًا بمعنى مفعول لا ينقاس، و على تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد لا من المزيد فيه، ومُقَرَّبَةٌ من المزيد فيه. ومنها: أنه من باب المؤنث المجازي فلذلك جاز التذكير كطلع الشمس. قال بعضهم: "وهو غيرٌ جيد لأن ذلك حيث كان الفعل متقدمًا نحو: طلع الشمس، أما إذا تأخر وَجَبَ التأنيتُ إلا في ضرورة شعر كقوله:

2215- * ولا أرضَ ابقلَ إبقالها

(7/159)

قلت: وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان فإنه لا يَقْضُرُ ذلك على ضرورة الشعر بل يُجيزه في السَّعة. وقال الفراء: "قريبة وبعيدة: إمَّا أن يُراد بها النسبُ وعدمه فتؤنثها العرب ليس إلا، فيقولون: فلانُ قريبٌ مني أي في النسب، وبعيدةٌ مني أي في النسب، أمَّا إذا أريد القربُ في المكان فإنه يجوز الوجهان؛ لأن قريباً وبعيداً قائم مقام المكان فتقول: فلانُ قريبٌ وقريب، وبعيدة وبعيد. التقدير: هي في مكان قريب وبعيد. وأنشد:

2216- عشيةٌ لا عفراءٌ منك قريبةٌ * فتدنو ولا عفراءٌ منك بعيدٌ
فجمع بين اللغتين. إلا أنَّ الزجاج ردَّ على الفراء قوله وقال: "هذا خطأ لأنَّ سبيلَ المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما" قلت: "وقد كثر في شعر العرب مجيء هذه اللفظة مذكورةً وهي صفة لمؤنث قال امرؤ القيس:

2217- له الويلُ إن أمسى ولا أمُّ سالمٍ * قريبٌ ولا البسباسةُ ابنةُ يشكرا
وفي القرآن { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا } وقال أبو عبيدة: "قريب في الآية ليس وصفاً لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجىء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، فإن أريد بها الصفة وَجَبَتِ المطابقةُ، ومثلها لفظُ "بعيد" أيضاً". إلا أنَّ عليَّ بن سليمان الأخفش خطاه قال: "لأنه لو كانت ظرفاً لانتصبت كقولك: "إن زيدا قريباً منك". وهذا ليس بخطأ لأنه يجوز أن يتسع في الظرف فيعطى حكم الأسماء الصريحة فتقول: زيدٌ أمأمك وعمروُ خلقك برفع أمام وخلف، وقد نصَّ النحاة على أنَّ نحو "إن قريباً منك زيد" أن "قريباً" اسم إن، و "زيدٌ" خبرها، وذلك على الاتساع. و "من المحسنين" متعلقٌ بـ "قريب".

(7/160)

* { وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقَّتْهُ لِيَلْدَ مَبِيَّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: {بُشْرًا}: قد تقدّم خلافُ القراء في أفراد "الريح" وجمعها بالنسبة إلى سائر السور في البقرة. وأمّا "بُشْرًا" فقرأه في هذه السورة - وحيث ورد في غيرها من السور - نافع وأبو عمرو وابن كثير بضم النون والشين، وهي قراءةُ الحسن وأبي عبد الرحمن وأبي رجاء بخلاف عنهم وشيبة بن نصاح والأعرج وعيسى بن عمر وأبي يحيى وأبي نوفل الأعرابيين. وفي هذه القراءة وجهان فيتحصّل فيها ستة أوجه، أحدها: أن "بُشْرًا" جمع ناشر كبازل وبُزّل وشارف وشُرف وهو جمع شاذ في فاعل ثم "نُشْرًا" هذا اختلّف في معناه فقيل: هو على النسب: إمّا إلى النَّشْرِ ضد الطيّ، وإمّا إلى النشور بمعنى الإحياء كقوله: {وَالْيَهُ النَّشُورُ} والمعنى: ذا نشر أو ذا نشور كـ "لابن" و "تأمر". وقيل: هو فاعل من نَشَرَ مطاوع أنشُر يقال: أنشُر الله الميت فنشُر فهو ناشر وأنشد:

2218- حتى يقول الناسُ ممّا رَأَوْا * يا عجباً للميتِ الناشرِ
وقيل: ناشر بمعنى مُنْشِر أي: المُحْيِي تقول: نشر الله الموتى وأنشَرها، ففَعَلَ وأفَعَلَ على هذا بمعنى واحد، وهذه الثالثة ضعيفة.
الوجه الثاني: أن "بُشْرًا" جمع نَشُور. هذا فيه احتمالان، أحدهما: - وهو الأرجح - أنه بمعنى فاعِل، وفَعُول بمعنى فاعِل ينقاس جمعه على فُعْل كصُبُور وصُبْر وشكُور وشُكْر. والثاني: أنه بمعنى مفعول كركوب وحلُوب بمعنى مَرْكُوب ومحلُوب قالوا: لأنَّ الريح تُوصَفُ بالموتِ وتوصَفُ بالإحياء، فمن الأولِ قوله:
2219- إني لأرجو أن تموتَ الريح * فأقعدُ اليومَ وأستريحُ

(7/161)

ومن الثاني قولهم: "أنشَرَ اللهُ الريحَ وأحياها" وفَعُول بمعنى مفعول يُجمع على فُعْل كرسول ورُسُل. وبهذا قال جماعة كثيرة، إلا أن ذلك غير مقيس في المفرد / وفي الجمع، أعني أنه لا ينقاس فَعُول بمعنى مفعول لا تقول: زيد صَرُوب ولا قتول بمعنى مضروب ومقتول، ولا ينقاس أيضاً جمعُ فَعُول بمعنى مفعول على فُعْل.

وبيان ستة الأوجه في هذه القراءة: أنها جمع لناشر بمعنى ذا نشر ضد الطيّ. الثاني: جمع ناشر بمعنى ذي نشور. الثالث: جمع ناشر مطاوع أنشُر. الرابع: جمع ناشر بمعنى مُنْشِر. الخامس: جمع نُشُور بمعنى فاعل. السادس: جمع نُشُور بمعنى مَفْعُول.

وقرأ ابنُ عامر بضمّ النون وسكون الشين وهي قراءةُ ابن عباس وذر ابن حبّيش ويحيى بن وثاب والنخعي وابن مصرف والأعمش ومسروق. وقد كَفِينَا مؤونةً تخريج هذه القراءة بما ذُكِر في القراءة قبلها فإنها مخففةٌ منها كما قالوا: رُسُلٌ في رُسُلٍ وكُتِبَ في كُتِبَ، فَسَلَبُوا الضمّةَ تخفيفاً، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخف من الجمع كقولهم في عُنُق: عُنُق، وفي طُنْب، طُنْب فما بالهم في الجمع الذي أثقل من المفرد؟

وقرأ الأخوان: "بُشْرًا" بفتح النون وسكون الشين. ووجهها: أنها مصدرٌ واقعٌ موقع الحال بمعنى ناشرة أو منشورة أو ذات نشر كل ذلك على ما تقدّم في

نظيره. وقيل: نَشَرًا مصدرٌ مُؤَكَّدٌ؛ لِأَنَّ أَرْسَلَ وَأَنْشَرَ مُتَقَارِبَانِ. وقيل: نَشَرًا مصدرٌ على حذف الزوائد أي: إِنْشَارًا، وهو واقعٌ موقعٌ الحال أي: مُنْشَرًا أو مُنْشَرًا حسبَ ما تقدَّم في ذلك.

(7/162)

وقرأ عاصم: "بَشْرًا" بالباء الموحدة مضمومةً وسكونِ الشين، وهو جمعٌ بشيرة كنديرة ونُدْر. وقيل: جمع فعيل كقليب وقُلب ورغيف ورُغْف، وهي مأخوذةٌ في المعنى من قوله تعالى: "وهو الذي يُرْسِلُ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ" أي تُبَشِّرُ بالمطر، ثم حُفَّت الضمَّة كما تقدَّم في "نُشْر". ويؤيد ذلك أن ابن عباسٍ والسلمي وابن أبي عبلة قرؤوا بضمِّها، وهي مرويةٌ عن عاصم نفسه. فهذه أربع قراءاتٍ في السبع.

والخامسة ما ذكرته الساعة عن ابن عباسٍ ومَنْ معه. وقرأ مسروق: "تَشْرًا" بفتح النون والشين، وفيها تخربجن أحدهما: نقله أبو الفتح أنه اسمٌ جمع كـ "عَيْب" و "تَشَا" لغائبة وناشئة. والثاني: أن قَعَلًا بمعنى مفعول كقبضٍ بمعنى مقبوض. وقرأ أبو عبد الرحمن "بَشْرًا" بفتح الباء وسكونِ الشين. ورويت عن عاصم أيضاً على أنه مصدرٌ "بَشْر" ثلاثياً. وقرأ ابن السَّمِيعِ "بُشْرِي" بزمة رُجَعِي وهو مصدرٌ أيضاً. فهذه ثمان قراءاتٍ: أربع مع النون وأربع مع الباء، هذا ما يتعلق بالقراءات وما هي بالنسبة إلى كونها مفردة أو جمعاً. وأمَّا نصبها فإنها في قراءة نافع ومن معه وابن عامر منصوبةٌ على الحال من "الرياح" أو "الريح" حسبما تقدَّم في الخلاف. وكذلك هي في قراءة عاصم وما يُشَبِّهها. وأمَّا في قراءة الأخوين ومسروق فتحتمل المصدرية أو الحالية، وكلُّ هذا واضح وكذلك قراءة بُشْرِي بزنة رُجَعِي. ولا بد من التعرُّض لشيءٍ آخر وهو أن مَنْ قرأ "الرياح" بالجمع وقرأ "نُشْرًا" جمعاً كنافع وأبي عمرو فواضحٌ. وأمَّا مَنْ أفرد "الريح" وجمع "نُشْرًا" كابن كثير فإنه يجعلُ الريحَ اسمَ جنسٍ فهي جمع في المعنى فوَصَفَهَا بالجمع. كقول عنتره:
2220- فيها اثنتان وأربعون حَلُوبَةً * سُوداً كخافيةِ العُرابِ الأَسْحَمِ

(7/163)

والحالية في بعض الصور يجوز أن تكون مِنْ فاعلٍ "يُرْسِلُ" أو مفعوله، وكلُّ هذا يُعْرَفُ مما قَدَّمْتُهُ فلا حاجةً إلى ذكر كلِّ صورةٍ بلفظها. و "بين" ظرف لـ "يُرْسِلُ" أو للبشارة فيمن قرأه كذلك.
وقوله: {حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ} غايةٌ لقوله "يرسل". وأقَلَّتْ: أي حَمَلَتْ، مِنْ أَقَلَّتْ كذا أي حملته بسهولة، وكأنه مأخوذٌ مِنَ القِلَّةِ لأنه يقال: أَقَلَّه أي: حَمَلَهُ بسهولة فهو مستقلٌ لما يحمل. والقِلَّةُ بضم القاف هذا الظرفُ المعروف، وقيل هَجَرَ كذلك لأنَّ البعير يُقَلُّها أي يَحْمِلُها. والسَّحَابُ تقدم تفسيره، وأنه يُدَكَّرُ وَيؤنَّثُ، ولذلك عاد الضمير عليه مذكراً في قوله "سُقْنَاه". ولو حُمِلَ على

المعنى كما حُمل قوله "ثقالاً" فجمع لقال "سقناها". و "لبلدٍ" جعل
الزمخشري اللامَ للعلة أي: لأجل بلده. قال الشيخ: "فرقٌ بين قولك: / سُقْتُ
له مالاً، وسُقْتُ لأجله مالاً، فإنَّ "سُقْتُ له" أوصلته إليه وأبلغته إياه، بخلاف
"سُقْتُهُ لأجله" فإنه لا يلزم منه إيصاله له، فقد يسوق المال لغيري لأجلي وهو
واضح. وقد تقدّم الخلافُ في تخفيف "ميت" وتثقله في آل عمران. وجاء هنا
وفي الروم "يرسل" بلفظ المستقبل مناسبةً لما قبله، فإنَّ قبله: "ادْعُوهُ
خَوْفاً" وهو مستقبل. وفي الروم "ليجزى الذين" وهو مستقبل. وأمّا في
الفرقان وفاطر فجاء بلفظ الماضي "أرسل" لمناسبة ما قبله وما بعده في
المضي؛ لأنَّ قبله: "ألم تر إلى ربك كيف مَدَّ الظلَّ" وبعده "مَرَجَ البحرينَ"،
فناسب ذلك الماضي، ذكره الكرمانى.

(7/164)

وقوله: {فَأَنْزَلْنَا بِهِ} الضميرُ في "به" يعودُ على أقربِ مذكورٍ وهو "بلد ميت"
وعلى هذا فلا بد من أن تكون الباءُ ظرفيةً بمعنى: أنزلنا في ذلك البلد الميت
الماء. وجعل الشيخُ هذا هو الظاهر. وقيل: الضمير يعود على السحاب. ثم في
الباء وجهان، أحدهما: هي بمعنى "من" أي: أنزلنا من السحاب الماء.
والثاني: أنها سببيةٌ أي: أنزلنا الماءَ بسبب السحاب. وقيل: يعودُ على السَّوقِ
المفهوم من الفعل. والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: أنزلنا بسبب سَوقِ السحاب. وهو
ضعيف لَعَوْدِ الضمير على غير مذكور مع إمكان عَوْدِهِ على مذكور.
وقوله: {فَأَخْرَجْنَا بِهِ} الخلافُ في هذه الهاء كالذي في قبلها، ونزيد عليه وجهاً
أحسنَ منها وهو العَوْدُ على الماء، ولا ينبغي أن يُعَدَلَ عنه و "من" تبعيضيةٌ أو
ابتدائيةٌ وقد تقدّم نظيره. و "كذلك" نعتٌ مصدر محذوف أي: يُخْرَجُ الموتى
إخراجاً كإخراجنا هذه الثمرات.

* { وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَتْ لَا يَخْرُجُ إِلَّا تَكْدًا كَذَلِكَ
نُصِّرُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ }

والبلد يُطَلَّقُ على كل جزءٍ من الأرض عامراً كان أو خراباً، وأنشدوا على ذلك
قول الأعشى:
2221- وبلدةٍ مثلِ ظَهرِ التُّرسِ مُوحِشةٍ * للجنِّ بالليلِ في حافياتِها رَجُلٌ

(7/165)

و {بِإِذْنِ رَبِّهِ} يجوز أن تكونَ الباءُ سببيةً أو حاليةً. وقوله: "إِلَّا تَكْدًا" فيه وجهان
أحدهما: أن ينتصب حالاً أي عسيراً مُبْطِئاً. يقال منه تَكْدٌ يَتَكَدُّ تَكْدًا بالفتح فهو
تَكْدٌ بالكسر. والثاني: أن ينتصب على أنه نعتٌ مصدر محذوف أي: إلا خروجاً
تَكْدًا. وَصَفَ الخِروجَ بالتَكْدِ كما يوصف به غيرُه، ويؤيِّده قراءةُ أبي جعفر ابن
القعقاع "إِلَّا تَكْدًا" بفتح الكاف. قال الزجاج: "وهي قراءة أهل المدينة" وقراءة

ابن مصرّف "إلا تَكْدًا" بالسكون وهما مصدران. وقال مكّي: "هو تخفيف تَكْد بالكسر مثل كَتَف في كِتَف" يقال: رجل تَكِدوأتكد. والمَنكود: العطاء النَّزْر، وأنشدوا في ذلك:

2222- وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَهُ طَيِّبًا * لا خَيْرَ فِي المَنكودِ والناكد

وأنشدوا أيضاً:

2223- لا تُنجز الوعدَ إنْ وَعَدْتَ وإنْ * أَعْطَيْتَ أَعْطَيْتَ تافهًا تَكْدًا؟

وقوله: {كذالك نُصَرِّفُ} كما تقدّم في نظيره. وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوه وعيسى بن عمر: "يُخْرَج" مينيًا للمفعول. "نباؤه" مرفوعاً لقيامه مقامَ الفاعل وهو الله تعالى. وقوله: {وَالَّذِي حَبَّتْ} صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: والبلد الذي حَبَّتْ، وإنما حُذِفَ لدلالة ما قبله عليه، كما أنه قد حُذِفَ منه الجارُّ في قوله "بإذن ربه"، إذ التقدير: والبلد الذي حَبَّتْ لا يَخْرُجُ بإذن ربه إلا نكداً. ولا بد من مضاف محذوف: إمّا من الأول تقديره: وبيان الذي حَبَّتْ لا يَخْرُجُ، وإمّا من الثاني تقديره: والذي حَبَّتْ لا يخرج نباته إلا نكداً. وغاير بين الموصولين فجاء بالأول بالألف واللام، وفي الثاني جاء بالذي، ووَصِلَتْ بفعل ماضٍ.

* {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ
إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}

(7/166)

قوله تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا} : جوابُ قسم محذوف تقديره: والله لقد أرسلنا. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما لهم لا يَكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع "قد"، وقل عنهم قوله:

2224- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ * لَنَامُوا

قلت: إنما كان ذلك لأن الجملة القَسَمِيَّة لا تُساقُ إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مَطْلَبَةً لمعنى التوقع الذي هو معنى "قد" عند استماع المخاطب كلمة القسم، "وأما غير أبي القاسم من النحاة فإنه قال: "إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً: فإمّا أن يكون قريباً مِنْ زمن الحال فتأتي بـ "قد" وإلا أُتِيَتْ باللام وحدها" فظاهر هذه العبارة جوازُ الوجهين باعتبارين.

وقال هنا: "لقد" من غير عاطفٍ وفي هود والمؤمنين: "ولقد بعاطف. وأجاب الكرمانى بأن في هود قد تقدّم ذُكِرَ الرسول مرات، وفي المؤمنين ذُكِرَ نوح ضمناً في قوله "وعلى الفلك" لأنه أولُ مَنْ صنَعها [فَحَسُنَ أن يُؤْتَى بالعاطف على ما تقدم] بخلافه في هذه السورة./

(7/167)

قوله "غيره" قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن، والباقون برفعها. وقرأ عيسى بن عمر "غيره" بالنصب. فالجُرُّ على النعت أو البدل من "إله"

لفظاً. والرفعُ على النعتِ أو البدلِ من موضعِ "إله" لأنَّ "من" مزيدةٌ فيه، وموضعهُ رفع: إمَّا بالبِتداءِ وإمَّا بالفاعلية. ومنع مكّي في وجهِ الجرِّ أن يكونَ بدلاً من "إله" على اللفظِ قال: "كما لا يجوزُ دخولُ "من" لو حذفتُ المبدلَ منه لأنها لا تدخلُ في الإيجابِ" وهذا كلامٌ متهافت. والنصبُ على الاستثناءِ، والقراءتانِ الأوَّليانِ أرجحُ؛ لأنَّ الكلامَ متى كان غيرَ إيجابِ رَجَحَ الإتيانَ على النصبِ على الاستثناءِ، وحكمُ "غير" حكمُ الاسمِ الواقعِ بعد "إلا". و"من إله" إذا جعلته مبتدأً فلكُ في الخبرِ وجهانِ أظهرهما: أنه "لكم"، والثاني: أنه محذوفٌ أي: ما لكم من إلهٍ في الوجودِ أو في العالمِ غيرِ الله، و"لكم" على هذا تخصيصٌ وتبيين.

وجيء هنا بفاءِ العطفِ حيث قيل "فقال" وكذا في المؤمنين، وفي قصةِ هودٍ وصالحٍ وشعيبٍ هنا بغيرِ فاءٍ، والأصلُ الفاءُ، وإنما حذفتُ تخفيفاً وتوسُّعاً واكتفاءً بالربطِ المعنوي، وكانتِ التواني فما بعدها بالحذفِ أولى، وأمَّا في هودٍ فيقدَّرُ قبل قوله "إني لكم": فقال، بالفاءِ على الأصل. وجاء هنا {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ} فلم يَعْطِفْ هذه الجملةُ المنفيَّةُ بفاءٍ ولا غيرها لأنها مبينةٌ ومنبَّهةٌ على اختصاصِ الله تعالى بالعبادةِ ورَفُضِ ما سواه وكانت في غايةِ الاتصالِ.

* { قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

وقال ابن عطية: "وقرأ ابن عامر "المَلُؤُ" بواو وهي كذلك في مصاحف الشام، وهذه القراءة ليست مشهورةً عنه".

(7/168)

قوله {لَتَرَاكَ} يجوز أن تكون القلبية فتتعدَّى لاثنتين ثانيهما "في ضلال"، وأن تكون البصرية وليس بظاهر فالجاءُ حال، وجعل الضلالَ ظرفاً مبالغةً في وصفهم له بذلك، وزادوا في المبالغة بأن أكدوا ذلك بأن صدَّروا الجملة بـ "إنَّ" وفي خبرها اللام.

* { قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: {لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ}: مِنْ أَحْسَنِ الرَّدِّ وأبلغه لأنه نفى أن تلتبس به ضلالهُ واحدةً فضلاً عن أن يحيطَ به الضلالُ، ولو قال لستُ ضالاً لم يؤدِّ هذا المؤدَّى. وقوله: "ولكني" جاءت "لكن" هنا أحسنَ مجيءً لأنها بين نقيضين، لأن الإنسان لا يخلو من أحدٍ شيئين: ضلال أو هدى، والرسالة لا تجامع الضلالَ. و"من رب" صفة لرسولٍ و"من" لابتداءِ الغايةِ المجازيةِ.

* { أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

وقوله تعالى: {أَبْلَغُكُمْ}: يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً أتى بها لبيان كونه رسولاً، ويجوز أن تكونَ صفةً لرسولٍ، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم فقال: "أبْلَغُكُمْ" ولو راعى الاسمَ الظاهر بعده لقال: يُبْلَغُكُمْ،

والاستعمالان جائزان في كل اسم طار سبقه ضميرٌ حاضر من متكلم أو مخاطب فتحرّر لك فيه وجهان: مراعاة الضمير لاسابق وهو الأكثر ومراعاة الاسم الظاهر، فتقول: "أنا رجلٌ أفعل كذا" مراعاة ل: أنا. وإن شئت "أنا رجلٌ يفعل كذا" مراعاة لرجل، ومثله: "أنت رجلٌ تفعل كذا" بالخطاب والغيبة. وقوله {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ} جاء على الأكثر. ومثله ما لو وقع بعد الضمير موصولٌ نحو: "أنا الذي فَعَلْتُ وفِعَلْتُ"، و "أنت الذي فعلت وفعلت". ومنه: 2225- نحن الذين بآيعوا محمداً * على الجهاد ما بقينا أبداً فجمع بين الاستعمالين، وقد تقدّم هذا بأوضح منه هنا.

(7/169)

وقرأ أبو عمرو: "أبلغكم" بالتخفيف والباقون بالتشديد، وهذا الخلاف جارٍ هنا في الموضعين وفي الأحقاف. والتضعيف والهمزة للتعدية كأنزل وتزل. وجمع "رسالة" باعتبار أنواعها من أمر ونهي ووعظ وزجر وإنذار وإعذار. وقد جاء الماضي على أفعل في قوله {قَبْلَ أَنْ تَكُونُوا تُسَبِّحُونَ} فهذا شاهدٌ لقراءة أبي عمرو، وجاء على فَعَل في قوله: {فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَهُ} فهذا شاهدٌ لقراءة الجماعة.

* { أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }

قوله تعالى: {أَنْ جَاءَكُمْ}: أي مِنْ أَنْ جَاءَكُمْ، فلَمَّا حَذَفَ الحرف جرى الخلاف المشهور. وقد تقدّم الخلاف في هذه الهمزة السابقة على الواو. وقدّر الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه محذوفاً / تقديره: أكذبتهم وعجبتهم. و "مِنْ رَبِّكُمْ" صفةٌ لذكر. وقوله "على رجل" يجوز أن يكون على حذفٍ مضافٍ أي: على لسان رجل. وقيل "على" بمعنى مع أي: مع رجل فلا حذف، وقيل: لا حاجة إلى حذفٍ ولا إلى تضمين حرفٍ لأنَّ المعنى: أنزل إليكم ذِكْرٌ على رجل، وهذا أولى، لأن التضمين في الأفعال حسنٌ منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف.

* { فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ }

(7/170)

وقوله تعالى: {فِي الْفُلْكِ}: يجوز أن يتعلّق بأنجيناها أي: أنجيناها في الفلك. ويجوز أن تكون "في" حينئذٍ سببيةً أي: بسبب الفلك كقوله "إنَّ امرأةً دخلت النار في هرة". ويجوز أن يتعلّق "في الفلك" بما تعلّق به الظرفُ الواقعُ صلةً أي: الذين استقروا في الفلك معه. و "عَمِينَ" جمع عَمٍ، وقد تقدّم الكلام على

هذه المادة. وقيل هنا: عم إذا كان أعمى البصيرة غير عارفٍ بأمره، وأعمى أي في البصر. قال زهير:
 2226- وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ * وَلَكِنِّي عَنْ عِلِّ مَا فِي غِدِّ عَمٍ
 وهذا قول الليث. وقيل: عم وأعمى بمعنى، كحضر وأخضر. وقال بعضهم:
 "عم" فيه دلالة على ثبوت الصفة واستقرارها كقرح وصيق، ولو أريد الحدوث
 ل قيل: عام كما يُقال: فارح وضائق. وقد قرئ "قوماً عامين" حكاها
 الزمخشري.

* { وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنِّ إِلَهِ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ }

قوله تعالى: { أَخَاهُمْ هُودًا } : "أخاهم" نصب بأرسلنا الأولى كأنه قيل: لقد
 أرسلنا نوحاً وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم، وكذلك ما يأتي من قوله { وَإِلَى تَمُودَ
 أَخَاهُمْ } { وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا } { وَلُوطًا } ويكون ما بعد "أخاهم" بدلاً أو
 عطف بيان. وأجاز مكي أن يكون النصب بإضمار "اذكر" وليس بشيء؛ لأن
 المعنى على ما ذكرْتُ مع عدم الاحتياج إليه.

و "عاد" اسم للحَيِّ ولذلك صرّفه، ومنهم من جعله اسماً للقبيلة، ولذلك منعه.
 قال:

2227- لو شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادٍ * لَابْتَرَّهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ

(7/171)

وعاد في الأصل اسم للأب الكبير، وهو عاد بن عوص بن أرم ابن سام بن نوح
 فسُمِّيَتْ به القبيلة أو الحَيِّ، وكذلك ما أشبهه من نحو "تمود" إن جعلته اسماً
 لمذكر صرّفته، وإن جعلته اسماً لمؤنث منعتة. وقد بَوَّبَ له سيبويه باباً. وأمّا
 هود فاشتهر في السنة النحاة أنه عربي، وفيه نظير؛ لأن الظاهر من كلام
 سيبويه لَمَّا عَدَّه مع نوح ولوط أنه أعجمي، ولأنَّ أبا البركات النسابة الشريف
 حكى أن أهل اليمن تزعم أن يَعْرَبَ ابنَ قحطان بن هود هو أولُ مَنْ تكلم
 بالعربية وسُمِّيَتْ به العَرَبُ عَرَبًا، وعلى هذا يكون "هود" أعجمياً، وإنما صُرِفَ
 لما ذُكِرَ في أخويه نوح ولوط. وهود ومَنْ قال: إنه من عاد في النسب فالأخوة
 ظاهرة.

وهنا "قال" بغير فاء وقد تقدّم أنها مُرادَةٌ. وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ
 يُحَدِّثُ العاطفُ من قوله "قال يا قوم" ولم يقل: فقال، كما في قصة نوح؟
 قلت: هو على تقدير سؤال سائل قال: فما قال لهم هود؟ فقيل له: قال يا
 قوم". انتهى. وعلى هذا فلا تُقدَّرُ هذه الفاء البتة.

* { قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ
 الْكَاذِبِينَ }

وقيل هنا: { قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا } فوصف الملاء بالكفر، ولم يُوصفوا في

قصة نوح. فقيل: لأن هذه صفةٌ مميزة، إذ منهم مَنْ آمن كمرثد بن سعد بخلاف قوم نوح فإنه لم يؤمن منهم أحدٌ. قاله الزمخشري وغيره. وفيه نظرٌ لقوله تعالى {لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ} {وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ}. ويحتمل أن حال مخاطبة نوح لقوم لم يؤمن منهم أحد بعد ثم آمنوا، بخلاف قصة هود فإنه حال الخطاب كان فيهم مؤمن، ويحتمل أن يكون صفةً لمجرد الذم من غير قصدٍ تمييزٍ بها.

(7/172)

* { أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا لِلَّهِ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَرَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصُطَةً فَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }

قوله تعالى: {إِذْ جَعَلَكُمْ}؛ في "إذ" وجهان أحدهما: أنه ظرفٌ منصوبٌ بما تضمنته الآلاء من معنى الفعل كأنه قيل: واذكروا نعم الله عليكممفي هذا الوقت. ومفعول "اذكروا" محذوفٌ لدلالة قوله بعد ذلك: فاذكروا آلاء الله، ولأن قوله "إذ جعلكم خلفاء"، وزادكم كذا هو نفس الآلاء، وهذا ظاهر قول الحوفي. وقال الزمخشري: "إذ" مفعول اذكروا، أي: / اذكروا هذا الوقت المشتمل على النعم الجسيمة".

وقوله {فِي الْخَلْقِ}: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ، بِمَعْنَى فِي امْتِدَادِ قَامَاتِكُمْ، فِي حُسْنِ صُورِكُمْ وَعِظَمِ أَجْسَامِكُمْ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَي: فِي الْمَخْلُوقِينَ بِمَعْنَى زَادِكُمْ فِي النَّاسِ مِثْلِكُمْ بِسُطَّةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِمْ مِثْلُهُمْ فِي عِظَمِ الْأَجْرَامِ. وَرَدَّ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ أَقْصَرَهُمْ سِتُونَ ذِرَاعًا. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي "بَسُطَةً" فِي الْبَقْرَةِ.

قوله: {آلَاءَ اللَّهِ} أي نعمه، وهو جمع مفرد "إلي" بكسر الهمزة وسكون اللام كجمل وأعمال، أو "إلي" بضم الهمزة وسكون اللام كقفل وإفعال، أو "إلي" بكسر الهمزة وفتح اللام كضلع وأضلاع وعنب وأعنان، أو "أقى" بفتحها كقفا وأقفا، قال الأعشى:

2228- أبيض لا يزهب الهزال ولا يقطع رحمي ولا يخون إلى ينشد بكسر الهمزة وهو المشهور وفتحها ومثله "الآناء" جمع إني أو أني أو إني أو أتى. وقال الأخفش: "إنو". والآناء: الأوقات كقوله: {وَمِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ} وسيأتي.

(7/173)

* { قَالُوا أَجِئْنَا لِنُعْبَدَ اللَّهَ وَوَحْدَهُ وَنَدَّرَ مَا كَانَ يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَيُّنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ }

قوله تعالى: {لِنُعْبُدَ}: متعلقٌ بالمجيء الذي أنكروه عليه. وقوله "إن كنت"

جوابه محذوف أو متقدم وهو "قأت به".

* { قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ رَجْسٌ وَعَصَبٌ أُجَادِلُونِي فِي أَسْمَاءِ
بِسْمِيئُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ فَاَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِّن
الْمُنْتَظِرِينَ }

وقوله تعالى: { مِّن رَّبِّكُمْ } : إمَّا متعلق بوقوع، ومِن للابتداء مجازاً، وإمَّا أن يتعلق
بمحذوف لأنها حال إذ كانت في الأصل صفة لرجس. وقوله "سَمِّيئُوهَا" صفة
لأسماء، وكذلك الجملة من قوله "ما نَزَّلَ اللهُ" و "مِن سُلْطَانٍ" مفعول "نَزَّلَ"
ومِن مزيدة. و "من المنتظرين" خبر "إني". و "معكم" فيه ما تقدّم في قوله
{ إِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ }. ويجوز - وهو ضعيف - أن يكون "معكم" هو الخبر
و "من المنتظرين" حال، والتقدير: إني مصاحبكم حال كوني من المنتظرين
النصر والفرج من الله تعالى، وليس بذاك لأن المقصود في الكلام هو الانتظار
لمقابلة قوله "فانتظروا" فلا تُجعل قُصْلَةً.

* { وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهِ عِزَّةٌ قَدْ
جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا
تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

(7/174)

قوله تعالى: { وَإِلَى تَمُودَ } : تمود اسم رجل وهو تمود ابن جابر بن إرم بن سام
وهو أخو جديس، فتمود وجديس أخوان ثم سُميت به هذه القبيلة، والأكثر منعه
اعتباراً بما ذكرته، ومنهم مَنْ جَعَلَهُ اسماً للحَيِّ فصرفه وهي قراءة الأعمش
ويحيى بن وثاب في جميع القرآن، وسيأتي لك خلاف بين القراء السبعة في
سورة هود وغيرها. وقيل: سُمُوا تمود لقلعة مائهم، والتَّمْدُ الماء القليل. قال
النايعة:

2229- واحْكُمُ كحك فناة الحي إذ نظرت * إلى حمامٍ شِراعٍ وارد التَّمْدِ
وصالح اسم عربي وهو صالح بن أسف. وقيل: ابن عبيد بن أسف ابن كاشح بن
أروم بن تمود بن جابر.

قوله: { قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ } قد كُثِرَ إيلاءُ هذه اللفظة العوامل، فهي جارية مَجْرَى
الأبطح والأبرق في عدم ذكر موصوفها. وقوله: "من ربكم" يحتمل أن تتعلق
بجاءتكم و "مِن" لابتداء الغاية مجازاً، وأن تتعلق بمحذوف لأنها صفة بَيِّنَةٌ. ولا
بد مِنْ حَذْفِ مضاف أي: من بينات ربكم ليتصادق الموصوفُ وصفته. وقوله:
"آية" نصب على الحال لأنها بمعنى العلامة. والعاملُ فيها: إمَّا معنى التنبيه،
وإمَّا معنى الإشارة كأنه قال: أنبّهكم عليها أو أشير إليها في هذه الحال. ويجوز
أن يكون العاملُ مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال، والجملة لا محل
لها لأنها كالجواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا: أين آيتك؟ فقال: هذه ناقة الله،
وأضافها إلى الله تشریفاً كبيت الله وروح الله، وذلك لأنها لم تتوالد بين جَمَلٍ
وناقة بل جَرَجَتْ من صلد كما هو المشهور.

وقوله { لِكُمْ } أي: أعني لكم، وحُصِّوا بذلك لأنهم هم السائلوها أو المتفوعون بها

من بين سائر الناس لو أطاعوا. ويحتمل أن تكون "هذه ناقة الله" مفسرةً لقوله "بينة" لأنَّ البينة تستدعي شيئاً يتبين به المدعى، فتكون الجملة في محل رفع على البدل، وجاز إبدال جملةٍ من مفرد لأنها في قوته.

(7/175)

قوله: {فِي أَرْضِ اللَّهِ} الظاهرُ تعلُّقه بـ "تأكل" وقيل: يجوز تعلُّقه بقوله "قَدَّرُوهَا"، وعلى هذا فتكونُ المسألة من التنازع وإعمال الثاني، ولو أُعْمِلَ الأول لأضمر في الثاني فقال: تأكل فيها في أرض الله. / وانجزم "تأكل" جواباً للأمر. وقد تقدم الخلاف في جازمه: هل هو نفسُ الجملة الطلبية أو أداة مقدرة؟ وقرأ أبو جعفر "تأكل" برفع الفعل على أنه حالٌ، وهو نظير {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا} برثني "رفعاً وجزماً.

* { وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ }

قوله تعالى: {وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ} بَوَّأه: أنزله منزلاً. والمبَاءَةُ المنزل، وتقدَّمت هذه المادة في آل عمران وهو يتعدى لاثنين، فالثاني محذوف أي: بَوَّأَكُمْ منازل. و "في الأرض" متعلقٌ بالفعل ودُكِّرَتْ ليني عليها ما يأتي بعدها من قوله "تتخذون". قوله: "تتخذون" يجوز أن تكون المتعدية لواحد، فيكون "من سهولها" متعلقاً بالاتخاذ أو بمحذوف على أنه حال من "قصوراً" إذ هو في الأصل صفة لها لو تأخر، بمعنى أن مادة القصور من سهل الأرض كالجبس واللبن والآجر كقوله: {وَإِذْ أَخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ} أي: مادته من الخُلِيِّ. وقيل: "من" بمعنى في. وفي التفسير: أنهم كانوا يسكنون في القصور صيفاً وفي الجبال شتاءً. وأن تكون المتعدية لاثنين ثانيهما "من سهولها".

(7/176)

قوله: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا}: يجوز أن تكون "الجبال" على إسقاط الخافض أي: من الجبال، كقوله: {وَإِذْ أَخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ} فيكون "بيوتاً" مفعولاً. ويجوز أن يُصَمَّنَ "تتحتون" معنى ما يتعدى لاثنين أي: وتتخذون الجبال بيوتاً بالنحت أو تُصَيِّرُونَهَا بيوتاً بالنحت. ويجوز أن يكون "الجبال" هو المفعول به و "بيوتاً" حال مقدرة كقولك: خِط هذا الثوب جُبَّةً، أي: مقدراً له كذلك. و "بيوتاً" وإن لم تكن مشتقةً فإنها في معناه أي: مسكونة.

وقرأ الحسن: "تتحتون" بفتح الفاء. وزاد الزمخشري أنه قرأ: "تتحتون" بإشباع الفتحة ألفاً، وأنشد:

2230- يَنْبَاعُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ *

وقرأ يحيى بن مصرف وأبو مالك بالياء من أسفل على الالتفات. إلا أن أبا مالك فَتَحَ الحاء كقراءة الحسن. والسهلُ من الأرض مالان وَسَهَّلَ الانتفاع به ضد الحَزَن. والسهولة: التيسير. والقُصور: جمع قَصْر وهو البيت المُنيف، سُمِّيَ بذلك لقُصور الناس عن الارتقاء إليه، أو لأن عامَّة الناس يُقَصِّرون عن بناء مثله بخلاف خواصِّهم، أو لأنه يُقتصر به على بُقعةٍ من الأرض بخلاف بيوت الشعر والعُمد، فإنها لا يُقتصر بها على بُقعةٍ مخصوصة لارتحال أهلها، أو لأنه يَقْصُر مَنْ فيه أي يَحْسِبُه، ومنه: {حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ}. والتَّحْتُ: التَّجْر في شيء صُلب كالحجر والخشب قال:

2231- أمَّا النهأز ففي قَيْدٍ وسلسلةٍ * والليلُ في بَطْنٍ منحوت من الساج
وقرأ الأعمش: "ولا تَعْتُوا" بكسر حرف المضارعة. وقد تقدم أن ذلك لغة. و
"مفسدين" حال مؤكدة إذ معناها مفهوم من عاملها. و"في الأرض" متعلقٌ
بالفعلِ قبله أو بمفسدين.

(7/177)

* { قَالَ إِمْلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ
أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: {قَالَ إِمْلَأُ}: قرأ ابن عامر وحده: "وقال" بواو عطف نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها، وموافقةً لمصاحف الشام، فإنها مرسومة فيها. والباقون بحدفها: إمَّا اكتفاءً بالربط المعنوي، وإمَّا لأنه جواب لسؤالٍ مقدر كما تقدّم نظيره، وموافقةً لمصاحفهم، وهذا كما تقدم في قوله: {وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ} إلا أنه هو الذي حدف الواو هناك.

قوله: {لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا} اللام للتبليغ. وَيَضَعُّفُ أن تكون للعلة. والسين في "استكبروا" و"استضعفوا" يجوز أن تكون على بابها من الطلب أي: طلبوا - أولئك - الكبر من أنفسهم ومن المؤمنين الضعفاء. ويجوز أن يكون استفعل بمعنى فَعَلَ كعجب واستعجب.

قوله: {لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} بدلٌ من "الذين استضعفوا" بإعادة العامل، وفيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ كلٍ مِنْ كلٍ إن عاد الضمير في "منهم" على قومه، ويكون المستضعفون مؤمنين فقط. كأنه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح. والثان: أنه بدلٌ بعضٍ من كلٍ إن عاد الضمير على المستضعفين، ويكون المستضعفون ضريين: مؤمنين وكافرين، كأنه قيل: / قال المستكبرون للمؤمنين من الضعفاء دون الكافرين من الضعفاء.

وقوله: {أَتَعْلَمُونَ} في محلٍ نصب بالقول. و"من ربه" متعلقٌ بمُرْسَل. و
"من" للابتداء مجازاً، ويجوز أن تكونَ صفةً فتتعلق بمحذوف.
قوله: {بِمَا أُرْسِلَ بِهِ} متعلقٌ بـ "مؤمنون" فُدِّمَ للاختصاص والاهتمام وللفاصلة. و"ما" موصولةٌ. ولا يجوز هنا حدفُ العائد وإن اتحد الجارُّ للموصول وعائده؛ لاختلاف العامل في الجارِّين. وكذلك قوله:

(7/178)

* { قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ }

"بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ":

* { فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ }

والعقر أصله كشف العراقيم في الإبل وهو: أن تُضرب قوائم البعير أو الناقة فتقع، وكانت هذه سنتهم في الذبح. قال امرؤ القيس:
2232- وبوم عقرت للعداري مطيبي * فبا عجباً من رجليها المتحمل

ثم أُطلق على كل نحر، وإن لم يكن فيه كسْفُ عراقيم تسميةً للشيء بما يلازمه غالباً إطلاقاً للسبب على مسببه. هذا قول الأزهرى. وقال ابن قتيبة:
"العقر: القتل كيف كان، عقرتها فهي معقورة". وقيل: العقر: الجرح. وعليه قول امرئ القيس:

2233- تقول وقد مال العبيط بنا معاً * عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
تريد: جرحته بثقلك وتمائلك. والعقر والعقر بالفتح، والضم الأصل، ومنه عقرته
أي: أصبت عقره يعني أصله كقولهم: كبدته ورأسه أي: أصبت كبده ورأسه،
وعقرت النخل: قطعته من أصله. والكلب العفور منه. والمرأة عاقر، وقد
عقرت. والعقر بالضم آخر الولد وآخر بيضة، يقال: عُقر البيض. والعقار: -
بالفتح - الملك من الأنبياء ومنه "ما عزي قوم في عُقر دارهم إلا ذلوا" وبعضهم
يخصه بالنخل. والعقار - بالضم - الخمر لأنها كالعاقرة للعقل ورَفَعَ عَقِيرَتَهُ أي:
صوته، وأصله أن رجلاً عقر رجله فَرَفَعَ صوته فاستُعير لكل صائح. والعقر
بالضم أيضاً: المهر.

(7/179)

وقوله: { وَعَتَوْا } العتو والعتي: النبؤ أي: الارتفاع عن الطاعة يقال منه: عتأ
يَعْتُو عَتْوًا وَعَتِيًّا، بقلب الواو ياءين، والأحسن فيه إذا كان مصدرًا تصحيح
الواوين كقوله: { وَعَتَوْا عَتْوًا كَبِيرًا }. وإذا كان جمعاً الإعلال نحو: قوم عَتِيٍّ
لأن الجمع أثقل، قياسه الإعلال تخفيفاً. وقوله: { أَسَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عَتِيًّا }.
وقوله: { وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا } أي: حالة تتعدر مداواتي فيها وهو كقوله:
2234- * ومن العناء رباضة الهرم

وقيل: العاتي: الجاسي أي البائس. ويقال: عتأ يعتو عتوًا بالثاء المثناة من مادة
أخرى لأنه يقال: عَتِيٌّ يَعْتِي عَتِيًّا وَعَتَا يَعْتُو عَتْوًا، فهو في إحدى لغتيه يشاركه
"عتا" بالمشاة وزناً ومعنى، ويقاربه في حروفه. والعيت أيضاً - بتقديم الياء من
أسفل على الثاء المثناة - هو الفساد، فيحتمل أن يكون أصلاً وأن يكون مقلوباً
فيه. وبعضهم يجعل العيت الفساد المدرك حساً والعيت في المدرك حكماً وقد
تقدم لك طرف من هذا.

وقوله: {يَا صَالِحُ اثْنَيْتَا} يجوز لك على رواية مَنْ يُسَهِّلُ الهمزة وهو ورش والسوسي أن تُبَدَلَ الهمزة واوًا، فتلفظ بصورة يا صَالِحُ وَتَنَا في الوصل خاصة، تُبَدَلُ الهمزة بحركة ما قبلها وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى. وقرأ عاصم وعيسى بن عمر: أوتنا بهمز وإشباع ضم، ولعله عاصم الجحدري لا ابن النجود، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة فمن أين جاءت ضمة الهمزة إلا على التوهّم؟

وقوله: {يَمَا تَعَدُّنَا} العائدُ محذوفٌ أي: تَعَدُّنَاهُ، ولا يجوز أن تقدر "تَعَدُّنَا" متعدياً إليه بالياء، وإن كان الأصلُ تَعَدِّيْتَهُ إليه بها؛ لئلا يلزم حذفُ العائدِ المجرور بحرفٍ من غير اتحادٍ متعلقهما، لأنَّ "بما" متعلقٌ بالإتيان، و"به" متعلقٌ بالوعد.

(7/180)

* { فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ }

وَالرَّجْفَةُ: الزلزلة الشديدة يقال: رَجَفَتِ الْأَرْضُ تَرْجُفُ رَجْفًا وَرَجِيفًا وَرَجْفَانًا. وقيل: الرَّجْفَةُ: الطامَّةُ التي يتزعزعُ لها الإنسانُ ويضطرب، ومنه قيل للبحر: رَجَّافٌ لاضطرابه. وقيل: أصله مِنْ رَجَفَ بِهِ الْبَعِيرُ إِذَا حَرَّكَهُ فِي سَيْرِهِ، قال ابن أبي ربيعة:

2235- وَلَمَّا رَأَيْتُ الْحَجَّ قَدْ حَانَ وَقْتُهُ * وَظَلَلَتْ جِمَالَ الْقَوْمِ بِالْحَيِّ تَرْجُفُ
وَالْإِرْجَافُ: إِبْقَاعُ الرَّجْفَةِ، وَجَمْعُهُ الْأَرَاجِيفُ وَمِنْهُ "الْأَرَاجِيفُ مَلَايِحُ الْفِتَنِ".

وقوله: {يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجَافَةُ} كقوله: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا} ومنه:
2236- تُحْيِي الْعِظَامَ الرَّاجِفَاتِ مِنَ الْيَلَى * وَلَيْسَ لِدَاءِ الرُّكْبَتَيْنِ طَبِيبُ
وَالْجُثُومُ: اللَّصُوقُ بِالْأَرْضِ مِنْ جُثُومِ الطَّائِرِ وَالْأَرْنَبِ، فَإِنَّهُ يَلْصِقُ بِطَنِهِ /
بِالْأَرْضِ، وَمِنْهُ رَجُلٌ جُثَمَةٌ وَجُثَامَةٌ، كناية عن النُّوْمِ الْكَسْلَانِ، وَجُثْمَانُ الْإِنْسَانِ
شَخْصُهُ قَاعِدًا. وقال أبو عبيد: "الْجُثُومُ لِلنَّاسِ وَالطَّيْرِ كَالْبُرُوكِ لِلْإِبِلِ. وَأَنْشَدَ
لجبرير:

2237- عَرَفْتُ الْمُتَنَّى وَعَرَفْتُ مِنْهَا * مَطَايَا الْقِدْرِ كَالْجِدَا الْجُثُومِ
قال الكرمانى: "حيث دُكِرَتِ الرَّجْفَةُ وَوُحِدَتِ الدَّارُ، وَحَيْثُ دُكِرَتِ الصَّيْحَةُ
جُمِعَتْ، لِأَنَّ الصَّيْحَةَ كَانَتْ مِنَ السَّمَاءِ فَبَلَّوْعُهَا أَكْبَرُ وَأَبْلَغُ مِنَ الزَّلْزَلَةِ، فَدَكَرَ كُلَّ
وَاحِدٍ بِالْإِلْيَقِ بِهِ. وَقِيلَ فِي دَارِهِمْ: أَي بِلَدِهِمْ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهَا الْجَنَسُ. وَالْفَاءُ
فِي طَفَاخَدْتَهُمْ" لِلتَّعْقِيبِ. وَبِمَكْنٍ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ
"فَاتِنَا" وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ قَرَبِ زَمَانِ الْهَلَاكِ مِنْ زَمَانِ طَلْبِ الْإِتْيَانِ. وَبِجُوزِ أَنْ
يُقَدَّرَ مَا يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَوَعَدَهُمُ الْعَذَابَ بَعْدَ ثَلَاثِ
فَانْقَضَتْ فَأَخَذْتَهُمْ.

(7/181)

ولا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَلَاحِدَةِ فِي قَوْلِهِ "فَأَخَذَتْهُمْ الرَّجْفَةُ" وفي موضعٍ آخَرَ: "الصيحة"، وفي موضعٍ آخَرَ "بالبطاغية" واعتقد ما لا يجوز، إذ لا منافاة بين ذلك، فإن الرَّجْفَةَ مترتبةٌ على الصيحة، لأنه لَمَّا صِيحَ بِهِمْ رَجَفَتْ قُلُوبُهُمْ فماتوا، فجاز لِيُنْسَدَ الإِهْلَاكُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا. وَأَمَّا "بالبطاغية" فالباء للسببية. وبالبطاغية: الطغيان مصدر كالعاقبة، ويقال للمَلِكِ الجبارِ طاغية، فمعنى "أَهْلِكُوا بِالبطاغية" أي بطغيانهم كقوله: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا} أي: بسبب طغيانهم.

وقوله "فأصبحوا" يجوز أن تكونَ الناقصة، فجائمين خبرها، و"في ديارهم" متعلقٌ به، ولا يجوزُ أن يكونَ الجارُّ خبراً و"جائمين" حال لعدم الفائدة بقولك "فأصبحوا في ديارهم" وإن جاز الوجهان في قولك: "أصبح زيد في الدار جالساً"، ويجوز أن تكونَ التامةُ أي: دخلوا في الصباح، و"جائمين" حال، والأولُ أظهرُ.

* { فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِي رَبِّي وَتَصَحُّتْ لَكُمْ وَلَكِنْ لَّا تُجِيبُونَ النَّاصِحِينَ }

وقوله تعالى: {وَلَكِنْ لَّا تُجِيبُونَ} قيل: "كان" محذوفة هنا لأنه حكايةٌ حالٍ ماضيةٌ أي: ولكن كنتم لا تجيبون.

* { وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: {وَلَوْطاً} فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بأرسلنا الأول، و"إذا" ظرفٌ للإرسال. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار "اذكر". وفي العامل في الطرفِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: - وهو قول الزمخشري - أنه بدلٌ من "لوطاً" قال: "بمعنى: واذكر وقت إذ قال لقومه" وهذا على تسليم تصريف "إذ". والثاني: أن العامل فيها مقدرٌ تقديره: واذكر رسالة لوطٍ إذ قال. فإذا منصوب برسالة. قاله أبو البقاء، والبدلُ حينئذٍ بدلٌ اشتمال.

(7/182)

قوله: {مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ} في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلٌ لها من الإعراب. وعلى الاستئنافِ يُحتملُ أن تكونَ جواباً لسؤالٍ وأن لا تكونَ. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما موضعُ هذه الجملة؟ قلت: لا محلٌ لها لأنها مستأنفة، أنكر عليهم أولاً بقوله: {أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ} ثم وبخهم عليها فقال: أنتم أولُ مَنْ عَمِلَهَا. أو تكونُ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنهم قالوا: لِمَ لا تأتيها؟ فقال: ما سبقكم بها أحدٌ فلا تفعلوا ما لم يُسَبِّقُوا به".

والباء في "بها" فيها وجهان، أظهرهما: أنها حاليةٌ أي: ما سَبَقَكُمْ أَحَدٌ مَصَاحِباً لها أي: ملتبساً بها. والثاني: أنها للتعدية. قال الزمخشري: "الباءُ للتعدية من قولك: "سَبَقْتَهُ بِالْكُرَةِ" إذا ضربتها قبله. ومنه قوله عليه السلام: "سبقك بها

عُكَّاشَةٌ". قال الشيخ: "والتعديَةُ هنا قلقَةٌ جداً؛ لأنَّ الباءَ المعدِّيَّة في الفعل المتعدي لواحد [هي] بَجَعَلَ المفعول الأولِ يَفْعَلُ ذَلِكَ الفَعْلَ بما دَخَلَتْ عليه الباءُ فهي كَالِهَمْزَةِ، وبيان ذلك أنك إذا قلت: "صَكَّكَتُ الحَجَرَ بالحجر" كان معناه: أَصَكَّكَتُ الحَجَرَ أي: جَعَلْتُ الحَجَرَ يَصُكُّ الحَجَرَ، فكذلك: دَفَعْتُ زَيْدًا بعمرٍو عن خالد، معناه:؛ أَدَفَعْتُ زَيْدًا عَمْرًا عن خالد أي: جَعَلْتُ زَيْدًا يَدْفَعُ عَمْرًا عن خالد، فللمفعول الأولِ تَأثيرٌ في الثاني، ولا يَصِحُّ هذا المعنى هنا إذ لا يَصِحُّ أن يَقْدَرُ: أَسَبَقْتُ زَيْدًا الكِرَّةَ أي: جَعَلْتُ زَيْدًا يَسْبِقُ الكِرَّةَ إلا بمجازٍ متكلفٍ، وهو أن تجعلَ ضَرْبَكَ للكِرَّةِ أولَ جَعَلَ ضَرْبَةً قد سبقها أي تقدَّمها في الزمان فلم يجتمعا". و "مِنْ" الأولى لتأكيد الاستغراق والثانية للتبعيض.

الوجه الثاني من وجهي الجملة: أنها حال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: هو الفاعل أي: أتاتون مبتدئين بها. والثاني: هو المفعول أي: / أتاتونها مُبتدأً بها غير مسبوقةٍ من غيركم.

(7/183)

* { إِيَّاكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ }

قوله تعالى: { إِيَّاكُمْ } : قرأ نافع وحفص عن عاصم: " إِيَّاكُمْ " على الخبر المستأنف وهو بيانٌ لتلك الفاحشة. وقرأ الباقون بالاستفهام المقتضي للتوبيخ. قوله: { شَهْوَةً } فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجل الاشتهاء، لا حاملٍ لكم عليه إلا مجردُ الشهوة لا غير. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعٌ الحال أي: مشتتهين أو باقٍ على مصدريته، ناصبه "أتأتون" لأنه بمعنى أتشتهون. ويقال: شَهِيَ يَشْهِي شَهْوَةً، وشَهَا يَشْهُو شَهْوَةً قال: 2238- وَأَشَعَّتْ يَشْهِي النَوْمَ قَلتْ لَه ارْتَجِلْ * إذا ما النجومُ أَعْرَضَتْ وَاسْتَبَكَّرَتْ

وقد تقدَّم ذلك في آل عمران. قوله: { مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من "الرجال" أي: أتاتونهم منفردين عن النساء. والثاني: أنه متعلِّقٌ بشهوة قاله الحوفي. وليس بظاهر أن تقول: "اشتھيت من كذا"، إلا بمعنى غير لائق هنا. والثالث: أن يكونَ صفةً لشهوة أي: شهوةٌ كائنة من دونهن. قوله: { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ } "بل" للإضراب، والمشهور أنه إضراب انتقال من قصة إلى قصة إلى قصة، فقيل: عن مذكور، وهو الإخبارُ بتجاوزهم عن الحدِّ في هذه الفاحشة أو عن توبيخهم وتقديرهم والإنكار عليهم. وقيل: بل للإضراب عن شيء، محذوف. واخْتَلَفَ فيه: فقال أبو البقاء: "تقديره ما عدلتم بل أنتم". وقال الكرمانى: "بل" ردُّ لجواب زعموا أن يكونَ لهم عُذْرًا أي: لا عذرَ لكم بل". وجاء هنا بصفة القوم اسمَ الفاعل وهو "مُسْرِفُونَ"؛ لأنه أدلُّ على الثبوت ولموافقة رؤوس الآي فإنها أسماء. وجاء في النمل "تَجْهَلُونَ" دلالةً على أن جهلهم يتجدد كل وقتٍ ولموافقة رؤوس الآي فإنها أفعال.

(7/184)

* { وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أُخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ }

قوله تعالى: { وَمَا كَانَ جَوَابَ } : العامة على نصب "جواب" خبراً للكون، والاسم "أَنْ" وما في حيزها وهو الأفضح، إذ فيه جعل الأعراف اسماً. وقرأ الحسن "جواب" بالرفع، وهو اسمها، والخبر "إِلَّا أَنْ قَالُوا" وقد تقدّم ذلك. وأتى هنا بقوله "وما"، وفي النمل والعنكبوت "فما"، والفاء هي الأصل في هذا الباب لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته. وأما الواو فالتعقيب أحد محاملها، فتعين هنا أنها للتعقيب لأمر خارجي وهي العربية في السورتين المذكورتين لأنها اقتضت ذلك بوضعها.

* { فَأَنجَيْتَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ }

قوله تعالى: { إِلَّا امْرَأَتَهُ } : استثناء من أهله المنجيين. وقوله: { كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ } جواب سؤال مقدر. وهذا كما تقدم في البقرة وفي أول هذه السورة في قصة إبليس.

والغابر: المقيم. هذا هو مشهور اللغة، وأنشدوا قول أبي ذؤيب الهذلي:
2239- فَعَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشَ نَاصِبٍ * وَإِخَالُ أَبِي لِأَحَقِّ مُسْتَسْتَعٍ
ومنه عَبَّرَ اللبن لبقيته في الصرع، وَعَبَّرَ الحَيْضَ أيضاً، قال أبو كبير الهذلي،
ويروى لتأبط يشرأ:

2240- وَمُتَّراً مِنْ كُلِّ عُبْرٍ حَيْصَةَ * وَفَسَادِ مُرْصَعَةٍ وَدَائِ مُعْضِلِ
ومعنى "من الغابرين" في الآية أي: من المقيمين في الهلاك. وقال بعضهم:
"عَبَّرَ بِمَعْنَى مَصَى وَذَهَبَ" ومعنى الآية يساعده، وأنشد للأعشى:
2241- عَصَّ بِمَا أَبْقَى الْمَوَاسِي لَه * مِنْ أُمَّه فِي الزَّمَنِ الْغَابِرِ

(7/185)

أي: الزمن الماضي. وقال بعضهم: عَبَّرَ أي غاب، ومنه قولهم: "غير عنا زماناً" وقال أبو عبيدة: "عَبَّرَ: عُمِّرَ دَهراً طويلاً حتى هَرِمَ، وبدل له: { إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ } . والحاصل أن العبور مشترك كعسعس أو حقيقة ومجاز وهو المرجح. والغبار: لما يبقى من التراب المثار. ومنه { وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ } تخيلاً لتغيرها واسودادها. والعبراء الأرض. قال طرفة:
2242- رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُؤَمِّدِ

* { وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ }

قوله تعالى: { وَأَمْطَرْنَا } : قال أبو عبيد: "يقال: مُطِرَ في الرحمة، وأَمْطِرَ في العذاب" وقال أبو القاسم الراغب: "وبقال: مُطِرَ في الخير، وأَمْطِرَ في العذاب، قال تعالى: { وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً } وهذا مردود بقوله تعالى: { هَذَا }

عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا} فإنهم إنما عَنَوَا بذلك الرحمة، وهو مِنْ أَمْطَرَ رباعياً. ومَطَرَ وأَمْطَرَ بمعنى واحد يتعديان لواحد يقال: مَطَرْتَهُمَ السَّمَاءُ وَأَمْطَرْتَهُمْ، وقوله تعالى هنا "وَأَمْطَرْنَا" صُمِّنَ معنى طَارَسْنَا" ولذلك عُدِّيَ بـ "على"، وعلى هذا فـ "مَطَرًا" مفعول به لأنه يُرَادُ به الحجارَة، ولا يُرَادُ به المصدِرُ أَصْرًا، إذ لو كان كذلك/ ل قيل: أَمْطَار. ويوم مطير. أي: مَمْطُور. ويوم ماطر ومُمْطِر على المجاز كقوله: {فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} ووَادٍ مَطِيرٍ فقط فلم يُتَجَوَّزْ فيه. ومطير بمعنى مُمْطِر قال:

2243- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي * سَقَاكَ مِنَ الْعُودِيِ الْعَوَادِيِ مَطِيرَهَا
فَعِيلٌ هُنَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ السَّحَابَ يُمَطِّرُ غَيْرَهَا. وَنَكَرَ "مَطَرًا" تَعْظِيمًا.

(7/186)

* {وَالِي مَدِينٍ أَحَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَأْقُومُ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {وَالِي مَدِينٍ}: اختُلفَ في مَدِينٍ فقيل: أَعْجَمِي فمَنْعُهُ للعجمة والعَلَمِيَّة، وهو مَدِينُ بنِ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، فَسُمِّيَتْ بِهِ الْقَبِيلَةُ. وَقِيلَ: هُوَ عَرَبِيٌّ اسْمُ بَلَدٍ قَالَهُ الْفَرَاءُ وَأَنْشَدَ:

2244- رَهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهَدْتُهُمْ * يَبْكُونَ مِنْ حَذْرِ الْعَذَابِ فُعُودًا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا * حَرُّوا لَعْرَةَ رُكْعًا وَسُجُودًا
فمَنْعُهُ للعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ، وَلَا بَدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَي: وَإِلَى أَهْلِ مَدِينٍ، وَلِذَلِكَ أُعَادَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ "أَحَاهُمْ" عَلَى الْأَهْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْمَكَانِ سَاكِنُوهُ، فَرُوعِي ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ. وَعَلَى تَقْدِيرِهِ كَوْنَهُ عَرَبِيًّا قَالُوا: فَهُوَ شَاذٌ، إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ الْإِعْلَالُ كَمَتَاعٍ وَمَقَامٍ، وَلَكِنَّهُمْ سَدَّوْا فِيهِ كَمَا سَدَّوْا فِي مَرْيَمَ وَمَكْوَرَةَ، وَلَيْسَ بِشَاذٍ عِنْدَ الْمَبْرَدِ لِعَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ.

شُعَيْبٌ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَصْغِيرُ شُعَيْبٍ أَوْ شَعْبٍ هَكَذَا قَالُوا، وَالْأَدَبُ أَلَّا يُقَالَ ذَلِكَ، بَلْ هَذَا مَوْضُوعٌ عَلَى هَذِهِ الرُّتَّةِ وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا تَصْغِيرُ الْبِتَّةِ إِلَّا مَا تَطَّقَ بِهِ الْقُرْآنُ عَلَى صِيغَةٍ تَشْبِهُهُ كَشُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ لَا أَعْجَمِي.

قوله: {وَلَا تَبْخَسُوا} قد تقدّم معنى هذه اللفظة في قوله: {وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا}، وهو يتعدى لاثنتين وهما: الناسَ وأشياءهم أي: لا تُنْقِصوهم أشياءهم.

(7/187)

* {وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصِدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُوتَهَا عِوَجًا وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

{ الْمُفْسِدِينَ }

قوله تعالى: { يَكُلُّ صِرَاطٍ } : يجوز أن تكون الباءُ علي حالها من الإلصاق أو المصاحبة، أو تكون بمعنى في. و "تُوعِدُونَ" و "تَصُدُّونَ" و "تَبْعُونَ" هذه الجملُ أحوالُ أي: لا تتعدوا مُوعِدِينَ وصادِّين وباعِينَ. ولم يذكر المُوعَدُ به لتذهب النفسُ كلَّ مذهب. ومفعول "تصدُّونَ" "مَنْ آمَنَ"، قال أبو البقاء: "مَنْ آمَنَ" مفعول "تصدُّونَ" لا مفعول "توعدونَ" إذ لو كان مفعولاً للأول لقال "تصدُّونهم". يعني أنه لو كان كذلك لكانت المسألة من التنازع، وإذا كانت من التنازع وأعملت الأول لأضمرت في الثاني فكنت تقول: تَصُدُّونهم، لكنه ليس القرآن كذا، فدلَّ على أن "توعدونَ" ليس عاملاً فيه، وكلامه يحتمل أن تكون المسألة من التنازع - ويكون ذلك على إعمال الثاني، وهو مختار البصريين وحذف من الأول - وألا تكون وهو الظاهر.

وظاهرُ كلام الزمخشري أنها من التنازع، وأنه من إعمال الأول، فإنه قال: "فإن قلت: إلام يَرْجِعُ الضميرُ في "مَنْ آمَنَ به"؟ قلت: إلى كل صراط، تقديره: تُوعِدُونَ مَنْ آمَنَ به وتصدُّون عنه، فوضع الظاهر الذي هو "سبيل الله" موضع المضمرة زيادةً في تقييح أمرهم".
قال الشيخ: "وهذا تعسف وتكلف مع عدم الإحتياج إلى تقديم وتأخيرٍ ووضع ظاهر موضع مضمرة، إذ الأصلُ خلافُ ذلك كله، ولا ضرورةً تدعو إليه، وأيضاً فإنه من غمالم الأول وهو مذهبُ مرجوح، ولو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني وجوباً، ولا يجوز حذفه إلا في ضرورةٍ شعرٍ عند بعضهم كقوله:

(7/188)

2245- بعكاطٍ يُعْشِي الناطِرِ * نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاؤُهُ فَأَعْمَل "بُعْشِي" ورفع به "شِعَاؤُهُ" وحذف الضميرِ مِنْ "لمحوا" تقديره: لمحوه. وأجاره بعضهم بقلبة في غير الشعر. والضمير في "به": إمَّا لكل صراط كما تقدّم عن أبي القاسم، وإمَّا على الله للعلم به، وإمَّا على سبيل الله، وجاز ذلك لأنّ يذكّر ويؤنث، وعلى هذا فقد جمع بين الاستعمالين هنا حيث قال "به" فذكر، وقال: "وتبعونها عوجاً" فأثبت، ومثله: { قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي }؛ وقد تقدم نحو قوله: "تبعونها عوجاً" في آل عمران فأغنى عن إعادته.
قوله: { وَاذْكُرُوا } : إمَّا أن يكون مفعوله محذوفاً، فيكون هذا الظرفُ معمولاً لذلك المفعول أي: اذكروا نعمته عليكم في ذلك الوقت، وإمَّا أن تجعل نفس الظرف مفعولاً به. قاله الزمخشري. وقال ابن عطية: "إن الهاء في "به" يجوز أن تعود على / شعيب عند مَنْ رأى أن القعود على الطرق للردِّ عن شعيب" وهو بعيدٌ لأنَّ القائل "ولا تفعدوا" هو شعيب، وحينئذ كان التركيب "مَنْ آمَنَ بي" والأدعاءُ بأنه من باب الالتفات بعيدٌ جداً؛ إذ لا يحين أن يُقال: "يا هذا أنا أقول لك: لا تُهنُ مَنْ أكرمه" أي: مَنْ أكرمني.
قوله: "كيف" وما في حيزها معلقةٌ للنظر عن العمل، فهي وما بعدها في محلِّ نصبٍ على إسقاط الخافض. والنظرُ هنا التفكُّر، و"كيف" خبر كان، واجب التقديم.

* { وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ }

(7/189)

قوله تعالى: { وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا } : عطف على " طائفة " الأولى، فهي اسم كان و " لم يؤمنوا " معطوف على " آمنوا " الذي هو خبر كان عَطَفْتُ اسماً على اسم وخبراً على خبر، ومثله لو قلت: " كان عبدُ الله ذاهباً وبكر خارجاً " عَطَفْتُ المرفوعَ على مثله وكذلك المنصوب. وقد حذف وَصَفَ " طائفة " الثانية لِدلالة وَصَفِ الأولى عليه، إذ التقدير: وطائفةٌ منكم لم يؤمنوا، وَحَدَفَ أيضاً متعلق الإيمان في الثانية لدلالة الأول عليه، إذ التقدير: لم يؤمنوا بالذي أُرْسِلْتُ بِهِ، وألوصفُ بقوله " منكم " الظاهر أو المقدر هو الذي سَوَّغَ وقوعَ " طائفة " اسماً لـ " كان " من حيث إن الاسم في هذا الباب كالمبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرةً إلا بمسوغٍ تقدّم التنبيه عليه.

قوله: { فَاصْبِرُوا } يجوز أن يكونَ الضميرُ للمؤمنين من قومه، وأن يكونَ للكافرين منهم، وأن يكونَ للفريقين، وهذا هو الظاهرُ، أمر المؤمنون بالصبر ليحصلَ لهم الظفرُ والغلبةُ، والكافرون مأمورون به لِيَنْصُرَ اللهُ عليهم المؤمنين لقوله تعالى: { قُلْ تَرَبَّصُوا } أو على سبيل التنازع معهم أي: اصبروا فستعلمون مَنْ ينتصر ومن يَغْلِبُ، مع علمه بأن الغلبةَ له. و " حتى " بمعنى " إلى " فقط، وقوله: " بيننا " غَلَبَ ضميرَ المتكلم على المخاطب، إذ المرادُ: بيننا جميعاً مِنْ مؤمنٍ وكافرٍ، ولا حاجةَ إلى ادِّعَاءِ حَدَفِ معطوفٍ تقديره: بيننا وبينكم.

* { قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ }

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ آمَنُوا } : عطفُ على الكاف، و " يا شعيبُ " اعتراضٌ بين المتعاطفين.

(7/190)

قوله: " أو لَتَعُوذُنَّ " عَطَفَ على جواب القسم الأول، إذ التقدير: والله لَنُخْرِجَنَّكَ والمؤمنين أو لتَعُوذُنَّ. فَالْعَوْدُ مسندٌ إلى ضمير النبي وَمَنْ آمَنَ معه. و " عاد " لها في لسانهم استعمالان: أحدهما - وهو الأصلُ - أنه الرجوعُ إلى ما كان عليه من الحال الأول. والثاني استعمالها بمعنى صار، وحينئذ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر، فلا تكتفُو بمرفوعٍ وتفتقرُ إلى منصوب، وهذا عند بعضهم. ومنهم مَنْ منع أن تكون بمعنى صار، فَمِنْ مجيئها بمعنى صار عند بعضهم قولُ الشاعر:

2246- وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ * أَحَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
 وَبِالْمَحْضِ حَتَّى عَادَ جَعْدًا عَنَّطَطًا * إِذَا قَامَ سَاوَى غَارَبَ الْفَحْلَ غَارِبُهُ
 فَرَفَعَ بـ "عَادَ" ضَمِيرَ الْأَوَّلِ وَتَصَبَّ بِهَا "جَعْدًا"، وَمِنْ مَتَعِ ذَلِكَ يَجْعَلُ الْمَنْصُوبَ
 حَالًا، وَلَكِنْ اسْتَشْكَلُوا عَلَى كَوْنِهَا بِمَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّ أَنَّ شَعْبِيًّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَلَى دِينِهِمْ وَلَا فِي مِلَّتِهِمْ. فَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ "أَوْ
 لَتَعُوذُنَّ" أَي: لَتَرْجِعَنَّ إِلَى حَالَتِكُمْ الْأُولَى، وَالْخَطَابُ لَهُ وَلَا تَبَاعَهُ؟ وَقَدْ أُجِيبَ
 عَنْ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ رُؤْسَائِهِمْ قَصَدُوا بِهِ التَّلْبِيسَ
 عَلَى الْعَوَامِ وَالْإِبْهَامَ لَهُمْ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ وَفِي مِلَّتِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّ يُرَادَ بِعَوْدِهِ
 رَجُوعُهُ إِلَى حَالِهِ سَكَوتِهِ قَبْلَ بَعْتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ كَانَ يُخْفَى إِيْمَانَهُ
 وَهُوَ سَاكُتٌ عَنْهُمْ، يَرَى مِنْ مَعْبُودِهِمْ غَيْرَ اللَّهِ. الثَّلَاثُ: تَغْلِيْبُ الْجَمَاعَةِ عَلَى
 الْوَاحِدِ لِأَنَّهُمْ لَمَّا صَحَبُوهُ فِي الْإِخْرَاجِ سَحَبُوا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ حَكَمَ الْعُودُ فِي الْمِلَّةِ
 تَغْلِيْبًا لَهُمْ عَلَيْهِ. وَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى صَيْرَرٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، إِذِ الْمَعْنَى:
 لَتَصِيرَنَّ فِي مِلَّتِنَا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُونُوا، / ففِي مِلَّتِنَا حَالٌ عَلَى الْأَوَّلِ، خَبِرَ عَلَى
 الثَّانِي، وَعَدَى "عَادَ" بـ "فِي" الظَّرْفِيَّةِ كَانَ الْمِلَّةَ لَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَعَاءِ الْمَحِيطِ
 بِهِمْ.

(7/191)

قوله: {أَوْلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ} الاستفهامُ للإنكارِ تقديره: أ يوجدُ منكم أحدُ هذينِ
 الشَّيْئَيْنِ: أعني الإخْرَاجَ مِنَ الْقَرْيَةِ وَالْعُودَ فِي الْمِلَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى فِي حَالِ
 كَرَاهِيَّتِنَا لِذَلِكَ؟ وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "الْهَمْزُ لِلْاسْتِفْهَامِ، وَالْوَاوُ وَوَاوِ الْحَالِ
 تَقْدِيرُهُ: أُنْعِدُونَا فِي مِلَّتِكُمْ فِي حَالِ كَرَاهِيَّتِنَا". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَيْسَتْ هَذِهِ وَوَاوُ
 الْحَالِ بَلْ وَوَاوُ الْعَطْفِ عَطَفَتْ هَذِهِ الْحَالَ عَلَى حَالِ مَحْذُوفَةٍ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ: "رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ" لَيْسَ الْمَعْنَى: رُدُّوهُ حَالِ الصَّدَقَةِ
 عَلَيْهِ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ، بَلْ مَعْنَاهُ: رُدُّوهُ مَصْحُوبًا بِالصَّدَقَةِ وَلَوْ مَصْحُوبًا بِظُلْفٍ
 مُحْرَقٍ. قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تُسَمَّى وَوَاوُ الْحَالِ وَوَاوُ
 الْعَطْفِ وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ، وَلَوْلَا تَكْرِيْرُهُ لَمَا كَرَّرْتَهُ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَلَوْ هُنَا بِمَعْنَى
 "إِنْ" لِأَنَّهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى أَصْلِهَا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَوْ كُنَّا
 كَارِهِينَ فِي هَذِهِ الْحَالِ. قَوْلُهُ "لِأَنَّهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ" مَمْنُوعٌ.

* { قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّاتَنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا
 يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسَيَعَرَّبُنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ
 تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا افْتَحَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ }

قوله تعالى: {إِنْ عُدْنَا}: شرطُ جوابه محذوف عند الجمهور أي: فقد افتترينا،
 حُذِفَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ أَبِي زَيْدٍ وَالْمَبْرَدِ وَالْكَوْفِيِّينَ هُوَ قَوْلُهُ: "فَقَدْ
 افْتَرَيْنَا"، وَهُوَ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَوَابًا بِنَفْسِهِ لَوَجِبَتْ فِيهِ الْفَاءُ. وَقَالَ أَبُو
 الْبِقَاءِ: "قَدْ افْتَرَيْنَا بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَإِنَّمَا سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ "إِنْ"
 عُدْنَا" وَسَاعَ دَخُولُ "قَدْ" هُنَا لِأَنَّهُمْ تَرَلُّوا الْاِفْتِرَاءَ عِنْدَ الْعُودِ مَنْزِلَةَ الْوَأَقِعِ قَقْرَنُوهُ
 بَعْدَ، وَكَانَ الْمَعْنَى: قَدْ افْتَرَيْنَا الْآنَ إِنْ هَمَمْنَا بِالْعُودِ".

(7/192)

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استئنافٌ إخبارٌ فيه معنى التعجب، قاله الزمخشري كأنه قيل: ما أكدنا على الله إن عُذْنَا فِي الكفر. والثاني: أنها جوابٌ قسم محذوف حُذِفَت اللامُ منه، والتقدير: والله لقد افترينا، ذكره الزمخشري أيضاً. وجعله ابن عطية احتمالاً وأنشد:

2247- بَقِيْتُ ما لي وانحرفْتُ عن العُلَى * ولقيتُ أضيافي بوجهِ عبوس
قال: "كما تقول" افتريْتُ على الله إن كلمت فلاناً" ولم يُشِدْ ابن عطية البيت الذي بعد هذا وهو محلُّ الفائدة لأنه مشتملٌ على الشرط وهو:

إِنْ لم أَشَنَّ على ابن هندی غارَةً * لم تَحُلْ يوماً من نهابِ نفوس
قوله: {بَعْدَ إِذْ تَجَاتَا} منصوبٌ بـ "نعود" أي: ما يكون ولا يستقيم لنا عَوْدٌ بعد أن حصل لنا التنجيةُ منها.

قوله: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أنه متصل. والثاني: أنه منقطع. ثم القائلون بالاتصال مختلفون فمنهم مَنْ قال: هو مستثنى من الأوقات العامة والتقدير: وما يكون لنا أن نعود فيها في وقتٍ من الأوقات إلا في وقت مشيئة الله ذلك، وهذا متصورٌ في حَقِّ مَنْ عدا شعبياً، فإن الأنبياء لا يشاء الله ذلك لهم لأنه عَصَمَهُمْ. ومنهم مَنْ قال: هو مستثنى من الأحوال العامة. والتقدير: ما يكون لنا أن نعودَ فيها في كل حال إلا في حال مشيئة الله تعالى. وقال ابن عطية: "ويُحتمل أن يريدَ استثناءً ما يمكن أن يتَعَبَّدَ اللهُ به المؤمنين ممَّا تفعله الكفرةُ من الفُرُبات فلَمَّا قال لهم: إِنَّا لا نعودُ في ملتكم، ثم خشي أن يُتَعَبَّدَ اللهُ بشيءٍ من أفعال الكفرة فيعارض ملحدٌ بذلك ويقول: هذه عودةٌ إلى ملتنا استثنى مشيئة الله فيما يمكن أن يُتَعَبَّدَ به".

(7/193)

قال الشيخ: "وهذا الاحتمالٌ لا يَصِحُّ لأن قوله: "بعد إذ نجَّانا اللهُ منها" إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البِرِّ". قلت: قد حكى ابن الأنباري هذا القول عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال: "وهذا القول مُتَنَاقِلٌ بعيد، لأن فيه تبعيضَ الملة" وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدب. قال ابن عطية: "ويقلق هذا التأويلُ من جهة استقبال الاستثناء، ولو كان الكلام "إلا إن شاء" قوي هذا التأويل". وهذا الذي قاله سهوٌ لأن الماضي يتخلص للاستقبال بعد "إن" الشرطية، كما يتخلص المضارع له بأن المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله "فيها" ليس عائداً على الملة بل عائداً على الفرية، والتقدير: وما يكون أن نعودَ في الفرية إلا أن يشاء ربنا. وهو حَسَنٌ لولا بُعْدُهُ. وكرَّرَ هنا قوله "بيننا وبين قومنا" بخلاف / قوله {حَتَّى يَحْكَمَ اللهُ بَيْنَنَا} زيادةً في تأكيد تمييزه ومَنْ تبعه مِنْ قومه. وقد تقدَّم أن الفتح الحُكْمُ بلغة حمير، وقيل بلغة مُرَاد وأنشد:

2248- أَلَا أبلِغُ بني عَصَمٍ رَسُولاً * بأبي عن فتاحتكم غني

قوله: "عِلْمًا" نصبٌ على التمييز وهو منقولٌ من الفاعلية، تقديره: وَسِعَ عِلْمُ رَبَّنَا كُلَّ شَيْءٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاسْتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا

.{

* { وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِيَنَّ اتَّبِعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ }

(7/194)

قوله تعالى: {إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ}: إذن حرفٌ جوابٌ وجزاء، وقد تقدّم الكلام عليها مُشْبِعًا وخلافَ النَّاسِ فيها. وهي هنا معترضةٌ بين الاسم والخبر. وقد توهم بعضهم جعل "إذَا" هذه "إذَا" الطرفية في الاستقبال نحو قولك: "الزُّمُّكَ إِذَا جِئْتَنِي" أي وقت مجيئك. قال: "ثم حُدِّقَتِ الْجُمْلَةُ الْمَضَافَةُ هِيَ إِلَيْهَا، وَالْأَصْلُ: إِنَّكُمْ إِذَا ابْتَعْتُمُوهُ لَخَاسِرُونَ، فَإِذَا ظَرَفُ وَالْعَامِلُ فِيهِ "لَخَاسِرُونَ"، ثُمَّ حُدِّقَتِ الْجُمْلَةُ الْمَضَافُ إِلَيْهَا وَهِيَ ابْتَعْتُمُوهُ، وَعُوِّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ، فَلَمَّا جِيءَ بِالتَّنْوِينِ وَهُوَ سَاكِنٌ التَّقَى بِمَجِيئِهِ سَاكِنَانِ هُوَ وَالْأَلْفُ قَبْلَهُ، فَحُدِّقَتِ الْأَلْفُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَبَقِيَ اللَّفْظُ "إِذَا" كَمَا تَرَى. وزم هذا القائل أن ذلك جائزٌ بِالْحَمَلِ عَلَى "إِذَا" التي للمضي في قولهم: "حينئذ" و "يومئذ" فكما أن التنوينَ هناك عوضٌ عن جملة عند الجمهور كذلك هنا. وردَّ الشيخ هذا بأنه لم يُبْتَدَأْ بهذا الحكم لـ "إِذَا" الاستقبالية في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه". قلت: وهذا ليس بلازمٍ إذ لذلك القائل أن يقول: قَدْ وَجَدْتُ مَوْضِعًا غَيْرَ هَذَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّا إِذَا لَطَّالِمُونَ

.{ وقد رأيت كلامَ الشيخ شهاب الدين القرافي في قوله صلى الله عليه وسلم لَمَّا سَأَلُوهُ عَنِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ: أَيْنَقِصِ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فقال: فَلَا إِذْنَ؛ أَنْ "إِذْنَ" هَذِهِ هِيَ "إِذَا" الطَّرْفِيَّةُ، قَالَ: كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ} فَحُدِّقَتِ الْجُمْلَةُ، وَذَكَرَهُ إِلَى آخِرِهِ. وَكُنْتُ لَمَّا رَأَيْتُهُ تَعَجَّبْتُ غَايَةَ الْعَجَبِ كَيْفَ يَصُدِّرُ هَذَا مِنْهُ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَنِ بَعْضِهِمْ وَلَمْ يُسَمِّهِ، فَذَهَبَ يُعْبِنِي مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْقَائِلُ الْقَرَاظِيُّ فَقَدْ صَارَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ سَلْفٌ، وَإِلَّا فَقَدْ اتَّحَدَّ الْأَصْلُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

(7/195)

وقوله: "إنكم" هو جواب والقسم الموصلاً له باللام. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما جواب القسم الذي وَطَّئَهُ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ "لئن اتبعتم شعيباً" وجواب الشرط؟ قلت: قوله: {إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ} سَادُّ مَسَدِّ الْجَوَابِينَ" قال الشيخ: "والذي قاله النحويون إن جواب الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، ولذلك وَجَبَ مُضِيٌّ فَعَلَ الشَّرْطُ. فَإِنْ عَنَى بِأَنَّهُ سَادُّ مَسَدِّهِمَا أَنَّهُ اجْتَرَى بِذِكْرِهِ عَنِ ذِكْرِ جَوَابِ الشَّرْطِ فَهُوَ قَرِيبٌ. وَإِنْ عَنَى مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ فَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَأَنْ يَكُونَ لَهَا

محلُّ من الإعراب". قلت: قد تقدّمت هذه المسألة مراراً واعتراضُ الشيخ عليه، وتقدّم الجوابُ عنه فلا أعيده اكتفاءً بما تقدم. ويعني الشيخُ بقوله "لأنَّ الجملةَ يمتنع أن يكونَ لها محلُّ من الإعرابِ إلى آخره أنها من حيث كونها جواباً للشروطِ يستدعي أن يكونَ لها محلُّ من الإعراب وهو الجزم، ومن حيث كونها جواباً للقسم يستدعي أن لا يكونَ لها محلُّ؛ إذ الجملةُ التي هي جوابُ القسم لا محلُّ لها] لأنها من الجمل المستانفة المبتدأ بها، وقد تقرّر أن الجملة الابتدائية لا محلُّ لها].

* { الَّذِينَ كَذَبُوا سُعَيْبًا كَانَ لَمْ يَعْتَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَبُوا سُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ }

(7/196)

قوله تعالى: { الَّذِينَ كَذَبُوا سُعَيْبًا } فيه خمسة أوجه، أحدها: أن هذا الموصول في محل رفع بالابتداء وخبره الجملة التشبيهية بعده. قال الزمخشري: "وفي هذا إلتداءً معنى الاختصاص كأنه قيل: الذين كذبوا سُعَيْبًا هم المخصوصون بأن أهلِكوا واستؤصلوا، كأن لم يُقيموا في دارهم، لأنَّ الذين اتبعوا سُعَيْبًا قد أنجاهم الله تعالى". قلت: قوله "يفيد الاختصاص" هو معنى قول الأصوليين: "يفيد الحصر" على خلاف بينهم في ذلك، غذا قلت: "زيد العالم"، والخلاف في قولك "العالم زيد" أشهر منه فيما تقدّم فيه المبتدأ.

الثاني: أن الخبر هو نفس الموصول الثاني وخبره، / فإن الموصول الثاني مبتدأ، والجملة من قوله { كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ } في محل رفع خبراً له، وهو وخبره خبر الأول، و { كَانَ لَمْ يَعْتَوْا } : إمّا اعتراض وإمّا حال من فاعل "كذبوا". الثالث: أن يكون الموصول الثاني خبراً بعد خبر عن الموصول الأول، والخبر الأول الجملة التشبيهية كما تقدّم. الرابع: أن يكون الموصول بدلاً من قوله قيل { الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ } كأنه قال: "وقال الملائكة الذين كفروا منهم الذين كذبوا سُعَيْبًا" وقوله: { لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ سُعَيْبًا } معمولٌ للقول فليس باجنيبي. الخامس: أنه صفة له أي: للذين كفروا من قومه. هذه عبارة أبي البقاء، وتابعه الشيخ عليها. والأحسن أن يُقال: بدل من الملائكة أو نعت له، لأنه هو المحدث عنه والموصول صفة له، والجملة التشبيهية على هذين الوجهين حالٌ من فاعل "كذبوا".

(7/197)

وأما الموصول الثاني فقد تقدّم أنه يجوز أن يكون خبراً باعتبارين: أعني كونه أول أو ثانياً، ويجوز أن يكون بدلاً من فاعل "يَعْتَوْا" أو منصوباً بإضمار "أعني" أو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا هو الظاهر لتكون كل جملة مستقلة بنفسها. وعلى هذا الوجه ذكر الزمخشري أيضاً أن الابتداء يفيد الاختصاص قال: "أي هم المخصوصون بالخسران العظيم دون أتباعه، وقد تقدّم موضحاً.

وقوله: {كَانَ لَمْ يَعْتَوْا} يَعْتَوْنَ: بمعنى يُقيمون يقال: عَنِيَ بِالْمَكَانِ يَعْنِي فِيهِ أَي: أَقَامَ دَهْرًا طَوِيلًا، وَقِيْدَهُ بَعْضُهُم بِالْإِقَامَةِ فِي عَيْشٍ رَغْدٍ فَهُوَ أَحْصُ مِنْ مُطْلَقِ الْإِقَامَةِ. قَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ:

2249- وَلَقَدْ عَتَوْا فِيهَا بِأَنْعَمِ عَيْشَةٍ * فِي ظِلِّ مَلِكٍ ثَابِتِ الْأَوْتَادِ
وقيل: معنى الآية هنا من العنى الذي هو ضد الفقر، قاله الزجاج فقال: "وعني في مكان كذا: إذا طال مقامه فيه مُستغنياً به عن غيره".

* { فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ }

قوله تعالى: { فَكَيْفَ آسَى } "كيف" هنا مثل "كيف" في { كَيْفَ تَكْفُرُونَ }، وتقدم الكلام على "آسى" وبابه. وقرأ ابن وثاب وابن مصرف والأعمش "إيسى" بكسر الهمزة التي هي حرف مضارعة وقد تقدم أنها لغو بني أخيل وحكاية ليلى الأخيلية في الفاتحة. ولزم من ذلك قلب الفاء بعدها ياء؛ لأن الأصل: آسى بهمزتين.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّغُونَ }

(7/198)

قوله تعالى: { إِلَّا أَخَذْنَا } : هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مَفْرَعٌ، وَأَخَذْنَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا آخِذِينَ أَهْلَهَا، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي لَا يَقَعُ بَعْدَ "إِلَّا" إِلَّا بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ: إِمَّا تَقَدَّمَ فِعْلُ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْحَبَ "قَدْ" نَحْوُ: مَا زِيدَ إِلَّا قَدْ قَامَ، فَلَوْ قَدَّ الشَّرْطَانِ أَمْتَنَعَ فَلَا يَجُوزُ: مَا زِيدَ إِلَّا قَامَ.

* { ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الصَّرَاءُ وَالصَّرَاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله تعالى: { ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ } : فِي "مَكَانٍ" وَجْهَانِ، أَظْهَرَهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَطْرَفٍ، وَالْمَعْنَى: بَدَّلْنَا مَكَانَ الْحَالِ السَّيِّئَةِ الْحَالِ الْحَسَنَةَ، فَالْحَسَنَةُ هِيَ الْمَأْخُودَةُ الْحَاصِلَةُ، وَمَكَانَ السَّيِّئَةِ هُوَ الْمَتْرُوكُ الذَّاهِبُ، وَهُوَ الَّذِي تَصْحَبُهُ الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ لَوْ قِيلَ فِي نَظِيرِهِ: بَدَّلْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو، فَزَيْدٌ هُوَ الْمَأْخُودُ وَعَمْرٍو الْمَتْرُوكُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي الْبَقِيَّةِ فِي مَوْضِعَيْنِ أَوَّلَهُمَا: { فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا } وَالثَّانِي: { وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ } فَمَكَانُ وَالْحَسَنَةُ مَفْعُولَانِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ وَهُوَ الْحَسَنَةُ، وَالْآخِرُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ وَهُوَ "مَكَانٌ". وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الطَّرْفِ، وَالتَّقْدِيرُ: ثُمَّ بَدَّلْنَا فِي مَكَانِ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ لِأَنَّ "بَدَّلَ" لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَفْعُولَيْنِ أَحَدَهُمَا عَلَى إِسْقَاطِ الْبَاءِ.

(7/199)

قوله: {حَتَّى عَفَوْا} "حتى" هنا غاية، وتقدير مَنْ قَدَّرَهَا بِ إِلَى فَإِنَّمَا يريد تفسير المعنى لا الإعراب، لأن "حتى" الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار "أن" لأنها في التقدير داخله على المصدر المنسبك منها ومن الفعل، وأما الماضي فلا يطرد حَذْفُ "أَنْ" معه، فلا يُقَدَّرُ معه أنها حرفٌ جرٌ داخله على "أن" المصدرية أي: حتى أَنْ عَفَوْا، وهذا الذي ينبغي أن يُحْمَلَ عليه قولُ / أبي البقاء: "حتى عَفَوْا: إلى أَنْ عَفَوْا".

ومعنى "عَفَوْا" هنا كَثُرُوا، مِنْ عَفَا السَّعْرُ: إِذَا كَثُرَ، وَمِنْهُ "وَاعْفُوا لِلَّحَى" يقال: عَفَاهُ وَأَعْفَاهُ ثَلَاثًا وَرَبَاعِيًّا. قال زهير:

2250- أذْكَ أَمِ أَقْبُ الْبَطْنِ جَابٌ * عَلَيْهِ مِنْ عَقِيْقَتِهِ عِفَاءٌ

وفي الحديث: "إذا عفا الوبر وبرأ الدبر فقد حلت العمرة لمن اعتمر" وأنشد الزمخشري على ذلك قول الحطيئة:

2251- بمسْتَأْيِدِ الْقُرْبَانِ عَافٍ نَبَأُهُ *

وقول لبيد:

2252- وَلَكِنَّا نَعْصُ السَّيْفَ مِنْهَا * بِأَسْوَقِ عَافِيَاتِ الشَّحْمِ كَوْمٍ

وهذا المادة قد تقدّم تحقيقها في البقرة.

قوله: {فَأَخَذْتَاهُمْ} قال أبو البقاء: "هو عطفٌ على "عَفَوْا". يريد: وما عطف عليه أيضاً، أعني أن الأخذ ليس متسبباً عن العفاء فقط، بل عليه وعلى قولهم تلكا لمقالة الجاهلية؛ لأنَّ المعنى ليس أنه لمجرد كثرتهم ونمو أموالهم أخذهم بغتة بل بمجموع الأمرين، بل الظاهر أنه بقولهم ذلك فقط.

وقوله: {وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} حال أيضاً، وهي في قوة المؤكدة لأن "بغتة" تفيدها، سواءً أَعْرَبْنَا "بغتة" حالاً أم مصدراً.

* { وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
وَلَا كِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

(7/200)

وقد تقدّم أن ابن عامر يقرأ "لفتحنا" بالتشديد، ووافقه هنا عيسى بن عمر الثقفي وأبو عبد الرحمن السلمي.

* { أَقَامِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ }

قوله تعالى: {أَقَامِنَ} قال الزمخشري: "فإن قلت: ما المعطوف عليه، ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله: "فَأَخَذْنَاهُمْ بغتة"، وقوله "ولو أن أهل القرى إلى "يكسبون" وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطفت بالفاء لأن المعنى: فَعَلُوا وَصَنَعُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بغتة، أَبْعَدَ ذَلِكَ آمِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا، وَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ

بأسنا ضحى". قال الشيخ: "وهذا الذي ذكره رجوع عن مذهبه في مثل ذلك إلى مذهب الجماعة، وذلك أن مذهبه في الهمزة المصدرية على حرف العطف تقدير معطوف عليه بين الهمزة وحرف العطف، ومذهب الجماعة أن حرف العطف في نية التقدم، وإنما تأخر وقدّمته عليه همزة الاستفهام لقوة تصدّرها في أول الكلام"، وقد تقدّم تحقيق هذا غير مرة، والزمخشري هنا لم يقدر بينهما معطوفاً عليه بل جعل ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها من الجمل وهو قوله "فأخذناهم بغتة".

قوله {بَيَاتًا} تقدّم أول السورة أنه يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون ظرفاً. قوله: {وَهُمْ تَأْتُمُونَ} جملةٌ حالية، والظاهر أنها حال من الضمير المستتر في "بَيَاتًا" لأنه يتحمّل ضميراً لوقوعه حالاً فتكون الحالان متداخلتين.

* { أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ }

(7/201)

قوله تعالى: {ضَحَى}: منصوبٌ على الظرف الزماني، ويكون متصرفاً وغير متصرف، فالمتصرف ما لم يُرَدَّ به وقته من يوم بعينه نحو: "ضُحَاك ضَحَى مبارك". فإن قلت: "أتيتك يوم الجمعة ضحى" فهذا لا يتصرف بل يلزم النصب على الظرفية، وهذه العبارة أحسن من عبارة الشيخ حيث قال: "ظرف متصرف إذا كان نكرةً، وغير متصرف إذا كان من يوم بعينه لأنه تَوَهَّم متى كان معرفةً بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرف، وليس الأمر كذلك، قال تعالى: {وَالضُّحَى} فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفة بأل، وقال تعالى: {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا} جرّه بحرف القسم أيضاً مع أنه معرّف بالإضافة، وهو امتداد الشمس وامتداد النهار.

ويقال: ضحى وصحاه، إذا صممت قصرت وإذا فتحت مددت. وقال بعضهم: الضحى بالضم والقصر لأول ارتفاع الشمسي، والصحاء بالفتح والمد لقوة ارتفاعها قبل الزوال. والضحى مؤنث، وشذوا في تصغيره على ضحى بدون تاء كعرب وأخواتها، والصحاء أيضاً طعام الضحى كالغداء طعام وقت الغدوة يقال منهما: يصحى صحاءً وتعدى غداءً. وصحى يصحى إذا برز للشمس وقت الضحى، ثم عُبر به عن إصابة الشمس مطلقاً ومنه قوله {وَلَا تَصْحَى} أي لا تبرز للشمس. ويقال: ليلة أضحيته يضم الهمزة وصحياً بالمد أي: مضيئة إضاءة الضحى، والأضحية / وجمعها أضاح، والضحية وجمعها ضحايا، والأضحية وجمعها أضحي هي المذبوح يوم النحر، يسميت بذلك لدبحها ذلك الوقت لقوله عليه السلام: "من ذبح قبل صلاتنا هذه فليعد" وضواحي البلد نواحيه البارزة.

(7/202)

وقوله: { وَهُمْ يَلْعَبُونَ } حال، وهذا يقوِّي أن "بِأَنَّ" ظرف لا حال، لتطابق الجملتان، فيصير في كل منهما وقتٌ وحال، وأتى بالحال الأولى متضمنةً لاسم فاعل لأنه يدلُّ على ثبات واستقرار وهو مناسب للنوم، وبالثانية متضمنةً لفعل؛ لأنه يدلُّ على التجدد والحدوث وهو مناسب للعب والهزل. وقرأ نافع وابن عامر وابن كثير "أو" بسكون الواو والباقون بفتحها. ففي القراءة الأولى تكون "أو" بجملتها حرف عطف ومعناها حينئذ التقسيم. وزعم بعضهم أنها للإياحة والتخيير. وليس بظاهر، وفي الثانية هي واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام مقدمةً عليها لفظاً، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور. وقد عُرف مذهب الزمخشري في ذلك، ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ والتقريع. وقال بعضهم: "إنه بمعنى النفي" كأبي شامة وغيره.

* { أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ }

وكررت الجملة في قوله تعالى: { أَوْ أَمِنَ أَهْلٌ } : "أفأمنوا" توكيداً لذلك، وأتى في الجملة الثانية بالاسم ظاهراً، وَحَقُّهُ أَنْ يَضْمَرَ مَبَالِغَةً فِي التَّوَكِيدِ. ومعنى "مكر الله" أي إضافة المخلوق إلى الخالق كقولهم: ناقة الله وبيت الله، والمراد به فعلٌ يُعاقَبُ به الكفرة، وأضيف إلى الله لَمَّا كَانَ عَقُوبَةَ الذَّنْبِ، فإن العرب تسمي العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة، وهذا نصُّ في قوله { وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهِ } قاله ابن عطية. قلت: وهو تأويل حسن، وقد تقدم لك في قوله { وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهِ } أنه من باب المقابلة أيضاً. والفاء في قوله "فلا يأمن" للتنبية على أن العذاب يُعقَّبُ أَمَّنْ مَكْرِ اللَّهِ.

* { أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ }

(7/203)

قوله تعالى: { أَوْلَمْ يَهْدِ } : قرأ الجمهور "يَهْدِ" بالياء من تحت. وفي فاعله حينئذ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه المصدر المؤول من "أَنْ" وما في حَيْزِهَا، والمفعول محذوفٌ والتقدير: أو لم يَهْدِ أي: يبيِّن ويوضِّح للوارثين مآلهم وعاقبة أمرهم وإصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك، فقد سَبَكْنَا المصدر من "أَنْ" ومن جواب لو. الثاني: أَنْ الفاعل هو ضميرُ الله تعالى أي: أو لم يبيِّن الله، ويؤيده قراءة مَنْ قَرَأَ "تَهْدِ" بالنون. الثالث: أنه ضميرٌ عائد على ما يُفهمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ أي: أو لم يَهْدِ ما جَرَى لِلْأُمَّمِ السَّابِقَةِ كَقَوْلِهِمْ: "إِذَا كَانَ غَدًا قَاتِنِي" أي: إذا كان ما بيني وبينك مما دلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ. وعلى هذين الوجهين فـ "أَنْ" وما في حَيْزِهَا بتأويل مصدر كما تقدَّم في محل المفعول والتقدير: أو لم يبيِّن ويوضح الله أو ما جَرَى لِلْأُمَّمِ إِصَابَتِنَا إِيَّاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ لَوْ شِئْنَا ذَلِكَ. وقرأ مجاهد "تَهْدِ" بنون العظمة و "أَنْ" مفعول فقط، و "أَنْ" هي المخففة من الثقيلة، "ولو" فاصلةٌ بينها وبين الفعل، وقد تقدَّم أن الفصلَ بها قليلٌ. و "نشاء" وإن كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنئ؛ لأنَّ "لو" الامتناعية تخلصُ المضارع للمضي. وفي كلام ابن الأنباري خلافة فإنه قال في "ونطبع": "هذا

فعلٌ مستأنف ومنقطع مما قبله، لأنَّ قولَه "أَصَبْنَا" ماضٍ و "تَطْبِعَ" مستقبل ثم قال: "ويجوز أن يكونَ معطوفاً على "أَصَبْنَا" إذ كان بمعنى نُصِيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ويطبع، فَوَصَّعَ الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: {إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ} أي يجعل، بدليل قوله "ويجعل لك". قلت: فهذا ظاهرٌ قويٌّ في أنَّ "لو" هذه لا تخلصُ المضارع للمضي، وتنظيرُه بالآية الأخرى مُقَوِّ له أيضاً، وسيأتي تحقيق ذلك عد قوله "ونطبع".

(7/204)

وقال الفراء: "وجاز أن تَرَدَّ "يَفْعَلُ" على فَعَلٍ في جواب "لو" كقوله: {وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَتَدَّرَ} قوله: "فَتَدَّرَ" مردودٌ على "لَفَضِيَ". قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعولُ "يشاء" محذوفٌ لدلالة جواب "لو" عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبهم أو الانتقام منهم. وأتى / جوابها بغير لام وإن كان مبيهاً على أحد الجائزين، وإن كان الأكثرُ خلاقه، كقوله تعالى: {لَوْ تَشَاءُ جَعَلْتَاهُ أجااً} . قوله: {وَتَطْبِعُ} في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها نسقٌ على "أَهْبَنَاهُمْ" وجاز عطفُ المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أنَّ "لو" تُخَلِّصُ المضارع للمضي، ولما حكى الشيخ كلامَ ابن الأنباري المتقدم قال: "فجعل "لو" شرطيةً بمعنى "إن" ولم يجعلها التي هي "لما" كان سيقعُ لوقوع غيره، ولذلك جعل "أَصَبْنَا" بمعنى نُصِيب. ومثال وقوع "لو" بمعنى "إن" قوله: 2253- لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا * خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً وهذا الذي قاله ابن الأنباري رَدَّه الزمخشري من حيث المعنى، لكن بتقدير أن يكونَ "ونطبع" بمعنى طَبَعْنَا، فيكون قد عَطَفَ المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابنُ الأنباري جَعَلَ التَّوْبِيلَ في "أَصَبْنَا" الذي هو جوابُ "لو" نشاء"، فجعله بمعنى نُصِيب، فتأوَّلَ المعطوفَ عليه وهو جوابُ "لو نشاء"، فجعله بمعنى نُصِيب، فتأوَّلَ المعطوفَ ورَدَّه إلى المضي، وأنتج ردُّ الزمخشري أنَّ كلا التقديرين لا يصحُّ.

(7/205)

قال الزمخشري: "فإن قلت: هل يجوز أن يكون "ونطبع" بمعنى طَبَعْنَا، كما كان "لو نشاء" بمعنى لو شئنا، ويعطف على "أَصَبْنَا"؟ قلت: لا يساعد على المعنى، لأنَّ القوم كانوا مطبوعاً على قلوبهم، مَوْصُوفِينَ بصفة مَنْ قبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يُوَدِّي إلى خلوّهم من هذه الصفة، وأن الله لو شاء لَأَتَّصَفُوا بها". قال الشيخ: "وهذا الردُّ ظاهره الصحة، وملخصه أن المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ سواء تأوَّلنا المعطوفَ عليه أم المعطوفَ، وجوابُ "لو" لم يقع بعد، سواء كانت حرفاً لِمَا كان سيقع لوقوع غيره أم بمعنى "إن" الشرطية، والإصابة لم تقع، والطبعُ على القلوب واقع فلا يصحُّ أن تُعْطِفَ على الجواب. فنُؤَوِّلُ "ونطبع" على معنى: ونستمر على الطبع على

قلوبهم أمكن التعاطف لأن الاستمرار لم يقع بعدُ وإن كان الطبع قد وقع". قلت: فهذا الوجه الأول ممتنع لما ذكره الزمخشري.

الوجه الثاني: أن يكون "نطبع" مستأنفاً ومنقطعاً عَمَّا قبله فهو في نية خبر مبتدأ محذوف أي: ونحن نطبع. وهذا اختيارُ أبي إسحاق والزمخشري وجماعة. الوجه الثالث: أن يكونَ معطوفاً على "يرثون الأرض" قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وهو خطأ لأنَّ المعطوف على الصلة صلة و"يرثون" صلةٌ للذين، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيين فإن قوله "أن لو نشاء": إمَّا فاعلٌ ليهد أو مفعوله كما تقدّم، وعلى كلا التقديرين فلا تعلق له بشيء من الصلة، وهو أجنبيٌّ منها فلا يفصل به بين أبعاضها، وهذا الوجهٌ مؤدَّبٌ على ذلك فهو خطأ".

(7/206)

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على ما دلَّ عليه معنى "أو لم يهد لهم" كأنه قيل: يغفلون عن الهداية ونطبع على قلوبهم. قاله الزمخشري أيضاً. قال الشيخ: "وهو ضعيفٌ؛ لأنه إضمار لا يُحتاج إليه، إذ قد صحَّ عطفه على الاستئناف من باب العطف على الجمل فهو معطوفٌ على مجموع الجملة المصدّرة بأداة الاستفهام، وقد قاله الزمخشري وغيره". قوله: {فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ} أتى بالفاء هنا إيداناً بتعقيب عدم سماعهم على أثر الطبع على قلوبهم.

* { تِلْكَ الْقُرَى نَقْصٌ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: { تِلْكَ الْقُرَى نَقْصٌ } قال الزمخشري: قَالَتْ { وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا } في كونه مبتدأ وخبراً وحالاً يعني أن "تلك" مبتدأ مشايراً بها إلى ما بعدها، و "القرى" خبرها، و "نقصٌ" حال أي قاصِّين كقوله: { قَتَلَ بِيُوْتَهُمْ حَاوِيَةً }. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "تلك القرى" حتى يكون كلاماً مفيداً؟ قلت: هو مفيد ولكن بالصفة في قولك: "هو الرجلُ الكريم". قلت: يعني أن الحال هنا لازمةٌ ليفيد التركيب، كما تلزم الصفة في قولك: "هو الرجلُ الكريم" ألا ترى أنك لو اقتصر على "هو الرجل" لم يكن مفيداً، ويجوز أن تكون "القرى" صفةً / لتلك، و "نقصٌ" الخبر، ويجوز أن يكون "نقصٌ" خبراً بعد خبر. و "نقصٌ" يجوز أن يكون على حاله من الاستقبال أي: قد قصصنا عليك من أنبائها ونحن نقصُّ عليك أيضاً بعضَ أنبائها، وأشير بالبعد تنبيهاً على بُعد هلاكها وتقادُمه عن زمن الإخبار فهو من الغيب. وفي قوله "القرى" بال تعظيم كقوله تعالى: "ذلك الكتابُ"، وقول الرسول عليه السلام: "أولئك الملائكة من قريش". وقول أمية:

(7/207)

2254- تلك المكارم لا قَعْبَان من لبن * يثيبا بماءٍ فاعدا بعدُ أبوالا
و "مِنْ" للتبويض كما تقدّم، لأنه إنما قَصَّ عليه عليه السلام ما فيه عِظَةٌ
وانزجارٌ دونَ غيرهما.
قوله: {فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا} الظاهر أن الضمائر كلها عائدهُ على أهل
القرى، وقال يمان بن رثاب: "إن الضميرين الأوّلين لأهل القرى، والضمير في
"كذّبوا" لأسلافهم". وكذا حرّر ابن عطية أيضاً أي: فما كان الأبناء ليؤمنوا بما
كذّب به الآباء وقد تقدّم الكلام على لام الجحود وأنَّ تَفَوُّ الفعل معها أبلغ. و
"ما" موصولٌ اسميةٌ، وعائدها محذوفٌ لأنه منصوب متصلٌ أي: بما كذّبوه. ولا
يجوز أن يُقدَّر "به" ون كان الموصولُ مجروراً بالباء أيضاً لاختلاف المتعلق.
وقال هنا {بِمَا كَذَّبُوا} فلم يذكر متعلق التأكيد، وفي يونس ذكره فقال: {بِمَا
كَذَّبُوا بِهِ}، والفرق أنه لمّا حذفه في قوله "ولكن كذّبوا" استمرَّ حَدُّهُ بعد
ذلك، وأمّا في يونس فقد أبرزه في قوله {فَكَذَّبُوهُ فَتَبَيَّنَتْ} {كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا}
فناسب ذكره موافقهُ قال معناه الكرمانى.
قوله: {كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ} أي: مثل ذلك الطبع على قلوب أهل القرى المنتفي
عنهم الإيمانُ يطبعُ الله على قلوب الكفرة الجائين بعدهم.

* { وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ }

(7/208)

قوله تعالى: {لَأَكْثَرِهِمْ}: الظاهر أنه متعلّق بالوجدان كقولك: ما وجدت له
مالاً أي: ما صادفتُ له مالاً ولا لقيته. الثاني: أن يكون حالاً من "عهد" لأنه في
الأصل صفةٌ نكرةٌ فلما قُدِّم عليها نُصِب على الحال، والأصل: وما وجدنا عهداً
لأكثرهم، وهذا ما لم يذكر أبو البقاء غيره. وعلى هذين الوجهين فـ "وجد"
متعدية لواحد وهو "مِنْ عهدٍ"، و "مِنْ" مزبدة فيه لوجود الشرطين. الثالث: أنه
في محل نصب مفعولاً ثانياً لوجد إذ هي بمعنى علمية، والمفعول هو "من
عهد". وقد يترجّح هذا بأن "وَجَدَ" الثانية علمية لا وجدانية بمعنى الإصابة،
وسياتي دليل ذلك. فإذا تقرّر هذا فينبغي أن تكون الأولى كذلك مطابقةً للكلام
ومناسبة له. ومن يَرَجِّح الأول يقول: إنَّ الأولى بمعنى، والثانية بمعنى آخر.
قوله: {وَإِن وَجَدْنَا} "إِنَّ" هذه هي المخففة، وليست هنا عاملةٌ لمباشرتها
الفعلَ فزال اختصاصها المقتضي لإعمالها. وقال الزمخشري: "وإنَّ الشانَ
والحديثَ وجدنا" فظاهرُ هذه العبارة أنها مُعمّلة، وأنَّ اسمها ضميرُ الأمر
والشان. وقد صرّح أبو البقاء هنا بأنها معمّلةٌ وأنَّ اسمها محذوفٌ، إلا أنه لم
يقدره ضميرَ الحديث بل غيره. فقال: "واسمها محذوفٌ أي: إنّنا وجدنا" وهذا
مذهب النحويين أعني اعتقادَ إعمال المخفف من هذه الحروف في "أَنَّ"
المفتوحة على الصحيح وفي "كَانَ" التشبيهية، وأما "إِنَّ" المخففة المكسورة
فلا. وقد تقدّم ذلك بأوضح من هذا.

(7/209)

ووجد هنا متعدية لاثنين أولهما "أكثرهم"، والثاني "لأفاسقين". قال الزمخشري: "والوجود بمعنى العلم من قولك: "وَحَدَّثْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاظِ" بدليل دخول "إِنْ" المخففة، واللام الفارقة، ولا يَسُوغُ ذلك إلا في المبتدأ والخبر والأفعال الداخلة عليهما" يعني أنها مختصة بالابتداء أو بالأفعال الناسخة له، وهذا مذهب الجمهور، وقد تقدّم لك خلافٌ عن الأخفش: أنه يُجَوِّزُ على غيرها وَقَدَّمْتُ دليله على ذلك. واللام فارقةٌ. وقيل: هي عوضٌ من التشديد. قال مكي: "وَلَزِمَتِ اللّامُ في خبرها عوضاً من التشديد". والمحذوفُ الأول. وتقدّم / الكلامُ أيضاً أن بعض الكوفيين يجعلون "إِنْ" نافيةً، واللام بمعنى "إلا" في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً

* { تُمْ بَعَثْنَا مِنْهُمُ مُوسَىٰ بآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَأَنطُرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ }

(7/210)

قوله تعالى: { فَظَلَمُوا بِهَا } : يجوز أن يُصَمَّنَ "ظلموا" معنى كفروا فيتعدى بالباء كتعديته. ويؤيده وإذ قالَ لِقَمَانُ لِأَبْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ { إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ } . ويجوز أن تكون الباء سببيةً، والمفعول محذوفٌ تقديره: فظلموا أنفسهم، أو ظلموا الناس بمعنى صدّوهم عن الإيمان بسبب الآيات. وقوله "لأكثرهم" و "أكثرهم" و "من بعدهم": إن جعلنا هذه الضمائر كلها للأمم السالفة فلا اعتراض، وإن جعلنا الضمير في "لأكثرهم" و "أكثرهم" فعموم الناس والضمير في "من بعدهم" للأمم السالفة كانت هذه الجملة - أعني "وما وجدنا" - اعتراضاً. كذا قاله الزمخشري، وفيه نظر: لأنه إذا كان الأول عاماً ثم دُكر شيء يندرج فيه ما بعده وما قبله كيف يُجعل ذلك العامّ معترضاً بين الخاصين. وأيضاً فالنحويون إنما يُعرّفون الاعتراض فيما اعترض به بين متلازمين، إلا أنّ أهل البيان عندهم الاعتراضُ أعمُّ من ذلك، حتى إذا أتى بشيء بين شيئين مذكورين في قصة واحدة سَمَّوْهُ اعتراضاً. قوله: { كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ } "كيف" خبرٌ لكان مقدّمٌ عليها واجبٌ التقديم، لأنَّ له صدرَ الكلام، و "عاقبة" اسمها، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ إذ التقديرُ: فانظر إلى كذا.

* { حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ }

(7/211)

قوله تعالى: { حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ } : قرأ العامة "على أن" بـ "على" التي هي حرف جر داخلة على أن وما في حيزها. ونافع قرأ "علي" بـ "على" التي

هي حرف جر داخله على أن وما في حيزها. ونافع قرأ "علي" بـ "على" التي هي حرف جر داخله على ياء المتكلم. فأما قراءة العامة ففيها ستة أوجه، ذكر الزمخشري منها أربعة، قال رحمه الله: "وفي المشورة إشكال، ولا يخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مِمَّا قُلِبَ من الكلام كقوله:

2255- * وَتَشْقَى الرَّمَاحُ بِالصَّبَاطِرَةِ الحُمْرِ

معناه: وتشقى الصباطرة بالرماح. قال الشيخ: "وأصحابنا يَخْصُونَ القلب بالضرورة، فينبغي أن يُتَرَّهَ القرآنُ عنه". قلت: وللناس فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، المنع مطلقاً، التفصيل: بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز، أو لا فيمتنع، وقد تقدّم إيضاحه، وسيأتي منه أمثلة أخر في القرآن العزيز. وعلى هذا الوجه تصير هذه القراءة كقراءة نافع في المعنى إذ الأصل: قول الحق حقيق علي، فقلب اللفظ فصار: أنا حقيق علي قول الحق. قال: "والثاني: أن ما لزمك فقد لزمته، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قول الحق أي لازماً له، والثالث: أن يُصَمَّنَ حقيق معنى حريص كما ضمن "هيجني" معنى ذكرني في بيت الكتاب، الرابع: أن تكون "على" بمعنى الباء". قلت: وبهذا الوجه قال أبو الحسن والفراء والفراسي. قالوا: إن "على" بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى على في قوله: {وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ} أي: على كل. وقال الفراء: "العربُ تقول: رَمَيْتُ على القوس وبالقوس، ووجئتُ على حال حسنة وبحال حسنة. إلا أن الأخصش قال: "وليس ذلك بالمطرد لو قلت: ذهبت على زيد تريد: بزيد لم يجز". قلت: ولأن مذهب البصريين عدم التجوز في الحروف، وعنى بالبيت قول الشاعر:

(7/212)

2256- إذا تَعَنَى الحَمَامُ الوَرْقُ هَيَّجَنِي * ولو تَسَلَّيْتُ عنها أمَّ عمار وبالكتاب كتاب سبويه فإنه عَلمٌ بالغلبة عند أهل هذه الصناعة. الخامس: - وهو الأوجه والأدخل في نكت القرآن - أن يُعْرَقَ موسى عليه السلام في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما وقد رُوِيَ أنَّ فرعون - لعنه الله - لما قال موسى: إني رسول من رب العالمين قال له: كَذَّبْتُ، فيقول: أنا حقيق على قول الحق أي: واجب علي قول الحق أن أكون أنا قائله، والقائم به ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به. قال الشيخ: "ولا يصح هذا الوجه إلا إن عنى أنه يكون "أن لا أقول" صفة له كما تقول: أنا على قول الحق أي: طريقتي وعادتي قول الحق. السادس: أن تكون "على" متعلقة بـ "رسول". قال ابن مقسم: / "حقيق من نعت "رسول" أي رسول حقيق من رب العالمين أُرْسِلْتُ على أن أقول على الله إلا الحق، وهذا معنى صحيح واضح، وقد عَقَلَ أكثر المفسرين من أرباب اللغة عن تعليق "على" برسول، ولم يخطر لهم تعليقه إلا بـ "حقيق".

قال الشيخ: "وكلامه فيه تناقض في الظاهر؛ لأنه قدّر أولاً العامل في "على" "أرسلت" وقال أخيراً: "لأنهم عَقَلُوا عن تعليق "على" بـ "رسول". فأما هذا الأخير فلا يجوز عند البصريين لأن "رسولاً" قد وُصِفَ قبل أن يأخذ معموله، وذلك لا يجوز، وأما تعليقه بأرسلت مقدراً لدلالة لفظ "رسول" عليه فهو تقدير

سائغ. ويُتَأَوَّلُ كلامه أنه أراد بقوله تُعَلِّقُ "على" بـ "رسول" أنه لما كان دالاً عليه صَحَّ نسبةُ التعلُّق له " قلت: قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ما ذكر هذا الوجه عن ابن مقسم: "والأوجهُ الأربعة التي للزمخشري. ولكن هذه وجوه متعسِّفة، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً، يعني وجه ابن مقسم، وهذا فيه الإشكال الذي ذكره الشيخ من إعمال اسم الفاعلِ أو الجاري مَجْرَاهُ وهو موصوف.

(7/213)

وقراءةٌ نافع واضحةٌ وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ الكلامُ قد تمَّ عند قوله "حقيق"، و"عليّ" خبر مقدم، و"أَنْ لا أقول" مبتدأ مؤخَّر كأنه قيل: عليّ عدمٌ قول غير الحق أي: فلا أقول إلا الحق. الثاني: أن يكون "حقيق" خبراً مقدِّماً، و"أَنْ لا أقول" مبتدأ على ما تقدّم بيانه. الثالث: "أَنْ لا أقول" فاعلٌ بـ "حقيق" كأنه قيل: يحقُّ ويجب أن لا أقول، وهذا أغْرَبُ الوجوه لوضوحه لفظاً ومعنى، وعلى الوجهين الأخيرين تتعلّق "عليّ" بـ "حقيق" لأنك تقول: "حَقٌّ عليه كذا". قال تعالى: "أولئك الذين حَقَّ عليهم القول". وعلى الوجه الأول يتعلّق بمحذوفٍ على ما عُرِفَ غير مرة.

وأما رفع "حقيق" فقد تقدّم أنه يجوزُ أن يكون خبراً مقدِّماً، ويجوزُ أن يكون صفةً لـ "رسول"، وعلى هذا فيضعف أن يكون "مِنْ رَبِّ" صفةً لئلا يلزم تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة، فينبغي أن يكون متعلِّقاً بنفس "رسول"، وتكون "مِنْ" لابتداء الغاية مجازاً ويجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً ويجوزُ أن يكونَ مبتدأ وما بعده الخبرُ على قراءةٍ مَنْ شَدَّدَ الياء، وسَوَّغَ الابتداءً بالنكرة حينئذٍ تَعَلَّقُ الجارُّ بها.

فقد تحصَّل في رفعه أربعة أوجه، وهل هو بمعنى فاعلٍ أو بمعنى مفعول؟ الظاهرُ أنه يحتمل الأمرين مطلقاً، أعني على قراءة نافع وعلى قراءة غيره. وقال الواحدي ناقلاً عن غيره: "إنه مع قراءة نافع مُحتمل للأمرين، ومع قراءة العامة بمعنى مفعول فإنه قال: "وحقيق على هذا القراءة - يعني قراءة نافع - يجوز أن يكونَ بمعنى فاعلٍ، قال شمر: تقولُ العرب: "حَقٌّ عليّ أن أفعل كذا". وقال الليث: حَقَّ الشيء معناه وَجَبَ، ويحق عليك أن تفعله، وحقيقٌ عليّ أن أفعله، فهذا بمعنى فاعلٍ" ثم قال: "وقال الليث: وحقيقٌ بمعنى مفعول، وعلى هذا تقول: فلان مَحقوقٌ عليه أن يفعل. قال الأعشى:

(7/214)

2257- لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ * وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مَوْقُوقٌ
وقال جرير:

2258- * قَصَّرَ فَإِنَّكَ بِالتَّقْصِيرِ مَحْقُوقٌ
ثم قال: "وحقيق على هذه القراءة - يعني قراءة العامة - بمعنى محقوق" انتهى.

وقرأ أبيُّ "بأن لا أقول" وهذه تُقَوِّي أنَّ "على" بمعنى الباء. وقرأ عبد الله والأعمش "أن لا أقول" دون حرف جر، فاحتمل أن يكون ذلك الجارُّ "على" كما هو قراءة العامة، وأن يكون الجارُّ الباء كما هو قراءة أبيِّ. و"الحق" يجوز أن يكون مفعولاً به لأنه يتضمَّن معنى حَمَله، وأن يكون منصوباً على المصدر أي: القول الحقُّ، والاستثناء مفرغ.

* { فَالْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ }

قوله تعالى: { فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ }؛ "إذا" فجائية. وقد تقدَّم أن فيها ثلاثة مذاهب: ظرفُ مكان/ أو زمان أو حرف. قال ابن عطية: "وإذا ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد من حيث كانت خبراً عن جثة، والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرفُ زمان في كل موضع". قلت: المشهورُ عند الناس قولُ المبرد وهو مذهبُ سيبويه. وأمَّا كونها زماناً فهو مذهب الرياشي، وعُزِّي لسيبويه أيضاً. وقوله "من حيث كانت خبراً عن جثة" ليست هي هنا خبراً عن جثة، بل الخبرُ عن "هي" لفظ "تعبان" لا لفظ "إذا".

(7/215)

والتُّعْبَانُ هو دَكَرُ الحَيَّاتِ العَظِيمِ. واشتقاقه مِنْ تَعَبْتُ المَكَانَ أَي: فَجَّرْتُهُ بالماء، سُبَّهَ فِي انْسِيَابِهِ بَانْسِيَابِ المَاءِ، يُقَالُ: تَعَبْتُ المَاءَ فَجَّرْتُهُ فَانْتَعَبَ. وَمِنْهُ مَتَّعْتُ المَطْرَ. وَفِي الحَدِيثِ: "جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَجَرُّهُ يَتَّعِبُ دَمًا". وَهنا سِوَالُ وَجَوَابُهُ، وَصَفَّهَا تَارَةً بِكُونِهَا تُعْبَانًا وَهُوَ العَظِيمُ الهَائِلُ الحَلْقُ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ { كَانَتْهَا جَانٌّ } وَالجَانُّ مِنَ الحَيَّاتِ الخَفِيفُ الضَّئِيلُ الحَلْقُ " فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ؟ وَقد أَجَابَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي غيرِ هَذَا المَكَانِ بِجَوَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعٌ لَهَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: أَي كَبِيرِ الجِثَّةِ كالتُّعْبَانِ وَبَيْنَ خَفَةِ الحَرَكَةِ وَسُرْعَةِ المَشْيِ كالجَانِّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُا فِي ابتداء أمرها تكون كالجَانِّ ثم تتعاضم وتتزايد حَلْفُهَا إِلَى أن تصيرَ تُعْبَانًا.

* { وَتَرَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاطِرِينَ }

قوله تعالى: { لِلنَّاطِرِينَ }؛ متعلِّقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لبيضاء. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: "فإن قلت: بم تُعَلَّقُ لِلنَّاطِرِينَ؟ قلت: يتعلَّقُ بـ "بيضاء" والمعنى: فإذا هي بيضاء للنظارة، ولا تكون بيضاءً للنظارة إلا إذا كان بياضها بياضاً عجبياً خارجاً عن العادة، يجتمع الناسُ للنظر إليه كما تجتمع النَّظَّارَةُ للعجائب". وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسيراً معني لا تفسيراً إعراب، وكيف يريدُ تفسيراً الإعراب؟ وإنما أراد التعلُّقَ المعنويَّ لا الصناعي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلَّقُ بهذا الكلام. أي إنه من تتمة المعنى له. وقال في هذه السورة:

* { قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ }

* { قَالَ الْمَلَأُ }

(7/216)

: فأسند القول إليهم. وفي الشعراء: "قال للملأ" فأسند إلى فرعون. وأجاب الزمخشري عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون هذا الكلام صادراً منه ومنهم، فحكى هنا عنهم وفي الشعراء عنه. والثاني: أنه قاله ابتداءً وتلقينه عنه خاصته فقالوه لآعقابهم. والثالث: أنهم قالوه عنه للناس على طريق التبليغ كما يفعل الملوك، يرى الواحد منهم الرأي فيبلغه الخاصة ثم يبلغوه لعامةهم. وهذا الثالث قريب من الثاني في المعنى. وقرأ الأخوان هنا وفي يونس: "بكل سَحَّار" والباقون: "بكل ساحر". ولا خلاف أن الذي في الشعراء "بكل سَحَّار". وساحر وسَحَّار مثل عالم وعلام، وقد عُرف أن فعلاً مثل مبالغة. ويُرَجَّح "سَحَّار" أنه مجاوزٌ لعليم، وكلاهما مثال مبالغة. ويرجح "ساحر" أنه تقدّم مثله في قوله "إنّ هذا لساحر" وهذا مناسب له.

* { يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ }

وفي الشعراء: "بسحره" وهنا بدون "ذلك". قالوا: لأنّ أول هذه الآية مبنيٌّ على الاختصار.

(7/217)

قوله: { فَمَاذَا تَأْمُرُونَ } قد تقدّم الكلام على "ماذا" مُسَبِّقاً في أول هذا التصنيف. والجمهور على "تأمرون" بفتح النون. وروى كريمة عن نافع كسرّها. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون "ماذا" كله اسماً واحداً في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ "تأمرون" بعد حذف الياء، ويكون المفعول الأول لـ "تأمرون" محذوفاً وهو ياء المتكلم، والتقدير: بأيّ شيء تأمروني؟ وعلى قراءة نافع لا تقول: إن المفعول الأول محذوف بل هو في قوة المنطوق به؛ لأن الكسرة دالةٌ عليه، فهذا الحذف غير الحذف في قراءة الجماعة. ويجوز أن تكون "ما" استنفهاماً في محل رفع بالابتداء و "ذا" موصول، وصلته "تأمرون"، والعائد محذوف، والمفعول الأول أيضاً محذوف على قراءة الجماعة، وتقدير العائد منصوب المحل غير مُعَدَّى إليه بالياء فتقديره: فما الذي تأمروني به؟ وقدّره ابن عطية: "تأمروني به"، وردّ عليه/ الشيخ بأنه يلزم من ذلك حذف العائد المجزور بحرفٍ لم يُجَرَّ الموصول بمثله، ثم اعتدّر منه، بأنه أراد التقدير الأصلي، ثم اتسبع فيه بأن حُذِف الحرف فاتصل الضمير بالفعل. وهذه الجملة هل هي من كلام الملأ، ويكونون قد خاطبوا فرعون بذلك وحده تعظيماً له كما يُخاطبُ الملوك بصيغة الجمع، أو يكونون قالوه له ولأصحابه، أو يكون من كلام فرعون على إضمار قولٍ أي: فقال لهم فرعون فماذا تأمرون، ويؤيد كونها من كلام فرعون قوله تعالى: "قالوا: أُرْجِهْ".

وهل "تأمرون" من الأمر المعهود أو من الأمر الذي بمعنى المشاورة؟ والثاني منقول عن ابن عباس. وقال الزمخشري: "هو مِنْ أَمْرْتُهُ فَأَمْرُنِي بِكَذَا أَي: شاورته فأشار عليّ برأي".

* { قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ }

(7/218)

قوله تعالى: { أَرْجِهْ }؛ في هذه الكلمة هنا والشعراء ست قراءات في المشهور المتواتر، ولا التفات إلى مَنْ أنكر بعضها ولا لَمَنْ أنكر على راويها. وضبط ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه، فأَمَّا لاثلاث التي مع الهمز فأولها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِهْهُ بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو. الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِهْهُ كما تقدّم إلا أنها لم يصلها بواو. الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِهْهُ كما تقدّم إلا أنها لم يصلها بواو. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِهْهُ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة مِنْ غير صلة. وأَمَّا الثلاث التي مع غير الهمز فأولها قراءة عاصم وحمة: أَرْجِهْ بكسر الجيم وسكون الهاء وصلًا ووقفًا. الثانية قراءة الكسائي: أَرْجِهِي بهاء متصلة بياء. الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فَأَمَّا ضَمُّ الهاء وكسرها فقد عُرف مما تقدّم. وَأَمَّا الهمزُ وعدمه فلغتان مشهورتان يقال: أَرْجَاتِهِ وَأَرْجِيَّتُهُ أَي: أَخْرَجْتَهُ، وقد قُرئ قوله تعالى: { تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ } بالهمز وعدمه. وهذا كقولهم: تَوَصَّأْتُ وَتَوَصَّيْتُ. وهل هما مادتان أصليتان أم المبدلُ فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة ابن ذكوان فقال الفارسي: "ضمُّ الهاء مع الهمز لا يجوز غيرُه، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط". وقال ابن مجاهد: "وهذا لا يجوز، لأن الهاء لا تُكسَرُ إلا بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة". وقال الحوفي: "ومن القراء مَنْ يكسر مع الهمز وليس بجيد". وقال أبو البقاء: "ويُقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيفٌ، لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ فليس قبل الهاء ما يقتضي الكسر".

(7/219)

قلت: وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين: أحدهما: أن الهمزة ساكنة والساكُنُ حاجزٌ غيرُ حصين، وله شواهدٌ مذكورة في موضعها، فكأنَّ الهاءَ وَلِيَّتِ الجيمِ المكسورة فلذلك كَسِرت. الثاني: أن الهمزة كثيراً ما يَطْرَأُ عليها التغيير، وهي هنا في مَعْرَضٍ أَنْ تُبَدَلَ يَاءً ساكنة لسكونها بعد كسرةٍ فكانها وَلِيَّتْ يَاءً ساكنة فلذلك كَسِرت.

وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه. الأول: أن الهمز معتدُّ به حاجزاً بإجماع في { أَنِيَّتُهُمْ } و { بَنِيَّتُهُمْ }، والحكم واحدٌ في ضمير الجمع

والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم. الثاني: أنه كان يلزمه صلة الهاء إذ هي في حكم كأنها قد وليت الجيم. الثالث: أن الهمز لو قُلبت ياءً لكان الوجه المختار ضمُّ الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أن أصلها همزة، فما الظنُّ بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة. وسياتي تحقيق ذلك في باب وقف حمزة وهشام، فضمُّ الهاء مع الهمزة هو الوجه.

(7/220)

واستضعف أبو البقاء قراءة ابن كثير وهشام فإنه قال: "وأرجه" يُقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفيفة، فكان الواو التي بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين الساكنين، ومن هنا صَعَف قولهم: "عليه مال" بالإشباع". قلت: وهذا التضعيف ليس بشيء لأنها لغة ثابتة عن العرب أعني إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقاً، وقد تقدّم أن هذا أصل لابن كثير ليس مختصاً بهذه اللفظة، بل قاعدته: كل هاء كناية بعد ساكن أن يُشبع حركتها حتى يتولد منها حرف ممدّ نحو: "منهو وأرجه" إلا قبل ساكن فإن الممدّ يُحذفُ لالتقاء الساكنين نحو: "منهو وعنه وأرجه" إلا قبل ساكن فإن الممدّ يُحذفُ لالتقاء الساكنين إلا في موضع واحد رواه عنه البزي وهو {عنه تلهي} بتشديد التاء، وكذلك استضعف الزجاج قراءة حمزة وعاصم. قال بعدما أنشد قول الشاعر/:

2259- لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَبِيْعَ * مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِجْفٍ فَالطَّجَعُ
"هذا شعر لا يُعرف قائله ولا هو بشيء، ولو قاله شاعرٌ مذكور لقليل له: أخطأت، لأن الشاعر يجوز أن يخطئ، وهذا مذهب لا يُعرج عليه". قلت: قد تقدّم أن تسكين هاء الكناية لغة ثابتة، وتقدّم شواهدنا فلا حاجة إلى إعادة ذلك. وقوله "وأخاه" الأحسن أن يكون نسقاً على الهاء في "أرجه"، ويضعف نصبه على المعية لإمكان النسق من غير ضعف لفظي ولا معنوي.

(7/221)

قوله: {فِي الْمَدَائِنِ} متعلق بأرسل، و"حاشرين" مفعول به، ومفعول "حاشرين" محذوف أي: حاشرين السحرة بدليل ما بعده. والمدائن جمع مدينة وفيها ثلاثة أقوال: أحدها - وهو الصحيح - أن وزنها فَعِيْلَة فميمها أصلية وياؤها زائدة، مشتقة من مَدَن يمدُن مُدُوناً أي: أقام. واستدل لهذا القول بإطباق القراء على همز مدائن كصحيفة وصحائف وسفينة وسفائن، ولو كانت مَفْعِلَة لم تُهمز نحو: معيشة ومعایش، ولأنهم جمعوها أيضاً على مُدُن كقولهم: سفينة وسُفُن وصحيفة وصُحُف. قال الشيخ: "ويقطع بأنها فَعِيْلَة جَمْعُهُمْ لها على فُعْل قالوا: مُدُن، كما قالوا: صحف في صحيفة".

قلت: قد قال الزجاجي: "المدن في الحقيقة جمع المدين، لأن المدينة لا تُجمع على مُدُن، ولكن تجمع على المدائن ومثل هذا: سُفُن كأنهم جمعوا سفينة على

سفين ثم جمعه على سِفْنٍ". ولا أدري ما حمله على جَعَلَ مُدُنَ جمع مدين، ومدين جمع مدينة مع اطراد فُعَلَ في فعيلة لا بمعنى مفعولة، اللهم إلا أن يكونَ قد لَحَظَ في مدينة أنها فعيلة بمعنى مفعولة لأنَّ معنى مدينة أن يُمدَنَ فيها أي: يُقام، ويؤيد هذا ما سيأتي من أن مدينة وزُنْها في الأصل مَدْيُونَةٌ عند بعضهم.

القول الثاني: أن وزنها مَفْعِلَةٌ مِنْ دانه يَدِينُهُ أي: ساسه يَسُوسُهُ فمعنى مدينة أي: مملوكة ومَسُوسَةٌ أي: مسوسٌ أهلها، مِنْ دانهم مَلِكُهُمْ إذا ساسهم، وكان ينبغي أن يُجمع على مداين بصريح الياء كعمايش في مشهور لغة العرب. الثالث: أن وزنها مَفْعُولَةٌ وهو مذهب أبي العباس. قال: "هي مِنْ دانه يَدِينُهُ إذا ملكه وقهره، وإذا كان أصلها مَدْيُونَةٌ فأعلت كما يُعلُّ مبيع اسم مفعول من البيع، ثم يجري الخلاف في المحذوف: هل هو الياء الأصلية أو الواو الزائدة؟ الأول قول الأخفش، والثاني قول المازني وهو مذهب جماهير النحاة. والمدينة معروفة وهي البقعة المُسَوَّرَةُ المستولي عليها مَلِكٌ.

(7/222)

* { وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ }

قوله تعالى: { قَالُوا إِنَّ لَنَا } في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها لامحلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ جوابٍ لسؤالٍ مقدر، ولذلك لم تُعْطَفْ بالفاء على ما قبلها. قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل: وجاء السحرة فرعون فقالوا. قلت: هو على تقدير سائل سأل: ما قالوا إذ جاؤوه؟ فأجيب بقوله: قالوا إن لنا لأجراً"، وهذا قد سبقه إليه الواحدي، إلا أنه قال: "ولم يقل فقالوا، لأن المعنى لما جاؤوا قالوا، فلم يَصِحَّ دخولُ الفاء على هذا الوجه". والوجه الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل "جاؤوا" قاله الحوفي. وقرأ الحَرَمِيُّانَ وحفص عن عاصم "إِنَّ" بهمزة واحدة، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم في التحقيق والتسهيل وإدخال ألفٍ بينهما وعدمه. فقرأه الحَرَمِيُّونَ على الإخبار، وجوّز الفارسي أن تكونَ على نية الاستفهام يدل عليه قراءة الباقيين، وجعلوا ذلك مثل قوله تعالى: { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ } وقول الشاعر:

2260- أفرح أن أزرأ الكرام وأن *

وقول الآخر:

2261- * وذو الشيب يلعبُ

وقد تقدم تحقيق هذا وأنه مذهب أبي الحسن. ونكر "أجراً" للتعظيم. قال الزمخشري: "كقولهم: إنَّ له لإبلاً وإن له لغنماً". قوله: { إن كُنَّا } شرط جوابه محذوفٌ للدلالة عليه عند الجمهور، أو ما تقدّم عند / مَنْ يُجيز تقديم جواب الشرط عليه. و"نحن" يجوز فيه أن يكونَ تأكيداً للضمير المرفوع، وأن يكونَ فضلاً فلا محلَّ له عند البصريين، ومحلُّه الرفع عند الكسائي، والنصب عند الفراء.

* { قَالَ تَعَمَّ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ }

(7/223)

قوله تعالى: { وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ } : هذه الجملة تَسْقُ على الجملة المحذوفة التي نَابَتْ "نعم" عنها في الجواب، إذ التقدير: قال نعم إن لكم لأجراً وإِنَّكُمْ لمن المقربين.

* { قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ }

قوله تعالى: { إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ } : "إِمَّا" هنا للتخيير، ويُطْلَق عليها حرفُ عطف مجازاً. وفي محل "أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ" ثلاثة أوجه، أحدها النصبُ بفعل مقدر أي: افعل إِمَّا إلقاءً وإِمَّا إلقاءنا، كذا قدَّره الشيخ. وفيه نظر لأنه لا يَفْعَلُ إلقاءهم فينبغي أن يُقَدَّر فعلاً لائقاً بذلك وهو اختر أي: اختر إِمَّا إلقاءك وإِمَّا إلقاءنا. وقدَّره مكي وأبو البقاء، فقالا: "إِمَّا أَنْ تَفْعَلَ الإلقاء" قال مكي: "كقوله:

2262- قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتنا *

إلا أنه جَعَلَ النصبَ مذهبَ الكوفيين. الثاني: الرفع على خيرٍ ابتداءً مضمراً تقديره: أَمْرُكَ إِمَّا إلقاءك وإِمَّا إلقاءنا. الثالث: أن يكون مبتدأ خبره محذوفٌ تقديره: إِمَّا إلقاءك مبدوءٌ به، وإِمَّا إلقاءنا مبدوءٌ به، وإنما أتى هنا بـ "أَنْ" المصدرية قبل الفعل بخلاف قوله تعالى: { وَأَخْرَجُوا مُرَجُومَ لَأْمُرٍ بِاللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ } لَأَنَّ "أَنْ" وما بعدها هنا: إِمَّا مفعولٌ وإِمَّا مبتدأ، والمفعولُ به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحاً، بل لا بد أن ينضمَّ إليه حرفٌ مصدرى يجعله في تأويل اسم، وإِمَّا آيةُ التوبة فالفعلُ بعد "إِمَّا": إِمَّا خبرٌ ثانٍ لـ آخرون، وإِمَّا صفةٌ له، والخبرُ والصفةُ يقعان جملةً فعليةً مِنْ غير حرفٍ مصدرى. وحُذِفَ مفعولُ الإلقاء للعلم به والتقدير: إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ حَبَالَكَ وَعِصِيَّتِكَ، - لأنهم كانوا يعتقدون أن يفعل كِفْعَلَهُمْ - أو نلقى حبالنا وعِصِيَّتَنَا.

(7/224)

* { قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ }

قوله تعالى: { وَاسْتَرْهَبُوهُمْ } : يجوزُ أَنْ يكونَ استَفْعَلَ فيه بمعنى أفعَلَ، أي: أرهبوهم، وهو قريبٌ مِنْ قولهم: قَرَّ واستَقَرَّ وَعَظَمَ واستَعظَمَ وهذا رأي المبرد. ويجوز أن تكون السينُ على بابها أي: استدعوا رهبةً الناس منهم، وهو رأي الزجاج.

* { وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ }

قوله تعالى: { أَنْ أَلْقِ } : يجوز أن تكون المفسرة لمعنى الإيحاء، ويجوز أن تكون مصدرية، فتكون هي وما بعدها مفعول الإيحاء.
قوله: { تَلْقَفُ } قرأ العامة "تَلْقَفُ" بتشديد، مِنْ تَلْقَفَ يَتَلَقَّفُ، والأصل: "تَلْقَفُ" بتاءين فحذفت إحداهما: إمَّا الأولى وإما الثانية، وقد تقدّم ذلك في نحو "تَذَكَّرُونَ". والبرزي على أصله في إدغامها فيما بعدها، فيقرأ { فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ } بتاءين فحذفت إحداهما: إمَّا الأولى وإما الثانية، وقد تقدّم ذلك في نحو { تَتَذَكَّرُونَ }. والبرزي على أصله في إدغامها فيما بعدها، فيقرأ { فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ } بتشديد التاء أيضاً، وقد تقدّم تحقيقه عند قوله: { وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ } .
وقرأ حفص "تَلْقَفُ" بتخفيف القاف مِنْ لَقَفَ كَ عِلِمٍ يَعْلَمُ وَرَكِبَ يَرْكَبُ، يقال: لَقَفْتُ الشَّيْءَ أَلْقَفُهُ لَقْفًا وَلَقَفَانًا، وَتَلَقَّفُهُ أَتَلَقَّفُهُ تَلْقَفًا إِذَا أَخَذْتَهُ بِسُرْعَةٍ فَأَكَلْتَهُ أَوْ ابْتَلَعْتَهُ، وفي التفسير: أنها ابتلعت جميع ما صنعوه، وأنشدوا على لَقَفٍ يَلْقَفُ كَ عِلِمٍ يَعْلَمُ قول الشاعر:
2263- أنت عصا موسى التي لم تَرَلْ * تَلْقَفُ مَا يَصْنَعُهُ السَّاحِرُ
ويقال: رجلٌ تَقَفُ لَقْفًا وَثَقِيفٌ لَقِيفٌ بَيْنَ الثَّقَافَةِ وَاللَّقَافَةِ. ويقال: لَقِفَ وَلَقِمَ بمعنى واحد قاله أبو عبيد. ويقال: لَقِفَ وَلَقِمَ وَلَهُمَ بمعنى واحد.

(7/225)

والفاء في "فإذا هي" يجوز أن تكون العاطفة، ولا بد من حذف جملة قبلها ليرتّب ما بعد الفاء عليها، والتقدير: فألقاها فإذا هي، وَمَنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةً فِي نَحْوِ "خَرَجْتَ إِذَا الْأَسَدُ حَاضِرٌ" جَوَّزَ زِيَادَتَهَا هُنَا، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ قَدْ أُوحِيَتْ إِلَىٰ مُوسَىٰ كَالَّتِي قَبْلَهَا، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ - أَعْنِي كُونَ الْفَاءِ عَاطِفَةً - فَالْجُمْلَةُ غَيْرُ مَوْحِيٍّ بِهَا إِلَيْهِ.
و"ما يافكون" يجوز في "ما" أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: الذي يافكونه، ويجوز أن تكون "ما" مصدرية، والمصدر حينئذٍ واقعٌ موقع المفعول به، وهذا لا حاجة إليه.

* { فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

وكذلك قوله تعالى: { مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } : يجوز أن تكون بمعنى الذي، وأن تكون مصدرية أي: وبطل الذي / كانوا يعملونه أو عملهم، وهذا المصدر يجوز أن يكون على بابه وأن يكون واقعاً موقع المفعول به بخلاف "ما يافكون" فإنه يتعيّن أن يكون واقعاً موقع المفعول به ليصحّ المعنى إذ اللقّف يستدعي عينا يصحّ تسليطه عليها. وقال الفراء في هذه الآيات: "كيف صحّ أن يأمرهم موسى بقوله: { أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ } مع أن إلقاءهم سحر وكفر؟ وأجاب بأن المعنى: ألقوا إن كنتم محققين، وألقوا على ما يصحّ ويجوز". انتهى. والظاهر إنما أمرهم بذلك تعجيزاً لهم وقطعاً لشعبهم واستطالتهم، ولئلا يقولوا: لو تركنا نعمل لفعلنا، ولأنّ الأمر لا يستلزم الإرادة.

* { فَعْلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ }

(7/226)

قوله تعالى: { فَعْلِبُوا هُنَالِكَ } : "هنالك يجوز أن يكون مكاناً، أي: عُلبوا في المكان الذي وَقَعَ فيه سحرهم، وهذا هو الظاهر. قيل: ويجوز أن يكون زماناً، وهذا ليس أصله، وقد أثبت له بعضهم هذا المعنى بقوله تعالى: { هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ }، ويقول الآخر:

2264- * فهناك يَعْرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ

ولا حُجَّةَ فِيهِمَا؛ لأن المكان فيهما واضح.

قوله: { صَاغِرِينَ } حالٌ من فاعل "انقلبوا"، والضمير في "انقلبوا" يجوز أن يعودَ على قوم فرعون، وعلى السَّحْرَةِ إذا جعلنا الانقلابَ قبل إيمان السحرة، أو جعلنا انقلبوا بمعنى صاروا، كما فسَّره الزمخشري، أي: "صاروا أذلاءً مَبْهُوتِينَ متحيرين" ويجوز أن يعودَ عليهم دون السَّحْرَةِ إذا كان ذلك بعد إيمانهم، ولم يُجعل "انقلبوا" بمعنى صاروا، لأنَّ الله لا يَصِفُهُم بالصُّغار بعد إيمانهم.

* { وَالْقِيَّ السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ }

قوله تعالى: { سَاجِدِينَ } : حالٌ أيضاً من "السحرة". وكذلك:

* { قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: { قَالُوا } : أي: أَلْفُوا ساجدين قائلين ذلك. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في "ساجدين". وعلي كلا القولين هم متلبسون بالسجود لله تعالى. ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محلَّ له. وجعله أبو البقاء حالاً من فاعل "انقلبوا" فإنه قال: "يجوز أن يكون حالاً، أي: فانقلبوا صاغرين قد قالوا". وهذا ليس بجيد للفصل بقوله: { وَالْقِيَّ السَّحْرَةَ }

{.

* { رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ }

(7/227)

قوله تعالى: { رَبِّ مُوسَى } : يجوز أن يكون نعتاً لرب العالمين، وأن يكون بدلاً، وأن يكون عطفاً بيان. وفائدة ذلك تَفْيُ تَوَهُيمٍ مِّنْ يَتَوَهُيمُ أَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ قد يُطلق على غير الله تعالى، لقول فرعون { أَتَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى } . وقدَّموا موسى

في الذِّكْر على هرون وإن كان هرون أسنَّ منه لكبره في الرتبة، أو لأنه وقع فاصلةً هنا، ولذلك قال في سورة طه { يَرْبِّ هَارُونَ وَمُوسَى } لوقوع موسى فاصلةً، أو تكون كلُّ طائفةٍ منهم قالت إحدى المقالتين فَنَسَبَ فِعْلٌ بعضٍ إلى المجموع في سورةٍ وفِعْلٌ بعضٍ آخرٍ إلى المجموع في أخرى.

* { قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرُتُمْوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { آمَنْتُمْ } : اختلفَ القراء في هذا الحرف هنا وفي طه وفي الشعراء. فبعضهم جَرَى على قول واحد، وبعضهم قَرَأَ في موضع بشيءٍ لم يقرأ به في غيره. فأقول: إن القراء في ذلك على أربع مراتب: الأولى: قراءةُ الأخوين وأبي بكر عن عاصم وهي: بتحقيق الهمزتين في السور الثلاث من غير إدخال ألفٍ بينهما وهو استفهامٌ إنكار، وأما الألفُ الثالثةُ فالكلُّ يقرؤونها كذلك؛ لأنها هي فاء الكلمة أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة، وذلك أن أصل هذه الكلمة أأَمَنْتُمْ بثلاث همزات، الأولى للاستفهام والثانية همزة أفعال والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبُها ألفاً لما عرفتَه أول هذا الموضوع، وأما الأولى فمُحَقَّقة ليس إلا، وأما الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص وهي "أمتم" بهمزة واحدة بعدها الألف المشارٌ إليها في جميع القرآن. وهذه القراءةُ تحتمل الخبرَ المَحْضَ المتضمنَ للتوبيخ، وتحتمل الاستفهامَ المشارَ إليه، ولكنه حُذِفَ لفهم المعنى ولقراءة الباقيين.

(7/228)

الثالثة: قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر والبيزي عن ابن كثير، وهي تحقيقُ الأولى، وتسهيلُ الثانية بين بين، والألفُ المذكورة. وهو استفهامٌ إنكارٌ كما تقدّم.

الرابعة: قراءة قبل عن ابن كثير وهي التفرقة بين السور الثلاث: وذلك أنه قرأ في هذه / السورة حالَ الابتداء بأمتم بهمزتين، أو لهما مخففة، والثانية مُسَهَّلة بين بين وألف بعدها كقراءة رقيقه البيزي، وحالَ الوصل يقرأ: "قال فرعون وأمتم" بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها: وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واواً سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة نحو: جَوْنٌ ويؤاخذكم ومَوْجَلًا أم في كلمتين كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في سورة الملك في قوله: { وَإِلَيْهِ النَّشُورُ } وأمتمُّ { فأبدل الهمزة الأولى واواً لانضمام ما قبلها حال الوصل، وأما في الابتداء فيخففها لزوال الموجب لقلبها، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاث همزات. وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في موضعه.

وقرأ في سورة طه كقراءة حفص: أعني بهمزة واحدة بعدها ألفٌ، وفي سورة الشعراء كقراءة رقيقه البيزي فإنه ليس قبلها ضمةً فيبدلها واواً في حال الوصل. وقد قرأتُ لقبيل أيضاً بثلاثة أوجه في هذه السورة وصلًا: وهي تسكينُ

الهمزة بعد الواو المبدلة أو تحريكها أو إبدالها ألفاً، وحينئذ ينطق بقَدْر الْقَيْن ولم يُدخل أحدٌ من القراء مدّاً بين الهمزتين هنا سواءً في ذلك مَنْ حَقَّقَ أو سَهَّلَ؛ لئلا تجتمع أربعة متشابهات.

والضمير في "به" عائذٌ على الله تعالى لقوله: {قَالُوا أَمَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ} ويجوزُ أن يعودَ على موسى وأما الذي في سورة طه والشعراء في قوله: "أمنتم له" فالضمير لموسى لقوله: "إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ".

قوله: {فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ} حُذِفَ مفعولُ العلم للعلم به، أي: تعلمون ما يحلُّ بكم، ثم فسّر هذا الإبهام بقوله:

(7/229)

* {لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأَصْلَبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ}

* {لَأَقْطَعَنَّ}

جاء به في جملة قَسَمِيَّةٍ تَأْكِيداً لما يفعله. وقرأ مجاهد بن جبر وحميد المكي وابن محيصن: "لَأَقْطَعَنَّ" مخففاً مِنْ قَطَعَ الثلاثي، وكذا: "وَأَصْلَبَنَّكُمْ" من صلب الثلاثي، وروي ضمُّ اللام وكسرُها، وهما لغتان في المضارع يقال: صَلَبَهُ يَصْلِبُهُ وَيَصْلِبُهُ.

قوله: {مِّنْ خِلَافٍ} يحتمل أن يكونَ المعنى: على أنه يقطع من كل شق طرفاً فيقطع اليدَ اليمنى والرَّجْلَ اليسرى وكذا هو في التفسير، فيكونُ الجائرُ والمجرورُ في محلِّ نصبٍ على الحال كأنه قال: مختلفاً. ويحتملُ أن يكونَ المعنى: لأَقْطَعَنَّ لأجل مخالفتكم إِيَّاي فتكون "مِنْ" تعليليةً، وتتعلق على هذا بنفس الفعل وهو بعيدٌ. وأجمعين تأكيد، أي به دون "كل" وإن كان الأكثرُ سَبَقَهُ بـ كل. وحيء هنا بـ "ثم" وفي السورتين "وَأَصْلَبَنَّكُمْ" بالواو، لأن الواوَ صالحةٌ للمهلة فلا تنافي بين الآيات.

* {قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ}

وقوله تعالى: {إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ}: جَوَّزُوا في هذا الضمير وجهين، أحدهما: أنه يَخْصُ السَّحْرَةَ، ويؤيِّده قوله بعد ذلك: {وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا} فإن الضمير في "مِنَّا" يَخْصُهُمْ، وجَوَّزُوا أن يعودَ عليهم وعلى فرعون، أي: إِنَّا - نحن وأنت - ننقلب إلى الله، فيجازي كلاً بعمله، وهذا وإن كان هو الواقع إلا أنه ليس من هذا اللفظ.

* {وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنا رَبِّنَا أَفْرِعُ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ}

(7/230)

وقوله تعالى: { وَمَا تَنْقِمُ } : قد تقدّم أنّ فيه لغتين وكيفية تعدّيه بـ "من"، وأنه على التضمين، في سورة المائدة. وقوله: { إِلَّا أَنْ أَمَّنَّا } يجوز أن يكون في محلّ نصب مفعولاً به، أي: ما تعب علينا إلا إيماننا. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، أي: ما تنال منّا وتعدّينا لشيءٍ من الأشياء إلا لإيماننا. وعلى كلا القولين فهو استثناء مفرغ.

قوله: { لَمَّا جَاءَتْنَا } يجوز أن تكون ظرفية كما هو رأي الفارسي وأحد قولي سيبويه. والعامل فيها على هذا "أمنّا" أي: أمنّا حين مجيء الآيات، وأن تكون حرفي وجوب لوجوب، وعلى هذا فلا بد لها من جواب وهو محذوف تقديره: لَمَّا جَاءَتْنَا أمنّا بها من غير توفيف.

* { وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَالْهَتَكَ قَالَ سَنُقَدِّمُ آبَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ }

قوله تعالى: { وَيَذَرَكَ } قرأ العامة: "ويذرك" بياء الغيبة ونصب الراء. وفي نصب وجهان: أظهرهما: أنه على العطف على "ليفسدوا". والثاني: أنه منصوب على جواب الاستفهام، كما ينصب في جوابه بعد الفاء كقول الحطيئة: 2265- ألم أكرّمك ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء والمعنى: كيف يكون الجمع بين تركك موسى وقومه مفسدين وبين تركهم إياك وعبادة الهتك، أي لا يمكن وقوع ذلك.

وقرأ الحسن في رواية عنه ونعيم بن ميسرة "ويذرك" برفع الراء. وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه نسق على "أذرك" أي: أطلق له ذلك. الثاني: أنه استئناف إخبار بذلك. الثالث: أنه حال. ولا بد من / إضمار مبتدأ، أي: وهو يذرك.

(7/231)

وقرأ الحسن أيضاً والأشهب العقيلي: "ويذرك" بالجزم وفيها وجهان، أحدهما: أنه جزم ذلك عطفاً على التوهم، كأنه توهم جزم "يفسدوا" في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم كقوله: { فَاصْدَقْ وَكُنْ } بجزم "وَأَكُن". الثاني: أنها تخفيف كقراءة أبي عمرو "يُنصركم" وبابه.

وقرأ أنس بن مالك: "ونذرك" بنون الجماعة ورفع الراء، توعدوه بذلك، أو أن الأمر يؤول إلى ذلك فيكون خبراً محضاً. وقرأ عبد الله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجة إلى ذكره.

وقرأ العامة: "والهتك" بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبد آلهة متعددة كالبقرة والحجارة والكواكب، أو آلهته التي شرع عبادتها لهم وجعل نفسه الإله الأعلى في قوله { أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى }. وقرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: "والهتك". وفيها وجهان، أحدهما: أن "إلهة" اسم للمعبود، ويكون المراد بها معبود فرعون وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس تسمى "إلهة" علماً عليها، ولذلك منعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن "إلهة" مصدر بمعنى العبادة، أي: يذرك عبادتك لأن قومه كانوا يعبدونه. ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس أنه كان يُنكر قراءة العامة، ويقرأ "والهتك" وكان يقول: إن فرعون كان يُعبد ولا يُعبد.

قوله: {سَنَقِّلُ} قرأ نافع وابن كثير: "سَنَقِّلُ" بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للكثير، لتعدد المجال. وسيأتي أن الجماعة قَرَّوْا "يُقَتِّلُونَ أبناءكم" بالتضعيف إلا نافعاً، فيخفف. فتلخص من ذلك أن نافعاً يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف "سنقتل" ويثقل "يقتلون"، والباقون يثقلونها.

* { قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ }

(7/232)

قوله تعالى: {يُورِثُهَا}: في محلِّ نصبٍ عليّ الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الجلالة أي: هي له حالٌ كونه مُورِثاً لها من يشاؤه. والثاني: أنه الضميرُ المستتر في الجار أي: إِنَّ الْأَرْضَ مَسْتَقَرَّةٌ لِلَّهِ حالٌ كونها مُورِثَةً من الله لمن يشاء. ويجوز أن يكونَ "يورثها" خبراً ثانياً، وأن يكونَ خبراً وحده، و "له" هو الحال، وَمَنْ يَشَاءُ مفعولٌ ثانٍ، ويجوزُ أن يكونَ جملةً مستأنفة. وقرأ الحسن - ورويت عن حفص - "يُورِثُهَا" بالتشديد على المبالغة. وقرئ "يُورِثُهَا" بفتح الراء مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعل هو "مَنْ يَشَاءُ". والألفُ واللام في "الأرض" يجوز أن تكونَ للعهد وهي أرضٌ مِصْرٌ أو للجنس. وقرأ ابن مسعود بنصب "العاقبة" نسقاً على "الأرض" و "للمتقين" خبرها، فيكون قد عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر فهو مِنْ عَطَفِ الجمل. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ أُخْلِيتْ هذه الجملةُ من الواوِ وَأَدْخِلْتُ على التي قبلها؟ قلت: هي جملةٌ مبتدأَةٌ مستأنفةٌ، وأمَّا {وَقَالَ الْمَلَأُ} فهي معطوفةٌ على ما سبقها مِنْ قوله: {وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ}.

* { وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ }

(7/233)

قوله تعالى: {بِالسِّنِينَ}: جمعُ سَنَةٍ. وفيها لغتان أشهرهما: إجراؤه مُجْرَى جمع المذكر السالم فيرفع بالواو ويُنصب ويَجْرُ بالياء، وتُحذفُ نونُهُ للإضافة. قال النحاة: إنما جرى ذلك المجري جبراً له لشما فاته مِنْ لامه المحذوفة، وسيأتي في لامه كلامٌ. واللغةُ الثانيةُ: أن يُجْعَلَ الإعرابُ على النونِ ولكن مع الياءِ خاصَّةً. تَقَلَّ هذه اللغةُ أبو زيد والفراء. ثم لك فيها لغتان أحدهما: ثبوتُ تنوينها، والثانيةُ عدمه. قال الفراء: "هي في هذه اللغة مصروفة عند بني عامر وغير مصروفة عند بني تميم". ووجه حذف التنوين التخفيف، وحينئذ لا تُحذف النون للإضافة، وعلى ذلك جاء قوله:

2266- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سَنِيَّتَهُ * لَعِبَنَ بِنَا شَيْبًا وَسَيِّبَتَا مُرْدَا
وجاء الحديث "اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف" و "سنيًا كسنيين
يوسف" باللغتين.

وفي لام "سَنَّة" لغتان، أحدهما: أنها واو لقولهم: سنوات وسائيت وسنيّة.
والثانية: أنه هاء لقولهم: سائتت وسنّهات وسنيّهة. وليس هذا الحكم المذكور
أعني جَرِيَاتِهِ مَجْرَى جمع المذكر أو إعرابه بالحركات مقتصرًا على لفظ سنين
بل هو جارٍ في كل اسمٍ ثلاثي مؤنث حُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِّضَ مِنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَمْ
يُجْمَعْ جمع تكسير، نحو ثِيْبَةٌ وَثِيْبِيْنَ، وَقَلَةٌ وَقَلِيْنَ، وَتَحَرَّرْتُ بِقَوْلِي "حُذِفَتْ لَامُهُ"
مِمَّا حُذِفَتْ فَأُوهُ نَحْو: لِدَةٌ وَعِدَّة. وبقولي "ولم يُجْمَعْ جمع تكسير" مِنْ "طَبَّة
وَطَبِي". وقد شدّ قولهم "لِدُون" في المحذوف الفاء، وطيون في المكسر
قال/

2267- يرى الراؤون بالشَّفَرَاتِ مِنْهَا * وَقُوْدَ أَبِي حُبَابٍ وَالطُّبِيْنَا

(7/234)

واعلم أن هذا النوع إذا جَرَى مَجْرَى الزَيْدِيْنَ فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْفَاءِ سَلِمَتْ وَلَمْ
تُغَيَّرْ نَحْو: مئة ومئيين، وَفِيَّةٌ وَفِيْتَيْن. وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا كَسِرَتْ نَحْوَ سَنِيْنَ، وَقَدْ
تُقْبَلُ فَتْحُهَا وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا. وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا جَازِي فَائِهِ الْوَجْهَانِ: أَعْنِي
السَّلَامَةَ وَالْكَسْرَ نَحْو: ثِيْبِيْنَ وَقَلِيْنَ.

وقد عَلَبَتِ السَّنَّةُ عَلَى زَمَانِ الْجَدْبِ، وَالْعَامُ عَلَى زَمَانِ الْخَصْبِ حَتَّى صَارَا
كَالْعَلَمِ بِالْغَلْبَةِ، وَلِذَلِكَ اشْتَقُوا مِنْ لَفْظِ السَّنَةِ فَقَالُوا: أَسَنَّتِ الْقَوْمُ. قَالَ:

2268- عَمْرُو الَّذِي هَشَّمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ * وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنْتُونَ عَجَافُ
وقال حاتم الطائي:

2269- وَإِنَّا نُهِنُ الْمَالَ فِي غَيْرِ طَبَّةٍ * وَمَا يَشْتَكِينَا فِي السَّنِيْنَ ضَرِيْرُهَُا
وَيُوَيْدُ مَا دَكَرْتُ لَكَ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ: {تَوَرَّعُونَ سَبْعَ سِنِيْنَ} ثُمَّ قَالَ:
{سَبْعَ سِنِيْنَ} فَهَذَا فِي الْجَدْبِ. وَقَالَ: {ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاثُ
النَّاسُ}. وَقَوْلُهُ: {مِنَ الثَّمَرَاتِ} مُتَعَلِّقٌ بِ"تَقْصِي".

* {فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ
مَعَهُ إِلَّا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا كِرَانَ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}

قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ}: أتى في جانب الحسنة بـ إذا التي
للمحقق. وَعُرِّفَتِ الْحَسَنَةُ لِسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّهَا أَمْرٌ مَحْبُوبٌ، كُلُّ أَحَدٍ
يَتَمَنَاهُ، وَأَتَى فِي جَانِبِ السَّيِّئَةِ بـ "إِنْ" التي للمشكوك فيه، وَتُكْرِمُ السَّيِّئَةَ لِأَنَّهُ
أَمْرٌ كُلُّ أَحَدٍ يَحْذَرُهُ. وَقَدْ أَوْضَحَ الزَّمَخْشَرِيُّ ذَلِكَ فَقَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قِيلَ
{فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ} بـ "إِذَا" وَتَعْرِيفُ الْحَسَنَةِ، وَ {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ} بـ
"إِنْ" وَتَنْكِيرُ السَّيِّئَةِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ جِنْسَ وَقْوَعِهِ كَالْوَجِبِ وَاتِّسَاعِهِ، وَأَمَّا السَّيِّئَةُ
فَلَا تَقَعُ إِلَّا فِي النَّدْرَةِ وَلَا يَقَعُ إِلَّا شَيْءٌ مِنْهَا". انتهى. وهذا من محاسن علم
البيان.

(7/235)

قوله: {يَطَيَّرُوا} الأصل: يتطَيَّرُوا فَادَّغَمَتِ التَّاءُ فِي الطَّاءِ لِمُقَارَبَتِهَا لِهَازِمْ وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو وَطَلْحَةُ بْنُ مَرْثَدٍ: "تَطَيَّرُوا" بِتَاءٍ مِنْ فَوْقِ عَلِيِّ أَنَّهُ فَعَلٌ مَاضٍ وَهُوَ عِنْدَ سَبِيحِيَّةِ وَأَتْبَاعِهِ ضَرْوَةٌ، إِذْ لَا يَقَعُ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَزَاءُ مَاضِيًا إِلَّا ضَرْوَةً كَقَوْلِهِ:

2270- مَنْ يَكْذِبُ بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقوله:

2271- وَإِنْ يَرَوْا سُبَّةً طَارُوا بِهَا قَرَحًا * مَنِ وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَقُّوا
وقد تقدّم الخلاف في ذلك فأغنى عن إعادته.
والتطير: التثاؤم وأصله أن يُفَرَّقَ المَالُ وَيَطِيرَ بَيْنَ القَوْمِ، فَيَطِيرُ لِكُلِّ أَحَدٍ حِظُّهُ وَمَا يَخُصُّهُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الحِظِّ وَالنَّصِيبِ السَّيِّئِ بِالغَلْبَةِ، وَأَنْشَدُوا لِلْبَيْدِ:
2272- تطير عدايد الأشرار شفعاً * ووئراً والزعامة للغلام
الأشرار: جمع شريك وهو النصيب، أي: طار المال المقسوم شفعاً للذكر ووئراً للأشئ. والزعامة: أي: الرئاسة للذكر، فهذا معناه تفرق، وصار لكل احد نصيبه، وليس من الشؤم في شيء، ثم علّب على ما ذكرت لك. ومعنى {طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ} أي: حظهم وما طار لهم في القضاء والقدر، أو شؤمهم، أي: سبب شؤمهم عند الله وهو ما ينزل بهم.

* { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَتَا بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {مَهْمَا}: "مهما" اسم شرط يجزم فعلين، كـ "إن". هذا قول جمهور النحاة، وقد يأتي للاستفهام، وهو قليل جداً كقوله:
2273- مهما لي الليلة مهما لي * أودى ينعلني وسرباليه
يريد: ما لي الليلة ما لي؟ والهاء للسكت.

وزعم بعض النحويين أن الجازمة تأتي ظرف زمان، وأنشد:
2274- وإنك مهما تُعطِ بطنك سُؤله * وقَرَجَكَ نالاً منتهى الذم أجمعاً
وقول الآخر:

2275- * عَوَّدَتْ قَوْمَكَ أَنْ كُلَّ مُبَرَّرٍ * مهما يُعَوِّدُ شِيمةً يَتَعَوَّدُ
وقول الآخر:

(7/236)

2276- نُبِّئْتُ أَنْ أَبَا شَيْمٍ يَدَّعِي * مهما يَعِشُ يُسْمِعُ بِمَا لَمْ يُسْمِعِ
قال: "ف مهما هنا ظرف زمان" والجمهور على خلافه. وما ذكره متأول، بل بعضه لا يظهر فيه للظرفية معنى.
وقد شنع الزمخشري على القائل بذلك فقال: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا بَدَّ لَهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فَيَضَعُهَا غَيْرَ مَوْضِعِهَا، وَيَحْسِبُ "مهما" بِمَعْنَى "مَتَى" وَيَقُولُ: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من كلامه وليس من واضع العربية، ثم يذهب فيفسر {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَيُلْحِدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يُوْجِبُ الْجَثْوَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي كِتَابِ

سبويه". قلت: هو معذورٌ في كونها بمعنى الوقت، فإن ذلك قولٌ ضعيف لم يُقَلَّ به إلا الطائفةُ الشاذَّةُ، وقد قال جمال الدين ابن مالك: "جميع النحويين يقولون إن "مهما" و"ما" مثل "مَنْ" في لزوم التجرُّد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب"، وأنشد بعض الأبيات المتقدمة. قلت: وكفى بقوله "جميع النحويين" دليلاً على صَعْف القول بظرفيتهما.

وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَوْد الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف كقوله {مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ} فالهاء في "به" تعود على "مهما"، وَشَدَّ السهليُّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً.

(7/237)

واختلف النحويون في "مهما": هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هي مركبة / مِنْ ماما، كَثُرَتْ "ما" الشرطية توكيداً فاستثقل توالي لفظين فأبدلت ألف "ما" الأولى هاء. وقيل: زبدت "ما" على "ما" الشرطية كما تُزاد على "إِنْ" في قوله: {قَائِمًا يَأْتِيَنَّكُمْ} فَعُمِلَ العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل وأتباعه من أهل البصرة. وقال قوم: "هي مركبة مِنْ مَهَ التي هي اسمٌ فعل بمعنى الزجر وما الشرطية، ثم رُكبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً". وقال بعضهم: "لا تركيب فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثم قالوا: ما تَأْتِيَا بِهِ" ويُعزى هذان الاحتمالان للكسائي وهذا ليس بشيء؛ لأن ذلك قد يأتي في موضع لا رَجَرَ فيه، ولأن كتابتها متصلة ينفي كَوْنَ كل منهما كلمةً مستقلة. وقال قوم: إنها مركبة من مَهَ بمعنى اكفف وَمَنْ الشرطية، بدليل قول الشاعر:

2277- أماويٌّ مَهَ مَنْ يَسْتَمِعُ في صديقه * أقاويلَ هذا الناس ماويٍّ يندم
فأبدلت نونَ "مَنْ" ألفاً، كما تبدل النونُ الخفيفة بعد فتحة، والتنوين ألفاً. وهذا ليس بشيء، بل "مَهَ" على بابها من كونها من انكف ثم قال: من يستمع. وقال قوم: "بل هي مركبة مِنْ مَن وَمَا، فأبدلت نونَ مَنْ هاءً، كما أبدلوا من ألف "ما" الأولى هاء، وذلك لمؤاخاة "مَنْ" "ما" في أشياء وإن افترقا في شيء واحد". ذكره مكّي.

(7/238)

ومحلُّها نصبٌ أو رفع، فالرفعُ على الابتداء وما بعده الخبر، وفيه الخلاف المشهور: هل الخبر فعلٌ الشرط أو فعلٌ الجزاء أو هما معاً. والنصب من وجهين: أظهرُهُما على الاشتغال، ويُقَدَّرُ الفعلُ متأخراً عن اسم الشرط والتقدير: مهنا تُحْضِرُ تَأْتِيَا بِهِ، فـ "تَأْتِيَا" مفسَّر لـ "تُحْضِرُ" لأنه من معناه. والثاني: النصبُ على الظرفية عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم الردُّ على هذا القول. والضميران من قوله "به" و"بها" عائدان على "مهما" عاد الأول على

اللفظ والثاني على المعنى، فإن معناها الآية المذكورة. ومثله قول زهير.
2278- ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تحقى على الناس تُعلم
ومثله في ذلك قوله: { ما تَسِيحُ من آيةٍ أو تَسَاهَا نَاتٍ بخيرٍ منها أو مثلها }
فأعاد الضمير على "ما" مؤنثاً لأنها بمعنى الآية.

وقوله: { فَمَا تَحْرُنُ } يجوز أن تكون "ما" حجازيةً أو تميمية، والراء زائدة على
كلا القولين، والجملة جوابُ الشرط فمحلها جزم.

* { فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالِدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ
فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ }

قوله تعالى: { الطُّوفَانَ } فيه قولان أحدهما: أنه جمع طُوفَانَةٍ، أي: هو اسم
جنس كقمح وقمحة وشعير وشعيرة. وقيل: بل هو مصدر كالتقصان
والرُّجْحَان، وهذا قول المبرد في آخرين، والأول هو قول الأخفش قال: "هو
فُعلان من الطواف، لأنه يطوف حتى يَعْمُ، وواحدته في القياس طُوفَانَةٌ،
وأنشد:

2279- عَيَّرَ الجِدَّةَ من آياتها * حُرِّقَ الريح وطوفانُ المَطَرِ
والطوفان: الماء الكثير قاله الليث، وأنشد للعجاج:

2280- وعَمَّ طُوفَانُ الظلام الأثابا
شبهه ظلام الليل بالماء الذي يغشى الأمكنة. وقال أبو النجم.
2281- ومدَّ طوفانُ مبيدٌ مدداً * شهراً شأيبَ وشهراً بَرَدَا

(7/239)

وقيل: الطُوفَان من كلِّ شيءٍ ما كان كثيراً محيطاً مُطْبِقاً بالجماعة من كل
جهة كالماء الكثير والقتل الذريع والموت الجارف، قاله أبو إسحاق. وقد فسره
النبي صلى الله عليه وسلم بالموت تارةً وبأمرٍ من الله تارة، وتلا قوله تعالى:
{ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ }. وهذه المادة وإن كانت قد تقدّمت في
"طائفة" إلا أن لهذه البنية خصوصيةً بهذه المعاني المذكورة.

قوله: { وَالْجَرَادَ } جمع جَرَادَةٍ، والأنثى فيه سواء. يقال: جرادة دَكَرٌ
وجرادة أنثى كمنلة وحمامة. قال أهل اللغة: وهو مشتق من الجَرْدِ، قالوا:
والاشتقاق في أسماء الأجناس قليل جداً يقال: أرض جَرْدَاءٍ أي: مَلْسَاءٍ، وثوب
جَرْدٍ: إذا ذهب زَبْرُهُ.

قوله: { وَالْقُمَّلَ } قيل هي: القِرْدَان وقيل: دوابُّ تشبهها أصغر منها. وقيل:
هي السُّوس الذي يخرج من الحنطة. وقيل: نوع من الجراد أصغر منه. وقيل:
الجَمَان الواحد جَمَانَةٌ نوع من القِرْدَان. وقيل: هو القُمَّل المعروف الذي
يكون في بدن الإنسان وثيابه. ويؤيد هذا قراءة الحسن "والقُمَّل" بفتح القاف
وسكون الميم فيكون فيه لغتان: القُمَّل كقراءة العامة، والقُمَّل كقراءة
الحسن البصري. وقيل: القمل: البراغيث. وقيل: الجعلان.
قوله: { وَالضَّفَادِعَ } جمع ضَفْدَعٍ بزنة دِرْهم، ويجوز كسر داله فيصير بزنة زَبْرَج
وقد تُبَدَّل عينُ جمعه ياء / كقوله:

2282- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ خَوَازِقُ * وَلِضْفَادِي جَمَّةٍ نَقَانِقُ
وَسَدِّ جَمْعُهُ أَيْضًا عَلَى ضِفْدَعَانَ، وَالضَّفْدَعُ مَوْثٌ وَلَيْسَ بِمَذْكُورٍ. فَعَلَى هَذَا
يُفَرَّقُ بَيْنَ مَذْكُورِهِ وَمَوْثِهِ بِالْوَصْفِ. فَيُقَالُ: ضَفْدَعٌ ذَكَرَ وَضَفْدَعٌ أُنْثَى، كَمَا قُلْنَا
ذَلِكَ فِي الْمُتَلَبِّسِ بِنَاءِ التَّانِيثِ نَحْوِ حَمَامَةٍ وَجِرَادَةٍ وَنَمْلَةٍ.
قَوْلُهُ: {آيَاتٍ} مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَي: أَرْسَلْنَا
عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ حَالَ كَوْنِهَا عَلَامَاتٍ مُمَيِّزَةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ.

(7/240)

* {وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}

قوله تعالى: {بِمَا عَهِدَ}: يجوز في: هذه إلباء وجهان أحدهما - وهو الظاهر -:
أن يتعلق بـ ادْعُ أي: ادْعُهُ بالدعاء الذي عَلَّمَك أن تدعوه به. والثاني: أنها باء
القسم. وقد ذكر الزمخشري هذين الوجهين فقال: "والإبَاءُ إِمَّا أَنْ تَتَّعَلَقَ بِـ
"ادْعُ" عَلَى وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا: أَسْعِفْنَا إِلَى مَا نَطْلُبُ إِلَيْكَ مِنَ الدَّعَاءِ لَنَا بِحَقِّ مَا
عِنْدَكَ مِنْ عَهْدِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ إِيَّاكَ بِالنَّبُوءَةِ، أَوْ ادْعُ اللَّهَ لَنَا مَتَوَسِّلًا إِلَيْهِ بِعَهْدِهِ
عِنْدَكَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَسَمًا مُجَابًا بِـ "لَنُؤْمِنَنَّ" أَي: أَقْسَمْنَا بِعَهْدِ اللَّهِ عِنْدَكَ.

* {فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِالْعُوءِ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ}

(7/241)

قوله تعالى: {إِلَى أَجَلٍ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ كَشَفْنَا، وهذا هو
المشهور عند الْمُعَرِّبِينَ. واستشكل عليه الشيخ، إشكالاً وهو أن ما دخلت عليه
"لَمَّا" يترتب جوابه على ابتداء وقوعه، والغاية تنافي التعليق على ابتداء
الوقوع، فلا بدَّ مِنْ تَعَقُّلِ الْإِبْتِدَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ الْغَايَةُ، وَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ
الغاية في الفعل غير المتطاوُل لا يُقَالُ: لَمَّا قَتَلْتَ زَيْدًا إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ جَرَى
كَذَا، وَلَا "لَمَّا وَثَبْتُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ اتَّفَقَ كَذَا". هذا كلامه وهو حسنٌ. وقد
يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَجْلِ هُنَا وَقْتُ إِيمَانِهِمْ وَإِرْسَالِهِمْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَعَهُ،
وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْكَشْفِ اسْتِمْرَارَ رَفْعِ الرِّجْزِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمَّا تَمَادَى كَشَفْنَا عَنْهُمْ
إِلَى أَجَلٍ. وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَ الْأَجَلَ بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْغُرُقِ فَيَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مِصْرَفِ
تَقْدِيرِهِ: فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى قُرْبِ أَجَلِهِمْ بِالْغُوءِ، وَإِنَّمَا احتاج إلى
ذلك لِأَنَّ بَيْنَ مَوْتِهِمْ أَوْ غُرُقِهِمْ حَصَلَ مِنْهُمْ نَكْتٌُّ فَكَيْفَ يُتَّصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ النُّكْتُ
مِنْهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ أَوْ غُرُقِهِمْ.

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من "الرِّجْزِ" أي: فلما كشفنا عنهم
الرجزَ كأننا إلى أجل. والمعنى أن العذاب كان مؤجلاً. قال الشيخ: "ويقوي هذا

التأويل كونه جواب "لَمَّا" جاء بـ "إذا" الفجائية أي: فلَمَّا كَشَفْنَا عنهم العذاب المقرَّر عليهم إلى أجل فاجئوا بالنكت، وعلى معنى تغييته الكشف بالأجل المبلوغ لا تتأتى المفاجأة إلا على تأويل الكشف بالاستمرار المُعَيَّن فيمكن المفاجأة بالنكت إذ ذاك " انتهى.

قوله: {هُم بِالْعُوهِ} في محل جر صفةً لأجل. والوصف بهذه الجملة أبلغ من وصفه بالمفرد لتكرار الضمير المؤذن بالتفخيم.

(7/242)

وقوله: {إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ} هذه "إذا" الفجائية وقد تقدّم الكلام عليها قريباً، و "هم" مبتدأ و "ينكثون" خبره، و "إذا" جواب "لَمَّا" كما تقدّم بالتأويل المذكور. قال الزمخشري: "إذا هو ينكثون جواب "لَمَّا"، يعني فلَمَّا كَشَفْنَا عنهم العذاب فاجئوا النكت وبادروه، ولم يؤخروه، ولكن لَمَّا كَشَفْنَا عنهم نكثوا". قال الشيخ: لا ولا يمكن التّعنية مع ظاهر هذا التقدير". انتهى. يعني فلا يد من تأويل الكشف بالاستمرار كما تقدّم حتى يصحّ ذلك. وهذه الآية تُرَدُّ مذهب مَنْ يدّعي في "لَمَّا" أنها ظرف، إذ لا يد لها حينئذٍ من عامل. وما بعد "إذا" لا يعمل فيما قبلها. وقد تقدّم ذلك محرراً في موضعه.

وقرأ أبو حيوة وأبو هاشم "تنكثون" بكسر الكاف، والجمهور على الضم، وهما لغتان في المضارع. والنتكث: التفض، وأصله من تكث الصوف المغزول ليغزل ثانياً، وذلك المنكوث نكت كذب ورعي والجمع أنكاث. فليستغير لنقض العهد بعد إحكامه وإبرامه، كما في خيوط الأكسية إذا نُكِّتت بعدما أبرمت، وهذا من أحسن الاستعارات.

* { قَاتَنَمَتَا مِنْهُمْ فَأَعْرَفْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ }

قوله تعالى: { قَاتَنَمَتَا مِنْهُمْ فَأَعْرَفْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ } أريد بالانتقام / نفس الإغراق، فالفاء الثانية مفسرة عند مَنْ يُنْبِت لها ذلك، وإلا كان التقدير: فأردنا الانتقام. قوله: { فِي الْيَمِّ } متعلق بـ "أَعْرَفْنَاهُمْ". واليَمُّ: البحر. والمشهور أنه عربي. قال ذو الرمة:

2283- داوِيةٌ ودجى ليلٍ كأنهما * يَمُّ ترأطنَ في حافاته الروم

(7/243)

وقال ابن قتيبة: "إنه البحر بالسُّرْيانية". وقيل: بالعبيرانية، والمشهور أنه لا يتقدّم بحر خاص". وقال الهروي في عربيته: "واليَمُّ: البحر الذي يقال له إساف، وفيه غرق فرعون"، وهذا ليس بجيد لقوله تعالى: { قَالِقِيهِ فِي الْيَمِّ } والمراد به نيل مصر، وهو غير الذي غرق فيه فرعون.

قوله: "بأنهم" الباءُ للسببية أي: أَعْرَفْنَاهم بسبب تكذيبهم بآياتنا، وكونهم غافلين عن آياتنا. فالضمير في "عنها" يعودُ على الآيات. وهذا هو الظاهر. وبه قال الزجاج وغيره. وقيل: يجوز أن يكونَ على النعمة المدلولِ عليها بانتقمنا. ويُعزى هذا لابن عباس، وكان القائل بذلك تَخَيَّل أن الغفلةَ عن الآياتِ عُدْرٌ لهم من حيث إن الغفلةَ ليست من كسب الإنسان. وقال الجمهور: إنهم تعاطوا أسبابَ الغفلةِ فُدُّمُوا عليها كما يُدَّمُ النَّاسِي على نسيانه لتعاطيه أسبابه.

* { وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ }

(7/244)

قوله تعالى: { وَأَوْرَثْنَا } يتعدَّى لاثنتين لأنه قبل النقل بالهمزة متعدِّ لواحد نحو: وَرِثْتُ أَبِي، فبالنقل اكتسب آخر، فأولهما "القوم" و "الذين" وصلته في محل نصب نعتاً له. وأما المفعولُ الثاني: ففيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه { مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا }. وفي قوله { الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا } على هذا وجهان أحدهما: أنه نعتٌ لمَشَارِقِ وَمَعَارِبِ. والثاني: أنه نعتٌ للأرض. وفيه ضعفٌ من حيث الفصلُ بالمعطوفِ بين الصفةِ والموصوفِ، وهو نظيرُ قولك: "قام غلامٌ هنديٌّ وزيدٌ العاقلة". وقال أبو البقاء هنا: "وفيه ضعفٌ؛ لأن فيه العطفَ على الموصوفِ قبل الصفة" وهذا سَبَقُ لسان أو قلم لأنَّ العطفَ ليس على الموصوفِ، بل على ما أُضيف إلى الموصوفِ.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن المفعول الثاني هو { الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا } أي: أَوْرَثْنَاها مَالِ الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا. وفي قوله تعالى { مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا } وجهان، أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ "يُسْتَضْعَفُونَ". والثاني: أن تقديره: يُسْتَضْعَفُونَ في مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَعَارِبِهَا، فَلَمَّا حُذِفَ الحرف وصل الفعلُ بنفسه فنصب. هكذا قال أبو البقاء. ولا أدري كيف يكونان وجهين فإن القولَ بالطرفية هو غيرُ القولِ بكونه على تقدير "في"؛ لأن كل طرف مقدَّرٌ بـ "في" فكيف يجعل شيئاً واحداً شيئين؟

الوجه الثالث: أن المفعول الثاني محذوفٌ تقديره: أَوْرَثْنَاهم الْأَرْضَ أو الْمَلِكَ أو نحوه. و "يُسْتَضْعَفُونَ" يجوز أن يكون على بابه من الطلب أي: يُطلب منهم الضَّعْفَ مجازاً، وأن يكون استفعل بمعنى وجده ذا كذا. والمرادُ بالأرضِ أَرْضُ الشَّامِ وقيل: أرض مصر.

(7/245)

وقرأ الحسن - ورويت عن أبي عمرو وعاصم - "كلمات" بالجمع. قال الزمخشري: "ونظيره { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى }، يعني في كون الجمع وُصِفَ بمفرد. قال الشيخ: "ولا يتعين في "الكبرى" ما دَكَرَ لجواز أن يكون

التقدير: لقد رأى الآية الكبرى، فهي وصفٌ مفردٌ لا جمع وهو أبلغٌ. قلت: في بعض الأماكن يتعين ما ذكره الزمخشري نحو {مَا رَبُّ أُخْرَى} وهذه الآية، لذلك اختارَ منها ما يتعين في غيرها.

قوله: {يَمَا صَبْرُوا} متعلق بـ "تَمَّتْ"، والباءُ للسببية، و "ما" مصدرية أي بسبب صبرهم. ومتعلقُ الصبرِ محذوفٌ أي: على أذى فرعون وقومه.

قوله: {وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ} يجوز في هذا الآية أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ "فرعون" اسمَ كان، و "يصنع" خبرٌ مقدم، والجملةُ الكونيةُ صلةٌ "ما"، والعائدُ محذوف، والتقدير: ودمرنا الذي كان فرعون يصنعه. واستضعف أبو البقاء هذا الوجه فقال: "لأنَّ" "يصنع" يصلح أن يعملَ في فرعون فلا يُقدَّر تأخيرهُ، كما لا يُقدَّر تأخيرُ الفعل في قولك قام زيد". قلت: يعني أن قولك "قام زيد" يجب أن يكونَ من باب الفعل والفاعل، ولا يجوزُ أن يُدعى فيه أن "قام" فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدمٌ، و "زيد" مبتدأٌ مؤخر، لأجل اللبسِ بباب الفاعل، فكذا هنا لأنَّ "يصنع" يصلحُ أن يتسلطَ على فرعون فيرفعه فاعلاً، فلا يُدعى فيه التقديم. وقد سبقه إلى هذا مكي وقال: "ويلزم من يجيز هذا أن يُجيزَ "يقوم زيد" على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير ولم يُجزه أحدٌ، وقد تقدّمت هذه المسألة وما فيها، وأنه هل يجوز أن تكون من باب التنازع أم لا؟ وهذا الذي ذكرناه وإن كان محيلاً في بادئ الرأي فإنه كباب / الابتداء والخبر. ولكن الجواب عن ذلك أن المانع في "قام زيد" هو اللبس وهو مفقود ههنا.

(7/246)

القثاني: أن اسم "كان" ضميرٌ عائد على "ما" الموصولة و "يصنع" مسندٌ لفرعون، والجملةُ خبرٌ عن كان، والعائدُ محذوف أيضاً، والتقدير: ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون.

الثالث: أن تكون "كان" زائدةً و "ما" مصدرية، والتقدير: ودمرنا ما يصنع فرعون أي: صنعه. ذكره أبو البقاء. قلت: وينبغي أن يجيء هذا الوجه أيضاً وإن كانت "ما" موصولة اسمية على أن العائد محذوف تقديره: ودمرنا الذي يصنعه فرعون.

الرابع: أن "ما" مصدرية أيضاً، و "كان" ليست زائدة بل ناقصة، واسمها ضمير الأمر والشأن، والجملةُ من قوله "يصنع فرعون" خبرٌ كان فهي مفسرة للضمير. وقال أبو البقاء هنا: "وقيل: ليست "كان" زائدة، ولكن "كان" الناقصة لا يُفصل بها بين "ما" وبين صلتها، وقد ذكرنا ذلك في قوله {يَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} وعلى هذا القول تحتاج "كان" إلى اسم. ويضعف أن يكونَ اسمها ضمير الشأن؛ لأن الجملة التي بعدها صلةٌ "ما" فلا تصلح للتفسير فلا يحصلُ بها الإيضاح، وتمازُ الاسم والمفسر يجب أن يكون مستقلاً فتدعو الحاجة إلى أن تجعلَ "فرعون" اسمَ كان، وفي "يصنع" ضميرٌ يعود عليه". قلت: بعد فرض كونها ناقصةً تلزم أن تكونَ الجملةُ من قوله "يصنع فرعون" خبراً لـ "كان"، ويمتنع أن تكونَ صلةً لـ "ما". وقوله: "فتدعو الحاجة" أي ذلك الوجه الذي بدأت به - واستضعفه هو - احتاج إليه في هذا المكان فراراً من جعل الاسم ضمير الشأن لما تخيَّله مانعاً.

والتدميرُ: الإهلاك وهو مُتَعَدٌّ بنفسه. فأما قوله { دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ } فمفعولُه محذوفٌ أي: خَرَّبَ عليهم منازلهم وبيوتهم.

(7/247)

قوله: { يَعْزُّشُونَ } قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم هنا وفي النحل "يَعْزُّشُونَ" بضم الراء، والباقون بالكسر فيهما. وهما لغتان: عَزَّشَ الكرم يعزُّشهُ ويعزُّشهُ، والكسْرُ لغة الحجاز. قال اليزيدي: "وهي أفصح". وقُرئ شاذاً بالغين المعجمة والسين المهملة من عَزَّسَ الأشجار، وما أظنه إلا تصحيفاً. وقرأ ابن أبي عبله "يَعْزُّشُونَ" بضم الياء وفتح العين وكسر الراء مشددةً على المبالغة والتكثير.

* { وَجَاوَزْنَا بَيْنِيَا إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا آلِهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ }

قوله تعالى: { وَجَاوَزْنَا بَيْنِيَا إِسْرَائِيلَ } : كقوله: { قَرَفْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ } من كون الباء يجوز أن تكون للتعدية، وأن تكون للحالية كقوله:

2284- * تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاعِمَ وَالتَّرْبِيَا

وقد تقدّم ذلك. وجاوز بمعنى جاز. ففاعلٌ بمعنى فعل. وقرأ الحسن وإبراهيم وأبو رجاء ويعقوب: جَوَّزْنَا بالتشديد، وهو أيضاً بمعنى فعل المجرد كقَدَّرَ وقَدَّرَ. قوله: { يَعْكُفُونَ } صفة لـ "قوم". وقرأ الأخوان "يعكفون" بكسر العين، ويروى عن أبي عمرو أيضاً. والباقون بالضم، وهما لغتان في المضارع كيَعْزُّشُونَ. وقد تقدّم معنى العكوف واشتقاقه في البقرة.

(7/248)

قوله: { كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ } الكافُ في محلِّ نصب صفة لإلهاء، أي: إلهاً مماثلاً لإلههم. وفي "ما" ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ حرفيةٌ أي: تتأوّل بمصدر، وعلى هذا فصلتها محذوفة، وإذا حُذِفَت صلة "ما" المصدرية فلا بد من إبقاء معمولِ صلتها كقولهم: "لا أكلمك ما أنّ جِراءَ مكاتِه" أي: ما ثبت أن حراء مكانه. وكذا هنا تقديره: كما ثبت لهم آلهة، فالهة فاعل بـ "ثبت" المقدر. وقال أبو البقاء - في هذا الوجه -: "والجملة بعدها صلةٌ لها، وحسن ذلك أن الظرف مقدّرٌ بالفعل". قلت: كلامه على ظاهره ليس بجيد؛ لأن "ما" المصدرية لا تُوصَلُ بالجملة الاسمية على المشهور، وعلى رأي مَنْ يُجَوِّز ذلك فيشترط فيها غالباً أن تُفهم الوقت كقوله:

2285- واصلِ خليلك ما التواصلُ ممكنٌ * فلأنت أو هو عن قريب ذاهبٌ ولكن مرادَه أ الجارّ مقدّرٌ بالفعل، وحينئذ تؤول إلى جملة فعلية أي: كما استقرّ لهم الهة.

الثاني: أن تكون "ما" كَافَّةً لكاف التشبيه / عن العمل فإنها حرف جر. وهذا كما تُكفُّ "رَبَّ"، فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب، بل يجوزُ في الكاف وفي "رب" مع ما الزائدة بعدهما وجهان: العملُ والإهمالُ، وعلى ذلك قول الشاعر:

2286- وَتَنْصُرُ مولانا ونعلمُ أَنَّهُ * كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمٌ
وقول الآخر:

2287- رُبُّمَا الجاملُ الْمُؤَبَّلُ فيهمُ * وعناجيحُ بينهنَّ المَهاري
يروى برفع "الناس" و"الجميل" وجرَّهما. هذا إذا أمكن الإعمال. أمَّا إذا لم يمكن تَعَيِّنُ أن تكونَ كَافَّةً كهذه الآية إذا قيل بأن "ما" زائدة.

(7/249)

الثالث: أن تكون "ما" بمعنى الذي، و"لهم" صلتها وفيه حينئذ ضكيئر مرفوعٌ مستتر، و"آلهة" بدل من ذلك الضمير. والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة. وقال أبو البقاء - في هذا الوجه: "والعائد محذوف و"آلهة" بدل منه تقديره: كالذي هو لهم" وتسميته هذا حَذْفًا تسامحًا؛ لأن ضمائر الرفع إذا كانت فاعلة لا تُوصف بالحذف بل بالاستتار.

* { إِنَّ هَاؤُلَاءِ مُتَّبَرِّ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { إِنَّ هَاؤُلَاءِ مُتَّبَرِّ مَا هُمْ فِيهِ } : "هؤلاء" إشارة لمن عَكَفُوا على الأصنام و"مُتَّبَرِّ" فيه وجهان، أحدهما: أن يكون خبراً لـ "إِنَّ" و"ما" موصولة بمعنى الذي، و"هم فيه" جملة اسمية صلة وعائده، وهذا الموصول مرفوعٌ باسم المفعول فيكون قد أَحْبَرَتْ بمفرد رفعت به شيئاً. والثاني: أن يكون الموصول مبتدأ، و"مُتَّبَرِّ" خبره قُدِّمَ عليه، والجملة خبرٌ لـ "إِنَّ". قال الزمخشري: "وفي ارتفاع "هؤلاء" اسماً لـ "إِنَّ"، وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها وَسَمُّ لعبارة الأصنام بأنهم هم المعرَّضون للتيار وأنه لا يَغْدُوهم البتة، وأنه لهم ضربةٌ لازم ليحذرهم عاقبة ما طلبوا وبيغض إليهم ما أحبوا". قال الشيخ: "ولا يتعين ما قاله من [أنه] قُدِّمَ خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً، لأنَّ الأحسنَ في إعراب مثل هذا أن يكون "مُتَّبَرِّ" خبراً لـ "إِنَّ" وما بعده مرفوعٌ فذكر ما قَرَّرْتُهُ، ونظره بقولك: "إِنَّ زيدا مضروب غلامه". قال: "فالأحسن أن يكون "غلامه" مرفوعاً بـ "مضروب".

(7/250)

ثم ذكر الوجه الثاني وهو أن يكون "مُتَّبَرِّ" خبراً مقدماً من الجملة، وجعله مرجوحاً وهو كما قال، لأنَّ الأصل في الأخبار أن تكون مفردةً فما أمكن فيها ذلك لا يُعَدل عنه. إلا أن الزمخشري لم يَدِّكُر ذلك على سبيل التعيين بل على أحد الوجهين. وقد يكون هذا عنده أرجح من جهة ما ذكره من المعنى، وإذا دار

الأمر بين مُرَجِّحٍ لفظي ومُرَجِّحٍ معنوي، فاعتبارُ المعنويِّ أولى، ولا أظنُّ حَمَلَ الزمخشري على ذلك إلا ما ذكرت.

وقوله: { وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا } كقوله { مُتَّبِعٌ مَّا هُمْ فِيهِ } من جواز الوجهين وما دُكِرَ فيهما.

والتَّبِيرُ: الإهْلَاكُ، ومنه "التَّبْر" وهو كِسَارَةُ الذَّهَبِ لتَهَالِكِ النَّاسِ عَلَيْهِ. وقيل: التَّبِيرُ: التَّكْسِيرُ والتَّحْطِيمُ ومنه التَّبْرُ لَأَنَّهُ كِسَارَةُ الذَّهَبِ.

* { قَالَ أَعْيَرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَاهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: { أَعْيَرَ اللَّهُ } : الهمزة للإنكار والتوبيخ. وفي نصب "غير" وجهان أحدهما: أنه مفعولٌ به لـ "أبغىكم" على حَذْفِ اللام تقديره: أبغى لكم غير الله، أي: أَطْلَبُ لَكُمْ. فلَمَّا حَذَفَ الحرف وصل الفعل بنفسه، وهو غيرٌ منقاس. وفي "إلهًا" على هذا وجهان أحدهما: - وهو الظاهر - أنه تمييزٌ لـ "غير". والثاني: أنه حال، ذكره الشيخ وفيه نظر. والثاني من وجهي "غير": أنه منصوبٌ على الحال من "إلهًا"، و "إلهًا" هو المفعول به لـ "أبغىكم" على ما تقدّر، والأصل: أبغى لكم إلهًا غير الله، فـ "غير الله" صفةٌ لـ "إله" فلما قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها نُصِبَتْ حالًا. وقال ابن عطية: "وغير منصوبة بفعل مضمرة، هذا هو الظاهر، ويجوز أن يكون حالًا"، وهذا الذي ذكره من إضمار الفعل لا حاجةً عليه، فإن أراد أنه على الاشتغال فلا يصحح؛ لأنَّ شرطه أن يعمل المفسر في ضمير الأول أو سببه.

(7/251)

قوله: { وَهُوَ فَضَّلَكُمْ } يجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من "الله" وإمَّا من المخاطبين، لأن الجملةَ مشتملةٌ على كلِّ من ضميريهما، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ لاستثناها.

* { وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءًا عَدَابٍ يُقْتَلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ }

قوله تعالى: { وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ } : قرأه العامة / مسنداً إلى المُعَظَّمِ. وابن عامر: "أنجاكم" مسنداً إلى ضمير الله تعالى جرياً على قوله "وهو فضلكم". وقُرئ "نَجَّيْنَاكُمْ" مشدداً. وتقدم الخلاف في تشديد "يقتلون" وتخفيفها قبل هذا بقليل. وتقدّم في البقرة إعراب هذه الآية بكمالها فلا حاجة إلى إعادته.

* { وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ }

قوله تعالى: { وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ } : تقدّم الخلاف في وَعَدْنَا ووَاعَدْنَا. وأنى

الظرف بعده مفعول ثانٍ عليّ حَذَفٍ مضاف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى في البقرة فكذا هنا، أي: وَعَدَّاهُ تَمَامَ ثلاثين، أو أَثْنَاءَها أو مَنَاجَاتِها. قوله: {وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرٍ} في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعودُ على المُوَاَعِدَةِ المفهومةِ مِنْ "وَأَعَدَّاهُ"، أي: وَأَتَمَّمْنَا مُوَاَعِدَتَهُ بعشر. والثاني: أنها تعودُ على ثلاثين قاله الحوفي. قال الشيخ: "ولا يَظْهَرُ لَأَنَّ الثلاثين لم تكن ناقصةً فتمَّ بعشر". وحُذِفَ تمييز "عشر" لدلالة الكلام عليه، أي: وَأَتَمَّمْنَاها بعشر ليال. وفي مُصْحَفِ أَبِي "تَمَّمْنَاها" بالتضعيف، عَدَّاهُ بالتضعيف.

(7/252)

قوله: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ} الفرق بين الميقات والوقت: أن الميقات ما قُدِّرَ فيه عملٌ من الأعمال، والوقت وقت للشيء من غير تقدير عمل أو تقريره. وفي نصب "أربعين" أوجهٌ أحدها: أنه حال. قال الزمخشري: "وأربعين" نصب على الحال أي: تَمَّ بالغاً هذا العدد". قال الشيخ: "فعلى هذا لا تكونُ الحال "أربعين"، بل الحالُ هذا المحذوفُ فينأى قوله". قلت: لا تنافي فيه لأن النحاة لم يزالوا ينسبون الحكم للمعمول الباقي بعد حَذَفِ عامله المنوب عنه، وله شواهد منها: "زيد في الدار أو عندك" فيقولون: الجارُ والظرف خبر، والخبر في الحقيقة إنما هو الحَدَثُ المقَدَّرُ العاملُ فيهما. وكذا يقولون: "جاء زيد بثيابه" "بثيابه" حال، والحال إنما هو العامل فيه، إلى غير ذلك. وقدَّره الفارسي بـ "معدوداً" قال: كقولك: "تمَّ القوم عشرين رجلاً" أي: معدودين هذا العدد وهو تقدير حسن.

(7/253)

الثاني: أن ينتصب "أربعين" على المفعول به، قال أبو البقاء: "لأنَّ معناه بلغ، فهو كقولهم: بَلَغَتْ أرضك جَرِيئِينَ"، أي يُصَمِّنُ "تَمَّ" معنى "بلغ". الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال ابن عطية: "ويصحُّ أن تكون "أربعين" ظرفاً من حيث هي عددٌ أزمنة". وفي هذا نظر كيف يكون ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخر جزء من تلك الأزمنة؟ إلا بتجاوز بعيد: وهو أن كلَّ جزءٍ من أجزاء الوقت سواء كان أولاً أم آخراً إذا نقص ذهب التمام. الرابع: أن ينتصب على التمييز. قال الشيخ: "والأصل: "فتمَّ أربعون ميقات ربه" ثم أسند التمام إلى ميقات، وانتصب "أربعون" على التمييز، فهو منقولٌ من الفاعلية" يعني فيكون كقوله: {وَاسْتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْباً} وهذا الذي قاله وجعلَه هو الذي يظهر يُشكل بما ذكره هو في الردِّ على الحوفي، حيث قال هناك: "إن الثلاثين لم تكن ناقصةً فتمَّ" كذلك ينبغي أن يُقالَ هنا إن الأربعين لم تكن ناقصةً فتمَّ، فكيف يُقدَّرُ "فتمَّ" أربعون ميقات ربه؟ فإنَّ أجابَ هنا بجوابٍ فهو جوابٌ هناك لِمَنْ اعترض عليه.

وقوله: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ} في هذه الجملة قولان، أظهرهما: أنها للتأكيد لأنَّ قولَه قبل ذلك "وَأَتَمَّمْنَاها بعشر" فهم أنها أربعون ليلةً. وقيل: بل هي

للتأسيس لاحتمال أن يتوهم متوهم بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيد جداً. قوله: "ربه" ولم يقل: ميقاتنا جزيًا على "واعذنا" لما في إظهار هذا الاسم الشريف من الاعتراف بربوبية الله له وإصلاحه له.

(7/254)

قوله "هرون" الجمهور على فتح نونه وفيه ثلاثة أوجه. الأول: أنه مجرورٌ بدلاً من "أخيه" الثاني: أنه عطْفُ بيان له. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني. وقرئ شاذاً "هرون" بالضم وفيه وجهان أحدهما: أنه منادى حُذِفَ منه حرفُ النداء، أي: يا هرون كقوله: {يُوسُفُ أَعْرَضُ}. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو هرون، وهذا في المعنى كالوجه الذي تقدّم من أنه منصوبٌ بإضمار أعني فإن كليهما قطع. وقال أبو البقاء: "ولو قرئ بالرفع" فذكرهما، كأنه لم يطلع على أنها قراءة.

* { وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَن نَرَاكَ وَلَا كِنَ أَنْظُرَ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ نَرَاكَ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {لِمِيقَاتِنَا}: هذه اللام للاختصاص وكذا في قوله تعالى: {لِدُلُوكِ الشَّمْسِ} / وليست بمعنى "عند" كما وهم بعضهم. قوله: {أرانيا} مفعوله الثاني محذوف، والتقدير: أرني نفسك أو ذاتك المقدسة وإنما حذفت مبالغة في الأدب، حيث لم يوجهه بالتصريح بالمفعول. وأصل أرني: أراني فقلبت حركة الهمزة. وقد تقدّم تحريره.

(7/255)

قوله: {لَن نَرَاكَ}: "لن" قد تقدّم أنه لا يلزم من نفيها التأييد وإن كان بعضهم فهم ذلك، حتى إن ابن عطية قال: "فلو بقينا على هذا النفي بمجرد لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ورد من جهة أخرى الحديث المتواتر: أن أهل الجنة يرونه". قلت: وعلى تقدير أن "لن" ليست مقتضية للتأييد فكلام ابن عطية وغيره ممن يقول: إن نفي المستقبل بعدها يعم جميع الأزمنة المستقبلية صحيح لكن لمذكر آخر: وهو أن الفعل نكرة، والنكرة في سياق النفي تعم، وللبحث فيه مجال.

والاستدراك في قوله "ولكن انظر" واضح. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف اتصل الاستدراك في قوله "ولكن انظر" [بما قبله]؟ قلت: اتصل به على معنى أن النظر إليّ محال فلا تطلبه، ولكن اطلب نظراً آخر وهو أن تنظر إلى الجبل" وهذا على رأيه من أن الرؤية محال مطلقاً في الدنيا والآخرة.

قوله: {جَعَلَهُ دَكًّا} قرأ الأخوان "دَكَّاء" بالمدِّ على وزن حَمْرَاء والباقون "دَكَّا" بالقصر والتنوين. فقراءَةُ الأخوين تحتمل وجهين أحدهما: أنها مأخوذةٌ مِنْ قولهم: ناقةٌ دكاء، أي: منبسطة السَّنام غيرُ مُرتفعته وإمَّا من قولهم: أرضٌ دكاء للناشزة. وفي التفسير: أنه لم يذهب كله، بل ذهب أعلاه فهذا يناسبه. وأمَّا قراءة الجماعة فـ "دَكُّ" مصدرٌ يواقعُ موقعَ المفعول به، أي مذكوكاً أو مندكاً، على حذف مضاف، أي: ذا دَكِّ. وفي انتصابه على القراءتين وجهان، المشهور: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ "جعل" بمعنى صَيَّر. والثاني: - وهو رأي الأخفش - أنه مصدرٌ على المعنى، إذ التقدير: دَكَّهُ دَكَّا.

(7/256)

وأمَّا على القراءة الأولى فهو مفعولٌ فقط، أي: صَيَّرَهُ مثلَ ناقةٍ دكاء أو أرضٍ دكاء. والدكُّ والدقُّ بمعنى وهو تفتيت الشيء وسَخْفُهُ. وقيل: تسويته بالأرض. وقرأ ابن وثاب: "دُكَّا" بضم الدال والقصر، وهو جمع دَكَّاء بالمد كحُمُر في حمراء وعُرٌّ في عَرَّاء، أي جعله قطعاً. قوله: "صَعِقًا" حالٌ مقارنةٌ، والخُرورُ السُّقوط، كذا أطلقه الشيخ، وقبَّده الراغب بسقوطٍ يُسمع له خربٌ، والخربُ يُقال لصوتِ الماءِ والريح وغير ذلك ممَّا يَسْقُط من علوٍّ. والإفاقة: رجوعُ الفهم والعقل إلى الإنسان بعد جنون أو سُكْر، ومنه إفاقة المريض وهي رجوعُ قوته، وإفاقةُ الحلب: وهي رجوع الدَّرِّ إلى الصَّرَع يُقال: استَفِقَ نائتُك، أي: اتركها حتى يعودَ لبثها، والفواق ما بين حلبتي الحالب. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

* { قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ }

قوله تعالى: {بِرِسَالَتِي}: أي: بسبب. وقرأ الحرميَّان: برسالتي بالإفراد، والمراد به المصدر أي: بإرسالي إياك، ويجوز أن يكون على حذفٍ مضاف، أي: بتبليغ رسالتي. والرسالة: نفسُ الشيء المرسل به إلى الغير. وقرأ الباقون بالجمع اعتباراً بالأنواع، وقد تقدّم ذلك في المائدة والأنعام. وقرأ العامة "وبكلامي" وهو محتملٌ أن يُراد به المصدر، أي: بتكلمي إياك، فيكون كقوله {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} وقوله:

2288- * فَإِنَّ كَلَامَهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

(7/257)

أي: بتكلمي إياها، ويحتمل أن يكون المرادُ به التوراة وما أوحاه إليه من قولهم للقرآن "كلام الله" تسميةً للشيء بالمصدر. وقدّم الرسالة على الكلام لأنها أسبقُ أو ليرتقى إلى الأشرف. وكرر حرف الجرّ تنبيهاً على مغايرة الاصطفاء.

وقرأ الأعمش: "برسالاتي وبكلمي" جمع كلمة، ورَوَى عنه المهدي أيضاً "وتكليمي" على زنة التفعيل، وهي تؤيد أن الكلام مصدرٌ. وقرأ أبو رجاء "برسالاتي" بالإفراد و"بكلمي" بالجمع، أي: وبسماع كلمي.

* { وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَحَذَّاهَا بِقُوَّةٍ وَأُمَرَ قَوْمَكَ بِأَخْسِنَهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ }

قوله تعالى: { وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً } "أل" في الألواح يجوز أن تكون لتعريف الماهية وأن تكون للعهد، لأنه يُروى في القصة أنه هو الذي قطعها وشققها. وقال ابن عطية: "أل" عوض من الضمير، تقديره: "في ألواح" وهذا كقوله: { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى }، أي: مأواه". أمّا كون "أل" عوضاً من الضمير فلا يَعْرِفُه البصريون. وأمّا قوله { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى } فإننا نحتاج فيه إلى رابطٍ يربط بين الاسم والخبر، فالكوفيون يجعلون أل عوضاً من الضمير، والبصريون يُقَدِّرونه، أي: هي المأوى له، وأما في هذه الآية فر ضرورة تدعو إلى ذلك.

(7/258)

وفي مفعول "كَتَبْنَا" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه "موعظة"، أي: كتبنا له موعظة / وتفصيلاً. و"من كل شيء" على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ "كتبنا"، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه في الأصل صفةٌ لـ "موعظة"، فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً، و"لكل شيء" صفةٌ لـ "تفصيلاً". والثاني: أنه "من كل شيء". قال الزمخشري: "من كل شيء" في محل نصب مفعول "كتبنا"، و"موعظة وتفصيلاً" بدل منه، والمعنى: كَتَبْنَا لَهُ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ بِنُو إِسْرَائِيلَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي دِينِهِمْ مِنَ الْمَوَاعِظِ وَتَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ". الثالث: أن المفعول محل المجرور. قال الشيخ - بعدما حكى الوجه الأول عن الحوفي والثاني عن الزمخشري -: "وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ "كَتَبْنَا" مَوْضِعَ الْمَجْرُورِ كَمَا تَقُولُ: "أَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ" وَ"مِنْ" لِلتَّبْعِيضِ، أَي: كَتَبْنَا لَهُ أَشْيَاءَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَانْتَصَبَ "مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً" عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، أَي: كَتَبْنَا لَهُ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ لِلتَّعَاظِ وَالتَّفْصِيلِ" قلت: والظاهر أن هذا الوجه هو الذي أراده الزمخشري فليس وجهاً ثالثاً.

قوله: "بقوة" حالٌ: إمّا من الفاعل، أي: ملتبساً بقوة، وإمّا من المفعول، أي: ملتبساً بقوة، أي: بقوة دلائلها وبراهينها، والأول أوضح. والجملة من قوله "فَحَذَّاهَا" يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ "فَحَذَّاهَا" وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَعْنَى "مَا" لَا عَلَى لَفْظِهَا. ويحتمل أن تكون منصوبةً بقول مضمرة، ذلك القول منسوقٌ على جملة "كتبنا" والتقدير: وكتبنا فقلنا: حُدَّ مَا. والضمير على هذا عائدٌ على الألواح، أو على التوراة، أو على الرسالات، أو على كل شيء لأنه في معنى الأشياء.

(7/259)

قوله: {يَأْخُذُوا} الظاهر أنه مجزومٌ جواباً للأمر في قوله "وَأْمُرْ". ولا بدَّ مِنْ تأويله لأنه لا يلزم مِنْ أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليل عصيان بعضهم له في ذلك، فإنَّ شَرَطَ ذلك انحلال الجملتين إلى شَرَطٍ وجزاء. وقيل: انجزم على إضمار اللام تقديره: ليأخذوا، كقوله:

2289- محمدٌ تَفِدُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ * إذا ما حَفَّتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
وهو مذهبُ الكسائي، وابنُ مالك يَرى جَوَازَه إذا كان في جواب "قل"، وهنا لم يُذكر "قل" ولكن ذُكِرَ شيءٌ بمعناه؛ لأنَّ معنى "وَأْمُرْ" و"قل" واحد.
قوله: {يَأْخُذُونَهَا} يجوز أن يكونَ حالاً كما تقدم في "بقوة" وعلى هذا فمفعولُ "يأخذوا" محذوفٌ تقديره: يأخذوا أنفسهم. ويجوز أن تكونَ الباءُ زائدةً، و
"أحسنها" مفعولٌ به والتقدير: يأخذوا أحسنها كقوله:

2290- * سوْدُ المَحاَجِرِ لا يَفْرانُ بِالسُّوْرِ
وقد تقدّم ذلك محققاً في قوله تعالى: {وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}. و
"أحسن" يجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، وأن لا تكونَ بل بمعنى حسنة
كقوله:

2291- إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بيتاً دَعَائِمُهُ أَعْرُ وَأَطْوَلُ
أي: عزيزةٌ طويلة.

(7/260)

قوله: {سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ} جَوَّزُوا في الرؤية هنا أن تكونَ بصريّةً وهو الظاهر فتتعدّى لاثنين، أحدهما: ضمير المخاطبين، والثاني "دار". والثاني: أنها قلبيةٌ وهو منقولٌ عن ابن زيد وغيره، والمعنى: سَأُعَلِّمُكُمْ سِيْرَ الْأَوَّلِينَ وما حلَّ بهم من التَّكَال. وقيل: دار الفاسقين: ما دارَ إليه أمرهم، وذلك لا يُعْلَمُ غلا بالإخبار والإعلام. قال ابن عطية: - معترضاً على هذا الوجه - "ولو كان من رؤية القلب لتعدّ بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين. ولو قال قائل: المفعول الثالث يتضمنه المعنى فهو مُقَدَّر، أي: مَدْمُومَةٌ أو خربة أو مُسَعَّرَةٌ - على قول من قال إنها جهنم - قيل له: لا يجوزُ حَذْفُ هذا المفعول. ولا الاقتصارُ دوتَه لأنها داخلَةٌ على الابتداء والخبر، ولو جُوِّزَ لكان على قبح في اللسان لا يليق بكتاب الله تعالى".

قال الشيخ: "وحذفُ المفعول الثالث في باب أعلم لدلالة المعنى عليه جائزٌ فيجوز في جواب: هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً؟ أعلمتَ زيداً عمراً، وتحذف "منطلقاً" لدلالة الكلام السابق عليه". قلت: هذا مُسَلَّمٌ لكن أين الدليل عليه في الكلام كما في المثال الذي أبرزه الشيخ؟ ثم قال: "وأما تعليقه بأنها داخلَةٌ على المبتدأ والخبر لا يدل على المنع، لأنَّ خبر المبتدأ يجوزُ حَذْفُهُ اختصاراً، والثاني والثالث / في باب "أَعْلَمَ" يجوزُ حَذْفُ كل منهما اختصاراً". قلت: حذفُ الاختصار لدليل، ولا دليلَ هنا. ثم قال: "وفي قوله لأنها - أي "سأريكم" - داخلَةٌ على المبتدأ والخبر فيه تجوُّزٌ" ويعني أنها قبل النقل بالهمزة داخلَةٌ على المبتدأ والخبر.

(7/261)

وقرأ الحسن البصري: "سأؤريكم" بواو خالصة بعد الهمزة وفيها تخريجان،
أحدهما - قاله الزمخشري -: "وهي لغة فاشية بالحجاز يُقال: أَوْرَيْتُ كَذَا
وَأَوْرَيْتُهُ، فوجهه أن يكون مِنْ أَوْرَيْتُ الزندَ فإن المعنى: بَيْتُهُ لِي وَأَنْزَهُ لِأَسْتَبِيئَهُ.
والثاني: - ذكره ابن جنى - وهو أنه على الإشباع فيتولد منها الواو قال:
"وناسب هذا كونه موضع تهديدٍ ووعيد فاحتمل الإتيان بالواو" قلت: وهذا كقول
الأخر:

2292- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْفُتِنَا * يَوْمَ اللِّقَاءِ إِلَى أَحِبَابِنَا صَوْرٌ
وَأَنْبِي حَيْثَمَا يَنْبِي الْهَوَى بَصْرِي * مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْتُو فَانظُرُوا
لَكِنْ الإِشْبَاعَ بِأَبْهُ الضَّرُورَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ. وقرأ ابن عباس وقسامة ابن زيد:
"سأؤريكم". قال الزمخشري: "وهي قراءة حسنة يصحها قوله تعالى
{ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ }
.

* { سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آتِيَةً
لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِيبِ
يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ }
قوله تعالى: {بِغَيْرِ الْحَقِّ}: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه
حال، أي: يتكبرون ملتبسين بغير الحق. والثاني: أن يتعلق بالفعل قبله أي:
يتكبرون بما ليس بحق، والتكبر بالحق لا يكون إلا لله تعالى خاصة.
قوله: {وَإِنْ يَرَوْا} الظاهر أنها بَصْرِيَّة، ويجوز أن تكون قلبية، والثاني محذوفٌ
لِقَهْمِ الْمَعْنَى كَقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

2293- وَلَقَدْ تَرَلَّتْ فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ * مَنِي بَمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني، وكذا الآية الكريمة، أي: وإن يَرَوْا كل آية جائية
أو حادثة. وقرأ مالك بن دينار "يَرَوْا" مبنياً للمفعول مِنْ أَرَى المنقول بهمزة
التعدية.

(7/262)

قوله {الرُّشْدِ} قرأ الأخوان هنا وأبو عمرو في قوله {مِمَّا عَلِمْتَ رُشْدًا} خاصةً
دون الأُولَيْنِ فيها بفتحتين، والباقون بضمه وسكون. واختلف الناس فيها: هل
هما بمعنى واحد؟ فقال الجمهور: نعم لغتان في المصدر كالبُحْلِ والبَحْلِ
والسُّقْمِ والسَّقْمِ والحُرْنِ والحَرْنِ. وقال أبو عمرو بن العلاء: "الرُّشْدُ بضمه
وسكون الصَّلَاحِ فِي النِّظَرِ، وبفتحتين الدِّينُ" قالوا ولذلك أَجْمَعُ عَلَى قَوْلِهِ
{ فَإِنْ أَنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا } بالضم والسكون، وعلى قوله { فَأَوْلَايَكَ تَحَرَّوْا
رُشْدًا } بفتحتين. وروى عن ابن عامر "الرُّشْدُ" بضمّتين وكأنه من باب الإتياع

كاليُسْر والعُسْر. وقرأ السلمي "الرَّشَاد" بألف فيكون الرَّشْد والرَّشَد والرَّشَاد كَالسَّقْم والسَّقَم والسَّقَام. وقرأ ابن أبي عبله "لا يتخذوها" و "يتخذوها" بتأنيث الضمير لأن السبيل يجوز تأنيثها. قال تعالى: {قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي} قوله: {ذَالِكَ} فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ خبره الجارُّ بعده، أي: ذلك الصرف بسبب تكذيبهم. والثاني: أنه في محلِّ نصب. ثم اختلف في ذلك: فقال الزمخشري: "صَرَفَهُم الله ذلك الصَّرْفَ بعينه فجعله مصدراً. وقال ابن عطية: "فعلنا ذلك" فجعله مفعولاً به، وعلى الوجهين فالباء في "بأنهم" متعلقة بذلك المحذوف.

قوله: {وَكَاثِبُوا} في هذه الجملة احتمالان، أحدهما: أنها نسقٌ على خبر "أَنْ" ، أي: ذلك بأنهم كذبوا، وبأنهم كانوا غافلين عن آياتنا. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر الله تعالى عنهم بأنَّ مِنْ شأنهم الغفلة عن الآيات وتدبرها.

* {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْرُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}

(7/263)

قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا}: في خبره وجهان أحدهما: أنه الجملة من قوله {حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ}، و {هَلْ يُجْرُونَ} خبر ثان أو مستأنف. والثاني: أن الخبر "هل يُجْرُونَ" والجملة من قوله "حَبِطَتْ" في محلِّ نصب على الحال، و "قد" مضمرة معه عند مَنْ يَشْتَرط ذلك، وصاحبُ الحال فاعلٌ "كذبوا".
قوله: {وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ} فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: ولقائهم الآخرة. والثاني: أنه من باب إضافة المصدر للظرف، بمعنى "ولقاء ما وعد الله في الآخرة"، ذكرهما الزمخشري. قال الشيخ: "ولا يجيز جُلَّةُ النحويين الإضافة إلى الظرف لأن الظرف على تقدير "في"، والإضافة عندهم على تقدير اللام أو "مِنْ"، فإن اتسع في العامل جازَّ أن يُنصبَ الظرفُ / تُنصبَ المفعول، ويجوز إذ ذاك أن يُضافَ مصدره إلى ذلك الظرف / تُنصبَ المفعول، ويجوز إذ ذاك أن يُضافَ مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله، وأجازَ بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير "في" كما يُفهم ظاهرُ كلامِ الزمخشري".

قوله: {هَلْ يُجْرُونَ} هذا الاستفهامُ معناه النفي، ولذلك دخلت "إلا" ولو كان معناه التقرير لكان موجِباً فَيَبْعُدُ دخول "إلا" أو يمتنع. وقال الواحدي هنا: "لا بد من تقدير محذوف، أي: إلا بما كانوا، أو على ما كانوا، أو جزاء ما كانوا". قلت: لأن نفس ما كانوا يَعْمَلُونَهُ لا يُجْرَوْتُهُ إنما يُجْرُونَ بمقابله وهو واضح.

* {وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلُوبِهِمْ عَجَلًا حَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ}

(7/264)

قوله تعالى: { مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيَّتِهِمْ } : أي: من بعد مضيّه وذهابه إلى الميقات. والجائران متعلقان بـ "اتخذ"، وجاز أن يتعلّق بعامل حرفا جر متحدا اللفظ لاختلاف معنيهما؛ لأنّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض. ويجوز أن يكون "من خُلِيَّتِهِمْ" متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ من "عملاً" لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً فكان يقال: عجلًا من حليهم.

وقرأ الأخوان: "حليهم" بكسر الحاء، ووجهها الإتيان لكسرة اللام، وهي قراءة أصحاب عبد الله وطلحة ويحيى بن وثاب والأعمش، والباقون بضمّ السلام، وهي قراءة الحسن وأبي جعفر وشيبة بن نصاح، وهو في القراءتين جمع حلي كطي، فجمع على فُعول كقلس وفلوس، فأصله حُلوي كُنْدِيّ في تُدُوّي فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، وكسرت عين الكلمة، وإن كانت في الأصل مضمومةً لتصحّ الياء، ثم لك فيه بعد ذلك وجهان: تركّ الفاء على ضمّها أو إتيانها للعين في الكسرة، وهذا مُطرد في كل جمع على فُعول من المعتلّ اللام، سواء كان الاعتلال بالياء كحليّ وتُدِيّ أم بالواو نحو عُصيّ ودليّ جمع عصا ودلّو. وقرأ يعقوب "حليهم" بفتح الحاء وسكون اللام، وهي محتملة لأن يكون الحلي مفرداً أريد به الجمع أو اسم جنس مفردة حليّة على حدّ قمح وقمحة.

و "عجلاً" مفعولٌ "اتخذ" و "من خُلِيَّتِهِمْ" تقدّم حكمه. ويجوز أن يكون "اتخذ" متعديةً لاثنتين بمعنى صير، فيكون "من حليهم" هو المفعول الثاني. وقال أبو البقاء: "هو محذوف، أي: إلها" ولا حاجة إليه.

(7/265)

و "جسدًا" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطْفُ بيان. الثالث: أنه بدلٌ قاله الزمخشري، وهو أحسن، لأن الجسد ليس مشتقاً فلا ينعت به إلا بتأويل، وعطفُ البيان في النكرات قليلٌ أو ممتنع عند الجمهور. وإنما قال "جسدًا" لئلا يتوهّم أنه كان مخطوطاً أو مرقوماً. والجسد: الجثة. وقيل: ذات لحم ودم، والوجهان منقولان في التفسير.

قوله: { لَهُ خُورٌ } في محل النصب نعتاً لـ "عجلاً"، وهذا يقوِّي كونَ "جسدًا" نعتاً لأنه إذا اجتمع نعت وبدل فُدِّمَ النعتُ على البدل. والجمهور على "خوار" بخاء معجمة وواو صريحة وهو صوتُ البقر خاصةً، وقد يُستعار للبعير. والخور الصَّغْفُ، ومنه: أرضٌ خَوّارة ورُمحٌ خَوّار، والخوران مجرى الرّوث وصوت البهائم أيضاً. وقرأ علي رضي الله عنه وأبو السَّمّال "جُوّار" بالجيم والهمز وهو الصوت الشديد.

قوله: { أَلَمْ يَرَوْا } إنّ قلنا: إنّ "اتخذ" متع ية لاثنتين، وإن الثاني محذوف تقديره: واتخذ قوم موسى من بعده عجلًا جسدًا إلهاً فلا حاجة حينئذٍ إلى ادّعاء حذف جملة يتوجّه عليها هذا الإنكار، وإن قلنا إنها متعدية لواحد بمعنى صنع وعمل، أو متعدية لاثنتين، والثاني هو "من حليهم" فلا بدّ من حذف جملة قبل ذلك ليتوجّه عليها الإنكار، والتقدير: فعبده. و "يروا"

يجوز أن تكون العلمية وهو الظاهر، وأن تكون البصرية، وهو بعيد.
قوله: {وَكَاثُوا ظَالِمِينَ} يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها استثنائية، أَحَبَر
عنهم بهذا الخبر وأنه دَبْدَنَهُمْ وشأنهم في كلِّ شيء فائْتَاذُهُم العجل من جملة
ذلك. ويجوز أن تكون حالاً، أي: وقد كانوا أي: اتخذوه في هذه الحال المستقرة
لهم.

* {وَلَمَّا سَقَطَ فِيهَا أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ صَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ
لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}

(7/266)

قوله تعالى: {سُقِطَ قِيَا أَيْدِيهِمْ}: / الجائر قائم مقام الفاعل. وقيل: القائم
مقام [الفاعل] ضمير المصدر الذي هو السُّقُوط أي: سُقِطَ السُّقُوط في
أيديهم. ونقل الشيخ عن بعضهم أنه قال: "وسقط تتضمَّن مفعولاً وهو ههنا
المصدر، أي: الإسقاط كقولك: "ذهب يزيد". قال: "صوابه: وهو هنا ضمير
المصدر الذي هو السُّقُوط، لأنَّ "سقط" ليس مصدره الإسقاط، ولأنَّ القائم
مقام الفاعل ضمير المصدر لا المصدر". وقد نقل الواحدي عن الأزهري أن
قولهم "سُقِطَ في يده" كقول امرئ القيس:
2294- دَعُ عَنْكَ تَهَاباً صَبِيحاً فِي جُجْرَاتِهِ * وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثَ الرَوَاحِلِ
في كون الفعل مسنداً للجار كأنه قيل: صاح المنتهب في حراته، وكذلك
المراد: "سُقِطَ في يده"، أي: سَقَطَ الندم في يده "قلت: فقوله: "أي: سقط
الندم" تصريح بأن القائم مقام الفاعل حرف الجائر لا ضمير المصدر. ونقل
الفراء والزجاج أنه يُقال: سُقِطَ في يده وأسقط أيضاً، إلا أن الفراء قال:
"سَقَطَ - أي الثلاثي - أكثر وأجود". وهذه اللفظة تُستعمل في التندُّم والتَّحِيرِ.

وقد اضْطَرَبَتْ أقوال أهل اللغة في أصلها فقال أبو مروان ابن سراج اللغوي:
"قول العرب: سُقِطَ في يده مما أعْيَانِي معناه". وقال الواحدي: "قد بان من
أقوال المفسرين وأهل اللغة أن "سُقِطَ في يده" تَدِم، وأنه يُستعمل في صفة
النادم". فأما القول في أصله وما حَذَّه فلم أر لأحدٍ من أئمة اللغة شيئاً أرتضيه
إلا ما ذكر الزجاجي فإنه قال: "قوله تعالى: "سُقِطَ في أيديهم" بمعنى ندموا،
تَطْمُّ لم يُسمع قبل القرآن ولم تُعرفه العرب، ولم يوجد ذلك في أشعارهم،
ويدل على صحة ذلك أن شعراء الإسلام لَمَّا سمعوا هذا النظم واستعملوه في
كلامهم خفي عليهم وَجْهُ الاستعمال، لأن عادتهم لم تَجْرِ به فقال أبو نواس:
2295- ونشوة سُقِطَتْ منها في يدي

(7/267)

وأبو نواس هو العالمُ التَّحْرِيرُ فأخطأ في استعمال هذا اللفظ لأن فُعِلْتُ لا يُبنى
إلا من فعلٍ متعدٍ و "سَقَطَ" لازم لا يتعدى إلا بحرف الصفة، لا يقال: "سُقِطت"

كما لا يُقال: رُغبت وعُصبت إنما يقال: رُغِب في، وعُصِب على. وذكر أبو حاتم [أن] "سُقِط فلان في يده" بمعنى ندم وهذا خطأ مثل قول أبي نواس، ولو كان الأمر كذلك لكان النظم "ولما سُقطوا في أيديهم" و "سُقِط القوم في أيديهم". وقال أبو عبيدة: "يُقال لمن ندم على أمر وعجز عنه: سُقِط في يده". وقال الواحدي: "وذكرُ اليد ههنا لوجهين أحدهما: أنه يُقال للذي يَحْصُل وإن كان ذلك مما لا يكون في اليد: "قد حَصَلَ في يده مكروهٌ" يُشَبَّه ما يحصل في النفس وفي القلب بما يُرى بالعين، وحُصَّت اليدُ بالذِّكر لأنَّ مباشرة الذنوب بها، فاللائمة تُرْجِع عليها لأنها هي الجارحة العظمى، فيُسْتَدُّ إليها ما لم تباشِرُ كقوله: {ذَالِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ} وكثير من الذنوب لم تقدِّمه اليد. الوجه الثاني: أن الندم حَدَثٌ يحصلُ في القلب، وأثرُهُ يظهرُ في اليد لأنَّ النادمَ يَعْصُ يده ويَضْرِب إحدى يديه على الأخرى كقوله: {فَأَصْبَحَ يَقْلِبُ كَفَّيْهِ} فتقليبُ الكف عبارةٌ عن الندم، وكقوله: {وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ} فلَمَّا كان أثرُ الندم يحصلُ في اليدِ مِنَ الوجه الذي ذكرناه أضيف سقوطُ الندم إلى اليد؛ لأنَّ الذي يظهر للعيون من فِعْلِ النادم هو تقليبُ الكفِّ وعَضُّ الأنامل واليد، كما أن السرور معنى في القلب يَسْتَشعره الإنسان والذي يظهر من حالة الاهتزاز والحركة والضحك وما يجري مجراه".

(7/268)

وقال الزمخشري: "ولمَّا سُقِط في أيديهم": ولما اشتدَّ ندمهم، لأنَّ مِنْ شأن مَنْ اشتدَّ ندمه وحسرتة أن يَعْصُ يده عَمًّا فتصيرُ يدهُ مسقوطاً فيها لأنَّ فاء قد وقع فيها". وقيل: مِنْ عادة النادم أن يُطَاطِئ رأسه ويضع دَقْنه على يده معتمداً عليها ويصير على هيئة لو تُرعت يده لسقط على وجهه، فكان اليدُ مسقوطاً فيها. ومعنى "في": "على"، فمعنى "في أيديهم": "على / أيديهم" كقوله: {وَلَا صَلْبَيْكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ}. وقيل: هو مأخوذ من السَّقَاط وهو كثرة الخطأ، والخاطِئُ يندم على فِعْله. قال ابن أبي كاهل:

2296- كيف يَرْجُونَ سيقاطي بعدما * لَفَعِ الراسَ بياضٌ وصلَعُ
وقيل: هو مأخوذٌ من السَّقِيط، وهو ما يُعَسِّي الأرض من الجليد يشبه الثلج؛ يقال منه: سَقَطَت الأرض كما يقال: تَلَجَت، والسَّقِطُ والسَّقِيطُ يذوب بآدنى حرارة ولا يَبْقَى، وَمَنْ وقع في يده السَّقِيطُ لم يحصل منه على شيءٍ فصار هذا مثلاً لكل مَنْ خسر في عاقبته ولم يحصل من بغيته على طائل.
واعلم أن "سُقِط في يده" عَدَّة بعضهم في الأفعال التي لا تتصرَّفُ كِنِعْمَ وبئس. وقرأ ابن السَّمِيعِ "سَقَط في أيديهم" مبنياً للفَاعِل، وفاعله مضمَر، أي: سقط الندمُ، هذا قولُ الزجاج. وقال الزمخشري: "سقط العَصُ". وقال ابن عطية: "سَقَط الخسران والخيبة" وكل هذه أمثلة. وقرأ ابن أبي عبة "أسقِط" رباعياً مبنياً للمفعول. وقد تقدَّم أنها لغةٌ نقلها الفراء والزجاج. قوله: {وَرَأَوْا أَنَّهُمْ} هذه قلبية، ولا حاجة في هذه إلى تقديم وتأخير كما زعمه بعضهم قال: "تقديره: ولما رأوا أنهم قد ضلوا وسُقِط في أيديهم". قال: "لأنَّ الندمَ والتحسُّرَ إنما يقعان بعد المعرفة".

(7/269)

قوله: {لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا} قرأ الأخوان: "ترحمنا وتغفر" بالخطاب، "ربنا" بالنصب. وهي قراءة الشعبي وابن وثاب وابن مصرف والجحدري والأعمش، وأبوب، وباقي السبعة بياء الغيبة فيهما، "ربنا" رفعا، وهي قراءة الحسن ومجاهد والأعرج وشيبة وأبي جعفر. فالنصب على أنه منادى وناسبه الخطاب، والرفع على أنه فاعل، فيجوز أن يكون هذا الكلام صدر من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فمن غلب عليه الخوف وقوي على المواجهة خاطب مستقبلاً من ذنبه، ومن غلب عليه الحياء أخرج كلامه مخرج المستحي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب.

* {وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بُئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَفْقُلُونِي فَلَا تَسْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: {غَضْبَانَ أَسِفًا}: حالان من موسى عند من يجيز تعدد الحال، وعند من لا يجيزه يجعل "أسفاً" حالاً من الضمير المستتر في "غضبان" فتكون حالاً متداخلة، أو يجعلها بدلاً من الأولى، وفيه نظر لعسر إدخاله في أقسام البدل، وأقرب ما يقال: إنه بدل بعض من كل إن فسرنا الأسف بالشديد الغضب، أو بدل اشتمال إن فسرناه بالحزين. يقال: أسف بأسف أسفاً، أي: اشتد غضبه. قال تعالى: {قَلَمَّا أَسَفُوتَا انْتَقَمْنَا مِنْهُم} ويقال: بل معناه حزن ومنه قوله:

2297- غير ما سوفي على زمن * ينقضي بالهم والحزن فلما كانا متقاربتين في المعنى صحت البدلية على ما ذكرته لك، وبدل على مقارنة ما بينهما - كما قال الواحدي - قوله:

(7/270)

2298- * فحزن كل أخى حزن أخو الغضب

وقال الأعشى:

2299- أرى رجلاً منكم أسفاً كأنما * يصم إلى كسحبه كفاً مخصباً فهذا بمعنى غضبان. وفي الحديث: "إن أبا بكر رجل أسف"، أي حزين، ورجل أسف: إذا قصد ثبوت الوصف واستقراره، فإن قصد به الزمان جاء على فاعل. قوله: {قَالَ بُئْسَمَا} هذا جواب "لما" وتقدم الكلام على "بئسما"، ولكن المخصوص بالذم محذوف، والفاعل مستتر يفسره "ما خلفتموني" والتقدير: بئس خلافة خلفتمونيها خلافتكم.

قوله: {أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ} في "أمر" وجهان أحدهما: أنه منصوب على

المفعول بعد إسقاط الخافض وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه، والأصل: **أَعَجَلْتُمْ** عن أمر ربكم. قال الزمخشري: "يقال: **عَجِلَ** عن الأمر: إذا تركه غير تام، ونقيضه **تَمَّ**، وأعجله عنه غيره، و**بُصِّمَ** معنى سبق فيتعدى تعديته فيقال: **عَجَلْتُ** الأمر، والمعنى: أعجلتم عن أمر ربكم". والثاني: أنه متعدى بنفسه غير مضمّن معنى فعل آخر. حكى يعقوب "عَجَلْتُ الشيء سيقته" وأعجلت الرجل استعجلته، أي: حملته على العجلة".

قوله: { **يَجْرُهُ إِلَيْهِ** } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الجملة حالٌ من ضمير موسى المستتر في "أخذ"، أي: أخذ جأراً إليه. الثاني: أنها حال من "رأس" قاله أبو البقاء وفيه نظرٌ لعدم الرابط. الثالث: أنها حال من "أخيه" قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ يعني من حيث / إن الحال من المضاف عليه **يَقُلُّ** مجيئها أو يمتنع عند بعضهم. قلت: وقد تقدم غير مرة أن بعضهم **يَجْوِزُه** في صور هذه منها، وهو كون المضاف جزءاً من المضاف إليه.

(7/271)

قوله: { **قَالَ ابْنُ أُمِّ** } قرأ الأخوان وأبو بكر وابن عامر هنا وفي طه بكسر الميم والباقون بفتحها. فأما قراءة الفتح ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنِيَا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فلي "ابن" مضافاً لـ "أم" بل مركب معها فحركتُهما حركةً بناءً. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن "ابن" مضاف لـ "أم" و "أم" مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلي ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم **حُذِفَتْ** الألفُ واجتزئ عنها بالفتحة كما **يُجْتَرَأُ** عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة "ابن" حركة إعراب وهو مضاف لـ "أم" فهي في محل خفضٍ بالإضافة.

(7/272)

وأما قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسرُ بناءٍ لأجل ياء المتكلم، بمعنى أنّنا **أَصَفْنَا** هذا الاسم المركب كله لياء المتكلم فكسر أخره، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة فهو نظير: يا أحد عشر بال حذف، ولا جائز أن يكونا باقين على الإضافة إذ لم **يَجْرُ حَذْفُ** الياء لأن الاسم ليس منادى، ولكنه مضافٌ إليه المنادى فلم **يَجْرُ حَذْفُ** الياء منه. وعلى رأي الكوفيين يكون الكسرُ كسر إعراب وحذفت الياء مجتزئاً عنها بالكسرة كما اجتزئ عن ألفها بالفتحة. وهذان الوجهان **يَجْرِيَانِ** في "ابن أم" و "ابن عم" و "ابنة أم" و "ابنة عم". فاعلم أنه يجوز في هذه الأمثلة الأربعة الأربعة خاصةً خمس لغات، **فُصْحَاهُنَّ**: حَذْفُ الياء مجتزئاً عنها بالكسرة، ثم قلب الياء ألفاً **فَيَلْتَرُمُ** قلب الكسرة فتحةً، ثم حَذْفُ الألف مجتزئاً عنها بالفتحة، ثم إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، وأما غير هذه الأمثلة الأربعة ممّا أضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء فإنه لا يجوز فيه إلا ما يجوز في غير باب النداء لأنه ليس منادى نحو: يا غلام أبي ويا غلام أمي، وإنما جرت هذه الأمثلة خاصةً هذا المجرى تنزيلاً للكلمتين منزلةً كلمةً واحدةً ولكنثرة

الاستعمال.

وُقِرئ "يا بن أمي" بإثبات الياء ساكنة، ومثله قوله:
2300- يا بن أمي ويا شقيق نفسي * أنت خلقتني لدهر شديد
وقول الآخر:

2301- يا بن أمي قدتك نفسي ومالي *
وُقِرئ أيضاً: "ابن إم" بكسر الهمزة والميم وهو إبتاغ. ومن قلب الياء ألفاً
قوله:

2302- يا بنه عمّا لا تلومي واهجعي

وقوله:

2303- كُن لي لا علي يا بن عمّا * تدم عزيرين وتكف الدمّ

(7/273)

قوله: {فَلَا تَشْمِتْ} العامّة على ضم التاء وكسر الميم وهو من أشمت رباعياً،
"الأعداء" مفعول به. وقرأ ابن محيصن "فَلَا تَشْمِتْ" بفتح التاء وكسر الميم،
ومجاهد بفتح التاء أيضاً وفتح الميم، "الأعداء" نصب على المفعول به. وفي:
هاتين القراءتين تخريجان، أظهرهما: أن شمت أو شمت بكسر الميم أو فتحها
متعدّ بنفسه كاشمت الرباعي، يقال: شمت بي زيد العدو، كما يقال: أشمتت
بي العدو. والثاني: أن "تَشْمِتْ" مسندٌ لضمير البارئ تعالى، أي: فلا تَشْمِتْ يا
رب، وجاز هذا كما جاز {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} ثم أضمر ناصباً للأعداء كقراءة
الجماعة قاله ابن جني، ولا حاجة على هذا التكلف لأنّ "شمت" الثلاثي يكون
متعدّياً بنفسه، والإضمار على خلاف الأصل. وقال أبو البقاء - في هذا
التخريج: "فلا تشمت أنت" فجعل الفاعل ضمير موسى، وهو أولى من إسناده
إلى ضمير الله تعالى. وأمّا تنظيره بقوله {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} فإنما جاز ذلك
للمقابلة في قوله: {إِنَّمَا تَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} وكقوله: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ} ولا
يجوز ذلك في غير المقابلة.

وقرأ حميد بن قيس: "فَلَا تَشْمِتْ" كقراءة ابن محيصن، ومجاهد كقراءته فيه
أولاً، إلا أنهما رفعاً الأعداء على الفاعلية، جعلاً شمت / لازماً فرغاً به "الأعداء"
على الفاعلية، فالنهي في اللفظ للمخاطب والمراد به غيره كقولهم: "لا أربتك
ههنا"، أي: لا يكن منك ما يقتضي أن تشمت بي الأعداء.
والإشمت والشماتة: القرح بليّة تنال عدوك قال:
2304- * والموت دون شماتة الأعداء

(7/274)

قيل: واشتقاقها من شوامت الدابة وهي قوائمها؛ لأن الشماتة تقلب قلب
الحايد في حالتي الفرح والترح كتقلب شوامت الدابة. وتشميت العاطس
وتسميته بالشين والسين الدعاء له بالخير، قال أبو عبيد: "الشين أعلى

اللغتين " وقال ثعلب: "الأصلُ فيهما السين من السَّمت، وهو القصد والهدْيُ".
وقيل: معنى تشميت العاطس بالمعجمة أن يُتَّبَّه الله كما يثبت قوائم الدابة.
وقيل: بل التفعيل للسُّلب، أي: أزال الله الشماتة به، وبالسين المهملة، أي:
رَدَّه الله على سَمْتِهِ الأولى أي هيئته لأنه يحصل له انزعاج. وقال أبو بكر:
"يقال: سَمَتَه وسَمَتَ عليه، وفي الحديث: "وسَمَتَ عليهما".

* { إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئًا لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ }

قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ }؛ أي: ومثل ذلك النيل من المعصية
والذل نجزي المفتريين.

* { وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَعَفُورٌ
رَّحِيمٌ }

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ عَمِلُوا }؛ مبتدأ، وخبره قوله: "إن ربك" إلى آخره.
والعائد محذوف والتقدير: غفور لهم رحيم بهم كقوله: { وَلَمَن صَبَرَ وَعَقَرَ إِنَّ
ذَلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ } أي: منه.
قوله: { مِن بَعْدِهَا } يجوز أن يعود الضمير على "السيئات" وهو الظاهر، ويجوز
أن يكون عائداً على التوبة المدلول عليها بقوله: "ثم تابوا"، أي: من بعد التوبة.
قال الشيخ: "وهذا أولى، لأن الأول يلزم منه حذف مضافٍ ومعطوفه، إذ
التقدير: من بعد عمل السيئات والتوبة منها".
قوله: { وَآمَنُوا } يجوز أن تكون الواو للعطف فيقال: التوبة بعد الإيمان فكيف
جاءت قبله؟ فيقال: الواو لا ترتب، ويجوز أن تكون الواو للحال، أي: تابوا وقد
آمَنُوا.

(7/275)

* { وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ
لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ }

قوله تعالى: { وَلَمَّا سَكَتَ }؛ السُّكُوت والسُّكُات: قَطْعُ الكلام، وهو هنا
استعارةٌ بديعة. قال الزمخشري: "هذا مَثَلٌ كأن الغضب كان يُعْرِيه على ما
فعل ويقول له: قل لقومك كذا، وألق الألواح وجرَّ برأس أخيك إليك، فترك
النطق بذلك وترك الإغراء به، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يسـ ~ تَفْصِيحُهَا كل
ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل سُعَبِ البلاغة، وإلا فما
لِقراءة معاوية بن قرة "ولمَّا سكن" بالنون لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك
الهزة وطرفاً من تلك الروعة؟".
وقيل: سَبَّه جمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم. قال يونس: "سال الوادي ثم
سكت" فهذا أيضاً استعارة. وقال الزجاج: "مصدر سَكَتَ الغضبُ السكته،

ومصدر سَكَتَ الرجل السكوت " وهذا يقتضي أن يكون "سكت الغضب" فعلاً على جَدْتِهِ. وقيل: هذا من باب القلب والأصل: ولما سكت موسى عن الغضب نحو: أَدْخَلْتُ الْقَلْنِسُودَ فِي رَأْسِي، وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الاحتياج إليه، مع ما في القلب من الخلاف الذي ذكرته لك غير مرة.
قوله: {وَفِي نُسَخَتِهَا هُدًى}، هذه الجملة في محل نصب على الحال من الألواح أو من ضمير موسى، والأول أحسن.
قوله: {لِلَّذِينَ} متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ "رحمة" أي: رحمة كائنة للذين. ويجوز أن تكون اللامُ لامَ المفعول من أجله كأنه قيل: هدى ورحمة لأجل هؤلاء، و"هم" مبتدأ، و"يرهبون" خبره، والجملة صلة الموصول.

(7/276)

قوله: {لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} في هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: أن اللام مقوية للفعل، لأنه لما تقدم معموله صَعَفَ فقوي باللام كقوله: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} وقد تقدم أن اللام تكون مقوية حيث كان العامل مؤخرًا أو فرعاً نحو: {فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ}، ولا تُزاد في غير هذين إلا ضرورةً عند بعضهم كقوله: 2305- ولَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا * أَتَخْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا
أو في قليل عند آخرين كقوله تعالى: {رَدِفَ لَكُمْ}. والثاني: أن اللام لامُ العلة، وعلى هذا فمفعول "يرهبون" محذوفٌ تقديره: يرهبون عقابته لأجله، وهذا مذهب الأخفش. / الثالث: أنها متعلقةٌ بمصدرٍ محذوفٍ تقديره: الذين هم رهبتهم لرهبهم، وهو قول المبرد، وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين لأنه يلزم منه حذفُ المصدر وإبقاء معموله وهو ممتنعٌ إلا في شعر، وأيضاً فهو تقديرٌ مُخْرِجٌ للكلام عن وجه فصاحته. الرابع: أنها متعلقةٌ بفعلٍ مقدرٍ أيضاً تقديره: يخشعون لرهبهم. ذكره أبو البقاء وهو أولى ممَّا قبله.

* {وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَإِثَابِي أَنَّهُ لِكُنَّا بِمَا فَعَلِ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْعَافِرِينَ }
قوله تعالى: {وَإِخْتَارَ مُوسَى} "اختار" يتعدى لاثنين إلى أولهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر، ويجوز حذفه، تقول: "اخترت زيدا من الرجال"، ثم تتسع فتحذف "من" فتقول: "زيداً الرجال" قال:
2306- اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رَتُّتْ خَلَائِقُهُمْ * وَاَعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ
وقال الراعي:

(7/277)

- 2307- فقلْتُ له اخترها قَلِوَصًا سَمِينَةً * وَنَابُ عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ فِي الْحَيَا
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:
2308- مَنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً * وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ
وَهَذَا النُّوعُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، حَصْرَهُ النُّحَاةُ فِي الْفَاطِ وَهِيَ: اخْتَارَ وَأَمَرَ
كَقَوْلِهِ:
2309- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَا فَعَلْتُ مَا أَمَرْتُ بِهِ * فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا تَشَبُّ
وَاسْتَغْفِرُ كَقَوْلِهِ:
2310- أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ * رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
وَسَمِّيَ [نحو:] بِسَمِيِّ ابْنِي بَزِيدٍ، وَإِنْ شئتَ: زَيْدًا، وَ"دَعَا" بِمَعْنَاهُ قَالَ:
2311- دَعَيْتِي أُمَّ عَمْرٍو أَخَاهَا وَلَمْ أَكُنْ * أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بَلْبَانِ
وَ"كَتَبِي" يَقُولُ: كَتَبْتَهُ بِفُلَانٍ، وَإِنْ شئتَ فُلَانًا، وَ"صَدَقَ" قَالَ تَعَالَى: {وَلَقَدْ
صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعَدَّهُ}. وَ"زَوَّجَ" قَالَ تَعَالَى: {زَوَّجْنَاكُمَهَا}. وَلَمْ يَزِدِ الشَّيْخُ عَلَيْهَا.
وَمِنْهَا أَيْضًا "حَدَّثَ وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ" إِذَا لَمْ تُضَمَّنْ مَعْنَى أَعْلَمَ. قَالَ تَعَالَى:
{مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} وَقَالَ: {قَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ}. وَتَقُولُ: حَدَّثْتُكَ بِكَذَا، وَإِنْ شئتَ: كَذَا،
قَالَ:
2312- لَيْنٌ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا * أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وَ"قَوْمَهُ" مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى أَوْلَاهُمَا، وَالتَّقْدِيرُ: وَاخْتَارَ مُوسَى سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ
قَوْمِهِ. وَنَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ "قَوْمَهُ" مَفْعُولٌ أَوَّلٌ وَ"سَبْعِينَ" بَدَلٌ،
أَي: بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، ثُمَّ قَالَ: "وَأَرَى أَنَّ الْبَدَلَ جَائِزٌ عَلَى ضَعْفٍ وَأَنَّ التَّقْدِيرَ:
سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ". قُلْتُ: إِنَّمَا كَانَ مَمْتَنًّا أَوْ ضَعِيفًا لِأَنَّ فِيهِ حَذْفَ شَيْئَيْنِ:
أَحَدُهُمَا الْمَخْتَارَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدُ لِلِاخْتِيَارِ مِنْ مَخْتَارٍ وَمَخْتَارَ مِنْهُ، وَعَلَى الْبَدَلِ إِنَّمَا
دُكِرَ الْمَخْتَارُ دُونَ الْمَخْتَارِ مِنْهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ رَابِطٍ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ
مِنْهُ وَهُوَ "مِنْهُمْ" كَمَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَةِ الطَّرْحِ.

(7/278)

وَأَصْلُ اخْتَارَ: اخْتَبَرَ افْتَعَلَ مِنْ لَفْظِ الْخَيْرِ كَاصْطَفَى مِنَ الصَّفْوَةِ. وَ"الْمِيقَاتِنَا"
مَتَعَلِّقٌ بِهِ أَي: لِأَجْلِ مِيقَاتِنَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا الْاِخْتِصَاصُ، أَي: اخْتَارَهُمْ
مَخْصَصًا بِهِمِ الْمِيقَاتِ كَقَوْلِكَ: اخْتَبِرْ لَكَ هَذَا.
قَوْلُهُ: {لَوْ شِئْتُ} مَفْعُولُ الْمَشِيئَةِ مَحْذُوفٌ أَي: لَوْ شِئْتُ إِهْلَاكَنَا، وَ"أَهْلَكْتَهُمْ"
جَوَابٌ لَوْ، وَالْأَكْثَرُ الْإِتْيَانُ بِاللَّامِ فِي هَذَا النُّحُو، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مَجْرَدًا مِنْهَا إِلَّا هُنَا،
وَفِي قَوْلِهِ {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ} وَفِي قَوْلِهِ: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا}.
وَمَعْنَى "مَنْ قَبْلَ" أَي: قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ وَأَخَذَ الرَّجْفَةَ.
قَوْلُهُ: {وَإِيَّايَ} قَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَرَى جَوَازَ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى
اتِّصَالِهِ، إِذْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَهْلَكْتَنَا، وَهُوَ تَعَلُّقٌ وَاهٍ جَدًّا لِأَنَّ مَقْصُودَهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّنْصِيفَ عَلَى هَلَاكِ كُلِّ عَلَى حِدَّتِهِ تَعْظِيمًا لِلأَمْرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
مُوسَى لَمْ يَتَعَاطَ مَا يَقْتَضِي إِهْلَاكَه بِخِلَافِ قَوْمِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَسْلِيمًا مِنْهُ
لِرَبِّهِ، فَعَطَفَ ضَمِيرَهُ تَنْبِيْهًُا عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ - فَهَذِهِ مِنْ هَذَا - فِي قَوْلِهِ
{وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ وَإِيَّاكُمْ} وَقَوْلِهِ {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ
وَإِيَّاكُمْ
{. قَوْلُهُ: {أَتُهْلِكُنَا} يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ، أَي: أَتُعْمُنُنَا بِالْإِهْلَاكِ أَمْ تَخْصُ

به السفهاء منا؟/ ويجوز أن يكونَ بمعنى النفي، أي: ما تُهْلِك مَنْ لم يُذنب بذنب غيره، قاله أبو بكر بن الأنباري، قال: "وهو كقولك: أُنْهِن مَنْ يكرمك؟ وعن المبرد: هو سؤالُ استعطاف. و "منا" في محل نصب على الحال من "السفهاء" ويجوز أن تكون للبيان.
قوله: { تُضِلُّ بِهَا } يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفةً فلا محلَّ لها. والثاني: أن تكون حالاً من "فتنتك" أي: حال كونها مُضِلًّا بها. ويجوز أن تكون حالاً من الكاف لأنها مرفوعةٌ تقديراً بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء قال: "لعدم العامل فيها" وقد تقدّم البحث معه فيه غير مرة.

(7/279)

* { وَكُنْتُ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنِّي هُدَّتَا إِلَيْكَ قَالِ عَدَايَا أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَاكُنْهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: { هُدَّتَا } : العامةُ على ضم الهاء، مِنْ هَاد يَهْدُ بمعنى مال، قال: 2313- قد عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارِئُهَا * أَنِي مِنَ اللَّهِ لَهَا هَائِدُ

أو تاب، مِنْ قوله:

2314- إِنِّي أَمْرٌ مِمَّا جَنَيْتُ هَائِدُ *

ومن كلام بعضهم: "يا رَاكِبَ الذنْبِ هُدُّهُ، واسجد كأنك هُدُّهُ". وقرأ زيد بن علي وأبو وَجْزَة "هُدْنَا" بكسر [الهاء] من هَاد يَهْدُ أَي حَرَّكَ. وقد أجاز الزمخشري في هُدْنَا وهُدْنَا بالضم والكسر أن يكون الفعلُ مبنياً للفاعل أو للمفعول في كل منهما بمعنى ملنا أو أمالنا غَيْرْنَا، أو حَرَّكْنَا نَحْنُ أَنْفُسَنَا أو حَرَّكْنَا غَيْرْنَا وفيه نظير، لأن بعض النحويين قد نصَّ على أنه متى ألبس وَجَبَ أن يوتى بحركة مزيلة للبس فيقال في "عَقْتُ" من العَوَّقُ إذا عَاقَكَ غَيْرَكَ: "عَقْتُ" بالكسر فقط أو الإشمام، وفي بعْتُ يا عبد إذا قصد أن غَيْرَهُ باعه: "بُعْتُ" بالضم فقط أو الإشمام، ولكن سببوه جَوَّزَ في قيل وبيع ونحوهما الأوجه الثلاثة من غير احتراز.
و "هي" ضميرٌ يفسِّره سياقُ الكلامِ إِذِ التقدير: إِنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا فَتَنْتُكَ. وقيل: يعود على مسألة الإراءة من قوله: { أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ } أي: إِنْ مسألة الرؤية.

(7/280)

قوله: { عَدَايَا أُصِيبُ } مبتدأ وخبره. والعامةُ على "مَنْ أَشَاءَ" بالشين المعجمة. وقرأ زيد بن علي وطاوس وعمرو بن فائد: "أَسَاءَ" بالمهملة من الإساءة. قال الداني: "لا تَصِحَّ هذه القراءة عن الحسن ولا عن طاوس، وعمرو بن فائد رجل سَوَّءٌ، وقرأها يوماً سفيان بن عيينة واستحسنها، فقام إليه عبد الرحمن المقرئ فصاح به وأسمعه فقال سفيان: "لم أَطِرُنْ لما يقولُ أهلُ"

البدع". قلت: يعني عبدالرحمن أن المعتزلة تعلقوا بهذه القراءة في أن فعل العبد مخلوق له، فاعتذر سفيان عن ذلك.

* { الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ قَالِ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

(7/281)

قوله تعالى: { الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ } في محله أوجه، أحدها: الجر نعتاً لقوله "الذين يتفون". الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه منصوبٌ على القطع. الرابع: أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمرة وهو معنى القطع أيضاً. الخامس: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه الجملة الفعلية من قوله "يأمرهم بالمعروف". والثاني: الجملة الاسمية من قوله "أولئك هم المفلحون" ذكر ذلك أبو البقاء، وفيه ضعف، بل منع، كيف يجعل "يأمرهم" خبراً وهو من تنمة وصف الرسول صلى الله عليه وسلم، أو على أنه معمولٌ للوجدان عند بعضهم كما سيأتي التنبية عليه، وكيف يجعل "أولئك هم المفلحون" خبراً لهذا الموصول، والموصول الثاني وهو قوله { قَالِ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ } يطلبه خبراً، لا يتبادرُ الذهنُ إلى غيره ولو تبادر لم يكن مُعتبراً.

قوله: { الْأُمِّيَّ } العامَّةُ على ضم الهمزة نسبةً: إمَّا إلى الأمة وهي أمة العرب، وذلك لأن العرب لا تحسب ولا تكتب، ومنه الحديث: "إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ"، وإمَّا نسبةً إلى الأمِّ وهو مصدرُ أُمِّ يَوْمٌ، أي: قصد يقصد، والمعنى على هذا: أن هذا النبيَّ الكريم مقصود لكل أحد. وفيه نظر، لأنه كان ينبغي أن يقال: الْأُمِّيُّ بفتح الهمزة. وقد يقال: إنه من تغيير النسب. وسيأتي أن هذا قراءةٌ لبعضهم، وإمَّا نسبةً إلى أمِّ القرى وهي مكة، وإمَّا نسبةً إلى الأمِّ كان الذي لا يقرأ ولا يكتب على حالة ولادته من أمه. وقرأ يعقوب "الأمِّيُّ" بفتح الهمزة، وخرَّجها بعضهم على أنه من تغيير النسب، كما قالوا في النسب إلى أميَّة: أموي / وخرَّجها بعضهم على أنها نسبةٌ إلى الأمِّ وهو القصد، أي: الذي هو على القصد والسداد، وقد تقدَّم ذكر ذلك أيضاً في القراءة الشهيرة. فقد تحصَّل أن كلاً من القراءتين يحتمل أن تكون مُعَيَّرَةً من الأخرى.

(7/282)

قوله: "تجدونه" الظاهر أن هذه متعديةٌ لواحد لأنها اللُّقْبَةُ، والتقدير: تَلْقُونَهُ، أي تَلْقُونُ اسْمَهُ ونعته مكتوباً، لأنه بمعنى وُجْدَانِ الصَّالَةِ فيكون "مكتوباً" حالاً من الهاء في "تجدونه". وقال أبو علي: "إنها متعدية لاثنتين أولهما الهاء، والثاني

"مكتوباً". قال: "ولا بد من حذف هذا المضاف، أعني قوله "ذكره أو اسمه". قال سيبويه: "تقول إذا نظرت في هذا الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو قال: "وهذا يجوز على سعة الكلام". قوله: {عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ} هذا الطرف وعديله كلاهما متعلقٌ بـ "تجدون"، ويجوز - وهو الأظهر - أن يتعلقا بـ "مكتوباً"، أي: كُتِبَ اسْمُهُ ونعته عندهم في توراتهم وإنجيلهم.

قوله: {يَأْمُرُهُمْ} فيه ستة أوجه، أحدها: أنه مستأنف، فلا محلَّ له حينئذ وهو قول للزجاج. والثاني: أنه خبر لـ "الذين". قاله أبو البقاء، وقد دُكِرَ، قلت: وقد ذكر ما فيه ثَمَّة. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في "تجدونه" ولا بد من التجوز بها، ذلك بأن تُجْعَلَ حالاً مقدرَةً. وقد منع أبو علي أن تكون حالاً من هذا الضمير قال: "لأن الضمير للاسم والذكر، والاسم والذكر لا يأمران" يعني أن الكلام على حَذْفِ مضافٍ كما مرَّ، فإن تقديره: تجدون اسمه أو ذكره، والذكرُ والاسمُ لا يأمران، إنما يأمر المذکور والمسَمَّى. الرابع: أنه حال من "النبى". الخامس: أنه حال من الضمير المستكن في "مكتوباً". السادس: أنه مفسَّر لـ "مكتوباً"، أي لما كُتِبَ، قاله الفارسي. قال: "كما فسَّر قوله: {وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} بقوله: {لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}، وكما فسَّر المثل في قوله تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ} بقوله {خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ

(7/283)

{. وقال الزجاج هنا: "ويجوز أن يكون المعنى: يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف، وعلى هذا يكون الأمرُ بالمعروف وما دُكِرَ معه مِنْ صفته التي دُكِرَت في الكتابين". واستدرك أبو علي عليه هذه المقالة فقال: "لا وجه لقوله "يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف" إن كان يعني أن ذلك مرادٌ، لأنه لا شيء يَدُلُّ على حَذْفِهِ، ولأنَّ لا تَعْلَمُهُمْ أنهم صدَّقُوا في شيء، وتفسير الآية أن "وجدت" فيها تتعدى لمفعولين "قد ذكر نحو ما قدَّمته عنه. قلت: وهذا الردُّ تحاملٌ منه عليه، لأنه أراد تفسير المعنى وهو تفسير حسن. قوله: "إصراهم" قرأ ابن عامر: "أصارهم" بالجمع على صيغة أفعال، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسبقها بمثلها، والباقون بالإفراد فهي جمع باعتبار متعلقاته وأنواعه، وهي كثيرة. ومن أفرده فلأنه اسمٌ جنس. وقرأ بعضهم: "أصراهم" بفتح الهمزة، وبعضهم "أصراهم" بضمها. وقد تقدم تفسير هذه المادة في أواخر البقرة.

والأغلال جمع غُلٍّ، وهو هنا مَثَلٌ لما كُفِّوه. وقد تقدَّم تفسير المادة أيضاً في آل عمران: "وما كان لنبى أن يَغُلَّ"، وكذا تقدم تفسير التعزير في المائدة. والعامَّة على تشديد "وعزروه". وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر وسليمان التيمي بتخفيفها، وجعفر بن محمد: "وعزروه" بزايين معجمتين.

(7/284)

قوله: { أَنْزَلَ مَعَهُ } قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "أُنزِلَ معه"، وإنما أنزل مع جبريل؟ قلت: معناه أنزل مع نبوته؛ لأن استنباءه كان مصحوباً بالقرآن مشفوعاً به، ويجوز أن يتعلق بـ "اتَّبِعُوا"، أي: واتَّبِعُوا القرآن المنزَّل مع اتِّباع النبي وبالعمل بسنته وبما أمر به ونهى عنه، أو واتَّبِعُوا القرآن كما اتَّبِعَهُ أصحابين له في اتِّباعه" يعني بهذا الوجه الأخير أنه حالٌ من فاعل "اتَّبِعُوا". / وقيل: "مع" بمعنى "على"، أي: أنزلَ عليه. وجوز الشيخ أن يكون "معهُ" ظرفاً في موضع الحال. قال: "والعاملُ فيها محذوفٌ تقديره: أنزلَ كائناً معه، وهي حال مقدّرة كقولهم: "مررت برجلٍ معه صقراً صائداً به غداً" فحالة الإنزال لم يكن معه، لكنه صار معه بعدُ، كما أن الصيدَ لم يكن وقت المرور".

* { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }

قوله تعالى: { إِلَيْكُمْ } متعلقٌ بـ "رسول"، و "جميعاً" حالٌ من المجرور بـ إلى. قوله: { الَّذِي لَهُ مُلْكٌ } يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فالرفع والنصب على القطع وقد مرَّ غير مرة. والجرُّ من وجهين: إمَّا النعت للجلالة، وإمَّا البدل منها. قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون جرّاً على الوصف وإن جيل بين الصفة والموصوف بقوله "إليكم جميعاً". وقد استضعف أبو البقاء هذا ووجه البدل فقال: "ويبعُد أن يكون صفة لله أو بدلاً منه لما فيه من الفصل بينهما بـ "إليكم" وبحالٍ، وهو متعلقٌ بـ "رسول".

(7/285)

قوله: { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } لا محلٌّ لهذه الجملة من الإعراب، إذ هي بدلٌ من الصلة قبلها، وفيها بيانٌ لها، لأنَّ مَنْ مَلَكَ الْعَالَمَ كَانَ هُوَ الْإِلَهَ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وكذا قوله "يحيي ويميت" هي بيانٌ لقوله { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } سيقتُ لبيان اختصاصه بالإلهية لأنه لا يقدرُ على الإحياء والإماتة غيرُه، قال ذلك الزمخشري. قال الشيخ: "وإبدالُ الجملِ من الجملِ غيرِ المشتركة في عامل لا نعرفه". وقال الحوفي: "إنَّ "يحيي ويميت" في موضع خبر "لا إله". قال: "لأنَّ الإله في موضع رفع بالابتداء، و "إلا هو" بدلٌ على الموضع" قال: "والجملةُ أيضاً في موضع الحال من اسم الله". قلت: يعني بالجملة قوله { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ } ويعني باسم الله، أي الضمير في "له مُلْكٌ"، أي: استقرَّ له الملك في حال انفراده بالإلهية. وقال الشيخ: "والأحسن أن تكون هذه جملاً مستقلة من حيث الإعراب، وإن كان متعلقاً ببعضها ببعض من حيث المعنى". وقال في إعراب الحوفي المتقدم: "إنه متكلفٌ" وهو كما قال.

وقرأ مجاهد وعيسى "وكلمة" بالتوحيد، والمراد بها الجنس كقوله: "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد"، ويسمُّون القصيدة كلها كلمةً، وقد تقدّم لك شرح هذا.

قوله: { فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } قال الزمخشري: "فإن قلت: هَلَّا قيل: فأمنوا

بالله وبى بعد قوله: {إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا}. قلت: عدل عن المضمرة إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أُجريت عليه، ولما في طريقة الالتفات من البلاغة، وليُعَلِّمَنَّ أَنَّ الذي يجب الإيمان به وأتباعه هو هذا الشخص المستقلُّ بأنه النبيُّ الأُمِّيُّ الذي يؤمن بالله وكلماته كائناً مَنْ كان أنا أو غيري إظهاراً للتصفة وتفادياً من العصبية لنفسه".

(7/286)

* { وَقَطَعْنَاَهُمْ اثْنَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاؤُ قَوْمَهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْعَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّٰنَ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُوا وَمَا ظَلَمُوا وَلَا كُنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

قوله تعالى: { وَقَطَعْنَاَهُمْ اثْنَيْ عَشْرَةَ } : الظاهر أن "قطعناهم" متعدُّ لواحد لأنه لم يُصَمَّنْ معنى ما يتعدى لاثنتين، فعلى هذا يكون "اثنتي" حالاً من مفعول "قطعناهم"، أي: قَرَفْنَاَهُمْ معدودين بهذا العدد. وجوز أبو البقاء أن يكون قَطَعْنَاَ بمعنى صَيَّرْنَا وَأَنْ "اثنتي" مفعول ثانٍ، وجزم الحوفي بذلك. وتمييز "اثنتي عشرة" محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و "أسباطاً" بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل "أسباطاً" بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل "أسباطاً" هو المميِّز لوجهين، أحدهما: أن المعدودَ مذكَّرٌ لأن أسباطاً جمع سِبْطٍ، فكان يكون التركيبُ اثني عشر. والثاني: أن تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا - كما رأيت - جمعٌ. وقد جعله الزمخشري تمييزاً له معتذراً عنه فقال: "فإن قلت: مميِّز ما عدا العشرة مفردٌ فما وجه مجيئه جمعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سِبْطًا. قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد: وقَطَعْنَاَهُمْ اثنتي عشرة قبيلة، وكلُّ قبيلة أسباط لا سِبْطٍ، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره: 2315- بين رماحي مالكٍ ونَهْشَلٍ

(7/287)

قال الشيخ: "وما ذهب إليه من أن كل / قبيلة أسباط خلافاً ما ذكره الناش: ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبايل في العرب، وقالوا: الأسباط جمع [سبط]، وهم الفرق والأسباط في ولد إسحاق كالقبايل في ولد إسماعيل ويكون على زعمه قوله تعالى: { وَمَا أَنزَلْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ } معناه: والقبيلة. وقوله وهو نظير قوله "بين رماحي مالكٍ ونهشل" ليس بنظيره، لأن هذا من باب تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا في ضرورة، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يُلْحَظْ في الجمع كونه أريد به نوعٌ من الرماح لم تصحَّ التثنية، كذلك هنا لحظ في الأسباط - وإن كان جمعاً - معنى

القبيلة فَمَيَّزَ به كما يُمَيَّزُ بالمفرد".
 وقال الحوفي: "يجوز أن يكونَ على الحَدَفِ، والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً
 أسباطاً، ويكون "أسباطاً" نعتاً لفرقة، ثم حُذِفَ الموصوفُ وأقيمت الصفة
 مقامه. وأمم نعتٌ لأسباط، وأثت العدَدَ وهو واقعٌ على الأسباط وهو مذكر وهو
 بمعنى فرقة أو أمة كما قال:
 2316- ثلاثة أنفس *
 يعني رجلاً. [وقال:]
 2317- عشرٌ أبطنُ *

بالنظر إلى القبيلة. ونظيرُ وصفِ التمييزِ المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى قول
 الشاعر:
 2318- فيها اثنتان وأربعون حلوبةً * سُوداً كخافيةِ الغرابِ الأَسْحَمِ
 فوصف "حلوبة" وهي مفردةٌ لفظاً بـ "سُوداً" وهو جمع مراعاةً لمعناها، إذ
 المرادُ الجمعُ.
 وقال الفراء: "إنما قال "اثنتي عشرة" والسببُ مذكر لأنَّ ما بعده أمٌّ فذهب
 التأنيث إلى الأمم، ولو كان اثني عشر لتذكير السبب لكان جائزاً" واحتجَّ
 النحويون على هذا بقول الشاعر:
 2319- وإنَّ قريشاً هذه عشرٌ أبطن * وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ
 ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيحة، لذلك أثت والبطن دَكر.

(7/288)

وقال الزجاج: "المعنى: "وقَطَّعْنَاهُمْ اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، من نعتِ فرقة
 كأنه قال: جَعَلْنَاهُمْ أسباطاً وَقَرَّفْنَاهُمْ أسباطاً"، وجَوَّزَ أيضاً أن يكون "أسباطاً"
 بدلاً من "اثنتي عشرة" وتبعه الفارسيُّ في ذلك.
 وقال بعضهم: "تقدير الكلام: وقطعناهم فرقا اثنتي عشرة، فلا يُحتاج حينئذٍ
 إلى غيره. وقال آخرون: جَعَلَ كُلُّ واحدٍ من الاثنتي عشرة أسباطاً، كما تقول:
 لزيد دراهم ولفلان دراهم ولفلان دراهم، فهذه عشرون دراهم، يعني أن
 المعنى على عشريّات من الدراهم. ولو قلت: لفلان ولفلان ولفلان عشرون
 درهماً بإفراد "درهم" لأدَّى إلى اشتراك الكل في عشريّين واحدة والمعنى على
 خلافه. وقال جماعةٌ منهم البغوي: "وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ تقديرُه:
 وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة".
 وقوله: {أمماً}: إمَّا نعتٌ لأسباطاً، وإمَّا بدلٌ منها بعد بدلٍ على قولنا: إن
 أسباطاً بدلٌ من ذلك التمييزِ المقدر. وجَعَلَهُ الزمخشري أنه بدلٌ من اثنتي
 عشرة قال: "بمعنى: وقَطَّعْنَاهُمْ أمماً لأن كل أسباط كاتت أمّةً عظيمة
 وجماعةٌ كثيفة العدد" وكلُّ واحدةٍ تَوُمُّ خلافَ ما تَوُمُّه الأخرى لا تكاد تأتلف"
 انتهى. وقد تقدّم القول في الأسباط.
 وقرأ أبان بن تغلب "وقَطَّعْنَاهُمْ" بتخفيف العين، والشهيرة أحسنُ لأنَّ المقامَ
 للتكثير، وهذه تحتمله أيضاً. وقرأ الأعمش وابن وثاب وطلحة ابن سليمان
 "عَشْرَةَ" بكسر الشين، وقد رُوِيَ عنهم فتحُّها أيضاً، ووافقهم على الكسر فقط

أبو حيوه وطلحه بن مصرف. وقد تقدّم تحقيق ذلك في البقرة، وأن الكسر لغه تميم والسكون لغه الحجاز.

(7/289)

قوله: {أَنْ أَضْرِبَ} يجوز في "أَنْ" أن تكون المفسّرة للإجاء، وأن تكون المصدرية. وقوله: "فَانْبَجَسْتُ" كقوله: {فَانفَجَرْتُ} إعراباً وتقديراً ومعنى، وقد تقدم جميع ذلك في البقرة. وقيل: الانبجاسُ: العرق. قال أبو عمرو بن العلاء: / "انبجست: عَرَقْتُ، وانفجرت: سألتُ" ففرّق بينهما بما ذكر، وفي التفسير أن موسى عليه الصلاة والسلام كان إذا صَرَبَ الحجر ظهر عليه مثل تَدْيِ المرأة فَيَعْرِقُ ثم يَسِيلُ، وهما قريبان من الفَرْقِ المذكور في النضج والنضح. وقال الراغب: "يقال: بَجَسَ الماءُ وانبجسَ انفجر، لكن الانبجاسَ أكثرُ ما يُقال فيما يَخْرُجُ من شيءٍ ضيقٍ، والانفجاءُ يُستعمل فيه وفيما يخرج من شيءٍ واسع، ولذلك قال تعالى: {فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا}، وفي موضع آخر {فَانفَجَرْتُ}، فاستعمل حيث ضاق المخرج للفظتان" يعني ففرّق بينهما بالعموم والخصوص، فكلُّ انبجاس انفجارٌ من غير عكس. وقال الهروي: "يقال: انبجسَ وتبجس وتبجّر وتفتق بمعنى واحدٍ"، وفي حديث حذيفة: "ما منا إرَجُلٌ له أُمَّةٌ يَبْجُسُهَا الظُّفْرُ غيرَ رَجُلَيْنِ" يعني عمر وعلياً رضي الله عنهما. الأُمَّة: الشجّة تبلغ أمّ الرأس، وهذا ممثّل يعني أن الأُمَّة منا قد امتلأت صديداً بحيث إنه يُفدّر على استخراج ما فيها بالظفر من غير احتياج إلى آلة حديد كالمبضع فعبّر عن رَلَلِ الإنسان بذلك، وأنه تفاقم إلى أن صار يشبه شجّة هذه صفتها.

(7/290)

قوله: {كُلُّ أَنَاسٍ} قد تقدّم الوعد في البقرة بالكلام على لفظة "أناس" هنا. قال الزمخشري: "الأناس: اسم جمع غير تكسير نحو: رُخَالٌ وُثَاءٌ وُثَامٌ وأخواتٍ لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسر والتكسير، والضمة بدل من الكسرة كما أبدلت في نحو سُكَارِيٍّ وُعِيَارِيٍّ من الفتحة". قال الشيخ: "ولا يجوز ما قال لوجهين، أحدهما: أنه لم يُنطق بـ "إناس" بكسر الهمزة فيكون جمع تكسير حتى تكون الضمة بدلاً من الكسرة بخلاف سُكَارِيٍّ وُعِيَارِيٍّ فإن القياس فيه فعالي بفتح فاء الكلمة، وهو مسموع فيهما. والثاني: أن سُكَارِيٍّ وُعِيَارِيٍّ وُعْجَالِيٍّ وما ورد من نحوها ليست الضمة فيه بدلاً من الفتحة، بل تصّ سيبويه في "كتابه" على أنه جمع تكسير أصل، كما أن فعالي جمع تكسير أصل، وإن كان لا ينقاس الضم كما ينقاس الفتح. قال سيبويه في حدّ تكسير الصفات: "وقد يُكسرون بعض هذا على فعالي وذلك قول بعضهم "عُجَالِيٍّ وُسُكَارِيٍّ". وقال سيبويه في الأبنية أيضاً: "ويكون فعالي في الاسم نحو: حُبَارِيٍّ وُسْمَانِيٍّ وليبادي ولا يكون وصفاً إلا أن يُكسّر عليه الواحد للجمع نحو: سُكَارِيٍّ وُعْجَالِيٍّ" فهذان نَصَّان من سيبويه على أنه

جمع تكسير، وإذا كان جمع تكسير أصل لم يسع أن يدعى أن أصله فعلى وأنه أبدلت الحركة فيه. وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع أعني فعلى بضم الفاء وليس بجمع تكسير، فالزمخشري لم يذهب إلى ما ذهب إليه سيوبه، ولا إلى ما ذهب إليه المبرد، لأنه عند المبرد اسم جمع، فالضمة في فائه أصل ليست بدلاً من الفتحة بل أحدث قولاً ثالثاً انتهى.

(7/291)

قوله: {كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ} قد تقدّم الكلام على هذه الجملة وما قبلها، وما بعدها في البقرة، وكان هذه القصة مختصرة من تيك، فإن تيك أشيع من هذه. قال الزمخشري: "التقديم والتأخير في" وقولوا وادخلوا" سواء قدّموا الحطة على دخول الباب أو أخروها، فهم جامعون في الإيجاد بينهما" قال الشيخ: "وقوله: سواء قدّموا أو أخروها تركيب غير عربي، وإصلاحه: سواء أقدموا أم أخرها كما قال تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَنًّا أَمْ صَبْرًا} قلت: يعني كونه أتى لفظ "سواء" بأو دون أم، ولم يأت بهمزة التسوية بعد سواء، وقد تقدم أن ذلك جائز وإن كان الكثير ما ذكره، وأنه قد قرئ {سواء عليهم أنذرتهم أو لم تُنذِرهم} والردُّ بمثل هذا غير طائل.

وقرأ عيسى الهمذاني "ما رزقكم" بالإفراد، وسيأتي خلاف بين السبعة في مثل هذا في سورة طه.

قوله: {تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ} قد تقدّم الخلاف في "يغفر" وأما "خطاياكم" فقرأها ابن عامر "خطيتكم" بالتوحيد والرفع على ما لم يُسمَّ فاعله، والفرض أنه يقرأ "تُغْفِر" بالتاء من فوق. ونافع قرأ "خطيئاتكم" بجمع السّلامة رفعاً على ما لم يُسمَّ فاعله؛ لأنه يقرأ "تُغْفِر" كقراءة ابن عامر، وأبو عمرو قرأ: "خطاياكم" جمع تكسير، ويقرأ "نغفر" بنون العظمة، والباقون: تُغْفِر كآبي عمرو، "خطيئاتكم" بجمع السّلامة منصوباً بالكسرة على القاعدة. وفي سورة نوح قرأ أبو عمرو / "خطاياهم" بالتكسير أيضاً، والباقون بجمع التصحيح. وقرأ ابن هرمة "تُغْفِر" بناء مضمومة مبنياً للمفعول كنافع، "خطاياكم" كآبي عمرو. وعنه أيضاً: طيغفر" بياء الغيبة، وعنه: "تُغْفِر" بفتح التاء من فوق، على معنى أن الحطة سبب للغفران فنسب الغفران إليها.

(7/292)

* { وَسئَلُهُمَّ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِينَاتُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ }

قوله تعالى: {عَنِ الْقَرْيَةِ}: لا بد من مضافٍ محذوف، أي: عن خبر القرية، وهذا المضاف هو الناصب لهذا الطرف وهو قوله: "إذ يعدون" وقيل: بل هو

منصوبٌ بـ "حاضرة". قال أبو البقاء: "وجوّز ذلك أنها كانت موجودةً ذلك الوقت ثم حَرَبَتْ". وقدّر الزمخشري المضاف "أهل"، أي: عن أهل القرية، وجعل الظرفَ بدلاً من "أهل" المحذوف فإنه قال: "إذ يَعْدُونَ" بدل من القرية، والمرادُ بالقرية أهلها، كأنه قيل: وسَلَّهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو مِنْ بدل الاشتمال.

قال الشيخ: "وهذا لا يجوزُ، لأنَّ "إذ" من الظروف التي لا تتصرّف، ولا يَدْخُل عليها حرفُ جر، وجَعَلها بدلاً يُجَوِّز دخول "عن" عليها لأنَّ البَدَل هو على نية تكرار العامل، ولو أَدْخَلت "عن" عليها لم يَجْز، وإنما يُتَصَرَّفُ فيها بأنْ تُضَيَّفَ إليها بعضَ الظروفِ الزمانية نحو "يوم إذ كان كذا"، وأمّا قولُ مَنْ ذهب إلى أنها تكونُ مفعولةً بـ "اذكر: فقولُ مَنْ عَجَزَ عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً".

وقال الحوفي: "إذ متعلقه بـ "سَلَّهم". قال الشيخ: "وهذا لا يُتَصَوَّر، لأنَّ "إذ" لما مضى، و"سَلَّهم" مستقبلٌ، ولو كان ظرفاً مستقبلاً لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ العاديين وهم أهل القرية مفقودون، فلا يمكن سؤالهم فالمسؤول غير أهل القرية العاديين".

(7/293)

وقرأ شهر بن حوشب وأبو نهيك: "يَعْدُونَ" بفتح العين وتشديد الدال، وهذه تشبه قراءة نافع في قوله "لا تَعْدُوا في السبت" والأصل "تَعْتَدُوا" فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها. وقرئ "تُعْدُونَ" بضم التاء وكسر العين وتشديد الدال من أعدَّ يُعَدُّ إعداداً: إذا هَيَّأَ آليته. وفي التفسير: أنهم كانوا مأمورين في السبت فيتركونها ويهيئون آلات الصيد.

قوله: {إِذ تَأْتِيهِمْ} العاملُ فيه "يَعْدُونَ"، أي: إذ عَدُوا إذ أتتهم، لأنَّ الظرفَ الماضي يَصْرَفُ المضارع إلى الماضي. وقال الزمخشري: "وإذ تأتيتهم بدلٌ من إذ يَعْدُونَ بدلاً بعد بدل" يعني أنه بدل ثانٍ من القرية على ما تقرّر عنه. وقد تقدّم ردُّ الشيخ عليه هناك وهو عائدٌ هنا.

و"حِيتان" جمع حوت، وإنما أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ومثله: نون ونبان، والنون: الحوت.

قوله: {شُرِّعاً} حالٌ من "حِيتانهم" وشُرِّعَ جمعُ شارع. وقرأ عمر ابن عبد العزيز "يوم إسباتهم" وهو مصدرٌ "أسبت" إذا دخل في السَّبْت. وقرأ عاصم بخلافٍ عنه وعيسى بن عمر: لا يَسْبِتُونَ بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلافٍ عنه "يُسْبِتُونَ" بضم الياء وكسر الباء مِنْ أسبت، أي: دَخَلَ في السبت. وقرئ: "يُسْبِتُونَ" بضم الياء وفتح الباء مبنياً للمفعول، نقلها الزمخشري عن الحسن قال: "أي: لا يُدَار عليهم السَّبْت ولا يُؤْمَرُونَ بأن يَسْبِتُوا".

والعاملُ في "يوم لا يَسْبِتُونَ" قوله "لا تأتيتهم" أي: لا تأتيتهم يوم لا يَسْبِتُونَ، وهذا يدلُّ على جواز تقديم معمول المنفي بـ "لا" عليها. وقد قدِّمْتُ فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً كهذه الآية، المنع مطلقاً، التفصيل: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع أو لا فيجوز.

(7/294)

قوله: {كَذَلِكَ تَبْلُوهُمْ} ذكر الزجاج وابن الأنباري في هذه الكاف ومجرورها وجهين، أحدهما: قال الزجاج: "أي: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضع الكاف نصب بـ "تبلوهم". قال ابن الأنباري: "ذلك" إشارة إلى ما بعده، يريد: تبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الجيتان، وينقطع الكلام عند قوله "لا تأتيهم".

الوجه الثاني: قال الزجاج: "ويحتمل أن يكون - على بُعد - أن يكون: ويوم لا يسئنون لا تأتيهم كذلك، أي: لا تأتيهم شرراً، ويكون تبلوهم مستأنفاً". قال أبو بكر: "وعلى هذا الوجه: كذلك" راجعة إلى الشروع في قوله تعالى: {يَوْمَ سَبَّيْنَهُمْ شُرْعًا} والتقدير: ويوم لا يسئنون لا تأتيهم كذلك الإتيان بالشروع، وموضع الكاف على هذا نصب بالإتيان على الحال، أي: لا تأتي مثل ذلك الإتيان".

(7/295)

وقوله: {يَمَّا كَانُوا} الباء سببية، و"ما" مصدرية أي: تبلوهم بسبب فسقهم، ويصعق أن تكون بمعنى الذي لتكلف جَذْفِ العائد على التدرج. وقد ذكر مكي هنا مسألةً مختلفاً فيها بين النحاة لا تعلق لها بهذا الموضع فقال: "وأفصح اللغات أن ينتصب الطرف مع السبت والجمعة فتقول: اليوم السبت، واليوم الجمعة، فتُنصَب "اليوم" على الطرف وتُرْفَع مع سائر الأيام فتقول: اليوم الأحد، واليوم الأربعاء، لأنه لا معنى للفعل فيهما، فالمبتدأ هو الخبر فترفع". قلت: هذه المسألة فيها خلافٌ بين النحويين، فالجمهور كما ذكر يوجبون الرفع لأنه بمنزلة قولك: اليوم الأول، اليوم الثاني. وأجاز الفراء وهشام النصب قالا: "لأن اليوم بمنزلة الآن، فالآن أعم من الأحد والثلاثاء، فكأنه قيل: الآن الأحد، الآن الانان"، أي: إنهما واقعان في الآن، وليست هذه المسألة مختصة بالجمعة والسبت، بل الضابط فيها أنه إذا ذكر "اليوم" مع ما يتضمن عملاً وحدثاً جاز النصب والرفع نحو قولهم: اليوم العيد، اليوم الفطر، اليوم الأضحى، كذا: قلت: اليوم يحدث اجتماع وفطر وأضحى.

* {وَإِذَا قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا لَّهِ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}

(7/296)

قوله تعالى: {مَعذِرَةٌ}: قرأ العامة "معذرة" رفعاً على خبر ابتداء مضمرة، أي موعظتنا معذرة. وقرأ حفص عن عاصم وزيد ابن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: "معذرة" نصياً. وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها منصوبة على المفعول من أجله، أي: وعظناه لأجل المعذرة. قال سيبويه: "ولو قال

رجلٌ لرجل: معذرةٌ إلى الله وإليك من كذا انتصب". الثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظها تقديره: نعتذر معذرةً. الثالث: أن ينتصب انتصابُ المفعولِ بهِ لِأَنَّ المعذرةَ تتضمنُ كلاماً، والمفردُ المتضمنُ لكلامٍ إذا وقع بعد القول نُصِبَ تَصَبَّ المفعول بهِ كقلت خطبة. وسببوه يختار الرِّقَع قال: "لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعْطُونَ؟ فقالوا: موعظتنا معذرة". والمَعذِرَةُ: اسمُ مصدرٍ وهو العُذْر. قال الأزهري: "إنها بمعنى الاعتذار" والعُذْر: التَّصَلُّ من الذنب.

* { فَلَمَّا تَسَوَّأَ مَا دُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوَاءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابٍ بَيِّسٍ يَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ }

قوله تعالى: { فَلَمَّا تَسَوَّأَ مَا دُكِّرُوا بِهِ } الضمير في "تَسَوَّأَ" للمنهيين. و "ما" موصولةٌ بمعنى الذي، أي: فَلَمَّا تَسَوَّأَ الوعظُ الذي ذكَّروهم به الصالحون. قال ابن عطية: "ويحتمل أن يُرَادَ به الذِّكْرُ نفسه، ويُحتمل أن يرادَ به ما كان فيه الذكر" قال الشيخ: "ولا يظهر لي هذان الاحتمالان" قلت: يعني ابن عطية بقوله "الذكر نفسه"، أي: نفسُ الموصول مرادٌ به المصدر كأنه قال: فلما تَسَوَّأَ الذكرُ لِذِي دُكِّرُوا بِهِ، وبقوله "ما كان فيه الذكر" نفسُ الشيء المُذَكَّرُ به الذي هو متعلق الذكر، لأن ابن عطية لَمَّا جَعَلَ "ما" بمعنى الذي قال: "إنها تحتلُّ الوقوعَ على هذين الشئيين المتغايرين".

(7/297)

قوله: { بَعْدَابٍ بَيِّسٍ } قرأ نافع وأبو جعفر وشيبة: "بَيِّسٍ" بياء ساكنة. وابن عامر بهمزة ساكنة، وفيهما أربعة أوجه، أحدها: أن هذا فِي الأصل فعلٌ ماضٍ سُمِّيَ به فأعرب كقوله عليه السلام: "أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ" بالإعراب والحكاية، وكذا قولهم: "مُدُّ سَبِّ إلى دَبِّ" و "مُدُّ سَبِّ إلى دَبِّ" فَلَمَّا نُقِلَ إلى الاسمِية صارَ وَصْفًا كَ نَصُو وَنُقِضَ. والثاني: أنه وصفٌ وُضِعَ على فِعْلٍ كَجَلَفَ. الثالث: أن أصله بَيِّسٍ كالقراءة المشهورة، فحَقَّفَ الهمزة، فالتقت ياءان ثم كَسَرَ الباءَ إتياعاً كَرِغِفٍ وشِهيدٍ، فاستثقل توالي ياءين بعد ك سرة، فحذفت الياء المكسورة فصار اللفظ بَيِّسٍ، وهو تخريج الكسائي. الرابع: أن أصله "بَيِّسٍ" بزنة كَيْفٍ ثم أتبعَت الباءُ للهمزة في الكسر، ثم سُكِنَت الهمزة ثم أبدلت ياءً وأما قراءةُ ابنِ عامرٍ فتحتمل أن تكون فعلاً منقولاً، وأن تكون وصفاً كَجَلَفَ.

وقرأ أبو بكر عن عاصم "بَيِّسٍ" بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين وهو صفةٌ على قَيْعَلٍ كَضِيْعَمٍ وَصَيْرَفٍ وهي كثيرة في الأوصاف/. وقال امرؤ القيس بن عابس الكندي:

2320- كلاهما كان رئيساً بَيِّساً * يَصْرِبُ في يوم الهياج القَوْتَسَا
وقرأ باقي السبعة بَيِّسٍ بزنة رئيس. وفيه وجهان، أحدهما: أنه وصفٌ على قَيْعَلٍ كَشَدِيدٍ وهو للمبالغة وأصله فاعل. والثاني: أنه مصدرٌ وُصِفَ به أي: بعداب ذي باس بَيِّسٍ، مصدرٌ مثل النذير والنكير والعذير، ومثل ذلك في احتمال الوجهين قول أبي الإصبع العدواني:

2321- حَتَقًا عَلَيَّ وَلَا أَرَى * لِي مِنْهُمَا شَرًّا بَيْسًا
وهي أيضاً قراءة علي وأبي رجاء.
وقرأ يعقوبُ القارئ: بَيْسَ بوزن شَهْدَ، وقرأها أيضاً عيسى بن عمر وزيد بن علي. وقرأ نصر بن عاصم: بَاسَ بوزن صَرَبَ فعلاً ماضياً.

وقرأ الأعمش ومالك بن دينار: بَاسَ فعلاً ماضياً، واصله بَيْسَ بكسر الهمزة فسكنها تخفيفاً كشَهْدَ في قوله:
2322- لو شَهَدَ عَادَ في زمانٍ تُبَعِّعَ

(7/298)

وقرأ ابن كثير وأهل مكة: بَيْسَ بكسر الباء والهمز همزاً خفيفاً، ولم يُبَيِّن: هل الهمزة مكسورة أو ساكنة؟
وقرأ طلحة وخارجة عن نافع بَيْسَ بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْلٍ وأصله بَيْسٌ مثل: صَيَّعَ فحَقَّفَ الهمزة بقلبها ياءً وإدغام الياء فيها، ثم حَقَّفَ بالحذف كَمَيْتٍ في مَيْتٍ.

وقرأ عيسى بن عمر والأعمش وعاصم في رواية: بَيْسَ كقراءة أبي بكر عنه إلا أنه كسر الهمزة. وهذه قد رَدَّهَا النَّاسُ لَأَنَّ فَيْعَلًا بكسر العين في المعتلِّ، كما أن فَيْعَلًا بفتحها في الصحيح كسَيِّدٍ وصَيَّعَمَ. على أنه قد شُدَّ: صَيَّقَلَ بالكسر، وعَيَّلَ بالفتح.

وقرأ نصر في رواية مالك بن دينار عنه "بَاسٍ" بفتح الباء والهمزة وجَرَّ السين بزنة جَبَلٍ.

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف "بَيْسٍ" مثل كَيْدٍ وحَذِرٍ قال عبيد الله بن قيس:

2323- لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي * خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا بَيْسَ
وقرأ نصر بن عاصم في رواية "بَيْسٍ" بتشديد الياء كَمَيْتٍ، وفيها تخريجان، أحدهما: أنها من البؤس ولا أصل لها في الهمز، والأصل: بَيْسٌ كَمَيْتٍ ففُعِلَ به ما فُعِلَ به. والثاني: أن أصله الهمزة فأبدلها ياءً ثم أدغم الباء في الياء. وقرأ أيضاً في رواية "بَاسٍ" بهمزة مشددة، قالوا: قَلَبَ الياءَ همزةً وأدغمها في مثلها ماضياً كَشَمَّرَ.

وطائفة أخرى: بَاسٍ" كالتي قبلها إلا أن الهمزة خفيفة.

وطائفة: "باسٍ" بألف صريحة بين الباء والسين المجرورة.

وقرأ أهل المدينة: "بَيْسٍ" كرئيس، إلا أنهم كسروا الباءَ، وهذه لغة تميم في فعيل الحلقِيّ العين نحو: يعبر وشعير وشهيد سواء أكان اسماً أم صفة.

وقرأ الحسن والأعمش: "بَيْسٍ" بياءٍ مكسورة ثم همزة ساكنة ثم ياءٍ مفتوحة بزنة جَدِيمٍ وعَيْبَرٍ.

وقرأ الحسن: بَيْسَ بكسر الباء وسكون الهمزة وفتح السين، جَعَلَهَا التي للذمِّ في نحو: بَيْسَ الرجل زيد، ورُوِيَتْ عن أبي بكر.

(7/299)

بُيُسُومُهُمْ لِأَنَّ مَنْ: إِمَّا: مُوَصُولَةٌ وَإِمَّا مُوَصُوفَةٌ، وَالصَّلَةُ وَالصَّفَةُ لَا يَعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَ الْمُوَصُولِ وَالْمُوصُوفِ.

* { وَقَطَعْنَاَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِّنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَّوْنَاَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }

قوله تعالى: { أُمَّمًا } : إِمَّا حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "قَطَعْنَاَهُمْ" ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قَطَعَ تَضَمَّنَ مَعْنَى صَيَّرَ. وَ " مِنْهُمْ " الصَّالِحُونَ " صَفَةٌ لِأُمَّمٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: " أَوْ بَدَلَ مِنْهُ، أَي: مِنْ أُمَّمٍ " يَعْنِي أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "قَطَعْنَاَهُمْ" أَي: فَرَقْنَاَهُمْ حَالَ كَوْنِهِمْ مِنْهُمْ الصَّالِحِينَ.

(7/301)

قوله: { وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ }. " مِنْهُمْ " خَيْرٌ مُّقَدَّمٌ، وَ " دُونَ ذَلِكَ " نَعْتُ لِمَنْعُوتٍ مَحْذُوفٍ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمِنْهُمْ نَاسٌ أَوْ قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " مَعْنَاهُ: وَمِنْهُمْ نَاسٌ مَنَحَطُونَ عَنِ الصَّلَاحِ، وَنَحْوَهُ: { وَمَا مِثْلًا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ } بِمَعْنَى: مَا مِنْهُ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ " يَعْنِي فِي كَوْنِهِ حُذْفُ الْمُوصُوفِ وَأَقِيمِ الْجُمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ مَقَامَهُ، كَمَا قَامَ مَقَامَهُ الظَّرْفُ الْوَصْفِي. وَالتَّفْصِيلُ بِـ " مِنْ " يَجُوزُ فِيهِ حُذْفُ الْمُوصُوفِ وَإِقَامَةُ الصَّفَةِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِمْ: " مِنْ طَاعَنٍ وَمِثْلًا أَقَامَ ". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: " فَإِنْ أُرِيدَ بِالصَّلَاحِ الْإِيمَانُ فَـ " دُونَ " بِمَعْنَى " غَيْرٍ " يُرَادُ بِهِ الْكُفْرَةُ ". قَالَ الشَّيْخُ: " إِنْ أَرَادَ أَنَّ " دُونَ " تَرَادِفُ غَيْرًا فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّ مَنْ كَانَ دُونَ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ غَيْرًا لَهُ فَصَحِيحٌ ". وَ " ذَلِكَ " إِمَّا أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى الصَّلَاحِ، وَإِمَّا أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الصَّلَاحِ فَلَا بَدَلَ مِنْ حُذْفِ مُضَيَّفٍ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: وَمِنْهُمْ دُونَ أَهْلِ ذَلِكَ الصَّلَاحِ لِيَعْتَدَلَ التَّقْسِيمَ، وَإِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْجَمَاعَةِ أَي: وَمِنْهُمْ دُونَ أَوْلِيَاءِ الصَّالِحِينَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ / مُضَيَّفٍ لِاعْتِدَالِ التَّقْسِيمِ بِدُونِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: " وَدُونَ ذَلِكَ ظَرْفٌ أَوْ خَبَرٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ { لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ } . وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ " دُونَ " لَيْسَ بِخَبَرٍ.

* { فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْتَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِثْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ حَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُورُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

(7/302)

قوله تعالى: { وَرِثُوا } : فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتًا لـ " خَلْفٌ " وَ " يَأْخُذُونَ " حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ " وَرِثُوا ". وَالخَلْفُ وَالخَلْفُ - بفتح اللام وإسكانها - هِلْهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَي: يُطَلَّقُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْقَرْنِ الَّذِي يَخْلَفُ غَيْرَهُ صَالِحًا كَانَ أَوْ طَالِحًا، أَوْ أَنْ

الساكن اللام في الطالِح والمفتوحها في الصالِح؟ خلافٌ مشهور بين اللغويين. قال الفراء: "يُقَالُ لِلْقَرْنِ: حَلْفٌ - يعني ساكناً - ولَمَنْ اسْتَخْلَفْتَهُ: حَلْفًا - يعني متحرك اللام-". وقال الزجاج: يُقَالُ لِلْقَرْنِ يَجِيءُ بَعْدَ الْقَرْنِ حَلْفٌ. وقال ثعلب: "الناس كلهم يقولون: "حَلْفٌ صدق" للصالِح و "حَلْفٌ سوء" للطالِح، وأنشد:

2324- ذهب الذين يُعاشُ في أكنافهم * وبقيتُ في حَلْفٍ كجِلْدِ الأجرَبِ

وقالوا في المثل: "سكت أَلْفًا ونطق حَلْفًا"، ويُعزى هذا أيضاً إلى الفراء وأنشدوا:

2325- حَلَفْتُ حَلْفًا ولم تَدَعِ حَلْفًا * ليت بهم كان لا بك التَّلَقَا
وقال بعضهم: "قد يجيء في الرديء حَلْفٌ بالفتح، وفي الجيد حَلْفٌ بالسكون، فمن مجيء الأول قوله:

2326- * إلى ذلك الحَلْفِ الأعورِ

وَمِنْ مجيء الثاني قول حسان:

2327- لنا القَدَمُ الأولى عليهم وحَلْفُنَا * لأولنا في طاعة الله تابعٌ

وقد جمع بينهما الشاعِر في قوله:

2328- إِنَّا وَجَدْنَا حَلْفَنَا بِنَسِ الحَلْفِ * عبداً إذا ما ناء بالحِمْلِ وَقَفَ
فاستعمل الساكنَ والمتحركَ في الرديء، ولهذا قال النضر: "يجوز التحريكُ والسكونُ في الرديء، فأما الجيدُ فبالتحريكِ فقط"، ووافقهُ جماعةُ أهل اللغة إلا الفراءَ وأبا عبيدٍ فإنهما أجازا السكونَ في الخلفِ المراد به الصالِح. والحَلْفُ - بالسكون - فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ وعليه ما تقدّم من قوله:
إِنَّا وَجَدْنَا حَلْفَنَا بِنَسِ الحَلْفِ

(7/303)

وإِذَا اسم جمع خالِفٍ كَرَكِبَ لراكِبٍ وتَجَرَّ لتاجرٍ، قاله ابن الأنباري. وردُّوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يَجَرَّ على المفرد وقد جرى عليه. واشتقاقُهُ: إِذَا من الخلافة، أي: كلُّ حَلْفٍ يَحْلِفُ مَنْ قَبْلَهُ، وَإِذَا مِنْ حَلْفِ النَبِيذِ يَحْلِفُ، أي: فسد، يقال: حَلَفَ النَبِيذُ يَحْلِفُ حَلْفًا إِذَا فَسَدَ، حَلْفًا وَحُلُوفًا، وكذا الفم إذا تَغَيَّرَ رائِحَتُهُ. ومن ذلك الحديث: "لَحْلُوفِ فَمِ الصائِمِ". وقرأ الحسن البصري: "وَرَّثُوا" بضم الواو وتشديد الراء مبنياً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله. ويجوز أن يكون "ياخذون" مستأنفاً، أخبر عنهم بذلك. وتقدّم الكلامُ على لفظ "الأدنى" واشتقاقه.

قوله: {وَيَقُولُونَ} نسق على "ياخذون" بوجهيه و "سَيُعْفَرُ" معموله. وفي القائم مقام فاعله وجهان، أحدهما: الجائرُ بعده وهو "لنا". والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلولُ عليه بقوله: "ياخذون"، أي: سيفغر لنا أخذُ العَرَضِ الأدنى. قوله: {وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ} هذه الجملةُ الشرطية فيها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها مستأنفة لا محلُّ لها من الإعراب، والثاني: أن الواو للحال، وما بعدها منصوبٌ عليها. قال الزمخشري: "الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مُصِرُّون عائدون إلى فعلهم غير تائبين، وغفرانُ الذنوبِ لا يَصِحُّ إلا بالتوبة،

والمُصِرُّ لا غفران له" انتهى. وإنما جَعَلَ الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطه التوبة، وهو رأي المعتزلة، وأما أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنَّ الفاعل مختار.

قوله: {عَرَضَ} العرض - بفتح الراء - ما لا ثبات له، ومنه استعار المتكلمون العَرَضَ المقابل للجوهر. وقال أبو عبيدة: "العَرَضُ - بالفتح - جميعُ مَتَاعِ الدُّنْيَا غَيْرُ التَّقْدِيرِ". والعَرَضُ بالسكون هو الدراهم والدنانير التي هي قيم المُنْتَفَاتِ ورؤوسُ الأموال. وعلى الأول قيل: الدنيا عرضٌ حاضرٌ يأكل منها البُرُّ والفاجر.

(7/304)

قوله: {أَنْ لَا يَقُولُوا} فيه [أوجه] / أحدها: أَنْ محله رفع على البدل من "ميثاق" لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب. والثاني: أنه عطفُ بيان له، وهو قريب من الأول. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله. قال الزمخشري: "وإن فُسِّرَ ميثاق الكتاب بما تقدّم ذكره كان "أَنْ لا يقولوا" مفعولاً من أجله، ومعناه: لئلا يقولوا" وكان قد قَسَّرَ ميثاق الكتاب بقوله في التوراة: مَنْ ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة. و"أَنْ" مفسرةٌ لميثاق الكتاب لأنه بمعنى القول. و"لا" ناهية وما بعدها مجزوم بها، وعلى الأقوال [الأول] "لا" نافية والفعل منصوبٌ بـ "أَنْ" المصدرية. و"الحق" يجوز أن يكون مفعولاً به وأن يكون مصدرًا، وأضيف الميثاق للكتاب لأنه مذكورٌ فيه. قوله: "دَرَسُوا" فيه ثلاثة أوجه، أظهرها ما قاله الزمخشري وهو كونه معطوفاً على قوله "ألم يُؤخِّدْ" لأنه تقريرٌ فكانه قيل: أخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا، وهو نظيرٌ قوله تعالى {أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ} معناه: قد ربَّيتُك ولَبِثْتَ. والثاني: أنه معطوف على "وَرثُوا". قال أبو البقاء: "ويكون قوله "ألم يُؤخِّدْ" معترضاً بينهما، وهذا الوجه سبقه إليه الطبري وغيره. الثالث: أنه على إضمار قد، والتقدير: وقد درسوا. قلت: وهو على هذا منصوب على الحال نسقاً على الجملة الشرطية أي: يقولون: سيغفر لنا في هذه الحال، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل "ياخذوه"، أي: يأخذون العرضَ في حال دَرَسِهِمْ ما في الكتاب المانع من أخذ الرِّشَا. وعلى كلا التقديرين فالاستفهامُ اعتراضٌ. وقرأ الجحدري: "أَنْ لا تقولوا" بقاء الخطاب وهو التفات حسن. وقرأ علي رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن السلمي "وَادَّارَسُوا" بتشديد الدال والأصل: تدارسوا، وتصريفه كتصريف {فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا} وقد تقدّم تحريره.

(7/305)

قوله: {أَفَلَا تَعْقِلُونَ} تقدّم الكلام على هذه الهمزة والفاء غير مرة. وقرأ ابن عامر ونافع وحفص "تعملون" بالخطاب والباقون بالغيبة، فالخطاب يحتمل وجهين، أحدهما: أنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالضمائر حينئذ

شيء واحد. والثاني: أن الخطاب لهذه الأمة، أي: أفلا تعقلون أنتم حال هؤلاء وما هم عليه وتتعجبون من حالهم. وأما الغيبة فجرى على ما تقدّم من الضمائر. ونقل الشيخ أن قراءة الغيبة لأبي عمرو وأهل مكة، وقراءة الخطاب للباقيين.

* { وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ }

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ } فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ [أوجه]، أحدهما: الجملة من قوله: "إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ" وفي الرابط حينئذ أقوال، أحدها: أنه ضميرٌ محذوفٌ لقَهْمِ المعنى. والتقدير: الْمُصْلِحِينَ منهم، وهذا على قواعد جمهور البصريين وقواعد الكوفيين تقتضي أن بَالٍ قائمٌ مقام الضمير تقديره: أَجْرُ مُصْلِحِيهِمْ كقوله: { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى }، أي: مَاوَاهُ، وقوله: { مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ }، أي أبوابها، وقوله: { فِيهَا أَدْتَى الْأَرْضَ }، أي أرضهم، إلى غير ذلك. والثاني: أن الرابط تَكَرَّرَ المبتدأ بمعناه نحو: زيد قام أبو عبد الله وهو رأي الأُخْفَشِ، وهذا كما يُجيزه في الموصول نحو: أبو سعيد الذي روي عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف، وقد قدّمت من ذلك شواهد كثيرة. الثالث: أن الرابط هو العموم في "المُصْلِحِينَ" قاله أبو البقاء، قال: "وإن شئت قلت: لَمَّا كَانَ المصلحون جنياً والمبتدأ واحد منه استغنيت عن ضمير". قلت: العموم رابط من الروابط الخمسة وعليه قوله:

2329- ألا ليت شعري هل إلى أمّ سالم * سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرا
ومنه "نعم الرجل زيد" على أحد الأوجه.

(7/306)

والوجه الثاني من وجهي الخبر أنه محذوف تقديره: والذين يمسكون ما جورون أو مُتَابُونَ ونحوه، وقوله: "إِنَّا لَا نُضِيعُ" جملة اعتراضية، قاله الحوفي، ولا ضرورة إلى ادعاء مثله.

الثاني من وجهي "والذين يُمَسِّكُونَ": أنه في محل جر نسقاً على "الذين يتقون"، أي: ولدار الآخرة خيرٌ للمتقين وللمتمسكين، قاله الزمخشري، إلا أنه قال: "ويكون قوله "إِنَّا لَا نُضِيعُ اعتراضاً". وفيه نظرٌ لأنه لم يقع بين شيئين متلازمين ولا بين شيئين بينهما تعلقٌ معنويٌّ فكان ينبغي أن يقول: ويكون على هذا مستانفاً.

وقرأ العامة: "يُمَسِّكُونَ" بالتشديد مِنْ مَسَّكَ بمعنى تمسك، حكاه أهل التصريف، أي: إِنَّ فَعَلَ بمعنى تَفَعَّلَ، وعلى هذا فالباء للآلة كهي في: تَمَسَّكْتُ بالحبل. وقرأ أبو بكر عن عاصم - ورويت عن أبي عمرو وأبي العالية: "يُمَسِّكُونَ" بسكون الميم وتخفيف السين مِنْ أَمَسَّكَ، وهما لغتان يقال: مَسَّكَتُ وَأَمَسَّكَتُ، وقد جمع كعب بن زهير بينهما في قوله:

2330- وَلَا تُمَسِّكُ بِالْعَهْدِ الَّذِي رَعَمْتُ * إِلَّا كَمَا يُمَسِّكُ الْمَاءُ الْغَرَابِيلُ

ولكن أمسك متعدّ. قال تعالى: { وَيُمَسِّكُ السَّمَاءَ } فعلى هذا مفعوله محذوفٌ

تقديره: "يُمسِكُون دِينَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ بِالْكِتَابِ"، فالباءُ يجوز أن تكونَ للحال وأن تكونَ للآلة، أي: مصاحبين للكتاب، أي لأوامره ونواهيه. وقرأ الأعمش وهي قراءة عبد الله "استمسكوا". وأبى "تمسكوا" ماضيين.

* { وَإِذْ تَبَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }

(7/307)

قوله تعالى: { فَوْقَهُمْ } : فيه وجهان: أحدهما: هو متعلقٌ بمحذوف على أنه حال من الجبل، وهي حالٌ مقدرَةٌ لأن حالة التَّنَقُّ لم تكن فوقهم، لكنه بالتَّنَقُّ صار فوقهم. والثاني: أنه ظرفٌ لتَبَقْنَا. قاله الحوفي وأبو البقاء. قال الشيخ: "ولا يمكن ذلك إلا أن يُصَمَّنَ معنى فَعَلٍ يمكن أن يعمل في "فوقهم"، أي: رفعنا بالتَّنَقُّ الجبلَ فوقهم فيكون كقوله: { وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ }. والتَّنَقُّ: اختلقت فيه عبارات أهل اللغة. فقال أبو عبيدة: "هو قَلْعُ الشَّيْءِ من موضعه والرَّمْيُ به، ومنه "تَنَّقَ ما في الجِراب" إذا نقضه ورمى ما فيه. وامرأة ناتق ومِنتاق: إذا كانت كثيرةً الولادة. وفي الحديث: "عليكم بزواج الأبقار فإنهن أتقن أزحاماً وأطيب أفواهاً وأرضى باليسير". وقيل: التناق: الجذب بشدة. ومنه "تَنَقَّتْ السَّقَاءُ" إذا جَدَّتْه لتقتلع الرُّبْدَةَ من فمه". وقال الفراء: "هو الرفع" وقال ابن قتيبة: "الزعزعة" وبه فسّر مجاهد. وقال النابغة: 2331- لم يُحَرِّمُوا حُسْنَ الْغِذَاءِ وَأَمَّهُمْ * طَفَحَتْ عَلَيْكَ بِنَاتِقٍ مِدْكَارٍ وكلُّ هذه معانٍ متقاربة. وقد عرِّفت أن "فوقهم" يجوز أن يكون منصوباً بـ "تَنَّقَ" لأنه بمعنى رفع وقلع.

قوله: "كأنه ظلة" في محلِّ نصب على الحال من "الجبل" أيضاً فتتعدَّد الحال. وقال مكِّي: "هي خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو كأنه ظلة" وفيه بُعد.

قوله: { وَظَنُّوا } فيه أوجه، أحدها: أنه في محلِّ جرٍّ نسقاً على "تَبَقْنَا" المخفوض بالظرف تقديرًا. والثاني: أنه حال، و"قد" مقدرَةٌ عند بعضهم، وصاحب الحال: إمَّا الجبل، أي: كأنه ظلةٌ في حال كونه مظنوناً وقوعه بهم. وبضعف أن يكون صاحبه "هم" في "فوقهم". والثالث: أنه مستأنف فلا محل له. والظنُّ هنا على بابه، ويجوز أن يكون بمعنى اليقين، والباء على بابها أيضاً. قيل: ويجوز أن تكون بمعنى "على".

(7/308)

قوله: { وَادْكُرُوا } العامَّة على التخفيف أمراً من ذكر يدكر. والأعمش: "وادكروا" بتشديد الـذال من الـدكـار والأصل: ادْكُرُوا والادتكـار، وتقدم تصريفه. وقرأ ابن مسعود: تذكروا من ك تذكرك بتشديد الكاف. وقرئ: وتذكروا بتشديد الـذال والكاف، والأصل: ولتذكروا، فأدغمت التاء في الـذال وحذفت لام الجر كقوله:

2332- محمدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *

* { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ }

قوله تعالى: { مِنْ ظُهُورِهِمْ } بدلٌ من قوله "من بني آدم" بإعادة الجارِّ كقوله: { لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِبُيُوتِهِمْ } { لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ } . وهل هو بدلٌ اشتمال أو بدل بعض من كل؟ قولان، الأول لأبي البقاء، والثاني للزمخشري، وهو الظاهر كقولك: ضربت زيدا ظهره، وقطعته يده، لا يُعْرَب أحد هذا بدل اشتمال

(7/309)

و { ذُرِّيَّتَهُمْ } مفعول به. وقرأ الكوفيون وابن كثير "ذريتهم" بالإفراد، والباقون "ذرياتهم" بالجمع. قال الشيخ: "ويحتمل في قراءة الجمع أن يكون مفعولٌ "أخذ" محذوفاً لفهم المعنى، و "ذرياتهم" بدلٌ من ضمير "ظهورهم"، كما أن "من ظهورهم" بدلٌ من "بني آدم"، والمفعولُ المحذوفُ هو الميثاق كقوله { وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا } قال: "وتقديرُ الكلام: وإذ أخذ ربُّك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد، واستعار أن يكون أخذ الميثاق من الظهر، كأن الميثاق لصعوبته، والارتباط به شيءٌ ثقيلٌ يُحمل على الظهر". وكذلك قرأ الكوفيون وابن كثير في سورة يس وفي / الطور في الموضعين: "ذريتهم" بالإفراد، وافقهم أبو عمرو على ما في يس، ونافع وافقهم في أول الطور وهي "ذريتهم" بإيمان "دون الثانية وهي "الحقنا بهم ذرياتهم" فالكوفيون وابن كثير جرّوا على منوال واحدس وهو الإفراد، وابن عامر على الجمع، وأبو عمرو ونافع جمعوا بين الأمرين كما بيّنتُ لك.

قال الشيخ في قراءة الإفراد في هذه السورة: "ويتعيّن أن يكون مفعولاً بـ "أخذ" وهو على حذف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم" يعني أنه لم يجز فيه ما جار في "ذرياتهم" من أنه بدل والمفعول محذوف، وذلك واضح لأن من قرأ "ذريتهم" بالإفراد لم يقرأه إلا منصوباً، ولو كان بدلاً من "هم" في "ظهورهم" لكان مجروراً بخلاف "ذرياتهم" بالجمع، فإن الكسرة تضح أن تكون علماً للجر وللنصب في جمع المؤنث السالم.

(7/310)

قوله: { بَلَى } جوابٌ لقوله "ألست" قال ابن عباس: "لو قالوا: نعم لكفروا" يريد أن النفي إذا أجيب بـ نعم كانت تصديقا له، فكانهم أقرّوا بأنه ليس برّبهم. هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه، وفيه نظرٌ إن صحَّ عنه، وذلك أن هذا النفي صار مقرّراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة: وهو أن النفي مطلقاً إذا قُصِدَ إيجابه أجيب بـ بلى، وإن كان مقرّراً

بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما ك ان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر كقوله:
 2333- أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو * وإيانا فذاك بنا تدانى
 نعم وترى الهلالَ كما أراه * ولعلوها النهار كما علاني
 فأجاب قوله "أليس" ب نعم مراعاةً للمعنى لأنه إيجاب.
 قوله: {شَهْدَتَا} هذا من كلام الله تعالى. وقيل: من كلام الملائكة. وقيل: من كلام الله تعالى والملائكة. وقيل: من كلام الذرية. قال الواحدي: "وعلى هذا لا يَحْسُنُ الوقْفُ على قوله "بلى" ولا يتعلَّقُ "أَنْ تقولوا" ب "شَهْدَتَا" ولكن بقوله "وَأَشْهَدُهُمْ".
 قوله: {أَنْ تَقُولُوا} مفعولٌ مِنْ أجله، والعامل فيه: إمَّا شهدنا، أي: شهدنا كراهةً أَنْ تقولوا، هذا تأويل البصريين، وأمَّا الكوفيون فقاعدتهم تقدير لا النافية، تقديره: لئلا تقولوا، كقوله {أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ}، وقول الآخر:
 2334- رَأَيْنَا مَا رَأَى البُصْرَاءُ فِيهَا * فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

(7/311)

أي: أَنْ لا تُبَاعَا، وأمَّا "وأشهدهم"، أي: أشهدهم لئلا تقولوا أو كراهةً أَنْ تقولوا. وقد تقدّم أن الواحدي قد قال: "إِنَّ شَهْدَتَا إِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِ الذَّرِيَّةِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ "أَنْ تقولوا" ب "أَشْهَدُهُمْ" كانه رأى أن التركيب يصير: شَهْدَتَا أَنْ تقولوا سواءً قرئ بالغيبة أو الخطاب، والشاهدون هم القائلون في المعنى، فكان ينبغي أن يكون التركيب: شهدنا أن نقول نحن. وهذا غير لازم لأن المعنى: شهد بعضهم على بعض، فبعضُ الذرية قال: شهدنا أن يقول البعض الآخر كذلك. وذكر الجرجاني لبعضهم وجهاً آخر وهو أن يكون قوله "وَإِذْ أَحَدٌ رِيكٌ" إلى قوله: "قالوا بلى" تمام قصة الميثاق، ثم ابتداء عز وجل خيراً آخر يذكّر ما يقوله المشركون يوم القيامة فقال تعالى: "شَهْدَتَا" بمعنى نشهد كما قال الحطيئة:

2335- شَهَدَ الحَطِيئَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ *

أي: يشهد، فيكون تأويله "يشهد أن تقولوا".
 وقرأ أبو عمرو "يقولوا" في الموضوعين بالغيبة جرياً على الأسماء المتقدمة، والباقيون بالخطاب، وهذا واضح على قولنا إِنَّ "شَهْدَتَا" مُسْنَدٌ لضمير الله تعالى. وقيل: على قراءة الغيبة يتعلّق "أَنْ يقولوا" بأشهدهم، ويكون "قالوا شهدنا" معترضاً بين الفعلِ وعلته، والخطابُ على الالتفات فيكون الضميران لشيء واحد. وهل هذا من باب الحقيقة وأن اللّم أخرج الذرية من ظهره بأن مَسَحَ عليه فخرجوا كالذّرِّ وأنطَقهم فشهدوا الكلُّ بأنه ربهم، فالمؤمنون قالوه حقيقةً في الأزل والمشركون قالوه تقيّةً، وعلى هذا جماعةٌ كثيرة، أو من باب التمثيل، قاله جماعة منهم الزمخشري، وجعله كقوله تعالى: {أَتَيْنَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}، وقول الشاعر:

2336- إِذْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ للبطن الحَقِي

وقول الآخر:

2337- قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ

إلى غير ذلك.

* { وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }

(7/312)

قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ } : أي: ومثل ما بيَّنا أَخَذَ الميثاق المتقدم وفصَّلناه نبين ونفصل الآيات. وقرأت فرقة "يُفَصِّل" بياء الغيبة وهو الله تعالى.

* { وَائْتَلَوْا عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ }

قوله تعالى: { فَاتَّبَعَهُ } : الجمهورُ على "أُتْبِعَهُ" رباعياً وفيه وجهان أحدهما: أنه متعدُّ لواحدٍ بمعنى أدركه ولحقه وهو مبالغة في حقه، / حيث جُعِلَ إماماً للشيطان. ويحتمل أن يكون متعدياً لاثنين لأنه منقولٌ بالهمزة مِنْ تَبِعَ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: أُتْبِعَهُ الشيطان خطواته، أي: جعله تابِعاً لها. ومن تعدَّيه لاثنين قوله تعالى: { وَأُتْبِعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ } . وقرأ الحسن وطلحة - بخلافٍ عنه - "فَاتَّبَعَهُ" بتشديد التاء. وهل تبعه وأُتْبِعَهُ بمعنى أو بينهما فرق؟ قيل بكلٍ منهما/ وأبدي بعضهم الفرق بأن تَبِعَهُ مشى في أثره، وأُتْبِعَهُ إذا وازاه في المشي. وقيل: أُتْبِعَهُ بمعنى استتبعه. والانسلاخ: التعرِّي من الشيء، ومنه: انسلاخ جلد الحية. وليس في الآية قَلْبٌ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه وإن زعمه بعضهم، وأن أصله: فانسلختُ منه.

* { وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَا بِهَا وَلَاكِنَّا أَلْخَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ }

(7/313)

قوله تعالى: { لَرَفَعْنَا بِهَا } : الضميرُ المنصوبُ الظاهرُ عودُه على الذي أوتي الآيات، والمجرورُ عائدٌ على الآيات. وقيل: المنصوبُ يعودُ على الكفر المفهوم ممَّا سبق، والمجرور على الآيات أيضاً، أي: لَرَفَعْنَا الكفر بما ترى من الآيات. وقيل: الضمير المجرور يعود على المعصية والمنصوب على "الذي". والمراد بالرفع الأخذ كما تقول: رُفِعَ الظالمُ، أي قُلِعَ وأهْلِكَ، أي: لأهلكناه بسبب المعصية. وهذه أقوال بعيدة، وإن كانت مرويةً عن مجاهد وغيره ولا يظهر الاستدراك إلا على الوجه الأول. ومعنى أَلْخَدَ، أي: ترامى بنفسه. قال أهل العربية: "وأصله من الإخلاد وهو الدوام واللزوم، فالمعنى: لَزِمَ المَيْلَ إلى الأرض، قال مالك بن نويرة:

2338- بأبناء حَيٍّ مِنْ قبائل مالك * وعمرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا

(7/314)

قوله: {إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ} هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال، أي: لاهتاً في الحالتين. قال بعضهم: "وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال فلا يقال: "جاء زيد إن يسأل يُعط" على الحال، بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة خبراً عن ضمير ما أريد جعل الحال منه فيقال: جاء زيد وهو إن يسأل يُعط، فتكون الجملة الاسمية في الحال. نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لا تخلو: مِنْ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَا يِنَاقِضُهَا أَوْ لَمْ يُعْطَفْ، فالأول يستمر فيه تَرْكُ الواو نحو: أتيتك إن أتيتني وإن لم تأتني، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يتقيان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: {أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}، والثاني لا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لم تأتني، لأنه لو تركت الواو فقبل: أتيتك إن لم تأتني لالتبس. إذا عُرف هذا فقوله {إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَتْ} من قبيل النوع الأول لأنَّ الحَمْلَ عليه والترك نقيضان".

والكلب: يجمع في القلة على أكلب، وفي الكثرة على كلاب، وشذوا فجمعوا أكلباً على أكالب، وكلاباً على كلابات، وأما كليب فاسم جمع كفريق لا جمع قال طرفة:

2339- تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا * رجالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

(7/315)

وتقدّمت هذه المائدة في المائة. ويقال: لَهَتْ يَلْهَتْ بفتح العين في الماضي والمضارع لَهْتًا وَلَهْتًا بفتح اللام وضمها وهو خروج لسانه في حال راحته وإعيائه، وأما غيره من الحيوان فلا يَلْهَتْ إلا إذا أعيا أو عطش. و الذي يظهر أن هذه الجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب لأنها مفسّرة للمثل المذكور، وهذا معنى واضح كما قالوا في قوله تعالى {خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ} فإنَّ الجملة من "خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ" مفسّرة لقوله تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ}. قوله: {ذَلِكَ مَثَلٌ} يجوز أن يُشارَ بـ "ذلك" إلى صفة الكلب، ويجوز أن يُشارَ به إلى المنسلخ من الآيات أو إلى الكلب. وأداة التشبيه محذوفة من ذلك، أي: صفة المنسلخ أو صفة الكلب مثل الذين كذبوا. ويجوز أن تكون المحذوفة من مثل القوم، أي: ذلك الوصف وهو وصف المنسلخ أو وصف الكلب كمثل القوم.

* { سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ }

(7/316)

قوله تعالى: {سَاءَ مَثَلًا}: "سَاء" بمعنى بئس، وفاعلها مضمرة فيها و "مثلاً" تمييز مفسر له، وقد تقدّم غير مرة أنّ فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يُفسّر بما بعده ويُستغنى عن تثنيته وجمعه وتأيينه بتثنية التمييز وجمعه وتأيينه عند البصريين. وتقدّم أن "سَاء" أصلها التّعدي لمفعول، والمخصوص بالذم لا يكون إلا من جنس التمييز /، والتمييز مفسر للفاعل فهو هو، فلزم أن يصدّق الفاعل والتمييز والمخصوص على شيء واحد. إذا عُرف هذا فقوله "القوم" غير صادق على التمييز والفاعل، فلا جرم أنه لا بد من تقدير محذوف: إمّا من التمييز، وإمّا من المخصوص، فالأول يقدر: ساء أصحاب مثل، أو أهل مثل القوم، والثاني يقدر: ساء مثلاً مثل القوم، ثم حذف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذه الجملة تأكيدٌ للتي قبلها.

وقرأ الحسن والأعمش وعيسى بن عمر: "ساء مثل القوم" برفع "مثل" مضافاً للقوم. والجحدرى روي عنه كذلك، وروي عنه كسر الميم وسكون الثاء ورفع اللام وجزّ القوم. وهذه القراءة المنسوبة لهؤلاء الجماعة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون "ساء" للتعجب مبنية تقديراً على فعل بضم العين كقولهم: "لقصو الرجل"، و "مثل القوم" فاعل بها، والتقدير: ما أسوأ مثل القوم، والموصول على هذا في محل جر نعتاً لقوم. والثاني: أنها بمعنى بئس، ومثّل القوم فاعل، والموصول على هذا في محل رفع لأنه المخصوص بالذم، وعلى هذا فلا بد من حذف مضاف ليتصدق الفاعل والمخصوص على شيء واحد. والتقدير: ساء مثل القوم مثل الذين. وقدّر الشيخ تمييزاً في هذه القراءة وفيه نظر، إذ لا يحتاج إلى تمييز إذا كان الفاعل ظاهراً حتى جعلوا الجمع بينهما ضرورةً كقوله:

2340- تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا * فَنِعَمَ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

(7/317)

وفي المسألة ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل: فإن كان مغايراً للفظ ومفيداً فائدةً جديدةً جاز نحو: نعم الرجل شجاعاً زيد، وعليه قوله:

2341- تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْجِلْ بِسِوَاهِ * فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي
قوله: {وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} مفعول لـ "يظلمون"، وفيه دليل على تقديم خبر كان عليها؛ لأنّ تقديم المعمول يُؤدّن بتقديم العامل غالباً. وقلت "غالباً" لأنّ تمّ مواضع يمتنع فيها ذلك نحو {قَامَا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} فاليتم مفعول بـ "تقهر" ولا يجوز تقديم "تقهر" على جازمه، وهو محتمل للبحث.

وهذه الجملة الكونية تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون نسقاً على الصلة وهي "كذبوا بآياتنا". والثاني: أن تكون مستأنفة، وعلى كلا القولين فلا محل لها، وقدّم المفعول ليفيد الاختصاص، وهذا على طريق الزمخشري وأنظاره.

* { مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }

قوله تعالى: { مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي } : راعى لفظ مَنْ فأفرد، وراعى معناها في قوله " أولئك هم الخاسرون " فجمع. وباء " المهتدي " ثابتة عند جميع القراء لثبوتها في الرسم، وسيأتي لك خلاف في التي في الإسراء وبحثها. وقال الواحدي: " فهو المهتدي: يجوز إثبات الياء على الأصل، ويجوز حذفها استخفاً كما قيل في بيت الكتاب:

2342- فَطِرْتُ بِمُنْضَلِي فِي يَعْمَلَاتِ * دَوَامِي الْأَيْدِي يَخِيطَنَّ السَّرِيحَا

ومنه:

2343- كَنُوحَ رَبِيشِ حَمَامَةٍ تَجْدِيَةِ * وَمَسَّخَتْ بِاللَّتَيْنِ عَصَفَ الْإِئِمِدِ
قال ابن جنى: " سببه المضاف إليه بالتنوين فحذف له الياء".

(7/318)

* { وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْإِنْعَامِ بَلْ هُمْ أَصْلُ أُولَئِكَ هُمُ الْعَافِلُونَ }

قوله تعالى: { لِجَهَنَّمَ } : يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ الصيرورة والعاقبة، وإنما إحتاج هذا القائل إلى كونها لامَ العاقبة لقوله تعالى { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } فهذه علتهُ معتبرةٌ محصورة، فكيف تكون هذه العلةُ أيضاً؟ وأوردوا من ذلك قول الشاعر:

2344- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْتُوا لِلْخَرَابِ *

وقول الآخر:

2345- أَلَا كُلُّ مَوْلُودٍ فَلِلْمَوْتِ يُؤَلَّدُ * وَلَسْتُ أَرَى حَيًّا لِحَيٍّ يُخَلَّدُ

وقول الآخر:

2346- فَلِلْمَوْتِ تَعْدُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا * كما لخرابِ الدَّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِنُ
والثاني: أنها للعلّة وذلك أنهم لما كان ما لهم إليها جعل ذلك سبباً على طريق المجاز.

وقد ردّ ابن عطية على مَنْ جعلها لامَ العاقبة فقال: " وليس هذا بصحيح، ولأمّ العاقبة إنما تُتَصَوَّرُ إذا كان فعل الفاعل لم يُقصد مصير الأمر إليه، وأما هنال فالفعل قُصِدَ به ما يصير الأمر [إليه] مِنْ سُكْنَاهُمْ لِجَهَنَّمَ"، واللام على هذا متعلقة بـ " ذَرَأْنَا". ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه حال من " كثيراً" لأنه في الأصل صفة لها لو تأخر. ولا حاجة إلى ادعاء قلب وأن الأصل: ذَرَأْنَا جَهَنَّمَ لكثير لأنه ضرورةٌ أو قليلٌ.

(7/319)

و {مَنْ الْجَنِّ} صفة لـ "كثيراً". "لهم قلوب" جملة في محل نصب: إمَّا صفة لكثير أيضاً، وإمَّا حالاً من "كثيراً" وإن كان نكرة لتخصّصه بالوصف، أو من الضمير المستكن في "من الجن" لأنه يَحْمَلُ / ضميراً لوقوعه صفةً. ويجوز أن يكون "لهم" على جِدَّتِه هو الوصف أو الحال، و "قلوب" فاعل به فيكون من باب الوصف بالمفرد وهو أولى. وقوله: {لَا يَفْقَهُونَ بِهَا} وكذلك الجملة المنفيّة في محلّ النعت لما قبلها، وهذا الوصف يكاد يكون لازماً لو ورد في غير القرآن لأنه لا فائدة بدونه لو قلت: "لزيد قلبٌ وله عينٌ" ويَكْتُمُ لم يظهر لذلك كبيرُ فائدةٍ.

* { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ قَادِعُوهُ بِهَا وَذَرَوْا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيهَا أَسْمَاءَهُ سَيَجْرُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: {الْحُسْنَىٰ}: فيها قولان، أظهرهما: أنها تأنث "أحسن"، والجمع المكسبُ لغير العاقل يجوز أن يُوصَفَ بما يوصف به المؤنث نحو: مآرب أخرى، ولو طوبق به لكان التركيب الحسن كقوله: {مَنْ أَيَّامٍ آخَرَ}. والثاني: أن الحسنى مصدر على فُعَلَى كالرُجْعَى والبُقْيَا قال:

2347- ولا يَجْرُونَ مِنْ حُسْنِي بِسوءٍ *

و "الأسماء" هنا: الألفاظ الدالة على الباري تعالى كالله والرحمن. وقال ابن عطية: "المرادُ بها التسمياتُ إجماعاً من المتأولين لا يمكن غيره، وفيه نظرٌ لأنّ التسمية مصدرٌ، والمصدر لا يُدعى به على كلا القولين في تفسير الدعاء، وذلك أن معنى "فادعوه" نادوه بها، كقولهم: يالله يا رحمان يا ذا الجلال والإكرام اغفر لنا. وقيل: سمّوه بها كقولك: "سمّيتُ ابني يزيد".

(7/320)

قوله: {يُلْحِدُونَ} قرأ حمزة هنا وفي النحل وحم السجدة: يُلْحِدُونَ بفتح الياء والحاء مِنْ لحد ثلاثياً. والباقون بضم الياء وكسر الحاء مِنْ أَلْحَدَ. فقيل: هما بمعنى واحد، وهو المَيْل والانحراف. ومنه لَحْدَ الْقَبْرِ لأنه يُمال، بحفره إلى جانبه، بخلاف الضريح فإنه يُخْفَرُ في وسطه، ومن كلامهم "مِا فعل الواجد؟ قالوا لَحَدَهُ اللاحد". وإلى كونهما بمعنى واحد ذهب ابن السكيت وقال: "هما العدول عن الحق". وألحد أكثر استعمالاً مِنْ لَحَدَ قال:

2348- ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ

وقال غيره: "لَحَدَ بِمعنى رَكَنَ وانضوى، وألحد: مال وانحرف" قاله الكسائي. وتُقل عنه أيضاً: أَلْحَدَ: أَعْرَضَ، ولحد: مال. قالوا: ولهذا وافق حمزة في النحل إذ معناه: يميلون إليه.

وروى أبو عبيدة عن الأصمعي: "ألحد: ماري وجادل، ولحد: حاد ومال. ورُجِّحت قراءة العامة بالإجماع على قوله "بالحاد". وقال الواحدي: "ولا يكاد يُسْمَعُ من العرب لاحد". قلت: فامتناهم من مجيء اسم فاعل الثلاثي يدل على قلته وقد قَدِّمْتُ من كلامهم "لحدّه اللاحد". ومعنى الإلحاد فيها أن اشتقوا منها أسماءً لألتهم فيقولون: اللات من لفظ الله، والعزى من لفظ العزيز، ومناة

مِنْ لَفْظِ الْمَثَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ سَمَّوَهُ بِمَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

* { وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ }

قوله تعالى: { وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً }؛ "مَنْ" يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، و"يهدون" صفة لـ "أمة". وقال بعضهم: "في الكلام حذف تقديره: وَمِمَّنْ خَلَقْنَا لِلْجَنَّةِ، يدل على ذلك ما ثبت لمقابلهم، وهو قوله: { وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ }.

* { وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ }

(7/321)

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ كَذَّبُوا }؛ يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وخبره الجملة الاستقبالية بعده. والوجه الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعل مقدر تقديره: سنستدرج الذين كذبوا والاستدرج: التقريب منزلة منزلة والأخذ قليلاً قليلاً، من الدرّج لأن الصاعد يرقى درجة درجة وكذلك النازل. وقيل: هو مأخوذ من الدرّج وهو الطيّ ومنه: "درّج الثوب": طواه، و"درّج الميث" مثله. والمعنى: تُطوى أجالهم.

وقرأ النخعي وابن وثاب: "سَيَسْتَدْرِجُهُمْ" بالياء، فيحتمل أن يكون الفاعل البارئ تعالى، وهو التفات من التكلم إلى الغيبة، وأن يكون الفاعل ضمير التكذيب المفهوم من قوله "كذبوا". وقال الأعشى في الاستدرج: 2349- فلو كنت في جُبِّ ثمانين قامة * ورُقِيَّتْ أسباب السماء بسلم ويقال: "درّج الصبي": إذا قارب بين خطاه، ودرج القوم: مات بعضهم إثر بعض.

* { وَأَمْلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ }

قوله تعالى: { وَأَمْلِي }؛ جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُّضْمَرٍ، أَي: وَأَنَا أَمْلِي، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ مُعْطُوفًا عَلَى "سَنَسْتَدْرِجُ". وفيه نظر إذ كان من الفصاحة لو كان كذا [لكان] "وَأَمْلِي" بون العظمة. ويجوز أن يكون هذا قريباً من الالتفات. والإملاء: الإمهال والتطويل. والمتين: القوي. ومنه المَتْنُ وهو الوسط لأنه أقوى ما في الحيوان. وقد مَتَّنَ يَمْتَنُ مَتَانَةً، أَي: قَوِيَ. وقرأ العامة: "إِنَّ كَيْدِي" بالكسر على الاستئناس المُشْعَرُ بِالْغَلْبَةِ. وقرأ ابن عامر في رواية عبد الحميد "أَنَّ كَيْدِي" بفتح الهمزة على العلة.

* { أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ }

(7/322)

قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ}: يجوز في "ما" وجه، أحدها: أن تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء، والخبر "بصاحبهم" أي: أي شيء استقر بصاحبهم من الجنون؟ فالجئة مصدر يُراد بها الهيئة كالركبة والجلسة. وقيل: المراد بالجئة الجن كقوله: {مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ} ولا بد حينئذ من حذف مضاف أي: مَسَّ جنة أو تخييط جنة.

والثاني: أن "ما" نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مسَّ جن. وفي هاتين الجملتين: أعني الاستفهامية أو المنفية فيهما وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب بعد إسقاط الخافض لأنهما علقا للتفكير لأنه من أفعال القلوب. والثاني: أن الكلام تم عند قوله: "أو لم يتفكروا" ثم ابتداء كلاماً آخر: إمَّا استفهام إنكار وإمَّا نفيًا. وقال الجوفي: "إن" ما بصاحبهم "معلقة لفعل محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: أو لم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم". قال: "وتفكر" لا يُعلق لأنه لم يدخل على جملة". وهذا ضعيف، لأنهم تصووا على أن فعل القلب المتعدّي بحرف جر أو إلى واحد إذا عُلق هل يبقى على حاله أو يُصمَّن ما يتعدى لاثنتين؟

الثالث: أن تكون "ما" موصولة بمعنى الذي تقديره: أو لم يتفكروا في الذي بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. وعلى قولنا إنها نافية يكون "من جنة" مبتدأ و"من" مزيدة فيه و"بصاحبهم" خبره أي: ما جنة بصاحبهم.

* {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ قَبَائِحُ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ }

(7/323)

قوله تعالى: {وَأَنْ عَسَى}: "أَنْ" فيها وجهان أحدهما: - وهو الصحيح - أنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن. و"عسى" وما في حيزها في محل الرفع خبراً لها، ولم يُفصل هنا بين أَنْ والخبر وإن كان فعلاً؛ لأن الفعل الجامد الذي لا يتصرف يشبه الأسماء، ومثله {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} {وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا} في قراءة نافع لأنه دعاء. وقد وقع خبر "أَنْ" جملة طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين فإن "عسى" للإنشاء، و"غضب الله" دعاء.

والثاني: أنها المصدرية، قاله أبو البقاء يعني التي تنصب المضارع الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيد؛ لأن النحاة تصووا على أن "أَنْ" المصدرية لا تُوصل إلا بالفعل المتصرف مطلقاً أي ماض ومضارع وأمر و"عسى" لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟ و"أَنْ" على كلا الوجهين في محل جر تسيقاً على "ملكوت"، أي: وألم ينظروا في أمر والشأن عسى أن يكون. و"أن يكون" فاعل عسى، وهي حينئذ تاممة لأنها متى رفعت أن وما في حيزها كانت تاممة، ومثلها في ذلك أوشك واخلولق. وفي اسم "يكون" قولان، أحدهما: هو ضمير الشأن، ويكون "قد اقترب أجلهم" خبراً لها. والثاني: أنه "أجلهم" و"قد اقترب" جملة من

فعل وفاعل هو ضمير "أجلهم" ولكن قَدَّمَ الخبر - وهو جملة فعلية - على اسمها، وقد تقدّم ذلك والخلاف فيه: وهو أن ابن مالك يجيزه، وابن عصفور يمنعه، عند قوله: {مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ

(7/324)

{ قَبَائِي } متعلّقٌ بـ يُؤْمِنُونَ " وهي جملة استفهامية سبقتُ للتعجب، أي: إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث فكيف يؤمنون بغيره؟ والهاء في "بعده" تحتمل العودَ على القرآن وأن تعودَ على الرسول، ويكون الكلامُ على حذفٍ مضافٍ، أي: بعد خبره وقصته، وأن تعودَ على "أجلهم"، أي: إنهم إذا ماتوا وانقضت أجلهم فكيف يـ {منون بعد انقضاء أجلهم؟ قال الزمخشري: "فإن قلت: بم تُعَلِّقُ قوله: "قبائي حديث بعده يؤمنون"؟ قلت: بقوله "عسى أن يكون قد اقترب أجلهم". كأنه قيل: لعل أجلهم قد اقترب فما لهم لا يبادرون [إلى] الإيمان بالقرآن قبل الموت، وماذا ينتظرون بعد وضوح الحق، وبأي حديثٍ أحقّ منه يريدون أن يؤمنوا؟ يعني التعلّق المعنوي المرتبط بما قبله لا الصناعي وهو واضح.

قوله: "ويذرهم" قرأ الأخوان بالياء وحزم الفعل، وعاصم وأبو عمرو بالياء أيضاً ورفع الفعل، ونافع وابن كثير و ابن عامر بالنون ورفع الفعل أيضاً. وقد روي الجزمُ أيضاً عن نافع وأبي عمرو في الشواذ. فالرفعُ من وجهٍ واحدٍ وهو الاستثناف أي: وهو يذرهم، أو: ونحن نذرهم علي حسب القراءتين. / وأمّا السُّكُونُ فيحتمل وجهين أحدهما: أنه جزم نسقاً على محلّ قوله "فلا هادي له" لأن الجملة المنفيّة جوابٌ للشرط فهي في محلّ جزمٍ فَعَطَفَ على محلّها وهو كقوله تعالى: {وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهَوَ حَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفِّرُ} بجزم "يكفر"، وكقول الشاعر:

2350- أتى سلكت فإني لك كاشح * وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

وأنشد الواحدي أيضاً قوله الآخر:

2351- فأبلوني بليتكم لعلني * أصالحكم وأستدرج تويّاً

(7/325)

قال: "حمل" "أستدرج" على موضع الفاء المحذوفة من قوله "فلعلي أصالحكم". والثاني: أنه سكونٌ تخفيفٌ كقراءة أبي عمرو: {يَنْصُرْكُمْ} و {يُشْعِرْكُمْ} ونحوه. وأما الغيبة فَجَرِيّاً على اسم الله تعالى، والتكلم على الالتفات من الغيبة إلى التكلم تعظيماً.

* { يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ تَقَلُّبُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {أَيَّانَ مُرْسَاهَا} فيه وجهان أحدهما: أن "أيان" خبر مقدم، و "مُرْسَاهَا" مبتدأ مؤخر. والثاني: أن "أيان" منصوب على الظرف بفعل مضمرة، ذلك الفعل رافع لـ "مُرْسَاهَا" بالفاعلية، وهو مذهب أبي العباس. وهذه الجملة في محل نصب لأنها بدل من "الساعة" بدل اشتمال، وحينئذ كان ينبغي ألا تكون في محل جر لأنها بدل من مجرور. وقد صرح بذلك أبو البقاء فقال: "والجملة في موضع جر بدلاً من "الساعة" تقديره: يسألونك عن زمان حلول الساعة"، إلا أنه مَعَ مِنْ كونها مجرورة المحل أن البدل في نية تكرار العامل، والعامل هو "يسألونك" والسيؤال يعلق بالاستفهام وهو متعد، يعني فتكون الجملة الاستفهامية في محل نصب بعد إسقاط الخافض كأنه قيل: يسألونك أيان مرسى الساعة، فهو في الحقيقة بدل من موضع "عن الساعة" لأن موضع المجرور نصب، ونظيره في البدل على أحسن الوجوه فيه: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُو.

و "أيان" ظرف زمان مبني لتضمُّنه معنى الاستفهام ولا يتصرف، ولبه المبتدأ والفعل المضارع دون الماضي، بخلاف "متى" فإنها يليها النوعان. وأكثر ما تكون "أَيَّانَ" استفهاماً كقول الشاعر:

2352- أَيَّانَ تَقْضِي حَاجَتِي أَيَّانَا * أَمَا تَرَى لِفِعْلِهَا إِبَّانَا

(7/326)

وقد تأتي شرطية جازمة لفعلين. قال الشاعر:

2353- أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تُؤْمِنُ غَيْرَنَا وَإِذَا * لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مَنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقال آخر:

2354- إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ

والفصيحة فتح همزتها وهي قراءة العامة. وقرأ السلمي بكسرهما وهي لغة سليم. واختلف النحويون في "أَيَّانَ": هل هي بسيطة أم مركبة؟ فذهب بعضهم إلى أن أصلها: أَيَّ أَوَانٍ فَحُذِّقْتَ الهمزة على غير قياس ولم يُعَوِّضْ منها شيء، وقُلبت الواو ياء على غير قياس، فاجتمع ثلاث ياءات فاستثقل ذلك فَحُذِّقْتَ إِحْدَاهُنَّ، وبُنيت الكلمة على الفتح فصارت أَيَّانَ. واختلفوا فيها أيضاً: هل هي مشتقة أم لا؟ فذهب أبو الفتح إلى أنها مشتقة مِنْ أَوَيْتُ إِلَيْهِ، لأن البعض أَوْ إلى الكل، والمعنى: أَيَّ وَقْتٍ وَأَيَّ فِعْلٍ، ووزنه فَعْلَانُ أَوْ فِعْلَانُ بحسب اللغتين، ومنع أن يكون وزنه فَعْلَالاً مشتقة مِنْ "أَيْنَ"، لأنَّ أَيْنَ ظرف مكان وأَيَّانَ ظرف زمان.

ومُرْسَاهَا يجوز أن يكون اسم مصدر وأن يكون اسم زمان، قال الزمخشري: "مُرْسَاهَا" إرساؤها أو وقت إرسائها، أي: إثباتها وإقرارها". قال الشيخ "وتقديره: وقت إرسائها ليس بجيد، لأن "أَيَّانَ" استفهام عن الزمان فلا يصح أن يكون خبراً عن الوقت إلا بمجاز لأنه يكون التقدير: في أي وقتٍ وقتٍ إرسائها" وهو كلام حسن، ويقال: رَسَا يَرْسُو: تَبَّتْ، ولا يقال إلا في الشيء الثقيل نحو: رَسَتِ السَّفِينَةُ تَرْسُو، وَأَرْسَيْتُهَا.

قوله: {عِلْمُهَا} مصدر مضاف للمفعول والظرف خبره. وقوله: "في السموات" يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون "في" بمعنى على، أي: على

أهل السموات أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض لانثقال هذه وزلال ذي. و الثاني: أنها على بابها من الطرفية، والمعنى: حَصَلَتْ ثِقَلُهَا وَهُوَ شِدَّتُهَا أَوْ الْمِبَالِغَةُ فِي إِخْفَائِهَا فِي هَذَيْنِ الطَّرْفَيْنِ.

(7/327)

قوله: {كَأَنَّكَ حَفِيٌّ} هذه الجملة التشبيهية في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ مفعولٍ "يسألونك". وفي "عنها" وجهان، أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بيسألونك وكأنك حَفِيٌّ معترض، وصلتها محذوفة تقديره: حَفِيٌّ بِهَا. وقال أبو البقاء: "في الكلام تقديم وتأخير، ولا حاجة إلى ذلك لأن هذه كلها متعلقاتٌ للفعل فإنَّ قولَه: / "كَأَنَّكَ حَفِيٌّ" حال كما تقدم. والثاني أنَّ "عن" بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى عن كقوله: {فَسئَلُ بِهِ حَبِيرًا} {وَيَوْمَ تَسْفُكُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} لأن حَفِيٌّ لا يتعدَّى بـ "عن" بل بالباء كقوله: {كَانَ بِي حَفِيًّا} وَيُضَمَّنُ معنى شيء يتعدَّى بـ "عن"، أي: كأنك كاشف بحفاوتك عنها.

والحَفِيُّ: المستقصي عن الشيء، المهتبل به، المعتنى بأمره قال:

2355- سؤال حَفِيٌّ عن أخيه كأنه * بذكرته وَسُنَانٌ أَوْ مُتَوَاسِنٌ

وقال آخر:

2356- فلَمَّا التَقِينَا بَيْنَ السِّيفِ بَيْنَا * لسائلةٍ عَنَّا حَفِيٌّ سؤَالِهَا

وقال الأعشى:

2357- فَإِنْ تَسْأَلِي عَنِي فَيَا رَبُّ سَائِلٍ * حَفِيٌّ عَنِ الْأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَضْعَدَا
وَالْإِخْفَاءُ: الاستقصاء ومنه "إخفاء الشوارب" والحافي، لأنه حَفِيْتُ قَدْمُهُ فِي

استقصاء السَّير. والحفاوة: البرُّ واللطف.

وقرأ عبدالله "حَفِيٌّ بِهَا" وهي تَدُلُّ لِمَنْ أَدَّعَى أَنَّ "عَنْ" بمعنى الباء. وَحَفِيٌّ

فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ: مَحْفُوفٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَيْ: كَأَنَّكَ مِبَالِغٌ فِي

السؤال عنها ومتطلع إلى علم مجيئها.

* {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا بَشَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ
لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوَاءُ إِنْ أُنَا إِلَّا تَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}

(7/328)

قوله تعالى: {لِنَفْسِي}: فيه وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بأملك. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من "نفعاً" لأنه في الأصل صفة له لو تأخر.

ويجوز أن يكون "لنفسى" معمولاً بـ "نفعاً"، واللام زائدة في المفعول به تقوية للعامل لأنه فرع، إذ التقدير: لا أملك أن أنفع نفسي ولا أن أضرها. وهو وجه حسن.

قوله: {إِلَّا مَا بَشَاءَ اللَّهُ} في هذا الاستثناء وجهان، أظهرهما: أنه متصل، أي:

إلا ما شاء الله تمكيني منه فإني أملكه. والثاني - وبه قال ابن عطية، وسبقه

إليه مكّي - : أنه منقطع، ولا حاجة تدعو إليه أنه منقطع.
 قوله: { وَمَا مَسَّنِي السَّوَاءُ } عطف على جواب "لو" وجاء هنا على أحسن الاستعمال من حيث أثبت اللام في جواب "لو" المثبت وإن كان يجوز غيره، وقد تقدّم، وحذف اللام من المنفي لأنه يمتنع ذلك فيه. وقال الشيخ: "ولم تصحب" ما" النافية - أي اللام-، وإن كان الفصيح أن لا تصحبها كقوله: { وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ } . وفيه نظر لأنهم نصوا على أن جوابها المنفي لا يجوز دخول اللام عليه.
 قوله: { لَقَوْمٌ } هذه من باب التنازع فيختار عند البصريين تعلُّقه بـ "بشير" لأنه الثاني، وعند الكوفيين بالأول لسبقه، ويجوز أن يكون المتعلق بالندارة محذوفاً، أي: نذير للكافرين، ودل عليه ذكر مقابله، وهو قريب من حذف المعطوف كقوله: { تَقِيكُمْ الْحَرَّ } .
 .{

* { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا رُؤُوسًا لِتَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلٌ خَفِيًّا فَحَمَّرَتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللّٰهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنُكْفِرَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ }

(7/329)

قوله تعالى: { حَمَلًا } المشهور أن الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وبالكسر ما كان على ظهر أو رأس [غير] شجرة. وحكى أبو سعيد في حمل المرأة: حَمَلٌ وَحَمَلٌ. وحكى يعقوب في حمل النخلة الكسرة. والحمل في الآية يجوز أن يراد به المصدر فينتصب انتصابه، وأن يراد به نفس الجنين، وهو الظاهر، فينتصب انتصاب المفعول به كقولك: حَمَلْتُ زَيْدًا.
 قوله: { فَحَمَّرَتْ } الجمهور على تشديد الراء ومعناه: استمرت به، أي: قامت وقعدت. وقيل: هو على القلب، أي: فمر بها، أي استمر ودام.
 وقرأ ابن عباس وأبو العالبيه ويحيى بن يعمر وأيوب "فَمَرَّتْ" خفيفة الراء، وفيها تخرجان، أحدهما: أن أصلها التشديد، ولكنهم كرهوا التضعيف في حرف مكرر فتركوه، وهذا كقراءة "وَقَرْنَ" بفتح القاف إذا جعلناه من القرار. والثاني: أنه من المِزْيَةِ وهو الشك، أي: فشكك بسببه أهو حمل أم مرض؟
 وقرأ عبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري: "فَمَارَتْ" بالف وتخفيف الراء. وفيها أيضاً وجهان، أحدهما: أنها من مار يمر، أي جاء وذهب، ومارت الريح، أي: جاءت وذهبت وتصرقت في كل وجه، ووزنه حينئذ فَعَلْتُ والأصل مَوَّرْتُ، ثم قلبت الواو ألفاً فهو كطافت تطوف. والثاني: أنها من المِزْيَةِ أيضاً قاله الزمخشري وعلى هذا فوزنه فاعلت والأصل: مَارَيْتُ كضاربتُ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، ثم حذقت لالتقاء الساكنين فهو كبارت ورامت. وقرأ سعد بن أبي وقاص وابن عباس أيضاً والضحاك "فاسْتَمَرَّتْ" به وهي واضحة. وقرأ أبي "فاستمارت" وفيها الوجهان المتقدمان في "فمارت"، أي: أنه يجوز / أن يكون من المِزْيَةِ، والأصل "استمرت"، وأن يكون من المَوَّرِ والأصل: استمورت.

(7/330)

قوله: {أَنْقَلْتُ}، أي: صارت ذا ثقل كقولهم: أَلْبَنَ الرجل وَأَثَمَرَ، أي: صار ذا لبن وتمر. وقيل: دخلت في الثقل، كقولهم: أصبح وأمسى، أي: دخلت في الصَّباح وَالْمساء. وقرئ "أَثَقَلْتُ" مبنياً للمفعول.
قوله: {دَعَا اللّٰهَ} متعلقُ الدعاءِ محذوفٌ لدلالة الجملة القسمية عليه، أي: دَعَا في أن يُؤْتِيَهُمَا ولداً صالحاً.

وقوله: {لَيْنٌ آتَيْنَا} هذا القسمُ وجوابه فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفسرٌ لجملة الدعاء كأنه قيل: فما كان دعاؤهما؟ كان دعاؤهما كيت وكيت، ولذلك قلت: إن هذه الجملة دالةٌ على متعلق الدعاء. والثاني: أنه معمول لقول مضمّر تقديره: فقالا: لئن آتينا. و "لنكوّن" جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوفٌ على ما تقرّر. و "صالحاً" فيه قولان أظهرهما: أنه مفعولٌ ثان، أي: ولداً صالحاً. والثاني - وبه قال مكي - : أنه نعتٌ مصدرٍ محذوف، أي: إبتاءً صالحاً. وهذا لا حاجةٌ إليه لأنه لا بد من تقدير الموتى لهما.

* { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللّٰهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله تعالى: {جَعَلَا لَهُ} قيل: تَمَّ مضاف، أي: جعل له أولادُهما شركاء، وإلا فحاشا آدم وحواء من ذلك، وإن جُعِل الضمير ليس لآدم وحواء فلا حاجة إلى تقديره. وقيل في الآية أقوال تقتضي أن يكون الضمير لآدم وحواء من غير حَذْفٍ مضاف بتأويلٍ ذُكر في التفسير.

(7/331)

وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم "شُرْكَاءَ" بكسر الشين وتسكين الراء وتنوين الكاف. والباقون بضمّ الشين وفتح الراء ومدّ الكاف مهموزةً من غير تنوين، جمع شريك، فالشُرْكَ مصدرٌ ولا بد من حَذْفٍ مضاف، أي: ذوي شُرْكَ بمعنى إشراك، فهو في الحقيقة اسمٌ مصدر. وقيل: المرادُ بالشرك النصيبُ، وهو ما جعله من رزقهما له يأكله معهما، وكانا يأكلان ويشربان وحدهما. فالضمير في "له" يعود على الولد الصالح. وقيل: الضمير في "له" لإبليس ولم يجر له ذكر. وهذان الوجهان لا معنى لهما. وقال مكي وأبو البقاء وغيرهما: إن التقدير يجوز أن يكون: جَعَلَا لغيره شُرْكَاءَ. قلت: هذا الذي قدّروه هؤلاء قد قال فيه أبو الحسن: "كان ينبغي لمن قرأ "شُرْكَاءَ" أن يقول: المعنى: جعلاً لغيره شُرْكَاءَ [فيما آتاهما] لأنهما لا يُنْكَرَان أن الأصل لله، فالشرك إنما لجعله لغيره".
قوله: {فَتَعَالَى اللّٰهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} قيل: هذه جملةٌ استثنائية، والضمير في "يشركون" يعود على الكفار، والكلامُ قد تَمَّ قبله. وقيل: يعودُ على آدم وحواء وإبليس، والمرادُ بالإشراك تسميتهما لوليدٍ ثالث بعد الحرث، وكان أشار بذلك إبليس، فالإشراك في التسمية فقط. وقيل: لم يكن آدمُ عَليمٌ، ويؤيد الوجه

الأول قراءة السلمي "عَمَّا تَشْرِكُونَ" بقاء الخطاب، وكذلك "أَتَشْرِكُونَ" بالخطاب أيضاً وهو التفات.

* { أَيْشِرْكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ }

قوله تعالى: { وَهُمْ يُخْلَقُونَ } : يجوز أن تعود على "ما" من حيث المعنى، والمراد بها الأصنام، وعَبَّرَ عنهم بـ "هم" لاعتقاد الكفار فيها ما يعتقدون في العقلاء، أو لأنهم مختلطون بمنْ عُبِدَ من العقلاء كالْمَسِيحِ وَعَزَّيْرٍ، أو يعود على الكفار، أي: والكافرون مخلوقون فلو تفكروا في ذلك لأمنوا.

* { وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءً عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ }

(7/332)

قوله تعالى: { وَإِنْ تَدْعُوهُمْ } : الظاهر أن الخطاب للكفار وضمير النصب للأصنام، والمعنى: وإن تدعوا ألّهتكم إلى طلب هدى ورشاد كما تطلبونه من الله لا يتابعوكم على مُرادكم. ويجوز أن يكون الضمير للرسول والمؤمنين والمنصوب للكفار: وإن تدعوا أنتم هؤلاء الكفار إلى الإيمان. ولا يجوز أن يكون "تَدْعُوا" مسنداً إلى ضمير الرسول فقط، والمنصوب للكفار أيضاً، لأنه كان ينبغي أن تُحذف الواو لأجل الجازم، ولا يجوز أن يُقال قَدَّرَ حَذَفَ الحركة وثبت حرف العلة كقوله:

2358- هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً * مِنْ هَجَوْتُ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ ويكون مثل قوله تعالى: { إِنَّهُ مَن يَبْقُ وَيُضِيرُ } { قَلَا تَنْسَى } { لَا تَحْفَ دَرَكَا } ولا تخشى { لأنه ضرورة، وأما الآيات فمؤولة وسيأتي ذلك، وقد مضى منه جملة. قوله: "لا يتبعكم" قرأ نافع بالتخفيف وكذا في الشعراء "يتبعهم"، والباقون بالتشديد، فقيل: هما لغتان، ولهذا جاء في قصة آدم: { قَمَنَ تَبِعَ }، في موضع آخر { اتَّبَعَ }. وقيل: تبع: اقتفى أثره، واتَّبعه - بالتشديد - اقتدى به. والأول أظهر.

قوله: { أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ } هذه جملة اسمية عُطِفَتْ على أخرى فعلية لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صَمْتُمْ. وقال أبو البقاء: "جملة اسمية في موضع الفعلية والتقدير: أدعوتموهم أم صَمْتُمْ". وقال ابن عطية: "عَطَفَ الاسم على الفعل إذ التقدير: أم صَمْتُمْ، ومثله قول الشاعر:

2359- سواءً عليك الفقرُ أم بيتٌ ليلةٌ * بأهل القباب من نمير بن عامر قال الشيخ: "وليس من عَطَفَ الفعل على الاسم، إنما هو من عَطَفَ الفعلية على اسم مقدر بالفعلية إذ الأصل: سواءً عليك أفتقرت أم بيتٌ، وإنما أتى في الآية بالجملة الثانية اسمية لأن الفعل يُشعر بالحدوث ولأنها رأسُ فاصلة".

(7/333)

وَالصَّمْتُ: السكون، يقال منه: صَمَتَ يَصْمُتُ: بالفتح في الماضي والضم في المضارع. ويقال: صَمِتَ بالكسر يَصْمَتُ بالفتح، والمصدر: الصَّمْتُ والصَّمَات. و"إِصْمِتْ" بكسر الهمزة والميم اسمُ فلاة معروفة، وهو منقولٌ من فعل الأمر من هذه المادة. وقد رَدَّ بعضهم هذا بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزته همزة وصل، ولكان ينبغي أن تكون ميمه مضمومة إن كان من يَصْمُتُ، أو مفتوحة إن كان من يَصْمَتُ، ولأنه كان ينبغي ألا يؤنث بالتاء وقد قالوا إِصْمِتَ. والجواب أن فعلَ الأمرِ يجبُ قطعُ همزته إذا سُمِّيَ به نحو "إشرب" لأنه ليس لنا من الأسماء ما همزته للوصل إلا أسماء عشرة [نوع الانطلاق من كل مصدر زاد على الخمسة] وهو قليلٌ فالإلحاق بالكثير أولى، وأما كسر الميم فلأنَّ التَّغْيِيرَ يُؤْنِسُ بالتَّغْيِيرِ، وكذلك الجوابُ عن تأنيثه بالتاء.

* { إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ قَدْ دَعَوْهُمْ فَلَيْسَ سَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ } : العامة على تشديد إنَّ فالموصول اسمها وعبادٌ خبرها. وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف "إِنْ" ونصب "عباد" و "أمثالكم". وقد حَرَّجَهَا أبو الفتح ابن جنى وغيره أنها "إِنْ" النافية، وهي عاملة عمل "ما" الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج والفارسي وابن جنى، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً وأنشدوا:
2360- إن هو مستولياً على أحد * إلا على أضعف المجانين

(7/334)

ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كونهم عباداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالى. وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تُفهم تحقير أمر المعبود من دون الله وعباوة عابده، وذلك أن العابدين أتمَّ حالاً وأقدرُّ على الضرِّ والنفع من ألتهم فإنها جمادٌ لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يعبدُ الكاملُ مَنْ هو دونه؟ فهي موافقة للقراءة المتواترة بطريق الأولى.

وقد رَدَّ أبو جعفر هذه القراءة بثلاثة أوجه، أحدها: مخالفتها لسواد المصحف. الثاني: أن سيبويه يختار الرفع في خبر "إِنْ" المخففة فيقول: "إن زيد منطلق" لأنَّ عَمَلَ "ما" ضعيف و "إِنْ" بمعناها فهي أضعف منها. الثالث: أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى "ما" إلا أن يكون بعدها إيجاب. وما رَدَّ به النحاس ليس بشيء لأنها مخالفةٌ يسيرة. قال الشيخ: "ويجوز أن يكون كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفةً للسواد". وأما سيبويه فاختلف الناس في الفهم عنه في ذلك. وأما الكسائي فهذا القيد غير معروف له. وخَرَّجَ الشيخ القراءة على أنها "إِنْ" المخففة قال: "وإنَّ المخففة تعمل في القراءة المتواترة كقراءة "وإنَّ كلاً"،

ثم إنها قد ثبت لها صب الجُزَّأين، وأنشد:
2361- * إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

قال: "وهي لغة ثابتة" ثم قال: "فإن تأولنا ما ويد من ذلك نحو:
2362- يا ليت أيام الصبا رواجعا

(7/335)

أي: تُرى رواجعا / فكذلك هذه يكون تأويلها: إن الذين تدعون من دون الله خلقناهم عباداً أمثالكم". قلت: فيكون هذا التخريج مبنياً على مذهبين أحدهما: إعمال المخففة وقد نصَّ جماعة من النحويين على أنه أقل من الإهمال، وعبارة بعضهم "إنه قليل" ولا أرتضيه لوروده في المتواتر. والثاني: أن "إنَّ" وإخواتها تنصب الجزأين وهو مذهب مرجوح. وقد تحصَّل في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه: كون "إنَّ" نافيةً عاملةً، أو المخففة الناصبة للجزأين، أو النصب بفعل مقدر هو خبر لها في المعنى.

وقرأ بعضهم "إنَّ" مخففة، "عباداً" نصاب، "أمثالكم" رفعاً، وتخريجها على أن تكون المخففة وقد أهملت، و "الذين" مبتدأ، و "تدعون" صلتها، والعائد محذوف، و "عبادٌ" حال من ذلك العائد المحذوف، و "أمثالكم" خبره. والتقدير: إن الذين تدعونهم حال كونهم عباداً أمثالكم في كونهم مخلوقين مملوكين فكيف يُعبدون؟ ويضعف أن يكون الموصول اسماً منصوباً المحل لأن إعمال المخففة كما تقدَّم قليلٌ. وحكى أبو البقاء أيضاً قراءةً رابعةً وهي بتشديد "إنَّ"، ونصب "عباد"، ورفع "أمثالكم"، وتخريجها على ما تقدم قبلها.

* { أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا آم لَّهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا آم لَّهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا آم لَّهُمْ آدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا قَلَّا تُنظِرُونَ }

قوله تعالى: { يَبْتَطِشُونَ } : العامة على كسر الطاء من بطش يبطش. وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع في رواية عنه: "يَبْتَطِشُونَ" بضمها وهما لغتان. والبطش: الأخذ بقوة.

(7/336)

قوله: { ثم كيدوني } قرأ أبو عمرو: "كيدوني" بإثبات الياء وصلماً وحذفها وقفاً. وهشام بإثباتها في الحاليين. والباقون بحذفها في الحاليين، وعن هشام خلاف مشهور. وقال الشيخ: "وقرأ أبو عمرو وهشام بخلاف عنه "فكيدوني" بإثبات الياء وصلماً ووقفاً" قلت: أبو عمرو لا يثبتها وقفاً البتة، فإن قاعدته [في] الإيئات الزائدة ما ذكره لك. وفي القراءة "فكيدوني" ثلاثة ألفاظ: هذه وقد عُرف حكمها، وفي هود { فَكَيْدُونِي جَمِيعاً } أثبتها الفراء كلهم في الحاليين، وفي الرسائل: { فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا } حَدَقَهَا الجَمِيعُ فِي الْحَالِيْنَ، وَهَذَا نَظِيرُ مَا مَرَّ بِكَ مِنْ لَفْظَةِ { وَآخِسُونِي } فَإِنَّهَا فِي الْبَقْرَةِ ثَابِتَةٌ لِلْكَلِّ وَصَلماً

ووقفاً، ومحذوفه في أول المائدة، ومختلف فيها في ثانيها.

* { إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ }

قوله تعالى: { إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ } : العامة على تشديد " وليي " مضافاً لياء المتكلم المفتوحة وهي قراءة واضحة. أضاف الولي إلى نفسه. وقرأ أبو عمرو في بعض طرقه: " إن وليي " بياء واحدة مشددة مفتوحة، وفيها تخريجان أحدهما: قال أبو علي: " إن ياء فعيل مدغمة في ياء المتكلم، وإن الياء التي هي لام الكلمة محذوفة، ومنع من العكس. والثاني: أن يكون " وليي " اسمها وهو اسم نكرة غير مضاف لياء المتكلم والأصل: إن ولياً الله، فولياً اسمها والله خبرها، ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:

2363- فالفيته غير مُسْتَعْتَب * ولا ذاكِرَ الله إلا قليلا
وكقراءة من قرأ: { قل هو الله أحد الله الصمد }. ولم يبق إلا الإخبار عن نكرة
بمعرفة وهو وارد، قال الشاعر:
2364- وإن حراماً أن أسب مجاشعاً * بأبائي الشم الكرام الخصارم

(7/337)

وقرأ الجحدري في رواية: " إن وليي الله " بكسر الياء مشددة، وأصلها أنه سَنَّ ياء المتكلم فالتقت مع لام التعريف، فحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة تدل عليها نحو: إن غلام الرجل. وقرأه في رواية أخرى: " إن وليي الله " بياء مشددة والجلالة بالجر، نقلها عنه أبو عمرو الداني، أضاف الولي إلى الجلالة. وذكر الأخفش وأبو حاتم هذه القراءة عنه، ولم يذكر نصب الياء. وخرَّجها الناس على ثلاثة أوجه، الأول - قول الأخفش - وهو أن يكون وليي الله اسمها، والذي نزل الكتاب خبرها، والمراد بالذي نزل الكتاب جبريل، يدل عليه قوله تعالى { تَرَلَّ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ } { قُلْ تَرَلَّهُ رُوحُ الْقُدُسِ } إلا أن الأخفش قال في قوله " وهو يتولى الصالحين " هو من صفة الله قطعاً لا من صفة جبريل، وفي تحتم ذلك نظراً. والثاني: أن يكون الموصوف بتنزيل الكتاب هو الله تعالى، والمراد بالموصول النبي صلى الله عليه وسلم ويكون ثم عائذ محذوف لفهم المعنى، و التقدير: إن وليي الله النبي الذي نزل الله الكتاب عليه، فحذف " عليه " وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف لكنه قد جاء قليلاً كقوله: /
2365- وإن لساني شهده يُشْتَفَى بها * وهو على من صبه الله علقم
أي: صبه الله عليه. وقال آخر:

2366- فأصبح من أسماء قيسي كقايض * على الماء لا يدري بما هو قابض
أي: بما هو قابض عليه. وقال آخر:

2367- لعل الذي أضعدتني أن يرُدني * إلى الأرض إن لم يقدر الخير قادراً
أي: أضعدتني به. وقال آخر:

2368- ومن حسدٍ يجور علي قومي * وأي الدهر ذو لم يحسدوني
وقال آخر:

2369- فقلت لها لا والذي حج حاتم * أخونك عهداً إنني غير حوان

أي: حجَّ إليه. وقال آخر:
2370- فَأَبْلَعَنَّ خَالِدَ بْنَ عَصَلَةَ * وَالْمَرْءُ مَعْنِيَّ بِلَوْمٍ مَنْ يَثِقُ

(7/338)

أي: يثق به، وإذا ثبت أن الضمير يُحذف في مثل هذه الأماكن وإن لم يكمل شرط الحذف فهذه القراءة في التخريج المذكور أسوة بها. والثالث: أن يكون الخبر مجذوفاً تقديره: إن وليَّ الله الصالح أو مَنْ هو صالح، وحذف لدلالة قوله "وهو يتولى الصالحين" وكقوله: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ، أَي: معدَّبون، وكقوله: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ

{.

* { وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {

والنزع: أدنى حركة تكون، وأكثر ما يُسند للشيطان لأنه أسرع في ذلك. وقيل: النَّزْعُ: الدخول في أمر لإفساده وقال الزمخشري: "والنزع والنسغ القرز والنخس، وجعل النزغ نازعاً كما قيل: "جَدَّ جَدَّهُ" يعني قصد بذلك المبالغة.

* { إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ {

قوله تعالى: {طَائِفٌ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: "طَيْفٌ" والباقون "طائف" بزنة فاعل. فأما طَيْفٌ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ مِنْ طاف يَطِيفُ كِبَاعٌ يَبِيعُ، وأنشد أبو عبيدة:
2371- أُنَى الْمَلِكِ الْخِيَالُ يَطِيفُ * وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرُهُ وَشُعُوفُ

(7/339)

والثاني: أنه مخففٌ من قَيْعِلٍ، والأصل: طَيْفٌ بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في مَيْتٍ مَيِّتٌ وفي لَيْنٍ لَيْيْنٌ وفي هَيْيْنٍ هَيْيْنٌ. ثم طَيْفٌ الذي هو الأصل يحتمل أن يكون مِنْ طاف يَطِيفُ أو من طاف يطوف، والأصل: طَيْوْفٌ فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري. والثالث: أن أصله طَوْفٌ من طاف يطوف، فقلبت الواو ياءً. قال أبو البقاء: "قلبت الواو ياءً وإن كانت ساكنة كما قلبت في أَيْدٍ وهو بعيد" قلت: وقد قالوا أيضاً في حَوْلٍ: حَيْلٌ، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه. وقوله "وإن كانت ساكنة" ليس هذا مقتضياً لمنع قلبها ياء بل كان ينبغي أن يُقال: وإن كان ما قبلها غير مكسور.
وأما طَائِفٌ فاسمٌ فاعل، يُحتمل أن يكون مِنْ طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكون مِنْ طاف يَطِيفُ فيكون كبايع ومائل. وقد زعم بعضهم أن طَيْفًا وطائفاً بمعنى واحد ويُعزى للفراء، فيحتمل أن يَرُدَّ طائفاً لطَيْفٍ

فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعل مصدرًا كقولهم: "أقائمًا وقد قعد الناس" وأن يَرُدَّ طيفاً لطائف، أي: فيجعله وصفاً على قَعْل. وقال الفارسي: "الطيف كالحطرة، والطائف كالخاطر" ففرّق بينهما. وقال الكسائي: "الطيف: اللّم، والطائف ما طاف حول الإنسان". قال ابن عطية: "وكيف هذا وقد قال الأعشى:

2372- وتُصْبِحُ مِنْ غَيْبِ السُّرَى وكأنما * أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجَنِّ أَوْلَقُ
ولا أدري ما تَعَجُّبُهُ؟ وكأنه أخذ قوله "ما طافَ حول الإنسان" مقيداً بالإنسان، وهذا قد جعله طائفاً بالناقة، وهي سَقَطَةٌ لأن الكسائي إنما قاله اتفاقاً لا تقييداً. وقال أبو زيد الأنصاري: "طاف: أقبل وأدبر يَطُوفُ طَوْفاً وَطَوَافاً، وأطاف: استدار القوم من نواحيهم. وطاف الخيال: أَلَمَّ، يَطِيفُ طَيْفاً" فقد فرّق أبو زيد بين ذي الواو وذي الياء، فخصّص كل مادة بمعنى. وفرّق أيضاً بين فعل وأفعل كما رأيت.

(7/340)

وزعم السُّهَيْلي أنه لا يُسْتَعْمَلُ مِنْ "طاف الخيال" اسم فاعل قال: "لأنه تخيلُ لا حقيقة له". قال: "فأمّا قوله تعالى: { قَطَّافَ عَلَيَّهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ } فلا يقال فيه طَيْفٌ لأنه اسمُ فاعل حقيقةً. وقال حسان:

2373- جَيْبُهُ أَرْقَنِي طَيْفُهَا * تَدَهَبُ صُبْحاً وَثُرَى فِي الْمَنَامِ
وقال السدّي: "الطَيْفُ: الجنون، والطائف: الغضب"، وعن ابن عباس - رضي الله عنه - هما بمعنى واحد وهو التَّزَعُّعُ.

* { وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ }

قوله تعالى: { وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَيِّ } في هذه الآية أوجه، أحدها: أن الضمير في "إخوانهم" يعود على الشياطين لدلالة لفظ الشيطان عليهم، أو على الشيطان نفسه لأنه لا يُراد به الواحد بل الجنس. والضمير المنصوب في "يَمُدُّونهم" يعود على الكفار، والمرفوع يعود على الشياطين أو الشيطان كما تقدّم. و التقدير: وإخوان الشياطين يَمُدُّهم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير مَنْ هو له في المعنى، ألا ترى أن الإمداد مسند إلى الشياطين في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن "إخوانهم"، ومثله:

2374- قوم إذا الخيلُ جالوا في كواثبها *

وقد تقدم لك في هذا كلامٌ وبحثٌ مع مكّي وغيره من حيث جَرَبَانُ الفِعْلِ على غير مَنْ هو له ولم يَبْرُرْ ضمير، وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور عليه عامّة المفسرين. قال الزمخشري "هو أوجهٌ لأن إخوانهم في مقابلة الذين اتقوا".

(7/341)

الثاني: أن المرادَ بالإخوان الشياطين، وبالضمير المضافِ إليه الجاهلون أو غيرُ المتقين؛ لأن الشيءَ يَدُلُّ على مقابله. والواو تعود على الإخوان، والضميرُ المنصوب يعود على الجاهلين أو غير المتقين، والمعنى: والشياطين الذين هم إخوانُ الجاهلين أو غير المتقين يَمُدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغيِّ، والخيرُ في هذا الوجه جارٍ على مَنْ هوله لفظاً ومعنى وهذا تفسير قتادة. الثالث: أن يعودَ الضميرُ المجرور والمنصوب على الشياطين، والمرفوع على الإخوان وهم الكفار. قال ابن عطية: "ويكون المعنى: وإخوان الشياطين في الغيِّ بخلاف الإخوة في الله يَمُدُّون [الشياطين]، أي: بطاعتهم لهم وقبولهم منهم، ولا يترتب هذا التأويل على أن يتعلق في الغيِّ بالإمداد: لأن الإنس لا يُعوون الشياطين" ز قلت: يعني يكون في "الغيِّ" حالاً من المبتدأ أي: وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغيِّ، وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف، والأحسن أن يتعلق بما تضمنه إخوانهم من معنى المؤاخاة والأخوة، وسيأتي فيه بحث للشيخ.

قال الشيخ: "ويمكن أن يتعلّق "في الغيِّ" على هذا التأويل بـ "يمدّونهم" على جهة السببية، أي: يمدّونهم بسبب غوايتهم نحو: "دخلت امرأة النار في هرة"، أي: بسبب هرة"، ويحتمل أن يكون "في الغيِّ" حالاً فيتعلّق بمحذوف، أي: كائنين في الغيِّ، فيكون "في الغيِّ" في موضعه، ولا يتعلّق بإخوانهم، وقد جَوَّز ذلك ابن عطية. وعندني في ذلك نظراً، فلو قلت: "مُطعمك زيدٌ لحمًا" تريد: مطعمك لحمًا زيدٌ، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر لكان في جوازه نظر؛ لأنك فصلت بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معاً، وإن كان ليس أجنبياً لأحدهما وهو المبتدأ". قلت: ولا يظهر منعُ هذا البتة لعدم أجنبيته.

(7/342)

وقرأ نافع: "يُمدونهم" بضم الياء وكسر الميم مِنْ أمدٍّ، والباقون بفتح الياء وضم الميم مِنْ مدٍّ، وقد تقدّم الكلام على هذه المادة، وهما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أوائل هذا الموضوع. وقرأ الجحدري "يُمدّونهم" مِنْ مادّة بزنة فاعله.

وقرأ العامة "يُقَصِّرون" مِنْ أَقَصَرَ، قال الشاعر:

2375- لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ * وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بَقْرٌ

وقال امرؤ القيس:

2376- سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا * وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْ فَعَزَّعْرَا

أي: ولا نازع عمّا هو فيه، وارتفع شوقك بعدما كان قد نزع وأقلع. وقرأ عيسى

بن عمر وابن أبي عبله "ثم لا يَقْصُرُونَ" بفتح الياء وضم الصاد مِنْ قَصْر، أي:

ثم لا يَنْقُصُونَ من إمدادهم. وهذه الجملة - أعني "وإخوانهم يمدّونهم" زعم

الزجاج أنها متصلة بالجملة من قوله {وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ تَصْرًا} وهو تكلف

بعيد.

وقوله {فِي الْغَيِّ}: قد تقدّم أنه يجوزُ أن يكون متعلقاً بالفعل، أو بإخوانهم، أو

بمحذوف على أنه حال: إمّا من إخوانهم، وإمّا مِنْ واو "يمدّونهم"، وإمّا مِنْ

مفعوله.

* { وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أْتِيْعُ مَا يَوْحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

والإنصاف: السُّكُون لِلإِسْتِمَاعِ، قاله الفراء. ويقال: تَصَتَّ وَأَنْصَتَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَدْ جَاءَ أَنْصَتَ مُتَعَدِيًا، قَالَ الْكَمِيتُ:

2377- أبوك الذي أجدى عليك بنصره * فأنصت عني بعده كلَّ قائل وقوله: {هَذَا بَصَائِرُ} جمع بصيرة، وأطلق على القرآن بصائر: إِمَّا مَبَالِغَةً، وَإِمَّا لِأَنَّهُ سَبَبُ الْبَصَائِرِ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ، أَي: ذُو بَصَائِرٍ. وَ"لَعَلَّ" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّرْجِي بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِينَ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّلْغِيلِ.

* { وَإِذَا فُرِيَءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }

(7/343)

قوله تعالى: {لَهُ}: متعلِّقٌ بِاسْتَمِعُوا، عَلَى مَعْنَى لِأَجْلِهِ، وَالضَّمِيرُ لِلْقُرْآنِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى لَهُ، أَي: لِأَجْلِهِ"، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى "اللَّهُ" وَفِيهِ بُعْدٌ، وَجَوَّزَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ اللَّامُ زَائِدَةً، أَي: فَاسْتَمِعُوهُ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ: إِمَّا تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ أَوْ كَوْنَ الْعَامِلِ فَرَعًا. وَجَوَّزَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى إِلَى وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. وَالاجْتِبَاءُ: افْتِعَالٌ مِنْ جَبَاهُ يَجْبِيهِ، أَي: جَمَعَهُ مُخْتَارًا لَهُ، وَلِهَذَا غَلَبَ: اجْتَبَيْتُ الشَّيْءَ، أَي: اخْتَرْتَهُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "اجْتَبَى الشَّيْءَ: بِمَعْنَى جَبَاهُ لِنَفْسِهِ، أَي: جَمَعَهُ / كَقَوْلِكَ: اجْتَمَعَهُ أَوْ جَبِيَّ إِلَيْهِ فَاجْتَبَاهُ، أَي: أَخَذَهُ كَقَوْلِهِ: جَلَيْتُ إِلَيْهِ الْعُرُوسَ فَاجْتَلَاهَا، وَالْمَعْنَى: هَلَا اجْتَمَعَتْهَا افْتِعَالًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: "إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ".

* { وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي تَفْسِيكَ تَصَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ }

قوله تعالى: {تَصَرُّعًا وَخِيفَةً}: فِي نَصْبِهِمَا وَجْهَانِ، أَظْهَرَهُمَا: أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ مِنْ أَجْلِهِمَا لِأَنَّهُ يَتَسَبَّبُ عَنْهُمَا الذِّكْرُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَنْتَصِبَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ، أَي: مُتَضَرِّعِينَ خَائِفِينَ، أَوْ ذَوِي تَضَرُّعٍ وَخِيفَةٍ. وَقَرَأَ "وَخِيفَةً" بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ. وَقِيلَ: وَهُمَا مَصْدَرَانِ لِلْفِعْلِ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ.

قوله: {وَدُونَ الْجَهْرِ} قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "مَعْطُوفٌ عَلَى "تَضَرُّعٍ" وَالتَّقْدِيرُ: وَمُقْتَصِدِينَ". وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ "دُونَ" ظَرْفٌ لَا يَنْتَصِرُ عَلَى الْمَشْهُورِ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ صِفَةً لِشَيْءٍ مَحْذُوفٍ، ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْحَالُ كَمَا قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ: "وَدُونَ الْجَهْرِ: وَمُتَكَلِّمًا كَلَامًا دُونَ الْجَهْرِ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ أَدْخَلَ فِي الْإِخْلَاصِ وَأَقْرَبُ إِلَى حَسَنِ التَّفَكُّرِ".

(7/344)

قوله: {يَالْعُدُوَّ وَالْأَصَالَ} متعلق باذكر، أي: اذكره في هذين الوقتين وهما عبارة عن الليل والنهار. قال أبو البقاء: "بالْعُدُوَّ" متعلق بـ "ادعوا" وهو سَبَقُ لسان وقلم، إذ ليس نظمُ القرآن كذا. والْعُدُوَّ: إمَّا جمع عُدُوَّة كقمح وقمحة، وعلى هذا فيكون قد قابل الجمع بالجمع المعنوي. وقيل: هو مصدرٌ فيقَدَّرُ زمانٌ مضافٌ إليه حتى يتقابل زمان مجموع بمثله، تقديره: بأوقات الغدو. والأصال: جمع أَصْل، وَأَصْلُ جمع أَصِيل فهو جمع الجمع. ولا جائز أن يكونَ جمعاً لأصِيل؛ لأنَّ فعيلًا لا يُجمع على أفعال. وقيل: بل هو جمعٌ لأصِيل، وفعيلٌ يُجمع على أفعال نحو: يمين وأيمان. وقيل: أصل جمع لـ "أصل" وأصل مفرد، ثبت ذلك من لغتهم وهو العشي، وفُعْلٌ يُجمع على أفعال قالوا: عُتِقُوا وأعناق، وعلى هذا فلا حاجة إلى دَعْوَى أنه جمع الجمع، ويُجمع على أصلان كَرغيف ورُغفان، ويَصْعَرُ على لفظه كقوله:

2378- وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا * عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
واستدلُّ الكوفيون بقولهم "أصِيلان" على جواز تصغير جمع الكثرة بهذا البيت، وتأولُه البصريون على أنه مفرد، وتُبدل نونه لاما، ويُروى أصِيلًا.
وقرأ أبو مجلز - واسمُه لاحق بن حميد السدوسي البصري - "والإِصال" مصدرٌ أصل، أي: دخل في الأصل.

سورة الأنفال

* {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا دَاتِ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ}: فاعل "يَسْأَلُ" يعود على معلوم، وهم مَنْ حَصَرَ بَدْرًا. و"سأل" تارة تكونُ لاقتضاء معنى في نفسِ المسؤول فتتعدى بـ "عن" كهذه الآية، وكقول الشاعر:
2379- سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ * فليس سواءً عالمٌ وجَهِولٌ

(7/345)

وقد تكون لاقتضاء مال ونحوه فتتعدى لاثنين نحو: "سألت زيداً مالاً". وقد ادَّعى بعضهم أن السؤال هنا بهذا المعنى، وزعم أن "عَنْ" زائدة، والتقدير: يسألونك الأنفال، وأيد قولَه بقراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وزيد ولده ومحمد الباقر ولده أيضاً وولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء: "يسألونك الأنفال" دون "عن". والصحيح أن هذه القراءة على إرادة حرف الجر. وقال بعضهم: "عن" بمعنى "من". وهذا لا ضرورة تدعو إليه. وقرأ ابنُ محيصن: "عَلْنَقَال". والأصل: أنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، ثم اعتدَّ بالحركة العارضة فأدغم النون في اللام كقوله: {وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ}، وقد تقدَّم ذلك في قوله {عَنِ الْأَهْلِ}

{ والأنفال: جمع نَقَلَ وهي الزيادة على الشيء الواجب وسُمِّيَتْ / الغنيمة تَقَلًّا لزيادتها على حماية الحوزة. قال لبيد:

2380- إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ تَقَلُّ * وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَبِّنِي وَعَجَلُ

وقال آخر:

2381- إِنَّا إِذَا أَحْمَرَّ الوَعَى تَرَوَى القَنَا * وَتَعَفُّ عِنْدَ مَقَاسِمِ الأَنْفَالِ
وقيل: سُمِّيَتْ "الأَنْفَال" لِأَنَّ المُسْلِمِينَ فَضَّلُوا بِهَا عَلَى سَائِرِ الأُمَمِ. وقال
الزَمَخْشَرِيُّ: "والتَّقَلُّ: مَا يُنْقَلُهُ الغَازِي، أَيْ يُعْطَاهُ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ مِنَ
المَعْنَمِ".

قوله: { دَاتٌ بَيْنَكُمْ }؛ قد تقدّم الكلام على "ذات" في آل عمران. وهي هنا
صفة لمفعول محذوف تقديره: وَأَصْلِحُوا أحوالاً ذاتاً افتراقكم وذاتاً وصلكم،
أو ذات المكان المتصل بكم، فإن "بين" قد قيل إنه يراد به هنا الفراق أو
الوصل أو الظرف. وقال الزجاج وغيره: "إن" ذات" هنا بمنزلة حقيقة الشيء
ونفسه" وقد أوضح ذلك ابن عطية. والتفسير بيان هذا أولى.

(7/346)

وقال الشيخ: "والبيّن: الفراق، و"ذات" نعت لمفعول محذوف أي: وَأَصْلِحُوا
أحوالاً ذات افتراقكم، لَمَّا كَانَتِ الأحوالُ مَلَابِسَةً لِلْبَيِّنِ أُضِيفَتْ صِفَتُهَا إِلَيْهِ، كَمَا
تَقُولُ: إِسْقِنِي ذَا إِثْنَيْ عَشَرَ أَي: مَاءً صَاحِبَ إِثْنَيْ عَشَرَ، لَمَّا لَابَسَ المَاءُ الإِنَاءَ وَصِفَ بِـ
"ذا" وَأُضِيفَ عَلَى الإِنَاءِ. والمعنى: اسقني ما في الإِنَاءِ مِنَ المَاءِ".

* { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ
رَادُّهُمْ إِيْمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }

قوله تعالى: { وَجِلَتْ } يُقَالُ: وَجَلَ بالكسر في الماضي يَوْجَلُ بالفتح، وفيه
لُغِيَّةٌ أُخْرَى، قَرِئَ بِهَا فِي الشَّاذِّ: وَجَلَتْ بِفَتْحِ الجيم في الماضي وكسرها في
المضارع فَتَنَجَلُ الوَاوُ كَوَعَدَ يَعِدُ. وَيُقَالُ فِي المِشْهُورَةِ: وَجَلَ يَوْجَلُ. ومنهم
مَنْ يَقُولُ: يَاجَلُ بقلب الواو ألفاً، وهو شاذٌّ لِأَنَّهُ قَلْبُ حَرْفِ العِلَّةِ بِأَحَدِ السَّبْبِينِ:
وهو انفتاح ما قبل حرف العلة دون تحركه وهو نظير "طائي" في النسب إلى
طِيءٍ. ومنهم من يقول: يَبْجَلُ بكسر حرف المضارعة فتنقلب الواو ياءً
لسكونها وانكسار ما قبلها. وقد تقدّم في أول هذا الموضوع أنّ من العرب مَنْ
يَكْسِرُ حَرْفَ المِضَارَعَةِ بِشَرْطٍ مِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ حَرْفُ المِضَارَعَةِ يَاءً إِلَّا فِي
هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَفِي أَبِي يَنْبِيءٍ. ومنهم مَنْ رَكَّبَ مِنْ هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ لُغَةً أُخْرَى وَهِيَ
فَتْحُ الياءِ وَقَلْبُ الوَاوِ يَاءً فَقَالَ: يَبْجَلُ، فَأَخَذَ قَلْبَ الوَاوِ مِمَّنْ كَسَرَ حَرْفَ
المِضَارَعَةِ، وَأَخَذَ فَتْحَ الياءِ مِنْ لُغَةِ الجَمْهُورِ.

(7/347)

وقوله: {إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} قال ابن عطية: "وجوابُ الشرط المتقدم في قوله: "وأطيعوا"، هذا مذهب سيبويه، ومذهب المبرد أن الجواب محذوف متأخر، ومذهبه في هذا ألا يتقدّم الجوابُ على الشرط". قلت: وهذا الذي ذكره أبو [محمد] نقل الناسُ خلافةً، نقلوا ذلك - أعني جوازَ تقديم جواب الشرط عليه - عن الكوفيين وأبي زيد وأبي العباس، فالله أعلم أيّهما أثبت، ويجوز أن يكون للمبرد قولان وكذا لسيبويه، فنقل كلُّ فريق عن كلِّ منهما أحد القولين.

* { الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

وقوله تعالى: {الَّذِينَ يُقِيمُونَ} يجوز في هذا الموصول أن يكن مرفوعاً على النعت للموصول، وعلى البدل، أو على البيان له، وأن يكون منصوباً على القطع المُشعر بالمدح. وقوله: {وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} التقديم يفيد الاختصاص أي: عليه لا على غيره. وهذه الجملة يُحتمل أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وهو النصبُ على الحال مِنْ مفعول "زادتهم" ويُحتمل أن تكون مستأنفةً، ويحتمل أن تكون معطوفةً على الصلة قبلها فتدخل في حيزِ الصلاتِ المتقدمة، وعلى هذين الوجهين فلا محلٌّ لها من الإعراب.

* { أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }

قوله تعالى: {حَقًّا} يجوز أن يكونَ صفةً لمصدر محذوف أي: هم المؤمنون إيماناً حقاً. ويجوز أن يكونَ مؤكداً لمضمون الجملة كقولك: هو عبدالله حقاً، والعاملُ فيه على كلا القولين مقدّر أي: أحقه حقاً. ويجوز - وهو ضعيف جداً - أن يكونَ مؤكداً لمضمون الجملة الواقعة بعده وهي "لهم درجات" ويكون الكلامُ قد تمَّ عند قوله "هم المؤمنون" ثم ابتدئ بـ "حقاً" لهم درجات". وهذا إنما يجوز على رأيٍ ضعيف، أعني تقديم المصدرِ المؤكد / لمضمون جملة عليها.

(7/348)

قوله: {عِنْدَ رَبِّهِمْ} يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ "درجات" لأنها بمعنى "أجور"، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ "درجات" أي: استقرّت عند ربهم، وأن يتعلّق بما تعلّق به "لهم" من الاستقرار.

* { كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ }

قوله تعالى: {كَمَا أَخْرَجَكَ} فيه عشرون وجهاً: أحدها: أن الكافَ نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: الأنفالُ ثابتةٌ لله ثبوتاً كما أخرجك أي: ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق، يعني أنه لا مزيةً في ذلك. الثاني: أن تقديره: وأصلحوا ذات بينكم إصلاحاً كما أخرجك. وقد التفت من خطاب الجماعة إلى خطاب الواحد. الثالث: تقديره: وأطيعوا الله ورسوله طاعةً محققةً ثابتةً كما أخرجك أي: كما

أن إخراج الله إياك لا مِزِيَّةَ فيه ولا شبهة. الرابع: تقديره: يتوكلون توكلًا حقيقياً كما أخرجك ربك. الخامس: تقديره: هم: المؤمنون حقاً كما أخرجك فهو صفة لـ "حقاً".

السادس: تقديره: استقرَّ لهم درجاتٌ وكذا استقراراً ثابتاً كاستقرار إخراجك. السابع: أنه متعلق بما بعده تقديره: يجادلونك مجادلةً كما أخرجك ربك. الثامن: تقديره: لكارهون كراهيةً ثابتة كما أخرجك ربك أي: إن هذين الشيين: الجدال والكراهية ثابتان لا محالة، كما أن إخراجك ثابت لا محالة. التاسع: أن الكاف بمعنى إذ، و"ما" مزيدة. التقدير: اذكر إذ أخرجك. وهذا فاسدٌ جداً إذ لم يثبت في موضع أن الكاف تكون بمعنى إذ، وأيضاً فإن "ما" لا تُزادُ إلا في مواضع ليس هذا منها.

(7/349)

العاشر: أن الكاف بمعنى واو القسم و"ما" بمعنى الذي، واقعة على ذي العلم مُفَسِّمًا به، وقد وقعت على ذي العلم في قوله: {وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَّاها} {وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى} والتقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله "يجادلونك" جواب القسم. وهذا قول أبي عبيدة. وقد ردَّ الناس عليه قاطبةً. وقالوا: كان ضعيفاً في النحو، ومتى ثبت كون الكاف حرفَ قسم بمعنى الواو؟ وأيضاً فإن "يجادلونك" لا يصحُّ كونه جواباً؛ لأنه على مذهب البصريين متى كان مضارعاً مثبتاً وجب فيه شيان: اللام وإحدى النونين، نحو {لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا}، وعند الكوفيين: إمَّا اللام وإمَّا إحدى النونين، و"يجادلونك" عارٍ عنهما.

الحادي عشر: أن الكاف بمعنى على، و"ما" بمعنى الذي والتقدير: أمض على الذي أخرجك. وهو ضعيفٌ لأنه لم يثبت كون الكاف بمعنى "على" البتة إلا في موضع يحتمل النزاع كقوله: {وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ} أي على هدايته إياكم. الثاني عشر: أن الكاف في محل رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله، كأنه ابتداءٌ وخبر. قال ابن عطية: "وهذا المعنى وَصَّعَهُ هذا المفسر، وليس من ألفاظ الآية في وَرِدٍ وَلَا صَدْرٍ".

الثالث عشر: أنها في موضع رفع أيضاً والتقدير: لهم درجاتٌ عند ربهم ومغفرة ورزق كريم، هذا وعدٌ حقٌّ كما أخرجك. وهذا فيه حذفٌ مبتدأٌ وخبر، ولو صرَّح بذلك لم يلتئم التشبيه ولم يحسن. الرابع عشر: أنها في موضع رفع أيضاً. والتقدير: وأصلحوا ذات بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك، فالكاف في الحقيقة نعتٌ لخبر مبتدأ محذوف. وهو ضعيف لطول الفصل بين قوله: "وأصلحوا" وبين قوله "كما أخرجك".

(7/350)

الخامس عشر: أنها في محل رفع أيضاً على خبر ابتداء مضمرة والمعنى: أنه شبه كراهية أصحاب رسول الله عليه السلام لخروجه من المدينة حين تحققوا

خروج قريش للدفع عن أبي سفيان وحفظ غيره بكراهيتهم لنزع الغنائم من أيديهم وجعلها لله ورسوله يحكم فيها ما يشاء. واختار الزمخشري هذا الوجه وحسنه، فقال: "يرتفع محل الكاف على أنه خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه الحال كحال إخراجك. يعني أن حالهم في كراهة ما رأيت من تفيل الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجهم للحرب" وهذا الذي حسنه الزمخشري هو قول الفراء - وقد شرحه ابن عطية بنحو ما تقدّم من الألفاظ - فإن الفراء قال: "هذه الكاف سبّته هذه القصة التي هي إخراجها من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال".

السادس عشر: أنها صفةٌ لخير مبتدأ أيضاً/ وقد حذف ذلك المبتدأ وخيره. والتقدير: قسّمك الغنائم حق كما كان إخراجك حقاً. السابع عشر: أن التشبيه وقع بين إخراجين أي: إخراج ربك إياك من بيتك وهو مكة وأنت كارهٌ لخروجك، وكان عاقبة ذلك الإخراج النصر والظفر وإخراجه إياك من المدينة وبعض المؤمنين كارهٌ، يكون عقيب ذلك الخروج الظفر والنصر والخير كما كانت عقيب ذلك الخروج الأول.

(7/351)

الثامن عشر: أن تتعلق الكاف بقوله "فاضربوا". وبسط هذا على ما قاله صاحب هذا الوجه: الكاف للتشبيه على سبيل المجاز، كقول القائل لعبده: "كما رجعتك إلى أعدائي فاستضعفوك وبألت مدداً فأمددتك وأرختك علكم فخذهم الآن وعاقبهم كما أحسنك إليك وأجرتك عليك الرزق فاعمل كذا واشكرني عليه، فتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وعشاكم النعاس أمانة منه، وأنزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مُرذفين فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان، كأنه يقول: قد أرختك علكم وأمددتك بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع وهو القتل لتبلغوا مراد الله في إحقاق الحق وإبطال الباطل. وهذا الوجه بعد طوله لا طائل تحته لبُعده من المعنى وكثرة الفواصل.

التاسع عشر: أن التقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أي: بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته وقد كرهوا خروجك تهيئاً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كان أمر عليه السلام بخروجهم بغتةً ولم يكونوا مستعديين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوح تصرّك الله وأمدك بملائكته، ودل على هذا المحذوف الكلام الذي بعده وهو قوله: {إِذْ تَسْتَعِينُونَ رَبَّكُمْ} الآيات. وهذا الوجه استحسنته الشيخ، وزعم أنه لم يُسبق به، ثم قال: "ويظهر أن الكاف ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل. وقد نصّ النحويون على أنها للتعليل، وخرّجوا عليه قوله تعالى: {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}، وأنشدوا:

2382- لا تشتم الناس كما لا تشتم

أي: لانتفاء شتم الناس لك لا تشتمهم. ومن الكلام الشائع: "كما تطيع الله يدخلك الجنة" أي: لأجل طاعتك الله يدخلك، فكذا الآية، والمعنى: لأن خرجت لإعزاز دين الله وقتل أعدائه تصرّك وأمدك بالملائكة".

(7/352)

العشرون: تقديره: وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين كما إخراجك في الطاعة خير لكم، كما كان إخراجك خيراً لهم. وهذه الأقوال - مع كثرتها - غالبها ضعيف، وقد بينت ذلك. قوله: { بِالْحَقِّ } فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بالفعل أي بسبب الحق أي: إنه إخراجٌ بسبب حق يظهر وهو علو كلمة الإسلام والنصر على أعداء الله. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من مفعول "أَخْرَجَكَ" أي: ملتبساً بالحق. قوله: { وَإِنَّ قَرِيْبًا } الواو للحال، والجملة في محل نصب، ولذلك كُسِرت "إِنَّ". ومفعول "كأرهُون" محذوف أي: لكأرهُون الخروج، وسبب الكراهة: إِمَّا نَفْرَةَ الطَّيْعِ مِمَّا يُتَوَقَّعُ مِنَ الْقِتَالِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ الاستعداد.

* { يُجَادِلُوْكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُوْنَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ }

قوله تعالى: { يُجَادِلُوْكَ } يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا إِبْرَارًا عَنْ حَالِهِمْ بِالْمَجَادَلَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً أَي: أَخْرَجَكَ فِي حَالِ مَجَادَلَتِهِمْ إِيَّاكَ. ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في "لكأرهُون" أي: لكأرهُون في حال جدال. والظاهر أن الضمير المرفوع يعود على الفريق المتقدم، ومعنى المجادلة قولهم: كيف نقاتل ولم نعد للقتال؟ ويجوز أن يعود على الكفار وجدالهم ظاهر. قوله: "بعدهما تبين" منصوب بالجدال و"ما" مصدرية أي: بعد تبينه ووضوحه، وهو أقبح من الجدال في الشيء قبل اتضاحه. وقرأ عبد الله "بين" مبنياً للمفعول مِنْ بَيَّنَّهُ أَي أَظْهَرْتَهُ.

قوله: { وَهُمْ يَنْظُرُونَ } حالٌ من مفعول "يساقون".

* { وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِجْدَى الطَّائِفَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ عَيْرَ دَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ }

(7/353)

قوله تعالى: { وَإِذْ يَعِدُّكُمْ } "إِذْ" منصوب بفعل مقدر أي: اذكر إذ. والجمهور على رفع الدال لأنه مضارع مرفوع. وقرأ / مسلم ابن محارب بسكونها على التخفيف لتوالي الحركات. وقرأ ابن محيصن "يعدكم الله احدى" يوصل همزة "إحدى" تخفيفاً على غير قياس، وهي نظير قراءة مَنْ قَرَأَ: "إنها لاحدى" بإسقاط الهمزة، أجرى همزة القطع مُجْرَى همزة الوصل. وقرأ أيضاً "أحد" بالتذكير، لأن الطائفة مؤنث مجازي. وقرأ مسلم بن محارب "بكلمته" على التوحيد، والمراد به اسم الجنس، فيؤدى مؤدى الجمع.

* { لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ }

قوله تعالى: {لِيُحِقَّ} : فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بما قبله أي: ويقطع ليحق الحق. والثاني: أن يتعلق بمحذوفٍ تقديره: ليحقَّ الحق فَعَلَّ ذلك أي: ما فعله إلا لهما وهو إثبات الإسلام وإظهاره وزوال الكفر ونحوه. قال الزمخشري: "ويجب أن يُقَدَّر المحذوفُ مؤخراً ليفيد الاختصاص وينطبق عليه المعنى". قلت: وهذا على رأيه، وهو الصحيح. قوله: "أَنَّهَا لَكُمْ" منصوبُ المِجَل على البدلِ مِن "إِحْدَى" أي: يَعِدُّكُمْ أن إحدى الطائفتين كائنة لكم أي: تَتَسَلَطُونَ عليها تَسَلَّطَ الْمَلَأِكُ فهي بدلُ اشتمال.

* { إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَيُّ مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ }
{

(7/354)

قوله تعالى: {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ} : فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب باذکر مضمراً، ولذلك سَمَّاه الحوفي مستأنفاً أي: إنه مقتطعٌ عما قبله. الثاني: أنه منصوب بيقوُّ أي: يحقُّ الحق وقت استغاثتكم. وهو قول ابن جرير. وهو غلط، لأنَّ "ليحقَّ" مستقبل لأنه منصوب بإضمار "أَنْ" ، و "إِذْ" ظرف لما مضى، فكيف يعمل المستقبل في الماضي؟ الثالث: أنه بدلٌ من "إِذْ" الأولى، قاله الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء. وكان قد قَدَّموا أن العامل في "إِذَا" الأولى "اذكر" مقدرًا. الرابع: أنه منصوبٌ بـ "يعدكم" قاله الحوفي وقبَّله الطبري. الخامس: أنه منصوب بقوله "تَوَدُّون" قاله أبو البقاء. وفيه بُعْدٌ لطول الفصل.

و "استغاث" يتعدى بنفسه وبالباء. ولم يجرى في القرآن إلا متعدياً بنفسه حتى نقم ابن مالك على النحويين قولهم المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله. وقد أنشدوا على تَعَدِّيهِ بالحرف قول الشاعر:

2383- حتى استغاثت بماءٍ لا رِشَاءَ له * من الأباطح في حاقاته البركُ

مُكَلَّلٌ بأصول التَّبَتِ تَنَسُّجِه * رِيحٌ حَرِيْقٌ لَصَاحِي مَائِه حُبُّكُ

كما استغاث بِسَيِّئٍ قَرُعِيْطَلَةٍ * خَافَ الْعِيُونَ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ

فدلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه وغيره.

قوله: {أَتَيْ} العامة على فتح الهمزة بتقدير حذف حرف الجر أي: فاستجاب باني. وقرأ عيسى بن عمر - وُروى عن أبي عمرو أيضاً - "إني" بكسرها. وفيها مذهبان: مذهب البصريين أنه على غضمار القول أي: فقال إني ممدكم. ومذهب الكوفيين أنها محكيَّةٌ باستجاب إجراءً له مُجْرَى القولِ لأنه بمعناه.

(7/355)

قوله: {بِأَلْفٍ} العامة على التوحيد. وقرأ الجحدري: "بألف" بزنة أفلس. وعنه أيضاً وعن السديّ بزنة أحمال. وفي الجمع بين هاتين القراءتين وقراءة

الجمهور: أن تُحْمَلَ قراءةُ الجمهور على أن المراد بالألفِ هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم يُنصَّ عليهم في قراءة الجمهور ونصَّ عليهم في هاتين القراءتين. أو تُحْمَلَ الألف على مَنْ قَاتَلَ من الملائكة دون مَنْ لم يقاتل فلا تَنَافِيَّ حينئذٍ بين القراءات.

قوله: {مُرْدَفِينَ} قرأ نافع - وُروى عن قنبل أيضاً - "مُرْدَفِينَ" بفتح الدال والياقون يكسرهما. وهما واضحتان لأنه يُروى في التفسير أنه كان وراء كل مَلِكٍ مَلِكٌ رديفاً له. فقراءة الفتح تُشعر بأن غيرهم أردفهم لركوبهم خلقهم، وقراءة الكسر تُشعر بأن الراكب خلف صاحبه قد أَرْدَقَه، فصَحَّ التعبيرُ باسم الفاعل تارةً واسم المفعول أخرى. وجَعَلَ أبو البقاء مفعولَ "مُرْدَفِينَ" - يعني بالكسر - محذوفاً أي: مُرْدَفِينَ أمثالهم. وجَوَّزَ أن يكون معنى الإرداف المجيء بعد الأوائل أي: جُعِلُوا رَدْفًا للأوائل. ويُطلب جوابٌ عن كيفية الجمع / بين هذه الآية وآية آل عمران، حيث قال هناك "بخمسة"، وقال هنا "بألف" والقصة واحدة. والجواب: أن هذه الألف مُرْدَقَةٌ لتلك الخمسة فيكون المجموعُ ستةَ آلاف، ويظهر هذا ويُقوى في قراءة "مُرْدَفِينَ" بكسر الدال.

(7/356)

وقد أنكر أبو عبيد أن يكون الملائكة أَرْدَقَت بعضها أي: رَكَّبَتْ خلفها غيرها من الملائكة. وقال الفارسي: "مَنْ كسر الدال احتمل وجهين، أحدهما: أن يكونوا مُرْدَفِينَ مثلهم كما تقول: "أَرْدَقْتُ زيدا دابتي" فيكون المفعول الثاني محذوفاً، وحَذَفُ المفعول كثيرٌ. والوجه الآخر: أن يكونوا جاؤوا بعد المسلمين. وقال الأخفش: "بنو فلان يَرْدِفوننا أي: يجيئون بعدنا"، وقال أبو عبيدة: "مُرْدَفِينَ: جاؤوا بعدُ، ورَدَفَنِي وأَرْدَفَنِي واحدٌ". قال الفارسي: "هذا الوجه كأنه أُبِينُ لقوله تعالى: {إِذْ تَسْتَعِينُونَ رَبَّكُمْ}، قوله "مُرْدَفِينَ" أي جئنا بعدُ لاستغاثتكم. ومَنْ فتح الدال فهم مُرْدَفُونَ على: أَرْدَفُوا النَّاسَ أي: أنزلوا بعدهم".

وقرأ بعض المكيين فيما حكاها الخليل "مُرْدَفِينَ" بفتح الراء وكسر الدال مشددة، والأصل: مُرْتَدَفِينَ فادغم. وقال أبو البقاء: "إن هذه القراءة مأخوذة من رَدَفَ بالتشديد الدال على التكثير، وإن التضعيف بدلٌ من الهمزة كأفْرَحْتُهُ وفَرَحْتُهُ" وجَوَّزَ الخليلُ بن أحمد ضمَّ الراءِ إتياعاً لضمِّ الميم كقولهم: مُخْضِمٌ بضم الخاء، وقد قُرئ بها شذوذاً.

وقُرئ "مُرْدَفِينَ" بكسر الراء وتشديد الدال مكسورةً. وكسر الراء يَحْتَمِلُ وجهين: إمَّا لالتقاء الساكنين وإمَّا للإتياع. قال ابن عطية: "ويجوز على هذه القراءة كسر الميم إتياعاً للراء، ولا أحفظه قراءة"، قلت: وكذلك الفتحة في "مُرْدَفِينَ" في القراءة التي حكاها الخليل تحتل وجهين. أحدهما: - وهو الظاهر - أنها حركة نَقْلٍ من التاء - حين قصد إدغامها - إلى الراء. والثاني: أنها فُتِحَتْ تخفيفاً، وإن كان الأصلُ الكسر على أصل التقاء الساكنين كما قد قُرئ به. وقُرئ "مُرْدَفِينَ" بكسر الميم إتياعاً لكسرة الراء.

(7/357)

والوَجَل: الْقَرْعُ. وقيل: استشعار الخوف يُقال منه: وَجَل يَوْجَلُ وَيَجَلُ وَيَجَلُ وَيَجَلُ وَيَجَلُ وَجَلًا، فهو وَجِل. والشُّوكَّة: السلاح كسنان الرُّمَحِ والتَّصَلُّ والسيف، وأصلها من النبت الحديد الطَّرْفِ كشوك السَّعْدَانِ، يُقال منه: رجلٌ شاكٌ، فالهمزة من واو كقائم، ويجوز قلبه بتأخير عينه بعد لامه، فيقال: "شاكٌ"، فيصير كغازٍ، ووزنه حينئذ قال - قال زهير:

2384- لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ * له لِبْدٌ أظْفارُه لم تُقَلِّمُ
ويُوصَفُ السِّلَاحُ بالشاكِي كما يُوصَفُ به الرجلُ فيقال: رجلٌ شاكٌ وشاكٌ،
وسلَاحٌ شاكٌ وشاكٌ. فأما شاكٌ فصحيحٌ غيرٌ معتلٍ، وألفُه منقلبةٌ عن عين
الكلمة، ووزنه في الأصل على فَعِلٍ بكسر العين، ولكن قُلبتْ أَلِفًا كما قالوا
كَبَشٌ صافٍ أي: صَوِّفٌ، وكذلك شاكٌ أي شوكٌ. ويحتمل أن يكونَ محذوفَ
العين وأصله شاكٌ فَحَذِفَتِ العَيْنُ فبقي شاكًا فألفُه زائدةٌ ووزنه على هذا فال.
وأما شاكٌ فمَنْقوصٌ وطريقته بالقلب كما تقدم. ومن وصف السلاح بالشاك
قوله:

2385- وألَيْسُ مَنْ رِضاهُ في طريقي * سلاحاً يَدْعُرُ الأبطالَ شاكًا

(7/358)

فهذا يُحتمل أن يكونَ محذوفَ العين، وأن يكونَ أصله شوكًا كصوف. ويُقال
أيضًا: هو شاكٌ في السلاح بتشديد الكاف من الشكَّة وهي السلاح أجمع، نقله
الهرودي والراغب. والاستغائة: طلبُ العَوْتِ وهو النصرُ والعَوْنُ وقيل: الاستغائة
سَدُّ الحَلَّةِ وقت الحاجة. وقيل: هي الاستجارة. ويقال: عَوْتُ وعَوَاتٌ وعَوَاتٌ،
والغيث من المطر والعَوْتُ من النصر، فعلى هذا يكونُ "استغات" مشتركًا
بينهما، ولكن الفرق بينهما في الفعل فيقال: استَعَتَّه فأغاثني من العَوْتُ،
وغاثني من العَيْثِ. والإردافُ: الإتيان والإركاب وراءك. قال الزجاج: "أرَدَفْتُ
الرجل إذا جئت بعده". ومنه {تَبَّعَهَا الرَّادِفَةُ}، ويقال: رَدِفَ وأرَدَفَ. واختلف
اللغويون فقيل: هما بمعنى واحد، وهو قولُ ابن الأعرابي نقله عنه ثعلب، وقولُ
أبي زيد نقله عنه أبو عبيد قال: "يُقال: رَدِفْتُ الرجلَ وأرَدَفْتُهُ إذا رَكِبْتَ خلقه"،
وأنشد: 2386- إذا الجوزاءُ أرَدَفَتِ التَّربِيَّ * طَنَّتْ بِأَلِ فاطمةَ الطنونا

(7/359)

أي جَاءَتْ على رَدِفِها. وقيل: بل بينهما فرق، فقال الزجاج: "يقال: رَدِفْتُ
الرجلَ: رَكِبْتُ خَلْفَهُ وأرَدَفْتُهُ: أركبته خلفي" وهذا يناسب قولَ مَنْ يُقَدَّرُ مفعولًا
في "مُرَدِّفِينَ" بكسر الدال، وأرَدَفْتُهُ إذا جئت بعده أيضًا، فصار أرَدَفَ على
هذا مشتركًا بين معنيين. وقال شمر: "رَدِفْتُ وأرَدَفْتُ إذا قَعَلتَ ذلك بنفسك،
فأما إذا قَعَلْتَهُما / بغيرك فَأَرَدَفْتُ لا غير". وقوله: {مُرَدِّفِينَ} بفتح الدال فيه
وجهان، أظهرهما: أنه صفةٌ لألف أي أرَدَفَ بعضهم لبعض. والثاني: أنه حالٌ من

ضمير المخاطبين في "يمدُّكم" قال ابن عطية: "ويُحتمل أن يُراد بالمُزْدَفِين المؤمنون أي: أُرْدِفُوا بالملائكة" وهذا نصُّ فيما ذكرته من الوجه الثاني. وقال الزمخشري: "وقرئ "مُزْدَفِين" بكسر الدال وفتحها مِنْ قولك: رَدَفَهُ إذا تبعه، ومنه قوله تعالى: {رَدَفَ لَكُمْ}، أي: رَدَفَكُمْ، وأرْدَفْتُهُ إياه إذا تَبِعْتَهُ، ويقال: أرْدَفْتَهُ كقولك: اتَّبَعْتَهُ إذا جئت بعده، فلا يخلو المكسورُ الدالِ مِنْ أن يكون بمعنى مُتَّبِعِينَ أو مُتَّبِعِينَ. فإن كان بمعنى مُتَّبِعِينَ فلا يخلو من أن يكون بمعنى مُتَّبِعِينَ بعضهم بعضاً، أو مُتَّبِعِينَ بعضهم لبعض، أو بمعنى مُتَّبِعِينَ إياهم المؤمنين، بمعنى يتقدَّمونهم فيُتَّبِعونهم أنفسهم أو مُتَّبِعِينَ لهم يُتَّبِعونهم ويُقدِّمونهم بين أيديهم وهم على ساقاتهم ليكونوا على أعينهم وحفظهم، أو بمعنى مُتَّبِعِينَ أنفسهم ملائكةً آخرين، أو متبوعين غيرهم من الملائكة. وبعض هذا الوجه قوله تعالى في سورة آل عمران {ثلاثة آلاف من الملائكة منزلين} {يَحْمَسَةَ آلاَفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ}، ومن قرأ "مُزْدَفِين" بالفتح فهو بمعنى مُتَّبِعِينَ أو مُتَّبِعِينَ. قلت: وهذا الكلام على طوله شرُّه أن "أتبع" بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين، و"أتبع" بالتشديد يتعدى لواحدٍ، وأرْدَفَ قد جاء بمعناها،

(7/360)

ومفعولُه - أو مفعولاه - محذوفٌ لفهم المعنى، فيقدَّر في كل موضع ما يليق به. إلا أنَّ الشيخ عابَّ عليه قوله "مُتَّبِعِينَ إياهم المؤمنين وقال: "هذا ليس من مواضع قَصَل الضمير بل مما يتصل وتُحذف له النون، لا يقال: هم كاسون إياك ثوباً، بل كاسوك، فتصححه أن يقول: متبوعهم المؤمنين أو مُتَّبِعِينَ أنفسهم المؤمنين".

* { وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: { وَمَا جَعَلَهُ } : الهاء تعود على الإمداد أي: وما جعل الله الإمداد. ثم هذا الإمدادُ يحتمل أن يكون المنسبك من قوله { أَنِّي مُمِدُّكُمْ }، إذ المعنى: فاستجاب بإمدادكم. ويحتمل أن يكون مدلولاً عليه بقوله "مُمدُّكم" كما دلَّ عليه فعله في قوله: { اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ }. وهذا الثاني أولى لأنه مُتَأْتٍ على قراءة الفتح والكسر في "إني" بخلاف الأول فإنه لا يتجه عَوْدُهُ على الإمداد على قراءة الكسر إلا بتأويل ذكره الزمخشري وهو أنه مفعولُ القول المضمَّر فهو في معنى القول. وقيل يعود على المدد قاله الزجاج. قال الواحدي: "وهذا أولى لأنَّ بالإمداد بالملائكة كانت البشري". وقال الفراء: "إنه يعودُ على الإرداف المدلول عليه بمردفين". وقيل: يعودُ على الألف. وقيل: على الوعد المدلول عليه بـ "يَعُدُّكم". وقيل: على جبريل أو على الاستجابة، لأنها مؤنث مجازي، أو على الإخبار بالإمداد. وهي كلها محتملة وأرجحها الأول، والجعل هنا تصيير.

* { إِذْ يُعْتَبِبُكُمُ النَّعَاسِ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رَجْرَجَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ }

(7/361)

قوله تعالى: { إِذْ يُعْتَبِبُكُمُ النَّعَاسِ } في "إذ" وجوه أحدها: أنه بدل من "إذ" في قوله: { وَإِذْ يُعَذِّبُكُمْ } قال الزمخشري: "إذ يعشاكم بدل ثان من "إذ يعذبكم". قوله: "ثان" لأنه أبدل منه "إذ" في قوله "إذ تستغيثون" ووافق على هذا ابن عطية وأبو البقاء. الثاني: أنه منصوبٌ بالنصر. الثالث: بـ "ما عند الله" من معنى الفعل. الرابع: بـ "ما جعله الله". الخامس: بإضمار "اذكر". ذكر ذلك الزمخشري. وقد سبقه إلى الرابع الجوفي.

وقد صَعَّفَ الشيخُ الوجهَ الثاني بثلاثة أوجه أحدها: أنَّ فيه إعمالَ المصدرِ المقرونِ بأل قال: "وفيه خلاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يعمل. الثاني من الأوجه المضعفة أنه فيه فصلٌ بين المصدر ومعموله بالخبر وهو قوله: "إلا من عند الله"، ولو قلت: "صَرَبُ زيدٍ شديدٌ عمراً" لم يَجُز. الثالث: أنه عمل ما قبل "إلا" فيما بعدها وليس أحدَ الثلاثةِ الجائزِ ذلك فيها، لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكونَ مستثنى أو مستثنى منه أو صفةً له. وقد جَوَّز الكسائي والأخفش إعمالَ ما قبل "غلا" فيما بعدها مطلقاً، وليس في هذه الأوجه أحسنٌ من أنه أخبر عن الموصول قبل تمام صلته.

وصَعَّفَ الثالثَ بأنه يلزم منه أن يكون استقراؤُ النصرِ مقيداً / بهذا الطرفِ، والنصرُ من عند الله لا يتقيدُ بوقتٍ دون وقت. وهذا لا يَصُغُفُ به لأنَّ المرادَ بهذا النصرِ نصرٌ خاص، وهذا النصرُ الخاصُّ كان مقيداً بذلك الطرف. وصَعَّفَ الرابعَ بطولَ الفصلِ ويكون معمولاً لما قبل "إلا".

السادس: أنه منصوبٌ بقوله: "ولتطمئننَّ به" قاله الطبري. السابع: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه "عزيز حكيم" قاله أبو البقاء. ونحا إليه ابن عطية قبله.

(7/362)

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو "يُعشاكم النعاسُ". نافع: "يُعشيبكم" بضم الياء وكسر الشين خفيفةً. "النعاسُ" نصباً. والباقون "يُعشيبكم" كالذي قبله، إلا أنه بتشديد الشين فالقراءة الأولى مِنْ عَشِي يَعْشَى، و "النعاسُ" فاعل. وفي الثانية مِنْ "أعشى"، وفاعله ضميرُ الباري تعالى، وكذا في الثالثة مِنْ "عشى" بالتشديد. و "النعاسُ" فيهما مفعول به، وأعشى وعشى لغتان.

قوله: "أمنة" في نصيها ثلاثة [أوجه] أحدها: أنه مصدرٌ لفعلٍ مقدر أي: قَامِئُكُمْ أَمَنَةً. الثاني: أنها منصوبة على أنها واقعةٌ موقعَ الحال: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ، فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ "النعاسُ" فنسبةُ الأمانة إليه مجازٌ، وإن كان الباري تعالى كما هو في القراءتين الأخيرتين فالنسبة حقيقةٌ، وإمَّا مِنَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ أَي: جَعَلَهُمْ نَفْسَ الْمَنَةِ، أَوْ عَلَى حَدْفِ مِضَافِ أَي: ذُوِي أَمَنَةٍ. الثالث: أنه مفعول

من أجله وذلك: إمّا أن يكونَ على القراءتين الأخيرتين أو على الأولى، فعلى القراءتين الأخيرتين أمرها واضح، وذلك أن التغشية أو الإغشاء من الله تعالى، والأمنه منه أيضاً، فقد اتحد الفاعلُ فصَحَّ النصبُ على المفعول له. وأمّا على القراءة الأولى ففاعل "يغشى" النعاسُ، وفاعل "الأمنه" الباري تعالى. ومع اختلاف الفاعلِ يمتنع النصبُ على المفعول له على المشهور وفيه خلافٌ، اللهم إلا أن يَتَجَوَّزَ بتجاوز.

(7/363)

وقد أوضح ذلك الزمخشيري فقال: "وَأَمَّنَّةٌ" مفعولٌ له. فإن قلت: أما وجب أن يكون فاعلُ الفعلِ المُعَلَّلِ والعلّةُ واحداً؟ قلت: بلى ولكن لما كان معني "يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ" تَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ انتصب "أَمَّنَّةٌ" على معنى: أَنَّ النُّعَاسَ وَالْأَمَّنَةَ لَهُمُ، والمعنى إذ تَغْشَاكُمُ أَمَّنًا". ثم قال: "فإن قلت: هل يجوز أن ينتصب على أن الأَمَّنَةَ للنُّعَاسِ الذي يَغْشَاكُمُ أَي: يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ لِأَمَّنَةٍ، على أن إسنادَ الأَمَّنِ إلى النُّعَاسِ إسنادٌ مجازي وهو لأصحابِ النُّعَاسِ على الحقيقة، أو على أنه أتاكم في وقت كان مِنْ حَقِّ النُّعَاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَخُوفِ أَنْ لَا يُقَدَّمَ عَلَى غَشْيَانِكُمْ، وإنما غَشَاكُمُ أَمَّنَةً حَاصِلَةً لَهُ مِنَ اللَّهِ لَوْلَاهَا لَمْ يَغْشَاكُمُ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ". قلت: لا تبعد فصاحة القرآن عن مثله، وله فيه نظائر، وقد أَلَمَّ بِهِ مَنْ قَالَ:

2387- يَهَابُ التَّوْمُ أَنْ يَغْشَى عَيْونًا * تَهَابَكَ فَهُوَ تَقَارٌ سَرُودٌ
وقوله: {مِنْهُ} فِي مَحَلِّ نِصْبٍ صَفَةً لـ "أَمَّنَةٍ"، وَالضَّمِيرُ فِي "مِنْهُ" يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى النُّعَاسِ بِالْمَجَازِ الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً.
وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالنَّخَعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ "أَمَّنَةً" بِسُكُونِ الْمِيمِ. وَنَظِيرُ أَمِنْ أَمَّنَةً بِالتَّحْرِيكِ حَيِّ حَيَاةً، وَنَظِيرُ أَمِنْ أَمَّنَةً بِالسُّكُونِ رَجِمَ رَحْمَةً.

(7/364)

قوله: {مَاءٌ لِيُطَهَّرَكُمُ} الْعَامَّةُ عَلَى "مَاءٍ" بِالْمَدِّ. وَ"لِيُطَهَّرَكُمُ" مُتَعَلِّقٌ بِـ "يُنزِّلُ". وَقَرَأَ الشَّعْبِيُّ "مَا لِيُطَهَّرَكُمُ" بِالْفِ مَقْصُورَةً، وَفِيهَا تَخْرِيْجَانِ أَظْهَرُهُمَا - وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِيٍّ وَغَيْرُهُ - أَنَّ "مَا" بِمَعْنَى الَّذِي، وَ"لِيُطَهَّرَكُمُ" صَلْتًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَقْدِيرُهُ: الَّذِي هُوَ لِيُطَهَّرَكُمُ، فَقَدَّرَ الْجَارُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالجَمْلَةُ صَلَةٌ لـ "مَا". وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ هَذَيْنِ التَّخْرِيْجَيْنِ بِأَنَّ لَامَ "كِي" لَا تَقَعُ صَلَةً. وَالثَّانِي: أَنَّ "مَا" هُوَ مَاءٌ بِالْمَدِّ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَذَقَتْ هَمْزَتَهُ فَقَالُوا: "شَرِبْتُ مَاءً" بِمِيمٍ مَنْوُونَةٍ، حَكَاهُ ابْنُ مَقْسَمٍ، وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْتَهَكَ اسْمٌ مُعَرَّبٌ بِالحذفِ حَتَّى يَبْقَى عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. إِذَا عُرِفَ هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَصْرُهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْوُتْهُ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. ثُمَّ هَذِهِ الْأَلْفُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَأَنَّ الْهَمْزَةَ مَحذُوفَةً / وَهَذِهِ الْأَلْفُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي "مَوْءٍ" فِي الْأَصْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَبْدَلَةَ مِنَ التَّنْوِينِ وَأَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى

الوقف. والأول أَوْلَى لأنهم يُراعون في الوقف أن لا يتركوا الموقوف عليه على حرفٍ واحد نحو "مُر" اسم فاعلٍ مِنْ أرى يُرى. قوله: "وَيُدْهِبُ" نسقٌ على "ليطهركم". وقرأ عيسى بن عمر "وَيُدْهِبُ" بسكون الباء، وهو تخفيف سَمَاهُ الشيخ جزماً. والعاملة على "رجز" بكسر الراء والزاي. وقرأ ابن محيصن بضم الراء، وابنُ أبي عيبله بالسّين. وقد تقدّم الكلامُ على كل واحد منها. ومعنى "رجز الشيطان" هنا ما ينشأ عن وسوسته.

* { إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْ يَنْزِلْنَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ فَتُحْيِي بِهِ الْمَمَاتَةَ وَالْمَوْتَةَ }
الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَاصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ {

(7/365)

قوله تعالى: { إِذْ يُوحِي } فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ ثالث من قوله { وَإِذْ يَعِدُّكُمْ } . والثاني: أن ينتصب بقوله "ويثبت"، قالهما الزمخشري، ولم يبين ذلك على عود الضمير. وأمّا ابنُ عطية فبناه على عَوْد الضمير في قوله "به"، فقال: "العاملُ في "إذ" العاملُ الأول على ما تقدّم فيما قبلها، ولو قدّرناه قريباً لكان قوله "ويثبت" على تأويل عَوْدَه على الرّبط، وأمّا على تأويل عَوْدَه على الماء فَيَقْلَقُ أن يعمل "ويثبت" في "إذ"، وإنما قَلِقَ ذلك عنده لاختلاف زمان التثبّت وزمان الوحي، فإنّ إنزالَ المطر وما تعلق به مِنْ تعليلاتٍ متقدّمٍ على تغشية النعاس، وهذا الوحي وتغشيهُ النعاس والإيحاءُ كانا وقتَ القتال.

(7/366)

قوله: { أَنْتُمْ مَعَكُمْ } مفعول بـ "يوحي"، أي: يوحى كوني معكم بالغبلة والنصر. وقرأ عيسى بن عمر - بخلافٍ عنه - "إني معكم" بكسر الهمزة. وفيه وجهان، أحدهما: أن ذلك على إضمار القول، وهو مذهب البصريين. والثاني: إجراء "يوحي" مُجْرِي القول لأنه بمعناه، وهو مذهب الكوفيين. قوله: { فَوْقَ الْأَعْنَاقِ } فيه أوجه، أحدها: أن "فوق" باقيةٌ على ظرفيتها، والمفعول محذوفٌ أي: فأضربوهم فوق الأعناق، عَلَّمَهُمْ كيف يضربونهم. والثاني: أن "فوق" مفعولٌ به على الاتّساع لأنه عبارةٌ عن الرأسِ كأنه قيل: فأضربوا رؤوسهم. وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّفُ. وقد زعم بعضهم أنه يتصرّف وأنك تقول: فَوْقُكَ رَأْسُكَ برفع "فوقك"، وهو ظاهرٌ قول الزمخشري فإنه قال: "فوق الأعناق: أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل". الثالث: - وهو قول أبي عبيدة - أنها بمعنى على أي: على الأعناق، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: فأضربوهم على الأعناق، وهو قريبٌ من الأول. الرابع: قال ابن قتيبة: "هي بمعنى دون". قال ابن عطية: "وهذا خطأٌ بينٌ وغلطٌ فاحش، وإنما دخل عليه اللبس من قوله: { بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا }، أي: فما دونها، وليست "فوق" هنا بمعنى دون، وإنما المراد: فما فوقها في القلة والصغر. الخامس: أنها زائدة أي أضربوا الأعناق وهو قول أبي الحسن، وهذا عند الجمهور خطأ، لأنّ زيادةً

الأسماء لا تجوز. قوله: { مِنْهُمْ كُلُّ بَنَانٍ } يجوز أن يتعلّق "منهم" بالأمر قبله أي: ابْتَدِئُوا الضرب من هذه الأماكن والأعضاء من أعاليهم إلى أسافلهم. ويجوز أ، يتعلّق بمحذوف على أنه حال مِنْ "كُلِّ بَنَانٍ"؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفةً له لو تأخّر قال أبو البقاء: "وَبَضْعُفٌ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "بَنَانٍ" إِذْ فِيهِ تَقْدِيمٌ حَالِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ" فكان المعنى: اضربوهم كيف ما كان. قال الزمخشري: "يعني صَرَبَ الهام" قال:

(7/367)

2388- * وَأَصْرِبُ هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

وقال:

2389- عَشِيَّتُهُ وَهُوَ فِي جَأَوَاءَ بَاسِلَةٍ * عَصْبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَاَنْفَلَقَا
وقال ابن عطية: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: "فَوْقَ الْأَعْنَاقِ" وَصَفَ أَيْلِغَ صَرَبَاتِ
العنق، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العنق، ودون عظم الرأس"، ثم
قال: "منه قوله:

2390- جَعَلْتُ السِّيفَ بَيْنَ الْجَيْدِ مِنْهُ * وَبَيْنَ أَسِيلِ حَدَبِهِ عِذَارًا"
وقيل: هذا مِنْ ذِكْرِ الْجِزَاءِ وَإِرَادَةِ الْكَلِّ كَقَوْلِ عَنْتَرَةَ: /

2391- عَهْدِي بِهِ سَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا * حُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ

والبنان: قيل الأصابع، وهو اسم جنس، الواحد بنانة قال عنتره:

2392- وَإِنَّ الْمَوْتَ طَوَّعُ يَدِي إِذَا مَا * وَصَلْتُ بِنَاتَهَا بِالْهُنْدُوانِي
وقال أبو الهيثم: "البنان: المفاصل، وكلُّ مَفْصِلٍ بِنَانَةٌ". وقيل: البنان: الأصابع
من اليدين والرجلين. وقيل: الأصابع من اليدين والرجلين وجمعي المفاصل من
جميع الأعضاء، وأنشد لعنتره:

2393- وَكَانَ فَتَى الْهَيْجَاءِ يَحْمِي ذِمَارَهَا * وَيَصْرِبُ عِنْدَ الْكَرْبِ كُلِّ بَنَانٍ
وقد تُبَدِّلُ نَوْتَهُ الْأَخِيرَةَ مِيمًا. قال رؤية:

2394- يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمْنَامِ * وَكَفَّكَ الْمَخْصَبِ الْبَتَامِ

* { ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ }

قوله تعالى: { ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ }؛ مبتدأ وخبر؟ والإشارة إلى الأمر بصربهم،
والخطابُ يجوز أن يكون للرسول، ويجوز أن يكون للكفار، وعلى هذا فيكون
التفاتاً. كذا قال الشيخ وفيه نظر لوجهين أحدهما: أنه يلزم من ذلك خطابُ
الجمع بخطاب الواحد وهو ممتنع أو قليل، وقد حُكِيَتْ لَعْنَةُ. والثاني: أن بعده
"بأنهم شاقوا" فيكون التفت من العيبة إلى الخطاب في كلمة واحدة، ثم رَجَعَ
إلى العيبة في الحال وهو بعيد.

(7/368)

قوله: { وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ } "مَنْ" مبتدأ والجملة الواقعة بعدها خبرها أو الجملة الواقعة جزاءً أو مجموعهما. وَمَنْ التزم عَوْدَ ضميرٍ مِنْ جملة الجزاء على اسم الشرطِ قَدْرَهُ هنا محذوفاً تقديره: فَإِنَّ الله شديدُ العقاب له. واتفق القراءُ على فَكِّ الإِدْغَامِ هنا في "يُشَاقِقِ" لأن المصاحفَ كَتَبَتْه بقافين مفكوكتين، وفكُّ هذا النوع لغَةُ الحجاز، والإِدْغَامُ بشروطه لغة تميم.

* { ذَالِكُمْ قَدْ وُقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ }

قوله تعالى: { ذَالِكُمْ قَدْ وُقُوهُ } : يجوز في "ذلكم" أربعة أوجه أحدها: أن يكون مرفوعاً على خبر ابتداء مضمراً أي: العقاب ذلكم أو الأمر ذلكم. الثاني: أن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف أي: ذلك العقاب. وعلى هذين الوجهين فيكون قوله "فذوقوه" لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب. والثالث: أن يرتفع بالابتداء، والخبر قوله: "فذوقوه"، وهذا على رأي الأَخْفِش فإنه يرى زيادة الفاء مطلقاً أعني سواءً تَضَمَّنَ المبتدأ معنى الشرط أم لا، وأما غيرُه فلا يُجِيز زيادتها إلا بشرط أن يكون المبتدأ مشبهاً لاسم الشرط، وقد قَدَّمْتُ تقريره غير مرة. واستدل الأَخْفِش على جواز ذلك بقول الشاعر:

2395- وقائلةٌ خولانُ فانكحُ فتاتَهُمُ * وأكرومُهُ الحَيَّينِ خُلُوْ كما هيا

(7/369)

وخرَّجه الآخرون على إضمار مبتدأ تقديره: هذه خولان. الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعل يُفَسِّرُهُ ما بعده، ويكون من باب الاشتغال. وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون نصباً على "عليكم ذلكم" كقوله: زيدا فاضربه". قال الشيخ: "ولا يصحُّ هذا التقدير لأنَّ "عليكم" من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال لا تُضَمَّرُ، فتشبيهُه بقولك: "زيداً فاضربه" ليس بجيد، لأنهم لم يُقَدِّروه بـ "عليك زيدا فاضربه" وإنما هذا منصوبٌ على الاشتغال"، قلت: يجوز أن يكون نحا الزمخشري نَحْوَ الكوفيين، فإنهم يُجْرُونَهُ مُجْرَى الفعل مطلقاً، وكذلك يُعْمَلُونَهُ متأخراً نحو: { كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ } . وقال أبو البقاء: "وبجوز أن يكون في موضع نصب، أي: ذوقوا ذلكم، ويُجْعَلِ الفعلُ الذي بعده مفسراً له، والأحسن أن يكون التقدير: باشروا ذلكم فذوقوه لتكون الفاء عاطفةً". قلت: طاهرُ هذه العبارة الثانية أن المسألة لا تكون من الاشتغال لأنه قَدَّرَ الفعلَ غيرَ موافقٍ لما بعده لفظاً مع إمكانه، وأيضاً فقد جَعَلَ الفاء عاطفةً لا زائدةً، وقد تقدَّم تحقيقُ الكلام في هذه الفاء عند قوله: { وَإِيَّايَ قَارَهُبُونَ }

(7/370)

{ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ } الجمهور على فتح "أَنَّ" وفيها تخريجات، أحدها: أنها وما في حيزها في محل رفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: حَتْمٌ استقراؤُ عذاب النار للكافرين. والثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: الحتم / أو الواجب أن للكافرين، أو الواجب أن للكافرين عذاب النار. الثالث: أن تكون عطفاً على "ذلكم" في وجهه، قاله الزمخشري، ويعني بقوله "في وجهه"، أي: وجهي الرفع وقد تقدّم. الرابع: أن تكون في محل نصب على المعية، قال الزمخشري: "أو نصب على أن الواو بمعنى مع، والمعنى: ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الي لكم في الآخرة، فوضّع الظاهر موضع المضمّر" يعني بقوله "وضّع الظاهر موضع المضمّر" أن أصل الكلام: فذوقوه وأن لكم، فوضع "للكافرين" موضع "لكم"، شهادةً عليهم بالكفر ومُنْبَهَةً على العلة. الخامس: أن يكون في محل نصب بإضمار اعلموا، قال الشاعر:

2396- تسمع للأحشاء منه لَعَطًا * ولليدين جُسَاءً وَبَدَا
أي: وترى لليدين بَدَا، فأضمر "ترى"، كذلك فذوقوه: واعلموا أن للكافرين.
وأنكره الزجاج أشدَّ إنكار وقال: "لو جاز هذا لجاز: "زيد قائم وعمرًا منطلقاً"،
أي: وترى عمرًا منطلقاً، ولا يُجيزه أحد".

وقرأ زيد بن علي والحسن بكسرهما على الاستئناف.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ }

(7/371)

قوله تعالى: {رَحْفًا}: فيه وجهان: أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال، والتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين رحفاً، أو يزحفون رحفاً. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال بنفسه ثم اختلفوا في صاحب الحال فقيل: الفاعل، أي: وأنتم رَحَفَ من الزحوف، أي: جماعة، أو وأنتم تمشون إليهم قليلاً قليلاً على حَسَبِ ما يُفَسَّرُ به الرَّحْفُ وسيأتي. وقيل: هو المفعول أي: وهم جمٌّ كثير أو يمشون إليكم. وقيل: هي حالٌ منهما أي:

لقيمومهم متزاحفين بعضكم إلى بعض.
وَالرَّحْفُ: الدنوُّ قليلاً قليلاً يقال: رَحَفَ يَرَحِفُ إليه بالفتح فيهما فهو زاحفٌ رَحْفًا، وكذلك تَرَحَّفَ وتَرَاخَفَ وَأَرَحَفَ لنا عدوُّنا أي: دَتَوْا لِقَاتِنَا. وقال الليث: "الرَّحْفُ: الجماعة يمشون إلى عدوِّهم، قال الأعشى:

2397- لِمَنْ الطَّعَائِنُ سَيَّرَهُنَّ تَرَحَّفُ * مِثْلَ السِّفِينِ إِذَا تَقَادَفُ تَجْدِفُ
وهذا من باب إطلاق المصدر على العين. والرَّحْفُ: الدبيب أيضاً مِنْ "رَحَفَ الصبيُّ"، قال امرؤ القيس:

2398- فَرَحْفًا أَتَيْتُ عَلَى الرُّكْبَيْنِ * فَتَوْبًا لَيْسْتُ وَتَوْبًا أَجْرُ

ويجوز جمعُه على رُحوفٍ ومَزاحِفٍ، لاختلاف النوع، قال الهذلي:
2399- كَأَنَّ مَزاحِفَ الحَبَّاتِ فِيهِ * قَبِيلَ الصُّبْحِ أَثَارُ السَّيِّطِ وَمَزاحِفِ جمع مَرَحَفٍ اسمُ المصدر.

قوله: "الأدبار" مفعول لـ "تُولَّوْهُم".

* { وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِعَصَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ }

وكذا {دُبْرَهُ} مفعول ثانٍ لـ {يُؤَلِّهِمْ}: وقرأ الحسن بالسكون كقولهم "عُنُق" في عُنُق، وهذا من باب التعريض حيث ذكر لهم حالة تُسْتَهْجَنُ مِنْ فاعلها فاتى بلفظ الدُّبْر دون الظهر لذلك. وبعضهم من أهل علم البيان سَمَّى هذا النوع كنايةً وليس بشيء.

(7/372)

قوله: {إِلَّا مُتَحَرِّفًا} في نصبه وجهان، أحدهما: أنه حال. والثاني: أنه استثناء. وقد أوضح ذلك الزمخشري فقال: "فإن قلت: بِمِ ائْتَصَبَ "إِلَّا مُتَحَرِّفًا"؟ قلت: على الحال، و"طال" لغو، أو على الاستثناء من المُولِّين، أي: وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ إِلَّا رجلاً منهم متحرفاً أو متحيزاً". قال الشيخ: "لا يريد بقوله "إِلَّا لَغْوٌ" أنها زائدة، بل يريد أن العامل وهو "يُؤَلِّهِمْ" وَصَلَ لِمَا بَعْدَهَا كقولهم في نحو "جئته بلا زاد" إنها لغو، وفي الحقيقة هي التثناء من حال محذوفة والتقدير: وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ مُلْتَبِسًا بِأَيِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ كَذَا، وإن لم تُقَدَّرْ حَالٌ عَامَةٌ محذوفة لم يَصِحَّ دخول "إِلَّا" لَأَنَّ الشَّرْطَ عِنْدَهُمْ وَاجِبٌ، وَالوَاجِبُ حَكْمُهُ أَنْ لَا تَدْخُلَ "إِلَّا" فِيهِ لَا فِي الْمَفْعُولِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْقَصَلَاتِ، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، وَالْمَفْرُغُ لَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ النِّفْيِ أَوْ النَّهْيِ، أَوْ الْمَوْوَلِ بِهِمَا، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ خِلَافٌ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ"، قلت: قوله: "لا في المفعول ولا في غيره من القَصَلَاتِ" لا حاجة إليه؛ لأن الاستثناء المرفغ لا يدخل في الإيجاب مطلقاً سواءً كان ما بعد "إِلَّا" فَضْلَةً أَمْ عَمْدَةً، فَذَكَرُ الْقَصَلَةَ وَالْمَفْعُولَ / يَوْمَهُمْ جَوَارَهُ فِي غَيْرِهِمَا.

وقال ابن عطية: "وأما الاستثناء فهو مِنَ المُولِّينَ الَّذِينَ تَتَضَمَّنُهُمْ "مَنْ" فَجَعَلَ تَضَمُّنَهُ عَلَى الاستثناء. وقال جماعة: إن الاستثناء من أنواع التولي. وقد رُدَّ هذا بأن لو كان كذلك لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ: إِلَّا تَحْيِزًا أَوْ تَحَرُّفًا.

(7/373)

والتحيزُ والتَّحَوُّزُ: الانضمام. وتحوَّزَتِ الحَيَّةُ: انطوت، وحُرِّثَ الشَّيْءُ: صَمَّنْتُهُ. والحَوَزَةُ مَا يَصُمُّ الْأَشْيَاءَ. ووزنٌ متحيزٌ: مُتَفَيْعِلٌ، وَالْأَصْلُ: مُتَحَيِّوُزٌ. فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء بعدها كميّت. ولا يجوز أن يكون مُتَفَعَّلًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَحَوُّزًا، فَأَمَّا مُتَحَوُّزٌ فمفعَّل.

* { فَلَمْ تَفْنُوهُمْ وَلَا كَنَّ اللَّهُ قَتْلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَا كِنَّ اللَّهُ رَمَى وَلِيُبْلِيَ

الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {

قوله تعالى: { فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ } : في هذه الفاء وجهان أحدهما - وبه قال الزمخشري-: أنها جوابٌ شَرَطٍ مقدر أي: إن افتخرتم بقتلهم فَلَضُمُّ تَقْتُلُوهُمْ "، قال الشيخ: " وليست جواباً بل لِرَبْطِ الكلام بعضه ببعض ".
قوله: { وَلَا كِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ } قرأ الأخوان وابن عامر " ولكن الله قتلهم " ولكن الله رمى " بتخفيف " لكن " ورفع الجلالة، والباقون بالتشديد ونصب الجلالة. وقد تقدّم توجيه القراءتين مُشْبِعاً في قوله { وَلَا كِنَّ الشَّيَاطِينَ } . وجاءت هنا " لكن " أحسن مجيءٍ لوقوعها بين نفي وإثبات، وقوله: { وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ } نفي عن الرمي وإثباته له، وذلك باعتبارين: أي: ما رَمَيْتَ على الحقيقة إذ رَمَيْتَ في ظاهر الحال، أو ما رَمَيْتَ الرَّغْبَ في قلوبهم إذ رَمَيْتَ الحَصِيَّاتِ والتراب. وقوله: " وما رَمَيْتَ " هذه الجملة عطفتُ على قوله " فلم تقتلوهم " لأنَّ المضارع المنفي بـ لم في قوة الماضي المنفي بـ " ما "، فإنك إذا قلت: " لم يَقْمِ " كان معناه ما قام. ولم يقل هنا: فلم تقتلوهم إذ قتلتموهم، كما قال: " إذ رَمَيْتَ " مبالغةً في الجملة الثانية.

(7/374)

قوله: { وَلِيُبَيِّنَ الْمُؤْمِنِينَ }، متعلِّقٌ بمحذوف أي: وليبليّ فَعَلَ ذلك. أو يكون معطوفاً على علةٍ محذوفة أي: ولكن الله رَمَى ليمحق الكفار وليبليّ المؤمنين. والبلاء في الخير والشر. قال زهير:
2400- * وأبلاهما خير البلاء الذي يبلو
والهاءُ في " منه " تعود على الظفر بالمشركين. وقيل: على الرمي قالهما مكي. والظاهر أنها تعود على الله تعالى.

* { ذَالِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: { ذَالِكُمْ } : يجوز فيه الرفعُ على الابتداء أي: ذلكم الأمر، والخبرُ محذوفٌ قاله الحوفي، و الأحسنُ أن يُقَدَّرَ الخبر: ذلكم البلاءُ حقٌّ وَحْتَمٌ. وقيل: هو خير مبتدأ، أي: الأمر ذلكم وهو تقدير سيبويه. وقيل: محله نصب بإضمار فَعَلْ أي: فَعَلْ ذلك. والإشارةُ بـ " ذلكم " إلى القتل والرمي والإشلاء. وقوله " بلاءٌ " يجوز أن يكونَ اسمَ مصدرٍ أي إبلاء، ويجوز أن يكونَ أريدَ بالبلاءِ نفسُ الشيءِ المبلوِّ به.

قوله: { وَأَنَّ اللَّهَ } يجوز أن يكون معطوفاً على " ذلكم " فيُحْكَمُ على محله بما يُحْكَمُ على محلِّ " ذلكم " وقد تقدّم، وأن يكون في محلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: واعلموا أن الله، وقد تقدّم ما في ذلك. وقال الزمخشري: " إنّه معطوفٌ على " وليبليّ "، يعني أن الغرض إبلاء المؤمنين وتوهينُ كيد الكافرين ".
وقرأ ابن عامر والكوفيون " مُوهِنٌ " بسكون الواو وتخفيف الهاءِ مِنْ أوهن كأكرم، وتَوَّن " موهن " غيرُ حفص. وقرأ الباقر " مُوهِّنٌ " بفتح الواو وتشديد الهاءِ والتنوين. فـ " كيد " منصوبٌ على المفعول به في قراءة غير حفص، ومخفوضٌ في قراءة حفص، وأصله النصب. وقراءة الكوفيين جاءت على

الأكثر لأن ما عينه حرفٌ حلقٍ غيرِ الهمزة تعديته بالهمزة، ولا يُعَدَّى بالتضعيف إلا كَلِمٌ محفوظة نحو: وَهَيْتُ وَصَعَّفْتُ.

(7/375)

* { إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ جَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا تَعُدُّ وَلَنْ نُغْنِي عَنْكُمْ فِتْنَتَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { وَلَنْ نُغْنِي } : قرأ الجمهور بالتاء من فوق لتأنيث الفته. وقرئ "ولن يُغني" بالتاء من تحت لأن تأنيثه مجازي وللفصل أيضاً. "ولو كثرت" هذه الجملة الإمتناعية حالية، وقد تقدّم تحقيق ذلك. قوله: { وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ } قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم بالفتح والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت. والثاني: أن التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم. والثالث: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجه الأخير يُقْرَب في المعنى من قراءة الكسر لأنه استئناف.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ }

قوله تعالى: { وَلَا تَوَلَّوْا } : الأصل: تَتَوَلَّوْا / فحذف إحدى التاءين. وقد تقدّم الخلاف في أيهما المحذوفة. قوله: { وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ } جملةٌ حالية، والضمير في "عنه" يعود على الرسول؛ لأن طاعته من طاعة الله. وقيل: يعود على الله وهذا كقوله تعالى: { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ }. وقيل: يعود على الأمر بالطاعة.

* { إِنْ سَرَ الدَّوَابُّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ }

وقوله تعالى: { الصُّمُّ } : إنما جمع "الصُّمُّ" وهو خبر "شر" لأنه يُراد به الكثرة، فجمع الخبر على المعنى، ولو كان الأصم لكان الإفراد على اللفظ، فالمعنى على الجمع. وقوله: { الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ } يجوز رفعه أو نصبه على القطع.

(7/376)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ }

قوله تعالى: { بَيْنَ الْمَرْءِ } : العامّة على فتح الميم، وقرأ ابن أبي إسحاق بكسرها على إتباعها لحركة الهمزة وذلك أن في "المَرْء" لغتين أفصحهما على

فَتَحَّ الميم مطلقاً. والثانية بإتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول: هذا مُرٌّ بضم الميم ورأيت مَرَّاً بفتحها، ومررت بِمِرٍّ بكسرها. وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء. وتوجيهها أن يكون تَقَلَّ حركة الهمزة إلى الراء، ثم صَعَّف الراء وأجرى الوصل مُجْرَى الوقف.
قوله: "وأنه" يجوز أن تكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وأن تعودَ على الله تعالى، وهو الأحسنُ لقوله "الله".

* { وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }

قوله تعالى: { لَا تُصِيبَنَّ } في "لا" وجهان، أحدهما أنها ناهية، وعلى هذا فالجملة لا يجوز أن تكون صفة لـ "فتنة"؛ لأنَّ الجملة الطلبية لا تقع صفةً، ويجوز أن تكون معمولة لقول، ذلك القول هو الصفة أي: فتنة مقولاً فيها: لا تصيبن. والنهي في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم: لا أرتبك ههنا أي: لا تتعطاوا أسباباً يُصيبكم فيها مصيبة لا تُخسُّ ظالمكم. ونونُ التوكيد على هذا في محلها. ونظيرُ إضمار القولِ قوله: 2401- جاؤوا بِمَدْقٍ هل رأيت الذئبَ قَطَّ

أي: مقول فيه: هل رأيت. والثاني: أن "لا" نافية، والجملة صفة لـ "فتنة" وهذا واضح من هذه الجهة، إلا أنه يُشكَل عليه توكيد المضارع في غير قسم ولا طلب ولا شرط، وفيه خلافٌ: هل يَجْرِي النفيُّ بـ "لا" مَجْرَى النهي؟ من الناس من قال نعم، واستشهد بقوله:

(7/377)

2402- فلا الجارة الدنيا لها تَلَحَّيْنَهَا * ولا الضيفُ منها إن أَنَا حَ مُحَوَّلٌ وقال آخر:

2403- فلا ذا نعيم يُتْرَكَنَّ لِنعيمه * وإن قال قَرَّظْنِي وَحُدَّ رَشْوَةً أَبِي ولا ذا بيئس يُتْرَكَنَّ لِبوسه فينفعه شكؤُ إليه إن اِشْتَكِي فإذا جاز أن يُوَكَّد المنفيُّ بـ "لا" مع انفصاله فلأنَّ يُوَكَّد المنفيُّ غيرُ المفصولِ بطريق الأُولَى. غلا أن الجمهور يَحْمِلُونَ ذلك على الضرورة.
وزعم الفراء أنَّ "لا تصيبن" جواب للأمر نحو: "انزل عن الدابة لا تَطْرَحَنَّك"، أي: إن تنزل عنها لا تطرحنك، ومنه قوله { لَا يَخْطِمَنَّكُمْ }، أي: إن تَدَخَّلُوا لا يَخْطِمَنَّكُمْ، فدخلت النونُ لما فيه من معنى الجزاء. قال الشيخ: "وقوله: لا يَخْطِمَنَّكُمْ وهذا المثالُ ليس نظيرَ "فتنة لا تصيبن الذين" لأنه ينتظم من الآية والمثال شرطٌ وجزاءٌ كما قَدَّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترى أنه لا يَصِحُّ تقدير: إن تقفوا فتنة لا تُصِيبِ الذين ظلموا، لأنه يترتبُ على الشرط غيرُ مقتضاه من جهة المعنى".

قال الزمخشري: "لا تصيبن": لا يخلو: إمَّا أن يكونَ جواباً للأمر أو نهياً بعد أمرٍ أو صفةً لفتنة. فإذا كانت جواباً فالمعنى: إن أصابنكم لا تُصِيبِ الظالمين منكم خاصة، بل تُعْمَمَنَّكُمْ"، قال الشيخ: "وأخذ الزمخشري قولَ الفراء فزاده فساداً

وَحَبَطَ فِيهِ"، فذكر ما نقلته عنه ثم قال: "فانظر إليه كيف قَدَّرَ أن يكون جواباً للأمر الذي هو "اتقوا"، ثم قَدَّرَ أداة الشرطِ داخلَةً على غير مضارع "اتقوا" فقال: المعنى: إن أصابْتُمْكم، يعني الفتنة. وانظر كيف قَدَّرَ الفراء: أنزل عن الدابة لا تَطْرَحَنَّكَ، وفي قوله: {ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ}، فأدخل أداة شرطٍ على مضارع فعل الأمر وهكذا [يَقَدِّرُ] ما كان جواباً للأمر".

(7/378)

وقيل: "لا تصيبَنَّ" جوابٌ قسم محذوف، والجملهُ القسميةُ صفةٌ لفتنة أي: فتنة والله لا تصيبَنَّ. ودخولُ النونِ أيضاً قليلٌ لأنه منفيٌّ. وقال: أبو البقاء: "ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ"، وظاهرُ هذا أنه إذا كان النفي في جواب القسم يطرُد دخولُ النونِ، وليس كذلك.

وقيل: إن اللامَ لامُ التوكيدِ، والفعلُ بعدها مثبتٌ، وإنما مُطْلَبت اللام، أي: أَسْبَعَتْ فَتَحْتَهَا فَتَوْلَدَتْ أَلْفًا، فدخولُ النونِ فيها قياسٌ. وتأثر هذا القائلُ بقراءة جماعةٍ كثيرةٍ "لتصيبَنَّ" وهي قراءةُ أميرِ المؤمنين وابن مسعود وزيد بن ثابت والباقر والربيع وأنس وأبي العالية وابن جمار. وممن وَجَّه ذلك ابن جني. و العجب أنه وَجَّه هذه القراءةَ الشاذةَ بتوجيهٍ يَرُدُّها إلى قراءةِ العامَّةِ، فقال: "ويجوز أن تكونِ قراءةُ ابن مسعود وَمَنْ دُكِرَ معه مخففةً من "لا" يعني حُذِفَتْ أَلْفُ "لا" تخفيفاً، واكْتَفِيَ بالحركة"، قال: "كما قالوا: أَمَ وَالله يريدون: أَمَا وَالله". قال المهدوي: "كما حُذِفَتْ مِنْ "ما" وهي أَخْتُ "لا" في نحو "أَمَا وَالله لأفعلن" وشبهه. قوله "أخت لا" ليس كذلك لأن "أما" هذه للاستفتاح كـ "ألا"، وليست مِنَ النافية في شيءٍ، فقد تحَصَّلَ من هذا أن ابن جني خَرَجَ كَلًّا من القراءةِ تين على الأخرى، وهذا لا ينبغي أن يجوز البتة، كيف يُورِدُ لفظَ نفيٍّ ويتأوَّل بثبوتٍ وعكسيه؟ هذا إنما يَقْلِبُ الحقائق ويؤدِّي على التعمية. وقال المبرد والفراء والزجاج في قراءةِ العامَّةِ: "لا تصيبَنَّ": "إِنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله "فتنة" وهو خطابٌ عامٌّ للمؤمنين، ثم ابتدأ تَهَيَّ الظلمةَ خاصةً عن البُعد من الظلم فتصيبهم الفتنة خاصة. والمرادُ هنا: لا يتعرَّض الظالم للفتنة فتقعُ إصابتُها له خاصة".

(7/379)

قال الزمخشري في تقرير هذا الوجه: "وإذا كانت نهياً بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرَّضوا للظلم فيصيبَ العقابُ أو أثرُ الذنبِ مَنْ ظلم منكم خاصة".

وقال علي بن سليمان "هو تَهَيَّ على معنى الدعاء، وإنما جعله نهياً بمعنى الدعاء لأنَّ دخولَ النونِ في المنفي بـ لا عنده لا يجوز، فيصير المعنى: لا أصابتَ ظالماً ولا غيرَ ظالم، فكأنه قيل: واتقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ". وقد تحَصَّلَتْ ممَّا تقدَّم في تخريج هذه الكلمة على أقوال: النهي بتقديره، والدعاء بتقديره،

والجواب للأمر بتقديره، وكونها صفةً بتقدير القول. قوله: {مِنْكُمْ} فيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرها: أنها للبيان مطلقاً. والثاني: أنها حالٌ فتعلقٌ بمحذوفٍ، وجعلها الزمخشري للتبعيض على تقدير، وللبيان على تقدير آخر فقال: "فإن قلت: ما معنى "مِنْ" في قوله "الذين ظلموا منكم"؟ قلت: التبعض على الوجه الأول، والبيان على الثاني؛ لأن المعنى: لا تصيبكم خاصة على ظلمكم، لأنَّ الظلم منكم أقبح من سائر الناس". قلت: يعني بالأول كونه جواباً لأمر، وبالثاني كونه نهياً بعد أمر. وفي تخصيصه التبعض بأحد الوجهين دون الآخر وكذا الثاني نظر؛ إذ المعنى يصحُّ بأحد التقديرين مع التبعض والبيان.

(7/380)

قوله: {خَاصَّةً} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنها حالٌ من الفاعل المستكن في قوله: "لا تصيبن"، وأصلها أن تكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: إصابةٌ خاصة. الثاني: أنها حالٌ من المفعول وهو الموصولُ تقديره: لا تصيبن الظالمين خاصة بل تعمهم وتعم غيرهم. والثالث: أنه حالٌ من فاعل "ظلموا" قاله ابن عطية. قال الشيخ: "ولا يُعقلُ هذا الوجه". قلت: ولا أدري ما عدتم تَعَقُّلَهُ؟ فإن المعنى: واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا ولم يظلم غيرهم، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم ولم يشاركهم فيه غيرهم، فهذه الفتنة لا تختص إصابتها هؤلاء بأنفسهم وتصيب مَنْ لم يظلم البتة، وهذا معنى واضح.

* {وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فَمَا لَكُم مِّنْ أَلْفٍ يَّوْمٍ يَّوْمٍ أَن تَقُولُوا إِنَّا كُنَّا عَسَافًا مَّضًى } وَآيَاتِكُمْ بِنِعْمَةِ رَبِّكُمْ فَارْتَدُّوا عَلَيْكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ تَوَّابِينَ

قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} فيه ثلاثة أوجه، أوضحها: أنه ظرفٌ ناصبه محذوفٌ تقديره: واذكروا حالكم الثابتة في وقت قتلكم، قاله ابن عطية. والثاني: أنه مفعول به. قال الزمخشري: "نصبٌ على أنه مفعول به مذكورٌ لا ظرفٌ / أي: اذكروا وقت كونكم أقلَّةً أدلَّةً. وفيه نظر لأن "إِذ" لا يُتصرَّفُ فيها إلا بما ذكرته فيما تقدم، وليس هذا منه. الثالث: أن يكون ظرفاً لـ "اذكروا" قاله الحوفي وهو فاسدٌ، لأنَّ العاملَ مستقبلياً، والظرفُ ماضٍ، فكيف يتلاقيان؟ قوله: {تَخَافُونَ} فيه ثلاثة أوجهٍ أظهرها: أنه خبرٌ ثالثٌ. والثاني: أنه صفةٌ لـ "قليل" وقد بُدئ بالوصف بالمفرد ثم بالجملة. والثالث: أن يكون حالاً من الضمير المستتر في "مُسْتَضْعَفُونَ".

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

(7/381)

قوله تعالى: { وَتَخُونُوا } : يجوز فيه أن يكون منصوباً بإضمار "أن" على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين الجنيتين كقوله:
2404- لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ * عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
والثاني: أن يكون مجزوماً نسقاً على الأول، وهذا الثاني أولى؛ لأنه فيه النهي عن كل واحد على حدته بخلاف ما قبله، فإنه نهى عن الجمع بينهما، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشئيين النهي عن كل واحد على حدته. وقد تقدّم تحريراً هذا في قوله: { وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } أول البقرة.

و "أماناتكم" على حذف مضاف أي: أصحاب أماناتكم. ويجوز أن يكونوا نُهوا عن جناية الأمانات مبالغة كأنها جعلت مخونة. وقرأ مجاهد - ورويت عن أبي عمرو - "أمانتكم" بالتوحيد والمراد الجمع.
"وأنتم تعلمون" ملة حالية، ومتعلق العلم يجوز أن يكون مراداً أي: تعلمون فُيْحَ ذلك أو أنكم مؤاخذون بها. ويجوز ألا يُقَدَّرَ أي: وأنتم من ذوي العلم. والعلم يُحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون بمعنى العرفان.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّبِعُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }
وتقدّم الكلام على "الفرقان" أول البقرة والمراد به هنا المُخْرَج من الضلال، أو الشيء الفارق بين الحق والباطل، قال مزرد ابن ضرار:

2405- بَادَرَ الْأَفْقَ أَنْ يَغِيبَ فَلَمَّا * أَظْلَمَ اللَّيْلُ لَمْ يَجِدْ فُرْقَانًا
وقال آخر:

2406- مَا لَكَ مِنْ طَوْلِ الْأَسَى فُرْقَانٌ * بَعْدَ قَطِينٍ رَحَلُوا وَبَاثُوا
وقال آخر:

2407- وَكَيْفَ أُرْجِي الْخَلْدَ وَالْمَوْتَ طَالِبِي * وَمَا لِي مِنْ كَأْسِ الْمَنِيَةِ فِرْقَانُ

* { وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ }

(7/382)

قوله تعالى: { وَإِذْ يَمْكُرُ } : هذا الظرف معطوف على الظرف قبله، و "ليثبتوك" متعلق بـ "يمكرو". والتثبيث هنا الضرب حتى لا يبقى للمضروب حركة قال:

2408- فقلت وَبِحَكَ مَاذَا فِي صَحِيفَتِكُمْ * قالوا الخليفة أمءى مُثَبَّتًا وَجِعَا
وقرأ ابن وثاب "ليثبتوك" فعداه بالتضعيف. وقرأ النخعي "ليثبتوك" من البيات.

* { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ }

قوله تعالى: { لِيُعَذِّبَهُمْ } : قد تقدّم الكلام على هذه اللام المسماة لام الجحود. والجمهور على كسرهما. وقرأ أبو السمال بفتحها قال ابن عطية عن أبي زيد:

"سمعت من العرب مَنْ يقول: "لِعَذْبِهِمْ" بفتح اللام، وهي لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٌ في القرآن"، قلت: يعني في المشهور منه ولم يَعْتَدَّ بقراءة أبي السمال". وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتح كل لام / عن بعض العرب إلا في "الحمد لله". وروى عبد الوارث عن أبي عمرو فتح لام الأمر من قوله {فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ

{. وأتى بخبر "كان" الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية، فإنه: إمّا أن يكون محذوفاً وهو الإرادة كما يقدره البصريون أي: ما كان الله مُريداً لتعذيبهم، وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب، وإمّا أنه أكده باللام على رأي الكوفيين لأن كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم فشتان بين وجوده عليه السلام فيهم وبين استغفارهم.

(7/383)

وقوله: {وَأَنْتَ فِيهِمْ} حال، وكذلك {وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}. والظاهر أن الضمائر كلها عائدة على الكفار وقيل: الضمير في "يُعَذِّبُهُمْ" و "مُعَذِّبُهُمْ" للكفار، والضمير من قوله "وهم" للمؤمنين. وقال الزمخشري: "وهم يستغفرون" في موضع الحال، ومعناه نفي الاستغفار عنهم أي: ولو كانوا ميمّن يؤمن ويستغفر من الكفر لما عذبهم كقوله تعالى: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ} ولكنهن لا يستغفرون ولا يؤمنون ولا يتوقع ذلك منهم" وهذا المعنى الذي ذكره منقول عن قتادة وأبي زيد واختاره ابن جرير.

* {وَمَا لَهُمْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِ إِلَّا الْمُتَّفُونَ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }{

(7/384)

قوله تعالى: {أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ}: في "أن" وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها مصدرية، وموضعها: إمّا نصب أو جر لأنها على حذف حرف الجر؛ إذ التقدير: في أن لا يعذبهم. وهذا الجار متعلق بما تعلق به "لهم" من الاستقرار. والتقدير: أي شيء استقر لهم في عدم تعذيب الله إياهم، بمعنى لا حظ لهم في انتفاء العذاب. والثاني: أنها زائدة وهو قول الأخفش. قال النحاس: "لو كانت كما قال لرفع "يُعَذِّبُهُمْ". يعني النحاس فكان ينبغي أن يرتفع الفعل على أنه واقع موقع الحال كقوله: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ}، ولكن لا يلزم من الزيادة عدم العمل، ألا ترى أن "من" والباء تعملان وهما مزيدتان. وقال أبو البقاء: "وقيل: هو حال وهو بعيد؛ لأن "أن" تُخلص الفعل للاستقبال". والظاهر أن "ما" في قوله "وما لهم" استئنافية، وهو استفهامٌ مناه التقرير أي: كيف لا يُعَذِّبُونَ وهم متصفون بهذه الحال؟ وقيل: "ما" نافية فهي إخبارٌ بذلك أي ليس عدم التعذيب، أي: لا ينتفي عنهم التعذيب مع تلبسهم بهذه الحال.

قوله: { وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ } في هذه الجملة وجهان أحدهما: أنه استثنائية، والهاء تعود على المسجد أي: وما كانوا أولياء المسجد. والثاني: أنها نسق على الجملة الحالية قبلها وهي "وهم يصدون" والمعنى: كيف لا يُعَدِّبُهُم الله وهم متصفون بهذين الوصفين: صدَّهم عن المسجد الحرام وانتفاء كونهم أولياءه؟ ويجوز أن يعود الضمير على الله تعالى، أي: لم يكونوا أولياء الله.

* { وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ } {

قوله تعالى: {إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً}: أي: ما كان شيء مما يُعَدُّونه صلاةً وعبادةً إلا هذين الفعلين وهما المُكَاءُ والتَّصَدِيَةُ، أي: إن كان لهم صلاة فلم تكن إلا هذين كقول الشاعر:

(7/385)

2410- وما كنت أخشى أن يكون عطاؤه * أداهم سوداً أو مُخَدَّرَجَةً سُمراً فأقام القيود والسِّياط مُقام العطاء.
والمُكَاءُ: مصدر مكا يمكو، أي صَفَر بين أصابعه أو بين كَفَيْهِ، قال الأصمعي: "قلت لمسجع بن نيهان: ما تمكو فريصته؟ فَشَبَّكَ بين أصابعه وجعلها على فيه ونفخ فيها. قلت: يريد قول عنتره:
2411- وَخَلِيلٍ غَانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلًا * تَمَكُّو فَرِيصَتَهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ
يقال: مَكَتِ الفَرِيصَةَ، أي: صَوَّتَت بالدم. ومَكَتِ اسْتُ الدابة، أي: نفخت بالريح. وقال مجاهد: المُكَاءُ: صفير على لحنٍ طائرٍ أبيض يكون بالحجاز قال الشاعر:

2412- إِذَا غَرَّدَ الْمُكَاءُ فِي غَيْرِ رَوْضَةٍ * فَوَيْلٌ لِأَهْلِ النَّشَاءِ وَالْجُمُرَاتِ
المُكَاءُ فُعَالٌ بِنَاءٍ مَبَالِغَةٍ. قال أبو عبيدة: "يقال مكا يمكو مُكَوًّا وَمُكَاءً: صَفَر، والمُكَاءُ بالضم كالْبُكَاءِ وَالصُّرَاخِ. قيل: ولم يشد من أسماء الأصوات بالكسر إلا الغناء والتداء.

(7/386)

والتَّصَدِيَةُ فيها قولان أحدهما: أنها من الصَّدى وهو ما يُسْمَعُ مِنْ رَجْعِ الصَّوْتِ فِي الْأَمْكَنَةِ الْخَالِيَةِ الصُّلْبِيَةِ يُقَالُ مِنْهُ: صَدِي يَصْدِي تَصَدِيَةً، والمراد بها هنا ما يُسْمَعُ مِنْ صَوْتِ التَّصْفِيْقِ بِأَحَدِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْآخَرَى. وفي التفسير: أن المشركين كانوا إذا سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي ويتلو القرآن صفقوا بأيديهم وصرقوا بأفواههم ليشغلوا عنه مَنْ يَسْمَعُهُ وَيَخْلَطُوا عَلَيْهِ قِرَاءَتَهُ. وهذا مناسبٌ لقوله: {لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ}/. وقيل: هي مأخوذة من التَّصَدِيَّةِ وهي الضجيج ولاصِّحَاخٌ والتَّصْفِيْقُ، فأبدلت إحدى الدالين ياءً تخفيفاً، وبدل عليه قوله تعالى: {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ

يَصُدُّونَ { في قراءة مَنْ كسر الصاد أي: يَضْجُونَ وَيَلْعَطُونَ. وهذا قول أبي عبيدة. وقد رَدَّه عليه أبو جعفر الرُّسْتَمِي، وقال: "إنما هو مِنَ الصَّدْيِ فكيف يُجْعَلُ مِنَ المَضْعَفِ؟" وقد رَدَّ أبو علي علي أبي جعفر رَدَّه وقال: "قد ثبت أَنَّ يَصُدُّونَ مِنَ نحو الصوت فأخذه منه، وَتَصَدِيَةٌ تَفْعَلَةٌ"، ثم ذكر كلاماً كثيراً. والثاني: أنها من الصَّدِّ وهو المنع والأصل: تَصَدَّدَةٌ بدالين أيضاً، فأبدلت ثانيتهما ياءً. ويؤيد هذا قراءة مَنْ قرأ "يَصُدُّونَ" بالضم أي: يمنعون.

وقرأ العامَّةُ "صلاَّتهم" رفعا، "مُكَاءً" نصباً، وأبان بن تغلب والأعمش وعاصم بخلافٍ عنهما "وما كان صلاَّتهم" نصباً، "مكأء" رفعا. وخطأ الفارسي هذه القراءة وقال: "لا يجوز أن يُخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة كقول حسان:

2413- كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي * يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(7/387)

وخرَّجها أبو الفتح على أن المُكَاءَ والتصدية اسما جنس، يعني أنهما مصدران قال: "واسم الجنس تعريفه وتنكيره متقاربان فلم يُقال ثانيهما جُعل اسما والآخر خبراً؟ وهذا يَقْرُبُ مِنَ المَعْرِفِ بِأَلِ الجِنْسِيَةِ حيثُ وُصِفَ بِالْجُمْلَةِ، كما يُوصَفُ بِهِ النكرة كقوله تعالى: {وَأَيُّهُ لَهْمُ اللَّيْلِ تَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارُ}، وقول الآخر:

2414- ولقد مَرَزْتُ علي اللئيم يَسُبُّنِي
وقال بعضهم: "وقد قرأ أبو عمرو "إلا مُكَاءً" بالقصر والتنوين، وهذا كما قالوا: بكاء وبكى بالمد والقصر. وقال الشاعر فجمع بين اللغتين.
2415- بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا * وما يُعْنِي البكاءُ ولا العويلُ

* { لِيَمِيْرَ اللّٰهُ الْخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيْثَ بَعْضَهُ عَلٰى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيْعًا فَيَجْعَلُهُ فِيْ جَهَنَّمَ اَوْلٰٓئِكَ هُمُ الْخٰسِرُوْنَ }

قوله تعالى: {لِيَمِيْرَ اللّٰهُ الْخَبِيْثَ}: قد تقدّم الخلاف فيه في آل عمران. وقوله: "وَتَجْعَلُ": يحتمل أن تكون تصبيرية فتنصب مفعولين، وأن تكون بمعنى الإلقاء فتتعدي لواحد، وعلى كلا التقديرين فـ "بعضه" بدل بعض من كل، وعلى القول الأول يكون "على بعض" في موضع المفعول الثاني، وعلى الثاني يكون متعلقاً بنفس الجعل نحو قولك: "القيت متاعك بعضه على بعض". وقال أبو البقاء بعد أن حكم عليها بأنها تتعدي لواحد: "وقيل: الجار والمجرور حال تقديره: ويجعل الخبيث بعضه عالياً على بعض".

واللام في "ليميز" متعلقة بيُحَسِّرون. ويقال: مَيَّرْتَهُ فتميَّرَ، ومِرَّتُهُ فانماز.

وقرئ شاذاً "وانمازوا اليوم"، وأنشد أبو زيد:

2416- لَمَّا نَبَا اللّٰهُ عَنِي شَرَّ عَدْرَتِهِ * وَاِمْرُتٌ لَا مُنْسِيْنَا عَدْرًا وَلَا وَجِلًا

وقد تقدّم الفرق بين هذه الألفاظ في آل عمران.

(7/388)

قوله: {فَيْرَكْمَهُ} نسقٌ على المنصوب قبله. والركم: جمْعُ الشيءِ فوق الشيءِ حتى يصيرُ ركماً ومركوماً، كما يُركم الرمل والسحاب، ومنه {يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ}. والمُرْتَكِم: جادَّةُ الطريق للركم الذي فيه، أي: ازدحام السَّابِلَة وأثارهم. و"جميعاً" حال. ويجوز أن يكونَ توكيداً عند بعضهم.

* { قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعَفَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ }

قوله تعالى: {لِلَّذِينَ كَفَرُوا}: في هذه اللام الوجهان المشهوران: إمَّا التبليغ، أمرٌ أن يبلغهم معنى هذه الجملة المحكية بالقول، وسواءً أوردتها بهذا اللفظ أم بلفظٍ آخر مؤدٍ لمعناها. والثاني: أنها للتعليل وبه قال الزمخشري ومنع أن تكون للتبليغ فقال: "أي: قل لأجلهم هذا القول إن انتهوا، ولو كان بمعنى خاطبهم به لقل: إن تتهوا يغفر لكم وهي قراءة ابن مسعود، ونحوه: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَئِنْ آمَنَّا لَأُوْكَفَّرْنَا بِمَا كَانُوا كَافِرِينَ} خيراً مما سبقتا {خاطبوا به غيرهم [لأجلهم] ليسمعوه".

وقرئ "يعفّر" مبنياً للفاعل، وهو ضمير يعود على الله تعالى.

* { وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }

قوله تعالى: / {وَيَكُونَ}: العامة على نصبه نسقاً على المنصوب قبله. وقرأه الأعمشٌ مرفوعاً على الاستئناف. وقرأ الحسن ويعقوب وسليمان بن سلام "بما تعملون" بقاء الخطاب، والباقون بقاء الغيبة.

* { وَإِن تَوَلَّوْا فَإِعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ }

(7/389)

قوله تعالى: {أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى}: يجوز في "مولاكم" وجهان، أظهرهما: أن "مولاكم" هو الخبر و"نعمة المولى" جملة مستقلة سبقت للمدح. والثاني: أن تكون بدلاً من "الله" والجملة المدحية خبر لـ "أن" والمخصوص بالمدح محذوف أي: نعم المولى الله أو ربكم.

* { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

(7/390)

قوله تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ} : الظاهر أن "ما" هذه موصولة بمعنى الذي، وكان مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُكْتَبَ مَنْفَصَلَةً مِنْ "أَنَّ" كما كُتِبَتْ {إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ} مَنْفَصَلَةً وَلَكِنْ كَذَا رُسِمَتْ. وَ "غَنِمْتُمْ" صَلُّهَا، وَعَائِدُهَا مَحذُوفٌ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ أَيْ: غَنِمْتُمُوهُ. وَقَوْلُهُ: {فَإِنَّ اللَّهَ} الْفَاءُ مَزِيدَةٌ فِي الْخَبَرِ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِلَّا يَصُرُّ دَخُولُ النَّاسِخِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْيُرْ مَعْنَاهُ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا} ثُمَّ قَالَ: "فَلَهُمْ". وَالْأَخْصَفُشُ مَعَ تَجْوِيزِهِ زِيَادَةُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مَطْلَقًا يَمْنَعُ زِيَادَتَهَا فِي الْمَوْصُولِ الْمَشْبَهِ بِالشَّرْطِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ، وَأَيُّهُ الْبُرُوجُ حَجَّةٌ عَلَيْهِ. وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فـ "أَنَّ" وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَوَاجِبٌ أَنْ لِلَّهِ حُكْمُهُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ خَيْرٌ لـ "أَنَّ". وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّهُ جَعَلَ الْفَاءَ دَاخِلَةً عَلَى "أَنَّ" لِلَّهِ حُكْمُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا مَحذُوفًا، بَلْ جَعَلَهَا بِنَفْسِهَا خَبْرًا صِرَافًا، وَلَيْسَ مَرَادُهُ ذَلِكَ، إِذْ لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْفَاءُ عَلَى مَفْرُودٍ بَلْ عَلَى جُمْلَةٍ، وَالَّذِي يُقَوِّي إِرَادَتَهُ مَا ذَكَرْتُهُ أَنَّهُ حَكَى قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ أَعْنِي كَوْنَهُ قَدَّرَهُ أَنْ "أَنَّ" وَمَا فِي حَيْزِهَا مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرِ، فَجَعَلَهُ قَوْلًا زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمَهُ.

ويجوز في "ما" أن تكون شرطية، وعاملها "غَنِمْتُمْ" بعدها، واسمُ "أَنَّ" حينئذٍ ضميرُ الأمرِ والشَّيْءِ وهو مذهبُ الفراءِ. إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورةً بشرط أن لا يليها فعل كقوله:
2417- إِنَّ مَنْ، يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَطِبَاءً
وقول الآخر:
2418- إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَا * نَ الْأُمَّهَ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

(7/391)

وقيل: الفاءُ زائدةٌ و "أَنَّ" الثانيةُ بدلٌ من الأولى. وقال مكي: "وقد قيل: إن الثانيةَ مؤكدةٌ للأولى، وهذا لا يجوز لأن "أَنَّ" الأولى تبقى بغير خبر، ولأنَّ الفاءَ تحول بين المؤكِّد والمؤكِّد، وزيادتها لا تحسن في مثل هذا". وقيل: "ما" مصدريةٌ والمصدر - بمعنى المفعول أي: أَنْ مَعْتُومِكُمْ - [هو] المفعول به، أي: واعلموا أَنَّ غَنِمْتُمْ، أي مغنومكم.

قوله: {مَنْ شَيْءٍ} فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ عَائِدِ الْمَوْصُولِ الْمَقْدَّرِ، وَالْمَعْنَى: مَا غَنِمْتُمُوهُ كَائِنًا مِنْ شَيْءٍ أَيْ: قَلِيلًا أَوْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا. وَحَكَى ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنِ الْجَعْفِيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ، وَحَكَى غَيْرُهُ عَنِ الْجَعْفِيِّ عَنِ هَارُونَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: "فَإِنَّ لِلَّهِ" بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ. وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْقِرَاءَةَ النَّخَعِيَّ "فَلِلَّهِ حُكْمُهُ" فَإِنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ. وَخَرَّجَهَا أَبُو الْبَقَاءِ عَلَى أَنَّهَا وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لـ "أَنَّ" الْأُولَى.

وقرأ الحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو "حُكْمُهُ" وهو تخفيفٌ حسن. وقرأ الجعفي "حُكْمُهُ"، قالوا: وتخرجها أنه أتبع الخاءَ لحركة ما قبلها، وهي هاءُ الجلالة مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى مُسْتَقَلَّةٌ قَالُوا: وَهِيَ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ

الجِبْكَ " بكسر الحاء إبتاعاً لكسرة التاء من " ذات " ولم يَعْتَدُوا بالساكن وهو لَمْ التعريف لأنه حاجزٌ غيرُ حصين. ليت شعري وكيف يَقْرَأ الجعفي والحالهُ هذه؟ فإنه إنْ قرأ كذلك مع ضم الميم فيكون في غاية الثقل لخروجه مِنْ كسرٍ إلى ضم، وإن قرأ بسكونها وهو الظاهر فإنه نقلها قراءةً عن أبي عمرو أو عن عاصم، ولكن الذي قرأ " ذاتِ الجِبْكَ " يُبْقِي ضَمَّةَ الباءِ فيؤدِّي إلى فِعْلٍ بكسر الفاء وضمِّ العين وهو بناءٌ مرفوض، وإنما قلت إنه يقرأ كذلك؛ لأنه لو قرأ بكسر الباء لما احتاجوا إلى تأويل قراءته على الإبتاع لَأَنَّ في " الجِبْكَ " لغتين: ضمَّ الحاء والباء أو كسَرهما، حتى زعم / بعضُهم أن قراءة الخروج مِنْ كسرٍ إلى ضمٍ من التداخل.

(7/392)

والغنيمة أصلها من العُثم وهو الفوز، وأصل ذلك من العَثم هذا الحيوان المعروف فإن الظفرَ به يُسَمَّى عُثْمًا ثم اتَّسِعَ في ذلك فُسِّمِي كلُّ شيءٍ مظفورٍ به عُثْمًا وَمَعْتَمًا وغنيمَةً. قال علقمة بن عبدة:

2419- وَمُطَعَمُ العُثمِ يَوْمَ العُثمِ مَطَعْمُهُ * أُنِّي تَوَجَّهَ والمَحْرُومُ مَحْرُومٌ
وقال آخر:

2420- لَقَدْ طَوَّقْتُ فِي الآفاقِ حَتَّى * رَضِيْتُ مِنَ الغنِيمَةِ بالإيابِ
قوله: {إِنْ كُنْتُمْ} شرط جوابه مقدرٌ عند الجمهور لا متقدِّمٌ، أي: إن كنتم آمنتم فاعلموا أن حِكْمَ الحُمْسِ ما تقدَّم، أو فاقبلوا ما أمرتم به.
قوله: {وَمَا أَنْزَلْنَا} "ما" عطفٌ على الجلالة فهي مجرورةُ المحلِّ، وعائدها محذوف. وزعم بعضهم أن جوابَ الشرط متقدم عليه، وهو قوله "فِيَعْمُ المولى" وهذا لا يجوزُ على قواعد البصريين.
قوله {يَوْمَ الفُرْقَانِ} يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ: أحدها: أن يكون منصوباً بـ "أَنْزَلْنَا" أي: أَنْزَلْنَاهُ في يوم بدر الذي فُرِقَ فيه بين الحق والباطل. الثاني: أن ينتصب بقوله "آمنتم"، أي: إن كنتم آمنتم في يوم الفرقان. ذكره أبو البقاء. والثالث: أنه يجوزُ أن يكون منصوباً بَعْنَيْتُمْ. قال الزجاج: "أي ما غنمتم في يوم الفرقان حكمه كذا وكذا". قال ابن عطية: "وهذا تأويلٌ حسنٌ في المعنى، ويعترضه أنَّ فيه الفصلَ بين الظرف وما يَعْمَلُ فيه بهذه الجملة الكثيرة الألفاظ". قلت: وهو ممنوعٌ أيضاً من جهةٍ أخرى أخصَّ من هذه، وذلك أن "ما": إمَّا شرطية كما هو رأي الفراء، وإمَّا موصولةٌ، فعلى الأول يؤدِّي إلى الفصل بين فعل الشرط ومعموله بجملة الجزاء ومتعلقاتها، وعلى الثاني يؤدِّي إلى الفصل بين فعل الصلة ومعموله بخبر "أَنَّ".

(7/393)

قوله: {يَوْمَ التَّقَى الجَمْعَانِ} فيه وجهان: أحدهما: أنه بدلٌ من الظرفِ قبله. والثاني: أنه منصوب بالفرقان لأنه مصدرٌ فكأنه قيل: يومَ فرق فيه في يوم

التقى الجمعان أي: الفرق في يوم التقاء الجمعيين. وقرأ زيد بن علي "عُبْدنا" بضمين وهو جمع عُبْد، وهذا كما قرئ {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} والمراد بالعُبْد في هذه القراءة هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

* {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّبْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتِلَافِ الْمِيعَادِ وَلَا كَيْفَ لِيُقْضَىٰ إِلَهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْتَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيْتَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ {

قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ}: في هذا الطرف أربعة أوجه أحدها: أنه منصوب بـ "اذكروا" مقدرًا وهو قول الزجاج. الثاني: أنه بدل من "يوم الفرقان" أيضاً. الثالث: أنه منصوب بـ "قدير"، وهذا ليس بواضح، إذ لا يتقيد اتصافه بالقدرة بطرف من الظروف. الرابع: أنه منصوب بالفرقان أي: فرق بين الحق والباطل إذ أنتم بالعدوة.

قوله: {بِالْعُدْوَةِ} متعلق بمحذوف لأنه خبر المبتدأ، والباء بمعنى "في" كقولك: "زيد بمكة". وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالعدوة بكسر العين فيهما. والباقون بالضم فيهما وهما لغتان في شط الوادي وشفيره وضمته، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عَدَتْ ما في الوادي من ماءٍ ونحوه أن يتجاوزها أي منعته. قال الشاعر:

2421-عَدَّتْني عن زيارتها العوادي * وحالَتْ دوتها حربٌ رُبُونُ

(7/394)

وقرأ الحسن وزيد بن علي وقتادة وعمرو بن عبيد بالفتح، وهي كلها لغات بمعنى واحد. هذا هو قول جمهور اللغويين. على أن أبا عمرو بن العلاء أنكر الضم ووافقه الأخفش فقال: "لم يُسْمَعْ من العرب إلا الكسر". ونقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: "الضمُّ أكثرهما". وقال اليزيدي: "الكسر لغة الحجاز" وأنشد قول أوس بن حجر:

2422- وفارس لم يَحُلَّ القوم عِدْوَتَهُ * وَلَوْ سِراَعًا وما هَمُّوا بإقبال بالكسر والضم، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كل منهما. ويحمل قول أبي عمرو على أنه لم يَبْلُغْهُ. ويحتمل أن يُقال في قراءة مَنْ قرأ بفتح / العين أن يكون مصدرًا سُمِّيَ به المكان. وقرئ شادًا "بالعدية" بقلب الواو ياءً لانكسار ما تقدّمها، ولا يُعتبر الفاصلُ لأنه ساكن فهو حجاز غير حصين وهذا كما قالوا: "هو ابن عمي دنيا" بكسر الدال وهو من الدنو، وكذلك قُبِيَّةٌ وصَبِيَّةٌ، وأصله السَّلَامَةُ كالذَّرْوَةِ والصَّفْوَةِ والرَّبْوَةِ. وقوله: "الدنيا" قد تقدّم الكلام على هذه اللفظة مسبقاً.

(7/395)

قوله: {الْفُضْوَى} تأنيث الأقصى، والأقصى: الأبعد، والقَصْوُ: البعد. وللتصريفين عبارتان أغلبهما أن فُعْلَى من ذوات الواو: إن كانت اسماً أُبْدِلَتْ لأمها ياءً، ثم يُمَثَّلون بنحو الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا، وهذه صفاً لأنها من باب أفعل التفضيل وكان العذر لهم أن هذه وإن كانت في الأصل صفاتٍ إلا أنها جَرَتْ مجرى الجوامد. قالوا: وإن كانت فُعْلَى صفةً أَقَرَّتْ لأمها على حالها نحو: الخُلُوَى تأنيث الأحمى، وتَصَوُّوا على أن الفُضْوَى شاذة وإن كانت لغة الحجاز، وأن القُصْيَا قياسٌ، وهي لغة تميم. وممَّن نصَّ على شذوذ القصوى يعقوب بن السكيت. وقال الزمخشري: "وأما القصوى فكالقَوْد في مجيئه على الأصل، وقد جاء القُصْيَا إلا أن استعمالَ الفُضْوَى أكثر، كما كثر استعمال "استصوب" مع مجيء "استصاب" وأُعِيلت مع أعالَتْ" انتهى. وقد قرأ زيد بن علي "بالعُدْوَة والقُصْيَا" فجاء بها على لغة تميم، وهي القياسُ عند هؤلاء.

والعبارة الثانية - وهي المغلوطة القليلة - العكس، أي: إن كان صفةً أُبْدِلت نحو: العُلْيَا والدُنْيَا والقُصْيَا، وإن كانت اسماً أَقَرَّتْ نحو: حُرُوَى كقوله: 2423- أداراً بِحُرُوَى هَجَّتْ للعين عَبْرَةً * فمَاءُ الهوى يَرْقُصُ أو يَتَرَفِّقُ وعلى هذا فالخُلُوَى شاذة لإقرار لامها مع كونها صفةً، وكذا القُصْوَى أيضاً عند هؤلاء لأنها صفة.

(7/396)

وقد ترتب على هاتين العبارتين أن "قُصْوَى" على خلاف القياس فيهما، وأن "قُصْيَا" هي القياس لأنها عند الأولين من قبيل الأسماء، وهم يقبلونها ياءً، وعند الآخرين من قبيل الصفات وهم يقبلونها أيضاً ياءً، وإنما يظهر الفرق في الخُلُوَى وحُرُوَى: فالخُلُوَى عند الأولين تصحيحها قياسٌ لكونها صفةً وشاذة عند الآخرين لأن الصفة عندهم تُقَلَّبُ وأؤها ياءً، والخُرُوَى عكسها: فإن الأولين يُعلون في الأسماء دون الصفات، والآخرين عكسهم. وهذا موضع حسنٌ يختلط على كثير من الناس فلذلك تَفَحَّته. ونعني بالشذوذ شذوذ القياس لا شذوذ الاستعمال، ألا ترى إلى استعمال المتواتر بالقصوى.

قوله: {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} الأحسن في هذه الواو، والواو التي قبلها الداخلة على "هم" أن تكون عاطفةً ما بعدها على "أنتم" لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم. ويجوز أن تكونا واوٍ حال. و"أسفل" منصوبٌ على الظرف النائب عن الخبر، وهو في الحقيقة صفةٌ لظرف مكان محذوف أي: والركب مكاناً أسفل من مكانكم. وقرأ زيد بن علي "أسفل" بالرفع وذلك على سبيل الاتساع، جعل الظرف نفسَ الركب مبالغةً واتساعاً. وقال مكي: "وأجاز الفراء والأخفش والكسائي "أسفل" بالرفع على تقدير محذوفٍ أي: موضعُ الركب أسفل". والتخريج الأولُ أبلغ في المعنى.

والرَّكْبُ اسمٌ جمع لراكب لا جمعٌ تكسير له خلافاً للأخفش لقوله: 2424- بَنِيتهُ مِنْ عَضِيَّةٍ مِنْ مَالِيَا * أَخَشِي رُكْبِيَا أو رُجَيْلَا غاديا فصغره على لفظه، ولو كان جمعاً لَمَا صَغَّرَ على لفظه.

قوله: {وَلَاكِنْ لِيَقْضِي} "ليَقْضِي" متعلقٌ بمحذوف، أي: ولكن تلاقبتم ليقضيه.

وقدّر الرمخشري ذلك المحذوف فقال: "أي: ليقضي الله أمراً كان واجباً أن يفعل وهو نصر أوليائه وقهر أعدائه دبر ذلك".

(7/397)

و "كان" يُحتمل أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، وأن تكون بمعنى صار، فتدل على التحول أي: صار مفعولاً بعد أن لم يكن كذلك.

قوله: {لِيَهْلِكَنَّ} فيه أوجه، أحدها: أنه بدل من قوله "ليقضي" بإعادة العامل فيتعلق بما تعلق به الأول. الثاني: أنه متعلق بقوله "مفعولاً"، أي: فعل هذا الأمر لكيئ وكيت. الثالث: أنه متعلق بما تعلق به "ليقضي" على سبيل العطف عليه بحرف عطف محذوف تقديره: وليهلك، فحذف العاطف وهو قليل جداً. وقد قدّمتُ التنبيه عليه. الرابع: أنه متعلق بـ "يقضي" ذكره أبو البقاء. وقرأ الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن عاصم "ليهلك" بفتح اللام، وقياس ماضي هذا "هَلِك" بالكسر. والمشهور إنما هو الفتح قال تعالى: {إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ} {حَتَّى إِذَا هَلَكَ

{. قوله: {مَنْ حَيَّ} قرأ نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير بالإظهار، والباقون بالإدغام. والإظهار والإدغام في هذا النوع لغتان مشهورتان: وهو كل ما أخره ياءان من الماضي أولهما مكسورة نحو: حَيَّ وَعَيَّ. ومن الإدغام قول المتلمس:

2425- فهذا أوان العِرضِ حَيَّ دُبائهُ *

وقال آخر:
2426- عَيُّوا بأمرهم كما * عَيَّتْ ببيصتها الحمامة

(7/398)

فأدغم "عَيُّوا"، ونبشّد: عَيَّتْ وَعَيَّيْتُ بالإظهار والإدغام. فَمَنْ أظهر فلأنه الأصل، ولأن الإدغام يؤدّي إلى تضعيف حرف العلة وهو ثقيل في ذاته، ولأن الياء الأولى يتعيّن فيها الإظهار في بعض الصور، وذلك في مضارع هذا الفعل لانقلاب الثانية ألفاً في يَحْيَا وَيَعْيَا، فَحَمِلَ الماضي عليه طرُداً للباب، ولأن الحركة في الثاني عارضة لزوالها في نحو: حَيَّيت وبابه، ولأن الحركتين مختلفتان، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين قالوا: ولذلك قالوا: لِحَجَّت عينه وصَيَّب المكان وألِلَّ السَّقَاءَ وَمَشَيْتُ الدابة. قال سيبويه: "أخبرنا بهذه اللغة يونس" يعني بلغة الإظهار. قال: "وسمعت بعض العرب يقول: أَحْيَاءٌ وَأَحْيِيَّةٌ فيُظهِر" وإذا لم يُدغم مع لزوم الحركة فمع عُرُوضها أولى. وَمَنْ أدغم فلاستثقال ظهر الكسرة في حرفٍ يُجانسه؛ ولأنَّ حركة الثانية لازمة لأنها حركة بناء، ولا يَصُرُّ زوالها في نحو حَيَّيْتُ، كما لا يَصُرُّ ذلك فيما يجب إدغامه من الصحيح نحو: حَلَلْتُ وظَلَلْتُ؛ وهذا كله فيما كانت حركته حركة بناءً، ولذلك فُيِّدَ به بالماضي، أمّا إذا كانت

حركة إعراب فالإظهار فقط له: يُخَيِّ وَيُخَيِّ وَلن يُعَيِّ.
 قوله: {عَنْ بَيِّنَةٍ}: متعلقٌ بـ "يَهْلِكُ" و "يَحْيَا". والهلاكُ والحياءُ عبارةٌ عن
 الإيمان والكفر. والمعنى: ليصدرَ كفرٌ مَنْ كفر عن وضوح وبيان لا عن مخالجة
 شبهة، وليصدرَ إسلامٌ مَنْ أسلم عن وضوح لا عن مخالجة شبهة.

* {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِكِ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَتَسَلْتَهُمْ وَلَتَنَارَعُنَّ فِي
 الْأَمْرِ وَلَا كِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ }

(7/399)

قوله تعالى: {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ}: الناصب لـ "إِذ" يجوز أن يكون مضمراً أي:
 اذكر، ويجوز أن يكون "عليم" وفيه بُعدٌ من حيث تقييدُ هذه الصفةِ بهذا الوقت.
 ويجوز أن تكون "إِذ" هذه بدلاً من "إِذ" قبلها.
 والإراءة هنا حُلُمية واختلف فيها النحاء: هل تتعدى في الأصل لواحدٍ كالْبَصْرِيَّةِ
 أو لاثنتين كالطَنِيَّةِ؟ فالجمهورُ على الأول. فإذا دخلت همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْهَا ثانياً
 أو ثالثاً على حسب القولين، فعلى الأول تكون الكافُ مفعولاً أول، و "هم"
 مفعول ثان. و "قليلاً" حال، وعلى الثاني يكون "قليلاً" نصباً على المفعول
 الثالث، وهذا يبطلُ بجوازِ حَذْفِ الثالث في هذا الباب اقتصاراً، أي من غير دليل
 تقول: أراني الله زبداً في منامي، ورأيتُه في النوم، ولو كانت تتعدى لثلاثةٍ لَمَّا
 حَذَفَ اقتصاراً لأنه خبر في الأصل.

* {وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّوَقُّتُمْ فِيآ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِيآ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ
 أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ }

قوله تعالى: {وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ}: الإراءة هنا بَصْرِيَّةٌ وَالإتيان هنا بصلة ميم الجمع
 واجبٌ لاتصالها بضمير. ولا يجوز التَّسْكِينُ ولا الضَّمُّ من غير واو. وقد جَوَّزَ
 يونس ذلك فيقول: أنتم صَرْتُمْه في "صرتُموه" بتسكين الميم وضمها. وقد
 يتقَوَّى بما رُوِيَ عن عثمان رضي الله عنه: "أراهُمُني / الباطل شيطاناً". وفي
 هذا الكلام شذوذٌ من وجهٍ آخر: تقديم الضمير غير الأخص على الأخص مع
 الاتصال.

* {وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَّزِعُوا فَتَفْسَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ
 اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ }

(7/400)

قوله تعالى: {فَتَفْسَلُوا}: يحتمل وجهين، أحدهما: نصبٌ على جواب النهي.
 والثاني: الحزم عطفاً على فعل النهي قبله، وقد تقدّم تحقيقهما في "وتَحُونُوا"
 قبل ذلك. ويدلُّ على الثاني قراءةُ عيسى ابن عمر "ويَذْهَبُ" بياء الغيبة

وحزمه. ونقل أبو البقاء قراءةً الجزم ولم يُقَيِّدها بياء الغيبة. وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة "ويذهب" بياء الغيبة ونصبه. وقرأ الحسن: فَتَفْشِلُوا بِكسر الشين. قال أبو حاتم: "هذا غير معروف" وقال غيره: إنها لغة ثانية.

* { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ }

قوله تعالى: {بَطْرًا وَرِئَاءَ}: منصوبان على المفعول له، ويجوز أن يكونا مَصْدَرَيْنِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "خَرَجُوا" أَي: خَرَجُوا بَطْرَيْنِ وَمُرَائَيْنِ. و"رِئَاءَ" مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ. قوله: {وَيَصُدُّونَ} يجوز أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ عطفاً على "بَطْرًا" ورِئَاءَ" لأنه مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ أَي: بَطْرَيْنِ وَمُرَائَيْنِ وَصَادِّينِ النَّاسِ، وَخُذِفَ الْمَفْعُولُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَوْ تَنَاسَاهُ.

* { وَإِذْ رَبَّنَا لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ الْفِتْنَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ }

قوله تعالى: {وَإِذْ رَبَّنَا}: أي: اذكر وقت تزيين و "قال" يجوز أن تكون عطفاً على "رَبَّنَا"، ويجوز أن تكون الواو للحال، و "قد" مضمرة بعد الواو عند مَنْ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ.

(7/401)

قوله: {لَا غَالِبَ لَكُمْ} "لكم" خبر "لا" فيتعلّق بمحذوف و "اليوم" منصوبٌ بما تعلّق به الخبر. ولا يجوز أن يكون "لكم" أو الظرف متعلقاً بـ "غالب" لأنه يكون مطوّلاً، ومتى كان مطوّلاً أعرب نصباً.

قوله: {مِنَ النَّاسِ} بيان لجنس الغالب. وقيل: هو حال من الضمير في "لكم" لتضمّنه معنى الاستقرار. ومنع أبو البقاء أن يكون "من الناس" حالاً من الضمير في "غالب" قال: "لأن اسم "لا" إذا عمل فيما بعده أعرب" والأمر كذلك.

قوله: {وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ} يجوز في هذه الجملة أن تكون معطوفة على قوله "لا غالب لكم" فيكون قد عطف جملةً منفيةً على أخرى منفية. ويجوز أن تكون الواو للحال. وألف "جار" من واو لقولهم "تجاوروا" وقد تقدم تحقيقه. و "لكم" متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ "جار"، ويجوز أن يتعلّق بـ "جار" لما فيه من معنى الفعل.

و "الريح" في قوله "ريحكم" كناية عن الدّولة والغلبة قال:

2427- إذا هبَّت رياحُك فاعتنمها * فإن لكل عاصفة سكونا

ورواه أبو عبيد "ركوداً". وقال آخر:

2428- أنتظران قليلاً ربّت عفتهم * أم تعدوان فإن الريح للعادي

وقال:

2429- قد عَوَّدْتَهُمْ طُبَاهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ

وقيل: الريح: الهيبة، وهو قريبٌ من الأول كقوله:
2430- كما حَمَيْنَاكَ يَوْمَ التَّغْفِ مِنْ شَطَطِ * والفضلُ للقومِ مِنْ رِيحٍ وَمِنْ عَدَدِ
قوله: "تَكْص" جواب "لَمَّا" وَالتَّكْوِصُ: قَالَ النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: "الرَّجُوعُ قَهْقَرَى
هَارِبًا". قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا أَصْلُهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اتَّسِعَ فِيهِ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ رَجُوعٍ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَهْقَرَى قَالَ الشَّاعِرُ:

2431- هُمْ يَضْرِبُونَ حَيْبِكَ الْبَيْضَ إِذْ لَجُّوا * لَا يَنْكُصُونَ إِذَا مَا اسْتُلْجِمُوا لَجِمُوا
وَقَالَ الْمُؤَرِّجُ: "التَّكْوِصُ: الرَّجُوعُ بِلُغَةِ سُؤْلِيمٍ" وَقَالَ الشَّاعِرُ:
2432- لَيْسَ النُّكُوصُ عَلَى الْأَعْقَابِ مَكْرَمَةٌ * إِنْ الْمَكَارِمَ إِقْدَامٌ عَلَى الْأَسَلِ

(7/402)

فهذا إنما يريد به مُطْلَقَ الرَّجُوعِ لِأَنَّهُ كِنَابَةٌ عَنِ الْفِرَارِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَالِبَ
الْفِرَارِ فِي الْقِتَالِ إِنَّمَا هُوَ كَمَا ذُكِرَ رَجُوعُ الْقَهْقَرَى. وَ"عَلَى عَقِيْبِهِ" حَالٌ: إِمَّا
مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ مَنْ يَخُصُّهُ بِالْقَهْقَرَى، أَوْ مُؤَسَّسَةٌ عِنْدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ فِي مَطْلُوقِ
الرَّجُوعِ.

* { إِذْ يَقُولُ الْمِيَّافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: { إذ يقول } العامل في "إذ" إمَّا "رَبَّنَا"، وَإِمَّا "نَكْص"، وَإِمَّا "شَدِيدِ
العقاب، وَإِمَّا اذْكُرُوا. وَ"غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ" مَنْصُوبٌ بِالْقَوْلِ.

* { وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْيَارَهُمْ
وَدُوفُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ }

قوله تعالى: { يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا } : قرأ ابن عامر والأعرج "تتوفى" بناء
التأنيث في "تتوفى" لتأنيث الجماعة. والباقون بياء الغيبة وفيها تخريجان:
أظهرهما: - لموافقة قراءة مَنْ تقدم - أن الفاعل الملائكة وإنما ذُكِرَ للفصل؛
لأن التأنيث مجازي. والثاني: أن الفاعل ضمير الله تعالى لتقدم ذكره، وَ
"الملائكة" مبتدأ و"يَضْرِبُونَ" خبره. وفي هذه الجملة حينئذٍ وجهان أحدهما:
أنها حالٌ من المفعول. وَ الثَّانِي: أَنَّهَا اسْتِنَافِيَةٌ جَوَابًا لِسُؤَالِ مَقْدَرٍ، وَعَلَى هَذَا
فِيوَقِفُ عَلَى "الَّذِينَ كَفَرُوا" بِخِلَافِ الْوَجْهِينِ قَبْلَهُ. وَضَعَّفَ أَبُو عَطِيَّةٍ وَجْهَ
الْحَالِ بَعْدَ / الْوَاوِ، وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ مُشْتَمِلَةً عَلَى
ضَمِيرِ ذِي الْحَالِ خَالِيَةٍ مِنْ وَاوٍ نَظْمًا وَنَثْرًا. وَعَلَى كَوْنِ "الْمَلَائِكَةُ" فَاعِلًا يَكُونُ
"يَضْرِبُونَ" جُمْلَةً حَالِيَةً سِوَاءً قَرِيءًا بِالتَّأْنِيثِ أَمْ بِالتَّذْكِيرِ. وَجَوَابُ "لَوْ" مَحْذُوفٌ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَي: لَرَأَيْتُ أَمْرًا عَظِيمًا.

(7/403)

قوله: {وَدُوْقُوا} هذا منصوب بإضمار قول الملائكة أي: يضربونهم ويقولون لهم: ذوقوا. وقيل: الواو في "يَضْرِبُونَ" للمؤمنين، أي: يَضْرِبُونَهُمْ حال القتال وحال تَوْقِي أَرْوَاجِهِم الملائكة.
قوله: {وَأَنَّ اللَّهَ} عطفٌ على "مَا" المجرورة بالياء أي: ذلك بسبب تقديم أيديكم، وبسبب أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ.

* {كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ}

وقوله تعالى: {كَذَّابِ آلِ} قد تقدّم نظيره في آل عمران.

* {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا تَعَمَّةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}

قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ}: مبتدأ وخبر أيضاً كنظيره، أي: ذلك العذاب أو الانتقام بسبب أن الله. وقوله: "وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ" الجمهوز على فتح "أَنَّ" تَسْقَاً على "أَنَّ" قبلها، أي: وسبب أن الله سميع عليم. ويُقرأ بكسرها على الاستئناف.

* {كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلَّ كَاثِرٍ ظَالِمِينَ}

(7/404)

قوله تعالى: {كَذَّابِ}: يقال قومٌ: "هو تكريرٌ للأول". وقال قوم: كُذِّرَ لغير تأكيد لوجوه منها: أن الأول دَابٌّ في أن هلكوا لَمَّا كَفَرُوا، وهذا دَابٌّ في أن لم يغير الله نعمتهم حتى عَيَّرُواها هم، قاله ابن عطية. ومنها: أن الثاني جار مجرى التفصيل الأول فإن الأول متضمنٌ لذكر إجرامهم والثاني متضمنٌ لذكر إغراقهم، وفي الأولى ما يَنْزِلُ بهم حال الموت من العقوبة، وفي الثاني ما يَحُلُّ بهم من العذاب في الآخرة، وجاء في الأولى آيات الله إشارةً إلى إنكار ذكر دلائل الإلهية. وفي الثاني آيات ربهم إشارةً إلى إنكارهم مَنْ رَبَّاهُمْ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمْ. وقال الكرمانبي: "يُحْتَمَلُ أن يكون الضمير في "كفروا" في الآية الأولى عائداً على قريش، والضمير في "كذبوا" في الثانية عائداً على آل فرعون وَمَنْ دُكِرَ معهم".
قوله: {وَكُلَّ كَاثِرٍ ظَالِمِينَ} جُمِعَ الضمير في "كانوا" وُجِّعَ "ظالمين" مراعاةً لمعنى "كل"؛ لأنَّ "كلاً" متى قُطِعَتْ ن الإضافة جاز مراعاةً لفظها تارةً ومعناها أخرى، وإنما اختير هنا مراعاةً المعنى لأجل الفواصل، ولو رُوِيَ اللفظ فقيل مثلاً: وكل كان ظالماً لم تتفق الفواصل.

* { الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ }

(7/405)

قوله تعالى: {الَّذِينَ عَاهَدَتْ} يجوز فيه أوجه، أحدها: الرفعُ على البذل من الموصولِ قبله أو على النعتِ له، أو على عطف البيان، أو النصبُ على الذم، أو الرفعُ على الابتداء، والخبرُ قوله: "فِيمَا تَتَّقَنَّ" بمعنى: مَنْ تعاهد منهم - أي من الكفار - ثم ينقضون عهدهم، فإن ظفرت بهم فاصنعُ كيت وكيت، فدخلت الفاءُ في الخبرِ لشيء المبتدأ بالشرط، وهذا ظاهر كلام ابن عطية. و"منهم" يجوز أن يكون حالاً من عائد الموصول المحذوف إذ التقدير: الذي عاهدتهم أي: كائنين منهم، ف"مِنْ" للتبعض. وقيل: هي بمعنى مع. وقيل: الكلامُ محمولٌ على معناه، أي: أَخَذَتْ مِنْهُمْ الْعَهْدَ. وقيل: زائدةٌ أي: عَاهَدَتْهُمْ. والأقوالُ الثلاثةُ ضعيفةٌ والأولُ أصحُّ.

* { فِيمَا تَتَّقَتَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدُ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: {فَشَرَّدُ}: العِلْمَةُ على الدال المهملة والتشريدُ: التطريد والتفريقُ والتسميع، وهذه المعاني كلها لائقة بالآية. وقرأ الأعمش بخلافٍ عنه بالذال المعجمة. قال الشيخ: "وكذا هي في مصحف عبد الله". قلت: وقد تقدم أن التَّفْقُطَ وَالسَّكْلَ أمرٌ حادثٌ أحدثه يحيى بن يعمر فكيف يُوجَد ذلك في مصحف ابن مسعود؟ قيل: وهذه المادة أعني الشين والراء والذال المعجمة مهملةٌ في لغة العرب. وفي هذه القراءة أوجه أحدها: أن الذالَ بدلٌ من مجاورتها كقولهم: لحم خراذيل وخراذيل. الثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ شَذَر من قولهم: تفرقوا شَذَر مَذَر، ومنه الشَّذَرُ الْمُتَقَطُّ مِنَ الْمَعْدِنِ لِتَفَرُّقِهِ، قال: 2433- غرائرٌ في كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ * يُحَلِّينَ ياقوتاً وَشَذَرًا مُفَقَّرًا الثالث: أنه مِنْ "شَذَر في مقالهِ" إذا أكثر فيه، قاله أبو البقاء، ومعناه غير لائق هنا. وقال قطرب: "شرذ" بالمعجمة: التنكيل، وبالمهملة التفريق، وهذا يقوِّي قول مَنْ قال: إن هذه المادة ثابتةٌ في لغة العرب.

(7/406)

قوله: "مَنْ خَلَفَهُمْ" مفعولٌ "شَرَّد". وقرأ الأعمش - بخلافٍ عنه - وأبو حيوَةَ "مِنْ خَلْفِهِمْ" جاراً ومجروراً. والمفعولُ على هذه القراءة محذوفٌ أي: فَشَرَّدُ أمثالهم من الأعداء أو ناساً يعملون بعملهم. والضميران في "لعلهم يذكرون" الظاهر عَوْدُهُمَا على "مَنْ خَلَفَهُمْ"، أي إذا رَأَوْا مَا / حَلَّ بِالنَّاقِضِينَ تذكروا. وقيل: يعودان على الْمُتَقِضِينَ، وليس له معنى طائل.

* { وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ }

{

قوله تعالى: {قَائِدٌ إِلَيْهِمْ}: مفعوله محذوف، أي: انبذ إليهم عهدهم، أي: اطرحها ولا تكثر بها. و"على سواء" حال إمّا: من الفاعل أي: انبذها وأنت على طريق قصد، أي: كائناً على عدل فلا تتعنهم بالقتال، بل أعلمهم به، وإمّا من الفاعل والمفعول معاً، أي: كائنين على استواء في العلم أو في العداوة. وقرأ العامة بفتح السين، وزيد بن علي بكسرهما، وهي لغة تقدّم التنبية عليها أول البقرة.

قوله: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ} يُحتمل أن تكون هذه الجملة تعليلاً معنوياً للأمر بنبذ العهد على عدل، وهو إعلامهم، وأن تكون مستأنفة سيقت ليدم من خان رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقصّ عهده.

* {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ}

قوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ}: قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم "يَحْسَبَنَّ" بياء الغيبة هنا، وفي النور في قوله "لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا معجزين [في الأرض]" كذلك خلا حفصاً. والباقون بياء الخطاب.

(7/407)

وفي قراءة العيبة تخريجات كثيرة سبق نظائرها في أواخر آل عمران. ولا بد من ذكر ما ينبتك هنا على ما تقدّم فمنها: أن الفعل مسند إلى ضمير يُفسّره السياق تقديره: وَلَا يَحْسَبَنَّ هو أي قبيل المؤمنين أو الرسول أو حاسب، أو يكون الضمير عائداً على مَنْ خلفهم. وعلى هذه الأقوال فيجوز أن يكون "الذين كفروا" مفعولاً أولاً، و"سبقوا" جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً.

وقيل: الفعل مسند إلى "الذين كفروا" ثم اختلفوا هؤلاء في المفعولين: فقال قوم: الأول محذوف تقديره: وَلَا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا سبقوا، ف"هم" مفعول أول، و"سبقوا" في محل الثاني، أو يكون التقدير: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنفُسَهُمْ سَبَقُوا، وهو في المعنى كالذي قبله. وقال قوم: بل "أن" الموصولة محذوفة، وهي وما في حيزها سادة مسند المفعولين، والتقدير: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن سَبَقُوا، فحذفت "أن" الموصولة وبقيت صلتها كقوله {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ}، أي: أن يريكم وقولهم: "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" وقوله:

2434- ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى *

ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله "أنهم سبقوا". وقال قوم: "بل" سبقوا في محل نصب على الحال، والسائد مسند المفعولين "أنهم لا يعجزون" في قراءة مَنْ قرأ بفتح "أنهم" وهو ابن عامر، والتقدير: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَابِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ، وتكون "لا" مزيدة ليصح المعنى.

(7/408)

قال الزمخشري بعد ذكره هذه الأوجه: "وليست هذه القراءة التي تَقَرَّد بها حمزةٌ بنيرة". وقد رَدَّ عليه جماعةٌ هذا القولَ وقالوا: لم ينفرد بها حمزةٌ بل وافقه عليها من قُرَّاء السبعة ابنُ عامر أسنُّ القراءِ وأعلامهم إسناداً، وعاصمٌ في رواية حفص، ثم هي قراءةُ أبي جعفر المدني شيخ نافع وأبي عبد الرحمن السلمي وابن محيصن وعيسى والأعمش والحسن البصري وأبي رجاء وطلحة وابن أبي ليلى. وقد رَدَّ الشيخ عليه أيضاً أن "لا يحسَبَنَّ" واقع على "أنهم لا يُعْجِزُونَ" وتكونُ "لا" صلةً بأنه لا يتأتَّى على قراءة حمزة، فإنَّ حمزة يقرأ بكسر الهمزة يعني فكيف تلتئم قراءة حمزة على هذا التخريج؟ قلت: هو لم يلتزم التخريج على قراءة حمزة في الموضوعين: أعني "لا يحسَبَنَّ" وقولهم "أنهم لا يعجزون" حتى تُلْزِمه ما ذكر.

وأما قراءة الخطاب فواضحةٌ أي: لا تحسَبَنَّ يا محمدُ أو يا سامعُ، و"الذين كفروا" مفعولٌ أولٌ، والثاني "سبقوا"، وكان قد تقدَّم في آل عمران وجهٌ: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ الموصولُ، وإنما أتى بتاء التانيث لأنه بمعنى القوم كقوله: {كذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ}، وتقدَّم لك فيه بحثٌ وهو عائدٌ ههنا.

وأما قراءة الباقين في النور ففيها ما دُكِر ههنا إلا الوجه الذي فيه تقديرٌ "أن" الموصولة لتعذر ذلك، ولكن يَخْلُفُه وجهٌ آخر لا يتأتَّى ههنا: وهو أن يكون "الذين كفروا" فاعلاً، و"مُعْجِزِينَ" مفعول أولٌ و"في الأرض" الثاني. أي: لا تحسَبُوا أحداً يعجز الله في الأرض أي بقوته. وأما قراءة الخطاب فواضحةٌ على ما قدَّمته لك.

وقرأ الأعمش: "ولا يحسَبَ الذين كفروا" بفتح الباء. وتخريجها أن الفعلَ مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، فَحَدَّ قَهَا لالتقاء الساكنين، كما يُحَدِّفُ له التنوين فهو كقول الآخر:

2435- لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَّ * كَعَّ يَوْمًا وَالدهرُ قد رفعه

(7/409)

أي: لا تهَيِّنَنَّ. ونقل بعضهم: "ولا تحسَبِ الذين" من غير توكيد البتة. وهذه القراءة بكسر الباء على أصل الالتقاء الساكنين. قولهم: {إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ} قرأ ابن عامر بالفتح، والياقون بالكسر. فالفتح: إمَّا على حَدِّفِ لام العلة، أي: لأنهم. واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر. ووجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي أي: لا تحسَبَيْتَهُمْ فائتبن لأنهم لا يُعْجِزُونَ، أي: لا يقع منك حسابٌ لقولهم لأنهم لا يُعْجِزُونَ، وإمَّا على أنها بدلٌ من مفعول الحساب.

وقال أبو البقاء: "إنه متعلقٌ بتحسب: / إمَّا مفعولٌ أو بدلٌ من "سَبَقُوا"، وعلى كلا الوجهين تكون "لا" زائدةً. وهو ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: زيادة لا، والثاني: أن مفعول "حسب" إذا كان جملةً وكان مفعولاً ثانياً كانت "إن" فيه مكسورة لأنه موضعٌ ابتداءً وخبرٌ.

قوله {لَا يُعْجِزُونَ} العامُّ بنون واحدة خفيفة مفتوحة وهي نونُ الرفع. وقرأ

ابن محيصة "يُعْجِزُونِي" بنون واحدة بعدها ياء المتكلم، وهي نون الوقاية أو نون الرفع. وقد تقدّم الخلاف في ذلك في سورة الأنعام في {أَتَحَاوَاتِي} . قال الزجاج: "الاختيارُ الفتحُ في النون، ويجوز كسرها على أن المعنى: لا يُعْجِزُونِي، وتُحذفُ النونُ الأولى لاجتماع النونين كما قال عمر بن أبي ربيعة: 2436- تراه كالتغام يُعَلُّ مِسْكَاً * يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قَلَيْتَنِي وقال متمم بن نويرة:

2437- ولقد عِلْشَمْتِ وَلَا مَحَالَةَ أَنِّي * لِلْحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْتَنِي أَجْزَعُ

قال الأخفش في هذا البيت: "فهذا يجوز على الاضطرار".

وقرأ ابن محيصة أيضاً "يُعْجِزُونَ" بنون مشددة مكسورة، أدغم نون الرفع في نون الوقاية وحذف ياء الإضافة مُجْتِزِئاً عنها بالكسرة. وعنه أيضاً فتح العين وتشديد الجيم وكسر النون، مِنْ "عَجَز" مشدداً. قال أبو جعفر:

(7/410)

"وهذا خطأ من وجهين أحدهما: أن معنى عَجَزَه ضَعْفُه وضعف أمره، والآخر: كان يجب أن يكون بنونين " قلت: أمّا تخطئة النحاس له فخطأ، لأن الإتيان بالنونين ليس بواجب، بل هو جائز، وقد قرئ به في مواضع في المتواتر سيأتي بعضها. وأمّا عَجَزَ بالتشديد فليس معناه مقتصراً علي ما ذكر بل نَقَلَ غَيْرُهُ من أهل اللغة أن معناه نسبي إلى العجز، وأن معناه بَطَأً وثَبَطًا، والقراءة معناها لائقٌ بأحد المعنيين. وقرأ طلحة بكسر النون خفيفةً.

* { وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ }

(7/411)

قوله تعالى: {مِّن قُوَّةٍ}: في محلِّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: أنه الموصول. والثاني: أنه العائد عليه، إذ التقدير: ما استطعتموه حال كونه بعض القوة. ويجوز أن تكون "مِنْ" لبيان الجنس. و"رباط" جَوَّزُوا فيه أن يكون جمعاً لـ "رَبِطَ" مصدر رَبَطَ يَرْبُطُ نحو: كَعَبٌ وَكِعَابٌ، وکلاب، وأن يكون مصدرًا لـ "رَبَطَ" نحو: صاح صياحاً قالوا: لأن مصادر الثلاثي لا تنقاس، وأن يكون مصدر "رابط". ومعنى المفاعلة أن ارتباط الخيل يفعله كل واحد لفعل الآخر، فيرابط المؤمنون بعضهم بعضاً، قال معناه ابن عطية. قال الشيخ: "قوله" مصادرُ الثلاثي غير المزيد لا تنقاس " ليس بصحيح، بل لها مصادرٌ منقاسةٌ ذكرها النحويون " قلت: في المسألة خلافٌ مشهور، وهو لم ينقل الإجماع على عدم القياس حتى يَرُدَّ عليه بالخلاف، فإنه قد يكون اختار أحد المذاهب وقال به، فلا يُرَدُّ عليه بالقول الآخر. وقال الزمخشري: "والرِّبَاطُ: اسم لخيال التي تُرَبِّطُ في سبيل الله، ويجوز أن يُسَمَّى بالرباط الذي

هو بمعنى المرابطة، ويجوز أن يكون جمعَ رَبِيط، يعني بمعنى مربوط كَقَصِيل وفِصال". والمصدر هنا مضافٌ لمفعول له.

(7/412)

قوله: "تُرهبون" يجوز أن يكونَ حالاً من فاعل "أَعِدُّوا" أي: حَصِّلُوا لهم هذا حالَ كونكم مُرهبين، وأن يكونَ حالاً من مفعوله وهو الموصولُ أي: أَعِدُّوه مُرهباً به، وجاز نسبته لكلِّ منها لأنَّ في الجملة ضميريهما، هذا إذا أَعَدْنَا الضمير من "به" على "ما" الموصولة. أمَّا إذا أَعَدْنَا على الإعدادِ المدلول عليه بأَعِدُّوا، أو على الرِّباط، أو على القوة بتأويل الحَوْل فلا يتأتَّى مجيئها من الموصول. ويجوز أن يكونَ حالاً من ضمير "لهم" كذا نقله الشيخ عن غيره فقال: "وتُرهبون قالوا: حال من ضمير "أَعِدُّوا" أو من ضمير "لهم" ولم يتعقَّبْه بنكير، وكيف يصحَّ جعله حالاً من الضمير في "لهم" ولا رباط بينهما؟ ولا يصحُّ تقديرُ ضمير في جملة "تُرهبون" لأخذه معموله.

وقرأ الحسن ويعقوب ورواها ابن عقيل عن أبي عمرو "تُرهبون" مضعفاً عدَّاه بالتضعيف كما عدَّاه العامة بالهمزة، والمفعول الثاني علي كلتا القراءتين محذوف لأن الفعل قبل لانقل بالهمزة / أو بالتضعيف متعدُّ لواحد نحو: رَهْبْتُكَ، والتقدير: تُرهبون عدوَّ الله قتالكم أو لقاءكم. وزعم أبو حاتم أن أبا عمرو نقلَ قراءةَ الحسن بياء الغيبة وتخفيف "يُرهبون" وهي قراءة واضحة، فإن الضمير حينئذٍ يرجع إلى من يرجع إليه ضمير "لهم"، فإنهم إذا خافوا حَوَّفُوا مَنْ وراءهم. وقرأ الحسن وأبو حيوة ومالك بن دينار "ومن رُبط" بضميتين، وعن الحسن أبيض رُبط بضم وسكون، وذلك نحو كتاب وكُتِب. قال ابن عطية: "وفي جَمْعِهِ وهو مصدرٌ غيرٌ مختلفٍ نظراً". قلت: لا نُسَلِّمُ والحالةُ هذه أنه مصدر، بل حكى أبو زيد أن "رباطاً" الحَمْسُ من الخيل فما فوقها وأن جمعها "رُبط"، ولو سُلم أنه مصدرٌ فلا نُسَلِّمُ أنه لم تختلف أنواعه، وقد تقدَّم أن "رباطاً" يجوز أن يكون جمعاً لربط المصدر، فما كان جواباً هناك فهو جوابٌ هنا.

(7/413)

قوله: {عَدُوَّ اللَّهِ} العامَّة قرؤوه بالإضافة، وقرأه السلميُّ منوناً، و"الله" بلام الجر، وهو مفرد والمراد به الجنس فمعناه أعداءُ لله. قال صاحب "اللوامح": "إنما جعله نكرةً بمعنى العامَّة، لأنها نكرة أيضاً لم تتعرَّفْ بالإضافة على المعرفة؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يتعرَّفُ ذلك وإن أضيف على المعارف، وأمَّا "وعدوكم" فيجوز أن يكونَ كذلك نكرةً، ويجوز أن يتعرَّفَ لأنه قد أعيد ذكره، ومثله: "رأيت صاحباً لكم، فقال لي صاحبكم". يعني أن "عدوًّا" يجوز أن يُلَمَّحَ فيه الوصفُ فلا يتعرَّفُ وأن لا يُلَمَّحَ فيتعرَّفَ.

قوله: {وآخرين} نسقٌ على "عدو الله" و"من دونهم" صفةٌ لـ "آخرين". قال ابن عطية: "من دونهم" بمنزلة قولك "دون أن يكون هؤلاء" فـ "دون" في

كلام العرب و "من دون" تقتضي عدم المذكور بعدها من النازلة التي فيها القول، ومنه المثل: "وأمرّ دون عُبيدَةَ الوَدَمُ" يعني أن الظرفية هنا مجازية، لأن "دون" لا بد أن تكون ظرفاً حقيقةً أو مجازاً. قوله: {لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ} في هذه الآية قولان، أحدهما: أن "علم" هنا متعدية لواحد، لأنها بمعنى عرف ولذلك تعدت لواحد. والثاني: أنها على بابها فتتعدى لاثنين، والثاني: محذوف، أي: لا تَعْلَمُونَهُم قارعين أو محاربين. ولا بد هنا من التنبيه على شيء: وهو أن هذين القولين لا يجوز أن يكونا في قوله "الله يَعْلَمُهُم"، بل يجب أن يقال: إنها المتعدية إلى اثنين، وإن ثانيهما محذوف، لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة، منها: أن المعرفة تستدعي سبق جهل، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب، وقد نص العلماء على أنه لا يجوز أن يُطلق ذلك - أعني الوصفية بالمعرفة - على الله تعالى.

* { وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

(7/414)

قوله تعالى: {وَإِنْ جَنَحُوا} : الجُنوح: المَيْل، وَجَنَحَ الإِبِلُ: أَمَلَتْ أَعْنَاقَهَا، قال ذو الرمة:

2438- إذا مات فوق الرَّحْلِ أَحْيَيْتُ رَوْحَهُ * بذكر الكِ وَالْعَيْسُ الْمَرَّاسِبُ جُنْحٌ ويقال: جَنَحَ اللَّيْلُ: أَقْبَلَ. قَالَ النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: "جَنَحَ الرَّجُلُ إِلَى فُلَانٍ وَلِفُلَانٍ: إِذَا خَضَعَ لَهُ". وَالجُنُوحُ: الإِتِّبَاعُ أَيضاً لِتَضَمُّنِ المَيْلِ، قال النابغة يصف طيراً يتبع الجيش:

2439- جَوَانِحٌ قَدْ أَيْقَنَ أَنَّ قَبِيلَهُ * إِذَا مَا التَّقَى الجَمْعَانِ أَوْلُ غَالِبٍ ومنه "الجوانح" للأضلاع لميلها على حشوة الشخص، والجناح من ذلك لميلانه على الطائر. وقد تقدّم الكلام على شيء من هذه المادة في البقرة. وعلى "السلم".

وقرأ أبو بكر عن عاصم هنا بكسر السين، وكذا في القتال: {وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ}. وافقه حمزة على ما في القتال. و "السلم" متعلق بـ "جَنَحُوا" فقيل: يَتَعَدَّى بِهَا وَبِإِلَى. وقيل: هي هنا بمعنى إلى. وقرأ الأشهب العقيلي "فاجنح" بضم النون وهي لغة قيس، والفتح لغة تميم، والضمير في "لها" يعود على "السلم" لأنها تذكر وتؤنث. ومن التأنيث قوله: 2440- وَأَفْتَيْتُ لِلْحَرْبِ آلِيهَا * وَأَعَدَدْتُ لِّلْسَلْمِ أَوْزَارَهَا

وقال آخر:

2441- السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ * وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { وَمَنِ اتَّبَعَكَ } : فيه أوجه، أحدها: أن يكون "من" مرفوع المحل عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون، وبهذا فسّر الحسن البصري وجماعة، وهو الظاهر، ولا محذور في ذلك من حيث المعنى، وإن كان بعض

الناس استصعب كون المؤمنين يكونون كافرين النبي صلى الله عليه وسلم وتأول الآية على ما سنذكره.

(7/415)

الثاني: أن "مَنْ" مجرورة المحل عطفاً على الكاف في "حَسْبُكَ" وهو رأي الكوفيين، وبهذا فسّر الشعبي وابن زيد، قالوا: معناه: وحسب مَنْ اتبعك. الثالث: أن محله نصب على المعية. قال الزمخشري: "وَمَنْ اتبعك": الواو بمعنى مع، وما بعده منصوب. تقول: "حَسْبُكَ وزيداً درهم" ولا تَجُرُّ؛ لأن عطفاً الظاهر المجرور على المكنى ممتنع. وقال:

2442- * فَحَسْبِكَ وَالضْحَاكُ سَيْفٌ مُهْتَدٌ

والمعنى: كفاك وكفى ثباعتك المؤمنين [الله] ناصراً، وقال الشيخ: "وهذا مخالف كلام سيبويه فإنه قال: "حَسْبُكَ وزيداً درهم" لَمَّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يَحْمَلوه على المضمرة تَوَا الفعل كأنه قال: بحسبك ويُحْسِبُ أَخاك [درهم]، ثم قال: "وفي ذلك الفعل المضمرة ضمير يعود على الدرهم، والنية بالدرهم التقديم، فيكون مِنْ عطفاً على الجمل. ولا يجوز أن يكون من باب الأعمال، لأن طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه ولا عمله فلا يُتَوَّهَم ذلك فيه" رقلت: وقد سبق الزمخشري إلى كونه مفعولاً معه الزجاج، إلا أنه جعل "حسب" اسم فعل فإنه قال: "حسب: اسم فعل، والكاف نصب، والواو بمعنى مع" وعلى هذا يكون "الله" فاعلاً، وعلى هذا التقدير يجوز في "وَمَنْ" أن يكون معطوفاً على الكاف؛ لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرورة؛ لأن اسم الفعل لا يُضَاف. ثم قال الشيخ: "إلا أن مذهب الزجاج خطأ لدخول العوامل على "حسب" نحو: بحسبك درهم"، وقال تعالى: "فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ"، ولم يثبت في موضع كونه اسم فعل فيحمل هذا عليه".

(7/416)

وقال ابن عطية بعدما حكى عن الشعبي وابن زيد ما قدَّمْتُ عنهما من المعنى: "ف" مَنْ في هذا التأويل في محل نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعها نصب على المعنى بـ "يكفيك" الذي سَدَّتْ "حَسْبُكَ" مَسَدَّهُ". قال الشيخ: "هذا ليس بجيد؛ لن "حَسْبُكَ" ليس ممَّا تكون الكاف فيه في موضع نصب بل هذه إضافة صحيحة ليست مِنْ نصب، و"حسبك" مبتدأ مضاف إلي الضمير، وليس مصدراً ولا اسم فاعل، إلا إن قيل إنه عطف على التوهم، كأنه تَوَّهَم أنه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، لكن العطف على التوهم لا ينقاس، والذي ينبغي أن يُحْمَل عليه كلام الشعبي وابن زيد أن تكون "مَنْ" مجرورة بـ "حسب" محذوفة لدلالة "حَسْبُكَ" عليها كقوله:

2443- أكل امرئ تحسبين أمراً * ونارٍ توقد بالليل ناراً

أي: وكلَّ نار، فلا يكونُ من العطف على الضمير المجرور". قال ابن عطية: "وهذا الوجهُ من حَذْفِ المضاف مَكْرُوهٌ، بأبه ضرورةُ الشعر". قال الشيخ: "وليس بمكروهٍ ولا ضرورة، بل أجازهُ سبويه وحَرَجَ عليه البيت وغيره من الكلام"، قلت: قوله: "بل إضافةٌ صحيحة ليست من نصب" فيه نظر لأن النحويين على أنَّ إضافةً "حسب" وأخواتها إضافةٌ غيرُ محضنة، وعللوا ذلك بأنها في قوة اسم فاعلٍ ناصبٍ لمفعولٍ به، فإنَّ "حَسْبِكَ" بمعنى كافيك وغيرك بمعنى مُغَايِرِكَ، وقيد الأوبد بمعنى مقيدها قالوا: ويدل على ذلك أنها تُوصف بها النكرات فقال: "مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ".

(7/417)

وجَوَّز أبو البقاء فيه الرفعَ من ثلاثة أوجه أحدها: أنه نسقُ على الجلالة كما تقدَّم، إلا أنه قال: فيكون خبراً آخر كقولك: "القائمان / زيد وعمرو، ولم يثنَّ "حَسْبِكَ" لأنه مصدرٌ. وقال قوم: هذا ضعيفٌ؛ لأن الواو للجمع ولا يَحْسُن ههنا، كما لا يَحْسُن في قولهم: "ما شاء الله وشئت". و"ثم" هنا أولى، قلت: يعني أنه من طريق الأدب لا يؤتى بالواو التي تقتضي الجمع، بل تأتي بـ طم "التي تقتضي التراخي، والحديثُ دالٌّ على ذلك. الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف تقديره: وحسب مَنْ اتبعك. والثالث: هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومَنْ اتبعك كذلك أي: حسبهم الله. وقرأ الشعبي "ومَنْ" بسكون النون "أَتَبَعَكَ" بزنة أكرمك.

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشِيرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثْلِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ * الْإِنَّ حَقَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثْلِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ }

قوله تعالى: { حَرِّضِ } أي حَضَّ وَحَثَّ. يقال: حَرَّضَ وَحَرَّشَ وَحَرَّكَ بمعنى واحد. وقا لالهروي: "يقال حَارَضَ عَلَى الْأَمْرِ وَأَكَبَّ وَوَاكَبَ وَوَاظَبَ وَوَاصَبَ بِمَعْنَى قِيلَ: وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَرَضِ وَهُوَ الْهَلَاكُ قَالَ: 2444- إني امرؤ رابني همُّ فأحرضني * حتى بليتُ وحتى شفني سقم

(7/418)

قال أبو إسحاق: "تأويل التحريض في اللغة أن يُحَثَّ الإنسانُ على شيءٍ حتى يُعْلَمَ منه أنه حارِضٌ، والحارِضُ المقارِبُ للهلاكٍ"، واستبعد الناسُ هذا منه. وقد نحا الزمخشري نحوه فقال: "التحريضُ: المبالغةُ في الحثِّ على الأمر، من الحَرَضِ، وهو أن يَهْكَه المرض ويتبالغ فيه حتى يُشْفِيَّ على الموت أو تُسَمِّيه حَرَضًا وتقول: ما أراك إلا حَرَضًا".

قوله: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ} الآيات: أثبت في الشرط الأول قيداً وهو الصَّبُّ وَحَدَفَ من الثاني، وأثبت في الثاني قيداً وهو كَوْنُهُمْ مِنَ الكُفْرَةِ وَحَدَفَ من الأول. والتقدير: مئتين من الذين كفروا ومئة صابرة، فحذف من كل منهما ما أثبت في الآخر وهو في غاية الفصاحة.

وقرأ الكوفيون: {وإن يكن منكم مئة يغلبوا} {فإن يكن منكم مئة صابرة} بتذكير "يكن" فيهما. ونافع وابن كثير وابن عامر بتأنيته فيهما، وأبو عمرو في الأولى كالكوفيين، وفي الثانية كالباقين. فَمَنْ ذَكَرَ فَللَّهْضَلِ بَيْنَ الفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بقوله "منكم"؛ ولأن التأنيث مجازي، إذ المراد بالمئة الذكور. ومن أثبت فلأجل الفصل، ولم يلبثت للمعنى ولا للفصل. وأما أبو عمرو وإنما فرّق بين الموضوعين فذكر في الأول لما ذكرن ولأنه لِحَظِّ قَوْلِهِ "يَغْلِبُوا"، وأثبت في الثاني لقوة التأنيث بوصفه بالمؤنث في قوله "صابرة".

وأما "إن يكن منكم عشرون" "ون يكن منكم ألف"، فبالتذكير عند جميع القراء إلا الأعرج فإنه أثبت المسند إلى "عشرون".

(7/419)

وقرأ الأعمش: "حَرَّصَ" بالصاد المهملة وهو من الحَرِّصِ، ومعناه مقارِبُ لقراءة العامة. وقرأ المفضل عن عاصم: "وعَلِمَ" مبنياً للمفعول، و"أن فيكم ضعفاً" في محل رفع لقيامه مقامَ الفاعل، وهو في محل نصب على المفعول به في قراءة العامة لأنَّ فاعلَ الفعلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. و"يكن" في هذه الأماكن يجوز أن تكون التامة فـ "منكم": إمَّا حَالٌ من "عشرون" لأنها في الأصل صفة لها، وإمَّا متعلق بنفس الفعل لكونه تاماً، وأن تكون الناقصة، فيكون "منكم" الخبر، والمرفوع الاسم وهو "عشرون" و"مئة" و"ألف".

قوله: "ضعفاً" قرأ عاصم وحمزة هنا وفي الروم في كلماتها الثلاث: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا} بفتح الضاد، والباقون بضمها، وعن حفص وحده خلأف في الروم خاصة. وقرأ عيسى بن عمر "ضُعْفًا" بضم الفاء والعين، وكلها مصادراً. وقيل: الضَعْفُ بالفتح في الرأي والعقل، والضم في البدن، وهذا قول الخليل بن أحمد، هكذا نقله الراجب عنه. ولما نقل ابن عطية هذا عن الثعالبي قال: "هذا القول تردُّه القراءة". وقيل: هما بمعنى واحد، لغتان: لغَةُ الحِجَازِ الضَّمُّ، ولغة تميم الفتح، نقله أبو عمرو فيكونان كالفَقْرِ والفَقْرِ، والمَكْثِ والمُكْثِ، والبَحْلِ والبَحْلِ. وقرأ ابن عباس فيما حكى عنه النقاش وأبو جعفر: ضُعْفَاءُ جمعاً على فُعْلَاءِ كظريف وظرفاء. وقد نقلت عن القراء كلاماً كثيراً في هذا الحرف في شرح "حز الأمانى" فإنه أليقُ به من هذا فعليك به.

* { مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْجِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

(7/420)

قوله تعالى: {أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى}: قرأ أبو عمرو "تكون" بالتأنيث مراعاةً لمعنى الجماعة. والباقون/ بالتذكير مراعاةً للفظ الجمع. والجمهور هنا على "أسرى" وهو قياس فعيل بمعنى مفعول دالاً على أنه كجريح وجرحى. وقرأ ابن القعقاع والمفضل عن عاصم "أسارى" شبهوا "أسير" بكسلان فجمعوه على فُعَالَى ككسالى، كما شبهوا به "كسلان" فجمعوه على كَسَلَى. وقد تقدّم القولُ فيهما في البقرة محققاً.

وقوله: {يُنْخَن} قرأ العامة "يُنْخَن" مخففاً عدّوه بالهمزة، وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب ويحيى بن يعمر "يُنْخَن" بالتشديد، عدّره بالتضعيف وهو مشتقٌّ من النُّخَانَة، وهي الغلظ والكثافة في الأجسام، ثم يُسْتَعَار ذلك في كثرة القتل والجراحات فيقال: أُنْخِنْتَهُ الجراح أي: أثقلته حتى أُثْبِتَهُ، ومنه {حَتَّى إِذَا أَنْخَنُوهُمْ}. وقيل: حتى تقهر. والإثخان: القهر. أنشد المفضل:

2445- نُصَلِّي الصُّحَى مَا دَهْرَهَا بَتَعْبِدُ * وقد أَنْخَنَتْ فرعونَ في كفره كفرا
كذا أنشده الهرويُّ شاهداً على القهر وليس فيه معنى، إذ المعنى على الزيادة والمبالغة المناسبة لأصل معناه وهي النُّخَانَة ويقال منه: تَخَنُ يَنْخُنُ تَخَانَةً فهو تَخِينٌ، كظُرْفٍ يَظُرْفُ ظُرَافَةً فهو ظريف.

قوله: {وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} الجمهور على نصب "الآخرة"، وقرأ سليمان بن جماز المدني بجرها، وحُرِّجَت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّهِ. وقدّره بعضهم: عَرَضَ الآخرة، فعيب عليه إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة، فأصلحه الزمخشري بأن جعله كذلك لأجل المقابلة قال "يعني ثوابها". وقدّره بعضهم بأعمال أو ثواب. وجعله أبو البقاء كقول الآخر:

..... * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

(7/421)

وقدّر المضاف "عَرَضَ الآخرة". قال الشيخ: "ليست الآية مثل البيت فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفصل بين حرف العطف وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفصل بـ "لا" نحو: "ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك"، أمّا إذا فُصِّلَ بغيرها كهذه القراءة فهو شاذٌ قليل".

* { فَكُلُوا مِمَّا عَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله تعالى: {مِمَّا عَنِمْتُمْ}: يجوز أن تكون مصدرية، والمصدر واقعٌ موقع المفعول. ويجوز أن تكون بمعنى الذي، وهو في المعنى كالذي قبله، والعائد على هذا محذوف.

قوله: {حَلَالًا} نصبٌ على الحال: إمّا من "ما" الموصولة أو مِنْ عَائِدِهَا إذا جعلناها اسميةً. وقيل: هو نعتٌ مصدر محذوف أي: أكلاً حلالاً.
قوله: {وَاتَّقُوا اللَّهَ} قال ابن عطية: "وجاء قوله: "واتقوا الله" اعتراضاً فصيحاً في أثناء القول، لأنّ قوله: {إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ} متصلٌ بقوله: {فَكُلُوا

مِمَّا عَنِتُّمْ { يعني أنه متصلٌ به من حيث إنه كالعلة له .

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَىٰ إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا آخَذَ مِنْكُمْ وَبِعَفْوِ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ {

قوله تعالى: { مِّنَ الْأَسْرَىٰ } : قرأه أبو عمرو بزنة فُعالى، والباقون بزنة فَعَلَى وقد عُرِفَ ما فيهما. ووافق أبا عمرو قتادةً ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبو جعفر. واختلف عن الجحدري والحسن. وقرأ ابن محيصن "مِنَ أَسْرَى" منكرًا.

قوله: { يُؤْتِكُمْ } جواب الشرط. وقرأ الأعمش: "يُتِيكُمْ" من الثواب. وقرأ الحسن وأبو حيوة وشيبة وحميد "مِمَّا آخَذَ" مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى.

* { وَإِن يُرِيدُوا حَيَاتَكَ فَقَدْ حَاتُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ حَكِيمٌ {

(7/422)

قوله تعالى: { وَإِن يُرِيدُوا } : الضمير يعود على الأسرى لأنهم أقربُ مذكور. وقيل: على الجانحين. وقيل: على اليهود. وقيل: على كفار قريش.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَايَتِهِم مِّنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجَرُوا وَإِن اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ {

قوله تعالى: { فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ } : مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل عند الأخفش، ولفظة "على" تُشْعِرُ بالوجوب. وكذلك قَدَّره الزمخشري وشبهه بقوله: 2446- على مُكْتَرِبِهِمْ رِزْقٌ مِّنْ يَّعْتَرِبُهُمْ * وعند المُقْلِينِ السَّمَاةُ وَالبَدَلُ

(7/423)

قوله: { مِّنْ وَلَايَتِهِمْ } قرأ حمزة هنا وفي الكهف: "الولاية لله" هو والكسائي بكسر الواو. والباقون بفتحها فليل: لغتان. وقيل: بالفتح من المولى، يقال / مَوْلَى بَيْنَ الْوَلَايَةِ، وبالكسر مِنْ وِلَايَةِ السُّلْطَانِ، قاله أبو عبيدة. وقيل: بالفتح مِنَ النَّصْرَةِ والنسب، وبالكسر من الإمارة قاله الزجاج. قال: "ويجوز أكسر لأن في تَوَلَّى بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعميل، وكل ما كان من جنس الصناعة مكسوئاً مثل الخياطة والقِصارة. وقد حَطَّأ / الأَصْمَعِيُّ قِرَاءَةَ الكسر، وهو المُخْطِئُ لتواترها. وقال أبو عبيد: "والذي عندنا الأَخْذُ بالفتح في هذين الحرفين، لأنَّ معناهما مِنَ المَوَالَاةِ فِي الدِّينِ". وقال الفارسي: "الفتح

أَجُودَ لَأَنهَا فِي الدِّينِ "، وَعَكَّسَ الْفِرَاءَ هَذَا فَقَالَ: "يُرِيدُ مِنْ مَوَارِيثِهِمْ، بِكَسْرِ الْوَاوِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَتْحِهَا، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَفْتَحُ إِذَا كَانَتْ نَصْرَةً، وَكَانَ الْكَسَائِي يَذْهَبُ بِفَتْحِهَا إِلَى النَّصْرَةِ، وَقَدْ سُمِعَ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فِي الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا". وَقَرَأَ السَّلْمِيُّ وَالْأَعْرَجُ "وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ" بِالْيَاءِ لِلْغَيْبَةِ، وَكَانَتْ التَّفَاتُ أَوْ إِخْبَارُ عَنْهُمْ.

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ }

قوله تعالى: {إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ}: الهاءُ تعود: إمَّا على النصر أو الإرث أو الميثاق أي: جُفُظِهِ، أو على جميع ما تقدَّم ذِكرُهُ، وهو معنى قول الزمخشري "إِنْ لَا تَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ". والعامة قرؤوا [كبير] بالياء الموحدة. وقرأ الكسائي فيما حكى عنه أبو موسى الحجازي: "كثير" بالثاء المثناة، وهذا قريبٌ ممَّا في البقرة وهو يقرؤها كذلك.

(7/424)

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَأُ وَتَصَرَّوْا أَوْلِيَاءَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا}: زعم بعضهم أن هذه الجملة تكررٌ للتي قبلها، وليس كذلك، فإن التي قبلها تضمَّنت ولاية بعضهم لبعض، وتقسيم المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وبيان حكمهم في ولايتهم وتناصرهم، وهذه تضمَّنت الثناء والتشريف والاختصاص، وما آل إليه حالهم من المغفرة والرزق الكريم. قوله في: "كتاب" يجوز أن يتعلق بنفس "أولى" أي: أحقُّ في حكم الله أو في القرآن أو في اللوح المحفوظ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هذا الحكم المذكور في كتاب. وما أحسن ما جيء بخاتمتها بقوله: {يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

سورة براءة

* { بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ }

(7/425)

الجمهور على رفع "براءة" وفيه وجهان، أحدهما: أنها رفعٌ بالابتداء، والخبر قوله: "إلى الذين". وجاز الابتداء بالنكرة لأنها تخصَّصت بالوصف بالجارِّ بعدها. والثاني: أنها خبرٌ ابتداءً مضمرة أي: هذه الآيات براءة. ويجوز في: "من الله" أن

يكون متعلقاً بنفس "براءة" لأنها مصدرٌ، وهذه المادة تتعدَّى بـ"مِنْ" تقول: **بَرِئْتُ مِنْ فُلَانٍ أَبْرَأَ بَرَاءَةً** أي: انقطعت العُصْبَةُ بيننا. وعلى هذا فيجوز أن يكونَ **المَسْوُوعُ** للابتداء بالنكرة في الوجه الأول هذا. و"إلى الذين" متعلقٌ بمحذوف على الأول لوقوعه خبراً، وبـ"براءة" على الثاني. ويقال: **بَرِئْتُ وَبَرَأْتُ** من الدين بالكسر والفتح. وقال الواحدي: "ليس فيه إلا لغَةٌ واحدة: كسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل" وليس كذلك، بل تَقَلَّها أهلُ اللغة.

وقرأ عيسى بن عمر "براءة" بالنصب على إضمار فعل أي: اسمعوا براءةً. وقال ابن عطية: "أي، الزموا براءةً، وفيه معنى الإغراء".
وقرئ "مِنْ اللّهِ" بكسر نون "مِنْ" على أصل التقاء الساكنين أو على الإتيان لميم "مِنْ" وهي لُغِيَّةٌ، فإن الأكثر فتحها مع لام التعريف وكسرها مع غيرها نحو: "مِنْ ابْنِكَ" وقد يُعَكَّسُ الأمرُ فيهما. وحكى أبو عمرو عن أهل نجران أنهم يَقْرؤونُ كذلك بكسر النون مع لام التعريف.

* { قَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: { قَسِيحُوا } : هذا على إضمار القول أي: قيل: سيجوا. وهذا التفتاؤ من العيبة إلى الخطاب. يقال: ساح يسيح سباحة وسُيُوحاً وسَيِّحَاناً أي: انساب كسَيِّحِ المَاءِ فِي الْأَمَاكِنِ المنبسطة. قال طرفة:
2447 - لَوْ خِفْتُ هَذَا مِنْكَ مَا نَلَيْتِي * حتى ترى خيلاً أمامي تسيح

(7/426)

و "أربعة أشهر" ظرف لـ"سيحوا". وقرئ { غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ } بنصب الجلالة على أن النون حُذِفَتْ تخفيفاً. وقد تقدّم تحريره.

* { وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ حَبْرٌ لَّكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }

قوله تعالى: { وَأَذَانٌ } : رفع بالابتداء، و "مِنْ اللّهِ" : إمّا صفه أو متعلق به. و إلى الناس " الخبر. ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: وهذا إعلامٌ، والجارَّان متعلقان به كما تقدّم في "براءة". قال الشيخ: "ولا وجه لقول مَنْ قال إنه معطوف على "براءة"، كما لا يُقال "عمرو" معطوف على "زيد" في "زيد قائم وعمرو قاعد". وهو [كما قال]، وهذه عبارة [الزمخشري بعينها]
وقرأ الضحّاك وعكرمة وأبو المتوكل: "وإِذْ" بكسر الهمزة وسكون الذال. وقرأ العامّة: "أَنَّ اللّهِ" بفتح الهمزة على أحد وجهين: إمّا كونه خبراً لـ"أذان" أي: الإعلام من الله براءته من المشركين - وضَعَفَ الشَّيْخُ هَذَا الْوَجْهَ ولم يذكر تضعيفه - وإمّا على حذف الجر أي: بأن الله. ويتعلقُ هذا الجارُّ إمّا بنفس المصدر، بمحذوفٍ على أنه صفته. و "يَوْمَ" منصوبٌ بما تعلق به الجارُّ في

قوله: "إلى الناس". وزعم بعضهم أنه منصوبٌ بـ"أذان" وهو فاسدٌ من وجهين: أحدهما: وصفُ المصدرِ قبل عمله. الثاني: القَصْلُ بينه وبين معموله باجنبيٍّ وهو الخبرُ.

وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة، وفيه المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ / الأذانِ مُجرى القول.

(7/427)

قوله: {مَنْ الْمُشْرِكِينَ} متعلقٌ بنفس "بريء" كما يقال: "برئتُ منه"، وهذا بخلاف {بِرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ} فإنها هناك تحتمل هذا، وتحتمل أن تكونَ صفةً لـ"براءة".

قوله: {وَرَسُولِهِ} الجمهورُ على رَفْعِهِ، وفيه ثلاثة أوجه، أحجها: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسوله بريءٌ منهم، وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في الخبر، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغِ للعطفِ فرفعه على هذا بالفاعلية. الثالث: أنه معطوفٌ على محلِ اسم "أَنَّ"، وهذا عند مَنْ يُجيز ذلك في المفتوحةِ قياساً على المكسورة. قال ابن عطية: "ومذهبُ الأستاذ - يعني ابن البادش - على مقتضى كلام سيبويه أن لا موضعَ لِمَا دَخَلَتْ عليه "أَنَّ"؛ إذ هو مُعَرَّبٌ قد ظهر فيه عملُ العامل، وأنه لا فرقَ بين "أَنَّ" وبين "ليت"، والإجماعُ على أن لا موضعَ لِمَا دَخَلَتْ عليه هذه". قال الشيخ: "وفيه تعقُّبٌ؛ لأنَّ علةَ كونِ "أَنَّ" لا موضعَ لِمَا دَخَلَتْ عليه ليس ظهورَ عملٍ بدليل: "ليس زيد بقائم" و"ما في الدار من رجل" فإنه ظهر عملُ العاملِ ولهما موضع، وقوله: "بالإجماع" - يريد أن "ليت" لا موضعَ لِمَا دَخَلَتْ عليه بالإجماع - ليس كذلك؛ لأنَّ ألفراءَ خالَفَ، وجعل حكمَ "ليت" وأخواتها جميعها حكمَ "إِنَّ" بالكسر". قلت: قوله: "بدليل ليس زيد بقائم" إلى آخره قد يَظهر الفرقُ بينهما فإن هذا العاملَ وإنَّ ظهر عمله فهو في حكمِ المعدوم؛ إذ هو زائدٌ فلذلك اعتبرنا الموضعَ معه بخلاف "أَنَّ" بالفتح فإنه عاملٌ غيرُ زائد، وكان ينبغي أن يُرَدَّ عليه قوله: "وأن لا فرقَ بين "أَنَّ" وبين "ليت"، فإنَّ الفرقَ قائمٌ، وذلك أن حكمَ الابتداءِ قد انتسخ مع ليت ولعل وكان لفظاً ومعنىً بخلافه مع إِنَّ وَاَنَّ فإن معناه معهما باقٍ.

(7/428)

وقرأ عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق "ورسوله" بالنصب. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه عطْفٌ على لفظِ الجلالة. والثاني: أنه مفعولٌ معه، قاله الزمخشري. وقرأ الحسن "ورسوله" بالجر وفيها وجهان، أحدهما: أنه مقسمٌ به أي: ورسوله إن الأمرُ كذلك، وحُذِفَ جوابُه لفهم المعنى. والثاني: أنه على الجوار، كما أنهم تَعَتَّوا وأكَّدوا على الجوار، وقد تقدَّم تحقيقُه. وهذه القراءةُ يَبْغِدُ صحتها عن الحسن للإبهام، حتى يحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ

"ورسوله" بالجر. فقال الأعرابي: إن كان الله قد برىء من رسوله فأنا برىء منه، فلقبته القاريء إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابي الواقعة، فحينئذ أمر عمر بتعليم العربية. ويحكى أيضاً هذه عن أمير المؤمنين عليّ وأبي الأسود الدؤلي. قال أبو البقاء: "ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر". وهذا من الواضحات.

(7/429)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي

(8)

نسخ وتيسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
* { إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ }

قوله تعالى: { إِلَّا الَّذِينَ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع. والتقدير: لكن الذين عاهدتم فأتموا إليهم عهدهم. وإلى هذا نحا الزمخشري فإنه قال: "فإن قلت: مم استثنى قوله { إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ؟ } قلت: وجهه أن يكون مستثنى من قوله: { قَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ } لأن الكلام خطاب للمسلمين، ومعناه: براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فقولوا لهم: سيحوا إلا الذين عاهدتم منهم ثم لم ينقصوا فأتموا إليهم عهدهم. والاستثناء بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أمروا في الناكثين: ولكن الذين لم يتكثروا فأتموا إليهم عهدهم ولا تجروهم مجراهم".
الثاني: أنه استثناء متصل، وقبله جملة محذوفة تقديره: اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم. وفيه ضعف.
الثالث: أنه مبتدأ والخبر قوله فأتموا إليهم، قاله أبو البقاء. وفيه نظر لأن الفاء تزداد في غير موضعها، إذا المبتدأ لا يشبه الشرط لأنه لأناس بأعيانهم، وإنما يتمنى على رأي الأخفش إذ يجوز زيادتها مطلقاً. والأولي أنه منقطع لأن لو جعلناه متصلاً مستثنى من المشركين في أول السورة لأدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بجملي كثيرة.

(8/1)

قوله: { ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً } الجمهور "ينقصوكم" بالصاد مهملة، وهو يتعدى لواحدٍ ولاثنين. ويجوز ذلك فيه هنا، فـ"كم" مفعول، و"شيئاً": إمّا مفعول ثانٍ وإمّا مصدر، أي: شيئاً من النقصان، أو لا قليلاً و [لا] كثيراً النقصان. وقرأ عطاء بن السائب الكوفي وعكرمة وابن السَّمِيعِ / وأبو زيد "ينقصوكم" بالضاد المعجمة، وهي على حذفٍ مضافٍ أي: ينقصوا عهدهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قال الكرمانى: "وهي مناسبة لِذِكْرِ الْعَهْدِ" أي: إن

النقص يُطابق العهد، وهي قريبة من قراءة العامة؛ فإنَّ مَنْ نقض العهد فقد نقص من المدة، إلا أن قراءة العامة أوقع لمقابلها التمام.

* { فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخِصِّرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٍ لَّيْسَ بِالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ أَنْ تُجَادِلُوا فِي الْبَيْتِ وَالصَّلَاةِ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله تعالى: { الْأَشْهُرُ } يجوز أن تكون الألف واللام للعهد، والمراد بهذه الأشهر الأشهر المتقدمة في قوله: { قَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ }، والعرب إذا ذكرت نكرة، ثم أرادت ذكرها ثانياً، تت بمضمرة أو بلفظه معرّفاً بال، ولا يجوز أن تصفه حينئذ بصفة تُشعر بالمغايرة، فلو قيل: "رأيت رجلاً فأكرمت الرجل الطويل" لم تُرد بالثاني الأول، وإن وصّفته بما لا يقتضي المغايرة جاز كقولك: "فأكرمت الرجل المذكور"، ومنه هذه الآية فإن الأشهر قد وُصِفَتْ بِالْحُرْمِ، وهي صفة مفهومة من فحوى الكلام فلم تقتض المغايرة. ويجوز أن يُراد بها غير الأشهر المتقدمة فلا تكون آل للعهد، والوجهان مقولان في التفسير.

(8/2)

والانسلاخ هنا من أحسن الاستعارات، وقد بيّن ذلك أبو الهيثم فقال: "يقال: أَهْلَلْنَا شَهْرًا كَذَا" أي: دَخَلْنَا فِيهِمْ فَنَحْنُ نَزْدَادُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ إِلَى مَضِيِّ نَصْفِهِ لِبَاسًا، ثم تَسَلَّخَهُ عَنْ أَنْفُسِنَا جِزَاءً فَجِزَاءً عَلَيَّ أَنْ يَنْقُضِي وَيَنْسَلِخَ، وأنشد: 2448 - إِذَا مَا سَلَّخْتُ الشَّهْرَ أَهْلَلْتُ مِثْلَهُ * كَفَى قَاتِلًا سَلْخِي الشُّهُورَ وَإِهْلَالِي قَوْلَهُ: { كُلُّ مَرْصِدٍ } في انتصابه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف المكاني. قال الزجاج: "نحو: ذهب مذهباً". وقد ردّ الفارسيُّ عليه هذا القول من حيث غنه ظرف مكان مختص، والمكان المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بواسطة "في"، نحو: صَلَّيْتُ فِي الطَّرِيقِ، وفي البيت، ولا يصل بنفسه إلا في الفاظٍ محصورةٍ بعضها ينقاسُ وبعضها يُسْمَعُ، وجعل هذا نظيراً ما فَعَلَ سببوه في بيت ساعدة:

2449 - لَدُنُّ بَهْرٌ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَنَّهُ * فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ
وهو أنه جعله مما حُذِفَ فِيهِ الْحَرْفُ أَسَاعًا لَا عَلَى الظرف؛ لأنه ظرف مكان مختص.

قال الشيخ: "إنه ينتصبُ على الظرف؛ لأنَّ معنى "واقعدوا" لا يُراد به حقيقة القعود، وإنما يُراد: ارضدوهم، وإذا كان كذلك فقد اتفق العامل والظرف في المادة، ومتى اتفقا في المادة لفظاً أو معنى وصل إليه بنفسه تقول: جلست مجلساً القاضي، وقعدت مجلساً القاضي، والآية من هذا القبيل". والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط حرف الجر وهو "على" أي: على كلِّ مَرْصِدٍ، وهذا قول الأَخْفَشِ، وجعله مِثْلَ قَوْلِ الْآخِرِ:

2450 - تَجَنَّ قُبْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ * وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَصَانِي

(8/3)

وهذا لا ينقاس بل يُقتصر فيه على السَّماع كقوله تعالى: {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ} أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير "على". وقال بعضهم: هو على تقدير الباء أي بكل مرصد، نقله أبو البقاء: وحينئذ تكون الباء بمعنى "في" فينبغي أن تُقَدَّر "في" لأن المعنى عليها، وجعله نظير قول الشاعر:

2541 - نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ تَبِيئًا * وَتَرَحُّصُهُ إِذَا تَصَيَّحَ الْقَدِيرُ
وَالْمَرْصَدُ مَفْعَلٌ مِنْ رَصَدِهِ يَرْصُدُهُ أَي: رَقِبَهُ يَرْقُبُهُ وَهُوَ يَصْلُحُ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
وَالْمَصْدَرُ، قَالَ عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ:
2452 - وَلَقَدْ عَلِمْتَ وَمَا إِخَالِكُ نَابِيئًا * أَنَّ الْمَنِيَّةَ لِلْفَتَى بِالْمَرْصَدِ
وَالْمَرْصَادُ: الْمَكَانُ الْمَخْتَصِ بِالرَّصَدِ، وَالْمَرْصَدُ يَقَعُ عَلَى الرَّاصِدِ سِوَاءً كَانَ
مَفْرِدًا أَمْ مَثْنِي أَمْ مَجْمُوعًا، وَكَذَلِكَ يَقَعُ عَلَى الْمَرْصُودِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {قَائِلُهُ
يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا} يَحْتَمِلُ كُلَّ ذَلِكَ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ
مَصْدَرًا، فَلِذَلِكَ التَّزِمُ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ.

* {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ
مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ}

قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ} كقوله: {إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ} في كونه من باب الاشتغال / عند الجمهور.

(8/4)

قوله: {حَتَّى يَسْمَعَ} "حتى" يجوز أن تكون هنا للغاية، وأن تكون للتعليل، وعلى كلا التقديرين يتعلق بقوله: "فَأَجِرْهُ"، وهل يجوز أن تكون هذه المسألة من باب التنازع أم لا؟ وفيه غموض، وذلك أنه يجوز من حيث المعنى أن تُعْلَقَ "حتى" بقوله: "استجارك" أو بقوله: "فَأَجِرْهُ" إذ يجوز تقديره: وإن استجارك أحد حتى يسمع كلام الله فَأَجِرْهُ حتى يسمع كلام الله. والجواب أنه لا يجوز عند الجمهور لأمر لفظي - من جهة الصناعة - لا معنوي، فإثنا لو جعلناه من التنازع، وأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ مَثَلًا لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقرر، وحينئذ يلزم أن "حتى" تجر المضمراً، و"حتى" لا تجرُه إلا في ضرورة شعر كقوله:
2453 - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا * فَتَى حَتَّى يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ
وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ أَنْ تَجْرَ الْمَضْمَرُ فَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَيَكُونُ مِنْ إِعْمَالِ
الثَّانِي لِحَدِيثِهِ، وَيَكُونُ كَقَوْلِكَ: "فَرَحْتُ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ" أَي: فَرَحْتُ بِهِ، وَلَوْ كَانَ
مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ لَمْ تَحْذِفْهُ مِنَ الثَّانِي.
وقوله: {كَلَامَ اللَّهِ} من باب إضافة الصفة لموصوفها لا من باب إضافة
المخلوق للخالق. و"مَأْمَنَهُ" يجوز أن يكون مكاناً أي مكاناً آمناً، وأن يكون
مصدراً أي: ثُمَّ أَبْلِغْهُ أَمْنَهُ.

* { كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ }

(8/5)

قوله تعالى: { كَيْفَ يَكُونُ } في خبر "يكون" ثلاثة أوجه أظهرها: أنه "كيف"، و "عهد" اسمها، والخبر هنا واجب التقديم لاشتماله على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام، و "للمشركين" على هذا متعلقة: إمّا بـ "يكون" عند مَنْ يُجِيزُ فِي "كان" أن تعمل في الظرف وشبهه، وإمّا بمحذوف لأنها صفة لعهد في الأصل، فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حَالًا، و "عند" يجوز أن تكون متعلقة بـ "يكون" أو بمحذوفٍ على أنها صفة لـ "عَهْدٌ" أو متعلقة بنفس "عهد" لأنه مصدر. الثاني: أن يكون الخبر "للمشركين" و "عند" على هذا فيها الأوجه المتقدمة. ونزيد وجهاً رابعاً وهو أنه يجوز أن يكون ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به "للمشركين". والثالث: أن يكون الخبر "عند الله" و "للمشركين" على هذا: إمّا تبيين، وإمّا متعلقٌ بـ "يكون" عند مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، وإمّا حال من "عهد"، وإمّا متعلقٌ بـ "يكون" عند مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، وإمّا حال من "عهد"، وإمّا متعلقٌ بالاستقرار الذي تعلق به الخبر. ولا يُبَالَى بتقديم معمول الخبر على الاسم لكونه حرف جر. و "كيف" على هذين الوجهين الأخيرين مُشْبِهَةٌ بِالظَرْفِ أَوْ بِالْحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي { كَيْفَ تَكْفُرُونَ } وَلَمْ يَذْكُرُوا هُنَا وَجْهًا رَابِعًا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الظَّاهِرُ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَوْنُ تَامًا بِمَعْنَى: كَيْفَ يَوْجَدُ عَهْدٌ لِلْمُشْرِكِينَ عِنْدَ اللَّهِ؟ وَالِاسْتِفْهَامُ هُنَا بِمَعْنَى النِّفْيِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ بَعْدَهُ الِاسْتِثْنَاءُ بِـ "إِلَّا"، وَمِنْ مَجِيئِهِ بِمَعْنَى النِّفْيِ أَيْضًا قَوْلُهُ: 2454 - فَهَذِي سَيْوْفٌ يَا صُدَيْيَ بْنَ مَالِكٍ * كَثِيرٌ وَلَكِنْ كَيْفَ بِالسَّيْفِ ضَارِبٌ أَي: لَيْسَ ضَارِبٌ بِالسَّيْفِ.

(8/6)

قوله: { إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ } فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع أي: لكن الذين عاهدتم فإنَّ حُكْمَهُمْ كَيْتٌ وَكَيْتٌ. والثاني: أنه متصلٌ وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء من المشركين. والثاني: أنه مجرورٌ على البدل منهم، لأنَّ معنَى الاستفهام المتقدّم نفي، أي: لَيْسَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ إِلَّا لِلَّذِينَ لَمْ يَنْكُثُوا. فقياسُ قولِ أَبِي الْبَقَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ "فَمَا اسْتَقَامُوا" خَبْرُهُ. قوله: { فَمَا } يجوز في "ما" أن تكون مصدرية ظرفية، وهي في محلِّ نصبٍ على ذلك أي: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. ويجوز أن تكون شرطية، وحينئذٍ ففي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الظرف الزماني، والتقدير: أَيَّ زَمَانٍ اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ. ونظره أبو البقاء بقوله تعالى: { مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا }. والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء، وفي الخبر الأقوال المشهورة، و "فاستقيموا": جوابُ الشرط.

وهذا نحا إليه الحوفي، ويحتاج إلى / حذف عائد أي: أيُّ زمان استقاموا لكم فيه، فاستقيموا لهم. وقد جوَّز الشيخ جمال الدين ابن مالك في "ما" المصدرية الزمانية أن تكونَ شرطيةً جازمة، وأنشد على ذلك:

2455 - فما تَحَيَّ لا نَسَامُ حَيَاةً وَإِنْ تَمُتْ * فلا خَيْرَ في الدنيا ولا العيش أجمعاً ولا دليل فيه لأنَّ الظاهرَ الشرطيَّةُ من غير تأويل بمصدرية وزمان، قال أبو البقاء: "ولا يجوز أن تكونَ نافيةً لفساد المعنى، إذ يصير المعنى: استقيموا لهم لأنهم لم يَسْتَقِيمُوا لكم".

* { كَيْفَ وَإِنْ يَطْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ }

(8/7)

قوله تعالى: { كَيْفَ وَإِنْ يَطْهَرُوا } المستفهم عنه محذوفٌ لدلالة المعنى عليه فقدَّره أبو البقاء: "كيف تطمئنون أو: كيف يكونُ لهم عهدٌ". وقدَّره غيره: كيف لا تقاتلونهم. والتقديرُ الثاني من تقديرَي أبي البقاء أحسن، لأنه من جنس ما تقدَّم، فالدلالةُ عليه أقوى، وقد جاء الحذف في هذا التركيب كثيراً، وتقدَّض منه قوله تعالى: { فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَاهُمْ } { فَكَيْفَ إِذَا جُنْتَا }، وقال الشاعر:

2456 - وخبرٌ ثماني أنما الموتُ بالقرى * فكيف وهاتنا هصبه وكئيبٌ أي: كيف مات؟، وقال الحطيئة:

2457 - فكيف ولم أعلمهم حدلوكم * على معظم ولا أريمتكم قدوا أي: كيف تلومني في مدحهم؟ قال الشيخ: "وقدَّره أبو البقاء الفعل بعد "كيف" بقوله: "كيف تطمئنون"، وقدَّره غيره بكيف لا تقاتلونهم". قلت: ولم يقدره أبو البقاء بهذا وحده، بل به وبالوجه المختار كما قدَّمته عنه.

قوله: { وَإِنْ يَطْهَرُوا } هذه الجملةُ الشرطية في محل نصبٍ على الحال أي: كيف يكونُ لهم عهدٌ وهم على حالةٍ تنافي ذلك؟ وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قوله: { وَإِنْ يَأْتِيهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ }. و "لا يرقبوا" جوابُ الشرط. وقرأ زيد بن علي: "وَإِنْ يَطْهَرُوا" ببناءه للمفعول، من أظهره عليه أي: جعله غالباً له. قوله: { إِلَّا } مفعولٌ به بـ "يرقبوا" أي: لا يحفظوا. وفي "الإل" أقوالٌ لأهل اللغة أحدها: أن المراد به العهد، قاله أبو عبيدة وابن زيد والسدي، ومنه قول الشاعر:

2458 - لولا بنو مالكٍ والإلُّ مَرْقَبَةٌ * ومالكٌ فيهمُ الآلُ والسَّرَفُ

أي: الجلف. وقال آخر:

2459 - وَجَدْنَاهُمَا كاذِباً إِلُهُم * وذو الإلِّ والعهدِ لا يَكْذِبُ

وقال آخر:

2460 - أفسدَ الناسَ حُلوفٌ حَلَفُوا * قطعوا الإلَّ وعراقَ الرِّجَمِ

(8/8)

وفي حديث أم زرع: "بيت أبي زرع وَفِي الْإِلِّ، كريم الخَلِّ، بَرُودُ الظِّلِّ" أي: وفي العهد.

الثاني: ان المراد به الْقَرَابَة، وبه قال الفراء، وأنشد لحسان رضي الله عنه:
2461 - لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قَرِيْبٍ * كَالِ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ التَّعَامِ
وأنشد أبو عبيدة على ذلك قوله:

2462 - * قَطَعُوا الْإِلَّ وَأَعْرَاقَ الرَّحْمِ

الثالث: أن المراد به الله تعالى أي: هو اسم من أسمائه، واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكر لَمَّا عُرِضَ عَلَيْهِ كَلَامُ مُسَيْلِمَةَ - لعنه الله -: "إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ إِلٍّ" أي: الله عز وجل. ولم يرض هذا الزجاج قال: "لأن أسماءه تعالى معروفة في الكتاب والسنة، ولم يُسْمَعْ أَحَدٌ يَقُولُ: يَا إِلٌّ أَفْعَلُ لِي كَذَا. الرابع: أن الإلَّ الْجُؤَارُ، وهو رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ التَّحَالُفِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَمَاسَحُوا وَتَحَالَفُوا جَازُوا بِذَلِكَ جُؤَارًا، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي جَهْلٍ:

2463 - لَإِلٍّ عَلَيْنَا وَاحِبٌ لَا نُضِيعُهُ * مَتِينٌ قُؤَاهُ غَيْرُ تَنَكُّثِ الْحَبْلِ

الخامس: أنه من "أل البرق" أي: لَمَعَ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "الْأَلِيلُ: الْبَرِيقُ، يُقَالُ: أَلَّ يُولُّ أَيُّ: صَفَا وَلَمَعَ". وَقِيلَ: الْإِلُّ مِثْنُ التَّحْدِيدِ وَمِنْهُ "الْآلَةُ" الْحَرْبَةُ وَذَلِكَ لِجِدَّتِهَا. وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي قَدْرًا مَشْتَرَكًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ جَمِيعٌ مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ، فَقَالَ الزَّجَاجُ: "حَقِيقَةُ الْإِلِّ عِنْدِي عَلَى مَا تَوْجِيهِ اللُّغَةُ التَّحْدِيدُ لِلشَّيْءِ، فَمِنْ ذَلِكَ: الْآلَةُ: الْحَرْبَةُ، وَأُذُنٌ مُؤَلَّلَةٌ، فَالْإِلُّ يَخْرُجُ فِي جَمِيعِ مَا فُتِّرَ مِنَ الْعَهْدِ وَالْقَرَابَةِ وَالْجُؤَارِ مِنْ هَذَا، فَإِذَا قُلْتَ فِي الْعَهْدِ: "بَيْنَهُمَا إِلٌّ" فَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُمَا قَدْ جَدَّدَا فِي أَحْذِ الْعَهْدِ، وَكَذَلِكَ فِي الْجُؤَارِ وَالْقَرَابَةِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الْإِلُّ: كُلُّ جَالَةٍ ظَاهِرَةٍ مِنْ عَهْدٍ وَجَلْفٍ وَقَرَابَةٍ تَبْلُ أَيُّ: تَلَمَعَ، وَأَلُّ الْقَرَسُ: أَسْرَعُ، وَالْآلَةُ: / الْحَرْبَةُ اللَّامِعَةُ"، وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ حَمَّاسِ بْنِ قَيْسٍ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ:

(8/9)

2464 - إِنْ يُقْبَلُوا الْيَوْمَ فَمَا لِي عِلَّةٌ * هَذَا سِلَاحٌ كَامِلٌ وَآلَةٌ

وَذُو غِرَارَيْنِ سَرِيعُ السَّلَّةِ
قَالَ: "وَقِيلَ: الْإِلُّ وَالْإِيلُ اسْمَانِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، وَالْأَلَّانُ صَفْحَتَا السَّكِينِ" أَنْتَهَى. وَيُجْمَعُ الْإِلُّ فِي الْقِلَّةِ أَلُّ، وَالْأَصْلُ: أَلُّ بَزْنَةُ أَفْلَسَ، فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ أَلْفًا لِسُكُونِهَا بَعْدَ أُخْرَى مَفْتُوحَةٍ، وَأُدْغِمَتْ اللَّامُ فِي اللَّامِ. وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى الْإِلِّ كَذِئْبٍ وَذِنَابٍ. وَالْأَلُّ - بِالْفَتْحِ - قِيلَ: شِدَّةُ الْقَنُوطِ. قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي الْحَدِيثِ:

"عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ أَلِكُمْ وَفُنُوطِكُمْ" قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "الْمُحَدَّثُونَ يَقُولُونَهُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَالْمَحْفُوظُ عِنْدَنَا فَتَحُّهَا، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالْمَصَادِرِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ مِنْ شِدَّةِ قَنُوطِكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، يُقَالُ: أَلَّ يُولُّ أَلًّا وَالْأَلُّ وَالْيَلُّ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْبُكَاءِ، وَمِنْهُ يُقَالُ: لَهُ الْوَيْلُ وَالْأَلِيلُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْكَمَيْتِ:

2465 - وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي عَبْرَاءٍ مُظْلَمَةٍ * إِذَا دَعَتْ أَلَيْهَا الْكَاعِبُ الْفُضْلُ
أَنْتَهَى. وَقُرَأَتْ فَرْقَةً: "الْأَلُّ" بِافْتِحٍ، وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِهِ مَصْدَرًا مِنْ أَلَّ يُولُّ

إذا عاهد. وقرأ عكرمة: "إيلاً" بكسر الهمزة، بعدها ياءٌ ساكنة، وبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اسمُ الله تعالى، ويؤيد ذلك ما تقدم ذلك في جبريل وإسرائيل أن المعنى علد الله. والثاني: أنه يجوز أن يكون مشتقاً من آل يؤول إذا صار إلى آخر الأمر، أو من آل يؤول إذا ساسَ قاله ابن جنى أي: لا يرقبون فيكم سياسةً ولا مُداراةً. وعلى التقديرين سكنت الواو بعد كسرة فقلبت ياءً كريح. الثالث: أنه هو الإل المضعف، وإنما استُثقل التضعيفُ فابدل إحداها حرفَ علةٍ كقولهم: أُمَلِّتُ الكتابَ وَأُمَلِّتَهُ. قال: الشاعر:

2466 - يا لَيْتَما أَمَّنَّا شالَ تَعَمَّتْها * أيما إلى جنَّةٍ أيما إلى نارِ

(8/10)

قوله: {وَلَا ذِمَّةَ} الذِّمَّةُ: قيل العهد، فيكون مما كُتِرَ لاختلاف لفظه إذا قلنا: إنَّ الإلَّ العهدُ أيضاً، فهو كقوله تعالى: {صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ} وقوله:

2467 - * وألقى قولها كذباً وميناً

وقوله:

2468 - * وهندُ أتى من دونها التَّأْيُّ والبعدُ
وقيل: الذِّمَّةُ: الضَّمان، يقال: هو في ذمَّتِي أي: في شماني وبه سُمِّي أهلُ الذِّمَّةِ لدخولهم في ضمان المسلمين، ويقال: "له عليّ ذِمَّةٌ وذِمَامٌ ومَدَمَّةٌ، وهي الذِّمَّةُ". قال ذلك ابن عرفة، وأنشد لأسامة بن الحرث:

2469 - يُصَيِّحُ بِالْأَسْحارِ في كلِّ صَارةٍ * كما ناشد الذِّمَّ الكفيلَ المعاهدُ
وقال الراغب: "الذِّمَامُ: ما يُدَمُّ الرجلُ على إضاعته من عهد، وكذلك الذِّمَّةُ والمدَمَّةُ والمدَمَّةُ" - يعني بالفتح والكسر - وقيل: لي مَدَمَّةٌ فأتتهكها. وقال غيره: "سُمِّيَتْ ذِمَّةٌ لأنَّ كلَّ حُرْمَةٍ يلزمك من تضييعها الذِّمُّ يقال لها ذِمَّةٌ"، وتُجمع على ذِمِّ كقوله:

2470 - * كما ناشد الذِّمَّ

وعلى ذِمِّمٍ وذِمَامٍ. وقال أبو زيد: "مَدَمَّةٌ بالكسر من الذِّمَامِ وبالفتح من الذِّمِّ"
وقال الأزهرى: "الذِّمَّةُ: الأمان"، وفي الحديث: "ويَسْعَى بذِمَّتِهِمِ أذنانهم" قال أبو عبيد: "الذِّمَّةُ الأمانُ ههنا، يقول: إذا أعطى أدنى الناس أماناً لكافر نفذ عليهم، ولذلك أجاز عمر رضي الله عنه أمان عبداً على جميع العسكر". وقال الأصمعي: "الذِّمَّةُ: ما لزم أن يُحْفَظَ ويُحْمَى".

قوله: {يُرْضُونَكُمْ} فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، وهذا هو الظاهر، أخبر أن حالهم كذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل "لا يَرْضُونَ"، قال أبو البقاء: "وليس بشيءٍ لأنهم بعد ظهورهم لا يَرْضُونَ المؤمنين".

(8/11)

قوله: {وَتَأْتِي} يقال: أباي يَأْتِي إبيَّ أي: اشتد امتناعه: فكلُّ إباءٍ امتناعٌ من غير عكس قال:

2471 - أبى الله إلا عَدَلَهُ ووفاءه * فلا النكرُ معروفٌ ولا العُزْفُ ضائعٌ
وقال آخر:

2472 - أبى الضيمَ والنعمانُ يَحْرُقُ نابه * عليه فَأَقْضَى والسيوفُ مَعاقِلُهُ
فليس مَنْ فَسَّرَهُ بمطلقٍ / الامتناع بمصيبٍ. ومجيءُ المضارعِ مه على يَفْعَلُ
بفتح العين شاذٌ، ومثله قَلَى يَقْلَى في لغة.

* { اسْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ تَمَنَّا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }
{

قوله تعالى: { إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } : يجوز أن تكون [ساء] على بابها
مِنَ التَّصْرِيفِ وَالتَّعَدِّيِّ ومفعولها محذوفٌ أي: ساءهم الذي كانوا يَعْمَلُونَهُ أو
عَمَلُهُمْ، وأن تكون الجارية مَجْرَى بئس، فَتُحَوَّلُ إِلَى فِعْلٍ بِالضَّم، ويمتنع
تصريفها، وتصير للم، ويكون المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً كما تقرر ذلك غير مرة.

* { قَانَ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَّصِلُ الْآيَاتِ
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ } {

قوله تعالى: { فَإِخْوَانُكُمْ } : خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: فهم إخوانكم، والجملة
الاسميةُ في محلِّ جزمٍ على جواب الشرط. و "في الدين" متعلقٌ بإخوانكم
لما فيه من معنى الفعل.

* { وَإِنْ تَكْتُوبُوا أَيْمَانَهُمْ مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ
إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ } {

(8/12)

قوله تعالى: { أُمَّةَ الْكُفْرِ } : قرأ. نافع وابن كثير وأبو عمرو "أمة" بهمزيين
ثانيتها مُسَهَّلَةٌ بَيْنَ بَيْنَ وَلَا أَلْفَ بَيْنَهُمَا. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر
بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أَدْخَلَ بَيْنَهُمَا أَلْفًا. هذا
هو المشهور بين القراء السبعة. وفي بعضها كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى.
ونقل الشيخ عن نافع وَمَنْ مَعَهُ، أنهم يُدْبِلُونَ الثانية ياءً صريحة، وأنه قد نُقِلَ
عَنْ نَافِعِ الْمَدِّ بَيْنَهُمَا، أي بين الهمزة والياء.
فأما قراءةُ التحقيقِ وَبَيْنَ بَيْنَ، فقد ضَعَّفَهَا جماعة من النحويين.

كأبي علي الفارسي وتابعيه، ومن القراء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التَّحْقِيقَ مَعَ رِوَايَتِهِ لَهُ،
وقراءته به لأصحابه. ومنهم مَنْ أَنْكَرَ التَّسْهِيلَ بَيْنَ بَيْنَ، فلم يقرأ به لأصحاب
التخفيف، وقرؤوا بياءٍ خفيفةٍ الكسرية، نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ.

(8/13)

وأما القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعة، لأنَّ النطق بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل، وهمزة بين بين بزنة المخففة. والزمخشري جعل القراءة بصريح الياء لحنًا، وتحقيق الهمزتين غير مقبول عند البصريين قال: "فإن قلت: كيف لفظ "أسمة"؟ قلت: بهمزة بعدها همزة بين بين أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فلا يجوز أن تكون، ومن قرأ بها فهو لاجنُّ مُحَرَّف". قال الشيخ: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف تكون لحنًا، وقد قرأ بها رأسُ النحاة البصريين أبو عمرو بن العلاء، وقارىءُ أهل مكة ابن كثير، وقارىءُ أهل المدينة نافع؟". قلت: لا يُنقَم على الزمخشري شيءُ فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب، أنه تقل عن غيره. وأما التصريح بالياء، فإنه معذور فيه لأنه كما قدَّمْتُ لك، إنما اشْتَهَرَ بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة.

وقد ردَّ أبو البقاء قراءة التسهيل بين بين فقال: "ولا يجوز هنا أن تُجعل بين بين، كما جعلت همزة "أذا"؛ لأن الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية، ولو حُقِّقت الهمزة الثانية [هنا] على القياس لُقِبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ولكن تُرك لتتحرك بحركة الميم في الأصل". قلت: قوله "منقولة" لا يفيد لأنَّ النقل هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: "ول حُقِّقت على القياس إلى آخره" لا يفيد أيضاً لأن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضع يضيق هذا الموضوع عنه.

(8/14)

ووزن أَيْمَّة: أفعلة؛ لأنها جمع غمام، كحمار وأخمرة، والأصل أئمة، فالتقى ميمان فأريد إدغامها فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية، فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدال الثانية ياء، وغيرهم يحقق أو يسهل بين بين. ومن أدخل الألف فللخفة حتى يُفَرِّق بين الهمزتين، والأحسن حينئذ أن يكون ذلك في التحقيق كما قرأ هشام. وأما ما رواه الشيخ عن نافع من المدِّ مع ثقله عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

قوله: {لَا أَيْمَانَ} قرأ ابن عامر: "لا إيمان" بكسر الهمزة، وهو مصدر آمن يُؤمن إيماناً، وهل هو من الأمان؟ وفي معناه حينئذٍ وجهان أحدهما: أنهم لا يؤمنون في أنفسهم أي: لا يُعطون أماناً بعد نكثهم وطعنهم، ولا سبيل إلى ذلك. والثاني: الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يعقدونه له. أو من التصديق أي: إنهم لا إسلام لهم. واختار مكي التاويل الأول لما فيه من تجديد فائدة لم يتقدم لها ذكراً؛ لأنَّ وَصَفَهُم بالكفر وعدم الإيمان قد سبق وعُرف.

وقرأ الباقون بالفتح، وهو جمع يمين، وهذا مناسب للنكث، وقد أُجمع على فتح الثانية. ومعنى نفي الإيمان عن الكفار، أنهم لا يُوفون بها، وإن صدَّرت منهم وَتَبَّتْ. وهذا كقول الآخر:

2473 - وَإِنْ خَلَقْتَ لَا تَنْقُضُ الدَّهْرَ عَهْدَهَا * فليس لمخضوبِ البَنَانِ يَمِينُ
وبذلك قال الشافعي. وحمله أبو حنيفة على حقيقته: أن يمين الكافر لا تكون
يميناً شرعياً، وعند الشافعي يمينٌ شرعية.

* { أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا بَكَتُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ
مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ قَالَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

(8/15)

قوله تعالى: {أَوَّلَ مَرَّةٍ}: نصبٌ على طرفِ الزمان، وأصلها المصدر مِنْ مَرَّ
يَمُرُّ. وقد تقدّم تحقيقه.
قوله: {قَالَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ} الجلالة مبتدأ، وفي الخبر أوجه، أحدها: أنه
"أحقُّ" و"أَنْ تَخْشَوْهُ" على هذا بدلٌ من الجلالة بدلٌ اشتمال، والمفضلُّ عليه
محذوفٌ؛ / فخشية الله أَحَقُّ مِنْ خَشْيَتِهِم. الثاني: أَنَّ "أَحَقُّ" مبتدأ و"أَنْ
تَخْشَوْهُ" مبتدأ مؤخر، والجملة خبرُ الجلالة. الثالث: أَنَّ "أَحَقُّ" مبتدأ و"أَنْ
تَخْشَوْهُ" خبره، والجملة أيضاً خبرُ الجلالة. قاله ابن عطية. وحسنُ الابتداء
بالنكرة لأنها أفعلٌ تفضيل. وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خيراً للنكرة في
نحو: اقصِدْ رجلاً خيراً منه أبوه. الرابع: أَنَّ "أَنْ تَخْشَوْهُ" في محلِّ نصبٍ، أو جر
بعد إسقاطِ حرفِ الخفض، إذ التقدير: أَحَقُّ بَأَنْ تَخْشَوْهُ.
وقوله: {إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} شرطٌ حذِفَ جوابه، أو قُدِّم، على حسب الخلاف.

* { قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْزِلْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمِ
مُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {وَيَشْفِ}: قرأ الجمهور بياء العَيْبَةِ رَدًّا على اسم الله تعالى. وقرأ
زيد بن علي: "تَشْفِ" علي: "تَشْفِ" بالنون وهو التفتاحُ حسن. وقال: "قوم
مؤمنين" شهادةً للمخاطبين بالإيمان، فهو من بابِ الالتفاتِ وإقامة الظاهر
مُقام المضمَر، حيث لم يُقَل: "صدوركم".

* { وَيُدْهِبُ عَيْطَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

(8/16)

قوله تعالى: {وَيُدْهِبُ}: الجمهورُ على ضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَدْهَبَ. و
"عَيْطٌ" مفعول به. وقرأ طائفة: "وَيُدْهِبُ" بفتح الياء وألها، جَعَلَهُ مضارعاً
لذهب، "عَيْطٌ" فاعل به. وقرأ زيد بن علي كذلك، إلا أنه رفع الفعل مستأنفاً
ولم ينسفه على المجزومِ قبله، كما قرؤوا: "ويتوبُ" بالرفع عند الجمهور.
وقرأ زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد،
وعيسى الثقفي، وأبو عمرو - في رواية - ويعقوب: "ويتوبُ" بالنصب.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فَإِنَّهَا اسْتِثْنَاءُ إِخْبَارٍ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ فَإِنَّهُ قَدْ أَسْبَلَمَ نَاسٌ كَثِيرُونَ. قَالَ الزَّجَّاجُ وَأَبُو الْفَتْحِ: "وَهَذَا أَمْرٌ مَوْجُودٌ سِوَاءً قَوَّلُوا أَمْ يُقَاتِلُوا، وَلَا وَجْهَ لِإِدْخَالِ التَّوْبَةِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الَّذِي فِي "قَاتِلُوهُمْ". يَغْنِيَانِ بِالشَّرْطِ مَا فَهَمَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ زَيْدٍ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ، فَإِنَّ التَّوْبَةَ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي جَوَابِ الْأَمْرِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى. وَفِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ غَمُوضٌ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالْمُقَاتَلَةِ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِهِمْ، فَإِذَا أَقْدَمُوا عَلَى الْمُقَاتَلَةِ، صَارَ ذَلِكَ الْعَمَلُ جَارِيًا مَجْرَى التَّوْبَةِ مِنْ تِلْكَ الْكِرَاهَةِ. قُلْتُ: فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنْ تَقَاتَلْتُمْ يُعَدُّبُهُمْ وَيَتَّبِعُ عَلَيْكُمْ مِنْ تِلْكَ الْكِرَاهَةِ لِقِتَالِهِمْ. وَقَالَ آخَرُونَ فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ: إِنْ حَصَلَ الظَّفَرُ وَكَثُرَتِ الْأَمْوَالُ لِدَّةٍ تُطَلَّبُ بِطَرِيقِ حَرَامٍ، فَلَمَّا حَصَلَتْ لَهُمْ بِطَرِيقِ حَلَالٍ، كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا لَهُمْ إِلَى التَّوْبَةِ مِمَّا تَقَدَّمَ، فَصَارَتِ التَّوْبَةُ مَعْلَقَةً عَلَى الْمُقَاتَلَةِ.

(8/17)

وقال ابن عطية في توجيه ذلك أيضاً: "يتوجه ذلك عندي إذا ذهب إلي أن التوبة يُراد بها هنا [أَنَّ] قَتَلَ الْكَافِرِينَ وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ تَبُوءٌ لَكُمْ أَهْلُهَا الْمُؤْمِنُونَ وَكَمَالٌ لِإِيمَانِكُمْ، فَتَدْخُلُ التَّوْبَةُ عَلَى هَذَا فِي شَرْطِ الْقِتَالِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا الَّذِي قَدَّرَهُ مِنْ كَوْنِ التَّوْبَةِ تَدْخُلُ تَحْتَ جَوَابِ الْأَمْرِ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَمُرُوا بِقِتَالِ الْكُفَّارِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُفَّارِ، وَالْمَعْنَى: عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ، لِأَنَّ قِتَالَ الْكُفَّارِ وَغَلْبَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ، قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِسْلَامِ كَثِيرٍ. أَلَا تَرَى إِلَى فِتْحِ مَكَّةَ كَيْفَ أَسْلَمَ لِأَجَلِهِ نَاسٌ كَثِيرُونَ، وَحَسُنَ إِسْلَامُ بَعْضِهِمْ جَدًّا، كَابْنِ أَبِي سَرْحٍ وَغَيْرِهِ". قُلْتُ: فَيَكُونُ هَذَا تَوْجِيهًا رَابِعًا، وَيَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنْ تَقَاتَلْتُمْ يَتَّبِعُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ أَي: يُسَلِّمُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ.

* { أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { وَلَمْ يَتَّخِذُوا } يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ لِعَطْفِهَا عَلَيْهَا أَي: الَّذِينَ عَاهَدُوا وَلَمْ يَتَّخِذُوا. الثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "جَاهَدُوا" أَي: جَاهَدُوا حَالَ كَوْنِهِمْ غَيْرَ مُتَّخِذِينَ وَلِجَنَّةٍ.

(8/18)

و "وَلِجَنَّةٍ" مَفْعُولٌ. وَ { مِنْ دُونِ اللَّهِ } : إِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ، إِنْ كَانَ الْإِتِّخَاذُ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِالْإِتِّخَاذِ إِنْ كَانَ عَلَى بَابِهِ. وَالْوَلِجَةُ: فَعِيلَةٌ مِنَ الْوُلُوجِ وَهُوَ الدَّخُولُ. وَالْوَلِجَةُ: مَنْ يُدَاخِلُكَ فِي بَاطِنِ أَمْرِكَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ وَلَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ وَلِجَةٌ، وَالرَّجُلُ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، يُقَالُ

له وليجة"، ويُستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع. وقد يُجمع على وُلُجٍ وكصيفة وصحائف وصُحُف. وأنشدوا لعبادة بن صفوان الغنوي: 2474 - وَلَا يُجْهِمُ فِي كُلِّ مَبْدَى وَمَحْضَرٍ * إِلَى كُلِّ مَنْ يُرْجَى وَمَنْ يَتَّخِوْفُ وقرأ الحسن "بما يَعْمَلُونَ" بالعَيْبَةِ عَلَى الالتفات، وبها قرأ يعقوب في رواية سَلَام.

* { مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ } {

قوله تعالى: { مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ } : "أن يَعْمُرُوا" اسم كان. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو "مسجد الله" بالإفراد / وهي تَحْمَلُ وجهين: أن يُراد به مسجدٌ بعينه، وهو المسجد الحرام لقوله: { وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ }، وأن يكون اسم جنس فتندرج فيه سائر المساجد، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أَوْلِيًّا. وقرأ الباقون "مساجد" بالجمع، وهي أيضاً محتملةٌ للأميرين. ووجه الجمع: إِمَّا لِأَنَّ كُلَّ بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يُقَالُ لَهَا مَسْجِدٌ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ بِقَبْلِهِ سَائِرُ الْمَسَاجِدِ، فَصَحَّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْجَمْعِ لِذَلِكَ.

(8/19)

قوله: { شَاهِدِينَ } الجمهور على قراءة بالياء نصياً على الحال مِنْ فاعل "يَعْمُرُوا". وقرأ زيد بن علي "شاهدون" بالواو رفعاً على خبر ابتداءٍ مضمرة، والجملة حالٌ أيضاً. وقرأ ابن السَّمَيْعِ "يَعْمُرُوا" بضم الياء وكسر الميم مِنْ أَعْمَرَ رباعياً، والمعنى: أن يُعِينُوا على عمارته.

قوله: { عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ } الجمهورُ على "أنفسهم" جمع تَفْسٍ. وُقِرَّء "أَنْفُسَهُمْ" بفتح الفاء، ووجهها أن يُراد بالأنفس - وهو الأشرفُ الأجلُّ، من النَّفَاسَةِ - رسولُ الله صلى الله عليه وسلم. قيل: لأنه ليس بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ الْعَرَبِ إِلَّا وَلَهُ فِيهِمْ وَلَدَةٌ. وهذا المعنى منقولٌ في تفسير قراءة الجمهور أيضاً، وهو مع هذه القراءة أوضح.

قوله: { وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ } هذه جملةٌ مستأنفة، و "في النار" متعلقٌ بالخبر، وَقُدِّمَ للاهتمام به، ولأجل الفاصلة. وقال أبو البقاء: "أي: وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرفُ بين حرف العطف والمعطوفِ". قلت: فيه نظرٌ من حيث إنه يُوهم أن هذه الجملة معطوفةٌ على ما قبلها عَطَفَ الْمَفْرَدِ عَلَى مِثْلِهِ تَقْدِيرًا، وليس كذلك بل هيس متأنفة، وإذا كان مستأنفةً، فلا يُقال فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفين المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في قوله تعالى: { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً } وفي قوله: { وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ } وقرأ زيد بن علي: "خالدين" بالياء نصياً على الحال من الضمير المستتر في: الجارُّ قبله، لِأَنَّ الْجَارَّ صَارَ خَيْرًا كَقَوْلِكَ: "في الدار زيد قاعداً"، فقد رفع زيد بن علي "شاهدين"، ونصب "خالدون عكسَ قراءة الجمهور فيها.

(8/20)

* { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى
الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ * أَجَعَلْتُمْ
سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ } : جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم على
الجمع. وقرأ الجحدري وحماد بن أبي سلمة عن ابن كثير بالإفراد. والتوجيهُ
يُؤخذ مما تقدم. والظاهر هنا أن الجمعَ هنا حقيقةً، لأن المرادَ جميع المؤمنين
العائدين لجميع مساجد أقطار الأرض.

قوله: سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ { الجمهور على قراءتهما مصدرين على فعالة،
كالصيانة والوقاية والتجارة، ولم تُقلب الياء همزة، لتحضنها بتاء التانيث بخلاف
رداء، وعباءة لطرء تاء التانيث فيها، وحينئذٍ فلا بُدَّ من حذف مضاف: إمَّا من
الأول، وإمَّا من الثاني ليتصادق المفعولان، والتقدير: أجعلتم أهل سقاية الحاجِّ
وعِمارة المسجد الحرام كمن آمن، أو أجعلتم السقاية والعِمارة كإيمان مَنْ
أمن، أو كعمل مَنْ آمن.

وقرأ ابن الزبير والباقر وأبو وجرة "سُقَاة" و "عَمَرَة" بضم السين وبعد الألف
تاء التانيث، وعَمَرَة بفتح العين والميم دون ألف. وهما جمع ساق وعامر كما
يُقال: قاض وقُضَاة ورَام ورُماة وبأرّ وبررة وفاجر وفَجْرَة. والأصل: سُقِيَة،
فَقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا حاجة إلى تقديرٍ حذفٍ مضافٍ،
وإن احتج إليه في قراءة الجمهور.
وقرأ سعيد بن جبير كذلك إلا أنه نَصَبَ "المسجد الحرام" بـ "عَمَرَة" وحَدَفَ
التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله:

(8/21)

2475 - * ولا ذَاكَرَ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا
وقوله: { هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ } وقرأ الضحاك "سُقَايَةَ" بضم السين و
"عَمَرَة"، وهما جمعان أيضاً، وفي جمع "ساق" على فعالة نظراً لا يخفى. والذي
ينبغي أن يُقالَ ولا يُعَدَلِ [عنه] أن يجعل هذا جمعاً لسُقِي، والسُقِي هو الشيء
المسْقِي كالرُّعْي والطحن، وفِعْلٌ يُجمع على فُعَال، قالوا: ظَنِرَ ظَوَّارٌ، وكان
من حقه أن لا تدخلَ عليه تاءُ التانيث كما لم تدخل في "ظَوَّار"، ولكنه أثبت
الجمعَ كما أثبت في قولهم جِارَةٌ وفُحُولَةٌ. ولا بد حينئذٍ من تقديرٍ مضافٍ أي:
أجعلتم أصحاب الأشياء المسْقِيَّة كمن آمن.
قوله: { لَا يَسْتَوُونَ } في وجهان / أظهرهما: أنها مستأنفة، أخبر تعالى بعدم
تساوي الفريقين. والثاني: أن يكونَ حالاً من المفعولين للجعل والتقدير:
سَوَّيْتُهُم بينهم في حال تفاوتهم.

* { يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ }

وقد تقدّم اختلافُ القراء في "ببشرهم" وتوجيه ذلك في آل عمران، وكذلك الخلافُ في {وَرِضْوَانٍ}. وقرأ الأعمش "رضوان" بضمّ الراء والصاد، ورَدَّها أبو حاتم وقال: "لا يجوز"، وهذا غيرُ لام للأعمش فإنه رواها، وقد وُجِدَ ذلك في لسان العرب قالوا: السُّلطان بضمّ السين واللام.

(8/22)

قوله: {لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ} يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ صفةً لـ "جنان"، وأن تكونَ صفةً لـ "رحمة"، لأنهم جَوَّزوا في هذه الهاءِ أن تعودَ للرحمة وأن تعودَ للجنات. وقد جَوَّز مكي أن تعودَ على البشري المفهومة من قوله: "يُبَشِّرُهُمْ"، كأنه قيل: لهم في تلك البشري، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ صفةً لذلك المصدر المقدر إن قدرته نكرةً، وحالاً إن قدرته معرفةً. ويجوز أن يكون "نعيم" فاعلاً بالجرِّ قبله، وهو أولى لأنه يصير من قبيل الوصف بالمفرد، ويجوز أن يكون مبتدأ، وخبرُ الجار قبله. وقد تقدّم تحقيق ذلك غير مرة. و"خالدين" حالٌ من الضمير في "لهم".

* { قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }

قوله تعالى: {إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ} "آباؤكم" - وما عُطِفَ عليه - اسم كان، و "أحب" خبرها فهو منصوب. وكان المتفصح الحجاج ابن يوسف يقرأها بالرفع، ولحَّنه يحيى بن يعمر فنفاه. قال الشيخ: "إنما لَحَّنَه باعتبار مخالفة القراء الثقلَة وإلا فهي جائزة في العربية، يُضمَر في "كان" اسماً، وهو ضميرُ الشأن ويُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وحينئذٍ تكونُ الجملةُ خبراً عن "كان". قلت: فيكون كقول الشاعر:

2476 - إذا ميتٌ كان الناسُ صُنْفان * شامئٌ وآخرٌ مُتْنٌ بالذي كنتُ أصنَعُ
هذا في أحد تأويلي البيت. والآخر: أن "صنْفان" خبرٌ منصوب، وجاء به على لغة بني الحرث ومَنْ وافقهم.

(8/23)

والحكاية التي أشار إليها الشيخُ مِنْ تلحين يحيى للحجاج، هي أن الحجاج كان يدَّعي فصاحةً عظيمةً، فقال يوماً ليحيى بن يعمر وكان يعظمه: هي تجدني ألحن؟ فقال: الأمير أجلٌ من ذلك، فقال: عَزَمْتُ عليك إلا ما أخبرتني وكان

يُعْظَمُونَ عَزَائِمَ الْأَمْرَاءِ. فقال: نعم. فقال: في أي شيء؟، فقال: في القرآن. فقال: وبلك!! ذلك أقبحُ بي. في أي آية؟، قال: سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ: قل إن كان آباؤكم، إلى أن انتهيت إلى "أحب" فرفعتُها. فقال: إذن لا تسمعني الحُرُّ بعدها، فنفاه إلى خراسان، فمكث بها مدةً، وكان بها حينئذٍ يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، فجاءهم جيش، فكتب إلى الحجاج كتاباً وفيه: "وقد جاءنا العدو فتركناهم بالحضيض، وصعدنا عُزْرَةَ الجبل". فقال الحجاج: ما لابن المهلب ولهذا الكلام؟، ف قيل له: إنَّ يحيى هناك. فقال: إذن ذلك. وقرأ الجمهور: "عشيرتكم" بالإفراد، وأبو بكر عن عاصم: "عشيرتكم" جمع سلامة. ووجه الجمع، أنَّ لكلِّ من المخاطبين عشيرةً فَحَسُنَ الجمع. وزعم الأَخفش أن "عشيرة" لا تجمع بالألف والتاء إنما تُجمع تكسيراً علي عشائر. وهذه القراءة حجةٌ عليه، وهي قراءةُ أبي عبد الرحمن السلمي، وأبي رجاء. وقرأ الحسن "عشائركم" قيل: وهي أكثر من عشيراتكم. والعشيرة: هي الأهلُ الأَدْتُون. وقيل: هم أهل الرجل الذين يَتَكَبَّرُ بهم أي: يصيرون له بمنزلة العدد الكامل، وذلك أن العشيرة هي العدد الكامل، فصارت العشيرة اسماً لأقارب الرجل الذي يَتَكَبَّرُ بهم، سواءً بلغوا العشرة أم فوقها. وقيل: هي الجماعة المجتمعمة ينسبُ أو عَقْدٍ أو وِداد كعقد العِشْرَة.

* { لَقَدْ تَصَرَّكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذَبِّبِينَ }

(8/24)

قوله تعالى: { وَيَوْمَ حُنَيْنٍ } : فيه أوجهٌ: أحدها: أنه عطْفٌ على محلِّ قوله "في مواطنٍ"، عَطَفَ ظرفَ الزمان من غير واسطة "في" على ظرفِ المكان المجرور بها. ولا عَزُو في نفس ظرفِ زمان على مكان أو العكس تقول: "سرت أمامك يوم الجمعة" إلا أنَّ الأحسن أن يُترك العاطفُ مثله. الثاني: زعم ابن عطية أنه يجوز أن يُعْطَفَ على لفظ "مواطنٍ" بتقدير: وفي، فحذف حرف الخفض. وهذا لا حاجةٌ إليه. الثالث: قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان، وهو "يوم حنين" على "مواطنٍ"؟، قلت: معناه: ومواطن يوم حنين أو في أيام مواطنٍ كثيرة ويوم حنين". الرابع: أن يُراد بالمواطن الأوقات، فحينئذٍ إنما عَطَفَ زمانٌ على زمان. قال الزمخشري بعدما قَدَّمْتُهُ عنه: "ويجوز أن يُراد بالمواطن الوقت ك مقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون "يوم حنين" منصوباً بفعل مضمَر لا بهذا الظاهر. ومُوجِبُ ذلك أن قوله: "إذا أعجبتكم" بدلٌ من "يوم حنين"، فلو جَعَلْتَ ناصبه هذا الظاهر لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتهم لم تُعْجِبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيرين في جميعها، فبقي أن يكونَ ناصبه فعلاً خاصاً به". قلت: لا أدري ما حَمَله على تقدير أحد المضافين أو على تأويل المواطن بالوقت ليصحَّ عَطَفُ زمانٍ على زمان، أو مكان على مكان، إذ يصحُّ عَطَفُ أحدِ الطرفين على الآخر؟ وأمَّا قوله: "على أن الواجب أن يكون إلى آخره" كلامٌ حسن، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان، فإذا جعلنا "إذ" بدلاً من "يوم" كان معمولاً له؛ لأنَّ البَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه، فيلزم أنه نصرهم إذا أعجبتهم كثرتهم في مواطن

كثيرة، والفرص أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة. إلا أنه قد ينقح فإنه تعالى لم يقل: في جميع المواطن حتى يلزم ما قال، ويمكن أن يكون أراد بالكثرة الجميع، كما يُراد بالقلة العدم.

(8/25)

قوله: {يَمَّا رَحَّبْتُ} "ما" مصدرية أي: رَحَّبَهَا وَسَعَتَهَا. وقرأ زيد ابن علي في الموضوعين: "رَحَّبْتُ" بسكون العين، وهي لغة تميم، يَسْلُبُونَ عَيْنَ فَعْلٍ فيقولون في شَرَفٍ: شَرُفٌ. والشُّحْبُ بالضم: السَّعَة، وبالفتح: الشيء الواسع. يقال: رَحَّبَ الْمَكَانَ يَرَحِّبُ رُحْبًا وَرَحَابَةً وَهُوَ قَاصِرٌ. فَأَمَّا تَعَدِّيهِ فِي قَوْلِهِمْ: "رَحَّبْتُمْ الدَّارَ" فعلى التضمين لأنه بمعنى وَسِعْتُمْكُمْ.

وَحْتَيْنِ اسْمٌ وَادٍ، فَلِذَلِكَ صَرَفَهُ. وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْبِقْعَةِ فَمَتَّعَهُ فِي قَوْلِهِ: 2477 - نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَسَدُّوا أَرْزَهُ * بَحْنِينَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ وهذا كما قال الآخر في "حراء" اسم الجبل المعروف اعتباراً بتأنيث البقعة في قوله:

2478 - أَلْسِنَا أَكْبَرَ التَّقَلِّينِ رَحْلًا * وَأَعْظَمَهُمْ بَبْطَنَ جِرَاءَ نَارَا
والمواطن جمع مؤنث بكسر العين، وكذا اسم مصدره وزمانه لاعتلال فائه كالمؤعد قال:

2479 - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى * بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ التِّيْقِ مُنْهَوَى

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ}: على المبالغة، جُعِلُوا نَفْسَ النَّجَسِ أَوْ عَلَى حَذْفِ مِصَافٍ. وَقَرَأَ أَبُو حِيَوَةَ "نَجَسٌ" بِكَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى فَعِلٍ مِثْلَ كَيْفٍ وَكَيْدٍ، ثُمَّ حُفِّفَ بِسُكُونِ عَيْنِهِ بَعْدَ إِتْبَاعِ فَائِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مَوْصُوفٍ حِينَئِذٍ قَامَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ أَي: فَرِيقٌ نَجَسٌ أَوْ جِنْسٌ نَجَسٌ. وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ "أَنْجَاسٌ" بِالْجَمْعِ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ جَمْعَ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، أَوْ جَمْعَ قِرَاءَةِ أَبِي حِيَوَةَ.

(8/26)

* { قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ }

قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا}: بيانٌ للموصول قبله. والجزية: فِعْلَةٌ لبيان لاهيئة كالركبة لأنها من الجزاء على ما أعطوه من الأمر. و "عن يدٍ" حالٌ أي: يُعْطونها مقهورين أذلاء. وكذلك "وهم صاغرون".

* { وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }

قوله تعالى: {عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}: قرأ عاصم والكسائي بتنوين "عُزَيْرٌ" والباقون من غير تنوين. فأما القراءة الأولى فيحتمل أن يكونَ اسماً عربياً مبتدأ، و "ابنٌ" خبره، فتنوينه على الأصل. ويحتمل أن يكونَ أعجمياً، ولكنه خفيفٌ اللفظ كنوح ولوط، فصُرِفَ لِحَقَّةٍ لفظه، وهذا قول أبي عبيد، يعني أنه تصغيرٌ "عَزْرٌ" فحكمه حكمٌ مُكَبَّرَةٌ. وقد رُدَّ هذا القولُ على أبي عبيد بأنه ليسَ بتصغير، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغير في لسانِ العرب، فهو كسليمانَ جاء على مثال عثيمان وعبيدان.

(8/27)

وأما القراءة الثانية فيحتمل حَذْفُ التنوين ثلاثة أوجه أحدها: أنه حُذِفَ لالتقاء الساكنين مرفوعٌ بالابتداء و "ابنٌ" خبره. الثاني: أن تنوينه حُذِفَ لوقوع الابن صفة له، فإنه مرفوعٌ بالابتداء و "ابنٌ" صفته، والخبرُ محذوفٌ أي: عزيرُ ابنِ الله نبيُّنا أو إمامنا أو رسولنا، وكان قد تقدّم أنه متى وقع الابنُ صفةً بين علمين غير مفضول بينه وبين موصوفه، حُذِفَتْ أَلْفُهُ خطأً وتنوينه لفظاً، ولا تُثَبِتُ إلا ضرورة، وتقدّم الإنشادُ عليه آخر المائدة. ويجوز أن يكون "عزير" خبر مبتدأ مضمّر أي: نبيُّنا عُزَيْرٌ و "ابنٌ" صفةٌ له أو بدل أو عطف بيان. الثالث: أنه إنما حُذِفَ لكونه ممنوعاً من الصرف للتعريف والعجمة، ولم يُرْسَمَ في المصحف إلا ثابت الألف، وهي تَنْصُرُ مَنْ / يجعله خبراً. وقال الزمخشري: "عزير ابن: مبتدأ وخبره، كقوله: {الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ} . و "عُزَيْرٌ" اسم أعجمي كعزرائيل وعيزار، ولعجمته وتعريفه امتنع من صرفه، ومن صرفه جعله عربياً، وقول مَنْ قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ}، أو لأنَّ الابن وقع وصفاً والخبر محذوفاً وهو "معبودنا" فتمحّل عند مندوحة.

(8/28)

قوله: {يُضَاهِئُونَ} قرأ العامة: "يضاهئون" بضم الهاء بعدها واو، وعاصم بهاءٍ مكسورة بعدها همزة، بعدها واو. فقيل: هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان: ضاهأت وضاهيت، بالهمزة والياء، والهمز لغة تقيف. وقيل: الياء فرع عن الهمز كما قالوا: قرأ وقرئت وتوصأت وتوصيت، وأخطأت وأخطيت. وقيل: بل يضاهنون بالهمز مأخوذ من يضاهنون، فلما ضُمَّتِ الهاءُ قُلِبَتْ همزةً. وهذا

خطأ لأن مثل هذه الياء لا تثبت في هذا الموضع حتى تُقَلَبَ همّةً، بل يؤدي تصريفه إلى حذفِ الياءِ نحو "يُراْمُون" من الرمي و "يُماشُون" من المشي. وزعم بعضهم أنه مأخوذٌ من قولهم: امرأةٌ صَهِيًا بالقصر، وهي التي لا تَدِي لها، والتي لا تحيض، سُمِّيَتْ بذلك لمشابتها الرجال. يقال: امرأةٌ صَهِيًا بالقصر وصَهِيًا بالمد كحمراء، وصَهِيَاءَةٌ بالمد وتاء التانيث ثلاث لغات، وشد الجمع بين علامتي تانيث في هذه اللفظة. حكى اللغة الثالث الجرمي عن أبي عمرو الشيباني. قيل: وقولُ مَنْ زعم أن المضاهاة بالهمز مأخوذةٌ مِنْ امرأةٍ صَهِيَاءٍ في لغاتها الثلاث خطأ لاختلاف المادتين، فإن الهمزة في امرأةٍ صَهِيَاءٍ زائدة في اللغات الثلاث وهي في المضاهاة أصلية.

فإن قيل: لِمَ يُدَعَّ أن همزة ضهياء أصلية وياؤها زائدة؟، فالجواب أن فَعَلًا بفتح الياء لم يثبت. فإن قيل: فِلِمَ لم يُدَعَّ أن وزنها فَعَلَل كجعفر؟، فالجواب أنه قد ثبتت زيادة الهمزة في صَهِيَاءٍ بالمد فلتثبت في اللغة الأخرى، وهذه قاعدةٌ تصريفية.

والكلامُ عليّ حَذَفِ مضافٍ تقديره: يُضاهي قولهم قول الذين، فَحَذَفِ المضاف، وأقيم المضافُ إليه مُقامه، فانقلب ضمير رفع بعد أن كان ضمير جَرِّ.

(8/29)

والجمهور على الوقف على "أفواههم" ويتبدئون بـ"يضاهئون" وقيل: الباء تتعلق بالفعل بعدها. وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذَفِ هذا المضاف. واستعصف أبو البقاء قراءة عاصم وليس بجيد لتواترها.

* { اِتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله تعالى: { وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ } : عطف على "رُهْبَانَهُمْ" والمفعول الثاني محذوف، إذ التقدير: اتخذ اليهود أحبارهم أرباباً، والنصارى رهبانهم والمسيح ابن مريم أرباباً، وهذا لأمن اللبس خلط الضمير في "اتخذوا" وإن كان مقسماً لليهود والنصارى، وهذا مراد أبي البقاء في قوله: "أي واتخذوا المسيح رباً، فحذف الفعل وأحد المفعولين، وجوّز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: وعبدوا المسيح ابن مريم".

* { هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ }

(8/30)

قوله تعالى: { وَيَأْتِي اللَّهَ } : { إِلَّا أَنْ يُتِمَّ } مفعول به، وإنما دَخَلَ الاستثناء المفرغ في الموجب لأنه في معنى النفي، فقال الأخفش الصغير: "معنى يَأْتِي يمنع". وقال الفراء: "دَخَلْتُ" إلا "لأنَّ في الكلام طَرَفًا من الجحد". وقال الزمخشري: "أَجْرِي" أبي "مُجْرِي" لم يُرِدْ، ألا ترى كيف قُوبِلَ { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا } بقوله: "ويأبي الله"، و [كيف] أوقع موقع: ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره". وقال الزجاج: "إن المستثنى منه محذوف تقديره: ويأبي أي ويكره كلَّ شيء إلا أن يتم نوره". وقد جمع أبو البقاء بين مذهب الزجاج ومذهب غيره، فجعلهما مذهباً واحداً فقال: "يأبي بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى، لما فيه من معنى النفي، والتقدير: يابى كلَّ شيء إلا إتمام نوره".

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }

قوله تعالى: { وَيَصُدُّونَ } : يحتمل أن يكون متعدياً أي: يصدون / الناس، وأن يكون قاصراً، كما قال الشيخ. وفيه نظر لأنه متعدٍ فقط، وإنما يُحذف مفعوله، ويراد أو لا يراد كقوله: { كُلُوا وَاشْرَبُوا } قوله: { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ } الجمهور على قراءة بالواو. وفيه تأويلان، أحدهما: أنها استثنائية، و "الذين" مبتدأ صُمن معنى الشرط؛ ولذلك دَخَلْتُ الفاء في خبره. والثاني: أنه من أوصاف الكثير من الأحرار الرهبان، وهو قول عثمان ومعاوية، ويجوز أن يكون "الذين" منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسرُه "فَبَشِّرْهُمْ" وهو أرجح [المكان الأمر]

(8/31)

وقرأ طلحة بن مصرف "الذين" بغير واو، وهي تحتمل الوجهين المتقدمين، ولكنَّ كَوْنَهَا من أوصاف الكثير من الأحرار والرهبان أظهر من الاستئناف عكس التي بالواو.

والكَنْزُ: الجمع والضم، ومنه ناقة كِنَاز أي: منضمة الخلق، ولا يختص بالذهب والفضة، بل يقال في غيرهما وإن غلب عليهما قال:

2480 - لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطَعَمْتُ جَائِعَهُمْ * قِرْفَ الْحَيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزُ

وقال آخر:

2481 - عَلَى شَدِيدِ لِحْمِهِ كِنَازِ * بَاتَ يُتَرِّينِي عَلَى أَوْفَازِ

قوله: { وَلَا يُنْفِقُونَهَا } تقدّم شيئان وعاد الضمير [على] مفرد فقيل: إنه نم بابٍ ما حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: والذين يَكْنِزُونَ الذهب ولا يُنْفِقُونَهُ. وقيل: يعود على المكنوزات ودل على هذا جُزُؤُهُ المذكور؛ لأنَّ المَكْنُوزَ أَعْمٌ من النَقْدَيْنِ وغيرهم، فلَمَّا ذَكَرَ الجزءَ دَلَّ على الكل، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار، ونظيره قول الآخر:

2482 - وَلَوْ خَلَقْتُ بَيْنَ الصَّفَا أُمَّ عَامِرٍ * وَمَرَّوْتِهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

أي: ومروءة مكررة، عاد الضميرُ عليها لَمَّا ذَكَرَ جُزُؤَهَا وهو الصفا. كذا استدل به ابن مالك، وفيه احتمال، وهو أن يكون الضمير عائداً على الصفا، وَأَنَّ حَمَلًا على المعنى، إذ هو في معنى البقعة والحَدَبَةُ. وقيل: الضميرُ يعودُ على الذهب

لأن تأنيته أشهر، ويكون قد حُذِفَ بعدِ الفِضْية أيضاً. وقيل: يعودُ على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ}. وقيل: يعودُ على الرِّكَاة أي: ولا ينفقون زكاةَ الأموال. وقيل: يعودُ على الكنوز التي يدل عليها الفعل.

* {يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي بَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ}

(8/32)

قوله تعالى: {يَوْمَ يُحْمَى} منصوبٌ بقوله: "بعذاب أليم"، وقيل: بمحذوفٍ يدلُّ عليه عذاب أي: يُعَذَّبُونَ يومَ يُحْمَى، أو اذكر يومَ يُحْمَى. وقيل: هو منصوبٌ بأليم. وقيل: الأصل: عذاب يوم، وعذاب بدل من عذاب الأول، فلما حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقيل: منصوبٌ بقول مضمر وسيأتي بيانه. و"يُحْمَى" يجوز أن يكونَ مِنْ حَمَيْتٍ أو أَحْمَيْتٍ ثلاثياً ورباعياً. يقال: حَمَيْتُ الحديدَ وَأَحْمَيْتُهَا أي: أوقَدتُ عليها لتَحْمَى. والفاعلُ المحذوفُ هو النارُ تقديره: يوم تُحْمَى النارُ عليها، فلما حُذِفَ الفاعلُ ذهبت علامةُ التثنية لدهابه، كقولك: "رُفِعَتِ القضيةُ إلى الأمير"، ثم تقول: "رُفِعَ إلى الأمير". وقيل: المعنى: يَحْمَى الوقود.

وقرأ الحسن: "تَحْمَى" بالتاء من فوق أي: النار وهي تؤيد التأييد الأول. وقرأ أبو حيوه: "يَكْوَى" بالياء من ح، لأن تأنيثَ الفاعلِ مجازيٌّ. والجمهور "جباههم" بالإظهار، وقرأ أبو عمرو في بعض طرقه بالإدغام كما أدغم: {سَلَكْتُمْ} {مَتَّاسِكْتُمْ}، ومثل: جباههم: "وجوههم" المشهور الإظهار. قوله: {هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ} معمولٌ لقول محذوفٍ أي: يُقال لهم ذلك يومَ يحْمَى. وقوله: {مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ} أي: جزاء ما كنتم؛ لأنَّ المكنوزَ لا يُذاق. و"ما" يجوز أن تكون بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، وأن تكونَ مصدرية. وقرئ "تَكْنِزُونَ" بضم عين المضارع، وهما لغتان يقال: كَنَزَ يَكْنِزُ، وَكَنَزَ يَكْنِزُ.

* {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ}

(8/33)

قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ} العِدَّة: مصدر بمعنى العَدَ، و"عند الله" منصوبٌ به، أي في حَكْمِهِ. و"اثنا عشر" خبرٌ إنَّ. وقرأ هبيرة عن حفص - وهي قراءة أبي جعفر - اثنا عشر بسكون العين مع ثبوت الألف قبلها، واستُكْرِهَتْ من حيث الجمع بين ساكنين على غير حَدِيثِيهِمَا كقولهم: "التقت / حَلَقْنَا البطان" بإثبات الألف من "حَلَقْنَا". وقرأ طلحة بسكون الشين كأنه حُمِلَ عشر في المذكر على عشرة في المؤنث.

و "شَهْرًا" نصبٌ على التمييز، وهو مؤكَّد لأنه قد فهم ذلك من الأول، فهو كقولك: "عندي من الدنانير عَشْرُونَ دينارًا". والجمع متغاير في قوله: "عَدَّةُ الشهور"، وفي قوله: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ} لأن هذا جمعٌ كثرة، وذلك جمعٌ قلة. قوله: {فِي كِتَابِ اللَّهِ} يجوز أن يكونَ صفةً لاثنا عشر، ويجوز أن يكونَ بدلًا من الظرفِ قبله، وهذا لا يجوزُ، أو ضعيفٌ؛ لأنه يلزمُ منه أن يُخبر عن الموصول قبل تمامِ صلته؛ فإنَّ هذا الجارُّ متعلقٌ به على سبيلِ البدلية، وعلى تقدير صحة ذلك من جهة الصنائة، كيف يصحُّ من جهة المعنى؟، ولا يجوز أن يكونَ {فِي كِتَابِ اللَّهِ} متعلقًا بـ"عدة" لئلا يلزمَ الفصلَ بين المصدر ومعموله بخبره، وقياس مَنْ جَوَّزَ إبداله من الظرفِ إن جَوَّزَ هذا. وقد صرَّح بجوازه الحوفيُّ. قوله: {يَوْمَ خَلَقَ} يجوز فيه أن يتعلق بـ"كتاب" على أنه يُرادُ به المصدر لا الجثة. ويجوز أن يتعلق بالاستقرار في الجار والمجرور، وهو { }، ويكون الكتابُ جثةً لا مصدرًا. وجَوَّزَ الحوفي أن يكونَ متعلقًا بـ"عدة"، وهو مردودٌ بما تقدَّم.

(8/34)

قوله: {مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرْمٌ} هذه الجملةُ يجوز فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ صفةً لـ"اثنا عشر". الثاني: أن تكونَ حالًا من الضمير في الاستقرار. الثالث: أن تكونَ مستأنفةً. والضمير في "منها" عائِدٌ على {أثنا عشرَ شَهْرًا} لأنه أقربُ مذكور لا على "الشهور". والضمير في "فيهنَّ" عائِدٌ على "الاثنا عشر" أيضًا. وقال الفراء وقتادة يعودُ على الأربعة الحُرْمِ، وهذا أحسنُ لوجهين، أحدهما: أنها أقربُ مذكور. والثاني: أنه قد تقرَّر أن معاملة جمع القلة غير العاقل معاملة جماعة الإناث أحسنُ مِنْ معاملة ضمير الواحدة، والجمع الكثير بالعكس: "الأجداع انكسرت" و "الجدوع انكسرت" ويجوز العكس. قوله: {كَافَّةً} منصوبٌ على الحال: إمَّا مِنَ الفاعل، أو من المفعول، وقد تقدَّم أن "كافة" لا يُتصرَّف فيها بغير النصب على الحال، وأنها لا تدخلها آل وأنها لا تُنسى ولا تُجمع، وكذلك "كافة" الثانية.

* {إِنَّمَا النَّسِيَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُصَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُجِلُّونَهُ عَامًا وَيُخَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُجِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ رَبَّنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: {إِنَّمَا النَّسِيَاءُ}: في "النسيء" قولان أحدهما: أنه مصدرٌ على فَعِيلٍ مِنْ أَنَسَا أَي أَحْرَ، كالنذير مِنْ أُنذَرَ والنكير من أنكر. وهذا ظاهرٌ قول الزمخشري فإنه قال: "النسيء تأخيرُ حرمة الشهر إلى شهر آخر"، وحينئذٍ بالإخبار عنه بقوله: "وزيادة" واضحٌ لا يحتاج إلى إضمار. وقال الطبري: النسيء بالهمز معناه الزيادة". قلت: لأنه تأخير في المدة فيلزمُ منه الزيادة.

(8/35)

الثاني: أنه فَعِيل بمعنى مَفْعُول، مِنْ نَسَأَهُ أَي أَحْرَهُ، فهو مَنْسُوءٌ، ثم حُوِّلَ مفعول إلى فَعِيل كما حُوِّلَ مفعول إلى فَعِيل، وإلى ذلك نحا أبو حاتم والجوهرى. وهذا القول رَدَّه الفارسي بأنه يكون المعنى: إنما المؤخَّر زيادة، والمؤخَّر الشهر ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر. وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه على حذف المضاف: إمَّا من الأول أي: إنما إنساءُ المُنْسَأِ زيادةً في الكفر، وإمَّا من الثاني أي: إنما المُنْسَأُ ذو زيادة.

وقرأ الجمهور "النسيء" بهمزة بعد الياء. وقرأ ورش عن نافع "النسيي" بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها. ورويت هذه عن أبي جعفر والزهري وحميد، وذلك كما حَقَّقوا "برية" و"خطية". وقرأ السلمي وطلحة والأشهب وشبل: "النسء" بإسكان السين. وقرأ مجاه والسلمي وطلحة أيضاً: "النسوء" بزنة فَعُول بفتح الفاء، وهو التأخير، وفَعُول في المصادر قليل، قد تقدَّم منه أَلِفَاظٌ في أوائل البقرة، وتقدم في البقرة اشتقاق هذه المادة، وهو هنا عبارة عن تأخير بعض الشهور عن بعض قال:

2483 - أَلَسْنَا النَّاسِيَيْنَ عَلَى مَعَدٍّ * شَهْوَرَ الْجِلِّ نَجَعَلُهَا حَرَامًا

وقال الآخر:

2484 - تَسْتَوُوا الشُّهُورَ بِهَا وَكَانُوا أَهْلَهَا * مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْعُرُّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

(8/36)

وقوله: {يُضَلُّ بِهِ} قرأ الأخوان وحفص: "يُضَلُّ" مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل والموصول فاعل به. وقرأ ابن مسعود والحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب وعمرو بن ميمون: "يُضَلُّ" مبنياً للفاعل مِنْ أَضَلَّ. وفي الفاعل وجهان أحدهما: ضمير الباري تعالى أي: / يُضَلُّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا. والثانيك أن الفاعل "الذين كفروا" وعلى هذا فالمفعول محذوف أي: يُضَلُّ الَّذِينَ كَفَرُوا أتباعهم. وقرأ أبو رجاء "يُضَلُّ" بفتح الياء والضاد، وهي مِنْ ضَلَّتْ بكسر اللام أَضَلَّ بفتحها، والأصل: أَضَلَّ، فَنُقِلَتْ فَتَحَتْ اللام إِلَى الضاد لِإِجْلِ الإِدْغَامِ. وقرأ النخعي والحسن في رواية محبوب: "نُضَلُّ" بضم نون العظمة و"الذين" مفعول، وهذه تقوِّي أن الفاعل ضمي الله في قراءة ابن مسعود.

قوله: {يُجِلُّونَهُ} فيه وجهان أحدهما: أن الجملة تفسيرية للضلال، والثاني: أنها حالية.

قوله: {لِيُؤَاطِئُوا} في هذه اللام وجهان: أنها متعلقة بيحرِّفونه. وهذا مقتضى مذهب البصريين فإنهم يُعْمَلُونَ الثاني من المتنازعين. والثاني: أن يتعلق بيجلونه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين فإنهم يُعْمَلُونَ الأول لسبقه. وقول مَنْ قَالَ إِنَّهَا متعلقة بالفعلين معاً، فإنما يعني من حيث المعنى لا اللفظ. وقرأ أبو جعفر "ليوطئوا" بكسر الطاء وضم الياء الصريحة. والصحيح أنه ينبغي أن يُقْرَأَ بضم الطاء وحذف الياء؛ لأنه لَمَّا أُبْدِلَ الهمزة ياءً استنقل الضمة عليها فحذفها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء وضُمَّتْ الطاء لتجانس الواو. والمواطأة: الموافقة والاجتماع يقال: تَوَاطَؤُوا عَلَى كَذَا أَي: اجتمعوا عليه، كأنه كل واحد يطاءً حيث يطاء الآخر، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ تَائِبَةً لِّلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً}، وقُرِئَ وَطْأً. وسيأتي إن شاء الله.

(8/37)

وقرأ الزهري "ليواطئوا" بتشديد الياء. هكذا ترجمعوا قراءته وهي مشكلة حتى قال بعضهم: "فإن لم يُرِدْ به شدة بيان الياء وتخلصيها من الهمز دون التضعيف، فلا أعرف وجهها". وهو كما قال.
قوله: "زَيْنَ الْجَمْهُورِ عَلَى "زَيْنَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ الشَّيْطَانُ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الشَّيْطَانُ أَيْضًا، وَ"سَوْءٌ" مَفْعُولُهُ.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ }

قوله تعالى: { أَتَأْتَلْتُمْ } أصله تئاقلتم، فلما أريد الإدغام سَكَنتِ الياءُ فَاجْتَلَبَ هَمْزُ الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي { قَادَّارَاتُمْ }، وَالْأَصْلُ: تَدَارَاتُمْ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ "تئاقلتم" بهذا الأصل، و"ما" في قوله "مالكم" استفهامية وفيها معنى الإنكار. وقيل: فاعله المحذوف هو الرسول.
و"أتأقلتم" ماضي اللفظ مضارع المعنى أي: يتئاقلون، وهو في موضع الحال، وهو عامل في الظرف أي: مالكم متئاقلين وقت القول. وقال أبو البقاء:
"أتأقلتم: ماض بمعنى المضارع أي: مالكم تتئاقلون وهو في موضع نصب أي: أيُّ شيء لكم في التئاقل، أو في موضع جر على رأي الخليل. وقيل: هو في موضع حال" قال الشيخ: "وهذا ليس بجيد، لأنه يلزم منه حذف "أن"، لأنه لا يَنْسَبُكَ مَصْدَرٌ إِلَّا مِنْ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ، وَحَدَفُ "أَنْ" فِي نَحْوِ هَذَا قَلِيلٌ جَدًّا، أَوْ ضَرُورَةٌ، وَإِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ: "فِي التَّائِقْلِ" فَلَا يُمْكِنُ عَمَلُهُ فِي "إِذَا"، لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُولِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ النَّاصِبُ لـ"إِذَا" وَالْمَتَعَلِّقُ بِهِ "فِي التَّائِقَالِ" مَا تَعَلَّقَ بِهِ "لَكُمْ" الْوَاقِعُ خَبْرًا لـ"مَا".

(8/38)

وقرىء "أتأقلتم" بالاستفهام الذي معناه الإنكار، وحينئذ لا يجوز أن يعمل في "إذا"؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فيكون العامل في هذا الطرف: إمَّا الاستقراءُ المَقْدَّرُ فِي "لَكُمْ"، أَوْ مَضْمَرٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ. والتقدير: ما تصنعون إذا قيل لكم. وإليه نحا الزمخشري. والظاهر أن يُقَدَّرُ: ما لكم تتئاقلون إذا قيل، ليكون مدلولاً عليه من حيث اللفظ والمعنى.
وقوله: { إِلَى الْأَرْضِ } ضَمَّنَ مَعْنَى الْمَيْلِ وَالْإِخْلَادِ. وَقَوْلُهُ: "مِنَ الْآخِرَةِ" تَظَاهَرَتْ أَقْوَالُ الْمُعَرَّبِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ "مِنْ" بِمَعْنَى بَدَلِ كَقَوْلِهِ: { لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً } أَي: بِدَلِكُمْ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ:
2485 - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا * وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا
وقول الآخر:

2486 - فليت لنا مِنْ ماءٍ زمزمٍ شَرْبَةً * مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ /
إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُبَيِّنُوا لَهَا هَذَا الْمَعْنَى، وَيَتَأَوَّلُونَ مَا أُوهِمَ ذَلِكَ وَالتَّقْدِيرُ
هَذَا: اعْتَصَمْتُمْ مِنَ الْآخِرَةِ رَاضِينَ بِالْحَيَاةِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "مِنْ
الْآخِرَةِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَي: بَدَلًا مِنَ الْآخِرَةِ"، فَقَدَّرَ الْمُتَعَلِّقَ خَاصًّا، وَبَجُوزِ أَنْ
يَكُونَ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى.

قوله: {فِي الْآخِرَةِ} متعلقٌ بمحذوفٍ من حيث المعنى تقديره: فما متاعُ
الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة. فـ "محسوباً" حالٌ مِنْ "متاع". وقال الحوفي:
"إنه متعلقٌ بـ"قليل وهو خير المبتدأ". قال: "وجاز أن يتقدّم الظرفُ على
عامله المقرون بـ"إلا" لِأَنَّ الظرفَ تعملُ فيها روائِحُ الأفعال. ولو قلت: "ما
زيدٌ عمراً إلا يضرب" لم يجز".

(8/39)

* {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ تَصَرَّهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي
الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ
بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ تَصَرَّهُ}؛ هذا الشرط جوابه محذوف لدلالة
قوله: "فقد نصره" عليه، والتقدير: إِنْ لَا تَنْصُرُوهُ فَسَيَنْصُرُهُ. وذكر الزمخشري
فيه وجهين، أحدهما ما تقدم، والثاني: قال: "إنه أوجب له النَّصْرَةَ، وجعله
منصوراً في ذلك الوقت فلن يُحْدَلَ مِنْ بعده". قال الشيخ: "وهذا لا يظهر منه
جوابٌ الشرط لِأَنَّ إيجابَ النَّصْرِ له أمرٌ سَبَقَ، والماضي لا يترتب على
المستقبل فالذي يظهر الوجه الأول".

قوله: {ثَانِيًا اثْنَيْنِ} منصوبٌ على الحال مِنْ مفعولٍ "أخرجه" وقد تقدّم معنى
الإضافة في نحو هذا التركيب عند قوله {ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ}. وقرأ جماعة "ثاني اثنين"
بسكون الياء. قال أبو الفتح: "حاكها أبو عمرو" ووجهها أن يكونَ سَكَنَ الْيَاءِ
تشبيهاً لها بالألفِ، وبعضهم يخصّه بالضرورة.
قوله: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}: بدلٌ مِنْ "إِذْ" الأولى فالعاملُ فيها "فقد نصره"، قال
أبو البقاء: "وَمَنْ مَتَعَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ قَدَّرَ
عَامِلًا آخَرَ، أَي: نصره "إذ هما في الغار".
و "الغار" تَقَبُّ يَكُونُ فِي الْجَبَلِ، وَيُجْمَعُ عَلَى غَيْرَانٍ وَمِثْلِهِ: تَاجٌ وَتَيْجَانٌ، وَقَاعٌ
وَقَيْعَانٌ. وَالْغَارُ أَيْضًا تَبْتُ طَيْبٌ الرِّيحِ، وَالْغَارُ أَيْضًا الْجَمَاعَةُ، وَالْغَارَانُ الْبَطْنُ
وَالْفَرَجُ. أَلْفُ الْغَارِ عَنْ وَאו.

(8/40)

قوله: {إِذْ يَقُولُ} بدلُ ثانٍ من "إذ" الأولى. وقال أبو البقاء: "إِنَّ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ، وَإِذْ يَقُولُ ظَرْفَانِ لِثَانِي اثْنَيْنِ"، والضمير في "عليه" يعود على أبي بكر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه السكينة دائماً. وقد تقدم القول في {السَّكِينَةَ}. والضمير في "أَيْدِهِ" للنبي صلى الله عليه وسلم. وقرأ مجاهد "وَأَيْدِهِ". بالتخفيف. و"لَمْ تَرَوْهَا" صفة لجنود.

قوله: {وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا} الجمهورة على رفع "كلمة" على الابتداء، و"هي" يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً ثَانِيًا، و"الْعُلْيَا" خبرها، والجملة خبر الأول، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ "هي" فصلاً و"العليا" الخبر. وقرئ "وكلمة الله" بالنصب نسقاً على مفعولي جَعَلَ، أي: وجعل كلمة الله هي العليا. قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ لثلاثة أوجه، أحدها: وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المضمَرِ، إِذِ الوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: وَكَلِمَتُهُ. الثَّانِي: أَنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ اللَّهِ كَانَتْ سُقْلَى فَصَارَتْ عَلِيًّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. الثَّالِثُ: أَنْ توكِيدَ مِثْلَ ذَلِكَ بِـ"هي" بعيد، إِذِ القِيَاسُ أَنْ يَكُونَ "إِيَّاهَا". قلت: أما الأولُ فلا ضَعْفَ فِيهِ لِأَنَّ القِرَاءَانَ مِلَّانَ مِنْ هَذَا النُّوعِ وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ لِأَنَّ فِيهِ تَعْظِيمًا وَتَفْخِيمًا. وَأَمَّا الثَّانِي فَلا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ المَصَيِّرَ عَلَى الضَّدِّ الخَاصِّ، بَلْ يَدُلُّ التَّصْيِيرُ عَلَى انْتِقَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ المَصَيِّرِ عَنِ صِفَةٍ مَا إِلَى هَذِهِ الصِّفَةِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَـ"هي" لَيْسَتْ تَأْكِيدًا لِلبتةِ إِنَّمَا "هي" ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نصَّ النحويون على أن المضمرة لا يؤكد المظهر؟

* { انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

وانتصب {خِفَافًا وَثِقَالًا}: على الحال من فاعل "انفروا".

(8/41)

* { لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَا كِنَ بَعْدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ }

قوله تعالى: {لَوْ كَانَ عَرَضًا}: اسمُ كان ضميرٌ يعود على دل عليه السِّيَاق، أي: لو كان ما دعوتهم إليه. وقرأ عيسى بن عمر والأعرج "بَعْدَتْ" بكسر العين. وقرأ عيسى "الشُّقَّةُ" بكسر الشين أيضاً. قال أبو حاتم: "هما لغةٌ تميم". والشُّقَّةُ: الأرض التي يُشْتَقُّ اشتقاقاً مِنَ الشَّقِّ أَوِ المَسَّقَةِ. قوله: {بِاللَّهِ} متعلقٌ بـ"سَيَحْلِفُونَ"، وقال الزمخشري: "بالله" متعلقٌ بـ"سَيَحْلِفُونَ"، أو هو من جملة كلامهم، والقولُ مرادٌ في الوجهين، أي: سَيَحْلِفُونَ، يعني المتخلفين عند رجوعك متعذرين يقولون: بالله لو استطعنا، أو وسَيَحْلِفُونَ بالله يقولون: لو اسْتَطَعْنَا، وقوله "لَخَرَجْنَا" سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ القِسْمِ و"لو" جميعاً. قال الشيخ: "قوله: لَخَرَجْنَا سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ القِسْمِ و"لو" جميعاً ليس بجيد، بل للنحويين في نحو هذا مذهبان، أحدهما: أَنَّ "لَخَرَجْنَا" جواب القسم، وجوابُ "لو" محذوفٌ على قاعدة اجتماع القسم

والشرط، إذ تقدّم القسم على الشرط، وهذا اختيارُ أبي الحسن ابن عصفور. والآخر: أنّ "لَخَرَجْنَا" جوابُ "لو"، و"لو" وجوابها جواب القسم، وهذا اختيارُ ابن مالك، أمّا أنّ "لَخَرَجْنَا" سادّ مَسَدَّهُما فلا أعلمُ أحداً دَهَبَ إلى ذلك. ويحتملُ أن يُتأولَ كلامُه على أنّه لَمَّا حُذِفَ جواب "لو" ودلَّ عليه جوابُ القسم جُعِلَ كأنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم وجوابِ "لو".

(8/42)

وقرأ الأعمش وزيد بن علي "لَوْ اسْتَطَعْنَا" بضم الواو، كأنهما فَرَّا من الكسرة على الواو، وإن كان الأصل، وشبَّها واو "لو" بواو الضمير كما شبَّهوا واو الضمير بواو "لو"، حيث كسَرُوها نحو {اسْتَرُوا الصَّلَاةَ} لالتقاء الساكنين. وقرأ الحسن "اسْتَرُوا الضلالة"، و"لَوْ اسْتَطَعْنَا" بفتح الواو تخفيفاً. قوله: {يُهْلِكُونَ} في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حالٌ من فاعل "سَيَخْلِفُونَ"، أي: سَيَخْلِفُونَ مُهْلِكِينَ أَنفُسَهُمْ. والثاني: أنها بدلٌ من الجملة قبلها وهي "سَيَخْلِفُونَ". الثالث: أنها حالٌ من فاعل "لَخَرَجْنَا". وقد ذكر الزمخشري هذه الأوجه الثلاثة، فقال: "يُهْلِكُونَ: إمّا أن يكونَ بدلاً من "سَيَخْلِفُونَ" أو حالاً بمعنى مُهْلِكِينَ. والمعنى: أنهم يُوقِعُونَ في الهلاك أَنفُسَهُمْ بحلفهم الكاذب. ويحتملُ أن يكونَ حالاً من فاعل "خَرَجْنَا"، أي: لَخَرَجْنَا وَإِنْ أَهْلَكْنَا أَنفُسَنَا. وجاء بلفظ الغائب لأنه مُخَيَّرٌ عنهم، ألا ترى أنه لو قيل: سَيَخْلِفُونَ بالله لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً، يقال: خَلَفَ بالله ليفعلن ولأفعلن، فالغيبَةُ على حكم الإخبار، والتكلمُ على الحكاية". قال اشليخ: "أمّا كونُ "يُهْلِكُونَ" بدلاً مِنْ "سَيَخْلِفُونَ" فبعيدٌ؛ لأنَّ الإهلاكَ ليس مُراداً للخلف ولا هو نوع منه، ولا يُبدلُ فِعْلٌ من فعلٍ إلا إنَّ كان مرادفاً له أو نوعاً منه" قلت: يصحُّ البديل على معنى أنه بدلٌ استمال؛ وذلك لأنَّ الخلفَ سببٌ للإهلاك فهو مشتملٌ عليه، فأبدل المُسَبَّبُ مِنْ سببِهِ لاشتمالِهِ عليه، وله نظائرٌ كثيرةٌ منها قوله:

2487 - إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَاعِيَها * تُؤَخِّدَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعاً

(8/43)

ف"تؤخذ" بدلٌ مِنْ "تباع" بدلٌ استمال بالمعنى المذكور، وليس أحدهما نوعاً من الآخر. ثم قال الشيخ: "وأمّا كونُه حالاً من قوله "لَخَرَجْنَا" [فالذي يظهرُ أن ذلك لا يجوز لأنَّ قوله "لَخَرَجْنَا"] فيه ضمير المتكلم، فالذي يجري عليه إنما يكون بضمير المتكلم، فلو كان حالاً من فاعل "لَخَرَجْنَا" لكان التركيب: نُهْلِكُ أَنفُسَنَا أي مهلكي أنفسنا. وأمّا قياسُه ذلك على "خَلَفَ زيد ليفعلن" و"لأفعلن" فليس بصحيح؛ لأنَّه إذا أجزاه على ضمير الغيبة لا يخرُجُ منه إلى ضمير المتكلم، لو قلت: "خَلَفَ زيد ليفعلن وأنا قائم" على أن يكون "وأنا قائم" حالاً من ضمير "ليفعلن" لم يجر، وكذا عكسُه نحو: "خَلَفَ زيدٌ لأفعلن يقوم" تريد: قائماً لم

يجز. وأما قوله "وجاء به على لفظ الغائب لأنه مُخَبَّرٌ عنهم" فمغالطة، ليس مخبراً عنهم بقوله {لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا}، بل هو حاكٍ لفظ قولهم. ثم قال: "ألا ترى لو قيل: لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً إلى آخره" كلامٌ صحيحٌ لكنه تعالى لم يقل ذلك إخباراً عنهم، بل حكايةً، والحال من جملة كلامهم المحكي، فلا يجوز / أن يخالف بين ذي الحال وحاله لاشتراكهما في العامل. لو قلت: "قال زيد خرجت يضرب خالداً" تريد: اضرب خالداً، لم يجز. ولو قلت: "قالت هند: خرج زيد اضرب خالداً" تريد: خرج زيد ضارباً خالداً لم يجز" انتهى.

الراب: أنها جملة استثنائية أخبر الله عنهم بذلك.

* { عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ }

(8/44)

قوله تعالى: {لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ}؛ "لِمَ" و "لهم" كلاهما متعلقٌ بِـ أَذْنَتْ. وجاز ذلك لأن معنى اللامين مختلف، فالأولى للتعليل، والثانية للتبليغ، وَخَذِقْتُ أَلْفًا مَا الاستفهامية لانجرارها. وتقديم الجارِّ الأول واجبٌ لأنه جرَّ ما له صدرُ الكلام. ومتعلقُ الإذن محذوفٌ، يجوز أن يكونَ المُفْعُولُ، أي: لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ في القعود، ويدل عليه السِّيَاقُ مِن اعتذارهم عن تَخَلُّفهم عنه عليه السلام. ويجوز أن يكون الخروج، أي: لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ في الخروج لأنَّ خروجهم فيه مفسدةٌ مِنَ التحذيل وغيره يدل عليه {لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا رَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا} قوله: {حَتَّى يَتَبَيَّنَ} "حتى" يجوز أن تكون للغاية، ويجوز أن تكون للتعليل، وعلى كلا التقديرين فهي جازية: إمَّا بمعنى إلى وإمَّا اللام، و "أَنَّ" مضمرةٌ بعدها ناصبةٌ للفعل، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ. قال أبو البقاء "تقديره: هَلَّا أَخْرَجْتَهُمْ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ أَوْ لِيَتَبَيَّنَ. وقوله: {لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ} يدلُّ على المحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّقَ "حتى" بِـ أَذْنَتْ "لأن ذلك يوجب أن يكونَ إِنْ لَهُمْ إلى هذه الغاية أو لأجل التبيين، وذلك لا يُعَاتَبُ عليه". وقال الحوفي "حتى غايةٌ لَمَّا تَضَمَّنَه الاستفهامُ، أي: ما كان له أن يأذن لهم حتى يتبينَ له العُدْرُ". قلت: وفي هذه العبارة بعضُ غضاضة.

* { لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ }

قوله تعالى: {أَنْ يُجَاهِدُوا}؛ فيه وجهان: أظهرهما: أنه متعلقُ الاستئذان أي: لا يستأذنونك في الجهاد، بل يَمْضُونَ فيه غير مترددين. والثاني: أن متعلق الاستئذان محذوف و "أَنْ يُجَاهِدُوا" مفعولٌ من أجله تقديره: لا يستأذنونك المؤمنون في الخروج والقعود كراهةً أَنْ يُجَاهِدُوا بل إذا أَمَرْتَهُمْ بشيءٍ بادروا إليه.

(8/45)

* { وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَا كِنَ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاتَهُمْ فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ }

قوله تعالى: {لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً}: العامَّة على "عُدَّة" بضم العين وتاء التانيث وهي الرِّضادُ والراحلةُ وجميعُ ما يَحْتَاجُ إليه المسافرُ. وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية "عُدَّةً" كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التانيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختلف في تخريجها فقيل: أصلها كقراءة الجمهور بتاء التانيث، ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين. وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ}، ومنه قول زهير: 2488 - إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوا النَّيْنَ فَانْحَرَدُوا * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا يريد: عِدَّةُ الْأَمْرِ. وقال صاحب "اللوامح": "لَمَّا أَضَافَ جَعَلَ الْكِنَايَةَ نَاسِبَةً عَنِ التَّاءِ فَاسْقَطَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه". وقال أبو حاتم: "هو جمع عُدَّة كَبُرَّ جمع بُرَّة، وَدُرَّ جمع دُرَّة، وَالْوَجْهُ فِيهِ عُدَّة، وَلَكِنْ لَا يُوَافِقُ خَطَّ الْمُصْحَفِ. وقرأ زر بن حبیش وعاصم في رواية أبان "عِدَّةً" بكسر العين مضافةً إلى هاءِ الكناية. قال ابن عطية: "وهو عندي اسمٌ لِمَا يُعَدُّ كَالذَّبْحِ وَالْقِتْلِ. وَقُرِئَ أَيْضاً "عِدَّةً" بكسر العين وتاء التانيث، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقاً من العَدَدِ.

(8/46)

قوله: {وَلَا كِنَ كَرِهَ اللَّهُ} الاستدراكُ هنا يحتاجُ إلى تأمل؛ ولذلك قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف موقعُ حرفِ الاستدراكِ؟ قلت: لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ {وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ} معطياً نفياً خروجهم واستعدادهم للغزو قيل: ولكن كرهه الله [انبعاثهم]، كأنه قيل: ما خرجوا ولكن تَبَطَّطُوا عن الخروج لكرهه انبعاثهم، كما [تقول: ما] أحسن زيدٌ إليّ ولكن أساء إليّ" انتهى. يعني أن ظاهر الآية يقتضي أن ما بعد "لكن" موافقٌ لما قبلها، وقد تقرّر فيها أنها لا تقع إلا بين ضدّين أو نقيضين أو خلافيين - على / خلاف في هذا الأخير - فلذلك احتج إلى الجواب المذكور.

قال الشيخ: "وليس الآيةُ نظيرَ هذا المثال يعني: ما أحسن زيداً إليّ ولكن أساء، لأن المثالَ واقعٌ فيه "لكن" بين [ضدّين، والآيةُ واقعٌ فيها "لكن" بين متفقين من جهة المعنى"، قلت: مُرَادُهُم بِالنَّقِيضِينَ النِّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ لَفْظاً وَإِنْ كَانَا يَتَلَقَّيَانِ فِي الْمَعْنَى، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ اتِّفَاقاً. وَالتَّبَطُّطُ: التَّغْوِيقُ. يُقَالُ: تَبَطَّطُ زَيْدٌ أَي: عَقَّبَهُ عَمَّضَا يَرِيدُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةُ تَبَطَّةٌ أَي بَطِيئَةُ السَّيْرِ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ "اقْعُدُوا" التَّخْلِيَةُ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ تَبَاطُئِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَشَبَّهُوا بِالنِّسَاءِ أَوْ الصِّبْيَانِ وَالرُّمْنَى وَذَوِي الْأَعْدَارِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ قَعُوداً كَقَوْلِهِ:

2489 - دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَقْصِدْ لُبُعَيْتَهَا * واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

* { لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ مَا رَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُصْعُوا خِلَافَكُمْ يَبْعُونَكُمْ الْفِتْنَةَ
وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: { لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ } : أي: في جيشكم وفي جمعكم. وقيل: "في" بمعنى مع، أي: معكم. وتقدم تفسير "الخبال" في آل عمران.

(8/47)

وقوله: { إِلَّا خَبَالًا } جَوَّزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا وَهُوَ مَفْرَعٌ؛ لِأَنَّ "زاد" يتعدى لاثنتين. قال الزمخشري: "المستثنى منه غيرُ مذكور، فالاستثناءُ من أعمِّ العام الذي هو الشيء، فكان استثناءً متصلاً فإن الخبال بعضُ أعمِّ العام كأنه قيل: ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً". وَجَوَّزَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَصْ مَنقُطَعاً وَالْمَعْنَى: مَا زَادُوكُمْ قُوَّةً وَلَا شِدَّةً وَلَكِنْ خِبَالًا، وَهَذَا يَجِيءُ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَسْكَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِبَالٌ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَسْكَرِ خِبَالٌ أَصْلًا فَكَيْفَ يُسْتَثْنَى شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يُتَوَهَّمْ وجوده؟

قوله: { خِلَافَكُمْ } منصوبٌ على الطرفِ. والخِلال: جمع خَلَل وهو الفُرْجَةُ بين الشئَيْنِ وَبُستَعَارٌ فِي الْمَعَانِي يُقَالُ: فِي هَذَا الْأَمْرِ خَلَلٌ. والإيضاع: الإسراع يُقال: أَوْضَعُ الْبَعِيرُ، أَي: أَسْرَعُ فِي سَيْرِهِ قَالَ امرؤ القيس: 2490 - أَرَانَا مُوَضِّعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ * وَنُسَخِرُ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَقَالَ آخِرُ:

2491 - يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعٌ * أَحَبُّ فِيهَا وَأَصَعٌ
ومفعول "أوضعوا" محذوف، أي: أوضعوا ركائبهم لأنَّ الرَّاكِبَ أَسْرَعُ مِنَ الْمَاشِي. وَيُقَالُ: وَصَعَتْ النَّاقَةُ تَصَعُّ: إِذَا أَسْرَعَتْ، وَأَوْضَعْتَهَا أَنَا. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ { مَا زَادَكُمْ إِلَّا خَبَالًا }، أَي: مَا زَادَكُمْ خُرُوجَهُمْ. وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: "وَلَا أُوقِضُوا" وَهُوَ الْإِسْرَاعُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: { إِلَى نُصُبٍ يُوفِصُونَ }، وَقَرَأَ الزَّيْبِرُ "وَلَا رَفِصُوا" بِالرَّاءِ وَالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ مِنْ رَفِصَ، أَي: أَرَعَ أَيْضًا، قَالَ حَسَانُ:

2492 - بِزَجَاجَةٍ رَفِصَتْ بِمَا فِي جَوْفِهَا * رَفِصَ الْقَلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعِجِلٍ
وقال:

2493 - * وَالرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنَى فَالْعَبَبِ

يُقَالُ: رَفِصَ فِي مَشِيئِهِ رَفِصًا وَرَفِصَانًا.
قوله: { يَبْعُونَكُمْ } فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "أَوْضَعُوا"، أَي: لَأَسْرَعُوا فِيمَا بَيْنَكُمْ حَالَ كَوْنِهِمْ بَاعِينَ، أَي: طَالِبِينَ الْفِتْنَةَ لَكُمْ.

(8/48)

قوله: { وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ } هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول "يَبْعُونَكُمْ" أو مِنْ فاعله، وجاز ذلك لأن في الجملة ضميريهما. ويجوز أن تكون مستأنفة، والمعنى: أن فيكم مَنْ يَسْمَعُ لَهُمْ وَيُصْغِي لِقَوْلِهِمْ. ويجوز أن يكون المراد: وفيكم جواسيسٌ منهم يسمعون لهم الأخبار منكم، فاللام على الأول للتقوية لكون العامل فرعاً، وفي الثاني للتعليل، أي: لأجلهم. ورُسم في المصحف { وَلَا أُوصِعُوا خِلَالَكُمْ } بالفاء بعد "لا"، قال الزمخشري: "كانت الفتحة تُكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع فكتبوا صورةَ الهمزة ألفاً وفتحها ألفاً أخرى، ونحوه، { أَوْ لَا أذِيحْتَهُ } يعني في زيادة ألف بعد "لا"، وهذا لا يجوز القراءة به، ومَنْ قرأه متعمداً يكفر.

* { لَقَدْ ابْتَعُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ }

وقرأ مسلمة بن محارب "وقلَّبوا" مخففاً. وقوله "وهم كارهون" حالٌ والرابط الواو.

* { وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ }

(8/49)

قوله تعالى: { مَن يَقُولُ ائْذَنْ لِّي } كقوله { يَا صَالِحُ ائْتِنَا } من أنه يجوز تحقيق الهمزة وإبدالها واواً لضمة ما قبلها، وإن كانت منفصلةً من كلمةٍ أخرى. / وهذه الهمزة هي فاء الكلمة، وقد كان قبلها همزة وصل سقطت دَرَجاً. قال أبو جعفر. "إذا دخلت الواو والفاء على "ائذن" فهجاؤها أَلْفٌ وذال ونون بغير ياء، أو "ثم" فالهجاؤها أَلْفٌ وياءٌ وذالٌ ونون. والفرق أن "ثم" يوقف عليها ويُفصل بخلافهما". قلت: يعني أنه إذا دخلت واؤ العطف أو فاؤه على هذه اللفظة اشتد اتصالهما بها فلم يُعْتَدَّ بهمزة الوصل المحذوفة دَرَجاً، فلم يُرَسَمْ لها صورةٌ فتكتب "قَادَنْ، وَأَدَنْ"، فهذه الألفُ مِنْ صورةِ الهمزة التي هي فاء الكلمة. وإذا دخلت عليها "ثم" كتبت كذا: { تَمَّ ائْتُوا }، فاعتدوا بهمزة الوصل فرسموا لها صورة. قلت: وكان هذا الحكم الذي ذكره مع "ثم" يختصُّ بهذه اللفظة، وإلا فغيرها مما فاؤه همزة تسقط صورة همزة وصله خطأً فيكتب الأمر من الإتيان مع "ثم" هكذا: "نعم أتوا" وكان القياسُ على "ثم ائذن": "ثم ائتوا" وفيه نظر.

وقرأ عيسى بن عمر وابن السَّمِيفِ وإسماعيل المكي فيما روى عنه ابن مجاهد: "ولا تُفْتِنِّي" بضم حرف المضارعة مِنْ أفتنه رباعياً. قال أبو حاتم: "هي لغة تميم". وقيل: أفتنه: أدخله فيها. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال: 2494 - لئن فتنني فهي بالأمس أفتنتني * سعيداً فأمسى قد فلا كل مسلم ومتعلق الإذن القعود، أي: ائذن لي في القعود والخلف عن العدو ولا تفتني

بخروجي معك.

* { قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ }

(8/50)

قوله تعالى: { لَنْ يُصِيبَنَا } قال عمرو بن شقيق: "سمعت أَعْيَنَ قاضي الري يقرأ "لن يُصِيبَنَا" بتشديد النون"، قال أبو حاتم: ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ النون لا تدخل مع "لن"، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجاز، لأنها مع "هل" قال الله تعالى: { هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيطُ }، قلت: يعني أبو حاتم أنَّ المضارع يجوز توكيده بعد أداة الاستفهام، وابن مصرف يقرأ "هل" بدل "لن"، وهي قراءة ابن مسعود.

وقد اعتُذِرَ عن هذه القراءة: فإنها حملت "لن" على "لم" و "لا" النافيتين، و "لم" و "لا" يجوزُ توكيد الفعل المنفي بعدهما. أمَّا "لا" فقد تقدم تحقيق الكلام عليها في الأنفال، وأمَّا "لم" فقد سُمِعَ ذلك وأنشدوا:

2495 - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَ * شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

أراد "يَعْلَمَنَّ" فأبدل الخفيفة ألفاً بعد فتحة كالتنوين.

وقرأ القاضي أيضاً وطلحة: "هل يُصِيبُنَا" بتشديد الياء. قال الزمخشري: "ووجهه أن يكون يُقْبَعِلُ لا يُقْعَلُ لأنه من بنات الواو لقولهم: الصواب، وصاب يصوب، ومصاوب في جمع مصيبة، فَحَقُّ يُقْعَلُ منه يُصَوِّبُ. ألا ترى إلى قولهم: صَوِّبْ رَأْيَهُ، إلا أن يكونَ من لغة من يقول: صاب السهمُ يَصِيبُ كقوله:

2496 - أَسْهَمِي الصَّائِبَاتِ وَالصُّبُوبِ

يعني أنه أصله صَوِّبِ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغم فيها، وهذا كما تقدم لك في تحيُّز أن أصله تَحْيُوزُ. وأمَّا إذا أخذناه من لغة مَنْ يقول: صاب السهم يَصِيبُ فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة فَعَلَّ.

* { قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسِيِّينَ وَتَخُنُّنُ تَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ }

(8/51)

قوله تعالى: { إِلَّا إِحْدَى } مفعول التربُّص، فهو استثناء مفرغ. وقرأ ابن محيصن "إلا إحدى" بوصل ألف "احدى" إجراء لهزمة القطع مُجْرَى همزة الوصل فهو كقول الشاعر:

2497 - إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبَسُونِي بُرُقُوعًا

وقول الآخر:

2498 - يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُّعْضِلٍ * فَرَجُّهُ بِالْمَكْرِ مِئِّي وَالذَّهَا

وقوله { أَنْ يُصِيبَكُمُ } مفعول التربُّص.

* { قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ }

قوله تعالى: { طَوْعاً أَوْ كَرْهاً } : مصدران في موضع الحال، أي: طائعين أو كارهين. وقرأ الأخوان "كَرْهاً" بالضم وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء. وقال الشيخ هنا: "قرأ الأعمش وابن وثاب "كَرْهاً" بضم الكاف". وهذا يؤهم أنها لم تُقرأ في السبعة. قال الزمخشري "هو أمرٌ في معنى الخير كقوله: { فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا } ومعناه: لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ: أنفقتم طَوْعاً أَوْ كَرْهاً، ونحوه قوله تعالى: { اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ } . وقوله - يعني كثير عَزَّة /:-

2499 - أَسِئْتِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ *

أي: لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ اسْتَغْفَرْتَ أَوْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ، وَلَا نَلُومَكَ أَحْسَنْتَ إِلَيْنَا أَوْ أَسَأْتَ، وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ الْقَائِلِ:

2500 - أَخُوكَ إِلَيَّ إِنْ قُتِمْتَ بِالسِّيفِ عَامِداً * لِتَضْرِبَهُ لَمْ يَسْتَغْفِرْكَ فِي الْوَدِّ

(8/52)

وقال ابن عطية: "هذا أمرٌ في ضمنه جزاء، وهذا مستمر في كل أمر معه جزاء والتقدير: إِنْ تَنَفَّقُوا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ، وَإِذَا عَرِيَ الْأَمْرُ مِنَ الْجَوَابِ فَلَيْسَ بِصَحْبِهِ تَضَمُّنُ الشَّرْطِ" قال الشيخ: "وَيَقْدَحُ فِي هَذَا التَّخْرِيجِ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ كَانَ الْجَوَابُ لَجَوَابِ الشَّرْطِ فَعَلِيَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ: "لَنْ يُتَقَبَلَ" بِالْفَاءِ لِأَنَّ "لَنْ" لَا تَقَعُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ إِلَّا بِالْفَاءِ فَكَذَلِكَ مَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُ، أَلَا تَرَى جَزْمَهُ الْجَوَابِ فِي نَحْوِ: اقْصِدْ زَيْداً يُحْسِنُ إِلَيْكَ". قلت: إنما أراد أبو محمد تفسير المعنى، وإلا فلا يَجْهَلُ مِثْلَ هَذِهِ الْوَاضِحَاتِ. وَأَيْضاً فَلَا يَلِزُ لَأَنَّ يُعْطَى الْأَمْرُ التَّقْدِيرِي حَكْمَ الشَّيْءِ الظَّاهِرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وقوله: { إِنْ كُنْتُمْ } وما بعد جوارٍ مَجْرَى التعليل.

* { وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارْهُونَ }

قوله تعالى: { أَنْ تُقَبَلَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول ثانٍ لـ "منع": أمَّا على تقدير إسقاط حرف الجر، أي: مَنْ أَنْ يُقَبَلَ وَإِذَا لَوْصُولِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَنَعْتُ زَيْداً حَقَّهُ وَمِنْ حَقِّهِ وَالثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "هُمْ" فِي مَنَعِهِمْ، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ كَأَنَّهُ يَرِيدُ بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ. وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. وَفِي فَاعِلِ "منع" وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه { إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا }، أي: ما منعهم قبول نفقتهم إلا كفرهم. والثاني: إنه ضمير الله تعالى، أي: وما منعهم الله، ويكون "لا أنهم" على إسقاط حرف الجر، أي: لأنهم كفروا.

(8/53)

وقرأ الأخوان: "أَنْ يُقْبَلَ" بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لأنَّ التأنيت مجازي، وقرأ زيد بن علي كالأخوين، إلا أنه أفرد النفقة. وقرأ الأعرج: "تُقْبَل" بالتاء من فوق، "نفقتهم" بالإفراد. وقرأ السلمي: "يقبل" مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. وقرأ: "تُقْبَل" بنون العظمة، "نفقتهم" بالإفراد.

قوله: {إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى}، {إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ} كلتا الجملتين حالٌ من الفاعل قبلها.

* {فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ}

قوله تعالى: {الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ"تعجبك" ويكون قول {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا} جملة اعتراض والتقدير: فلا تعجبك في الحياة. ويجوز أن يكون الجارُّ حالاً من أموالهم. وإلى هذا نحا ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة قالوا: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة. قال الشيخ: "إلا أن تقييد الإعجاب المنهية عنه الذي يكون ناشئاً عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا، فيبقى ذلك كأنه زيادة تأكيد، بخلاف التعذيب فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة، ومع أن التقديم والتأخير يخصه أصحابنا بالضرورة". قلت: كيف يُقال مع تَصَّ مَن قَدَّمْتُ ذِكْرَهُمْ: "أصحابنا يخصون ذلك بالضرورة" على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيء إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخصُّ بالضرورة، وتسميتهم - أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم - إنما يريدون فيه الاعتراض المشار إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة.

(8/54)

والثاني: أن "في الحياة" متعلق بالتعذيب، والمراد بالتعذيب الدنيوي مصائب الدنيا ورزاياها، أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً. قاله ابن زيد، أو ما فُرض عليهم من الزكوات قاله الحسن، وعلى هذا فالضمير في "بها" يعود على الأموال فقط، وعلى الأول يعود على الأولاد والأموال.

* {لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَعَارَاتٍ أَوْ مَدَحَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ} * وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ}

قوله تعالى: {مَلَجًا أَوْ مَعَارَاتٍ}: المَلَجُ: الحِصْن. وقيل: المَهْرَب. وقيل: الحِرْز وهو مَفْعَلٌ مِنْ لَجَأٍ إِلَيْهِ يَلْجَأُ، أي: انحاز يقال: ألجأته إلى كذا، أي: اضطررته إليه فالتجأ. والملجأ يَصْلُحُ للمصدر والزمان والمكان، والظاهر منها هنا المكان. والمَعَارَات جمع مغارة وهي مَفْعَلَةٌ مِنْ غَارٍ يَغُورُ فِيهَا كَالغَارِ فِي

المعنى. وقيل: المغارة: السَّرْب في الأرض كنفق اليربوع. والغار النَّقْبُ في الجبل.

والجمهور على فتح ميم "مغارات" وقرأ عبد الرحمن بن عوف مُغَارَات بالضم وهو مِنْ أغارٍ / وأغار يكون لازماً، تقول العرب: أغار بمعنى غار، أي: دخل، ويكون متعدياً تقول: أَعْرَثُ زيدا، أي: أدخلته في الغار، فعلى هذا يكون مِنْ أغارٍ المتعدي، والمفعول محذوف، أي: أماكن يُغَيرون فيها أنفسهم، أي: يُعَيِّنونها.

(8/55)

والمُدَّخِل: مُفْتَعَلٍ مِنَ الدخول وهو بناء مبالغة في هذا المعنى، والأصل مُدَّخَلٌ فأدغمت الدال في تاء الافتعال كإدغام من الدَّين. وقرأ قتادة وعيسى بن عمر والأعمش مُدَّخَلًا بتشديد الدال والخاء معاً. وتوجيهها أن الأصل: مُدَّخَلًا مِنْ تَدَخَّلٍ بالتضعيف، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ مُدَّخَلًا نحو مُدَّيِّنٍ. وقرأ الحسن أيضاً ومسلمة بن محارب وابن أبي إسحاق وابن محيصن وابن كثير في رواية "مُدَّخَلًا" بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة مِنْ دخل. وقرأ الحسن في رواية محبوب كذلك إلا أنه صَمَّ الميم جعله مِنْ أدخل. وهذا من أبرع العلم: ذكر أولاً الأمر الأعم وهو الملجأ من أي نوع كان، ثم ذكر العَبْران التي يُخْتَفَى فيها في أعلي الأماكن في الجبال، ثم الأماكن التي يُخْتَفَى فيها في الأماكن السافلة وهي السَّرُوب وهي التي عَبَّرَ عنها بالمدَّخَل. وقال الزجاج: "يصح أن تكون المَعَارَات مِنْ قولهم: حَبَلٌ مُغَارٌ، أي: مُحْكَم القتل، ثم يُسْتَعَارُ ذلك في الأمر المحكم المبرم فيجاء التأويل على هذا: لو يَجِدُونَ نصره أو أموراً مسددة مرتبطة تعصمهم منكم. وجعل المُدَّخَل أيضاً قوماً يدخلون في جملتهم.

وقرأ أُبَيٌّ مُدَّخَلًا بالنون بعد الميم مِنْ اندخل قال:
2501 - * ولا يدي في حَمِيَتِ السَّمَنِ تَدَّخَلُ
وأنكر أبو حاتم هذه القراءة عنه، وقال: "إنما هي بالتاء". قلت وهو معذور لأن انفعل قاصر لا يعدي فكيف يُنْبِي منه اسمٌ مفعول؟
وقرأ الأشهب العقيلي: "لَوَالُوا"، أي: بايعوا وأسرعوا، وكذلك رواها ابن أبي عبيدة بن معاوية بن نوفل عن أبيه عن جده - وكانت له صحبة - من الموالات. وهذا ممَّا جاء فيه قَعَلٌ وفَاعَلٌ بمعنى نحو: صَعَّفْتُهُ وِضَاعَفْتُهُ، قال سعيد بن مسلم أظنها "لَوَالُوا" بهمزة مفتوحة بعد الواو مِنْ وَالٍ، أي: التجأ، وهذه القراءة نقلها الزمخشري وفسرها بما تقدم من الالتجاء:

(8/56)

2502 - جَمُوحاً مَرُوحاً وإِحْضَارُهَا * كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُؤَقَّدِ
وقال آخر:

2503 - إِذَا جَمَحَتْ نَسَاؤُكُمْ إِلَيْهِ * أَشْطَّ كَأَنَّهُ مَسَدٌ مُعَاَرٌ

وقال آخر:

2504 - وَقَدْ جَمَحَتْ جَمَاحاً فِي دِمَائِهِمْ * حَتَّى رَأَيْتُ ذَوِي أَحْسَابِهِمْ جَهَزُوا
وَقَرَأَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَالْأَعْمَشُ "يَجْمِرُونَ"، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "يَهْرُوْلُونَ فِي
مَشِيهِمْ". قِيلَ: يَجْمِرُونَ وَيَجْمَحُونَ وَيَشْتَدُّونَ بِمَعْنَى ". وَفِي الْحَدِيثِ: "فَلَمَّا
أَدْلَقْنَاهُ الْحِجَارَةَ جَمَرَ"، وَقَالَ رُوَيْبَةُ:

2505 - إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ * قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي
وهذا أصله في اللغة.

وقوله: {إِلَيْهِ}، عاد الضمير إلى الملجأ أو على المدخل؛ لأن العطف بـ"أو"،
ويجوز أن يعود على "المعارات" لتأويلها بـمذكر.
قوله: {مَنْ يَلْمِزُكَ} قرأ العامة "يلمرك" بكسر الميم من لَمَزَهُ يَلْمِزُهُ، أي:
عابه، وأصله الإشارة بالعين ونحوها. قال الأزهرى: "أصله الدفع، لَمَزْتَهُ:
دفعته"، وقال أليث: "هو العَمَزُ في الوجه ومنه هَمَزَهُ لَمَزَهُ، أي: كثير هذين
الفعالين.

وقرأ يعقوب وحماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن وأبو جراء - ورويت عن
أبي عمرو - بضمها وهما لغتان في المضارع. وقرأ الأعمش يَلْمِزُكَ مِنْ الْمَزِ
رباعياً. وروى حماد بن سلمة: "يَلْمِزُكَ" على المفاعلة من واحدٍ كسافر
وعاقب.

وقد تقدّم الكلام على "إذا" الفجائية مراراً والعامل فيها: قال أبو البقاء:
"يَسْخَطُونَ" لأنه قال: إنها ظرفٌ مكان، وفيه نظر تقدّم في نظيره.

* { وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ }

(8/57)

وقوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا } الظاهر أن جواب "لو" محذوفٌ تقديره: لكان
خيراً لهم. وقيل: جوابها "وقالوا"، والواوٌ مزيدةٌ، وهذا مذهب الكوفيين. وقوله
"سَيُؤْتِينَا" إنا إلى الله راغبون "هاتان الجملتان كالشرح لقولهم: حسبنا الله،
فلذلك يم يتعاطفاً لأنهما كالشيء الواحد، فشدة الاتصال منعت العطف.

* { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي
الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ }

قوله تعالى: { فَرِيضَةً } في نصبها وجهان أحدهما: أنها مصدر على المعنى،
لأن معنى إنما الصدقات للفقراء في قوة: فرض الله ذلك. والثاني: أنها حالٌ
من الفقراء، قاله الكرمانى وأبو البقاء، يعنيان / من الضمير المستكن في
الجار لوقوعه خبراً، أي: إنما الصدقات كانت لهم حال كونها فريضةً، أي:
مفروضة. ويجوز أن تكون "فريضة" حينئذ بمعنى مفعولة، وإنما دخلت التاء
لجريانها مجرى الأسماء كالنطيحة. ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال.

قال الرمخشري: "فإن قلت: لِمَ عدل عن اللام إلى "في" في الأربعة الأخيرة؟ قلت: للإيدان بأنهم أرسح في استحقاق التصدق عليهم مِمَّن سَبَق ذكره؛ لأن "في" للوعاء، فنبه على أنهم أحقأ بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مَطْنَةً لها وَمَصَبًا، ثم قال: "وتكرير "في" في قوله: {وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ} فيه فضلٌ ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين".
وُثِقِلَ عن سبويه أن "فريضة" منصوبٌ بفعلها مقدرًا، أي: فرض الله ذلك فريضة. وُثِقِلَ عن الفراء أنها منصوبة على القطع.
وقرىء "فريضة" بالرفع على: تلك فريضة.

(8/58)

والعُزْمُ أصله لُزوم شيءٍ شاقٍ ومنه قيل للعشق غرام، ويُعبَّر به عن الهلاك في قوله تعالى: {إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا}، وِعْرَامَةُ المال فيها مشقة عظيمة.

* { وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ إِلَيْهِ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤَدُّونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله تعالى: {أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ}؛ "أُذُنٌ" خيرٌ مبتدأ محذوف، أي: قل هو أُذُنٌ خيرٌ والجمهور على جرِّ "خير" بإضافة. وقرأ الحسن ومجاهد وزسد بن علي وأبو بكر عن عاصم "أذُنٌ" بالتنوين، "خيرٌ" بالرفع وفيها وجهان، أحدهما: أنها وصف لـ"أذُنٌ". والثاني: أن يكون خبراً بعد خبر. و"خير" يجوز أن تكون وصفاً من غير تفضيل، أي: أُذُنٌ ذو خير لكم، ويجوز أن تكون للتفضيل على بابها، أي: كثر خير لكم. وجوز صاحب "اللوامح" أن يكون "أذُنٌ" مبتدأ و"خير" خبرها، وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً، أي: أذُنٌ لا يؤاخذكم خير لكم من أذُنٍ يؤاخذكم.

ويقال: رَجُلٌ أُذُنٌ، أي: يسمع كل ما يقال. وفيه تأويلان أحدهما: أنه سُمِّيَ بالجراحة لأنها آلة السماع، وهي معظم ما يُقصد منه كقولهم للريئة: عين. وقيل: المرادُ بالأذن هنا الجراحة، وحينئذٍ تكونُ على حَذْفٍ مضاف، أي: ذو أذن. والثاني: أن الأذن وصِفٌ على فُعْلٍ كأنفٍ وسُلْبِلن يقال: أذِنَ يَأْذِنُ فهو أذُنٌ، قال: 2506 - وقد صرَّتْ أذُنًا لِلوُشَاةِ سَمِيعَةً * ينالون من عِرْضِي ولو شئت ما نالوا

(8/59)

قوله: {وَرَحْمَةٌ}، قرأ الجمهور: "ورحمة"، رفعاً نسقاً على "أذن" ورحمة"، فيمن رفع "رحمة". وقال بعضهم: هو عطف على "يؤمن"؛ لأن يؤمن" في محل رفع صفة لـ"أذن" تقديره: أذن مؤمنٌ ورحمةٌ. وقرأ حمزة والأعمش: "ورحمة" بالجر نسقاً على "خير" المخفوض بإضافة "أذن" إليه. والجملة على

هذه القراءة معترضه بين المتعاطفين تقديره: أذن خير ورحمة. وقرأ ابن أبي عبلة: "ورحمه نصبا على أنه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يَأْدُنْ لَكُمْ رَحْمَةً بِكُمْ، فحذف لدلالة قوله: {قُلْ أَدُنُّ حَيْرٌ}. والباء واللام في "يؤمن بالله" ويؤمن للمؤمنين "مُعَدَّيتان قد تقدّم الكلام عليهما في أول هذه الموضوع. وقال الزمخشري: "قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر فعدي بالباء، وقصد الاستماع للمؤمنين، وأن يُسَلِّمَ لَهُمْ مَا يَقُولُونَ فعدي باللام، ألا ترى إلي قوله: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ}. ما أنباه عن الباء، ونحوه: {فَمَا آمَنَ لِمُوسَى} {أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ} {آمَنْتُمْ لَهُ}. وقال ابن قتيبة: "هما زائدتان والمعنى: يصدّق الله ويصدّق المؤمنين" وهذا قول مردود، ويدل على عدم الزيادة تغاير الحرف الزائد، فلو لم يُفَصِّدْ مُسْتَقِلًّا لَمَا غَايَرَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ وَقَالَ الْمَبْرِدُ: "هي متعلقة بمصدر مقدر من الفعل كأنه قال: وإيمانه للمؤمنين". وقيل: يقال: آمنْتُ لَكَ بِمَعْنَى صَدَّقْتُكَ، ومنه {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا}. وعندني أن هذه اللام في ضمنها "ما" فالمعنى: ويصدّق للمؤمنين بما يُخْبِرُونَهُ بِهِ. وقال أبو البقاء: "واللام في للمؤمنين زائدة دَخَلَتْ لِتَفَرِّقَ بَيْنَ "يُؤْمِنُ" بِمَعْنَى يُصَدِّقُ، وَبَيْنَ يُؤْمِنُ بِمَعْنَى يَثْبِتُ الْإِيمَانَ".

* {يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ}

(8/60)

قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ}: إنما أفرد الضمير في "يُرْضَوْهُ"، وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقة لوجوه أحدهم: أَنَّ رِضَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ: مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ [اللَّهَ]، {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ}، فلذلك جعل الضميرين ضميراً واحداً مَنبَهَةً عَلَى ذَلِكَ. والثاني: أن الضمير عائد على المثني بلفظ الواحد بتأويل "المذكور" كقول رؤبة:

2507 - فيها خطوطٌ مِنْ سِوَايَ وَبَلَقُ * كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْتُ الْبَهَقُ
أي: كأن ذاك المذكور. وقد تقدّم لك بيان هذا في أوائل البقرة. الثالث: قال المبرد: في الكلام تقديم وتأخير تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضَوْهُ وَرَسُولُهُ. قلت: وهذا على رأي مَنْ يَدَّعِي / الْحَدْفَ مِنَ الثَّانِي. الرابع: وهو مذهب سيبويه أنه حَدَفَ خَيْرَ الْأَوَّلِ وَأَبْقَى خَيْرَ الثَّانِي. وهو أحسن من عكسه وهو قول المبرد، لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ أو خبره، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه، وأيضاً فهو متعینٌ في قول الشاعر:
2508 - نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

(8/61)

أي: نحن راضون، حَدَفَ "راضون" لدلالة خبر الثاني عليه. قال ابن عطية: "مذهب سيبويه أنهما جملتان حُذِفَتِ الأولى لدلالة الثانية عليها" قال الشيخ: "إن كان الضمير في "أنهما" عائداً على كل واحدة من الجملتين فكيف يقول "حُذِفَتِ الأولى" والأولى لم تُحَدَفْ، إنما حُذِفَ خبرها، وإن كان عائداً على الخبر وهو {أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ} فلا يكون جملة إلا باعتقاد أن يكون "أَنْ يُرْضَوْهُ" مبتدأ وخبره "أَحَقُّ" مقدماً عليه، ولا يتعين هذا القول إذ يجوز أن يكون الخبر مفرداً بأن يكون التقدير: أَحَقُّ بَأَنْ تُرْضَوْهُ". قلت: إنما أراد أبو محمد التقدير الأول وهو المشهور عند المُعَرِّبين، يجعلون "أَحَقُّ" خبراً مقدماً، و"أَنْ يُرْضَوْهُ" مبتدأ مؤخرًا [أي]: واللَّهُ ورسوله إرضاءُ أَحَقُّ، وقد تقدّم تجريرُ هذا قريباً في قوله: {قَالَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ} و {إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ} شرط جوابه محذوفٌ أو متقدم.

* { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ }

قوله تعالى: { أَلَمْ يَعْلَمُوا } : الجمهورُ: على "يَعْلَمُوا" بياء الغيبة رَدًّا على المنافقين. وقرأ الحسن والأعرج: "تَعْلَمُوا" بقاء الخطاب ف قيل: هو التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب إن كان المرادُ المنافقين. وقيل الخطابُ للنبي عليه السلام، وأتى بصيغة الجمع تعظيماً كقوله: 2509 - وَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ * وقيل: الخطابُ للمؤمنين، وبهذه التقادير الثلاثة يختلف معنى الاستفهام: فعلى الأول يكونُ الاستفهامُ للتقريع والتوبيخ، وعلى الثاني يكونُ للتعجبِ مِنْ حَالِهِمْ، وعلى الثالث يكونُ للتقرير.

(8/62)

والعلم هنا يُحتمل أن يكون على بابه فتسَدَّ "أَنَّ" مسدِّ مفعولين عند سيبويه، ومسدِّ أحدهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش، وأن يكونَ بمعنى العرفان فتسَدَّ "أَنَّ" مسدِّ مفعول. و"مَنْ" شرطية و {قَالَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ} جوابها، وفتحت "أَنَّ" بعد الفاء لما عُرف في الأنعام والجملة الشرطية في محل رفع خبر "أَنَّ" الأولى.

وهذا تخريجٌ واضحٌ وقد عدل عن هذا الواضح جماعةً إلى وجوهٍ أُخِرَ فقال الزمخشري: "ويجوز أن يكونَ "فَأَنَّ" له "معطوفاً على "أنه" على أن جوابَ "مَنْ" محذوفٌ تقديره: ألم يعلموا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَهْلِكُ فَأَنَّ له". وقال الجرمي والميرد: "أَنَّ" الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد كان التقدير: فله نارُ جهنم، وكُزِّرَتْ "أَنَّ" توكيداً. وشبهه أبو البقاء بقوله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوَاءَ}، ثم قال: {إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا} قال: "والفاءُ على هذا جوابُ الشرط".

وقد رَدَّ الشيخ على الزمخشري قوله بأنهم نصُّوا على أنه إذا حُذِفَ جوابُ الشرط لزم أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ"لم"، والجوابُ على قوله محذوفٌ، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ غيرٌ مقترنٍ بـ"لم"، وأيضاً فإننا نجدُ

الكلام تاماً بدون هذا الذي قدّره".
وقد تُقِلُّ عن سبويه أنه قال: "الثانية بدلٌ من الأولى"، وهذا لا يصحُّ عن سبويه فإنه ضعيف أو ممتنع. وقد ضعّفه أبو البقاء بوجهين، أحدهما: أنَّ الفاء تمنع من ذلك، والحكمُ بزيادتها ضعيفٌ. والثاني: أنَّ جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب "مَنْ" من الكلام". وقال ابن عطية: "وهذا يُعْتَرَضُ بأنَّ الشيءَ لا يُبدل منه حتى يُستوفى، والولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد، إذ لم يأت جوابُ الشرط، وتلك الجملة هي الخبر. وأيضاً فإنَّ الفاء تمنعُ البدل، [وأيضاً] فهي في معنى آخر غير البدل فيقلقُ البدل".

(8/63)

وقال بعضهم: "فجيب على تقدير اللام أي: فلأنَّ له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من إضمار شيءٍ يتمُّ به جواب الشرط تقديره: فمُحَادَّته لأنَّ له نار جهنم". وهذه كلها تكلفاتٌ لا يُحتاج إليها، فالأولى ما تقدم ما ذكره: وهو أن يكونَ {قَانَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ} في محلِّ رفع بالابتداء والخبرُ محذوفٌ، وينبغي أن تقدّره متقدماً عليها كما فعل الزمخشري وغيره أي: فحقُّ أنَّ له نار جهنم وقدّره غيرُه متأخراً أي: فإنَّ له نار جهنم واجبٌ. كذا قدّره الخفش. وردّوه عليه بأنها لا يُبتدأ بها، وهذا لا يلزمه فإنه يُجيز الابتداء بـ"أنَّ" المفتوحة من غير تقديم خبر، وغيره لا يُجيز الابتداء بها إلا بشرط تقدّم "أمّا" نحو: "أمّا أنك ذاهبٌ فعندي" أو بشرط تقدّم الخبر نحو: "عندي / أنك مُنْطَلِقٌ". وقيل: فإن له "خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: فالواجبُ أنَّ له. وهذه الجملة التي بعد الفاء مع الفاء في محلِّ جزم جواباً للشرط.

وقرأ أبو عمرو - فيما رواه أبو عبيدة - والحسن وابن أبي عيلة "فإنَّ" بالكسر وهي قراءةٌ حسنةٌ قوية، تقدّم أنه قرأ [بها] بعضُ السبعة في الأنعام، وتقدّم هناك توجيهها.

والمُحَادَّة: المخالفة والمعاندة ومجاوزة الحدِّ والمعادة. قيل: مشتقةٌ من الحدِّ وهو حدُّ السلاح الذي يحاربُ به من الحديد. وقيل: من الحدِّ الذي هو الجهةُ كأنه في حدٍّ غير حدٍّ صاحبه كقولهم: شاقّه أي: كان في شقي غير شقِّ صاحبه. وعاداه: أي كان في عُدْوَةٍ غير عُدْوَتِهِ.
واختار بعضهم قراءة الكسر بأنها لا تُجوز إلى إضمار، ولم يُروِ قوله:
2510 - فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي * وَجِرْوَةٌ لَا تُعَارُ وَلَا تُبَاعُ
إلا بالكسر، وهذا غيرُ لازمٍ فإنه جاء على أحد الجائزين. و"خالدًا" نصبٌ على الحال.

(8/64)

* { يَحْدَرُ الْمُتَأَفِّفُونَ أَنْ تُنَزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ اسْتَهِزُّوا إِنَّا لِلَّهِ مُخْرِجٌ مَّا تَحَدَّرُونَ }

قوله تعالى: {أَنْ تُنَزَّلَ}: مفعولٌ به ناصبه يحذر، فإن "يَحْذَرُ" متعدٌ بنفسه لقوله تعالى: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ} لولا أنه متعدٌ في الأصل لواحدٍ لما اكتسب التضعيف مفعولاً ثانياً، وبدلٌ عليه أيضاً ما أنشده سيبويه: 2511 - حَذِرُ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينٌ * ما ليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ وفي البيت كلامٌ، قيل: إنه مصنوع، وهو فاسد أتقنت حكايته في "شرح السهيل" وقال المبرد: "إِنَّ" حَذِرَ لَا يَتَعَدَى" قال: لأنه من هَيْئَاتِ النَّفْسِ كَفَزَعِ، وهذا غير لازم فإن لنا من هَيْئَاتِ النَّفْسِ ما هو متعدٌ كخاف وخشي فإنَّ "تُنَزَّلُ" عند المبرد على إسقاط الخافض أي: مِنْ أَنْ تُنَزَّلَ. وقوله "تُنَبِّئُهُمْ" في موضع الرفع صفةٌ لـ "سورة".

* { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ }

(8/65)

قوله تعالى: {أَبِاللَّهِ}: متعلقٌ بقوله: "تستهزئون" و "تستهزئون" خبرٌ كان. وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها، لأنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤدِّن بتقديم العامل، وقد تقدم معمول الخبر على "كان" فليجُزُ تقديمُه بطريق الأولى. وفيه بحث: وذلك أن ابن مالك قدح في هذا الدليل بقوله تعالى: {قَامًا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرُ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرُ} قال: "فاليقيم والسائل قد تقدما على "لا" الناهية والعامل فيهما ما بعدها، ولا يجوز تقديم ما بعد "لا" الناهية عليها لكونه مجزوماً بها، فقد تقدّم المعمولُ حيث لا يتقدّم العامل. ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر ليس بقوله: {الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} والاعتذار: التَّنصُّلُ مِنَ الذَّنْبِ وَأَصْلُهُ مِنْ تَعَذَّرَ الْمَنَازِلَ أَي: دُرِسَتْ وَأَمَّحَى أَثَرَهَا، قال ابن أحرر:

2512 - قد كنت تعرف آياتٍ فقد جعلتُ * أطلالُ إلفك بالوعساء تعتذُرُ فالمعتذر يزاول محو ذنبه. وقيل: أصله من العَدْر وهو القطع، ومنه العُدرة لأنها تُقَطع بالافتراع. قال ابن الأعرابي: "يقولون: اعتذرت [المياه أي: انقطعت، وكان المعتذر يحاول] قطع الذم عنه.

* { لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ }

(8/66)

قوله تعالى: {إِنْ نَعَفُ}: قرأ عاصم "نَعَفُ" بنون العظمة، "نُعَذِّبُ" كذلك أيضاً، "طائفة" نصياً على المفعولية، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وزيد بن علي. وقرأ الباقون "يُعَفَ" في الموضعين بالياء من تحت مبنياً

للمفعول ورفع "طائفة" على قيامها مقام الفاعل. والقائم مقام الفاعل في الفعل الأول الجار بعده. وقرأ الجحدري: "إن يَغْفُ" بالياء من تحت فيهما مبنياً للفاعل وهو ضميرُ الله تعالى، ونصب "طائفة" على المفعول به، وقرأ مجاهد "تَغْفُ" بالتاء من فوق فيهما مبنياً للفاعل وهو ضمير الله تعالى، ونصب "طائفة" على المفعول به. وقرأ مجاهد: "تُغَفَّ" بالتاء من فوق فيهما مبنياً للمفعول ورفع "طائفة" لقيامها مقامَ الفاعل. وفي القائم مقامَ الفاعل في الفعل الأول وجهان أحدهما: أنه ضمير الذنوب. والثاني: أنه الجار، وإنما أتت الفعلَ حَمَلًا على المعنى. قال الزمخشري: "الوجه التذكير، لأنَّ المسند إليه الطرفُ، كما تقول: "سَيَّرَ بالدابة" ولا تقول: سَيَّرت بالدابة ولكنه ذهب إلى المعنى كأنه قيل: إن تُرْحَمَ طائفة، فأثت لذلك وهو غريبٌ".

* { الْمُتَافِقُونَ وَالْمُتَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ هُمُ الْقَاسِيُونَ }

قوله تعالى: {يَأْمُرُونَ}: هذه الجملة لا محل لها لأنها مفسرة لقوله {بَعْضُهُمْ مِّن بَعْضٍ} وكذلك ما عطف على "يأمرون".

* { وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارِ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَةُ اللَّهِ وَاللَّهُ عَذَابٌ مُّقِيمٌ }

(8/67)

قوله تعالى: {خَالِدِينَ}: حال من المفعول الأول للوعد وهي حال مقدره؛ لأنَّ هذه الحال لم تقارن الوعد، وقوله: "هي حسبهم" لا محل لهذه الجملة الاستثنائية. وقوله: "هي حسبهم" لا محل لهذه الجملة الاستثنائية.

* { كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ فُؤُورًا وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }

قوله تعالى: {كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ}: فيه أوجه أحدها: هذه الكاف / في محل رفع تقديره: إنهم كالذين فهي خبر مبتدأ محذوف الثاني: أنها في محل نصب. قال الزجاج: "المعنى: وعدكما وعدَّ الذين من قبلكم، فهو متعلقٌ بـ"وعدَّ". قال ابن عطية: "وهذا قَلْبٌ". وقال أبو البقاء: "ويجوز أن يكون متعلقاً بـ"يستهنئون". وفي هذا بُعدٌ كبير.

وقوله: {كَانُوا أَشَدَّ} تفسيرٌ لشبههم بهم وتمثيل لفعالهم. وجعل القراءة محلها نصياً بإضمار فعل قال: "التشبيه من جهة الفعل أي: فعلتم كما فعل الذين من قبلكم" فتكون الكاف في موضع نصب. وقال أبو البقاء: "الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذف مضافٍ تقديره "وعداً كوعد

الذين". وذكر الزمخشري وجه الرفع المتقدم والوجه الذي قدّمته عن الفراء،
وشبهه بقول النمر بن تولب:
2513 - * كاليوم مَطْلُوباً ولا طَلَباً
بإضمار: لم أر.
قوله: {كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ} الكاف في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي:
استمتاعاً كاستمتاع الذين.

(8/68)

قوله: كَالَّذِي خَاصُوا {الكاف كالتي قبله. وفي "الذي" وجوهٌ أحدها: أن
المعنى: وخضتم خوصاً كخوض الذين خاضوا، فحذفت النون تخفيفاً، أو وقع
المفردُ موقعَ الجمع. وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة، فحذفت المصدرُ
الموصوفُ والمضافُ إلى الموصول، وعائذُ الموصول تقديرته: خاضوه،
والأصل: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدى بـ"في" فأُسع فيه، فحذفت الجارُ فاتصل
الضميرُ بالفعل فساغَ حذْفه، ولولا هذا التدرجُ لما ساغ الحذف؛ لما عرفت ممّا
مرَّ أنه متي جَرَدَ العائدُ يحرف اشْطُرط في جواز حذْفه جَرُّ الموصولِ بمثل ذلك
الحرف، وأن يتحدَّ المتعلق، مع شروطٍ آخرَ ذكرتها فيما تقدّم.
الثاني: أن "الذي" صفةٌ لمفردٍ مُفْهَمٍ للجمع أي: وخضتم خوصاً كخوض الفوج
الذي خاضوا، أو الفريق الذي خاضوا. والكلامُ في العائد كما سبق قبل.
الثالث: أن "الذي" من صفةِ المصدرِ والتقدير: وخضتم خوصاً كالخوض الذي
خاضوه. وعلى هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفٍ جر. وهذا الوجهُ
ينبغي أن يكونَ هو الراجح إذ لا محذورَ فيه.

الرابع: أن "الذي" تقعُ مصدريةً، والتقدير: وخضتم خوصاً كخوضهم ومثله:
2514 - قَتَبَتِ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنِ * فِي الْمُرْسَلِينَ وَتَضَرَّأ كَالَّذِي تُصِرُوا
أي: كَتَضَرَّهُمْ. وقول الآخر:
2515 - يَا أُمَّ عَمْرٍو جِزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً * رُدِّي عَلَيَّ فَوَادِي كَالَّذِي كَانَا

(8/69)

أي: ككونه. وقد تقدّم أن هذا مذهب الفراء وبونس، وتقدّم تأويلُ البصريين
لذلك. قال الزمخشري: "فإن قلت: أيُّ فائدة في قوله: {فَاسْتَمْتَعُوا
بِحَلَاقِهِمْ}، وقوله: {كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} "كالذي خاضوا" [عن أن
يقال: وخاضوا فحُضُّم كَالَّذِي خَاصُوا]؟ قلت: فائدته أن يَدُمَّ الأوّلين بالاستمتاع
بما أوتى ورضاهم بها عن النظر في العاقبة وطلب الفلاح في الآخرة وأن
يُحَسِّنَ أمر الاستمتاع ويَهْجُن أمر الراضي به، ثم يشبه حال المخاطبين
بحالهم. وأمّا "وَحُضُّم كَالَّذِي خَاضُوا" فمعطوفٌ على ما قبله، ومسندٌ إليه
مُسْتَعْنٍ بإسناده إليه عن تلك المقدمة "يعني أنه استغنى عن أن يكونَ
التركيبُ: وخاضوا فحضتم كالذي خاضوا.

وفي قوله: { كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ } إيقاعٌ للظاهر موقع المضمير لئكتية: وهو أن كان الأصل: فاستمتعتم فخلّاقكم كما استمتعوا بخلاقهم، فأبرزهم بصورة الظاهر تحقيراً لهم كقوله تعالى: { لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَانِ عَصِيًّا } وكقوله قبل ذلك: { الْمُتَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ } ثم قال: { إِنَّ الْمُتَافِقِينَ هُمُ الْقَاسِقُونَ }. وهذا كما يدل بإيقاع الظاهر موقع المضمير على التفضيم والتعظيم يدل به على عكسه وهو التحقير.

* { أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُم رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَا كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

قوله تعالى: { قَوْمِ نُوحٍ } بدلٌ من الموصول قبله وهو ويحتمل أن يكون بدل كل من كل إن كان المراد بالذين ما ذكر بعده خاصة، وأن يكون بدل بعض من كل إن أريد به أعم من ذلك.

(8/70)

والمؤتفكات أي: المنقلبات يُقال: أفكته فانتك أي: قلبته فانقلب، والمادة تدل على التحول والتصرف ومنه { يُؤفك عنه من أفك } أي: يُصرف. والضمير في "أتتهم" يجوز أن يعود على من تقدم، وخصّضه بعضهم بالمؤتفكات.

* { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

وقوله تعالى: { بَعْضُهُمْ } [أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ]: وقال في المنافقين { مِّنْ بَعْضٍ } إذ لا ولاية بين المنافقين. وقوله "يأْمُرُونَ" كما تقدم في نظيره. والسين في "سيرحهم الله" للاستقبال، إذ المراد رحمة خاصة وهي ما خبأه لهم في الآخرة. وادّعى الزمخشري أنها تفيد وجوب الرحمة وتوكيد الوعيد والوعيد نحو: سأنتقم منك.

* { وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِينَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }

وقوله تعالى: { خَالِدِينَ } : حالٌ مقدرة كما تقدم. والعَدْنُ: الإقامة يُقال: عَدَنَ بالمكان يَعِدُنَ عَدْنًا أي تَبَّتْ واستقرَّ، ومنه المَعْدِنُ لِمُسْتَقَرِّ الْجَوَاهِرِ ويُقال: عَدَنَ عُدُونًا فله مصدران، هذا أصلُ هذه اللفظة لغةً، وفي التفسير ذكروا لها معاني كثيرة. وقال الأعشى في معنى الإقامة:

2516 - وَإِن يَسْتَضِيفُوا إِلَى جَلْمِهِ * يُضَافُوا إِلَى رَاجِحٍ قَدْ عَدَنُ
أي: تَبَّتْ واستقرَّ، ومنه "عَدَن" لمدينة باليمن لكثرة المقيمين بها.

(8/71)

قوله: { وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }، التكرير يفيد التعليل، أي: أقلُّ شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدّم من الجنّات ومساكنها.

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَنَسِئَ الْمَصِيرُ }

قوله تعالى: { وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ } قال أبو البقاء: "إن قيل: كيف حسنت الواو هنا، والفاء أشبه بهذا الموضوع؟ ففيه ثلاثة أجوبة. أحدها: أن الواو واو الحال والتقدير: افعل ذلك في حال استحقاقهم جهنم، وتلك الحال حال كفرهم ونفاقهم. والثاني: أن الواو جيء بها تنبيها على إرادة فعل محذوف تقديره: واعلم أن مأواهم جهنم. الثالث: أن الكلام قد حمل على المعنى، والمعنى: أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلظة وعذاب الآخرة بجعل جهنم مأواهم"، ولا حاجة إلى هذا كله، بل هذه جملة استنافية.

* { يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا يَكْفُرُونَ إِلَّا أَنْ أَعْتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَبْتُلُوا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }

قوله تعالى: { إِلَّا أَنْ أَعْتَاهُمْ } فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، أي: وما كرهوا وعابوا إلا إغناء الله إياهم، وهو من باب قولهم: ما لي عندك ذنب إلا أن أحسنت إليك، أي: إن كان تمّ ذنب فهو هذا، فهو تهكم بهم، كقوله: 2517 - ولا عيب فينا غير عرق لمعشر * كرام وأنا لا تحط على النمل وقول الآخر:

2518 - ما نقموا من بني أمية إلا * أنهم يخلمون إن عصبوا

(8/72)

وأنهم سادة الملوك ولا * يصلح إلا عليهم العرب والثاني: أنه مفعول من أجله، وعلى هذا فالمفعول به محذوف تقديره: وما نقموا منهم الإيمان إلا لأجل إغناء الله إياهم. وقد تقدّم الكلام على تقم.

* { وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُوتَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ }

قوله تعالى: { مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ } فيه معنى القسم فلذلك أُجيب بقوله: "لنصدّقن"، وحذف جواب الشرط لدلالة هذا الجواب عليه، وقد عرفت قاعدة ذلك. واللام للتوطئة. ولا يمتنع الجمع بين القسم واللام الموطئة له. وقال أبو

البقاء؛ "فيه وجهان أحدهما: تقديره فقال: لئن آتانا.
والثاني: أن يكون "عاهد" بمعنى "قال" فإنَّ العهد قول". ولا حاجة إلى هذا
الذي ذكره.
قوله: {لَتَصَدَّقَنَّ وَلَتَكُونَنَّ} قرأهما الجمهور بالنون الثقيلة، والأعمش
بالخفيفة.

* {فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْتَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا
كَانُوا يَكْذِبُونَ}

والجمهور قرؤوا "يكذبون" مخففاً. وأبو رجاء مثقلاً.

* {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}

والجمهور على "يعلموا" بالياء من تحت. وقرأ علي بن أبي طالب والحسن
والسلمي بالخطاب التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين.

* {الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا
جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}

(8/73)

قوله تعالى: {الَّذِينَ يَلْمِزُونَ}: فيه وجهان أحدهما: أنه مرفوعٌ على إضمار
مبتدأ، أي: هم الذين. الثاني: أنه في محل رفع بالإبتداء و "من المؤمنين" حالٌ
من "المطوِّعين"، و "في الصدقات" متعلق بـ "يلمزون". و {وَالَّذِينَ لَا
يَجِدُونَ} نسقٌ على "المطوِّعين" أي: يعيرون المياسير والفقراء.
وقال مكِّي: "والذين" خفضٌ عطفاً على "المؤمنين"، ولا يحسن عطفه على
"المطوِّعين"، لأنه لم يتم اسماً بعد، لأن "فيسخرون" عطف على "يلمزون"
هكذا ذكره النحاس في "الإعراب" له، وهو عندي وهمٌ منه". قلت: الأمر فيه
كما ذكر فإن "المطوِّعين" قد تم من غير احتياج لغيره.
وقوله: {فَيَسْخَرُونَ} نسقٌ على الصلة، وخبر المبتدأ الجملة من قوله {سَخِرَ
اللَّهُ مِنْهُمْ}، هذا أظهر إعراب قيل هنا. وقيل: {وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ} نسقٌ على
"الذين يلمزون"، ذكره أبو البقاء. وهذا لا يجوز؛ لأنه يلزم الإخبار عنهم، بقوله:
{سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ} وهذا لا يكون إلا بأن كان الذين لا يجدون منافقين، وأما إذا
كانوا مؤمنين كيف يسخر الله منهم؟ وقيل: {وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ} نسقٌ على
المؤمنين، قاله أبو البقاء. وقال الشيخ: "وهو بعيدٌ جداً"، قلت: وجهٌ بُعدٌ أنه
يفهم أن الذين لا يجدون ليسوا مؤمنين؛ لأن أصل العطف الدلالة على المغيرة
فكانه قيل: يلمزون المطوِّعين من هذين الصنفين: والمؤمنين والذين لا
يجدون، فيكون الذين لا يجدون مطوِّعين غير مؤمنين.
وقال أبو البقاء: "في الصدقات" متعلق بـ "يلمزون"، ولا يتعلق بالمطوِّعين لئلا
يفصل بينهما بأجنبي، وهذا الردُّ فيه نظر، إذ قوله: "من المؤمنين" حال،

والحال ليست / بأجنبي، وإنما يظهر في رَدِّ ذلك أن "يَطَّوَع" إنما يتعدى بالباء لا بـ"في"، وكونُ "في" بمعنى الباء خلافُ الأصل.

(8/74)

وقيل: {قَيْسَحْرُونَ} خبرُ المبتدأ، ودَخَلَتِ الفاءُ لما تَضَمَّنَه المبتدأ من معنى الشرط، وفي هذا الوجه بُعِدَ من حيث إنه يَقْرُب من كون الخبر في معنى المبتدأ، فإنَّ مَنْ عاب إنساناً وَعَمَّرَه علم أنه يسخر منه فيكون كقولهم: "سيد الجارية مالِ كها".
الثالث: أن يكونَ محلُّه نصباً على الاشتغال بإضمار فعل يُقَسِّرُه {سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ} مِنْ طريقِ المعنى نحو: عاب الذين يَلْمِزُونَ يسخر الله منهم. الرابع: أن ينتصبَ على الشتم. الخامس: أن يكونَ مجروراً بدلاً من الضمير في "سَيَّرَهُمْ ونجواهم".

وقرىء "يَلْمِزُونَ" بضم الميم، وقد تقدَّم أنها لغة.
وقوله: {يَلْمِزُونَ} يُحْتَمَل أن يكونَ خبراً محضاً، وأن يكونَ دعاءً. وقرأ الجمهور "جَهْدَهُمْ" بضم الجيم. وقرأ ابن هرمرز وجماعة "جَهْدَهُمْ" بالفتح. فقيل: لغتان بمعنى واحد. وقيل:؛ المَفْتُوحُ المَشْفِقَةُ، والمضمومُ الطاقَةُ قاله القتيبي. وقيل: المضمومُ شيءٌ قليلٌ يُعَاشُ به، والمفتوحُ العملُ.

* {اسْتَعْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}

قوله تعالى: {سَبْعِينَ مَرَّةً}: منصوبٌ على المصدر كقولك: "ضربته عشرين ضربةً" فهو لعددٍ مراته. وقوله: {اسْتَعْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ}، قد تقدَّم الكلامُ على هذا بُعِيدَ قوله: {قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ} وأنه نظيرُ قوله:

2519 - أَسْبِئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ * لَدِينَا وَلَا مَفْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ

(8/75)

* {فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ تَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ}

قوله تعالى: {بِمَقْعَدِهِمْ}: متعلقٌ بـ"فرح"، وهو يصلح لمصدر قعد وزمانه ومكانه، والمرادُ به ههنا المصدرُ، أي: بقعودهم وإقامتها بالمدينة.
قوله: {خِلَافَ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر مدلولٍ عليه بقوله: "مَقْعَدَهُمْ"، لأنه في معنى تخلفوا، أي: تخلفوا خلافَ رسول

الله. الثاني: أن "خلاف" مفعولٌ من أجله، والعامل فيه: إمَّا فرحٌ، وإمَّا مَفْعَدٌ، أي: قَرِحُوا لأجل مخالفتهم رسول الله حيث مضى هو للجهاد وتَخَلَّفُوا هم عنه، أو بقعودهم لمخالفتهم له، وإليه ذهب الطبري والزجاج ومؤرِّج، ويؤيد ذلك قراءةٌ من قرأ "خَلَفَ" بضم الخاءِ وسكون اللام، والثالث: أن ينتصب على الظرف، أي: بعد رسول الله. يُقال: "أقام زيد خلاف القوم"، أي: تخلف بعد ذهابهم، و"خلاف" يكون ظرفاً قال:

2520 - عَقَبَ الرَّبِيعُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا * بَسَطَ الشَّوَابِطُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا

وقال الآخر:

2521 - فَقُلْ لِلَّذِي يَبْقَى خِلَافَ الَّذِي مَضَى * تَهَيَّأْ لِأُخْرَى مِثْلَهَا وَكَأَنَّ قَدِ

وإليه ذهب أبو عبيدة وعيسى بن عمر والأخفش، ويؤيد هذا قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون "خَلَفَ" بفتح الخاء وسكون اللام.

* { فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

(8/76)

قوله تعالى: { فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا }؛ قَلِيلًا وكثيراً فيهما وجهان أظهرهما: أنهما معطوفان على المصدر، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً فحذف الموصوف، وهو أحد المواضع المُطَرَّدِ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامَهُ. والثاني: أنهما منصوبان على ظرفي الزمان، أي: زماناً قليلاً وزماناً كثيراً، والأول أولى؛ أن الفعل يدل على المصدر بشيئين بلفظه ومعناه، بخلاف ظرف الزمان، فإنه لا يدلُّ عليه بلفظه بل بهيئته الخاصة بلفظه.

قوله: { جَزَاءً }، [فيه وجهان، الأول: أنه] مفعولٌ لأجله، أي: سبب الأمر بقلة الضحك وكثرة البكاء جزاؤهم بعملهم. و"بما" متعلق بجزاء لتعديته به ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ لأنه صفتُه. والثاني: أن ينتصب على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: يُجزون جزاء. وفي معنى قوله: { فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا } قوله: 2522 - مَسِيرَةٌ أَحْقَابٌ تَلْقَيْتُ بَعْدَهَا * مَسَاءَةً يَوْمَ أَرْبَاهَا سَبَّهَ الصَّابِ فكيف بأن تلقى مسيرة ساعة * وراء تقصيبها مساءة أحقاب

* { فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذِنُوا لَلْخُرُوجِ فَقُلْ لَّنْ نَّخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنُتَّقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْفُجُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ }

قوله تعالى: { فَإِنْ رَجَعَكَ }؛ "رجع" يتعدى، كهذه الآية الكريمة، ومصدره الرَّجْع، كقوله: { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ }، ولا يتعدى نحو: { وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }، في قراءة مَنْ بناه للفاعل، والمصدر الرجوع كالدخول.

(8/77)

قوله: {أَوَّلَ مَرَّةٍ}، قد تقدّم ذلك. وقال أبو البقاء: "هي ظرفٌ"، قال الشيخ: "وبعني ظرفَ زمان وهو بعيد". / لأن الظاهر أنها منصوبةٌ على المصدر، وفي التفسير: أولَ حَرْجَةٍ حَرَّجَهَا رسول الله، فالمعنى: أولَ مرةٍ من الخروج. قال الزمخشري: "فإن قلت "مرة" نكرةٌ وَضِعَتْ موضعَ من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: "هند أكبرُ النساءِ وهي أكبرهن"، ثم إنَّ قولك: "هي كبرى امرأة"، لا تكاد تعثر عليه، ولكن "هي أكبر امرأةٍ وأول مرةٍ وآخر مرةٍ".
قوله: {مَعَ الْخَالِفِينَ} هذا الظرفُ يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ "اقعدوا"، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل "اقعدوا". والخالفُ: المتخلفُ بعد القوم. وقيل: الخالف: الفاسد. "مَنْ خَلَفَ"، أي: فسَدَ، ومنه "خُلوْفٌ فم الصائم"، والمراد بهم النساءُ والصبيانُ والرجالُ العاجزون، فلذلك جاز جمعُه للتغليب. وقال قتادة: "الخالفون: النساء"، وهو مردودٌ لأجل الجمع. وقرأ عكرمة ومالكُ بن دينار "مع الخالفين" مقصوراً من الخالفين كقوله:

2523 - مثل النَّفَا لَبَّده بَرْدُ الظَّلَلِ

وقوله:

2524 - عَرِدَا * بَرِدَا

يريد: الظلال وعارداً بارداً.

* { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْتِيهِ وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ }

قوله تعالى: {مِّنْهُمْ}: صفةٌ لـ "أحد"، وكذلك الجملة من قوله: "مات". ويجوز أن يكون "منهم" حالاً من الضمير في "مات"، أي: مات حال كونه منهم، مُتَّصِفاً بصفة النفاق كقولهم: "أنت مني"، يَعْنِي على طريقتي. و "أبداً" ظرف منصوب بالنهي.

* { وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ }

(8/78)

قوله تعالى: { وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ } : قيل: هذه تأكيد للآية لاسابقة. وقال الفارسي: "ليست للتأكيد لأن نَيْكٌ في قوم، وهذه في آخرين، وقد تغاير لفظاً الاثنتين فهنا "ولا" بالواو لمناسبة عطفِ نهْيٍ على نهْيٍ قبله في قوله: "ولا تُصَلِّ، ولا تَقُمْ، ولا تُعْجِبْكَ"، فناسب ذلك الواو، وهناك بآلفاءٍ لمناسبة تعقيب قوله: "ولا يُنْفِقُونَ إلا وهم كارهون"، أي: للإنفاق فهم مُعْجَبُونَ بكثرة الأموال والأولادِ فنهاه عن الإعجاب بفاء التعقيب. وهنا "وأولادهم" دون "لا" لأنه نهْيٌ عن الإعجاب بهما مجتمعين، وهناك بزيادةٍ "لا" لأنه نهْيٌ عن كل واحدٍ واحدٍ قَدَلٌ مجموعُ الاثنتين على النهي بهما مجتمعين ومنفردين. وهنا "أَنْ يُعَذِّبَهُمْ" وهناك "لِيُعَذِّبَهُمْ"، فأتى باللام مُشْعِرةً بالغلبة، ومفعولُ الإرادة محذوفٌ، أي: إنما يريد الله اختبارهم بالأموال والأولاد، وأتى بـ "أَنْ" لأنَّ مَصَبَّ الإرادة

التعذيبُ، أي: أما يريد الله تعذيبهم. فقد اختلف متعلقُ الإرادة في الآيتين. هذا هو الظاهر وإن كان يُحتمل أن تكونَ اللامُ زائدة، وأن تكونَ "أَنْ" على حذف لام علة. وهناك "في الحياة الدنيا" وهنا سقطت "الحياة"، تنبيهاً على خِسِيَّة الدنيا، وأنها لا تستحق أن تُسمَّى حياة، لا سيما وقد ذُكرت بعد ذكر موتِ المنافقين فَنَاسَبَ أَلَا تُسَمَّى حَيَاةً.

* { وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَحْنُ مَعَ الْقَاعِدِينَ }

قوله تعالى: {وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ}؛ "إذا" لا تقتضي تكراراً بوضعها، وإن كان بعضُ الناس فهمَ ذلك منها ههنا، وقد تقدّم ذلك أولَ البقرة وأنشُدت عليه: 2525 - إذا وَجَدْتُ أَوَاراً الحُبِّ فِي كَيْدِي * وَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنَ الْقَرَائِنِ لَا مِنْ وَضْعِ "إِذَا" لَهُ.

(8/79)

قوله: {أَنْ آمَنُوا}، فيه وجهان، أحدهما: أنها تفسيريَّة لأنه قد تقدّمها ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدرية على حذف حرف الجر، أي: بَأْنِ آمَنُوا. وفي قوله: "اسْتَأْذَنَكَ"؛ التفاتٌ من عَيْبَةٍ إِلَى خُطَابٍ، وذلك أنه قد تقدّم لفظ "رسوله" فلو جاء على الأصل لقل: استأذنه.

* { رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ }

قوله تعالى: {مَعَ الْخَوَالِفِ}؛ الخَوَالِفُ: جمع خالفة من صفة النساء، وهذه صفةٌ دَمَّ كقول زهير:

2526 - وما أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي * أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِ نِسَاءٍ
فَإِنْ تَكُنِ النِّسَاءُ مُحَبَّاتٍ * فَحَقٌّ لِكُلِّ مُحَصَّنَةٍ هِدَاءٌ
وقال آخر:

2527 - كَتَبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا * وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جُرُّ الذِّيُولِ
وقال النحاس: "يجوز أن تكونَ "الخوالِف" من صفة الرجال، بمعنى أنها جمع خالفة. يقال: "رجل خالفة"، أي: لا خير فيه، فعلى هذا تكونُ جمعاً للذكور باعتبار لفظه". وقال بعضهم: إنه جمع خالف، يقال: رجلٌ خالف، أي: لا خير فيه، / وهذا مردود؛ فإن فواعل لا يكونُ جمعاً لفاعلٍ وَضْفًا لعاقلٍ إلا ما شذَّ من نحو: فوارس ونواكس وهوالك.

* { لَآكِنِ الْمُرْسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَآئِكَ لَهُمُ الْحَيْرَاتُ وَأُولَآئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

والْحَيْرَاتُ: جمع حَيْرَة على فَعْلَة بسكون العين وهو المستحسنُ من كل شيء، وَعَلَبَ استعماله في النساء، ومنه قوله تعالى: {حَيْرَاتٌ حِسَانٌ} وقول الشاعر:

2528 - ولقد طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلَاتِ * رَبَلَاتٍ هِنْدٍ حَيْرَةِ الْمَلَكَاتِ

{ وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤَدِّنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

(8/80)

قوله تعالى: { الْمُعَذَّرُونَ } : فُرىء بوجوه كثيرة، فمنها قراءة الجمهور: فَتُحُ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدُ الذَّالِ. وهذه القراءة تحتل وجهين: أن يكون وزنه فَعَلَّ مَضْعُفًا، ومعنى التضعيف فيه التكلف، والمعنى: أنه تَوَهَّم أن له عُدْرًا، ولا عُدْرَ له. والثاني: أن يكون وزنه افتعل والأصل: اعتذر فأدغمت التاء في الذال بأن قُلبت تاء الافتعال ذالًا، ونُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو العين، وبدل على هذا قراءة سعيد بن جبير "المعتذرون" على الأصل وإليه ذهب الأخفش والفراء وأبو عبيدة وأبو حاتم والزجاج.

وقرأ زيد بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال وهي قراءة ابن عباس أيضاً ويعقوب والكسائي "المُعذرون" بسكون العين وكسر الذال مخففة من أَعْدَرَ يُعْذِرُ كَأَكْرَمَ يَكْرُمُ. وقرأ مسلمة "المُعذرون" بتشديد العين والذال من تعذر بمعنى اعتذر. قال أبو حاتم: "أراد المعتذرون، والتاء لا تدغم في العين لبُعْد المخارج، وهي غلط منه أو عليه". قوله: { لِيُؤَدِّنَ لَهُمْ } متعلق بـ"جاء" وحذف الفاعل وأيم الجائر مُقَامه للعلم به، أي: ليأذن لهم الرسول. وقرأ الجمهور "كذبوا" بالتخفيف، أي: كذبوا في إيمانهم. وقرأ الحسن - في المشهور عنه - وأبي وإسماعيل "كذبوا" بالتشديد، أي: لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره.

* { لَيْسَ عَلَى الصُّعْقَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْصِيِّ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا تَصَحَّوْا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

وقرأ أبو حيوة: "نصحوا الله" بدون لام، وقد تقدم أن "تصح" ينعدى بنفسه وباللام. وقوله: { مِنْ سَبِيلٍ } فاعل بالجائر لاعتماده على النفي، ويجوز أن يكون مبتدأً والجائر قبله خبره، وعلى كلا القولين فـ"من" مزيدة فيه، أي: ما على المحسنين سبيل.

(8/81)

قال بعضهم: وفي هذه الآية نوع من البديع يسمى التمليح وهو: أن يُشار إلى قصة مشهورة أو مثلٍ سائرٍ أو شعرٍ نادرٍ في فحوى كلامك من غير ذكره، ومنه

- قوله:
 2529 - اليومَ خمراً ويبدو بعده حَبْرٌ * والدهرُ مِنْ بين إنعام وإيَّاس
 يشير لقول امرئ القيس لَمَّا بلغه قَتْلُ أبه: "اليومَ خمراً وعَدَا أمره"، وقول
 الآخر:
 2530 - فواللَّهِ ما أدري أحلامٌ نائم * أَلَمَّتْ بنا أم كان في الركبِ يوسَعُ
 يُشير إلى قصة يوشع عليه السلام وَاستيقافه الشَّمْسِ. وقول الآخر:
 2531 - لَعَمْرُؤُ مع الرَّمْضاءِ والنارُ تَلْتَطِي * أرقُّ وأحَقَى منك في ساعة الكَرْبِ
 أشار إلى البيت المشهور:
 2532 - المستجيرُ بعمرٍ عند كُرْبته * كالمستجير من الرَّمْضاءِ بالنار
 وكان هذا الكلام وهو "ما على المحسنين من سبيل" اشتهر ما هو بمعناه بين
 الناس، فأشار إليه مِنْ غير ذكر لفظه. ولَمَّا ذكر الشيخ التلميح لم يُقَيِّده بقوله
 "بغير ذكره" ولا بد منه، لأنه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً.
 * { وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّ لِيَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا
 وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَرْنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ }

(8/82)

قوله تعالى: { وَلَا عَلَى الَّذِينَ } فيه أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على
 "الضعفاء"، أي: ليس على الضعفاء ولا على الذين إذا ما اتَّوَكَّ، فيكونون
 داخلين في خير ليس، مُخبراً بمتعلقهم عن اسمها وهو "حَرَج". الثاني: أن
 يكون معطوفاً على "المحسنين" فيكونون داخلين فيما أخبره به عن قوله "من
 سبيل"، فإنَّ "مِنْ سبيل" يحتمل أن يكون مبتدأ، وأن يكون اسم "ما"
 الحجازية، و "مِنْ" مزيدة في الوجهين. الثالث: أن يكون { وَلَا عَلَى الَّذِينَ }
 خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ولا على الذين إذا ما اتَّوَكَّ إلى آخر الصلة حَرَجٌ أو
 سبيل، وحُذِفَ لدلالة الكلام عليه، قاله أبو البقاء، ولا حاجة إليه لأنه تقدير
 مُسْتغْنَى عنه، إذ قد قَدَّرَ شيئاً يقوم مقامه هذا الموجود في اللفظ والمعنى.
 وهذا الموصول يحتمل أن يكون مندرجاً في قوله { وَلَا عَلَى / الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ
 مَا يُنْفِقُونَ } ودُكِرُوا على سبيل نفي الحرج عنهم وأن يكونوا مندرجين، بأن
 يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون، إلا أنهم لم يجدوا مَرَكوباً.
 وقرأ معقل بن هرون "لَتَحْمَلَهُمْ" بنون العظمة. وفيها إشكال، إذ كان مقتضى
 التركيب: قلت لا أحدٌ ما يَحْمَلُكُمْ عليه الله.

(8/83)

قوله: "قلت" فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه جوابُ "إذا" الشرطية، و "إذا"،
 وجوابها في موضع الصلة، وقعت الصلة جملةً شرطيةً، وعلى هذا فيكون قوله
 "تَوَلَّوْا" جواباً لسؤال مقدر، كأن قائلًا قال: "ما كان حالهم إذا أجيوا بهذا
 الجواب؟ فأجيب بقوله "تَوَلَّوْا". الثاني: أنه في موضع نصب على الحال من

كاف "أَتَوَّكُ"، أي: إذا أَتَوَّكُ وأنت قائلٌ: لا أجدُ ما أحملكم عليه، و"قد" عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله: {أَوْ جَاءَ وَكُمُ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} في أحدٍ أوجهه، كما تقدم تحقيقه، وإلى هذا نحا الزمخشري. الثالث: أن يكون معطوفاً على الشرط، فيكون في محل جر بإضافة الظرف إليه بطريق التَّسْقِ، وحذف حرف العطف، والتقدير: وقلت: وقد تقدم لك كلامٌ في هذه المسألة وما استشهد الناس به عليها. وإلى هذا ذهب الجرجاني، وتبعه ابن عطية، إلا أنه قدَّر العاطفَ فاءً، أي: فقلت. الرابع: أن يكون مستأنفاً. قال الزمخشري: "فإن قلت: هل يجوز أن يكون قوله "قلت لا أجد" استئنافاً مثله" يعني مثل {قلت لا أجد} كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تَوَلَّوْا، فقيل: ما لهم تَوَلَّوْا باكين [فقيل] قلت: لا أحد ما أحملكم عليه، إلا أنه وسط بين الشرط والجزاء كالاغتراض. قلت: نعم ويحسن "انتهى.

(8/84)

قال الشيخ: "ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب فكيف في كلام الله؟ وهو قَهْمٌ أعجميٌّ". قلت: وما أدري ما سبَّبَ منعه وعدم استحسانه له مع وضوح وظهوره لفظاً ومعنى؟ وذلك لأن توليهم على حاله، فيصير الدمع ليس مترتباً على مجرد مجيئهم له عليه السلام ليحملهم، بل على قوله لهم {لا أجد ما أحملكم}، وإذا كان كذلك فقولُه عليه السلام لهم ذلك سببٌ في بكائهم، فحسُن أن يجعلَ قوله {قلت لا أجد ما أحملكم} جواباً لمن سأل عن علة توليهم وأعيُنهم فائضه دمعاً، وهو المعنى الذي قصده أبو القاسم. وعلى هذه الأوجه الثلاثة التي قدَّمتها في "قلت" يكون جوابه قوله "تولوا"، وقوله "لتحملهم" علةٌ لـ"أتوك". وقوله "لا أجد" هي المتعدية لواحدٍ لأنها من الوجود. و"ما" يجوز أن تكون موصولةً أو موصوفةً. قوله: {وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ} في محل نصبٍ على الحال من فاعل "تولوا"، قال الزمخشري: "تفيض من الدمع" كقولك: تفيض دمعاً، وقد تقدّم هذا في المائة مستوفى عند قوله: {تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ} وأنه جعل "من الدمع" تمييزاً، و"من" مزبده، وتقدّم الردُّ عليه في ذلك هناك فعليك بالالتفات إليه.

(8/85)

قوله: {حَزَنًا} في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله والفاعل في "تفيض" قاله الشيخ. لا يقال إن الفاعل هنا قد اختلف، فإن القَيْضَ مسند للعين والحزن صادرٌ من أصحاب الأعين، وإذا اختلف الفاعل وجبَ جرُّه بالحرف لأننا نقول: إن الحزن يُسندُ للأعين أيضاً مجازاً يقال: عين حزينةٌ وسبخينة، وعين مسرورةٌ وقريرة في ضد ذلك. ويجوز أن يكون الناصب له "تولوا" وجينئذ يتحد فاعلا العلة والمعلول حقيقةً. الثاني: أنه في محل نصبٍ على الحال، أي: تولوا حزنين أو تفيض أعيُنهم حزينةً على ما تقدّم من المجاز. الثالث: أنه مصدر

ناصبه مقدرٌ مِنْ لفظه، أي: يحزنون حزناً قاله أبو البقاء. وهذه / الجملة التي قدّرها ناصبة لهذا المصدر هي أيضاً في محلّ نصبٍ على الحال: إمّا من فاعل "تولوا" وإمّا من فاعل "تفيض".

قوله: {أَلَا يَجِدُوا} فيه وجهان، أحدهما: وأنه مفعولٌ من أجله، والعامل فيه "حزناً" إن أعربناه مفعولاً له أو حالاً، وأمّا إذا أعربناه مصدرًا فلا، لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامله، وعلى القول بأنّ "حزناً" مفعول من أجله يكون "أن لا يجدوا" علة العلة، يعني أنه يكون عللَ فيض الدمع بالحزن، وعلل الحزن بعدم وجدان النفقة، وهذا واضح، وقد تقدّم لك نظير ذلك في قوله {جَزَاءً يَمَا كَسَبَا تَكَالًا مِّنَ اللَّهِ} والثاني: أنه متعلق بـ"تفيض". قال الشيخ: "قال أبو البقاء: "وبجوز أن يتعلّق بـ"تفيض". ثم قال الشيخ: "ولا يجوز ذلك على إعرابه "حزناً" مفعولاً له، والعامل فيه "تفيض"، إذ العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل.

* { إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

(8/86)

قوله تعالى: {رَضُوا}: فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ كأنه قال قائل: ما بالهم استأذنوا في القعود وهم قادرون على الجهاد؟ فأجيب بقوله "رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالف". وإليه مال الزمخشري. والثاني: أنه في محل نصبٍ على الحال و "قد" مقدره في قوله ["رَضُوا"]. وقوله: {وَطَبَعَ} نسقٌ على "رَضُوا" تنبيهاً على أن السبب في تخلفهم رضاهم بقعودهم وطبع الله على قلوبهم.

وقوله {إِنَّمَا السَّبِيلُ} فأتى بـ"على" وإن كان قد يصل بـ"إلى" لقرقي ذكره: وهو أن "على" تدل على الاستعلاء وقلة منعة من تدخل عليه نحو: لي سبيل عليك، ولا سبيل لي عليك، بخلاف "إلى". فإذا قلت: "لا سبيل عليك" فهو مغايرٌ لقولك: لا سبيل إليك. ومن مجيء "إلى" معه، قوله:

2533 - ألا ليت شِعري هل إلى أمّ سالمٍ * سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا
وقوله:

2534 - هل من سبيلٍ إلى حميرٍ فأشربها * أم من سبيلٍ إلى نصرٍ بن حجاج

* { يَعْذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذْ أَرْجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ } فيها وجهان، أحدهما: أنها المتعدية إلى مفعولين أولهما "نا"، والثاني: قوله "مِنْ أَخْبَارِكُمْ". وعلى هذا ففي "مِنْ" وجهان، أحدهما: أنها غير زائدة، والتقدير: قد نبأنا الله أخباراً من أخباركم، أو جملةً من أخباركم، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف. والثاني: أن

"مِنْ" مزيدة عند الأخفش لأنه لا يَشْتَرط فيها شيئاً. والتقدير: قد نبأنا الله أخباركم.

(8/87)

الوجه الثاني من الوجهين الأولين: أنها متعدية لثلاثة كـ أعلم، فالأول والثاني ما تقدم، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: نبأنا الله مِنْ أخباركم كذباً ونحوه. قال أبو البقاء: "قد تتعدى إلى ثلاثة، والاثنان الآخران محذوفان، تقديره: أخباراً مِنْ أخباركم مُثَبَّتة، و"مِنْ أخباركم" تنبيه على المحذوف وليست "مِنْ" زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ لأن المفعول الثاني متى دُكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث. وقيل: "مِنْ" بمعنى عن". قلت: قوله: "إِنَّ حَذْفَ الثَّالِثِ خَطَأٌ" إِنَّ عَنِّي حَذْفَ الْاِقْتِصَارِ فَمَسَّلَمٌ، وَإِنْ عَنِّي حَذْفَ الْاِقْتِصَارِ فَمَمْنُوعٌ، وَقَدْ مَرَّ بِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبُ النَّاسِ.

* { سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِنُغْرَضُوا عَنْهُمْ فَاعْرَضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسٌ وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله تعالى: {جَزَاءً}: يجوز أن ينتصب على المصدر بفعل مِنْ لفظه مقدر، أي: يُجَزَوْنَ جزاء، وأن ينتصب بمضمون الجملة السابقة لأنَّ كَوْنَهُمْ يَأْوُونَ فِي جَهَنَّمَ فِي مَعْنَى الْمَجَازَةِ. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله.

* { الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رُسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: {الْأَعْرَابُ}: صيغة جمع وليس جمعاً لعرب قاله سيبويه؛ وذلك لئلا يلزم أن يكون الجمعُ أخصَّ من الواحد، فإن العرب هذا الجيل الخاص سواء سكن البوادي أم سكن القرى، وأما الأعرابُ فلا يُطلق إلى على مَنْ يَسْكُنُ الْبُؤَادِيَّ فَقَط. وقد تقدّم لك في أوائل هذا الموضوع عند قوله تعالى: {رَبِّ الْعَالَمِينَ}، ولهذا الفرقُ نُسب إلى الأعراب على لفظه فقيل: أعرابيٌّ. ويُجمع / على أعراب.

(8/88)

وقوله: {وَأَجْدَرُ}، أي: أحقُّ وأولى، يقال: هو جديرٌ وأجدرٌ وحقيقٌ وأحقُّ وقيمنٌ وأولىٌ وخليقٌ بكذا، كله بمعنى واحد. قال الليث: "جَدْرٌ يَجْدُرُ جِدَارَةٌ فَهُوَ جَدِيرٌ، وَيُؤْتَى وَيُشَى وَيُجْمَعُ قَالَ الشَّاعِرُ:

2535 - بِحَيْلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَيْقَرِيَّةٌ * جَدِيرِيُونَ يَوْمًا أَنْ يَبَالُوا وَيَسْتَعْلُوا

وقد نبه الراجب على أصل اشتقاق هذه المادة وأنها من الجدار أي الحائط،

فقال: "والجدير: المنتهى لانتهاؤ الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار" والذي يظهر أن اشتقاقه من الجدر وهو أصل الشجرة فكأنه ثابت كثبوت الجدر في قولك "جدير بكذا".

قوله: {أَلَا يَعْلَمُوا}، أي: بأن لا يعلموا فحذف حرف الجر فجرى الخلاف المشهور بين الخليل والكسائي مع سيبويه والفراء.

* { وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةً السُّوءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: {مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا}: "مَنْ" مبتدأ وهي: إمّا موصولة وإمّا موصوفة. وَمَغْرَمًا مفعول ثانٍ لأنَّ "اتخذ" هنا بمعنى صَبَّر. وَالْمَغْرَمُ: الخُسْرَان، مشتق من العَرام وهو الهلاك لأنه سيئة، ومنه {إِنَّ عَدَابَهَا كَانَ غَرَامًا}. وقيل: أصله الملازمة ومنه "العريم" للزومه مَنْ يطالبه.

قوله: {وَيَتَرَبَّصُّ} عطف على "يَتَّخِذُ" فهو: إمّا صلة وإمّا صفة. والتربص: الانتظار. والدوائر: جمع دائرة، وهي ما يُحيط بالإنسان من مصيبة ونكبة، تصوراً من الدائرة المحيطة بالشيء من غير انفلات منها. وأصلها داويرة لأنها من دار يدور، أي: أحاط. ومعنى "تربص الدوائر"، أي: انتظار المصائب قال: 2536 - تَرَبَّصْ بِهَا رَبِّبَ الْمَنُونِ لَعَلَّهَا * تُطْلَقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلَهَا

(8/89)

قوله: {عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ} هذه الجملة معترضة بين جمل هذه القصة وهي دعاء على الأعراب المتقدمين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا "السُّوء" وكذا الثانية في الفتح بالضم، والباقون بالفتح. وأما الأولى في الفتح وهي "ظَنَّ السُّوء" فاتفق على فتحها السبعة. فأما المفتوح، فقليل: هو مصدر. قال الفراء: "يقال: سُوءُهُ سُوءًا وَمَسَاءَةً وَسَوَائِيَّةً وَمَسَائِيَّةً، وبالضم الاسم" قال أبو البقاء: "وهو الضَّرر وهو مصدر في الحقيقة". قلت: يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدر ثم أُطلق على كل ضررٍ وشرٍّ. وقال مكِّي: "مَنْ فَتَحَ السَّيْنَ فَمَعْنَاهُ الفساد والرداءة، وَمَنْ ضَمَّهَا فَمَعْنَاهُ الهزيمة والبلاء والضرر". وظاهر هذا أنهما اسمان لما ذكر، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدرًا ثم أُطلقا على ما ذكر. وقال غيره: الضموم: العذاب والضرر، والمفتوح: الذم، ألا ترى أنه أُجمع على فتح {ظَنَّ السُّوءِ} وقوله: {مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا} ولا يليق ذكر العذاب بهذين الموضعين.

وقال الزمخشري فأحسن: "المضموم: العذاب، والمفتوح ذمٌ لدائرة، كقولك: "رجلٌ سَوِيٌّ" في نقيض "رجل عدل"، لأنَّ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ يَدُّهَا" يعني أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفته فوصفت في الأصل بالمصدر مبالغة، ثم أُضيفت لصفيتها كقوله تعالى: {مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا}. قال الشيخ: "وقد حُكي بالضم" وأنشد:

2537 - وكنت كذئب السُّوء لَمَّا رَأَى دَمًا * بصاحبه يوماً أحال على الدَّم
وفي الدائرة مذهباً أظهرهما: أنها صفة على فاعلة كقائمة. وقال الفارسي:

"إنها يجوز أن تكون مصدرًا كالعافية".
 وقوله: {يَكُمُ الدَّوَائِرُ} فيه وجهان، أظهرهما: أن الباء متعلقة بالفعل قبلها.
 والثاني: أنها حالٌ من "الدوائر" قاله أبو البقاء. وليس بظاهرٍ، وعلى هذا
 فيتعلق / بمحذوف على ما تقرر غير مرة.

(8/90)

* { وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ
 وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ
 رَّحِيمٌ }

قوله تعالى: {قُرْبَاتٍ}: مفعولٌ ثانٍ ليتخذ كما مرَّ في "معرما". ولم يختلف
 قراء السبعة في ضم الراء من "قُرْبَاتٍ" مع اختلافهم في راء "قربة" كما
 سيأتي، فيحتمل أن تكون هذه جمعاً لقُرْبَةٍ بالضم كما هي قراءة ورش عن
 نافع، ويحتمل أن تكون جمعاً للساكنها، وإنما ضُمَّت اتباعاً لـ "غرفيات" وقد
 تقدم التنبيه على هذه القاعدة وشروطها عند قوله تعالى {فِي ظَلَمَاتٍ} أول
 البقرة.

قوله: {عِنْدَ اللَّهِ} في هذا الطرف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلقٌ بـ "يتخذ".
 والثاني: أنه ظرفٌ لـ "قربات" قاله أبو البقاء، وليس بذاك. الثالث: أنه متعلقٌ
 بمحذوف لأنه صفةٌ لـ "قربات".

قوله: {وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ} فيه وجهان أظهرهما: أنه نسق على "قربات" وهو
 ظاهرٌ كلام الزمخشري فإنه قال: "والمعنى أن ما ينفقه سببٌ لحصول القربات
 عند الله" و"صلوات الرسول" لأنه كان يدعو للمتصدقين بالخير كقوله: "اللهم
 صل على آل أبي أوفى". والثاني: - وجوّزه ابن عطية ولم يذكر أبو البقاء غيره
 - أنها منسوقة على "ما ينفق"، أي: ويتخذ بالأعمال الصالحة وصلوات الرسول
 قربة.

قوله: {أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ} الضمير في "إنها" قيل: عائد على "صلوات" وقيل:
 على النفقات أي المفهومة من "ينفقون".

(8/91)

وقرأ ورش "قُرْبَةٍ" بضم الراء، والباقون بسكونها فقليل: لغتان. وقيل: الأصل
 السكون ولازمة إتياع، وهذا قد تقدم لك فيه خلاف بين أهل التصريف: هل
 يجوز تثقيب فُعَلٍ إلى فُعُلٍ؟ وأن بعضهم جعل عُسْرًا يُسْرًا بضم السين قرعين
 على سكونها. وقيل: الأصل قُرْبَةٍ بالضم، والسكون تخفيف، وهذا أجرى على
 لغة العرب إذ مبناهما الهرب من الثقل إلى الخفة.

وفي استتيف هذه الجملة وتصدرها بحرفي التنبيه والتحقيق المؤذنين بثبات
 الأمر وتمكنه شهادة من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه، قال معناه
 الزمخشري: قال: "وكذلك سيُدْخِلُهُمُ، وما في السين من تحقيق الوعد".

* { وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }

قوله تعالى: { وَالسَّابِقُونَ } فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه، أحدهما - وهو الظاهر - أنه الجملة الدعائية من قوله: "رضي الله عنهم". والثاني: أن الخبر قوله: "الأولون" والمعنى: والسابقون أي بالهجرة [هم] الأولون من أهل هذه المِلَّة، أو السابقون إلى الجنة الأولون من أهل الهجرة. الثالث أن الخبر قوله: { الْأَوَّلُونَ } والمعنى فيه الإعلام بأن السابقين من هذه / الأمة من المهاجرين والأنصار، ذكر ذلك أبو البقاء، وفي الوجهين الأخيرين تكلف.

الثاني من وجهي "السابقين": أن يكون نَسَقًا على { مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ } أي: ومنهم السابقون. وفيه بُعْدٌ.

(8/92)

والجمهور على جَرِّ "الأنصار" نسقاً على المهاجرين. يعني أن السابقين من هذين الجنسيتين. وقرأ جماعة كثيرة أجلاء: عمر بن الخطاب وقتادة والحسن وسلام وسعيد بن أبي سعيد وعيسى الكوفي وطلحة ويعقوب: "والأنصار" برفعها. وفيه وجهان أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره "رضي الله عنهم". والثاني: عطف على "السابقون". وقد تقدم ما فيه فيحكم عليه بحكمه. قوله: { بِإِحْسَانٍ } متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من فاعل "اتَّبَعُوهُمْ". وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى أن الواو ساقطة من قوله: "والذين اتبعوهم" ويقول: إن الموصول صفة لمن قبله، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال: اتنوني بآتي. فأتوه به فقال له: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة: { وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَأْتَلِحْفُوا بِهِمْ }، وأوسط الحشر: { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ }، وآخر الأنفال: { وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا } . وروى أنه سمع رجلاً يقرأها بالواو فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أَبِي. فدعاه فقال: أقرانيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنك لتبيع القَرَطَ بالبيع. قال: صَدَقْتَ وإن شئت قل: شهدنا وعيتم، وبصرتنا وحدلتهم، وأونا وطردتم. ومن ثم قال عمر: لقد كنت أرانا رُفِعْنَا رَفْعَةً لَا يَبْلُغُهَا أَحَدٌ بَعْدَنَا. وقرأ ابن كثير: { تجري من تحتها } بـ "مِنْ" الجارة، وهي مرسومة في مصاحف مكة. والباقون "تحتها" بدونها، ولم تُرْسَمْ في مصاحفهم، وأكثر ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير هنا: { تجري مِنْ تحتها } في غير موضع.

* { وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُتَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى التَّفَاقُحِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ }

(8/93)

قوله تعالى: {وَمِمَّنْ حَوْلَكُمُ}؛ خبر مقدم، و "منافقون" مبتدأ، و "مَنْ" يجوز أن تكون الموصولة والموصوفة، والظرف صلة أو صفة.
 وقوله: {مِنَ الْأَعْرَابِ} لبيان الجنس. وقوله: {وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ} يجوز أن يكون نسقاً على "مَنْ" المجرورة بـ "مِنْ" فيكون المجروران مشتركين في الإخبار عن المبتدأ وهو "منافقون"، كأنه قيل: المنافقون من قوم حولكم ومن أهل المدينة، وعلى هذا هو من عطف المفردات إذ عَطَفْتُ خبراً على خبر، وعلى هذا فيكون قوله "مَرَدُوا" مستأنفاً لا محلَّ له. ويجوز أن يكون الكلام تمَّ عند قوله "منافقون"، ويكون قوله: {وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ} خبراً مقدماً، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفته مقامه / وحذف الموصوف وإقامة صفته مقامه - وهي جملة - مطردٌ مع "مِنْ" التبعيضية وقد مرَّ تحريره نحو "مناظرة منا" وأقام "والتقدير: ومن أهل المدينة قومٌ أو ناسٌ مردوا، وعلى هذا فهو من عطف الجمل. ويجوز أن يكون "مَرَدُوا" على الوجه الأول صفةً لـ "منافقون"، وقد فصل بينه وبين صفته بقوله: {وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ}. والتقدير: وممن حولكم ومن أهل المدينة منافقون مردون. قال ذلك الزجاج، وتبعه الزمخشري وأبو البقاء أيضاً. واستبعده الشيخ للفصل بالمعطوف بين الصفة وموصوفها، قال: "فيصير نظير: "في الدار زيدٌ وفي القصر العاقل" يعني ففصلت بين زيد والعاقل بقولك: "وفي القصر". وشبهه الزمخشري حذف المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني وإقامة صفته مقامه بقوله:

2538 - أنا ابنُ جلا *
 قال الشيخ: "إن عنى في مطلق حذف الموصوف فحسن، وإن كان شبهه به في خصوصيته فليس بحسن؛ لأن حذف الموصوف مع "مِنْ" مطردٌ، وقوله: "أنا ابن جلا" ضرورة كقوله:
 2539 - يَرْمِي بِكُفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ
 قلت: البيت المشار إليه هو قوله:

(8/94)

2540 - أنا ابن جلا وطلأغ الثنايا * متى أصع العمامة تعرفوني
 وللحاجة في هذا البيت تأويلات، أحدها: ما تقدم. والآخر: أن هذه الجملة محكية لأنها قد سُمِّي بها هذا الرجل، فإن "جلا" فيه ضمير فاعل، ثم سُمِّي بها وحكيته كما قالوا: "شاب قزناها" و "ذرى جيا" وقوله:
 2541 - بُنْتُ أحوالي بني يزيد * ظلماً علينا لهم قديداً
 والثالث: وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعل فارغ من الضمير، وإنما لم يُتَوَّنْ لأنه عنده غير منصرفٍ فإنه يُمنع بوزن الفعل المشترك، فلو سُمِّي بضرب وقتل متعهما. أمَّا مجرد الوزن من غير نقلٍ من فعل فلا يُمنع به البتة نحو جمل وجبل.
 و "مَرَدُوا" أي: مَهَرُوا وتمرَّنوا. وقد تقدم الكلام على هذه المادة في النساء عند قوله: {شَيْطَانًا مَّرِيدًا} قوله: {لَا تَعْلَمُهُمْ} هذه الجملة في محل رفع

أيضاً صفة لـ "منافقون" ويجوز أن تكون مستأنفةً، والعلم هنا يحتمل أن يكون علي بابهِ فيتعدى لاثنين أي: لا نعلمهم منافقين، فحذف الثاني للدلالة عليه بتقدم ذكر المنافقين، ولأن النافقاً من صفات القلب لا يُطلع عليه. وأن تكون العرفانية فتتعدى لواحد، قاله أبو البقاء. وأمّا "نحن نعلمهم" فلا يجوز أن تكون إلا على بابها لبحث ذكره لك في الأنفال، وإن كان الفارسي في "إيضاحه" صرح بإسناد المعرفة إليه تعالى، وهو محذور لما عرفته.

(8/95)

وقوله: {مَرَّتَيْنِ} قد تقدم الكلام في نصب "مرة" وأنه من وجهين: إمّا المصدرية وإمّا الظرفية فكذلك هذا. وهذه التثنية يحتمل أن يكون المرادُ بها شفع الواحد وعليه الأكثر، واختلفوا في تفسيرهما، وأن لا يراد بها التثنية الحقيقية بل يراد بها التكرير كقوله تعالى: {ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} أي: كَرَّاتٍ، بدليل قوله: "ينقلبُ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسير" أي مزدجرٌ وهو كليلٌ، ولا يصيبه ذلك "إلا بعد كَرَّاتٍ، ومثله. لِيُنَبِّئَكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَاتَيْكَ.

وروى عباس عن أبي عمرو: "سعدبهم" بسكون الباء وهو على عادته في تخفيف توالي الحركات كينصركم ويا به / وإن كان باب "ينصركم" أحسن تسكيناً لكون الراء حرف تكرر، فكأنه توالي ضمّتان بخلاف غيره. وقد تقدم تحرير هذا. وقال الشيخ: "وفي مصحف أنس: "سيعذبهم" بالياء". وقد تقدم أن المصاحف كانت مهملةً من النقط والضببط بالشكل فكيف يُقال هذا؟

* {وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ}

قوله تعالى: {وَآخَرُونَ} نسقٌ على "منافقون" أي: وممن حولكم آخرون، أو ومن أهل المدينة آخرون. ويجوز أن يكون مبتدأ و "اعترفوا" صفته، والخبر قوله "خلطوا".

(8/96)

قوله: {وَآخَرَ} نسقٌ على "عملاً". قال الزمخشيري: "فإن قلت: قد جعل كلُّ واحد منهما مخلوطاً فما المخلوط به؟ قلت: كلُّ واحدٍ مخلوطٌ ومخلوطٌ به، لأن المعنى: خلط كل واحدٍ منهما بالآخر كقولك: "خَلَطْتُ الْمَاءَ وَاللَّبْنَ" تريد: خَلَطْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ، فِيهِ مَا لَيْسَ فِي قَوْلِكَ: "خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ" لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْمَاءَ مَخْلُوطًا وَاللَّبْنَ مَخْلُوطًا بِهِ. وَإِذَا قُلْتَهُ بِالْوَاوِ جَعَلْتَ الْمَاءَ وَاللَّبْنَ مَخْلُوطَيْنِ وَمَخْلُوطًا بِهِمَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ وَاللَّبْنَ بِالْمَاءِ". ثم قال: "ويجوز أن يكون مِنْ قَوْلِهِمْ: "بِعَثِّ الشَّاءِ: شَاءَةٌ وَدِرْهَمًا" بِمَعْنَى: شَاءَةٌ بِدِرْهَمٍ" قلت: لا يريد أن الواو بمعنى الباء، وإنما هذا تفسيرٌ معنى. وقال أبو البقاء: "ولو كان بالباء جاز أن تقول: خلطت الحنطة والشعير،

وخلطت الحنطة بالشعير".
 قوله: {عَسَى اللّهُ} يجوز أن تكون الجملة مستنفة، ويجوز أن تكون في محل رفع خبراً لـ "أخرون"، ويكون قوله: "خلطوا" في محل نصب على الحال، و "قد" معه مقدره أي: قد خلطوا. فتلخص في "أخرون" أنه معطوف على "منافقون"، أو مبتدأ مخر عنه بـ "خلطوا" أو الجملة الرجائية.

* { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: { مِنْ أَمْوَالِهِمْ } : يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ "خُذْ" و "مِنْ" تبعيضية. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنها حالٌ مِنْ "صدقة" إذ هي في الأصل صفة لها فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً.

(8/97)

قوله: { تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ } يجوز أن تكون التاء في "تطهّهم" خطاباً للنبي عليه السلام، وأن تكون للغيبة، والفاعل ضمير الصدقة. فعلى الأول تكون الجملة في محل نصب على الحال مِنْ فاعل "خذ". ويجوز أيضاً أن تكون صفة لـ "صدقة"، ولا بد حينئذ من حذف عائد تقديره تطهّهم بها. وحذف "بها" لدلالة ما بعده عليه. وعلى الثاني تكون الجملة صفة لصدقة ليس إلا. وأما "وتزكّهم" فالتاء فيه للخطاب لا غير لقوله "بها" فإن الضمير يعود على هذا فتكون الجملة حالاً مِنْ فاعل "خُذْ" على قولنا إن "تطهّهم" حال منها وإن التاء فيه للخطاب. ويجوز أيضاً أن تكون صفة إن قلنا إن "تطهّهم"، صفة، والعائد منها محذوف.

وجوّز مكي أن يكون "تطهّهم" صفة لصدقة على أن التاء للغيبة، و "تزكّهم" حالاً من فاعل "خُذْ" على أن التاء للخطاب. وقد ردّوه عليه بأن الواو عاطفة أي: صدقة مطهّرة ومزكّية باهن ولو كان بغير واو جاز. قلت: ووجه الفساد ظاهر فإن الواو مُسَرَّكة لفظاً ومعنى، فلو كانت "وتزكّهم" عطفاً على "تطهّهم" لَلَزِمَ أن تكون صفة كالمعطوف عليه، إذ لا يجوز اختلافيهما، ولكن يجوز ذلك على أن "تزكّهم" خبر مبتدأ محذوف، وتكون الواو للحال تقديره: وأنت تزكّهم. وفيه ضعف لقلّة نظيره في كلامهم.

فتلخص من ذلك أن الجملتين يجوز أن تكونا حالّين من فاعل "خُذْ" على أن تكون التاء للخطاب، وأن تكونا صفتين لصدقة، على أن التاء للغيبة، والعائد محذوف من الأولى، وأن تكون "تطهّهم" حالاً أو صفة، و "تزكّهم" حالاً على ما جوّزه مكي، وأن تكون "تزكّهم" خبر مبتدأ محذوف، والواو للحال. وقرأ الحسن: "تطهّهم" مخففاً مِنْ "أطهر" عدّاه بالهمزة.

(8/98)

قوله: { إِنَّ صَلَاوتَكَ } قرأ الأخوان وحفص: "إِنَّ صَلَاتَكَ"، وفي هود: "أصلاتك تأمرك" بالتوحيد، والباقون: "إِنَّ صَلَوَاتِكَ" "أصلواتك" بالجمع فيهما وهما واضحتان، إلا أَنَّ الصلاة هنا الدعاء وفي تَيْكَ العبادة. والسكَّنُ: الطمانينة قال:

2542 - يا جارة الحيِّ الأ كنت لي سَكَنًا * إذ ليس بعضُ من الجيران أسكَنني ففَعَلَ بمعنى مفعول كالقَبْض بمعنى المقبوض والمعنى: يَسْكُنون إليها. قال أبو البقاء: "ولذلك لم يُؤنَّه" لكن الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل / لقوله "لهم"، ولو كان كما قال لكان التركيب "سكنُ إليها" أي مَسْكُون إليها، فقد ظهر أن المعنى: مُسَكَنَة لهم.

* { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ }

قوله تعالى: { هُوَ يَقْبَلُ } : "هو" مبتدأ، و "يَقْبَلُ" خبره والجملة خبر أن، وأنَّ وما في حيزها سادة مَسَدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول. ولا يجوز أن يكون "هو" فصلاً لأنَّ ما بعده لا يوهم الصوفيَّة، وقد تحرَّر من ذلك فيما تقدم. وقرأ الحسن - قال الشيخ: وفي مصحف أبي - "ألم تعلموا" بالخطاب. وفيه احتمالات، أحدها: أن يكون خطاباً للمتخلفين الذين قالوا: ما هذه الخاصية التي اختصَّ بها هؤلاء؟ و [الثاني]: أن يكون التفاتاً من غير إضمار قول، والمراد التائبون. و [الثالث]: أن يكون على إضمار قولٍ أي: قل لهم يا محمد ألم تعلموا.

(8/99)

قوله: { عَنْ عِبَادِهِ } متعلق بـ "يَقْبَلُ"، وإنما تعدَّى بـ "عن" فقيل: لأنَّ معنى "مِنْ" ومعنى "عن" متقاربان. قال ابن عطية: ,كثيراً ما يُتَوَصَّلُ في موضع واحد بهذه وبهذه نحو "لا صدقة إلا عن غني ومن غني"، و "فعل ذلك فلانٌ مِنْ أشْره وبَطْره، وعن أشْره وبَطْره". وقيل: لفظه "عن" تُشعر ببُعْدٍ ما، تقول: "جلس عن يمين الأمير" أي مع نوع من البعد. الظاهر أنَّ "عن" هنا للمجازة على بابها، والمعنى: يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم، فإذا قلت: "أخذت العلم عن زيد"، فمعناه المجاوزة، وإذا قلت: منه فمعناه ابتداء الغاية. قوله: { هُوَ التَّوَّابُ } يجوز أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأ بخلاف ما قبله.

* { وَآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: { مُرْجُونَ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم "مُرْجُونَ" بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة. والباقون "مُرْجُونَ" دون تلك الهمزة، وهذا كقراءتهم في الأجزاء: "تُرْجِيء" بالهمزة، والباقون بدونه. وهما لغتان يقال: أُرْجَأْتُهُ وَأُرْجِيئُهُ كأُعْطِيته. ويحتمل أن يكونا أصليين بنفسهما، وأن تكون الياء بدلاً من الهمزة، ولأنه قد عُهد تحقيقها كثيراً كقَرَأَتْ وَقَرِيئَتْ، وتوصَّات وتوصَّيت.

قوله: {إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ} يجوز أن تكون هذه الجملة في محل رفع خبراً، و "مُرَجُونَ" يكون على هذا نعتاً للمبتدأ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكون في محل نصب على الحال أي: هم مُؤَخَّرُونَ: إمَّا معدِّين وإمَّا متوباً عليهم. و "إِمَّا" هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وإمَّا للإبهام بالنسبة إلى أنه أَنَّهُمْ على المخاطبين.

(8/100)

* { وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضَرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجاً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِشَهَادَاتِهِمْ لَكَادِبُونَ }

قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا}: قرأ نافع وابن عامر: "الذين اتخذوا" بغير واو، والباقون بواو العطف. فأما قراءة نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفهم، فإن مصاحف المدينة والشام حذفت منها الواو وهي ثابتة في مصاحف غيرهم. و "الذين" على قراءة مَنْ أسقط الواو قبلها فيها أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ "آخرون" قبلها. وفيه نظر لأن هؤلاء الذين اتخذوا مسجداً ضَرَاراً، لا يُقال في حَقِّهم إنهم مُرَجُونَ لأمر الله، لأنه يُروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين كآبي عامر الراهب.

الثاني: أنه مبتدأ وفي خبره حينئذٍ أقوالٌ أحدها: أنه "أَقَمْنَ أَسْسَ بِنْيَاتِهِ" والعائد محذوفٌ تقديره: بِنْيَاتِهِ منهم. الثاني: أنه "لا يزال بِنْيَاتُهُم" قاله النحاس والحوافي، وفيه بُعدٌ لطول الفصل. الثالث: أنه "لا تَقْمُ فِيهِ" قاله الكسائي. قال ابن عطية: "ويتجه بإضمار: إمَّا في أول الآية، وإمَّا في آخرها بتقدير: لا تَقْمُ فِي مَسْجِدِهِمْ". الرابع: أن الخَبَرَ محذوفٌ تقديره: معدَّبون ونحوه، قاله المهدوي. الوجه الثالث أنه منصوبٌ على الاختصاص. وسيأتي هذا الوجه أيضاً في قراءة الواو.

(8/101)

وأما قراءة الواو ففيها ما تقدّم، إلا أنه يمتنع وجهُ البدلِ مِنْ "آخرون" لأجل العطف. وقال الزمخشري: "فإن قلت: "والذين اتخذوا" ما محلّه من الإعراب؟ قلت: محلّه النصب على الاختصاص، كقوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّلَاةَ} وقيل: هو مبتدأ وخبره محذوفٌ معناه: فِيمَنْ وَصَفْنَا الَّذِينَ اتَّخَذُوا، كقوله: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ}، قلت: يريد على مذهب سيبويه فإن تقديره: فيما يُتلى عليكم السارق، فحذف الخبر وأبقى المبتدأ كهذه الآية. قوله: {ضَرَاراً} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: / أنه مفعولٌ من أجله أي: مُصَارَّةٌ لإخوانهم. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ "اتَّخَذُوا" قاله أبو البقاء. الثالث: أنه مصدرٌ في موضع الحال من فاعل "اتخذوا" أي: اتخذوه مضارِّين لإخوانهم، ويجوز أن

ينتصب على المصدرية أي: يَصُزُّونَ بذلك غيرهم صَرَّاراً، ومتعلقات هذه المصادر محذوفة أي: صَرَّاراً لإخوانهم وكفراً بالله.
قوله: { مِنْ قَبْلُ } فيه وجهان، أحدهما - وهو الذي لم يذكر الزمخشري غيره - أنه متعلق بقوله: "اتخذوا" أي: اتخذوا مسجداً مِنْ قَبْلُ أن ينافق هؤلاء.
والثاني: أنه متعلق بـ"حارب" أي: حارب مِنْ قَبْلُ اتخذ هذا المسجد.

(8/102)

قوله: { وَلَيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا } لَيَخْلِفَنَّ: جوابٌ قسم مقدر أي: والله ليخلفنَّ.
وقوله: "إِنْ أَرَدْنَا" جوابٌ لقوله: "ليخلفنَّ" فوق جواب القسم المقدر فعلٌ قسم مجاب بقوله: "إِنْ أَرَدْنَا". "إِنْ" نافية ولذلك وقع بعدها "إلا". و
"الحُسْنَى" صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: إلا الخصلة الحسنى أو إلا الإرادة الحسنى. وقال الزمخشري: "ما أَرَدْنَا ببناء هذا المسجد إلا الخصلة الحسنى، أو إلا لإرادة الحسنى وهي الصلاة". قال الشيخ: "كأنه في قوله: "إلا الخصلة الحُسْنَى" جعله مفعولاً، وفي قوله: "أو لإرادة الحسنى" جعله علةً فكأنه صَمَّنَ "أراد" معنى قَصَدَ أي: ما قصدوا ببنائه لشيء من الأشياء إلا لإرادة الحسنى" قال: "وهذا وجهٌ متكلف".

* { لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَيَّ الْبَتَّوَيَّ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ }

قوله تعالى: { لَمَسْجِدٍ } : فيه وجهان أحدهما: أنها لام الابتداء. والثاني: أنها جوابٌ قسم محذوف، وعلى التقديرين فيكون "لَمَسْجِدٌ" مبتدأ، و"أُسِّسَ" في محل رفع نعتاً له، و"أَحَقُّ" خبره، والقائم مقام الفاعل ضمير المسجد على حذف مضاف أي: أسس بنيانه.
"مِنْ أَوَّلِ" متعلق به، وبه استدلل الكوفيون على أن "مِنْ" تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلوا أيضاً بقوله:
2543 - مِنْ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى * مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسْتَوْماً
وقوله:

2544 - تُخَيِّرُنِ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمِ حَلِيمَةٍ * إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبُنِ كُلَّ التَّجَارِبِ

(8/103)

وتأوله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم، ومن طلوع الصبح، ومن مجيء أزمان يوم. وقال أبو البقاء: "وهذا ضعيف، لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون "مِنْ" لابتداء غايته. وبدل على جواز ذلك قوله: { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ }، وهو كثير في القرآن وغيره"، قلت: البصريون إنما قَرُّوا مِنْ كونها لابتداء الغاية في الزمان، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتى يُرَدَّ عليهم بما دُكِر، والخلاف في

هذه المسألة قويٌّ، ولأبي علي فيها كلام طويل. وقال ابن عطية: "ويَحْسُنُ عندي أن يُسْتغنى عن تقدير، وأن تكون "مِنْ" تجرُّ لفظة "أول" لأنها بمعنى البداءة كأنه قال: مِنْ مبتدأ الأيام، وقد حُكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو".

وقوله: {أَحَقُّ} ليس للتفضيل بل بمعنى حقيق، إذ لا مفاضلة بين المسجدين، و"أن تقوم" أي: بأن تقوم، والتاء لخطاب الرسول عليه السلام، و"فيه" متعلقٌ به.

قوله: {فِيهِ رِجَالٌ} يجوز أن يكونَ "فيه" صفةً لمسجد، و"رجال" فاعل، وأن يكونَ حالاً من الهاء في "فيه"، و"رجالٌ" فاعلٌ به أيضاً، وهذان أولى من حيث إن الوصف بالمفرد أصل، والجارُّ قريبٌ من المفرد. ويجوز أن يكونَ "فيه" خبراً مقدماً، و"رجال" مبتدأ مؤخر. وفيه هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه، أحدها: الوصفُ، والثاني: الحالُ على ما تقدم، والثالث: الاستئنافُ. وقرأ عبد الله بن زيد "فيه" بكسرِ الهاء، و"فيه" الثانية بضمها وهو الأصل، جَمَعَ بذلك بين اللغتين، وفيه أيضاً رَفَعُ تَوْهَمِ التوكيد، ورفَعُ تَوْهَمِ أن "رجالاً" مرفوع بـ"تقوم".

وقوله: {يُحِبُّونَ} صفةٌ لـ"رجال" وأن [يتطهروا] مفعول به. وقرأ طلحة بن مصرف والأعمش "يَطَهَّرُوا" بالإدغام، وعلي بن أبي طالب "المتطهِّرين" بالإظهار، عكس قراءات الجمهور في اللفظتين.

(8/104)

* { أَقَمَنُ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَفْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ حَيْرٌ أَمْ مِّنْ أَسْسٍ بُنْيَانَهُ عَلَى شَقَا جُرْفٍ هَارٍ قَائِهَارٍ بِهِ فِي تَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: {أَقَمَنُ أَسَسَ بُنْيَانَهُ}: قرأ نافع وابن عامر: "أُسِّسَ" مبنياً للمفعول، "بنيانه" / بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والياقون "أَسَّاسٌ" مبنياً للفاعل "بنيانه" مفعول به، والفاعل ضمير مَنْ. وقرأه عمارة ابن عائذ الأول مبنياً للمفعول، والثاني مبنياً للفاعل، و"بنيانه" مرفوع على على الأولى ومنصوب على الثانية لما تقدم. وقرأ نصر بن علي ونصر بن عاصم "أُسُّسُ بُنْيَانِهِ". وقرأ أبو حيوة والنصران أيضاً "أَسَّاسُ بُنْيَانِهِ" جمع أس، وروي عن نصر بن عاصم أيضاً "أسُّ" بهمزة مفتوحة وسين مشددة مضمومة. وقرئ "إساس" بالكسر وهي جموع أضيفت إلى البنيان. وقرئ "أساس" بفتح الهمزة، و"أسُّ" بضم الهمزة وتشديد السين، وهما مفردان أضيفا إلى البنيان. ونقل صاحب كتاب "اللوامح" فيه "أَسِّسُ" بالتخفيف ورفع السين، "بنيانه" بالجر، فأسَّسَ مصدر أسُّ يُوَسِّسُهُ أَسَّاساً وَأَسَّاساً فهذه عشر قراءات. والأسُّ والأساس القاعدة التي بُني عليها الشيء، ويقال: "كان ذلك على أسِّ الدهر" كقولهم: "على وجه الدهر"، ويقال: أسُّ مضعفاً أي: جَعَلَ له أساساً، وأسَّسَ بزنة فاعل.

والبنيان فيه قولان، أحدهما: أنه مصدر كالغفران والشكران، وأُطْلِقَ على المفعول كالحلق بمعنى المخلوق. والثاني: أنه جمعٌ وواحدُه بُنْيَانَةٌ قال

الشاعر:
2545 - كُبَيَانَةُ الْقَارِيِّ مَوْضِعُ رَحْلِهَا * وَأَثَارُ تَسْعِيْهَا مِّنَ الدَّقِّ أَبْلَقُ
يعنون أنه اسم جنس كقمح وقمحة.

(8/105)

قوله: { عَلَى تَقْوَى } يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنه متعلِّعٌ بنفس "أَسَّس" فهو مفعوله في المعنى. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستكنُّ في "أَسَّسَ" أي: قاصداً بنيانه التقوى، كذا قدَّره أبو البقاء. وقرأ عيسى بن عمر "تقوى" منونة. وحكى هذه القراءة سيبويه، ولم يَرْتَضِهَا النَّاسُ لِأَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ فَلَا وَجْهَ لِتَنْوِينِهَا، وَقَدْ خَرَّجَهَا النَّاسُ عَلَى أَنْ تَكُونَ أَلْفُهَا لِلإِلْحَاقِ، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: "قِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهَا لِلإِلْحَاقِ كَأَرْطَى".

قوله: { حَيْرٌ } خبر المبتدأ. والتفضيل هان باعتبار معتقدهم. و "أم" متصلة، و "من" الثانية عطف على "من" الأولى، و "أَسَّسَ بنيانه" كالأول. قوله: { عَلَى شَقَا جُرْفٍ } كقوله: "على تقوى" في وجهيه. والشفا تقدم في آل عمران. وقرأ حمزة وابن عامر وأبو بكر عن عاصم "جُرْفٍ" بسكون الراء والباقون بضمها، فقليل: لغتان. وقيل: الساكن فرعٌ على المضموم نحو: عُتْقُ فِي عُتْقٍ وَطُنْبٌ فِي طُنْبٍ. وقيل بالعكس كعُسْرٌ وَيُسْرٌ. والجُرْفُ: البئر التي لم تُطَوَّ. وقيل: هو الهُوَّةُ وما يَجْرُفُهُ السَّيْلُ مِنَ الأودية قاله أبو عبيدة. وقيل: هو المكان الذي يأكله الماء فيَجْرُفُهُ أي يَذْهَبُ بِهِ. وَرَجُلٌ جِرَافٌ أي: كثير النكاح كأنه يَجْرُفُ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ. قاله الراغب. قوله: { هَارٍ } نعت لجُرْفٍ. وفيه ثلاثة أقوال، أحدها: - وهو المشهور - أنه مقلوبٌ بتقديم لامه على عينه، وذلك أَنَّ أَصْلَهُ: هَاوِرٌ أَوْ هَائِرٌ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ لِأَنَّهُ سُمِعَ فِيهِ الْحَرْفَانِ. قالوا: هَارٍ يَهْوِرُ فَانْهَارَ، وَهَارٍ يَهِيرُ. وَتَهَوَّرَ الْبِنَاءُ وَتَهَيَّرَ، فَهَدَّيْتِ اللَّامَ وَهِيَ الرَّاءُ عَلَى الْعَيْنِ - وَهِيَ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ - فَصَارَ كغَاوٍ وَرَامٍ، فَأَعْلَى بِالنَّقْصِ كإِعْلَالِهِمَا فَوَزَنَهُ بَعْدَ الْقَلْبِ فَالْع، ثُمَّ تَزَيَّنَهُ بَعْدَ الْحَذْفِ بِ فَالٍ.

(8/106)

الثاني: أنه حُذِفَتْ عَيْنُهُ اعْتِبَاطاً أَي لغير موجبٍ، وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب على لامه، فيقال: هذا هائرٌ ورأيت هاراً ومررت بهارٍ، ووزنه أيضاً قال. والثالث: أنه لا قلب فيه ولا حذف وأَنَّ أَصْلَهُ هَوْرٌ أَوْ هَيْرٌ بزنة كَيْفٍ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ، أي: صَوْفٌ أَوْ يَوْمٌ رَاحٌ، أَي: رَوَّحَ وَعَلِيَّ هَذَا فَتَحَرَّكَ بِوَجْهِهِ الإِعْرَابُ أَيْضاً كَالَّذِي قَبْلَهُ كَمَا تَقُولُ: هَذَا بَابٌ وَرَأَيْتُ بَاباً وَمَرَرْتُ بِبَابٍ. وهذا أعدل الوجوه لاستراحة من ادِّعَاءِ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ اللَّذَيْنِ هُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، لَوْلَا أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ عِنْدَ أَهْلِ التَّصْرِيفِ. ومعنى "هار"، أي: ساقط متداعٍ مُنْهَارٍ. قوله: { قَانِهَارٌ } فاعله: إِمَّا ضَمِيرُ الْبِنْيَانِ - وَالْهَاءُ فِيْ بِهِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ

المؤسس الباني، أي: فسقط ببيان الباني على شفا جُرْفِ هار - وإما ضمير الجُرْفِ، أي فسقط الشِّفا أو سَقَطَ الجُرْفِ. والهاء في "به" للبيان. ويجوز أن يكون للياني المؤسس، والأولى أن يكون الفاعل ضمير الجرف، لأنه يلزم من انهياره الشِّفا والبيان جميعاً، ولا يلزم من انهيارهما أو انهيار أحدهما انهياره. والباء في "به" يجوز أن تكون المعدية، وأن تكون التي للمصاحبة. وقد تقدّم لك خلاف أول هذا الموضوع: أن المعدية عند بعضهم تستلزم المصاحبة. وإذا قيل إنها للمصاحبة هنا فتعلق بمحذوفٍ لأنها حال، أي: فانهار مصاحباً له.

* { لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

(8/107)

وقوله تعالى: { بُنْيَانُهُمْ } : يحتمل أن يكون مصدراً على حاله، أي: لا يزال هذا الفعل الصادر منهم. وبحتمل أن يكون مراداً به المبني، وبحينئذٍ يضطر إلى حذف مضاف، أي: بناء بنيانهم لأن المبني ليس ريبيةً، ويُقدَّر الحذف من الثاني، أي: لا يزال منيهم سبب ريبية. وقوله: "الذي بنوا" تأكيدٌ دفعاً لوهم من يتوهم أنهم لم يبنوا حقيقة وإنما دبّروا أموراً، من قولهم: "كم أبني وتهدم"، وعليه قوله:

2546 - متي يبلغ البنيان يوماً تمامه * إذا كنت تئيبه وغيرك يهدم
قوله: { إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ } المستثنى منه محذوفٌ والتقدير: لا يزال بنيانهم ريبيةً في كل وقت إلا وقت تقطيع قلوبهم، أو في كل حال إلا حال تقطيعها. وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص "تقطع" بفتح التاء، والأصل: تتقطع بتاءين فحذفت إحداهما. وقرأ الياقون "تقطع" بضمها، وهو مبني للمفعول مضارع قطع بالتشديد. وقرأ أبي "تقطع" مخففاً من قطع. وقرأ الحسن ومجاهد وقادة ويعقوب "إلى أن" بالياء الجارة وأبو حيوة كذلك. وهي قراءة واضحة في المعنى، إلا أن أبا حيوة قرأ "تقطع" بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددةً، والفاعل ضمير الرسول. "قلوبهم" نصباً على المفعول، والمعنى بذلك أن يقتلهم ويتمكن منهم كل تمكن. وقيل: الفاعل ضمير الربية، أي: إلى أن تقطع الربية قلوبهم. وفي مصحف عبد الله "ولو قطعت" وبها قرأ أصحابه، وهي مخالفة لسواد مصاحف الناس.

(8/108)

* { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْعَاقِبَةُ الْعَظِيمُ }

قوله تعالى: {يَأَنَّ لَهُمْ} متعلق بـ"اشترى"، ودخلت الباء هنا على المتروك على بابها، وسَمَّاهَا أبو البقاء باء المقابلة كقولهم باء العوض. وقرأ عمر بن الخطاب "بالجنة".

قوله: "يُفَاتِلُونَ" يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون حالاً. وقال الزمخشري: "يقاتلون" فيه معنى الأمر، كقوله تعالى: {وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ}. قلت: وعلى هذا فيتعين الاستئناف، لأن الطلب لا يقع حالاً. وقد تقدّم الخلاف في "فيقتلون ويقتلون" في آل عمران.

قوله: {وَعَدَّ} منصوبٌ على المصدر المؤكد لمضمون الجملة لأنَّ معنى "اشترى" معنى وعدهم بذلك فهو نظير "هذا إني حقاً". ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، وفيه ضعف. و"حقاً" نعت له، و"عليه" حالٌ مِنْ "حقاً" لأنه في الأصل صفةٌ لو تأخَّر.

قوله: {فِي التَّوْرَةِ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ"اشترى" وعلى هذا فتكون كل أمة قد أمرت بالجهاد ووعدت عليه الجنة. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ للوعد، أي: وعداً مذكوراً وكائناً في التوراة، وعلى هذا فيكون الوعد بالجنة لهذه الأمة مذكوراً في كتب الله المُتَّزلة. وقال الزمخشري في أثناء كلامه: "لا يجوز عليه قبيح قط"، قال الشيخ: "استعمل "قط" في غير موضوعه؛ لأنه أتى به مع قوله: "لا يجوز عليه" و"قط" ظرفٌ ماضٍ؛ فلا يعمل فيه إلا الماضي" ن قلت: ليس المراد هنا زمنًا بعينه.

(8/109)

وقوله: {فَاسْتَبَشِرُوا} فيه التفتا من العيبة إلى الخطاب لأنَّ في خطابهم بذلك تشريفاً لهم، واستعمل هنا ليس للطلب، بل بمعنى أفعال كاستوقد ووقد. وقوله: {الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ} توكيدٌ كقوله: {الَّذِي بَتَّوْا} لينصَّ لهم على هذا البيع بعينه.

* {التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}

قوله تعالى: {التَّائِبُونَ} فيه خمسة أوجه، أحدها: أنهم مبتدأ، وخبره "العابدون"، وما بعده أوصاف أو أخبار متعددة عند مَنْ يرى ذلك. الثاني: أنَّ الخبر قوله: "الآمرون". الثالث: أنَّ الخبر محذوف، أي: التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة، ويؤيده قوله: "وبشِّر المؤمنين"، وهذا عند مَنْ يرى أن هذه الآية منقطعةٌ مما قبلها، وليست شرطاً في المجاهدة، وأمَّا مَنْ زعم أنها شرط في المجاهدة كالضحاك وغيره فيكون إعراب التائبين خبر مبتدأ محذوف، أي: هم التائبون، وهذا من باب قطع النعوت، وذلك أن هذه الأوصاف عند هؤلاء القائلين من صفات المؤمنين في قوله تعالى: ["اشترى] مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ} / ويؤيد ذلك قراءة أبي وابن مسعود والأعمش "التائبين" بالياء. ويجوز أن تكون هذه القراءة على القطع أيضاً، فيكون منصوباً بفعل

مقدر. وقد صرح الزمخشري وابن عطية بأن التائبين في هذه القراءة نعت. الخامس: أن "التائبون" بدل من الضمير المتصل في "يقاتلون".

(8/110)

ولم يذكر لهذه الأوصاف متعلقاً، فلم يُقَلَّ: التائبون من كذا، ولا العابدون لله لِقَهْم ذلك إلا صيغتي الأمر والنهي مبالغة في ذلك، ولم يأت بعاطف بين هذه الأوصاف لمناسبتها لبعضها إلا في صيغتي الأمر والنهي لتباين ما بينهما، فإن الأمر طلب فعل والنهي طلب ترك أو كف، وكذا "الحافظون" عطفه وذكر متعلقه. وأتى بترتيب هذه الصفات في الذكر على أحسن نظم وهو ظاهر بالتأمل، فإنه قدّم التوبة أولاً ثم تبي بالعبادة إلى آخره. وقيل: إنما دخلت الواو لها واو الثمانية، كقوله: {وَتَامُنْهُمْ كَلْبُهُمْ}، وقوله: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} لَمَّا كَانَ لِلجَنَّةِ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ أَتَى مَعَهَا بِالْوَاوِ. وقال أبو البقاء: "إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: "سبع في ثمانية"، أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دلت الواو على ذلك لأن الواو تُؤذَن بِنَّ ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دَخَلَتْ فِي بَابِ عَطْفِ النَّسْقِ"، قلت: وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً لا تحقيق له.

* { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ }

وقوله تعالى: {وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى}؛ كقوله: "أعطوا السائل ولو على فرس"، وقد تقدّم ما في ذلك، وأنها حال معطوفة على حال مقدر.

* { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتْيَاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ }

(8/111)

قوله تعالى: {وَعَدَّهَا إِتْيَاهُ}؛ اختُلف في الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل فقيل: - وهو الظاهر - إن المرفوع يعود على إبراهيم، والمنصوب على أبيه، يعني أن إبراهيم كان وعد أباه أن يستغفر له. ويؤيد هذا قراءة الحسن وحماد الرواية وابن السَّمِيفِع وأبي نهيك ومعاذ القاريء "وعدها أباه"، بالياء الموحدة. وقيل: المرفوع لأبي إبراهيم والمنصوب لإبراهيم، وفي التفسير أنه كان وَعَدَّ إبراهيم أنه يؤمن، فبذلك طمِع في إيمانه. والأوَّاه: الكثير التأوُّه، وهو مَنْ يَقُولُ: أَوْه، وقيل: مَنْ يَقُولُ أَوْه، وهو أَنَسَبُ لَأَنَّ أَوْهَ يَمَعْنِي أَنُوجِع، فَالْأَوَّاهُ فَعَّالٌ، مِثَالُ مِبَالِغَةٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقِيَاسُ فَعْلِهِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًا لِأَنَّ أَمِثْلَةَ الْمِبَالِغَةِ إِنَّمَا تَطْرُقُ فِي الثَّلَاثِي. وَقَدْ حَكَى قَطْرِبُ فَعْلَهُ ثَلَاثِيًا فَقَالَ: يُقَالُ أَوْهٌ يَأْوُوهُ كَقَامِ يَقُومُ، أَوْهًا. وَأَنْكَرَ النُّحُوبُونَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى قَطْرِبِ،

وقالوا: لا يُقال مِنْ أَوْه بمعنى الِوَجَع فعلٌ ثلاثي، إنما يقال: أَوْه تَأْوِيهاً، وتَأْوِه تَأْوِيهاً. قال الراجز:

2547 - فَأَوْه الراعي وَصَّوَصَى أَكْلُهُ

وقال المثقب العبيدي:

2548 - إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلٌ * تَأْوُهُ آهَةٌ الرَّجُلِ الْحَزِينِ
وقال الـزمخـشـري: "أَوَاهُ فَعَالٌ مِنْ أَوْه كَ لَأَلٍ مِنَ اللَّوْلُو، وَهُوَ الَّذِي يُكْثِرُ التَّأْوُهُ"، قال الشيخ: "وتشبيهه أَوَاهُ مِنْ كَ لَأَلٍ مِنَ اللَّوْلُو لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ مَادَةَ أَوْهَ مَوْجُودَةٌ فِي صُورَةِ أَوَاهِ، وَمَادَةُ "لَوْلُو" مَفْقُودَةٌ فِي لَأَلٍ لِاخْتِلَافِ التَّرْكِيبِ إِذْ "لَأَلٌ" ثَلَاثِي، وَ"لَوْلُو" رَاعِي، وَشَرَطَ الِاشْتِقَاقَ التَّوَافِقِيَّ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ". قلت: لَأَلٌ وَلَوْلُو كِلَاهُمَا مِنَ الرَّابِعِي الْمَكْرَرِ، أَي: لَأَلٌ الْأَصْلُ لَامٌ وَهَمْزَةٌ، ثُمَّ كَرَّرْنَا، غَايَةٌ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ اجْتَمَعَ الْهَمْزَتَانِ فِي لَأَلٍ فَأُدْغِمَتْ أَوْلَاهَا فِي الْأُخْرَى، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا فِي: "لَوْلُو".

(8/112)

* { لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ }

قوله تعالى: { اتَّبَعُوهُ } : يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه اتَّبَعُ حقيقي، ويكون عليه السلام حَرَجَ أَوْلًا وتبعه أصحابه، وأن يكون مجازاً، أي: اتبعوا أمره ونهيه، وساعة العُسرة عبارة عن وقت الخروج إلى الغزو، وليس المراد حقيقة الساعة بل كقولهم: يوم الكلاب، وعشية قارَعْنَا جُدَامَ، فاستعيرت السَّاعة لذلك كام استيعر الغداة والعشية في قوله:

2549 - عَدَاةٌ طَفَّتْ عِلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ *
[وقوله]:

2550 - * عشية قارَعْنَا جُدَامَ وحميرا
[وقوله]:

2551 - إذا جاء يوماً وارثي يتبغي الغنى *

(8/113)

قوله: { كَادَ يَزِيغُ }، قرأ حمزة وحفص عن عاصم "يزيغ" بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءة الأولى تحتمل أن يكون اسمُ "كاد" ضميرَ الشأن، و"قلوب" مرفوعٌ بيزيغ، والجملة في محلِّ نصبٍ خبراً لها، وأن يكون اسمُها ضميرُ القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المهاجرين والأنصار، ولذلك قدَّره أبو البقاء وابنُ عطية: "من بعد كاد القوم"، وقال الشيخ في هذه القراءة: "فيتعين أن يكون في "كاد" ضميرُ الشأن وارتفاعُ "قلوب" بيزيغ

لامتناع أن يكون "قلوب" اسمَ كاد، و "يزيغ" في موضع الخبر، لأنَّ النيةَ به التأخير، / ولا يجوز: مِنْ بعد كاد قلوب يزيغ بالياء". قلت: لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لما تقدّم لك من أنه يجوز أن يكون اسمُ كاد ضميراً عائداً على الجمع أو القوم، والجملةُ الفعليةُ خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك. وقوله: "لامتناع أن يكون "قلوب" اسمَ كاد"، يعني أنّا لو جَعَلْنَا "قلوب" اسمَ "كاد" لزم أن يكون "يزيغ" خبراً مقدماً فيلزم أن يرفع ضميراً عائداً على "قلوب"، ولو كان كذلك لَلزِمَ تَنبِثُ الفعل لأنه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمع التفسير يجري مجرى المؤنثة مجازاً.

(8/114)

وأما قراءة التاء من فوق فتحتمل أن يكون في "كاد"، ضميرُ الشان، كما تقدم، و "قلبقو" مرفوعٌ بتزيغ، وأنت لتأنيث الجمع، وأن يكون "قلوب" اسمها، و "تزيغ" خبر مقدم ولا محذور في ذلك، لأن الفعل قد أنت. قال الشيخ: "وعلى كل واحدٍ من هذه الأعراب الثلاثة إشكالٌ على ما تقرر في علم النحو مِنْ خبرٍ أفعالٍ المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها، فبعضهم أطلق وبعضهم قيّد بغير "عسى" من أفعال المقاربة، ولا يكون سبباً، وذلك بخلاف "كان" فإن خبرها يرفع الضمير والسببي لاسم كان، فإذا قدّرنا فيها ضمير الشان كانت الجملةُ في موضع نصب على الخبر، والمرفوعُ ليس ضميراً يعود على اسم "كاد" بل ولا سبباً لهز وهذا يلزم في قراءة التاء أيضاً. وأما توسط الخبر فهو مبنيٌّ على جواز مثل هذا التركيب في مثل "كان يقوم زيد" وفيه خلافٌ والصحيح المنع. وأما الوجه الأخير فضعيف جداً من حيث أضمر في "كاد" ضميراً ليس له على مَنْ يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر "كاد" رافعاً سبباً".

قلت: كيف يقول: "والصحيح المنع" وهذا التركيب موجود في القآن كقوله تعالى: {مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ}، و {كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا}، وفي قول امرئ القيس:

2552 - وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنْي حَلِيقَةٌ *

فهذا التركيب واقعٌ لا محالة، وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر أم لا؟ فَمَنْ مَتَعَلَّنَه كَبَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْخَبْرُ الصَّرِيحُ مَتَى كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِبَابِ الْفَاعِلِ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ تَسْخِهِ. وَمِنْ أَجَازِ فَلَأَمِّنِ اللَّبْسِ.

(8/115)

ثم قال الشيخ: "ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كون "كاد" زائدة، ومعناها مرادٌ، ولا عملَ لها إذ ذاك في اسمٍ ولا خبر، فتكون مثل "كان" إذا زِيدَتْ، يُرَادُ معناها ولا عملَ لها، ويؤيد هذا التأويلُ قراءةُ ابن مسعود "من بعد ما زاعَتْ"، بإسقاط كاد، وقد ذهب الكوفيون إلى زبادتها في قوله تعالى: {لَمْ يَكُذِّبْ رَاهَا}،

مع تأثرها بالعامل وعملها في ما بعدها، فأحرى أن يُدعى زيادتها وهي ليستعامله ولا معموله". قلت: زيادتها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش، وجعل منه {أكادُ أخفيها} وتقدم الكلام على ذلك في أوائل هذا الكتاب.
وقرأ لإعمش والحجري "تربغ" بضم التاء وكأنه جعل "أزاع" و "زاع" بمعنى.
وقرأ أبي "كادت" بتاء التانيث.

* { وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ }

قوله تعالى: { وَعَلَى الثَّلَاثَةِ } : يجوز أن يُنْسِقَ على "النبي"، أي: تاب على النبي وعلى الثلاثة، وأن يُنْسِقَ على الضمير في "عليهم"، أي: ثم تاب عليهم وعلى الثلاثة، ولذلك كُتِبَ حرف الجر.

(8/116)

وقرأ جمهور الناس: "خُلفوا"، مبنياً للمفعول مشدداً مِنْ خَلْفَهُ يُخَلِّفُهُ. وقرأ أبو مالك كذلك إلا أنه خفف اللام. وقرأ عكرمة وزر بن حبيش وعمر بن عبيد وعكرمة بن هارون المخزومي ومعاذ القاريء: "خَلَفُوا" مبنياً للفاعل مخففاً مِنْ خَلْفَهُ، والمعنى: الذين خلفوا، أي: قَسَدُوا، مِنْ خُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ. ويجوز أن يكون المعنى: أنهم خلفوا الغزيرين في المدينة. وقرأ أبو العالية وأبو الجوزاء كذلك إلا أنهم شَدَّدوا اللام. وقرأ أبو رزين وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد الباقر وابنه جعفر الصادق: "خَالَفُوا"، بِالْف، أي: لم يوافقوا الغازيرين في الخروج. قال الباقر: "ولو خُلفوا لم يكن لهم"، والظن هنا بمعنى العلم كقوله: 2553 - فقلتُ لهم ظنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ * سَرَّانُهُمْ كَالْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّرِ وقيل: هو على بابيه.

قوله: { أَنْ لَا مَلْجَأَ } أَنْ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ سَادَّةٌ مَسْدٌ الْمَفْعُولِينَ، وَ"لَا" وَمَا فِي حَيْزِهَا الْخَبْرُ، وَ"مِنَ اللَّهِ" خَبْرُهَا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَتَعَلَّقُ بِ"مَلْجَأٍ"، وَيَكُونُ "إِلَّا إِلَيْهِ" الْخَبْرَ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ إِعْرَابَهُ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَطْوِلاً. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَشْبِيهُ الْأِسْمِ الْمَطْوُولِ بِالْمُضَافِ فَيُنْتَرَعُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ وَنُونٍ كَقَوْلِهِ: 2554 - أَرَانِي وَلَا كَفْرَانَ لِلَّهِ أَبَةً *

وقوله: "لَا صَمَّتْ يَوْمٌ إِلَى اللَّيْلِ" برفع "يوم" وقد تقدَّم القول في ذلك. وقوله: "إِلَّا إِلَيْهِ" استثناءً من ذلك العام المحذوف، أي: لَا مَلْجَأَ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(8/117)

* { مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنِ نَفْسِهِ ذَٰلِكِ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَبَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَبَلًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }

والظَّمَأُ: العطش، يُقال: ظَمِيَءٌ يَظْمَأُ ظَمَأً، فهو ظَمَأٌ وهي / ظَمَأَى، وفيه لغتان: القصر والمد، وبالمد قرأ عمرو بن عبيد، نحو: سَفِهَ سَفَاهًا، والظَّمُءُ ما بين الشَّرَبَتَيْنِ.

و "مَوْطِئًا" مَفْعَلٌ مِنْ وَطِىءَ، وباحتمل أن يكون مصدرًا بمعنى الوَطْءِ، وأن يكون مكانًا، والأول أظهر، لأن فاعل "يغيظ" يعود عليه من غير تأويل بخلاف كونه مكانًا فإنه يعود على المصدر وهو الوَطْءُ الدال عليه المَوْطِئُ. وقرأ زيد بن علي: "يغيظ" بضم الياء وهما لغتان: غَاظَةٌ وَأَغَاظَهُ. والنَّبِيلُ مصدرٌ فيحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون واقعًا موقعَ المفعول به، وليست ياءه مبدلةً من واو كما زعم بعضهم، بل ناله بنوله مادةً أخرى ومعنى آخر وهو المناولة، يقال: نَلَّه أُتُولَهُ، أي: تناولته ونلَّته أنيله، أي: أدركته.

* { وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ لِحَاجَتِهِمْ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

(8/118)

والوادي: قال الزمخشري: "الوادي: كل منفرج من جبال وآكام يكون منفذاً للسيل، وهو في الأصل فاعلٌ مِنْ وَدَى إذا سال، ومنه الوَدِيٌّ، وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض". وجمع على أودية وليس بقياس، كان قياسه الأودي كأواصل جمع واصل، والأصل: وَوَاوِصِلْ، فُلِبَتِ الواو الأولى همزة. قال النحاس: "ولا أعرف فاعلاً وأفعلة سواه"، وقد استُدرِك هذا عليه فزادوا: نادٍ وأندية وأنشدوا:

2555 - وفيهم مقاماتٌ حسانٌ وجوههم * وأنديةٌ ينتابها القولُ والفعلُ والنادي: المجلس. وقال الفراء: إنه يُجمع على أوداء كصاحب وأصحاب وأنشد لجبرير:

2556 - عَرَفْتُ بَبْرَقَةَ الْأوداءِ رَسْمًا * مُحِيلاً طالَ عهدَكَ مِنْ رسومِ قلت: وقد زاد الراجز في فاعلٍ وأفعلة: ناجٍ وأنجيه، فقد كُمِلَتْ ثلاثَةُ أَلْفَاظٍ في فاعلٍ وأفعلة، ويقال: وَدَاه، أي: أهلكه كأنهم تصوَّروا منه إسالة الدم، وسُمِّيتِ الدِّيَةُ دِيَّةً لأنها في مقابلة إسالة الدم، ومنه الوَدِيُّ وهو ماءُ الفحل عند المداعبة وماءٌ يخرج عند البول، والوَدِيُّ بكسر الدال والتشديد في الياء: صغار النحل.

وقوله: { ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ }، مبتدأ وخبر، والإشارة إلى ما تضمنه انتفاء التخلُّفِ مِنْ وجوب الخروج معه.

وقوله: { إِلَّا كَتَبَ }، هذه الجملةُ في محل نصبٍ على الحالِ مِنْ "ظَمَأًا" وما عُطِفَ عليه، أي: لا يصيبهم ظمأٌ إلا مكتوباً. وأُفرد الضمير في "به" وإن تقدَّمه أشياء إجراء له مُجْرَى اسمِ الإشارة، أي: كُتِبَ لَهُمْ بِذَلِكَ عَمَلٌ صَالِحٌ. والمضمَّرُ

يُحتمل أن يعودَ على العمل الصالح المتقدم، وأن يعودَ على أحد المصدرين المفهومين في "ينفقون" و "يقطعون"، أي: إلا كُتِبَ لهم بالإِنفاقِ أو القَطْعِ.

وقوله: {لِيَجْزِيَهُمْ} متعلقٌ بـ"كُتِبَ". وفي هذه الجملة من البلاغةِ والفصاحةِ ما لا يحفى على متأمله لا سيما لمن تدرب بما تقدّم في هذا الموضوع.

(8/119)

* { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا تَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ }

قوله تعالى: {فَلَوْلَا تَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ}: "لولا" تحضيضية والمرادُ به الأمر. و "منهم" يجوز أن يكون صفةً لـ"فرقة" وأن يكون حالاً من "طائفة" لأنها في الأصل صفة لها، وعلى كلا التقديرين فيتعلقُ بمحذوف. والذي ينبغي أن يُقال: إنَّ "من كل فرقة" حالٌ من طائفة، و "منهم" صفة لفرقة، ويجوز أن يكون "من كل" متعلقاً بـ"تَفَرَّ".

وقوله: {لِّيَتَفَقَّهُوا} في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه للطائفة النافرة على أن المرادَ بالنفور: النفور لطلب العلم، وهو ظاهر. وقيل: الضمير في "ليتفقهوا" عائد على الطائفة القاعدة، وفي "رجعوا" عائدٌ على النافرة، والمراد بالنفور نفورُ الجهاد، والمعنى: أن النافرين للجهاد إذا ذهبوا بقيت إخوانهم يتعلمون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقه، فإذا رجع الغازون أُنذروهم المُعلمون، أي: علموهم الفقه والشَّرْع.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ }

قوله تعالى: {وَلِيَجِدُوا}: وهو من باب "لا أُرَبِّكَ ههنا" وتقدّم شرحه. قوله: {غِلْظَةً} قرأها الجمهور بالكسر وهي لغة أشد. وقرأ الأعمش، وأبان بن تغلب والمفضل - كلاهما عن عاصم - "غِلْظَةً" بفتحها، وهي لغة الحجاز. وقرأ أبو حيوه والسلمي وابن أبي عبله والمفضل وأبان - في رواية عنهما - "غِلْظَةً" بالضم وهي لغة تميم. وحكى أبو عمرو اللغيت الثلاث. والغِلْظَةُ: أصلها في الأجرام فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلد.

(8/120)

* { وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا هَذَا هِيَ آيَاتُنَا وَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {رَبَّنَا}: الجمهور على رفع "أيكم" بالابتداء وما بعده الخبر. وقرأ

زيد بن علي وعبيد بن عمير بالنصب على الاشتغال، ولكن يُقَدَّر الفعل متأخراً عنه من أجل أن له صدر الكلام والنصب عند الأخفش في هذا النحو أحسن من الرفع؛ لأنه يُجْرِي اسم الاستفهام مُجْرَى الأسماء المسبوقة بأداة الاستفهام نحو: "أزيدا ضربته" في ترجيح إضمار الفعل.

* { أَوْلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: { أَوْلَا يَرَوْنَ } : قرأ حمزة "نرون" بناء الخطاب وهو خطاب للذين آمنوا، والباقون بياء الغيبة رجوعاً على { الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ } . والرؤية هنا تحتل أن تكون قلبية، وأن تكون بصرية . /

* { وَإِذًا مَّا أَنْزَلْتَ سُورَةَ تَنْزِيلٍ يَعْصِيهِمْ إِلَى بَعْضِ هَلْ يَرَاكُمْ مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ }

قوله تعالى: { هَلْ يَرَاكُمْ } : في محل نصب بقول مضمرة، أي: يقولون: هل يراكم. وجملة القول في محل نصب على الحال، و "مِنْ أَحَدٍ" فاعل.

* { لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ }

قوله تعالى: { مِّنْ أَنْفُسِكُمْ } : صفة لرسول، أي: من صميم العرب. وقرأ ابن عباس وأبو العالية والضحاك وابن محيصن ومحبوب عن أبي عمرو وعبد الله بن قسيط المكي ويعقوب بن بعض طرقه، وهي قراءة رسول الله وفاطمة وعائشة بفتح الفاء، أي: مِنْ أَشْرَفِكُمْ، من النَّفَاسَةِ.

(8/121)

وقوله: { عَزِيزٌ } فيه أوجه، أحدها: أن يكون "عزیز" صفة لرسول، وفيه أنه تَقَدَّمَ غير الوصف الصريح على الوصف الصريح، وقد يُجاب بأن "من أنفسكم" متعلق بـ "جاء"، و "ما" يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي، وعلى كلا التقديرين فهي فاعل بعزیز، أي: يَعِزُّ عَلَيْهِ عَنَّتْكُمْ أَوْ الَّذِي عَنِتُّمُوهُ، أي: عَنَّتْهُمْ يُسِيئُهُ، فحذف العائد على التدرج، وهذا كقوله:

2557 - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي * وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

أي: يَسُرُّهُ ذَهَابُ اللَّيَالِي. ويجوز أن يكون "عزیز" خبراً مقدماً، و "ما عَنِتُّم" مبتدأ مؤخر، والجملة صفة لرسول. وَجَوَّزَ الْحَوْفِي أَنْ يَكُونَ "عَزِيزٌ" مَبْتَدَأً، وَ "ما" عَنَّتْكُمْ خَبْرُهُ، وَفِيهِ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ لِأَجْلِ عَمَلِهَا فِي الْجَارِّ بَعْدَهَا. وَتَقَدَّمَ معنى العنت. والأرجح أن يكون "عزیز" صفة لرسول؛ لقوله بعد ذلك "حريص" فلم يجعل خبراً لغيره، وأدعاء كونه خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو حريص، لا حاجة إليه.

و "بالمؤمنين" متعلق برؤوف. ولا يجوز أن تكون المسألة من التنازع لأنَّ مِنْ

شرطه تأخّر المعمول عن العَامِلَيْنِ، وإن كن بعضهم قد خالف ويجيز: "زبداً ضربتُ وشتمته" على التنازع، وإذ فررنا على هذا التضعيف فيكون من إعمال الثاني لا الأول لما عُرف: أنه متى أعمل الأول أضمر في الثاني من غير حذف.

"بالمؤمنين" متعلق برؤوف. ولا يجوز أن تكون المسألة من التنازع لأن من شرطه تأخّر المعمول عن العَامِلَيْنِ، وإن كن بعضهم قد خالف ويجيز: "زبداً ضربتُ وشتمته" على التنازع، وإذ فررنا على هذا التضعيف فيكون من إعمال الثاني لا الأول لما عُرف: أنه متى أعمل الأول أضمر في الثاني من غير حذف.

* { فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللّٰهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ }

(8/122)

والجمهور على جرّ الميم من "العظيم" صفةً للعرش. وقرأ ابن محيصن برفعها، جعله نعتاً للرب، ورويت هذه قراءة عن ابن كثير. قال أبو بكر الأصم: "وهذه القراءة أعجب إليّ لأنّ جعل العظيم صفةً لله تعالى أولى من جعله صفةً للعرش".

سورة يونس

* { الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ }

قد تقدّم الكلام على الحروف المقطعة في أوائل هذا الموضوع، واختلاف القراء في إمالة هذه الحروف إذا كان في آخرها ألفٌ وهي: را، وطا، وها، وياء، وحا. فأمال "را" من جميع سورها إمالة محضة الكوفيون إلا حفصاً، وأبو عمر وابن عامر وأمال الأخوان وأبو بكر "طا" من جميع سورها نحو: طس، طسم، وطه، و "يا" من يس. وأفقههم ابنُ عامر والسوسي على "يا" من كهيعص، بخلاف عن السوسي. وأمال الأخوان وأبو عمرو وورش وأبو بكر "ها" من طه، وكذلك أمالها من كهيعص أبو عمرو والكسائي وأبو بكر دون حمزة وورش. وأمال أبو عمرو وورش والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان حاً من جميع سورها السبع. إلا أن أبا عمرو وورشاً يُميلان بين بين، [وللقراء في هذا عمل كثير] بيّنه في "شرح القصيد".

و "الحكيم": يجوز أن يكون بمعنى فاعل، أي: الحاكم، وأن يكون بمعنى مفعول، أي: مُحَكَّم، قال الأعشى:

2558 - وغريبة تأتي الملوك حكيمة * قد قلنّها يُقال مَنْ ذا قالها

* { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْتَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ }

(8/123)

قوله تعالى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا}: الهمزة للإنكار و "أن أوحينا" اسمها. و "عجبا" خبرها. و "للناس" متعلق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ "عَجَبًا" لأنه في الأصل صفة له، أو متعلقٌ بـ "عَجَبًا"، ولا يَصُرُّ كونه مصدرًا لأنه يَتَّسِعُ في الطرف وعديله ما لا يَتَّسِعُ في غيرهما. وقيل: لأن "عجبا" مصدرٌ واقعٌ موقعٌ اسم الفاعل أو اسم المفعول، ومتى كان كذلك جاز تقديم معموله. وقيل: هو متعلقٌ بـ "كان" الناقصة، وهذا على رأي مَنْ يُجيز فيها ذلك. وهذا مرتبٌ على الخلاف في دلالة "كان" الناقصة على الحدث، فإن قلنا: إنها تدلُّ على ذلك فيجوز وإلا فلا وقيل: هو متعلقٌ بمحذوفٍ على التبيين، والتقدير في الآية: أكان إباحونا إلى رجل منهم عجباً لهم. و "منهم" صفة لـ "رجل".
وقرأ رؤية "رَجَلٌ" بسكون الجيم، وهي لغة تميم، يُسَكِّنون فَعْلًا نحو: سَبِعَ وَعَصُد. وقرأ عبد الله بن مسعود "عَجَبٌ". وفيها تخريجان، أظهرهما: أنها التامة، أي: أَحَدَتْ لِلنَّاسِ عَجَبٌ، و "أَنْ أَوْحَيْنَا" متعلقٌ بـ "عَجَبٌ" على حَذْفِ لام العلة، أي: عَجَبٌ لَأَنْ أَوْحِينَا، أو يكون على حَذْفِ "مِنْ"، أي: مِنْ أَنْ أَوْحِينَا. والثاني: أن تكون الناقصة، ويكون قد جعل اسمها النكرة وخبرها المعرفة، على حَذْفِ قوله:

2559 - * يكونُ مزاجها عَسَلٌ وماءٌ
وقال الزمخشري: "والأجودُ أن تكونَ التامة، و "أَنْ أَوْحِينَا" بدلٌ من "عجب".
يعني به بدلٌ اشتمال أو كل من كل؛ لأنه جُعِلَ هذا نفسَ العَجَبِ مبالغةً.
والتخريج الثاني لابن عطية.
قوله: {أَنْ أَنْذِرُ} يجوز أن تكونَ المصدرية، وأن تكونَ التفسيرية. ثم لك في المصدرية اعتباران، أحدهما: أن تجعلها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف. كذا قال الشيخ، وفيه نظر من حيث إن أخبار هذه الأحرف لا تكون جملة طلبية، حتى لو ورد ما يؤهم ذلك يُؤوَّل على إضمار القول كقوله:

(8/124)

2560 - ولو أصابت لقاتلٌ وهي صادقة * إنَّ الرياضة لا تُنصِبُكَ للشَّيْبِ
وقول الآخر:

2561 - إنَّ الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليهم عن ليكم ناما
وأيضاً فإن الخبر في هذا الباب إذا وقع جملة فعلية فلا بد من الفصل بأشياء ذكرتها في المائة، ولكن ذلك الفاصل هنا متعذر. والثاني: أنها التي بصد أن / تنصِبُ الفعل المضارع، وهي تُوصَلُ بالفعل المتصرف مطلقاً نحو: "كتب إليه بأن قم". وقد تقدّم لنا في ذلك بحث أيضاً ولم يُذكر المُندَرُّ به، وقد ذكر المُبَشِّرُ به كما سيأتي لأنَّ المقام يقتضي ذلك.
قوله: {أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ} "أَنْ" وما في حيزها هي المبيّنة بها، أي: بَشْرهم باستقرار قَدَمِ صِدْقٍ، فَحَذَفَتِ الباء، فَجَرَى في محلها المذهبان. والمرادُ بقَدَمِ صِدْقٍ السابقة والفضلُ والمنزلةُ الرفيعة. وإليه ذهب الزجاج والزمخشري

ومنه قولُ ذي الرمة:
 2562 - لَهُمْ قَدَمٌ لَا يُتَكَبَّرُ النَّاسُ أَنَهَا
 مع الحَسَبِ العَادِيَّ طَمَّتْ عَلَى البَحْرِ
 لَمَّا كَانَ السَّعِي وَالسَّبْقُ بِالْقَدِيمِ سُمِّي السَّعِيُّ المَحْمُودَ قَدَمًا، كَمَا سُمِّيَتِ اليَدُ
 نِعْمَةً لَمَّا كَانَتْ صَادِرَةً عَنْهَا، وَأَضِيفَ إِلَى الصَّدَقِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ
 رَجُلٌ صَدَقَ وَرَجُلٌ سَوَّءٌ. وَقِيلَ: هُوَ سَابِقَةُ الخَيْرِ الَّتِي قَدَّمُوهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ وَصَّاحِ
 اليميني:

2563 - مَالِكٌ وَصَّاحٌ دَائِمَ العَرَلِ * أَلَسْتَ تَخْشَى تَقَارِبَ الأَجَلِ

صَلُّ لَدَى العَرِيضِ وَاتَّخِذْ قَدَمًا * تَنْجِيكَ يَوْمَ العِثَارِ وَالزَّلِيلِ

وقيل: هُوَ التَّقَدُّمُ فِي الشَّرَفِ، وَمِنْهُ قَوْلُ العِجَاجِ:

2564 - دَلَّ بَنُو العَوَّامِ مِنْ آلِ الحَكَمِ * وَتَرَكُوا المُلْكَ لَمَلِكِ ذِي قَدَمِ

أَي: ذِي تَقَدُّمٍ وَشَرَفٍ. وَ"لَهُمْ" خَبَرٌ مُقَدِّمٌ، وَ"قَدَمٌ" اسْمُهَا، وَ"عِنْدَ رَبِّهِمْ" صِفَةٌ لـ"قَدَمٍ". وَمِنْ جَوِّزِ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَيْرٍ "أَنَّ" عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ حَرْفٌ جَرَّ كَقَوْلِهِ:

(8/125)

2565 - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بَحْبَهَا * أَخَاكَ مِصَابُ القَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ
 قَالَ: فـ"بَحْبِهَا" مُتَعَلِّقٌ بـ"مِصَابٍ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ فَكَذَلِكَ "لَهُمْ" يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بـ"عِنْدَ رَبِّهِمْ" لِمَا تَصَمَّنَ مِنَ الاسْتِقْرَارِ، وَيَكُونُ "عِنْدَ رَبِّهِمْ" هُوَ
 الخَيْرِ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ "لَسَخِرُ" وَالباقونَ "لَسَاحِرٌ"، فـ"هَذَا" يَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ إِشَارَةً لِلقُرْآنِ، وَأَنْ يَكُونَ إِشَارَةً لِلرَّسُولِ عَلَى القِرَاءَةِ الأُولَى، وَلَكِنْ لَا
 بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِ عَلَى قَوْلِنَا: إِنْ المِشَارُ إِلَيْهِ هُوَ النَبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: ذُو سِحْرِ أَوْ
 جَعَلُوهُ إِيَّاهُ مَبَالِغَةً. وَأَمَّا عَلَى القِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ فَالإِشَارَةُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فَقَط.

* { إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى
 الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَالِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَقْلاً
 تَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: { يُدَبِّرُ الأَمْرَ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه في محلِّ رفع خبراً ثانياً
 لـ"إِنَّ". الثاني: أنه حال. الثالث: أنه مستأنف لا محلَّ له من الإعراب.

* { إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَّ اللَّهُ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ
 آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ
 أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ }

قوله تعالى: { وَعَدَّ اللَّهُ } منصوبٌ على المصدر المؤكِّد، لأنَّ معنى "إليه"

مَرْجِعُكُمْ": وَعَدَّكُمْ بِذَلِكَ

وقوله: { حَقّاً } مصدرٌ آخرٌ مؤكِّدٌ لمعنى هذا الوعد، وناصبُه مضمَر، أَي: أَحَقُّ

ذلك حقاً. وقيل: انتصب "حقاً" بـ"وَعَدَ" على تقدير "في"، أي: وَعَدَ اللهُ في حق، يعني على التشبيه بالظرف. وقال الأخفش الصغير: "التقدير: وقت حق" وأنشد:

(8/126)

2566 - أحقاً عبادَ الله أن لَسْتُ ذاهباً * ولا والجاَ إلا عليَّ رقيبُ
قوله: {إِنَّهُ يَبْدَأُ} الجمهورُ على كسر الهمزة للأستئناف. وقرأ عبد الله وابن القعقاع والأعمش وسهل بن شعيب بفتحها. وفيها تأويلاتٌ، أحدها: أن تكونَ فاعلاً بما نصب "حقاً"، أي: حَقَّ حَقًّا يَدُءُ الخلق، ثم إعادته، كقوله:
2567 - أحقاً عبادَ الله أن لَسْتُ جائباً *
البيت. وهو مذهبُ الفراء فإنه قال: "والتقدير: يحقُّ أنه يبدأ الخلق. الثاني: أنه منصوبٌ بالفعل الذي تصبَّ "وعد الله" أي: وَعَدَ اللهُ تعالى يَدُءُ الخلق ثم إعادته، والمعنى إعادة الخلق بعد بدئه. الثالث: أنه عليَّ حَذْفُ لام الجر أي: لأنه، ذكر هذا الأوجه الثلاثة الزمخشري وغيره. الرابع: أنه بدلٌ من "وَعَدَ اللهُ" قاله ابن عطية: الخامس: أنه مرفوعٌ بنفس "حقاً" أي: بالمصدر المنون، وهذا إنما يتأتى على جَعَلٍ "حقاً" غير مؤكَّد؛ لأنَّ المصدر المؤكَّد لا عملَ له إلا إذا ناب عن فعله، وفيه بحثٌ. السادس: أن يكونَ "حقاً" مشبهاً بالظرف خبراً مقدماً و"أته" في محلِّ رفعٍ مبتدأً مؤخراً كقولهم: أحقاً أنك ذاهب قالوا: تقديره: أفي حقٍ ذهابك.

وقرأ ابن أبي عبله: "حَقُّ" أنه "برفع [حق] وفتح "أَنَّ" على الابتداء والخبر. قال الشيخ: "وكونُ" حق "خبر مبتدأ، و"أنه" هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب، كما تقول: "صحيحٌ أنك تخرج" لأن [اسم] "أَنَّ" / معرفة، والذي تقدّمها في هذا المثال نكرة". قلت: فظاهرُ هذه العبارة يُشعر بجواز العكس، وهذا قد ورد في باب "إِنَّ" كقوله:

2568 - وإن حراماً أن أسبَّ مُجاشعاً * بآبائي السُّمِّ الكرامِ الحَصَّارمِ
وقوله:

2569 - وإن شفاءً عَثْرُهُ أن سَفَحْتُها وهل عند رسمِ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
على جَعَلٍ "أن سَفَحْتُها" بدلاً من "عبرة". وقد أخبرني في "گان" عن نكرةٍ
مبعرفةٍ كقوله:

(8/127)

2570 - * ولا يكُ موقفُ منكِ الوداعا
وقوله:

2571 - * يكون مزاجها عَسَلٌ وماءٌ
وقال مكِّي: "وأجاز الفراء رفع "وعد"، يجعله خبراً لـ"مرجعكم". وأجاز رفع "وعد" و"حق" على الابتداء والخبر، وهو حسنٌ، ولم يقرأ به أحد". قلت: نعم

لم يرفع وعد وحق معاً أحد، وأما رفع "حق" وحده فقد تقدم أن ابن أبي عبله قرأه، وتقدم توجيهه. ولا يجوز أن يكون "وعد الله" عاملاً في "أنه" لأنه قد وُصف بقوله "حقاً" قاله أبو الفتح.

وقرىء "وَعَدَ اللَّهُ" بلفظ الفعل الماضي ورفع الجلالة فاعلةً، وعلى هذه يكون "أنه يَبْدَأُ" معمولاً له إن كان هذا القاريء يفتح "أنه".

والجمهور على "يَبْدَأُ" بفتح الياء من بدأ، وابن أبي طلحة "يَبْدِئُ" من أبداً، وبدأ وأبداً بمعنى.

قوله: {لِيَجْزِي} متعلق بقوله "ثم يُعيدُه"، و"بالقسط" متعلق بـ"يَجْزِي". ويجوز أن يكونَ حالاً: إمَّا من الفاعلِ أو المفعولِ أي: يَجْزِيهِم ملتبساً بالقسط أو ملتبسٍ به. والقَيْسُ: العدل.

قوله: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا} يحتل وجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملة بعده [خبره]. الثاني: أن يكون منصوباً عطفاً على الموصول قبله، وتكون الجملة بعده مبيّنة لجزائهم. و"شراب" [يجوز أن] كونَ فاعلاً، وأن يكون مبتدأ، [والأولُ أولى].

قوله: {بِمَا كَانُوا} الظاهرُ تعلُّقه بالاستقرار المضمّر في الجارِّ الواقع خبراً، والتقدير: استقر لهم شراب من جهنم وعذاب أليم بما كانوا. وجوّز أبو البقاء فيه وجهين - ولم يذكر غيرهما - الأول: أن يكونَ صفةً أخرى لـ"عذاب". والثاني: أن يكونَ خبر مبتدأ محذوف، وهذا لا معنى له ولا حاجة إلى العُدول عن الأول.

(8/128)

* { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِيَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {ضِيَاءً}: إمَّا مفعولٌ ثانٍ على أَنَّ الْجَعَلَ للتصيير، وإمّضا حالٌ على أنه بمعنى الإنشاء. والجمهور على "ضياء" بصريح الياء قبل الألف، وأصلها واو لأنه من الضوء. وقرأ قبله عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء والقصص "ضياءً" بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين. وأولت على أنه مقلوبٌ قُدِّمَت لامُه وأخرت عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة على حَدْ "رداء". وإن شئت قلت: لَمَّا قُلِبَتِ الكَلِمَةُ صار "ضياواً" بالواو، عادت العين إلى أصلها من الواو لعدم موجب قلبها ياءً وهو الكسرُ السابقُها، ثم أُبدلت الواوُ همزةً على حَدْ كساء. وقال أبو البقاء: "إنها قُلِبَتِ أَلْفًا ثم قُلِبَتِ الألفُ همزةً لئلا تجتمع ألفان".

واستُبعدت هذه القراءة من حيث إن اللغة مبيّنة على تسهيل الهمز فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه؟ قلت: لا عَرَو في ذلك، فقد قلبوا حرف العلة الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تُحصر إلا بعُسْر، إلا أنه هنا ثقيلٌ لاجتماع همزتين. قال أبو شامة: "وهذه قراءة ضعيفة، فإن قياس اللغة الفرائز من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يتخيل بتقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافُ حكم اللغة".

(8/129)

وقال أبو بكر ابن مجاهد - وهو مَمَّنَّ على قنبل -: "ابن كثير وحده "ضياء" بهمزتين في كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قَرَضَتْ على قنبل وهو لغط، وكان أصحاب البري وابن فليح يُنكرون هذا وَيَقْرؤون "ضياء" مثل الناس". قلت: كثيراً ما يتجراً أبو بكر علي شيخه وَيُعَلِّطه، وسيُمرِّ بمواضع من ذلك، وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قُنْبلاً بالمكان الذي يضمنع أن يتكلم فيه أحد.

وقوله في جانب الشمس "ضياء" لأن الضوء أقوى من النور، وقد تقدّم ذلك في أول البقرة. و "ضياء ونوراً" يُحتمل أن يكونا مصدرين، وجُعِلَا نفس الكوكبين مبالغاً، أو على حَذَفٍ مضاف أي: ذات ضياء وذا نور. وضياء يحتمل أن يكون جمع "ضوء" كسَوُوطٍ وسيباط، وحوُضٍ حياض.

و "منازل" نُصب على ظرف المكان، وجعله الزمخشري على حذف مضاف: إمّا من الأول أي: قَدَّرَه مَسِيرَه، وإمّا من الثاني أي: قَدَّرَه ذا منازل، فعلى التقدير الأول يكون "منازل بالتقدير. وقال الشيخ بعد أن ذكر التقديرين، ولم يَعْرُهما للزمخشري: "أو قَدَّرَ له منازل، فحذف، وأوصل الفعل إليه فانتصب بحسب هذه التقادير على الظرف أو الحال أو المفعول كقوله: {وَالْقَمَرَ / قَدَّرَتَاهُ مَنَازِلَ} وقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء أيضاً.

والضمير في "قَدَّرَنَاهُ" يعود على القمر وحده؛ لأنه هو عمدة العرب في تواربهم. وقال ابن عطية: "ويحتمل أن يريد هما معاً بحسب أنهما يتصرفان في معرفة عدد السنين والحساب، لكنه اجترأ بذكر أحدهما كقوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ} وكما قال الشاعر:

2572 - رمانى بأمرٍ كنتُ منه ووالدي * بريئاً ومن أجل الطويِّ رمانى

* { إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ }

(8/130)

قوله تعالى: {لَتَعْلَمُوْا} متعلق بـ"قَدَّرَه". وسُئِلَ أبو عمرو عن الحساب: "أنتصبه أم تجرّه؟ فقال: "ومن يدرى ما عدد الحساب؟ يعني أنه سُئِلَ: هل تعطفه على "عَدَدٍ" فتنصبه أم على "السنين" فتجرّه؟ فكأنه قال: لا يمكن جَرُّه؛ إذ يقتضي ذلك أن يُعلم عدد الحساب، ولا يقدر أحد أن يعلم عدده. و "ذلك" إشارة إلى ما تقدم أي: ما خلق الله ذلك المذكور إلا ملتبساً بالحق فيكون حالاً: إمّا من الفاعل وإما من المفعول. وقيل: الباء بمعنى اللام أي: للحق، ولا حاجة إليه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو "يُقَصِّلُ" بياء الغيبة جَزِيًّا على اسم الله تعالى، والباقون بنون العظمة التفتاً من العيبة إلى التكلم للتعظيم.

* { إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ }

قوله تعالى: {وَاطْمَأَنُّوا}: يجوز أن يكون عطفاً على الصلة، وهو الظاهر، وأن تكون الواو للحال، والتقدير: وقد اطمأنوا. وقوله: "والذين هم" يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات، بمعنى أنهم جامعون بين عدم رجال لقاء الله وبين العفلة عن الآيات، وأن يكون هذا الموصول غير الأول، فيكون عطفاً على اسم "إن" أي: إن الذين لا يَرْجُونَ، وإن الذين هم.

* { أُولَئِكَ مَاوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

و: {أُولَئِكَ}: مبتدأ و "ماوَاهم" مبتدأ ثان، و "النار" خبر هذا الثاني، والثاني وخبره خبر "أولئك"، و "أولئك" وخبره خبر "إن الذين". و "بما كانوا" متعلق بما تضمنته الجملة من قوله: "ماوَاهم النار" والباء سببية، و "ما" مصدرية، وجيء بالفعل بعدها مضارعاً دلالة على استمرار ذلك في كل زمان. وقال أبو البقاء: "إن الباء تتعلق بمحذوف أي: جُوزوا بما كانوا".

(8/131)

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ }

قوله تعالى: {تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ}: يجوز أن يكون حالاً من مفعول "يَهْدِيهِمْ"، وأن يكون مستأنفاً، وأن يكون معطوفاً على ما قبله، حُذِفَ منه حرفُ العطف. قوله "في جنات" يجوز أن يتعلق بـ"تجري" وأن يكون حالاً من "الأنهار"، وأن يكون خبراً بعد خبر لـ"إن"، وأن يكون متعلقاً بـ"يَهْدِي".

* { دَعَاؤُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: {دَعَاؤُهُمْ}: مبتدأ و "سبحانك" معمول لفعل مقدر لا يجوز إظهاره هو الخبر، والخبر هنا هو نفس المبتدأ، والمعنى: أن دعاءهم هذا اللفظ، فـ"دعوى" يجوز أن يكون بمعنى الدعاء، وبدل عليه "اللهم" لأنه نداء في معنى يا الله، ويجوز أن يكون هذا الدعاء هنا بمعنى العبادة، فـ"دعوى" مصدر مضاف للفاعل، ثم إن ثبت أن جعل هذا من باب الإسناد اللفظي أي: دعاؤهم في الجنة هذا اللفظ، فيكون نفس "سبحانك" هو الخبر، وجاء به محكياً على نصبه بذلك الفعل، وإن ثبت جعلته من باب الإسناد المعنوي فلا يلزم أن يقولوا هذا اللفظ فقط، بل يقولونه وما يؤدّي معناه من جميع صفات التنزيه والتقدیس، وقد تقدم لك نظير هذا عند قوله تعالى: {وَقُولُوا حِطَّةٌ}، فعليك بالالتفات إليه.

(8/132)

و "تَحْيِيَّتُهُمْ" مبتدأ، و "سَلَامٌ" خبرها، وهو كالذي قبله، والمصدرُ هنا يحتمل أن يكونَ مضافاً لفاعله أي: تحيتهم التي يُحَيُّونَ بها بعضَهم سلاماً، ويحتملُ أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: تحيتهم التي تُحَيِّبُهُمْ بها الملائكةُ سلاماً، ويدلُّ له {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ}. و "فيها" في الموضوعين متعلقٌ بالمصدرِ قبل "يجوز أن يكونَ حالاً ممَّا بعده فيتعلقُ بمحذوف، وليس بذلك. وقال بعضهم: "يجوز أن يكونَ "تحيتهم" ممَّا أُضيف فيه المصدرُ لفاعله ومفعوله معاً؛ لأنَّ المعنى: يُحَيِّي بعضهم بعضاً، ويكونُ كقوله تعالى: {وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} حيث أضاقه لداود وسليمان وهما الحاكمان، وإلى المحكوم عليه، وهذا مبنيٌّ على مسألةٍ أخرى وهو أنه: هل يجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ أم لا؟ فإن قلنا: نعم، جاز ذلك لأنَّ إضافةَ المصدرِ لفاعله حقيقةٌ ولمفعوله مجاز، ومَنْ منع ذلك أجاب بأنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان فلذلك قال: / "لحكمهم".

قوله: {وَأَخْرَجَ دَعْوَاهُمْ} مبتدأ، و "أَنَّ" هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمر والشأن حُذِفَ، والجملةُ الاسميَّةُ بعدها في محلِّ الرفع خبراً لها كقول الشاعر:

2573 - في فتية كسيوفِ الهند قد علموا * أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَبْتَعِلُ
و "أَنَّ" واسمها وخبرها في محلِّ رفع خبراً للمبتدأ الأول. وزعم الجرجانيُّ أن "أَنَّ" هنا زائدة والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله، وهي دعوى لا دليلَ عليها مخالفةٌ لنص سيبويه والنحويين. وزعم المبرد أيضاً أن "أَنَّ" المخففة يجوزُ إعمالها مخففةً كهي مشددةٌ، وقد تقدم ذلك. وتخفيفُ "أَنَّ" ورفعُ "الحمد" هو قراءةُ العامة. وقرأ عكرمة وأبو مجلز وأبو حيوه وقتادة ومجاهد وابنُ يعمر وبلال بن أبي بردة وابن محيصن ويعقوب بن تشديدِها ونصبُ دال "الحمد" على أنه اسمها. وهذه تؤيدُ أنها المخففةُ في قراءة العامة، وتردُّ على الجرجاني.

(8/133)

* {وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْحَيْرِ لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَنَدَّرَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }

قوله تعالى: {وَلَوْ يُعَجِّلُ} هذا الامتناعُ نفي في المعنى تقديره: لا يُعَجِّلُ لهم الشرَّ. قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف أتصل به قوله: "فَنَدَّرَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وما معناه؟ قلت: قوله: "وَلَوْ يُعَجِّلُ" متضمنٌ معنى نفي التعجيلِ كأنه قيل: ولا تُعَجِّلُ لهم بالشرِّ ولا تُقْضِي إليهم أجَلَهُمْ".
قوله: {اسْتِعْجَالَهُمْ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ التشبيهيِّ تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم، ثم حَذَفَ الموصوفَ وهو "استعجال" وأقام

صفته مُقامه وهي "مثل" فبقي: ولو يعجل الله مثل استعجالهم، ثم حَذَفَ المضافَ وأقام المضاف إليه مُقامه. قال مكي: "وهذا مذهبُ سيبويه" قلت: وقد تقدّم غيرَ مرّةٍ أن مذهبَ سيبويه في مثل هذا أنه منصوبٌ على الحال من ذلك المصدر المقدر، وإن كان مشهوراً أقوالِ المُعربين غيرَه، ففي نسبة ما ذكرته أولاً لسيبويه نظرٌ.

الثاني: أن تقديرَه: تعجيلاً مثل استعجالهم، ثم فُعل به ما تقدّم قبلَه وهذا تقديرٌ أبي البقاءن فقدّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبلَه، فإنَّ "تعجيلاً" مصدر لـ "عَجَّلَ" وما ذكره مكي موافقٌ للمصدر الذي بعده، والذي يظهر ما قدّره أو البقاء لأن موافقة الفعل أولى، ويكون قد شبه تعجيلَه تعالى باستعجالهم، بخلاف ما قدّره مكي فإنه لا يظهر، إذ ليس "استعجال" مصدرًا لـ "عَجَّلَ".

(8/134)

وقال الزمخشري: أصله: ولو يُعَجَّلَ اللهُ للناس الشرَّ تعجيلَه لهم الخير، فوضع "استعجالهم بالخير" موضع "تعجيله لهم الخير" إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبهم، كأنَّ استعجالهم بالخير تعجيلٌ لهم". قال الشيخ: "ومدلولُ "عَجَّلَ" غيرُ مدلول "استعجل" لأنَّ "عَجَّلَ" يدلُّ على الوقوع، و"استعجل" يدلُّ على طلب التعجيل، وذلك واقعٌ من الله، وهذا مضافٌ إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير، فشبهه التعجيل بالاستعجال؛ لأن طلبهم [للخير] ووقوع تعجيله مقدّمٌ عندهم على كل شيء. والثاني: أن يكون تمّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدرُ تقديرَه: ولو يعجل الله للناس الشرَّ إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير، لأنهم كانوا يستعجلون بالشرِّ ووقوعه على سبيل التهكم كما كانوا يتسرعون بالخير". الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاط كاف التشبيه، والتقدير: كاستعجالهم. قال أبو البقاء: "وهو بعيدٌ، إذ لو جاز ذلك لجاز "زيد غلام عمرو" أي: كغلام عمرو" وبهذا صَعَّفَه جماعةٌ وليس بتضعيفٍ صحيح، إذ ليس في المثال الذي ذكر فعل يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآية فعلٌ يصحُّ فيه ذلك وهو قوله "يُعَجَّلُ". وقال مكي: "وَيَلْزَمُ مَنْ يُجَوِّزُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ أَنْ يَجِيزَ "زَيْدُ الْأَسَدِ" أَي: كَالْأَسَدِ" قلت: قوله "ويلزم إلى آخره" لا ردٌّ فيه على هذا القائل إذ يلتزمه، وهو التزام صحيح سائغ، إذ لا ينكر أحد "زيد الأسد" على معنى "كالأسد"، وعلى تقدير التسليم فالفرق ما ذكره أبو البقاء أي: إن الفعل يطلب مصدرًا مشبهاً فصار مدلولاً عليه. وقال بعضهم: تقديره: في استعجالهم، نقله مكي، فلَمَّا حُذِفَتْ "في" انتصب، وهذا لا معنى له.

(8/135)

قوله: {لَقُضِيَ} / قرأ ابن عامر "لقضي" بفتح الفاء والعين مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، "أجلهم" نصباً. والباقون "لُقِضِيَ" بالضم والكسر مبنياً للمفعول، "أجلهم" رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل. وقرأ الأعمش "لَقُضِينَا" مسنداً لضمير

المعظم نفسه، وهي مؤيدة لقراءة ابن عامر. قوله: {قَتَدَّرْ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على قوله {وَلَوْ يَعَجَّلُ اللَّهُ} على معنى أنه في قوة النفي، وقد تقدّم تحقيق ذلك في سؤال الزمخشري وجوابه فيه. إلا أن أبا البقاء ردّ عطفه على "يَعَجَّلُ" فقال: "ولا يجوز أن يكون معطوفاً على "يَعَجَّلُ" إذ لو كان كذلك لدخل في الامتناع الذي تقتضيه "لو" وليس كذلك، لأنّ التعجيل لم يقع، وتزكهم في طغيانهم وقع". قلت: إنما يتم هذا الردُّ لو كان معطوفاً على "يَعَجَّلُ" فقط باقياً على معناه، وقد تقدّم أن الكلام صار في قوة { } فيكون "قَتَدَّرْهم" معطوفاً على جملة النفي لا على الفعل الممتنع وحده حتى يلزم ما قال. والثاني: أنه معطوفٌ على جملة مقدرة: "لا نعجل لهم الشرّ قَتَدَّرْهم" قاله أبو البقاء. والثالث: أن تكون جملة مستأنفة، أي: فنحن تدّر الذين. قاله الحوفي.

* { وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَان لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُبْنٌ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

(8/136)

قوله تعالى: {لِجَنبِهِ}: في محلّ نصب على الحال، ولذلك عطفت الحال الصريحة، والتقدير: دعانا مضطجعا لجنبه، أو مُلقياً لجنبه. واللام على بابها عند البصريين، وزعم بعضهم أنها بمعنى "على"، ولا حاجة إليه. واختلف في ذي الحال، فقيل: الإنسان، والعامل فيها "مسّ" قاله ابن عطية. وتقله أبو البقاء عن غيره، واستضعفه من جهين، أحدهما: أن الحال على هذا وإيقعه بعد جواب "إذا" وليس بالوجه. قلت: كأنه يعني أنه ينبغي ألا يجاب الشرط إلا إذا استوفى معمولاته، وهذه الحال معمولة للشرط وهو "مسّد"، وقد أجب قبل أن يستوفي معموله. ثم قال: "والثاني: أن المعنى: كثرة دعائه في كل أحواله لا على أن الضّر يصيبه في كل أحواله، وعليه جاءت آيات كثيرة في القرآن. قال الشيخ: "وهذا الثاني يلزم فيه - من مسّه الضّر في هذه الأحوال - دعاؤه في هذه الأحوال، لأنه جواب ما دُكرت فيه هذه الأحوال [فالقيد في الشرط قيد في الجواب كما تقول: "إذا جاءنا زيدٌ فقيراً فقد أحسنّا إليه" فالمعنى: أحسنّا إليه في حال فقره".

وقيل: صاحبُ الحال هو الضمير الفاعل في "دعانا" وهو واضح، أي: دعانا في جميع أحواله لأن هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإنسان عن واحدة منها. ثم قيل: المراد بالإنسان الجنس، وهذه الأحوال بالنسبة إلى المجموع، أي: منهم من يدعو مُستلقياً، ومنهم من يدعو قائماً، أو يُراد به شخصٌ واحد جمّع بين هذه الأحوال الثلاثة بحسب الأوقات، فيدعو في وقتٍ على هذه الحال، وفي وقتٍ على أخرى.

قوله: {كَان لَمْ يَدْعُنَا} قد تقدّم الكلام على مثل هذا عند قوله: {لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ}. قال الزمخشري: "فَحَذَفَ ضميرَ الشأن كقوله:

2574 - * كَانُ تَدْيَاهُ حُقَّانِ "

(8/137)

يعني على رواية مَنْ رواه "تَدْيَان" بالألف، وُبروى "كَأَنَّ تَدْيِيَه" بالياءِ على أنها أعملت في الظاهر وهو شاذٌ، وصدر هذا البيت:
 وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ *
 وهذه الجملة التشبيهية في محلِّ نصب على الحال مِنْ فاعل "مَرَّ"، أي: مضى على طريقته مشبهاً مَنْ لم يَدْعُ إلى كَشْفِ ضِرِّهِ. و"مَسَّه" صفةٌ لـ"صُرِّ"، قال صاحب النظم: {وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ} وَصَفُهُ للمستقبل، و"فَلَمَّا كَشَفْنَا" للماضي، فهذا النَّظْم يدلُّ على معنى الآية أنه كان هكذا فيما مضى، وهكذا يكون مما يُستقبل، فدل ما في الآية من الفعل المستقبل على ما فيه من المعنى المستقبل.

والكافُ مِنْ "كَذَلِكَ زَيْنٌ" في موضع نصب على المصدر، أي: مثل ذلك التزيين والإعراض عن الابتهاج. وفاعل "زَيْنٌ" المحذوف: إِمَّا اللّهُ تَعَالَى وَإِمَّا الشَّيْطَانِ. و {مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. و"ما" يجوزُ أن تكون مصدريةً، وأن تكونَ بمعنى الذي.

* {وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ}

قوله تعالى: {مِنْ قَبْلِكُمْ}: متعلقٌ بـ"أهْلَكْنَا"، ولا يجوز أن يكونَ حالاً من "القرون" لأنه ظرف زمان فلا يقع حالاً عن الحثة كما لا يقع خيراً عنها. وقد تقدّم تحقيق هذا في أول البقرة، وقد تقدّم الكلام على "لَمَّا" أيضاً.

(8/138)

قوله: {وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ} يجوز أن يكون معطوفاً على "ظلموا" فلا محلَّ له عند سبويه، ومحلّه الجر عند غيره، لأنه عطف على ما هو في محلِّ جرٍ بإضافة الظرف إليه، ويجوز أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال، أي: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالحجج والشواهد على صدقهم و"بالبينات" يجزُّ أن يتعلق بـ"جاءتهم"، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حال من "رسلهم" [أي: جاؤوا ملتبسين بالبينات مصاحبين لها].

قوله: {وَمَا كَانُوا} الظاهرُ عطفه على "ظلموا". وجوّز الزمخشري أن يكونَ / اعتراضاً قال: "واللامُ لتأكيد فني إيمانهم، ويعني بالاعتراض كونه وقع بين الفعل ومصدره التشبيهي في قوله "كذلك تجزي". والضميرُ في "كانوا" عائد على "القرون". وجوّز مقاتل أن يكونَ ضميرُ أهل مكة، وعلى هذا يكونُ التفاتاً إذ فيه خروجٌ من ضمير الخطاب في قوله "قبلكم" إلى الغيبة، والمعنى: وما كنتم لتؤمنوا، و"كذلك" نعتٌ لمصدر محذوف، أي مثل ذلك الجزاء نجزي. وقُرىء "يجزي" بياء الغيبة، وهو التفاتٌ من التكلم في قوله "أهْلَكْنَا" إلى الغيبة.

* { ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { لِنَنْظُرَ } متعلق بالَجَعَلِ. وقرأ يحيى الذماري بنون واحدة وتشديد الظاء. وقال يحيى: "هكذا رأيت في مصحف عثمان" يعني أنه رآها بنون واحدة، ولا يعني أنه رآها مشددة؛ لأنَّ هذا الشكل وهو رديءٌ جداً، وأحسن ما يقال فيه: إنه بالغ في إخفاء عُنَّةِ النون الساكنة فظنَّ السامع إدغاماً، ورؤيته له بنون واحدة لا يدلُّ على قراءته إياه مشدداً الظاء ولا مخففاً. قال الشيخ: "ولا يدلُّ" على حَذْفِ النون من اللفظ". وفيه نظرٌ لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه؟

وقوله: { كَيْفَ } منصوبٌ بـ "تعلمون" على المصدر، أي: أيَّ عملٍ تعملون، وهي معلقة للنظر.

(8/139)

* { وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بِبَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بُقْرَانٍ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ فُلٌ مَّا يَكُونُ لِيَا أُنْ أَبَدُّهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِيَا إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَّا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ }

قوله تعالى: { أَوْ بَدَّلَهُ }؛ يحتمل التبديل في الذات والتبديل في الصفات، يعني أجعل آية عذاب مكان آية رحمة. فإن قيل: يلزم على الأول التكرار في قوله: { إِنَّتِ بُقْرَانٍ غَيْرَ هَذَا }، فالجواب أن معنى الأول: انت بقران غيره مع بقائه، أو بدله بأن تُزِيلَ ذاته بالكلية، فيتغير المطلوبان. و"تلقاء" مصدرٌ على تفعال، ولم يجيء مصدر بكسر التاء إلا هذا والتَّيْبَانِ. وقرىء شاذاً بفتح التاء، وهو قياسُ المصادر الدالة على التكرار كالتَّطَوُّافِ والتَّجَوُّالِ. وقد يُستعمل التَّلْقَاءُ بمعنى قبالتك، فينتصب انتصاب الظروف المكانية.

* { قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ }؛ أي: ولا أعلمكم الله به، مِنْ دَرَيْتُ، أي: علمت. ويقال: دَرَيْتُ بكذا وأدريتك بكذا، أي: أحطت به بطريق الدراية، وكذلك في "علمت به" فَتَصَمَّنَ العلمُ معنى الإحاطة فتعدى تعديتها.

(8/140)

وقرأ ابن كثير - بخلاف عن البيزي - "ولأدراكم" بلام داخله على "أدراكم" مثنياً. والمعنى: ولأعلمكم به من غير وساطتي؛ إمَّا بوساطة ملكٍ أو رسولٍ غيري

من البشر، ولكنه حَصَّنِي بهذه الفضيلة. وقراءة الجمهور "لا" فيها مؤكدة؛ لأنَّ لا يَصِحُّ نفي الفعل بها إذا وقع جواباً، والمعطوفُ على الجواب جواب، ولو قلت: "لو كان كذا لا كان كذا" لم يَجُزْ، بل تقول: "ما كان كذا". وقرأ ابن عباس والحسن وابن سيرين وأبو رجاء: {ولا أَدْرَأْتُكُمْ به} بهمزة ساكنة بعد الراء. وفي هذه القراءة تخريجان، أحدهما: أنها مُبْدَلَةٌ من ألف، والألف منقلبة عن ياءٍ لانفتاح ما قبلها وهي لغةٌ لُعْقِيلٍ حكاها قطرب، يقولون في أعطيتك: أعطائك. وقال أبو حاتم: "قَلَبَ الحسَنُ الياءَ ألفاً، كما في لغة بني الحرث يقولون: عَلاك وإلاك، ثم هَمَرَ على لغة من قال في العاَمَلِ: العاَمَلِ، وقيل: بل أبدلت الهمزة من نفس الياء نحو: "لَيَأْتُ بالحج" و"رَتَات فلاناً"، أي: لَبِثُ وَرَتَيْتُ. والثاني: أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه مِنَ الدَّرءِ وهو الدَّفْعُ كقوله: {وَيَذَرُوا عَنْهَا العَدَابَ}، ويقال: أَدْرَأته، أي: جَعَلته دارئاً، والمعنى: ولا جَعَلْتُمْ بتلاوته حُصْماً تَذَرُونِي بالجدال. قال أبو البقاء: "وقيل: هو غل"، لأنَّ قارئها ظَنَّ أنها من الدَّرءِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: ليس بغلطٍ والمعنى: لو شاء الله لدَفَعَكُمْ عن الإيمان به".

وقرأ شهر بن حوشب والأعمش: "ولا أَدْرَأْتُكُمْ" من الإنذار، وكذلك / هي في حرف عبد الله.

والضمير في "قيله" عائد على القرآن. وقيل: على النزول. وقيل: على وقت النزول. و"عُمراً" مشبهة بظرف الزمان فانتصب انتصابه، أي: مدة متطاولة. وقيل: هو على حَدِّ مضاف، أي: مقدار عُمُر. وقرأ الأعمش "عُمراً" بسكون الميم كقولهم: "عَصْد" في "عَصْد".

(8/141)

* { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله تعالى: {مَا لَا يَصُرُّهُمْ} "ما" موصولة، أو نكرة موصوفة وهي واقعة على الأصنام، ولذلك راعى لفظها فأفرد في قوله {مَا لَا يَصُرُّهُمْ} ومعناها فجمع في قوله "هؤلاء شفعاؤنا".

قوله: {أَتُنَبِّئُونَ} قرأ بعضهم: "أَتُنَبِّئُونَ" مخففاً من أبناً، يقال: أبناً ونبأ كأخبر وخبر. وقوله: {بِمَا لَا يَعْلَمُ} "ما" موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة كالتي تقدمت. وعلى كلا التقديرين فالعائد محذوف، أي: يعلمه. والفاعل هو ضمير البارئ تعالى، والمعنى: أتنبئون الله بالذي لا يعلمه الله، وإذا لم يعلم الله شيئاً استحال وجود ذلك الشيء، لأنه تعالى لا يعزب عن علمه شيء، وذلك الشيء هو الشفاعة، ف"ما" عبارة عن الشفاعة.

والمعنى: أن الشفاعة لو كانت لَعَلِمَهَا البارئ تعالى. وقوله: {فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} تأكيدٌ لنفيه، لأنَّ كل موجود لا يخرج عنهما. ويجوز أن تكون "ها" عبارة عن الأصنام. وفاعل "يعلم" ضميرٌ عائد عليها. والمعنى: أتعلمون الله بالأصنام التي لا تعلم شيئاً في السموات ولا في الأرض، وإذا تبَّت أنها لا

تعلم فكيف تشفع؟ والشافع لا بد وأن يعرف المشفوع عنده، والشفوع له، هكذا أعربه الشيخ، فجعل "ما" عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة، له، هكذا أعربه الشيخ، فجعل "ما" عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة، والأول أظهر. و "ما" في "عَمَّا يُشْرِكُونَ" يُحتمل أن تكون بمعنى الذي، أي: عن شركائهم الذي يُشركونهم به في العبادة. أو مصدرية، أي: عن إشراكهم به غيره.

(8/142)

وقرأ الأخوان هنا "عَمَّا يُشْرِكُونَ"، وفي النحل موضعين، الأول: {سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ}، والثاني: {بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}. وفي الروم: {هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِنْ دَلِكُمْ مَن سَيِّئٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} بالخطاب. والباقون بالعينة في الجميع. والخطاب والغيبة واضحتان.

وأتى هنا بـ"يُشْرِكُونَ" مضارعاً دون الماضي تنبيهاً على استمرار حالهم كما جاؤوا يعبدون، وتنبيهاً أيضاً على أنهم على الشرك في المستقبل، كما كانوا عليه في الماضي.

* { وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ صَرَاءٍ مَسَنَّهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِيآ آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ }

قوله تعالى: {وَإِذَا أَدْقْنَا}: شرطية جوابها "إذا الفجائية" في قوله: {إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ}، والعامل في "إذا" الفجائية الاستقرار الذي في "لهم" وقد تقدم لك خلاف في "إذا" هذه: هل هي حرف أو ظرف زمان على بابها أو ظرف مكان؟ وقال أبو البقاء: "وقيل: "إذا" الثانية زمانية أيضاً، والثانية وما بعدها جواب الأولى". وهذا الذي حكاه قول ساقط لا يفهم معناه.

(8/143)

وقوله: {فِيآ آيَاتِنَا} متعلق بـ"مَكْرٌ" جعل الآيات مَحَلًّا للمكر والمبالغة، وبَصْعَف أن يكون الجارُّ صفةً لـ"مكر". وقوله: "مكراً" نصب على التمييز. لصح أن يُقال: "سرع مكره" وأيضاً فإن شرط جواز الخفض صدق التمييز على موصوف أفعال التفضيل نحو: "زيد أحسن فقيه". و "أسرع" مأخوذ من سرع ثلاثياً، حكاه الفارسي. وقيل: بل من أسرع، وفي بناء أفعال وفعلية التعجب من أفعال ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، المنع مطلقاً، التفضيل: بين أن تكون الهمزة للتعدية فيمتنع، أو لا فيجوز، وتحريزها في كتب النحاة. وقال بعضهم: "أسرع" هنا ليست للتفضيل وهذا ليس بشيء إذ السياق يرده. وجعله ابن عطية: - أعني كون أسرع للتفضيل - نظير قوله: "لهي أسود من القار". قال الشيخ: "وأما تنظيره "أسود من القار" بـ"أسرع" ففاسد / لأن "أسود" ليس فعله

على وزن أَفْعَل، وإنما هو على وزن فَعَلَ نحن: سَوَدَ فهو أسود، ولم يمتنع التعجب ولا بناء أَفْعَل التفضيل عند البصريين مِنْ سَوَدَ وَحَمَرَ وَأِدَمَ إلا لكونه لونا. وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين في الألوان مطلقاً، وبعضهم في السوادن والبياض فقط"، قلت: تنظيره به ليس بفاسد، لأن مراده بناءً أَفْعَل مما زاد على ثلاثة أحرف وإن لم يكن على وزن أَفْعَل، وسَوَدَ وإن كان على ثلاثة لكنه في معنى الزائد على ثلاثة، إذ هو في معنى أسود، وَحَمَرَ في معنى أحمر، نصَّ على ذلك النحويون، وجعلوه هو العلة المانعة من التعجب في الألوان. وقرأ الحسنُ وقتادة ومجاهد والأعرج ونافعُ في رواية: "يَمْكُرُونَ" بياء الغيبة جَزْياً على ما سَبَق. والباقون بالخطابِ مبالغةً في الإعلام بمكرهم والتفاناً لقوله: "قل الله"، إذ التقدير: قل لهم، فَنَاسَبَ الخطاب. وفي قوله: "إن رسلنا" التفاتٌ أيضاً، إذ لو جَرَى على قوله: "قل الله"، لقليل: إن رسله.

(8/144)

* { هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ يَرْيَحُ طَيْبَةً وَقَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ غَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنُكُوِّنَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ }

قوله تعالى: { يُسَيِّرُكُمْ } قراءة ابن عامر من النَّشْر ضد الطيِّ، والمعنى: يُفَرِّقُكُمْ وَبَيِّنُكُمْ. وقرأ الحسن: "يُنَشِّرُكُمْ" مِنْ أُنَشَّرَ، أي: أَحْيَا وهي قراءة ابن مسعود أيضاً. وقرأ بعض الشاميين "يُنَشِّرُكُمْ" مِنْ أُنَشَّرَ، أي: للتكثير من النَّشْر الذي هو مطاوع الانتشار. وقرأ الباقر "يُسَيِّرُكُمْ" من النَّسِير، والتضعيف فيه للتعدية تقول: سار الرجل وَسَيَّرْتُهُ أنا. وقال الفارسي: "هو تضعيفٌ مبالغة لا تضعيفٌ تعدية، لأنَّ العرب تقول: "سَيَّرْتُ الرَّجُلَ وَسَيَّرْتُهُ"، ومنه قول الهذلي: 2575 - فلا تجزَعَنَّ مِنْ سُنَّةِ أَنْتِ سَيَّرْتَهَا * فأولُ راضِ سُنَّةٍ مَنْ يَسَيِّرُهَا وهذا الذي قاله أبو علي غير ظاهر؛ لأن الأكثر في لسان العرب أنَّ "سار" قاصرٌ، فَجَعَلُ المضعفِ مأخوذاً من الكثيرِ أولى. وقال ابن عطية: "وعلى هذا البيتِ اعتراضٌ حتى لا يكونَ شاهداً في هذا، وهو أن يكونَ الضميرُ كالظرفِ، كما تقول: "سَيَّرْتُ الطَّرِيقَ". قال الشيخ: "وأما جَعَلُ ابن عطية الضميرُ كالظرفِ كما تقول: "سَيَّرْتُ الطَّرِيقَ" فهذا لا يجوزُ عند الجمهور، لأنَّ "الطَّرِيقَ" عندهم ظرفٌ مختصٌّ كالدار فلا يَصِلُ إليها الفعلُ - غيرَ "دخلت" عند سيبويه، و "انطلقت" و "ذهبت" عند الفراء - إلا بوساطة "في" إلا في ضرورة، وإذا كان كذلك فضميرُه أخرى أن لا يَتَعَدَّى إليه الفعل". وزعم ابن الطرواة أنَّ "الطَّرِيقَ" ظرفٌ غيرٌ مختصٍ فيصلُ إليه الفعلُ بنفسه، وأباه النحاة.

(8/145)

قوله: {حَتَّى إِذَا} "حتى" متعلقة بـ "يُسَيِّرُكُمْ". وقد تقدّم الكلام على "حتى" هذه الداخلة على "إذا" وما قيل فيها. قال الزمخشري: "كيف جعل الكون في الفلك غاية التسيير في البحر، والتسيير في البحر إنما هو بالكون في الفلك؟ قلت: لم يجعل الكون في الفلك غاية التسيير، ولكن مضمون الجملة الشرطية الواقعة بعد "حتى" بما في حيزها كأنه قال: يُسَيِّرُكُمْ حتى إذا وقعت هذه الحادثة فكان كيت وكيت من الريح العاصفة وتراكم الأمواج والظن للهلاك والدعاء بالإنقاذ".

وقرأ أبو الدرداء وأمّ الدرداء "في الفلكي" بياء النسب. وتخرّبها يحتمل وجهين، أحدهما: أن يراد به الماء العَمْرُ الكثير الذي لا يجزي الفلك إلا فيه، كأنه قيل: كنتم في اللجّ الفلكي، ويكون الضمير في "جَرَيْنَ" عائداً على الفلك لدلالة "الفلكي" عليه لفظاً ولزوماً. والثاني: أن يكون من باب النسبة إلى الصفة لقولهم: "أَحْمَرِي" كقوله:
2576 - أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي * والدهرُ بالإنسان دَوَّارِي
وكَيْسَبْتَهُمْ إِلَى الْعَلَمِ فِي قَوْلِهِمْ: "الصَّلْتَانِي" كقوله:
2577 - آتَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ *

فزاد ياء النسب في اسمه.
قوله: {وَجَرَيْنَ} يدجوز أن يكون نسقاً على "كنتم"، وأن يكون حالاً على إضمار "قد". والضمير عائداً على "الفلك"، والمراد به هنا الجمع، وقد تقدّم أنه مكسّر، وأن تغييره تقدير، فضمته كضمّة "بذن"، وأنه ليس باسم جمع، كما زعم الأخفش.

(8/146)

وقوله: {بهم} فيه التفات من الخطاب إلى العيبة. قال الزمخشري: / "فإن قلت: ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى العيبة؟ قلت: المبالغة كأنه يدكّر لغيرهم حاله ليُعجبتهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتوبيخ". وقال ابن عطية: "بهم" خروج من الخطاب إلى العيبة وحسن ذلك لأن قوله: {كنتم في الفلك} هو بالمعنى المعقول، حتى إذا حصل بعضكم في السفن انتهى. فقدر اسماً غائباً وهو ذلك المضاف المحذوف، فالضمير الغائب يعود عليه. ومثله {أَوْ كَطَلَمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِّي يَعْشَاهُ مَوْجٌ} تقديره: أو كذي ظلمات" وعلى هذا فليس من الالتفات في شيء. وقال الشيخ: "والذي يظهر أن حكمة الالتفات هنا هي أن قوله {هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ} خطابٌ فيه امتنان وإظهار نعمة للمخاطبين، والمسيرون في البر والبحر مؤمنون وكفار، والخطاب شامل، فحسن خطابهم بذلك ليستديم الصالح الشكر، ولعل الطالح يتذكر هذه النعمة، ولما كان في آخر الآية ما يقتضي أنهم إذا تجّوا بَعُوا في الأرض عدل عن خطابهم بذلك إلى العيبة لئلا يخاطب المؤمنون بما لا يليق صدوره منهم وهو البغي بغير الحق"

قوله: {بِريح} متعلق بـ "جَرَيْنَ"، فيقال: كيف يتعدّى فعل واحد إلى معمولين بحرف جرّ متحد لفظاً ومعنى؟. فالجواب أن الباء الأولى للتعدية كهي في "مررت بزيد" والثانية للسبب فاختلف المعنيان، فلذلك تعلقا بعامل واحد.

يجوز أن تكونَ الباءُ الثانيةُ للحالِ للتعلقِ بمحذوفٍ، والتقدير: جَرَيْنَ بهم ملتبسَةً بريحٍ، فتكونُ الحالُ من ضميرِ الفلکِ.

قوله: {وَقَرِحُوا بِهَا}، يجوز أن تكون هذه الجملةُ تَسْقَاً على "جَرَيْنَ"، وأن تكونَ حالاً، و "قد" معها مضمرةٌ عند بعضهم، أي: وقد قَرِحُوا، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في "بهم".

(8/147)

قوله: {جَاءَتْهَا} الظاهرُ أن هذه الجملةُ الفعليةُ جوابُ "إذا"، وأن الضميرَ في "جَاءَتْهَا" ضميرُ الريحِ الطيبةِ، أي: جَاءَتِ الرِيحُ الطيبةُ رِيحٌ عاصفٌ، أي: حَلَفَتْهَا. وبهذا بدأ الزمخشري، وسبقه إليه الفراءُ وجَوَّزَ أن يكونَ الضميرُ للفلکِ، ورجَّحَ هذا بأن الفلکَ هو المُحَدَّثُ عنه.

قوله: {وَطَنُّوْا} يجوز أن يكونَ معطوفاً على "جاءتها" الذي هو جوابُ "إذا"، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على "كنتم" وهو قولُ الطبريِّ ولذلك قال: "وطنوا" جوابه "دَعَوْا الله". قال الشيخ: "ظاهره العطفُ على جوابِ "إذا" لا أنه معطوفٌ على "كنتم" لكنه محتمل كما تقول: "إذا زارك فلانُ فأكرمه، وجاءك خالد فأحسبُ إليه" وأنَّ أداةَ الشرطِ مذكورة". وقرأ زيدان عليّ "حيط" ثلاثياً. قوله: {دَعَوْا الله}، قال أبو البقاء: "هو جوابُ ما اشتمل عليه المعنى مِنْ معنى الشرطِ، تقديره: لما طَنُّوا أنهم أحيط بهم دَعَوْا الله"، وهذا كلامٌ فارغٌ. وقال الزمخشري: "هي بدلٌ مِنْ "طنُّوا" لأنَّ دعاءهم مِنْ لوازمِ طَنُّهم الهلاكُ فهو متلبسٌ به". ونقل الشيخ عن شيخه أبي جعفر أنه جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: فماذا كان حالهم إذ ذاك؟ فقيل: دَعَوْا الله". و"مخلصين" حال. و"له" متعلقٌ به. و"الدين" مفعوله.

قوله: {لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا} اللامُ موطنُةٌ للقسمِ المحذوفِ، و"لنكوننَّ" جوابه، والقسمُ وجوابه في محل نصب بقول مقدر، وذلك القولُ المقدرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والتقدير: دَعَوْا قائلين: لئن أنجيتنا من هذه لنكوننَّ. ويجوزُ أن يُجْرَى "دَعَوْا" مُجْرَى "قالوا"، لأن الدعاءَ بمعنى القولِ، إذ هو نوعٌ مِنْ أنواعه، وهو مذهبُ كوفي.

(8/148)

* {فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَعَيْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: {إِذَا هُمْ يَبْعُونَ}: جوابُ "لمَّا"، وهي "إذا الفجائية". وقوله: "بغير الحق" حالٌ، أي: ملتبسين بغير الحق. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى قوله: "بغير الحق" والبعيُّ لا يكونُ بحق؟ قلت: بلى وهو استيلاء المسلمين على أرض الكفار وهدءُهم دورهم وإحراقُ زروعهم وقطعُ أشجارهم، كما فعل

رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة"، وكان قد فسّر البغي بالفساد والإمعان فيه، مِنْ "بَعَى الجرحُ: إذا ترامى للفساد". ولذلك قال الزجاج: "إنه الترقّي في الفساد"، وقال الأصمعيُّ أيضاً: "بَعَى الرجحُ: ترقّى إلى الفساد، وبَعَت المرأة: فَجَرَت"، قال الشيخ / "ولا يَصِحُّ أن يُقال في المسلمين إنهم بأَعُونَ على الكفرة، إلا إن دُكر أن صلَّ البغي هو الطلبُ مطلقاً، ولا يتضمَّن الفسادَ، فحينئذ ينقسم إلى طلب بحق وطلب بغير حق"، قلت: وقد تقدّم أن هذه الآية تُرَدُّ على الفارسي أنَّ "لَمَّا" ظرف بمعنى حين؛ لأن ما بعد "إذا" الفجائية لا يَعْمَل فيما قبله، وإذ قد فَرَضَ كَوْن "لَمَّا" ظرفاً لزم أن يكون لها عاملٌ.

(8/149)

قوله: {مَتَاعَ الْحَيَاةِ} قرأ حفص "متاع" نصباً، ونصبه على خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الظرف الزماني نحو "مَقَدَّم الحاج"، أي: رَمَن متاع الحياة. والثاني: أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال، أي: مُتَمَتِعِينَ. والعاملُ في هذا الظرف وهذه الحال الاستقرار الذي في الخبر، وهو "عليكم". ولا يجوز أن يكونا منصوبين بالمصدر لأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وقد تقدّم أنه لا يُخَبَّر عن الموصول إلا بعد تمام صلته. والثالث: نصبه على المصدر المؤكّد بفعلٍ مقدر، أي: يتمتعون متاع الحياة. الرابع: أنه منصوب على المفعول به بفعلٍ مقدر يدل عليه المصدر، أي: يبغون متاع الحياة. ولا جائز أن ينتصب بالمصدر لما تقدم. الخامس: أن ينتصب على المفعول مِنْ أجله، أي: لأجل متاع والعامل فيه: إمَّا الاستقرارُ المقَدَّرُ في "عليكم"، وإمَّا فعلٌ مقدر. ويجوز أن يكون الناصبُ له حال جعله ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً من أجله نفس البغي لا على جَعَل "على أنفسكم" خبراً بل على جَعَله متعلقاً بنفس البغي، والخبرُ محذوفٌ لطول الكلام، والتقدير: إنما بَعَيْكُمْ على أنفسكم متاع الحياة مذومٌ أو مكروهٌ أو منهىٌّ عنه.

(8/150)

وقرأ باقي السبعة "متاع" بالرفع. وفيه أوجه، أحدها: - وهو الأظهر - أنه خبرٌ "بَعَيْكُمْ" و "على أنفسكم" متعلقٌ بالبغي. ويجوز أن [يكون] "عليكم" خبراً، و "متاع" خبراً ثانياً، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو متاع. ومعنى "على أنفسكم"، أي: على بعضكم وجنسيكم كقوله {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ} {وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ}، أو يكون المعنى: إنَّ وبال البغي راجعٌ عليكم لا يتعداكم كقوله: {وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} وقرأ ابنُ أبي إسحاق "متاعاً الحياة" بنصب "متاعاً" و "الحياة" ف "متاعاً" على ما تقدّم. وأما "الحياة" فيجوز أن تكون مفعولاً بها، والناصب لها المصدر، ولا يجوز والحالة هذه أن يكون "متاعاً" مصدرًا مؤكداً لأنَّ المؤكّد لا يعمل. ويجوز أن تنتصب "الحياة" على البديل من "متاعاً" لأنها مشتملةٌ عليه.

وَقُرِءَ أَيضاً "مَتَاعُ الْحَيَاةِ" بِجَرِّ "مَتَاعٍ"، وَخُرِّجَتْ عَلَى النِّعْتِ لِأَنْفُسِكُمْ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ حِينَئِذٍ تَقْدِيرُهُ: عَلَى أَنْفُسِكُمْ ذَوَاتِ مَتَاعِ الْحَيَاةِ، كَذَا خَرَّجَهُ بَعْضُهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا جُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ وَبَقِيَ عَمَلُهُ، أَيْ: إِنَّمَا بَعُيْتُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ لِأَجْلِ مَتَاعٍ، وَيُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ النَّصْبِ فِي وَجْهِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ، وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ قَلِيلاً، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَا تَتَّبَعُ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَيْ: مَتَمْتَعَاتٍ" يَعْنِي أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمَصْدَرَ نِعْتاً لـ "أَنْفُسِكُمْ" مِنْ غَيْرِ حَذْفِ مِضَافٍ بَلْ عَلَى الْمِبَالِغَةِ أَوْ عَلَى جَعْلِ الْمَصْدَرِ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ. ثُمَّ قَالَ: "وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً إِذَا أَمَكُنَ أَنْ يُجْعَلَ صِفَةً"، قُلْتُ: وَإِذَا جَعِلَ بَدَلاً عَلَى ضَعْفِهِ فَمِنْ أَيِّ قَبِيلِ الْبَدَلِ يُجْعَلُ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ، وَلَا بَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ مَحذُوفٍ حِينَئِذٍ، أَيْ: مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَهَا.

وَقُرِءَ "فِيئْتِكُمْ" بِيَاءِ الْعَيْبَةِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى.

(8/151)

* {إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَوَضَحَتْ بِهَا رُءُوسُ السَّيِّدِينَ فَذَرَاكَ لَهُمُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ }

قوله تعالى: {إِنَّمَا مَثَلُ} : هذه الجملة سبقت لتشبيه الدنيا بنبات الأرض، وقد شرخ الله تعالى وجه التشبيه بما ذكر. قال الزمخشري: "وهذا من / التشبيه المركب، شبهت حال الدنيا في سرعة تقصيرها وانقراض نعيمها بعد الإقبال بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعدما التف وتكاثف وزين الأرض بخضرتها ورفيفه"، قلت: التشبيه المركب في اصطلاح البيانين: إما أن يكون طرفاه مركبين، أي: تشبيه مركب بمركب كقول بشار بن برد:
2578 - كان مُتَّارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا * وَأَسْيَاقِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
وذلك انه يُشَبَّهُ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ هُوِيٍّ أَجْرَامٍ مَشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةٍ الْمَقْدَارِ مُتَفَرِّقَةٍ فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلَمٍ بَلِيلٍ سَقَطَتْ كَوَاكِبُهُ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْأَفْرَادِ وَالْتَرَكِيبِ. وَتَقْسِيمَاتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

(8/152)

وقوله: {كَمَاءٍ} هو خير المبتدأ، و "أنزلناه" صفة لـ "ماء"، و "من السماء" متعلق بـ "أنزلناه" ويضعف جعله حالاً من الضمير المنصوب. وقوله: "فاختلط به" في هذه الباء وجهان، أحدهما: أنها سببية. قال الزمخشري: "فاتشبهك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً"، وقال ابن عطية: "وَصَلَتْ فِرْقَةُ النَّبَاتِ" بقوله: "فاختلط"، أي: اختلط النبات بعضه ببعض بسبب الماء". والثاني: أنها

للمصاحبة بمعنى أن الماء يجري مجرى الغذاء له فهو مصاحبه. وزعم بعضهم أن الوقف على قوله: "فاختلط" على أن الفعل ضميرٌ عائد على الماء، وتبديء {بِه تَبَأْتُ الْأَرْضُ} على الابتداء والخبر. والضمير في "به" على هذا يجوز عَوْدُهُ على الماء، وأن يعود على الاختلاط الذي تضمنه الفعل، قاله ابن عطية. قال الشيخ: "الوقف على قوله: "فاختلط" لا يجوز، وخاصة في القرآن لأنه تفكيكٌ للكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح، وذهابٌ إلى اللغز والتعقيد".

قوله: {مِمَّا يَأْكُلُ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ"اختلط" وبه قال الحوفي. والثاني: أنه حالٌ من "النبات" وبه قال أبو البقاء، وهو الظاهر، والعامل فيه محذوفٌ على القاعدة المستقرة، أي: كائناً أو مستقراً ممَّا يأكل. ولو قيل "مِنْ" لبيان الجنس لجاز. وقوله: "حتى" غايةٌ فلا بد لها من شيءٍ مُعَبَّأ، والفعل الذي قبلها - وهو "اختلط" لا يصلح أن يكون مُعَبَّأً لقصر زمنه. فقيل: تَمَّ فعل محذوف، أي: لم يزل النبات ينمو حتى كان كيت وكيت. وقيل: يُتَجَوَّرُ في "فاختلط" بمعنى: فدامَ اختلاطه حتى كان كيت وكيت. و"ذا" بعد "حتى" هذه تقدّم التنبية عليها.

(8/153)

قوله: {وَأَرَبَّيْتُ} قرأ الجمهور "أَرَبَّيْتُ" بوصل الهمزة وتشديد الزاي والياء، والأصل "وَتَرَبَّيْتُ" فلَمَّا أُرِيدَ إِدْغَامُ التَّاءِ فِي الزَّاءِ بَعْدَهَا قُلِبَتْ زَايَا وَسَكَّنَتْ فَاجْتَلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَعَدُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ فَصَارَ "أَرَبَّيْتُ" كَمَا تَرَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَادَّارَاتُمْ فِيهَا}. وَقَرَأَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْأَعْمَشُ "وَتَرَبَّيْتُ" عَلَى تَقَعُّلَتِ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَشَارُ عَلَيْهِ. وَقَرَأَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَالسُّلَمِيُّ وَابْنُ يَعْمَرَ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَابْنُ هَرْمَزٍ وَعَيْسَى الثَّقَفِيُّ: وَأَعَدَّ الْبَعِيرُ، وَالْمَعْنَى: صَارَتْ ذَا زِينَةٍ، أَيْ: حَصَّرَتْ زِينَتَهَا وَحَاتَتْ وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ تُقَلَّبَ الْفَاءُ فَيُقَالُ: أَرَاتَتْ، كَأَنَّا بَتُّنُ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا فَتَحْرُكُ حِينَئِذٍ، وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا فَيُقَلَّبُ الْفَاءُ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: أَقَامَ وَأَنَابَ، إِلَّا أَنَّهَا صَحَّ شَدُودًا كَقَوْلِهِ: "أَعِيَمَتِ السَّمَاءُ، وَأَعْيَلَتِ الْمَرْأَةُ"، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ نَحْوِ: {اسْتَحْوَذَ} وَقِيَاسُهُ اسْتِحَادًا كَاسْتِقَامِ.

وقرأ أبو عثمان النهدي - وعزاه ابن عطية لفرقةٍ غيرٍ معينة - "وَأَرَبَّيْتُ" بهمزة وصل بعدها زاي ساكنة، / بعدها ياء مفتوحة خفيفة، بعدها همزة مفتوحة، بعدها نون مشددة. قالوا: وأصلها: وأربأت بوزن احمارت بألف صريحة، ولكنهم كرهوا الجمع بين الساكنين فقلبت الألف همزة كقراءة "الضالين" و"جان" وعليه قولهم: "احمارت" بالهمز وأنشد:

2579 - * إذا ما الهوادي بالعبيط احمارت

وقد تقدم ذلك هذا مشبعاً في أواخر الفاتحة. وقرأ أشياخ عوف ابن أبي جميلة: "وَأَرَبَّيْتُ" بالأصل المشار إليه، وعزاه ابن عطية لأبي عثمان النهدي. وقرئ "وَأَرَبَّيْتُ" والأصل: تزاينت فادغم.

(8/154)

وقوله: {أَهْلُهَا}، أي: أهل نباتها. و "أناها" هو جوابُ "إذا فهو العاملُ فيها". وقيل: الضميرُ عائد على الزينة. وقيل: على العلة، أي: القوت فلا حَذَفَ حينئذ. و "ليلاً ونهاراً" ظرفان للإتيان أو للأمر. والجعل هنا تصيير. وحصيد: فعيل بمعنى مفعول؛ ولذلك لم يُؤنثُ بالتاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح.

قوله: {كَانَ لَمْ تَعَنَّ} هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول "جَعَلْنَاها" الأول، وأن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدر. وقرأ مروان ابن الحكم "تَعَنَّ" بناءً على بزنة تَفَعَّلَ، ومثله قول الأعشي:

2580 - * طَوِيلَ النَّوَاءِ طَوِيلَ التَّعَنَّ

وهو بمعنى الإقامة، وقد تقدّم تحقيقه في الأعراف. وقرأ الحسن وقتادة {كَانَ لَمْ يَعَنَّ} بياء الغيبة، وفي هذا الضمير ثلاثة أوجه، أجودها: أن يعودَ على الحصيد لأنه أقرب مذكور. وقيل: يعودُ على الزخرف، أي: كان لم يَقْمِ الزخرف. وقيل: يعود على النبات أو الزرع الذي قدّرته مضافاً، أي: كان لم يَعَنَّ زَرْعُها ونباتها.

و "بالأمس" المرادُ به الزمن الماضي لا اليوم الذي قبل يومك، فهو كقول زهير:

2581 - وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ * وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِّ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا حَقَائِقَهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْسَيْنِ أَنْ الَّذِي يَرَادُ بِهِ قَبْلَ يَوْمِكَ مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهَذَا مُعْرَبٌ تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَلٌ وَبِضَافٌ. وقوله: {كَذَلِكَ نُفَصِّلُ} نعت مصدر محذوف، أي: مثل هذا التفصيل الذي فَصَّلْنَاهُ فِي الْمَاضِي نُفَصِّلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

* {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}

(8/155)

قوله تعالى: {وَلَا يَرْهَقُ}؛ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمّنه الجارُّ، وهو "للذين" لوقوعه خيراً عن "الحسنى" قاله أبو البقاء، وقدّره بقوله: "استقرّ لهم الحسنى مضموماً لهم السّلامة"، وهذا ليس بجائز لأن المضارع متى وقع حالاً منفياً بـ"لا" امتنع دخولُ واو الحال عليه كالمثبت، وإن وَرَدَ ما يُوهِمُ ذلك يُؤوَلُ بإضمار مبتدأ، وقد تقدم تحقيقه غير مرة. والثالث: أنه في محلّ رفع نسقاً على "الحسنى"، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يَصِحُّ جَعْلُهُ مَعَهُ مَخْبِراً عَنْهُ بِالْجَارِّ، وَالتَّقْدِيرُ: لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى، وَأَنْ لَا يَرْهَقُ، أَي: وَعَدَمَ رَهَقِهِمْ، فَلَمَّا حُذِفَتْ "أَنْ" رُفِعَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ "أَنْ" نَاصِبَةً وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ، أَي: أَنْ يُرِيكُمُ،

وقوله: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"، وقوله:

2582 - أَلَا أَيُّهُدَى الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى *
 أي: أن أحضر. رُوي برفع "أحضر" ونصبه. ومنع أبو البقاء هذا الوجه، فقال:
 "ولا يجوز أن يكون معطوفاً على "الحسنى" لأن الفعل إذا عُطِفَ على المصدر
 احتاج إلى "أَنْ" ذِكْراً أو تقديراً، و"أَنْ" غيرُ مقدرة لأن الفعل مرفوع"، فقوله:
 "وَأَنْ غَيْرُ مقدرة، لأن الفعل مرفوع" ليس بجيد لأن قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ
 يُرِيكُمْ} معه "أَنْ" مقدرة مع أنه مرفوع، ولا يلزم من إضمار "أَنْ" نصب
 المضارع، بل المشهور أنه إذا أضمرت "أَنْ" في غير المواضع التي نصَّ
 النحويون على إضمارها ناصبة ارتفع الفعل، ولنصب قليل جداً.

(8/156)

وَالرَّهَقُ: الغَيْشِيَان. يقال: رَهَقَهُ يَرْهَقُهُ رَهَقًا، أي: عَشِيَهُ بِسُرْعَةٍ، ومنه {وَلَا
 تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا} {فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} يقال: رَهَقْتُهُ وَأَرْهَقْتُهُ
 نحو: رَدَفْتُهُ وَأَرَدَفْتُهُ، فَعَلَّ وَأَفْعَلَّ بمعنى، ومنه: "أَرْهَقْتَ الصَّلَاةَ" إذا أَحْرَزْتَهَا
 حتى عَشِيَتْ وَقْتُ الأُخْرَى، ورجلٌ مُرْهَقٌ، أي: يَغْشَاهُ الأَضْيَافُ. وقال الأزهري:
 "الرَّهَقُ" اسمٌ من الإرهاق، وهو أن يَجْمَلَ الإنسانُ على نفسه ما لا يُطَبَّقُ،
 ويقال: "أَرْهَقْتُهُ عن الصَّلَاةِ"، أي: أَعْجَلْتُهُ عَنْهَا. وقال بعضهم: أصلُ الرَّهَقِ:
 المقاربة، ومنه غلامٌ مراهقٌ، أي: قارب الخُلْمَ، وفي الحديث: "ارْهَقُوا القِبْلَةَ"،
 أي: اقربوا منها، ومنه "رَهَقَتِ الكلابُ الصيْدَ"، أي: لحقته.
 والقَتْرُ والقَتْرَةُ: الغبار معه سوادٌ وأنشدوا للفرزدق:
 2583 - مُتَوَجِّجٌ بِرِداءِ المُلْكِ يَتَّبَعُهُ * مَوْجٌ تَرى فَوْقَهُ الرِايَاتِ والقِترا
 أي: غبار العسكر. وقيل: القَتْرُ: الدخان، ومنه "قُتِرَ القَدْرُ". وقيل: القَتْرُ:
 التقليل ومنه "قُتِرَ القَدْرُ"، وقيل: القَتْرُ: التقليل ومنه {لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ
 يَفْتُرُوا}، ويقال: قَتَرْتُ الشَّيْءَ وَأَقْتَرْتُهُ وَقَتَرْتَهُ، أي: قَلَلْتَهُ، ومنه {وَعَلَى الْمُقْتِرِ
 قَدْرُهُ}، وقد تقدم. والقَتْرَةُ: ناموس الصائد. وقيل: الحفرة، ومنه قول امرئ
 القيس:

2584 - رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي تُعَلٍّ * مُنْجِحٌ كَفَيْهِ فِي قُتْرِهِ
 أي: في حفرة التي يخفرها. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر وأبو رجاء
 والأعمش "قُتْرٌ" بسكون التاء وهما لغتان قُتْرٌ كَقَدْرٌ وَقَدْرٌ.

* { وَالَّذِينَ كَيْسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرَاهُمْ ذَلْعًا لَهَا مِنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مِنْ
 عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ }

(8/157)

قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَسَبُوا}: فيه سبعة أوجه: أحدها: "أن يكون" والذين "نسقاً على" للذين أحسنوا، أي: للذين أحسنوا الحسنى، والذين كسبوا السيئات جزاءً سيئةً بمثلها، فيتعادل التقسيم كقول: "في الدار زيد والحجره عمرو"، وهذا يسميه النحويون عطفاً على معمولي عاملين. وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الفراء. والثاني: المنع مطلقاً وهو مذهب سيويه. والثالث: التفصيل بين أن يتقدّم الجار نحو: "في الدار زيد والحجره عمرو"، فيجوز، أو لا، فيمتنع نحو: "إن زيدا في الدار وعمراً القصر"، أي: وإن عمراً في القصر. وسيويه وأتباعه يحرّجون ما ورد منه علي إضمار الجار كقوله تعالى: {وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . . . لآيَاتٍ} بنصب "آيات" في قراءة الأخوين علي ما سيأتي، وكقوله:

2585 - أكل امرئ تحسين امرأ * وناّر توقد بالليل ناراً

وقول الآخر:

2586 - أوصيت من توه قلباً حراً * بالكلب خيراً والحماة شراً
وسيأتي لهذا مزيد بيان في غضون هذا التصنيف. وممن ذهب إلى أن هذا الموصول مجرور عطفاً على الموصول قبله ابن عطية وأبو القاسم الزمخشري. الثاني: أن "الذين" مبتدأ، وجزاء سيئة مبتدأ ثان، وخبره "بمثلها"، والباء فيه زائدة، أي: وجزاء سيئة مثلها كقوله تعالى: {وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا}، كما زيدت في الخبر كقوله:

2587 - فلا تطمع - آبيت اللعن - فيها * ومنعكها بشيء يستطاع

أي: شيء يستطاع، كقول امرئ القيس:

2588 - فإن تئأ عنها حقه لا تلاقيها * فأئك ممّا أحدثت بالمجرّب

(8/158)

أي: المجرّب، وهذا قول ابن كيسان في الآية. الثالث: أن الباء ليست بزائدة والتقدير: مُقدّرٌ بمثلها أو مستقرٌ بمثلها، والمبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن الأول. الرابع: أن خبر "جزاء سيئة" محذوفٌ فقدّره الحوفي بقوله: "لهم جزاء سيئة" قال: ودلّ على تقدير "لهم" قوله: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى} حتى تتشاكل هذه بهذه. وقدّره أبو البقاء: جزاء سيئة بمثلها واقع، وهو وخبره أيضاً خبر عن الأول. وعلى هذين التقديرين فالباء متعلقة بنفس جزاء، لأن هذه المادة تتعدى بالباء، قال تعالى: {حَرَبْنَاَهُمْ بِمَا كَفَرُوا} {وَجَزَاءُهُمْ بِمَا صَبَرُوا} إلى غير ذلك. فإن قلت: أين الرابط بين هذه الجملة والموصول الذي هو المبتدأ؟ قلت: على تقدير الحوفي هو الضميرُ المجرور باللام المقدر خيراً، وعلى تقدير أبي البقاء هو الضميرُ المجرور باللام المقدر خيراً، وعلى تقدير أبي البقاء هو محذوف / تقديره: جزاءً سيئةً بمثلها منهم واقع، نحو: السّمّن مَنوان بدرهم" وهو حذفٌ مُطرِدٌ لما عرفته غير مرة.

الخامس: أن يكون الخبر الجملة المنفية من قوله: {مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ}، ويكون "من عاصم" إمّا فاعلاً بالجار قبله لاعماده على النفي، وإمّا مبتدأً وخبره الجار مقدماً عليه، و"من" مزيدة فيه على كلا القولين. و"من الله" متعلقٌ بـ"عاصم". وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فصل

بين المبتدأ وخبره بجملي اعتراضٍ. وفي ذلك خلافٌ عن الفارسي تقدّم التنبيه عليه وما استدللّ به عليه.
السادس: أن الخبر هو الجملة التشبيهية من قوله: {كَأَنَّمَا أُعْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ}، و"كأنما" حرف مكفوف، و"ما" هذه زائدة تسمى كاقضةً ومهيئةً، وتقدّم ذلك. وعلى هذا الوجه فيكون قد فصلًا بين المبتدأ وخبره بثلاثٍ جملٍ اعتراض.

(8/159)

السابع: أن الخبر هو الجملة من قوله: {أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ}، وعلى هذا القول فيكون قد فصل بأربع جمل معترضة وهي: {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْلِكُهَا}، والثانية: "وَيَرَهُمْ ذُلٌّ"، والثالث: {مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ}، الرابع: "كأنما أعشيت". وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاث جمل فضلاً عن أربع.
وقوله: {وَيَرَهُمْ} فيها وجهان أحدهما: أنها في محل نصب على الحال. ولم يبيّن أبو البقاء صاحبها، وصاحبها هو الموصول أو ضميره. وفيه ضعف لمباشرة الواو، إلا أن يجعل خبر مبتدأ محذوف. الثاني: أنها معطوفة على "كسبوا". قال أبو البقاء: "وهو ضعيف لأن المستقبل لا يعطّف على الماضي. فإن قيل: هو بمعنى الماضي الضعيف جداً". وقرئ: "ويَرَهُمْ" بالياء من تحت، لأنّ تانيها مجازي.

قوله: {قِطْعًا} قرأ ابن كثير والكسائي "قِطْعًا" بسكون الطاء، والباقون بفتحها. فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة: "القطع" ظلمة آخر الليل. وقال الأخفش في قوله: "يقطع من الليل" بسواد من الليل. وقال بعضهم: "طائف من الليل"، وأنشد الأخفش:
2589 - افتحي الباب فانظري في النجوم * كم علينا من قطع ليل بهيم
وأما قراءة الباقيين فجمع "قطعة" نحو: دمنة ودمن، وكسره وكسره وعلى القراءتين يختلف إعراب "مظلمًا"، فإن على قراءة الإثني وابن كثير يجوز أن يكون حالاً فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حالٌ من "قطعا"، وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف بالجارّ بعده وهو "من الليل"، والثاني: أنه حالٌ من "الليل"، والثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في الجارّ لوقوعه صفة.

(8/160)

قال الزمخشري: "فإن قلت: إذا جعلت "مظلمًا" حالاً من "الليل" فما العامل فيه؟ قلت: لا يخلو؛ إما أن يكون "أعشيت" من قبل أن "من الليل" صفة لقوله: "قطعا"، وكان إضاؤه إلى الموصوف كإضاؤه إلى الصفة، وإما أن يكون معنى الفعل في "من الليل". قال الشيخ: "أما لوجه الأول فهو بعيد لأنّ الالّ أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، والعامل في "من الليل" هو الاستقرار، و"أعشيت" عامل في قوله: "قطعا" الموصوف بقوله: "من الليل" فاختلفا، فلذلك كان الوجه الأخير أولى، أي: قطعاً مستقرّة من الليل، أو كائنة من الليل في حال إظلامه". قلت: ولا يعني الزمخشري بقوله:

"إِنَّ الْعَامِلَ أُعْشِيَتْ" إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُوفَ وَهُوَ "قِطْعًا" مَعْمُولٌ لِأُعْشِيَتْ وَالْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ هُوَ عَامِلٌ فِي الصِّفَةِ، وَالصِّفَةُ هِيَ "مِنَ اللَّيْلِ" فَهِيَ مَعْمُولَةٌ لـ "أُعْشِيَتْ"، وَهِيَ صَاحِبَةُ الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ، فَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ. وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ "قِطْعًا" جَمْعَ قِطْعَةٍ، أَي: اسْمِ جِنْسٍ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ وَصْفُهُ بِالتَّذْكِيرِ نَحْوُ: "تَحَلَّ مُنْقَعِرٌ" وَالتَّأْنِيثِ نَحْوُ: "نَخْلٌ خَاوِيَةٌ". وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فَقَالَ مَكِّي وَغَيْرُهُ: "إِنَّ" مُظْلَمًا "حَالٌ مِنَ اللَّيْلِ" فَقَط. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ "قِطْعًا"، وَلَا حَالًا مِنْهُ، وَلَا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "مِنَ اللَّيْلِ"، لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مُظْلَمَةٌ. قُلْتُ: يَعْنُونَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ حِينَئِذٍ جَمْعٌ، وَكَذَا صَاحِبُ الْحَالِ فَتَجِبُ الْمَطَابِقَةُ. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ مَا مَنَعَهُ هَؤُلَاءِ وَقَالُوا: جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْكَثِيرِ، وَهَذَا فِيهِ تَعَسُّفٌ.

(8/161)

وقرأ أبي / {تَعَسَّى وَجَوْهَهُمْ قِطْعٌ} بِالرَّفْعِ، "مُظْلَمٌ". وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ الطَّاءَ. وَإِذَا جَعَلْتَ "مُظْلَمًا نَعْتًا لـ"قِطْعًا"، فَتَكُونُ قَدْ قَدَّمْتَ النِّعْتَ غَيْرَ الصَّرِيحِ عَلَى الصَّرِيحِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "إِذَا كَانَ نَعْتًا - يَعْنِي مُظْلَمًا نَعْتًا لِقِطْعٍ - فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْجَمَلَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَجِيءُ بَعْدَ هَذَا، وَتَقْدِيرُ الْجَمَلَةِ: قِطْعًا اسْتَفْرَّ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلَمًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ}. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَتَّعَيْنُ تَقْدِيرُ الْعَامِلِ فِي الْمَجْرُورِ بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ جَمَلَةً، بَلِ الظَّاهِرُ تَقْدِيرُهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْوَصْفِ بِالْمَفْرَدِ، وَالتَّقْدِيرُ: قِطْعًا كَانْنَا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلَمًا". قُلْتُ: الْمَحْذُورُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الصَّرِيحِ وَلَوْ كَانَ مَقْدَّرًا بِمَفْرَدٍ. وَ"قِطْعًا" مَنْصُوبٌ بِـ"أُعْشِيَتْ" مَفْعُولًا ثَانِيًا.

* {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ فَزَلَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا آتَا تَعْبُدُونَ}

قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ}: "يوم" منصوب بفعل مقدر، أي: حَوْفُهُمْ، أَوْ ذَكَرَهُمْ يَوْمَ. وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ، أَي: الَّذِينَ أَحْسَنُوا وَالَّذِينَ كَسَبُوا. وَ"جَمِيعًا" حَالٌ. وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ تَأْكِيدًا عِنْدَ مَنْ عَدَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّأْكِيدِ. قَوْلُهُ: {مَكَانَكُمْ}، "مَكَانَكُمْ" اسْمٌ فِعْلٌ، فَفَسَّرَهُ النُّحُوبِيُّ بِـ"أَثْبَتُوا" فَيَحْمَلُ ضَمِيرًا، وَلِذَلِكَ أَكَّدَ بِقَوْلِهِ: "أَنْتُمْ" وَعُطِفَ عَلَيْهِ "شُرَكَاءُكُمْ"، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

2590 - وَقَوْلِي كَلِمَا جَسَّاتٌ وَجَاشَتْ * مَكَاتِكِ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(8/162)

أي: اثبتني، ويدلُّ على جزم جوابه وهو "تُحَمَّدي". وفسَّره الزمخشري بـ"الزموا" قال: "مكانكم"، أي: الزموا مكانكم، ولا تَبْرَحُوا حتى تنظروا ما يُفَعَّلُ بكم". قال الشيخ: "وتقديره له بـ"الزموا" ليس بجيد، إذ لو كان كذلك لتعدَّى كما يتعدَّى ما ناب هذا عنه، فإنَّ اسمَ الفعلِ يُعاملُ معاملةً مسمَّاه، ولذلك لَمَّا قَدَّرُوا "عليك" بمعنى "الزم" عدَّوه تعديته نحو: عليك زيدا. و [عند] الحوفي "مكانكم" نُصب بإضمار فعل، أي: الزموا مكانكم أو اثبتوا". قلت: فالزمخشري قد سُبِقَ بهذا التفسير. والعدوُّ لَمَنْ فسَّره بذلك أنه قصد تفسير المعنى، وكذلك فسَّره أبو البقاء فقال: "مكانكم" ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأمر، أي: الزموا".

وهذا الذي ذكره مِنْ كونه مبنياً فيه خلاف للنحويين: منهم مَنْ ذهب إلى ما ذَكَر، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها حركةٌ إعراب، وهذان الوجهان مبنيان على خلافٍ في أسماء الأفعال: هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟، فإن قلنا لها محلٌّ كانت حركاتُ الظرفِ حركاتِ إعراب، وإن قلنا: لا موضع لها كانت حركاتِ بناء. وأمَّا تقديره بـ"الزموا" فقد تقدَّم جوابه.

وقوله: {أَنْتُمْ} فيه وجهان أحدهما: أنه تأكيدٌ للضمير المستتر في الظرف لقيامه مقامِ الفاعل كما تقدَّم التنبيه عليه. والثاني: أجاز ابن عطية، وهو أن يكون مبتدأ، و"شركاؤكم" معطوف عليهن وخبره محذوفٌ قال: "تقديره: أنتم وشركاؤكم مُهاون أو مُعدِّبون"، وعلى هذا فَيُوقَفُ على قوله: "مكانكم" ثم يُبتدأ بقوله: "أنتم"، وهذا لا يَبْغِي أن يقال، لأن فيه تفكيكاً لأصح كلام وتبتيراً لنظمه من غير داعيةٍ إلى ذلك، ولأن قراءةً مَنْ قرأ "وشركاءكم" نصباً تدلُّ على ضعفه، إذ لا تكونُ إلا من الوجه الأول، ولقول: "فزِيلنا بينهم"، فهذا يدلُّ على أنهم أمروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكانٍ واحدٍ حتى يحصلَ التزَيُّلُ بينهم.

(8/163)

وقال ابن عطية أيضاً: "ويجوزُ أن يكون "أنتم" تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو "قفوا" ونحوه". قال الشيخ "وهذا ليس بجيد، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف، إذ الظرف لم يتحمَّل ضميراً على هذا القول فيلزمُ تأخيرُه [عنه] وهو غير جائز، لا تقول: "أنت مكاتك" ولا يُحفظ من كلامهم. والأصحُّ أنه لا يجوز حَذْفُ المؤكِّد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا لأن التأكيد ينافي الحذف، وليس من كلامهم: "أنت زيدا" لَمَنْ رأته قد شَهَرَ سَيْفاً، وأنت تريد: "اضرب أنت زيدا" إنما كلامُ العرب: "زيداً" تريد: اضرب زيدا". قلت: لم يَعْْن ابنُ عطية أن "أنت" تأكيدٌ لذلك الضمير في "قفوا" في / حيث إنه الفعلُ مرادٌ غير منوبٍ عنه، بل لأنه ناب عنه هذا الظرف، فهو تأكيدٌ له في الأصلِ قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو "قفوا" تفسيراً للمعنى المقدر.

وقرأ فرقةً "وشركاءكم" نصباً على المعية. والناصبُ له اسم الفعل. قوله: {قَرَيْلْنَا}، أي: فرَّقنا كقوله تعالى: {لَوْ تَرَبَّلَّوْا لَعَدَّبْنَا}. واختلفوا في "زَيْل" هل وزنه فَعْلٌ أو قَيْعَلٌ؟ والظاهرُ الأول، والتضعيفُ فيه للتكثير لا للتعدية لأنَّ ثلاثيته متعدِّ بنفسه. حكى الفراء "زَلْتُ الصَّانَ من المَعَزِ فلم تَرَلْ"، ويقال:

زَلَّتْ الشَّيْءُ مِنْ مَكَانِهِ أَزِيلُهُ، وَهُوَ عَلَى هَذَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ قِيْعَلٌ كَبَيَّطَرٌ وَيَقْرُ وَهُوَ مِنْ زَالٍ يَزُولُ، وَالْأَصْلُ: رَبَّوْنَا فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَأَعْلَتِ الْإِعْلَالَ الْمَشْهُورَ وَهُوَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامُ الْيَاءِ فِيهَا كَمِيَّتٌ وَسَيِّدٌ فِي مَيُّوتٍ وَسَيُّودٍ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِنْ مَادَةِ الْوَاوِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ قَتَيْبَةَ، وَتَبِعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ.

(8/164)

وقال مكِّي: "ولا يجوز أن يكون فَعَّلْنَا مِنْ زَالٍ يَزُولُ لِأَنَّهُ [يلزم] فِيهِ الْوَاوُ فَيَكُونُ زَوَّلْنَا"، قلت: هذا صحيح، وقد تقدم تحرير ذلك في قوله: {أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ}. وقد ردَّ الشيخ كَوْنَ فَيَعْلُ بِأَنَّ فَعَّلَ أَكْثَرَ مِنْ قِيْعَلٍ، وَلِأَنَّ مَصْدَرَهُ التَّزْيِيلَ، وَلَوْ كَانَ قِيْعَلٌ لَكَانَ مَصْدَرُهُ قِيْعَلُهُ كَبَيَّطَرَةٌ؛ لِأَنَّ قِيْعَلٌ مُلْحَقٌ بِفَعَّلٍ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ زَايِلٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: زَاوِلٌ بِمَعْنَى فَارِقٍ، إِنَّمَا قَالُوهُ بِمَعْنَى حَاوِلٍ وَخَالِطٍ. وَحِكْيُ الْفِرَاءِ "فَزَايِلْنَا" وَبِهَا قِرَاءُ فَرْقَةٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مِثْلُ صَاعَرَ حَدَّهُ وَصَعَّرَهُ، وَكَالَمْتُهُ وَكَلَمْتُهُ"، قلت: يعني أن فاعل بمعنى فَعَّلَ. وَزَايَلٌ بِمَعْنَى فَارِقٍ. قَالَ:

2591 - وَقَالَ الْعَدَّارِيُّ إِنَّمَا أَنْتَ عَمَّنَا * وَكَانَ الشَّبَابُ كَالْخَلِيطِ نُزَايِلُهُ

وقال آخر:

2592 - لَعَمْرِي لَمَوْتُ لَا عَقُوبَةَ بَعْدَهُ * لِذِي الْبَتِّ أَشْفَى مِنْ هَوِيٍّ لَا يُزَايِلُهُ
وقوله: {قَرَّبَلْنَا} و"قال" هذان الفعلان ماضيان لفظاً مستقبليان معنى لعطفهما على مستقبل وهو "ويوم نحشرهم" وهما نظير قوله تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ}. و"إِيَانَا" مفعولٌ مقدمٌ فُذِّمَ للاهتمام به والاختصاص، وهو واجب التقديم على ناصبه لأنه ضميرٌ منفضل لو تأخر عنه لزم اتصاله.

* { فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيَّنَّا وَبَيَّنَّاكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَعَّافِينَ }

وقد تقدّم الكلام على ما بعد هذا مِنْ "كفى" و"إن" المخففة، واللام التي بعدها بما يُعْنِي عن إعادته.

* { هُنَالِكَ تَبْلُؤُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ وَصَلَ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ }

(8/165)

قوله تعالى: {هُنَالِكَ تَبْلُؤُ كُلُّ نَفْسٍ}: في "هنالك" وجهان، الظاهر بقاؤه على أصله مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ، أَي: فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الدَّخْضِ وَالْمَكَانِ الدَّهْشِ. وَقِيلَ: هُوَ هُنَا ظَرْفُ زَمَانٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ، وَمِثْلُهُ {هُنَالِكَ ابْتُلِيَ

المُؤْمِنُونَ}، أي: في ذلك الوقت وكقوله:
2593 - وإذا الأُمُورُ تعاطَمَتْ وتشاكلت * فهناك يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْرَعِ
وقرأ الأخوان "تَلُو" بتاءَيْنِ منقوطين من فوق، أي: تطلب وتتبع ما أسلفته مِنْ
أعمالها، ومن هذا قوله:

2594 - إِنَّ المُرِيْبَ يَتَّبِع المُرِيْبَا * كما رأيت الدَّيْبَ يتلو الدَّيْبَا
أي: يَتَّبِعُه وَيَتَّبِلُه. ويجوز أن يكونَ من التلاوة المتعارفة، أي: تقرأ كُلُّ نفسٍ ما
عَمِلْتَهُ مُسْطَرًّا فِي صَحْفِ الحِفْظَةِ لقوله تعالى: {يَاوَيْلَتْنَا مَا لِهَذَا الكِتَابِ لَّا
يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}، وقوله: {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
بَلَقَاهُ مَنْشُورًا} وقرأ الباقون: "تَبَلُو" من البلاء وهو الاختبار، أي: يَعْرِفُ عملها:
أخيراً هو أم شر. وقرأ عاصم في رواية "نبلو" بالنون والياء الموحدة، أي: نخبر
نحن. و"كل" منصوب على المفعول به. وقوله: "وما أسلفت" على هذه
القراءة يحتمل أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض، أي: بما
أسلفت، فلما سقط الخافض انتصب مجروره كقوله:

2595 - تمرثون الديار ولم تعوجوا * كلامكم عليّ إذن حرام
ويحتمل أن يكونَ منصوباً على البذل من "كل نفس" ويكون من بدل
الإشتمال. ويجوز أن يكون "تَبَلُو" من البلاء وهو العذاب، أي: تُعَذِّبُها بسبب ما
أسلفت.
و"ما" يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ
محدوفٌ على التقدير / الأول والآخِر دون الثاني على المشهور.

(8/166)

وقرأ ابن وثاب "ورُدُّوا" بكسر الراء تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلة، نحو:
"قيل" و "بيع"، ومثله:

2596 - وما جِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلْمًا إِنَّا *
بكسر الحاء، وقد تقدّم بيان ذلك بأوضح من هذا.
وقوله: {إِلَى اللّهِ} لا بدّ من مضاف، أي: إلى جزاء الله، أو موقف جزائه.
والجمهور على "الحق" جرّاً. وقرىء منصوباً على أحد وجهين: إمّا القطع،
وأصله أنه تابعٌ فقطع بإضمار "أمدح" كقولهم: الحمد لله أهل الحمد، وإمّا أنه
مصدر مؤكّد لمضمون الجملة المتقدمة وهو {ورُدُّوا إلى الله} وإليه نحا
الزمخشيري، قال: "كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل" على التأكيد لقوله
{ورُدُّوا إلى الله}. وقال مكّي: "يجوز نصبه على المصدر ولم يُقرأ به"،
قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة.
وقوله: {مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ} "ما" تحتمل الأوجه الثلاثة.

* {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللّهُ قُلْ
أَقَلَّ نَبِّئُونَ}

قوله تعالى: {مَّنَ السَّمَاءِ}: "مِنْ" يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية، وأن تكونَ

للتبويض، وأن تكونَ لبيان الجنس، ولا بد على هذين الوجهين من تقديرٍ مضافٍ محذوفٍ، أي: من أهل السماء.
قوله: {أَمْ} هذه "أم" المنقطعة لأنه لم تتقدّمها همزةٌ استفهام ولا تسوية، ولكن إنما تُقدّر هنا بـ"بل" وحدها دونَ الهمزة. وقد تقرّر أن المنقطعة عند الجمهور تُقدّر بهما، وإنما لم تتقدّر هنا بـ"بل" والهمزة، لأنّها وقع بعدها اسم استفهام صريح وهو "مَنْ"، فهو كقوله تعالى: {أَمْ أَدَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}.
والإضرابُ هنا على القاعدة المقررة في القرآن أنه إضرابٌ انتقالي لا إضرابٌ إبطالي

(8/167)

* { فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ }

قوله تعالى: {فَمَاذَا بَعَدَ}: يجوز أن يكونَ "ماذا" كُله اسماً واحداً لتركيبهما، وغلب الاستفهامُ على اسم الإشارة، وصار معنى الاستفهام هنا النفي ولذلك أوجب بعده بـ"إلا"، ويجوز أن يكونَ "ذا" موصولاً بمعنى الذي، والاستفهام أيضاً بمعنى النفي، والتقدير: ما الذي بعد الحق إلا الضلال؟

* { كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: {كَذَلِكَ حَقَّتْ}: الكافُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف، والإشارةُ بـ"ذلك" إلى المصدر المفهوم من "يُصْرَفُونَ"، أي: مثلَ صَرْفِهِمْ عن الحق بعد الإقرار به في قوله تعالى: {فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ}. وقيل إشارةٌ إلى الحق. قال الزمخشري: "كذلك: مثل ذلك الحق حَقَّتْ كلمةُ ربك".
قوله: {أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}، فيه أربعة أوجه، أنّها في محلِّ رفعٍ بدلاً من "كلمة"، أي: حَقَّتْ عليهم انتفاء الإيمان. الثاني: أنّها في محلِّ رفعٍ خبراً لمتداً محذوف، أي: الأمر عدمُ إيمانهم. الثالث: أنّها في محلِّ نصبٍ بعد إسقاط الحرف الجارّ. الرابع: أنّها في محلِّ جرٍّ على إعماله محذوفاً إذا الأصل: لأنهم لا يُؤمنون. قال الزمخشري: "أو أراد بالكلمة العِدّة بالعذاب، و {أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} تعليل، أي: لأنهمط.

وقرأ أبو عمرو وابنُ كثير والكوفيون "كلمة" بالإفراد، وكذا في آخر السورة. وقد تقدّم ذلك في الأنعام. وقرأ ابن أبي عبيدة {أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} بكسر "إِنَّ" على الاستئناف وفيها معنى التعليل، وهذه مقويّة للوجه الصائر إلى التعليل.

* { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ }

(8/168)

قوله تعالى: { قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ } : هذه الجملة جواب لقوله: { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ } وإنما أتى بالجواب جملة اسمية مُصَرَّحاً بجزأها مُعَاداً فيها الخبر مطابقاً لخبر اسم الاستفهام للتأكيد والتثبيت، ولَمَّا كَانَ الاستفهام قبل هذا لا مَدْرُوحَةً لَهُمْ عَنِ الاعْتِرَافِ بِهِ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ مَحْذُوفَةً مِنْهَا أَحَدُ جُزْأَيْهَا فِي قَوْلِهِ { قَسَيْفُولُونَ اللَّهُ }، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّأْكِيدِ بِتَصْرِيحِ جُزْأَيْهَا.

* { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنِ يَهْدِي إِلَيَّ الْحَقُّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَقْمَنَ يَهْدِيَا إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِيَا إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ }

قوله تعالى: { يَهْدِيَا إِلَى الْحَقِّ } : قد تقدم في أول هذا الموضوع أَنَّ " هَدَى " يتعدى إلى اثنين ثانيهما: إمَّا بِاللَّامِ أَوْ بِالْيَاءِ، وَقَدْ يُحْدَفُ الْحَرْفُ تَخْفِيفًا. وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَ التَّعْدِيَتَيْنِ هُنَا بِحَرْفِ الْجَرِّ فَعَدَّى الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ بـ "إِلَى" وَالثَّانِي بِاللَّامِ، وَحُدِّفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ.

(8/169)

والتقدير: هل مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي غَيْرَهُ إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ لِلْحَقِّ، أَقْمَنُ يَهْدِي غَيْرَهُ إِلَى الْحَقِّ. وَزَعَمَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَتَبِعَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ " يَهْدِي " الْأَوَّلَ قَاصِرٌ، وَأَنَّهُ بِمَعْنَى اِهْتَدَى. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مُقَابَلَهُ وَهُوَ { قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ } . وَقَدْ أَنْكَرَ الْمَبْرَدُ أَيْضًا مَقَالَةَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَقَالَ: " لَا تَعْرِفُ هَدَى بِمَعْنَى اِهْتَدَى "، قُلْتَ: الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ أَثْبَتَاهُ بِمَا نَقَلَاهُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا صَغَّفَ ذَلِكَ هُنَا لِمَا ذَكَرْتَ لِكَ مِنْ مُقَابَلَتِهِ بِالْمَتَّعِدِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعْدِيَةَ بـ "إِلَى" أَوْ اللَّامِ مِنْ بَابِ التَّفْتِنِ فِي الْبَلَاغَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " يُقَالُ: هَدَاهُ لِلْحَقِّ وَإِلَى الْحَقِّ، فُجِّعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ ". وَقَالَ غَيْرُهُ: " إِنَّمَا عَدَّى الْمِسْنَدَ إِلَى اللَّهِ بِاللَّامِ / لِأَنَّهَا أَدَلُّ فِي بَابِهَا عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ "إِلَى"؛ إِذْ أَصْلُهَا لِإِفَادَةِ الْمُلْكِ، فَكَأَنَّ الْهَدَايَةَ مَمْلُوكَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى " وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: { أَقْمَنَ يَهْدِيَا إِلَى الْحَقِّ } هُوَ اللَّهُ مَعَ تَعَدِّي الْفِعْلِ الْمِسْنَدِ إِلَيْهِ بـ "إِلَى". قَوْلُهُ: { أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ } خَبْرٌ لِقَوْلِهِ: " أَقْمَنُ يَهْدِي " وَ " أَنْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حَذْفِ الْخَافِضِ، وَالْمَفْعُولُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ هَذَا كَلَهُ: " أَقْمَنُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ مَنْ لَا يَهْدِي ". ذَكَرَ ذَلِكَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَجَعَلَ " أَحَقُّ " هُنَا عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا لِلتَّفْضِيلِ. وَقَدْ مَنَعَ الشَّيْخُ كَوْنَهَا هُنَا لِلتَّفْضِيلِ فَقَالَ: " وَأَحَقُّ " لَيْسَتْ لِلتَّفْضِيلِ، بَلِ الْمَعْنَى: حَقِيقٌ بِأَنْ يُتَّبَعَ ". وَجَوَّزَ مَكِّي أَيْضًا فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ " مَنْ " مُبْتَدَأً أَيْضًا، وَ " أَنْ " فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بَدَلًا مِنْهَا بَدَلِ اشْتِمَالِ، وَ " أَحَقُّ " خَبْرٌ عَلَى مَا كَانَ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ " أَنْ يُتَّبَعَ " فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ " أَحَقُّ " خَبْرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبْرٌ لـ " مَنْ يَهْدِي "، فَتَحَصَّلَ فِي السَّمَالَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ.

(8/170)

قوله: {أَمَّنْ لَّا يَهْدِيَا} نسقٌ على "أفمن"، وجاء هنا على الأفصح من حيث إنَّه قد فُصل بين "أم" وما عَطِفَتْ عليه بالخبر كقولك: "زيدٌ قائمٌ أم عمرو" ومثله: {أَذَلِكَ حَيْرٌ أَمْ جِنَّةُ الْخُلْدِ}. وهذا بخلاف قوله تعالى: {أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ} وسيأتي هذا في موضعه.

وقرأ أبو بكر عن عاصم بكسر ياء "يهدي" وهائه. وحفص بكسر الهاء دون الياء. فأما كسر الهاء فلالتقاء الساكنين، وذلك أن أصله يَهْدِي، فلما قُصِدَ إدغامه سكتت التاء، والهاء قبلها ساكنة فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين. وأبو بكر أتبع الياء للهاء في الكسر. وقال أبو حاتم في قراءة حفص "هي لغة سُفلى مُصْر"، وتقل عن سيبويه أنه لا يُجيز "يهدي" ويجيز "يهدي ويهدي وإهدي"، قال: "لأن الكسرة تُثقل في الياء"، قلت: يعني أنه يُجيز كسرت حرف المضارعة من هذا النحو نحو: يهدي ويهدي وإهدي إذ لا ثِقَل في ذلك، ولم يُجِرْه في الياء لثقل الحركة المجانسة لها عليها. وهذا فيه عَضُّ من قراءة أبي بكر، ولكنه قد تواتر قراءةً فهو مقبول.

وقرأ أبو عمرو وقالون عن نافع بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتَشْدِيدِ الدال، وذلك أنهما لَمَّا ثَقُلَا الفتح لإدغام اختلستا الفتحه تنبيهاً على أن الهاء ليس أصلها الحركة بل السكون. وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل. وقد روي عن أبي عمرو وقالون اختلاسُ كسرة الهاء على آل التقاء الساكنين، والختلاس للتنبيه على أن أصل الهاء السكون كما تقدم.

(8/171)

وقرأ أهل المدينة - خلاورشاً - بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال. وهذه القراءة استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين. قال المبرد: "من رام هذا لا بد أن يُحرِّك حركة خفية". وقال أبو جعفر النحاس: "لا يقدر أحدٌ أن يَنطِقَ بهط، قلت: وقد قال في "التيسير": والنصُّ عن قالون بالإسكان"، قلت: ولا بُدَّ في ذلك فقد تقدّم أن بعض القراء يقرأ {نِعَمًا} و {لَّا تَعْدُوا} بالجمع بين الساكنين، وتقدّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: {يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ}، وسيأتي لك مثل هذا في {يَخْضَمُونَ} وقرأ الأخوان "يهدي" بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال من هَدَى يَهْدِي وفيه قولان، أحدهما: أن "هَدَى" بمعنى اهتدى. والثاني: أنه متعدّ، ومفعوله محذوف كما تقدّم تحريره. وقد تقدم قول الكسائي والفراء في ذلك وردّ المبرد عليهما. وقال ابن عطية: "والذي أقوال: قراءة حمزة والكسائي تحتمل أن يكون المعنى: أم من لا يهدي أحداً إلا أن يهدي ذلك الأحدُ بهداية الله، وأمّضا على غيرها من القراءات التي مقتضاها "أم لا يهدي إلا أن يهدي" فيتجه المعنى على ما تقدّم" ثم قال: "وقيل: ثمّ الكلام عند قوله: "أم من لا يهدي، أي: لا يهدي غيره". ثم قال: {إلا أن يهدي} استثناءً منقطع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يهدي كما تقول: فلان لا يسمع غيره إلا أن يسمع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يسمع". انتهى. ويجوز أن يكون استثناءً متصلاً، لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابلية الهداية بخلاف الأصنام. ويجوز أن يكون استثناءً من تمام المفعول له، أي: لا يهدي لشيءٍ من الأشياء إلا لأجل أن يهدي غيره.

(8/172)

وقوله: {فَمَا لَكُمْ} مبتدأ وخبر. ومعنى الاستفهام هنا لإنكار والتعجب، أي: أي شيء لكم في اتخاذ هؤلاء إذ كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم؟ وقد تقدّم أن بعض النحويين نصّ على أن مثل هذا التركيب لا يتم إلا بحال بعده، نحو: "فما لهم عند التذكرة مُعْرِضِينَ" {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ} إلى غير ذلك، وهنا لا يمكن أن تُقدّر الجملة بعد هذا التركيب حالاً لأنها استفهامية، والاستفهامية لا تقع حالاً. وقوله: "كيف تحكمون" استفهام آخر، أي: كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء؟.

* { وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ }

قوله تعالى: {لَا يُغْنِي} خبر "إن"، و"شيئاً" / منصوبٌ على المصدر، أي: شيئاً من الإغناء. و"من الحق" نصبٌ على الحال من "شيئاً" في الأصل صفة له. ويجوز أن تكون "من" بمعنى "بدل"، أي: لا يُغْنِي بَدَلَ الْحَقِّ. وقرأ الجمهور "يَفْعَلُونَ" على الغيبة. وقرأ عبد الله "تَفْعَلُونَ" خطاباً وهو التثنية بليغ.

* { وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا كُنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

(8/173)

قوله تعالى: {أَنْ يُفْتَرَى} فيه وجهان أحدهما: أنه خبر "كان" تقديره: وما كان هذا القرآن افتراءً، أي: ذا افتراء، إذ جعل نفس المصدر مبالغةً، أو يكون بمعنى مُفْتَرَى. والثاني: زعم بعضهم أن "أَنْ" هذه هي المضمرة بعد لام الجحود، والأصل: وما كان هذا القرآن يُفْتَرَى، فلَمَّا حُذِفَتْ لَامُ الْجَحُودِ ظَهَرَتْ "أَنْ". وزعم أن اللامَ و"أَنْ" يتعاقبان، فُحِذِفَ هذه تارة، وَتَثَبَّتِ الأخرى. وهذا قول مرغوبٌ عنه، وعلى هذا القول يكون خبر "كان" محذوفاً، وأن وما في حيزها متعلقةٌ بذلك الخبر، وقد تقدّم تقرير ذلك محرراً. و"مِنْ دُونِ" متعلقٌ بـ"يُفْتَرَى" والقائم مقام الفاعل ضميرٌ عائد على القرآن.

قوله {وَلَا كُنْ تَصْدِيقَ} "تَصْدِيقَ" عطف على خبر كان، ووقعت "لكن" أحسن موقع إذ هي بين نقيضين: وهما التأكيد والتصديق المتضمن للصدق. وقرأ الجمهور "تصديق" و"تفصيل" بالنصب وفيه أوجه، أحدها: العطف على خبر "كان" وقد تقدّم ذلك، ومثله: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَا كُنْ رَسُولَ اللَّهِ}. والثاني: أنه خبر "كان" مضمرة تقديره: ولكن كان تصديق، وإليه ذهب الكسائي والفرّاء وابن سعدان والزجاج. وهذا كالذي قبله في المعنى. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله لفعل مقدر، أي: وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرَى، ولكن أنزل للتصديق. والرابع: أنه منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر

أيضاً. والتقدير: ولكن يُصَدِّقُ تصديقَ الي بين يديه من الكتب.

وقرأ عيسى بن عمر: "تُصَدِّقُ" بالرفع، وكذلك التي في يوسف. ووجهُ الرفع على خبر مبتدأ محذوف، أي: ولكن هو تصديق، ومثله قوله الشاعر:
2597 - ولسْتُ الشاعِرَ السَّفْسَافَ فيهِمْ * ولكن مِدْرَهُ الحربِ العَوانِ

(8/174)

برفع "مِدْرَهُ" على تقدير: أنا مِدْرَهُ. وقال مكّي: "ويجوز عندها - أي عند الكسائي والفراء - الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق"، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.
وزعم الفراء وجماعته أن العرب إذا قالت: "ولكن" بالواو آثرت تشديد النون، وإذا لم تكن الواو آثرت التخفيف. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة التخفيفُ. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة التخفيف والتشديد نحو {وَلَاكِنَّ الشَّيَاطِينَ} {وَلَاكِنَّ اللّهُ رَمَى} قوله: {لَا رَبَّ فِيهِ} فيه أوجه أحدها: أن يكون حالاً من "الكتاب" وجاز مجيء الحال من المضاف إليه لانه مفعولٌ في المعنى. والمعنى: وتفصيل الكتاب منتفياً عنه الرَّيْبُ. والثاني: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب.
والثالث: انه معترضٌ بين "تصديق" وبين {مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ} إذ التّقدير: ولكن تصديق الذين بين يديه مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قال الزمخشري: فإن قلت: بم اتّصل قوله {لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}؟ قلت: هو داخلٌ في حَيْزِ الاستدراك كأنه قيل: ولكن كان تصديقاً وتفصيلاً منتفياً عنه الربُّ كائناً من رب العالمين. ويجوز أن يراد به "ولكن كان تصديقاً من رب العالمين [وتفصيلاً منه لا ريب في ذلك، فيكون من رب العالمين] متعلقاً بـ"تصديق" و"تفصيل" ويكون {لَا رَبَّ فِيهِ} اعتراضاً كما تقول: زيدٌ لا شك فيه كريم" انتهى.

(8/175)

قوله: {مِن رَّبِّ} يجوز فيه أوجهٌ أحدها: أن يكونَ متعلقاً بـ"تصديق" أو بـ"تفصيل"، وتكون المسألة من باب التنازع؛ إذ يَصِحُّ أن يتعلّق بكل من العاملين من جهة المعنى. وهذا هو الذي أراد الزمخشري بقوله: "فيكون من رب" متعلقاً بـ"تصديق" و"تفصيل" يعني أنه متعلقٌ بكل منهما من حيث المعنى. وأمّا من حيث الإعرابُ فلا يتعلّق إلا بأحدهما، وأمّا الآخرُ فيعمل في ضميره كما تقدّم تحريره غير مرة، والإعمالُ هنا حينئذٍ إنما هو للثاني بدليل الحذف من الأول. والوجه الثاني: أن "مِن رَّبِّ" حال ثانية. والثالث: إنه متعلّقٌ بذلك الفعلِ المقدر، أي: أنزل للتصديق من ربِّ العالمين؟

* { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَدْعَيْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله تعالى: { أَمْ يَقُولُونَ } : في "أم" وجهان أحدهما: أنها منقطعة فتتقدر بـ"بل" والهمزة عند الجمهور: سيبويه وأتباعه، والتقدير: بل أتقولون، أنتقل عن الكلام الأول وأحد في إنكار قول آخر. والثاني: أنها متصله ولا بد حينئذٍ من حذف جملة ليصح التعادل والتقدير: أيقرون به أم يقولون افتراه. وقال بعضهم. / هذه بمنزلة الهمزة فقط. وعبر بعضهم عن ذلك فقال: "الميم زائدة على الهمزة" وهذا قول ساقط، إذ زيادة الميم قليلة جداً لا سيما هنا. وزعم أبو عبيدة أنها بمعنى الواو والتقدير: ويقولون افتراه.

(8/176)

قوله: { قُلْ قَاتُوا } جواب شرطٍ مقدر قار الزمخشري: "قل: إن كان الأمر كما تزعمون قاتوا أنتم على وجه الافتراء بسورة مثله في العربية والفصاحة والأبلغية". وقرأ عمرو بن فائد "بسورة مثله" بإضافة "سورة" إلى "مثله" على حذف الموصول وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: بسورة كتاب مثله أبو بسورة كلام مثله. ويجوز أن يكون التقدير: قاتوا بسورة بشر مثله فالضمير يجوز أن يعود في هذه القراءة على القرآن، وأن يعود على النبي صلى الله عليه وسلم. وأما في قراءة العامة فالضمير للقرآن فقط.

* { بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِبُّوا يَعْلَمُهُ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: { وَلَمَّا يَأْتِهِمْ } : جملة حالية من الموصول أي: سارعوا إلى تكذيبه حال عدم إتيان التأويل. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى التوقع في قوله تعالى: { وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ } ؟ قلت: معناه أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل"، ثم قال أيضاً: "ويجوز أن يكون المعنى: ولم تأتهم بعد تأويل ما فيه من الإخبار بالغيوب، أي: عاقبته حتى يتبين لهم أكذب هو أم صدق انتهى. وفي وضعه "لم" موضع "لما" نظر لما عرفت ما بينهما من الفرق. ونفيت جملة الإحاطة بـ"لم" وجملة إتيان التأويل بـ"لما" لأن "لم" للنفي المطلق على الصحيح، و"لما" لنفي الفعل المتصل بزمن الحال، فالمعنى: أن عدم التأويل متصل بزمن الإخبار. و"كذلك" نعت لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك التكذيب كذب الذين من قبلهم، أي: قبل النظر والتدبر.

(8/177)

وقوله: { فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ } "كيف" خبر لـ"كان"، والاستفهام معلق للنظر. قال ابن عطية: "قال الزجاج: "كيف" في موضع نصب على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها "انظر" لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه، هذا قانون النحويين لأنهم عاملوا "كيف" في كل مكان معاملة الاستفهام المحض في قولك "كيف

زيد" و لـ "كيف" تصرُّفاتٌ غيرُ هذا فتحلُّ محلَّ المصدرِ الذي هو "كيفية" وتخلعُ معنى الاستفهام، ويحتمل هذا الموضعُ أن يكونَ منها. ومن تصرُّفاتِها قولهم: "كن كيف شئت" وانظر قول البخاري: "كيف كان بدء الوحي" فإنه لم يستفهم". انتهى. فقول الزجاج "لا يجوز أن تعمل "انظر" في "كيف" يعني لا تتسلط عليها ولكن هو متسلط على الجملة المنسحبِ عليها حكمُ الاستفهام وهكذا سبيل كلِّ تعليق.

(8/178)

قال [الشيخ]: "وقولُ ابن عطية: هذا قانون النحويين إلى آخره ليس كما ذكر بل لـ "كيف" معنيان، أحدهما: الاستفهامُ المحض، وهو سؤال عن الهيئة إلا أن يُعْلَقَ عنها العامل، فمعناها معنى الأسماء التي يُستفهم بها إذا عُلقَ عنها العامل. والثاني: الشرط كقول العرب: "كيف تكونُ أكونُ". وقوله: "ولـ" كيف" تصرفات إلى آخره ليس "كيف" تحلُّ محلَّ المصدر، ولا لفظ "كيفية" هو مصدر، إنما ذلك نسبةٌ إلى "كيف" تحلُّ محلَّ المصدر، ولا لفظ "كيفية" هو مصدر، إنما ذلك نسبةٌ إلى "كيف"، وقوله: "ويحتمل أن يكونَ هذا الموضعُ منها، ومنْ تصرفاتها قولهم: "كن كيف شئت" لا يحتمل أن يكونَ منها؛ لأنه لم يثبت لها المعنى الذي ذكر منْ كون "كيف" بمعنى كيفية وادِّعاء مصدرية "كيفية". وأمَّا "كن كيف شئت" فـ "كيف" ليست بمعنى كيفية، وإنما هي شرطيةٌ وهو المعنى الثاني الذي لها، وجوابها محذوف، التقدير: كيف شئت فكن، كما تقول: "قم متى شئت" فـ "متى" اسمٌ شرطٍ ظرفٌ لا يعمل فيه "قم" والجواب محذوف تقديره: متى شئت فقم، وحذفَ الجوابٍ لدلالة ما قبله عليه كقولهم: "اضربْ زيداً إن أساء إليك"، التقدير: إن أساءَ إليك فاضربه، وحذفَ "فاضربه" لدلالة "اضربْ" المتقدم عليه. وأمَّا قولُ البخاري: "كيف كان بدء الوحي" فهو استفهامٌ مَحْضٌ: إمَّا على سبيل الحكاية كأن سألنا سألَه فقال: كيف كان بدءُ الوحي، [وإما أن يكونَ من قوله هو، كأنه سأل نفسه: كيف كان بدءُ الوحي؟] فأجاب بالحيث الذي فيه كيفية ذلك".

وقوله: {الظالمينَ} مِنْ وَضَعِ مَوْضِعِ الْمُضْمَرِ، ويجوز أن يرادَ به ضميرٌ مَنْ عاد عليه ضمير "بل كذبوا"، وأن يرادَ به {الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}.

* { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ }

(8/179)

قوله تعالى: {مَنْ يَسْتَمِعُونَ}؛ مبتدأ وخبره الجار قبله وأعاد الضمير جمعاً مراعاةً لمعنى "مَنْ"، والأكثرُ مراعاةً لفظه.

* { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ }

* { وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ }

: قال ابن عطية: "جاء "ينظر" على لفظ "مَنْ"، وإذا جاء على لفظها فجاء أن يعطف عليه آخر على المعنى، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن / يُعْطَفَ آخر على اللفظ لأنَّ الكلام يُلبَسُ حينئذٍ. قال الشيخ: وليس كما قال، بل يجوز أن تراعي المعنى أولاً فتعيد الضمير على حسب ما تريد من المعنى من تأنيث وتثنية وجمع، ثم تراعي اللفظ فتعيد الضمير مفرداً مذكراً، وفي ذلك تفصيل ذكر في النحو"، قلت: قد تقدّم تحريره أول البقرة.

* { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَا كِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

قوله تعالى: { لَا يَظْلِمُ النَّاسَ } : يجوز أن ينتصب "شَيْئاً" على المصدر، أي: شيئاً من الظلم قليلاً ولا كثيراً، وأن ينتصب مفعولاً ثانياً لـ "يَظْلِمُ" بمعنى: لا يُقْصِ النَّاسَ شَيْئاً مِنْ أَعْمَالِهِمْ. قوله: { وَلَا كِنَّ النَّاسَ } قرأ الأخوان بتخفيف "لكن"، ومن ضرورة ذلك كسر النون لالتقاء الساكنين وصلّاً ورفع "الناس"، والباقون بالتشديد ونصب "الناس" وتقدم توجيه ذلك في البقرة.

* { وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ حَسَرَ الَّذِينَ كَذَبُوا لِقَاءَ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ }

(8/180)

قوله تعالى: { وَيَوْمَ } : منصوب على الظرف. وفي ناصبه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بالفعل الذي تضمّنه قوله: { كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا } الثاني: أنه منصوبٌ بـ "يتعارفون". والثالث: أنه منصوبٌ بمقدر، أي: اذكر يوم. وقرأ الأعمش "يَحْشُرُهُمْ" بياء الغيبة، والضمير لله تعالى لتقدّم اسمه في قوله: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ }.

قوله: { كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا } قد تقدّم الكلام على "كأن" هذه. ولكن اختلفوا في محلّ هذه الجملة على وجه، أحدها: أنها في محلّ نصب صفة للظرف وهو "يوم" قاله ابن عطية. قال الشيخ: "لا يصحّ لأنّ "يومَ يَحْشُرُهُمْ" معرفةً والجمل نكرات، ولا تُنْعَثُ المعرفة بالنكرة، لا يقال: إن الجمل التي يُضاف إليها أسماء الزمان نكرة على الإطلاق لأنها إن كانت في التقدير تتحلّ إلى معرفة فإن ما أضيف إليها يتعرّف، وإن كانت تتحلّ إلى نكرة كان ما أضيف إليها نكرة، تقول "مررت في يوم قديم زيد الماضي" فتصيف "يوم" بالمعرفة، و "جئت ليلة قديم زيد المباركة علينا" وأيضاً فكأنّ لم يلبثوا لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى؛ لأنّ ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم. وقد تكلف بعضهم تقدير رابط يربطه فقدره "كان لم يلبثوا قبله" فحذف "قبله"، أي: قبل اليوم، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز، قلت: قوله: "بعضهم"، هو مكي ابن أبي طالب فإنه قال: "الكاف وما بعدها من "كأن" صفة لليوم، وفي الكلام حذف ضمير يعود على الموصوف تقديره: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف "قبل" فصارت الهاء متصلة بـ "يلبثوا" فحذفت لطول الاسم كما تحذف من

الصَّلَاتِ"، وَتَقَلَّ هَذَا التَّقْدِيرُ أَيْضاً أَبُو الْبَقَاءِ وَلَمْ يُسَمِّ قَائِلَهُ فَقَالَ: "وَقِيلَ"
فَذَكَرَهُ.

(8/181)

والوجه الثاني: أن تكونَ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول
"يَحْشُرُهُمْ"، أي: يَحْشُرُهُمْ مُشْبِهِينَ بِمَنْ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا سَاعَةً، هَذَا تَقْدِيرُ
الزَمَخْشَرِيِّ. وَمَمَّنْ جَوَّزَ الْحَالِيَةَ أَيْضاً ابْنُ عَطِيَّةٍ وَمَكِّي وَأَبُو الْبَقَاءِ، وَجَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ هُوَ الظَّاهِرُ.
الوجه الثالث: أن يكونَ الجملةُ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: يَحْشُرُهُمْ
حَشْرَاتٌ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا" ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَأَبُو الْبَقَاءِ وَمَكِّي. وَقَدَّرَ مَكِّي وَأَبُو
الْبَقَاءِ الْعَائِدَ مَحذُوفاً كَمَا قَدَّرَاهُ حَالاً جَعَلَهُمَا الْجَمْلَةَ صِفَةً لِلْيَوْمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا
فِي ذَلِكَ.
الرابع: قال ابن عطية: "وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ {كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا} كَلَاماً مَجْمَلاً"
وَلَمْ يُبَيِّنِ الْفِعْلَ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ {كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا}. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَا
قَالَ الْخَوْفِيُّ مِنْ أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ وَهُوَ
السَّرْعَةُ" أَنْتَهَى. قَالَ: "فِي كَوْنِ التَّقْدِيرِ: وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ يُسْرِعُونَ كَأَنَّ لَمْ
يَلْبَثُوا" قُلْتُ: فَيَكُونُ "يُسْرِعُونَ" حَالاً مِنْ مَفْعُولِ "يَحْشُرُهُمْ" وَيَكُونُ {كَأَنَّ لَمْ
يَلْبَثُوا} حَالاً مِنْ فَاعِلِ "يُسْرِعُونَ"، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "كَأَنَّ لَمْ" مَفْسُورَةً
لِـ"يُسْرِعُونَ" الْمَقْدَرَةَ.

(8/182)

قوله: {يَتَعَارَفُونَ} فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ الْجَمْلَةَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ
مِنْ فَاعِلِ "يَلْبَثُوا". قَالَ الْخَوْفِيُّ: "يَتَعَارَفُونَ" فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ
مِنْ الضَّمِيرِ فِي "يَلْبَثُوا" وَهُوَ الْعَامِلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: مُتَعَارَفِينَ، وَالْمَعْنَى اجْتَمَعُوا
مُتَعَارَفِينَ". وَالثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ "يَحْشُرُهُمْ" أَي: يَحْشُرُهُمْ مُتَعَارَفِينَ
وَالْعَامِلُ فِعْلُ الْحَشْرِ، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ جَوَّزَ تَعَدُّدَ الْجَائِزِ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ "كَأَنَّ لَمْ"
حَالاً أُولَى، وَهَذِهِ حَالٌ ثَانِيَةٌ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ جَعَلَ "كَأَنَّ لَمْ" عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ
الْحَالِيَةِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ لِأَنَّ التَّعَارُفَ لَا يَكُونُ حَالاً الْحَشْرِ".
وَالثَّلَاثُ: مُسْتَأْنَفَةٌ، أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتُ: أَنْ لَمْ
يَلْبَثُوا وَيَتَعَارَفُونَ كَيْفَ مَوْضِعَهُمَا؟ قُلْتُ: أَمَّا الْأُولَى فَحَالٌ مِنْهُمْ أَي: يَحْشُرُهُمْ
مُشْبِهِينَ بِمَنْ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا سَاعَةً، وَإِنَّمَا الثَّانِيَةُ: فَإِنَّمَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالظَّرْفِ - يَعْنِي
فَتَكُونُ حَالاً - وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مَبِينَةً لِقَوْلِهِ: كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً؛ لِأَنَّ التَّعَارُفَ لَا
يَبْقَى مَعَ طَوْلِ الْعَهْدِ وَيَنْقَلِبُ تَنَاطُرًا".

قوله: {قَدْ خَسِرَ} فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ أَخْبَرَ تَعَالَى بِأَنَّ الْمَكْدُبِينَ
بَلْقَائِهِ خَاسِرُونَ لَا مُحَالَةَ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِحَرْفِ التَّحْقِيقِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ قَوْلِ أَي: قَائِلِينَ قَدْ خَسِرَ الدِّينَ. ثُمَّ لَكَ فِي هَذَا الْقَوْلِ
الْمَقْدَرِ / وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ "يَحْشُرُهُمْ" أَي: يَحْشُرُهُمْ

قائلين ذلك والثاني: أنه حالٌ من فاعل "يتعارفون". وقد ذهب إلى الاستئناف والحالية مِنْ فاعل "يتعارفون" الزمخشري فإنه قال: "هو استئنافٌ فيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحشرهم" ثم قال: "قد حَسِرَ" على إرادة القولِ أي: يتعارفون بينهم قائلين ذلك"، وذهب إلى أنها حالٌ من مفعول "يحشرهم" ابن عطية.

(8/183)

قوله: {وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على قوله "قد حَسِرَ" فيكونُ حكمه حكمه. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على صلة الذين، وهي كالتوكيد للجملة التي وقعت صلة؛ لأنَّ مَنْ كَذَّبَ بِلِقَاءِ اللَّهِ غَيْرَ مُهْتَدٍ.

* {وَأَمَّا نُورُ رَبِّكَ بَعْضَ الَّذِي تَعِدُّهُمْ أَوْ تَتَوَقَّيْتِكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ}

قوله تعالى: {وَأَمَّا نُورُ رَبِّكَ}؛ "إمّا" هذه قد تقدّم الكلامُ عليها مستوفى. وقال ابن عطية: "ولأجلها أي: لأجل زيادة "ما" جاز دخولُ النونِ الثقيلة ولو كانت "إِنْ" وحدها لم يَجُزْ" يعني أن توكيد الفعل بالنون مشروطٌ بزيادة "ما" بعد "إِنْ"، وهو مخالفٌ لظاهرِ كلامِ سيبويه، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير "إِنْ" كقوله:

2598 - مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فليس بآيب * أبداً وَقَتْلُ بَنِي قَتِيْبَةَ شَافِي
قال ابن خروف: "أجاز سيبويه الإتيانَ بـ"ما" وأن لا يُؤتى بها، والإتيانُ بالنون مع "ما" وأن لا يُؤتى بها" والإراءةُ هنا من البصر؛ ولذلك تعدّى الفعلُ إلى اثنين بالهمزة أي: نجعلك راثياً بعضَ الموعودين".

(8/184)

قوله: {فَالْيَا مَرْجِعُهُمْ} مبتدأ وخبرن وفيه وجهان أظهرهما: أنه جوابٌ للشرط وما عُطف عليه، إذ معناه صالحٌ لذلك. وإلى هذا ذهب الحوفي وابن عطية. والثاني: أنه جوابٌ لقوله "أو تتوقَّيْتِكَ"، وجوابُ الأول محذوف قال الزمخشري: "كأنه قيل: وإمّا نُورُ رَبِّكَ بَعْضَ الَّذِي تَعِدُّهُمْ فذاك، أو تتوقَّيْتِكَ قبل أن نريك فنحن نريك في الآخرة". قال الشيخ: "فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان، ولا حاجة إلى [تقدير] جواب محذوف لأنَّ قَوْلَهُ "فَالْيَا مَرْجِعُهُمْ" صالحٌ لأن يكونَ جواباً للشرط والمعطوفِ عليه، وأيضاً فقولُ الزمخشري "فذاك" هو اسمٌ مفردٌ لا يتنقذ منه جوابٌ شرطٍ فكان ينبغي أن يأتي بجملةٍ يصحُّ منها جوابٌ للشرط إذ لا يُفهمُ مِنْ قَوْلِهِ "فذاك" الجزء الذي حُذِفَ، المتحصّل به فائدةُ الإسناد". قلت: قد تقرّر أنّ اسمَ الإشارة قد يُشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظِ الإفرادن فكانَ ذاك واقعٌ موقعَ الجملة الواقعة

جواباً، ويجوز أن يكونَ قد حُذِفَ الخبر لدلالة المعنى عليه إذ التقديرُ: فذاك المراد أو المتمنى أو نحوه. وقوله: "إذ لا يُفهم الجزء الذي حُذِفَ" إلى آخره ممنوعٌ بل هو مفهومٌ كما رأيت، وهي شيءٌ يتبارد إليه الذهن.

قوله: {ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ} ليست هنا للترتيب الزماني بل هي لترتيب الأخبار لا لترتيب القصص في أنفسها. قال أبو البقاء: "كقولك زيدٌ عالمٌ ثم هو كريمٌ". وقال الزمخشري: "فإن قلت: الله شَهِيدٌ على ما يفعلون في الدارين فما معنى ثم؟ قلت: دُكِرَت الشهادة، والمراد مقتضاها ونتيجتها، وهو العقاب، كأنه قيل: ثم الله معاقِبٌ على ما يفعلونه".

(8/185)

وقرأ إبراهيم ابن أبي عبله "تَمَّ" بفتح التاء جعله ظرفاً لشهادة الله، فيكون "تَمَّ" منصوباً بـ"شَهِيدٌ" أي: الله شَهِيدٌ عليهم في ذلك المكان، وهو مكان حَشْرِهِمْ. ويجوز أن يكونَ ظرفاً لَمَرْجِعِهِمْ أَي: فإلينا مَرْجِعُهُمْ يعني رجوعهم في ذلك المكان الذي يُثَاب فيه الْمُحْسِنِينَ وَيُعَاقَبُ فيه المَسِيءُ.

* { قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ }

قوله تعالى: {إِلَّا مَا شَاءَ لِلَّهِ} فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ متصلٌ تقديره: إلا ما شاء الله أن أملكه وأقدر عليه. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري: "هو استثناءٌ منقطعٌ أي: ولكن ما شاء الله من ذلك كائن، فكيف أملك لكم الضررَ وجلبَ العذاب؟".

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ تَهَارًا مَّآذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ }

قوله تعالى: {أَرَأَيْتُمْ} قد تقدّم الكلام على / "أَرَأَيْتَ" هذه، وأنها تتضمن معنى أخبرني فتتعدى إلى اثنين، ثانيهما غالباً جملة استفهامية فينعتد منها مع ما قبلها مبتدأ وخبرٌ كقولهم: "أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعْتَ" وتقدّم مذاهبُ الناس فيها في سورة الأنعام فعليك باعتبارها تَمَّةً. ومفعولها الأول في هذه الآية الكريمة محذوفٌ، والمسألة من باب الإعمال لأنه تنازع.

(8/186)

أرأيت وأتاكم في "عذاب"، والمسألة من إعمال الثاني، إذ هو المختار عند البصريين، ولما أعمله أضمر في الأول وحذّقه، لأنَّ إبقاءه مخصوصٌ بالضرورة، أو جائزٌ الذكر على قلةٍ عند آخرين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني؛ إذ الحذف منه لا يكون إلا في ضرورة أو في قليلٍ من كلام، ومعنى الكلام: قل

لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إن أتاكم، أيُّ شيء تستعجلون منه، وليس شيء من العذاب يُستعجل به لمرارته ويشده إصابته فهو مُفْتَضٍ لنفور الطبع منه. قال الزمخشري "فإن قلت: بم يتعلق الاستفهام وأين جوابُ الشرط؟ قلت: تعلق بـ"أرأيتم" لأن المعنى: أخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون، وجوابُ الشرط محذوف وهو "تندموا على الاستعجال" أو "تعرفوا الخطأ فيه". قال الشيخ: "وما قَدَّرَه غيرُ سائغٍ لأنه لا يُقَدَّرُ الجوابُ إلا ممَّا تقدَّمه لفظاً أو تقديرًا تقول: "أنت ظالمٌ إن فعلت" التقدير: إن فعلت فأنت ظالم، وكذلك: {وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ} التقدير: إن شاء الله تهتد، فالذي يُسَوِّغُ أن يُقَدَّرَ: إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون".

(8/187)

وقال الزمخشري أيضاً: "وبجوز أن يكون" ماذا يستعجل منه المجرمون" جواباً للشرط كقولك: إن أتيتك ما تُطعمني؟ ثم تعلق الجملة بـ"أرأيتم"، وأن يكون "أنتم إذا ما وقع أمتم به". جواباً للشرط، و"ماذا يستعجل منه المجرمون" اعتراضاً، والمعنى: إن أتاكم عذابه أمتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان". قال الشيخ: "أمَّا تجويزُه أن يكون "ماذا" جواباً للشرط فلا يصح، لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء تقول: إن زارنا فلان فأني رجل هو، وإن زارنا فلان فأني يد له بذلك، ولا يجوز حذفها إلا إن كان في ضرورة، والمثال الذي ذكره وهو "إن أتيتك ما تُطعمني؟" هو من تمثيله لا من كلام العرب. وأمَّا قوله: "ثم تعلق الجملة بـ"أرأيتم" إن عني بالجملة "ماذا تستعجل" فلا يصح ذلك، لأنه قد جعلها جواباً للشرط، وإن عني بالجملة جملة الشرط فقد فسر هو "أرأيتم" بمعنى أخبروني، و"أخبرني" يطلب متعلقاً مفعولاً، ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول أخبرني. وأمَّا تجويزُه أن يكون "أنتم إذا ما وقع أمتم به" جواباً للشرط و"ماذا يستعجل منه المجرمون" اعتراضاً فلا يصح أيضاً لما ذكرناه من أن جملة الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلا ومعها فاء الجواب، وأيضاً فـ"ثم" هان هي حرف عطفي تَعَطَّفُ الجملة التي بعدها على التي قبلها، فالجملة الاستفهامية معطوفة، وإذا كانت معطوفة لم يصح أن تقع جواب الشرط، وأيضاً فـ"أرأيتم" بمعنى "أخبروني" تحتاج إلى مفعول، ولا تقع جملة شرط موقعه".

(8/188)

وكون "أرأيتم" بمعنى "أخبروني" هو الظاهر المشهور. وقال الحوفي: "الرؤية من رؤية القلب التي بمعنى العلم لأنها داخله على الجملة من الاستفهام التي معناها التقرير، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: أرأيتم ما يستعجل من العذاب المجرمون إن أتاكم عذابه". انتهى، فهذا ظاهر في أن "أرأيتم" غير مضمنة معنى الإخبار، وأن الجملة الاستفهامية سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، ولكن المشهور الأول. /

قوله: {مَاذَا يَسْتَعْجِلُ} قد تقدّم الكلام على هذه الكلمة ومذاهب الناس فيها. وجوّز بعضهم هنا أن تكون "ما" مبتدأ و "ذا" خبره، وهو موصول يعني الذي، و "يستعجل" صلته وعائده محذوف تقديره: أي شيء الذي يستعجله منه أي من العذاب، أو من الله تعالى. وجوّز آخرون كمكي وأنظاره أن يكون "ماذا" كله مبتدأ أي: يجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد، والجملة بعده خبره. وقال أبو علي: "وهو ضعيف لخلو الجملة من ضمير يعند على المبتدأ". وقد أجاب أبو البقاء عن هذا فقال: "ورّد هذا القول بأنّ الهاء في "منه" تعود على المبتدأ كقولك: "زيدٌ أخذتُ منه درهماً". قلت: ومثّل أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يرى عوّذ الهاء على الموصول لأن الظاهر عوّذها على العذاب. قال الشيخ: "والظاهر عوّذ الضمير في "منه" على العذاب، وبه يَحْصُل الربط لجملة الاستفهام بمفعول "أرأيتم" المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل". وقال مكي: "وإن شئت جعلت "ما" و "ذا" بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء، والجملة التي بعده الخبر، والهاء في "منه" تعود أيضاً على العذاب". قلت: فقد ترك المبتدأ بلا رابطٍ لفظي حيث جعل الهاء عائدةً على غير المبتدأ فيكون العائد عند محذوفاً. لكنه قال بعد ذلك: "فإن جعلت الهاء في "منه" تعود على الله - جلّ ذكره - والمعنى: أي شيء يستعجل المجرمون من الله" فقولُه هذا يؤدّن بأن

(8/189)

الضمير لَمَّا عاد على غير المبتدأ جعله مفعولاً مقدماً، وهذا الوجه بعينه جائز فيما إذا جعل الضمير عائداً على العذاب. ووجه الرفع على الابتداء جائز فيما إذا جعل المضير عائداً على الله تعالى إذ العائد الرابط مقدّر كما تقدم التنبيه عليه.

* { أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ }

قوله تعالى: {أُنْتُمْ}: {أُنْتُمْ}: قد تقدّم خلافُ الزمخشري للجمهور في ذلك، حيث يقدر جملةً بين همزة الاستفهام و حرف العطف. و "نْتُمْ" حرف عطف، وقد قال الطبري ما لا يوافق عليه فقال: "وأُنْتُمْ هذه بضمّ التاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك" فإن كان قَصَدَ تفسير المعنى وهو بعيدٌ فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يُعْرَفُ في "نْتُمْ" بضمّ التاء، إلا أنه قد قرأ طلحة بن مصرف "أُنْتُمْ" بفتح التاء، وحينئذ يصحّ تفسيرها بمعنى هنالك. قوله: {الآن} قد تقدّم الكلام في "الآن". وقرأ الجمهور "الآن" بهمزة استفهام داخله على "الآن" وقد تقدم مذاهب القراء في ذلك. و "الآن" نصبٌ بمضمّر تقديره: الآن آمنتم. ودلّ على هذا الفعل المقدر الفعل الذي تقدّمه وهو قوله: {أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ}. ولا يجوز أن يعمل فيه "آمنتم" الظاهر؛ لأنّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، كما أنّ ما بعده لا يعمل فيما قبله لأنّ له صدر الكلام، وهذا الفعل المقدر ومعموله على إضمار قول أي: قيل لهم إذ آمنوا بعد وقوع العذاب: آمنتم الآن به. والقراءة بالاستفهام هي قراءة العامة، وقد عرّفت تخريجها. وقرأ عيسى

وطلحة "أمنتكم به الآن" بوصل الهمزة من غير استفهام، وعلى هذه القراءة
ف"الآن" منصوبٌ بـ"أمنتكم" هذا الظاهر.

(8/190)

قوله: {وَقَدْ كُنْتُمْ} جملةٌ حاليةٌ. قال الزمخشري: {وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ} يعني تُكذِّبُونَ، لأنَّ استعجالهم كان على جهة التأكيد والإنكار. قلت: فَجَعَلَهُ من باب الكناية لأنه دلالةٌ على لاشيءٍ بلازمه نحو "هو طويلُ التجاد" كُنَيْتَ به عن طولِ قامته؛ لأنَّ طولَ نِجَادِهِ لازمٌ لطولِ قامته وهو باب بليغ.

* { تُمْ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا دُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْرُونَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ }
{

وقوله تعالى: {تُمْ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا}: هذه الجملة على قراءة العامة عطْفٌ على ذلك الفعلِ المقدَّرِ الناصبِ لـ"الآن"، وعلى قراءة طلحة هو استئنافٌ إخبارٌ عَمَّا يُقَالُ لهم يومَ القيامة، و"ذوقوا"، و"هل تُجْرُونَ" كله في محل نصبٍ بالقول، وقوله "إلا بما" هو المفعول الثاني لـ"تُجْرُونَ"، والأول قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وهو استثناءٌ / مفرغ.

* { وَيَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ }
{

قوله تعالى: {أَحَقُّ هُوَ}: يجوز أن يكون "حَقُّ" مبتدأً و"هو" مرفوعاً بالفاعلية سدَّ مَسَدَ الخبر، و"حق" وإن كان في الأصل مصدرًا ليس بمعنى اسم فاعل ولا مفعول، لكنه في قوِّه "ثابت" فلذلك رَفَعَ الظاهر. ويجوز أن يكون "حَقُّ" خبراً مقدماً و"هو" مبتدأً مؤخراً.

(8/191)

واختلف في "يَسْتَبْشِرُونَكَ" هذه هل هي متعدية إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة؟ فقال الزمخشري: "يَسْتَبْشِرُونَكَ فيقول: أَحَقُّ هُوَ" فظاهرُ هذه العبارة أنها متعدية لواحد، وأن الجملة الاستفهامية في محل نصبٍ بذلك القولِ المضمر المعطوفِ على "يَسْتَبْشِرُونَكَ" وكذا فهم عنه الشيخ أعني تعديها لواحد. وقال مكي: "أَحَقُّ هُوَ ابتداءً وخبرٌ في موضع المفعول الثاني إذا جَعَلْتَ "يَسْتَبْشِرُونَكَ" بمعنى يَسْتَخْبِرُونَكَ، فإذا جَعَلْتَ "يَسْتَبْشِرُونَكَ" بمعنى يَسْتَعْلِمُونَكَ كان "أَحَقُّ هُوَ" ابتداءً وخبراً في موضع المفعولين لأنَّ "أَنْبَأَ" إذا كان بمعنى أَعْلَمَ كان متعدياً إلى ثلاثة مفعولين يجوزُ الإكتفاءُ بواحد، ولا يجوزُ الإكتفاءُ باثنين دون الثالث، وإذا كانت "أَنْبَأَ" بمعنى أَخْبَرَ تَعَدَّتْ إلى مفعولين، لا يجوزُ الإكتفاءُ بواحد دون الثاني: وَأَنْبَأَ وَنَبَأَ في التعدِّي سواءً". وقال ابن عطية: "معناه يَسْتَخْبِرُونَكَ، وهو على هذا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما الكاف، والآخرُ

في الإبتداء والخبر" فعلى ما قال تكون "يَسْتَنْبِئُونَكَ" معلقة بالاستفهام، وأصل استنبأ أن يتعدى إلى مفعولين أحدهما بـ"عن"، تقول: استنبأت زيداً عن عمرو أي: طلبت منه أن يُنبئني عن عمرو. ثم قال: "والظاهر أنها تحتاج إلى مفعولين ثلاثة أحدهما الكافُ، والابتداءُ والخبرُ سَدَّ مَسَدَّ المفعولين". قال الشيخ: "وليس كما ذكر لأن "استعلم" لا يُحفظ كوئها متعدية على مفاعيلٍ ثلاثة، لا يُحفظ "استعملتُ زيداً عمراً قائماً" فتكونُ جملةُ الاستفهام سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، ولا يَلَزَمُ مِنْ كونها بمعنى "يَسْتَعْلَمُونَكَ" أن تتعدى إلى ثلاثة؛ لأنَّ "استعلم" لا يتعدى إلى ثلاثة كما ذكرنا".

(8/192)

قلت: قد سَبَقَ أبا محمد إلى هذا مكي بن أبي طالب كما قدَّمْتُ حكايته عنه، والظاهرُ جوازُ ذلك، ويكونُ التعدي إلى ثالثٍ قد حَصَلَ بالسين، لأنهم نَصُّوا على أن السين تُعَدِّي، فيكونُ الأصلُ: "علم زيدٌ عمراً قائماً" ثم تقول: "استعلمتُ زيداً عمراً قائماً"، إلا أنَّ النحويين نَصُّوا على أنه لا يتعدى إلى ثلاثة إلا "عَلِمَ" و "رَأَى" المنقولين بخصوصيةِ همزةِ التعدي إلى ثالثٍ، وأنبأ وتبأ وأخبر وخبرٌ وحدثٌ.

وقرأ الأعمش "آلِحقُّ" بلامِ التعريف. قال الزمخشري: "وهو أَدْحَلُ في الاستهزاء لتضمُّنه معنى التعريض بأنه باطلٌ، ذلك أن اللامَ للجنس وكانه قيل: أهو الحقُّ لا الباطلُ، أو: أهو الذي سَمَّيْتُمُوهُ الحقَّ". قوله: {إِي} حرفٌ جوابٍ بمعنى نعم ولكنها تختصُّ بالقسم أي: لا تُستعمل إلا في القسم بخلافِ نعم. قال الزمخشري: "وإي بمعنى نعم في القسم خاصةً كما كان "هل" بمعنى "قد" في الاستفهام خاصةً، وسمِعْتُهُم يقولون في التصديق "إِيو" فَيَصِلُونَهُ بواو القسم ولا يَنْطِقُونَ به وحده". قال الشيخ: "لا حجةٌ فيما سمعه لعدم الحجة في كلام مَنْ سمعه لفسادِ كلامه وكلام مَنْ قبله بأزمان كثيرة". وقال ابن عطية: "وهي لفظَةٌ تتقدَّمُ القسمَ بمعنى نعم، ويجيء بعدها حرفُ القسم وقد لا يجيء تقول: إي وربِّي، إي ربِّي".

(8/193)

قوله: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ} يجوزُ أن تكونَ الحجازية، وأن تكونَ التميمية، لخفاءِ النصبِ أو الرفعِ في الخبر. وهذا عند غيرِ الفارسي وأتباعه، عني جوازُ زيادةِ الباءِ في خبر التميمية. وهذه الجملةُ تحتلُّ وجهين، أحدهما: أن تكون معطوفةً على جوابِ القسم، فيكونَ قد أجابَ القسمَ بجملتين إحداهما مثبتةٌ مؤكدةٌ بـ"إنَّ" واللام، والأخرى منفيةٌ مؤكدةٌ بزيادةِ الباء. والثاني: أنها مستأنفةٌ سبقتُ للإخبارِ بعجزهم عن التعجيز. و"مُعْجِزٌ" مِنْ أعجز فهو متعدُّ لواحدٍ كقوله تعالى: {وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا} فالمفعول هنا محذوفٌ أي: بمعجزين الله. وقال الزجاج: "أي: ما أنتم ممن يُعْجِزُ مَنْ يُعْذِّبُكُمْ". ويجوز أن يكونَ اسْتَعْمَلَ

استعمال اللازم؛ لأنه قد كثر فيه حذفُ المفعولِ حتى قالت العرب: "أعجز فلانٌ": إذا ذهب في الأرض فلم يُقدَّر عليه.

* { وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ وَفُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } {

قوله تعالى: { لَافْتَدَتْ بِهِ } : "افتدى" يجوز أن يكون متعدياً وأن يكون قاصراً، فإذا كان مطاوعاً لـ "قَدَى" كان قاصراً تقول: قَدَيْتُهُ فافتدى، ويكونُ بمعنى فيتعدى لواحد. الفعلُ هنا يحتملُ الوجهين: فإن جعلنا متعدياً فمفعوله محذوفٌ تقديره: لافتدتُ به نفسها، وهو في المجاز كقوله: { كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا } وقوله: { وَأَسْرُوا } / قيل: "أسرَّ" مِنَ الأضداد، يُسْتَعْمَلُ بمعنى أظهر، كقوله الفرزدق:

2599 - وَلَمَّا رَأَى الْحَجَّ جَرَّدَ سَيْفَهُ * أَسْرَّ الْحُرُورِيُّ الَّذِي كَانُوا أَضْمَرَا
وقول الآخر:

2600 - فَاسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى * يَرَدُّ جِمَالَ غَاضِرَةَ الْمُنَادَى

(8/194)

وَيُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: "أخفى" وهو المشهورُ في اللغةِ كقوله: { يَعْلمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ } وهو في الآيةِ يحتملُ الوجهين. وقيل: إنه ماضٍ على بابه قد وقع. وقيل: بل هو بمعنى المستقبل. وقد أبعده بعضهم فقال: "أسرُّوا الندامة" أي: بدتْ بالندامة أسرُّهُ وجوههم أي: تكاسيرُ جباههم. و { لَمَّا رَأَوْا } يجوز أن تكونَ حرفاً، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه، وهو المتقدّم عند مَنْ يرى تقديمَ جواب الشرطِ جائزاً. ويجوز أن تكونَ بمعنى حين والناصبُ لها "أسرُّوا". وقوله: "ظلمت" في محل جرِّ صفةٍ لـ "نفس" أي: لكل نفس ظالمة. و { مَا فِي الْأَرْضِ } اسمٌ أن، و "لكل" هو الخبر. وقوله: { وَفُضِيَ } يجوز أن يكونَ مستأنفاً، وهو الظاهر، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على "رأوا" فيكونَ داخلاً في حيزِ "لَمَّا" والضميرُ في "بينهم" يعودُ على "كل نفس" في المعنى. وقال الزمخشري: "بين الظالمين والمظلومين، دلَّ على ذلك ذِكْرُ الظلم" وقال بعضهم: إنه يعودُ على الرؤساء والأتباع. و "بالقسط" يجوز أن تكونَ الباءُ للمصاحبة، وأن تكونَ للآلة.

* { هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } {

وقوله تعالى: { وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } : قَدَّمَ الجارَّ للاختصاص أي: إليه لا إلى غيره تُرْجَعُونَ ولأجل الفواصل. وقرأ العامةُ: "تُرْجَعُونَ" بالخطاب. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر "يُرْجَعُونَ" بياء العيبة.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ } {

(8/195)

قوله تعالى: {مَنْ رَبُّكُمْ} : يجوز أن تكون " مِنْ " لابتداء الغاية فيتعلق حينئذ بـ "جاءتكم" ، وابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن تكون للتبويض فتعلق بمحذوف على أنها صفة لموعظة أي: موعظة كائنه مِنْ مواعط ربكم. وقوله: {مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهَدًى وَرَحْمَةٌ} من باب ما عُطِفَ فيه الصفات بعضها على بعض أي: قد جاءتكم موعظة جامعة لهذه الأشياء كلها. و "شفاء" في الأصل مصدرٌ جُعِلَ وَصْفًا مبالغة، أو هو اسمٌ لما يُشْفَى به أي: يُداوَى، فهو كالإدواءِ لما يُداوَى. و {لِمَا فِي الصُّدُورِ} يجوز أن يكون صفة لـ "شفاء" فيتعلق بمحذوف، وأن تكون اللام زائدة في المفعول؛ لأن العامل فرغ إذا قلنا بأنه مصدرٌ. وقوله: "للمؤمنين" محتملٌ لهذين الوجهين وهو من التنارع؛ لأنَّ كلاً من الهدى والرحمة يطلبه.

* { قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ }

قوله تعالى: {بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ} : في تعلق هذا الجارِّ أوجه، أحدها: أن "بفضل" و "برحمته" متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: بفضل الله وبرحمته ليفرحوا بذلك فليفرحوا، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، فهما جملتان، وبدل على ذلك قول الزمخشري: "أصل الكلام: بفضل الله وبرحمته فليفرحوا فبذلك والتكرير للتأكيد والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه، والفاء داخله لمعنى الشرط كأنه قيل: إن فرحوا بشيءٍ فليخصوهما بالفرح فإنه لا مفروح به أحقُّ منهما. الثاني: أن الجارِّ الأول متعلقٌ أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السياق والمعنى، لا نفس الفعل الملفوظ به والتقدير: بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا قاله الزمخشري.

(8/196)

الثالث: أن يتعلق الجارُّ الأول بجاءتكم " قال الزمخشري: " ويجوز أن يُراد " قد جاءتكم موعظةً بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا، أي فبمجئها فليفرحوا". قال الشيخ: "أما إضمار "فليعتنوا" فلا دليل عليه" قلت: الدلالة عليه من السياق واضحة، وليس شرطاً للدلالة أن تكون لفظية. وقال الشيخ: "وأما تعلقه بقوله: "قد جاءتكم" فينبغي أن يقدر محذوفاً بعد "قل"، ولا يكون متعلقاً بـ "جاءتكم" الأولى للفصل بينهما بـ "قل". قلت: هذا إيرادٌ واضحٌ، ويجوز أن تكون "بفضل الله" صفة لـ "موعظة" أي: موعظة مصاحبة أو ملتبسةً بفضل الله. الرابع: قال الحوفي: "الباء متعلقة بما دلَّ عليه المعنى أي: قد جاءتكم الموعظةً بفضل الله".

الخامس: أَنَّ الْفَاءَ الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَأَنَّ قَوْلَهُ "بِذَلِكَ" بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ {يَقْضَلِ
اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ} وَأَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى اثْنَيْنِ وَهُمَا الْفَضْلُ وَالرَّحْمَةُ كَقَوْلِهِ: / {لَا
قَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ}، وكقولهِ:
2601 - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى * وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
وَفِي هَاتَيْنِ الْفَاءَيْنِ أَوْجُهُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ فِي
الْوَجْهِ الْخَامِسِ. اِثْنَانِي: أَنَّ الْفَاءَ الثَّانِيَةَ مَكْرَرَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، فَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ
الْأُولَى. زَائِدَةٌ، وَيَكُونُ أَصْلُ التَّرْكِيبِ: بِذَلِكَ لِيَفْرَحُوا، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَبْلَهُ
يَكُونُ أَصْلُ التَّرْكِيبِ: بِذَلِكَ قَلِيْفِرْحُوا. الثَّلَاثُ: قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "الْفَاءُ الْأُولَى
مَرْتَبِطَةٌ بِمَا قَبْلَهَا، وَالثَّانِيَةُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَعْجَبُوا بِذَلِكَ قَلِيْفِرْحُوا
كَقَوْلِهِمْ: "زَيْدًا فَاصْرِبْهُ أَي: تَعَمَّدُ زَيْدًا فَاصْرِبْهُ".

والجمهورُ على "قَلِيْفِرْحُوا" بِيَاءِ الْغِيْبَةِ. وَقَرَأَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ وَأَبِيٌّ وَأَنْسُ
وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَابْنُ هَرْمَزٍ وَابْنُ سَيْرِينَ بَتَاءِ الْخَطَابِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهُوَ الْأَصْلُ وَالْقِيَاسُ".

(8/197)

وقال الشيخ: "إنها لغة قليلة" يعني أن القياس أن يُؤمَرَ المخاطب بصيغة
أفعل، وبهذا الأصل قرأ أبيُّ "فافرخوا" وهي في مصحفه كذلك، وهذه قاعدة
كليئة: وهي أن الأمر باللام يكثر في الغائب والمخاطب المنى للمفعول مثال
الأول: "ليقم زيداً" وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: لِيُعَنَّ
بحاجتي، ولتُصْرَبْ يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن
معه. وفي الحديث "لتأخذوا مصافكم" بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة
أفعل نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يصعف الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه
غيره، فالأول نحو "لأقم" تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: "قوموا
فلأصل لكم

" ومثال الثاني: لنقم أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر:
2602 - إِذَا مَا حَرَجْنَا مِنْ دَمَشِقَ فَلَا نَعُدُّ * بِهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ
وتقل ابن عطية عن ابن عامر أنه قرأ "قَلِيْفِرْحُوا" خطاباً، وهذه ليست
مشهورة عنه. وقرأ الحسن وأبو التَّيَّاح "قَلِيْفِرْحُوا" بكسر اللام، وهو الأصل.
قوله: {هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} "هو" عائذ على الفضل والرحمة، وإن كانا
يشيئين؛ لأنهما بمعنى شيء واحد، عُبِّرَ عَنْهُ بِلَفْظَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَكِيدِ، وَلِذَلِكَ
أَشِيرُ إِلَيْهِمَا بِإِشَارَةِ الْوَاحِدِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ "تَجْمَعُونَ" بِالتَّاءِ خِطَاباً وَهُوَ يَحْتَمِلُ
وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِلْتِفَاتِ فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ
الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يُرَادُ بِهِ مَنْ يَرَادُ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: "قَلِيْفِرْحُوا". وَالثَّانِي:
أَنَّهُ خِطَابٌ لِقَوْلِهِ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ}، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَنَاسُبُ قِرَاءَةَ
الْخِطَابِ فِي قَوْلِهِ: "قَلِيْفِرْحُوا"، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةٍ نَقَلَهُ عَنْهُ أَيْضاً.

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَأَللَّهُ
أَدْنَى لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ }

(8/198)

قوله تعالى: {أَرَأَيْتُمْ} هذه بمعنى أخبروني، وقوله "ما أنزل" يجوز أن تكون "ما" موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما أنزله، وهي في محل نصبٍ مفعولاً أول، والثاني هو الجملةُ من قوله: {ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} والعائدُ من هذه الجملة على المفعول الأول محذوفٌ تقديره: الله أذن لكم فيه، واعتُرض على هذه بأنَّ قولَه "قُلْ" يمنع من وقوع الجملة بعده مفعولاً ثانياً. وأجيب عنه بأنه كَرَّرَ توكيداً، ويجوز أن تكون "ما" استفهامية منصوبةً المحل بـ "أنزل" وهي حينئذٍ مُعلَّقةٌ لـ "أَرَأَيْتُمْ"، وإلى هذا ذهب الحوفي والزمخشري. ويجوز أن تكون "ما" الاستفهامية في محل رفع بالابتداء، والجملةُ من قوله: {ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} خبره، والعائدُ محذوفٌ كما تقدّم أي: أذن لكم فيه، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ مُعلَّقةٌ لـ "أَرَأَيْتُمْ"، والظاهرُ من هذه الوجه هو الوجه الأول، لأنَّ فيه إبقاءً "أرأيت" على بابها من تعذّبها إلى اثنين، وأنها مؤثّرةٌ في أولهما بخلاف جعل "ما" استفهاميةً لأنها مُعلَّقةٌ لـ "أرأيت" وسادّةٌ مسدّ المفعولين.

(8/199)

وقوله: {مَنْ رَزَقُ} يجوز أن يكون حالاً من الموصول، وأن تكون "من" لبيان الجنس و "أنزل" على بابها وهو على حذف مضاف أي: أنزله من سبب رزق وهو المطر. وقيل: نُجُوزُ بِالْإِنْزَالِ عَنِ الْخَلْقِ كَقَوْلِهِ {وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ} {وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ} قوله: {أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ} في "أم" هذه وجهان أحدهما: أنها متصلةٌ عاطفةٌ / تقديره: أخبروني: الله أذن لكم في التحليل والتحريم، فإنهم يفعلون ذلك بإذنه أم يكذبون على الله في نسبة ذلك إليه. والثاني: أن تكون منقطعةً. قال الزمخشري: "يجوز أن تكون الهمزة للإنكار و "أم" منقطعةٌ بمعنى: بل أتفترون على الله، تقريراً للافتراء". والظاهر هو الأول إذ المعادلة بين هاتين الجملتين اللتين بمعنى المفردين واضحة، إذ التقدير، أيُّ الأمرين وَقَعَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِي ذَلِكَ أَمْ افْتَرَاؤُكُمْ عَلَيْهِ؟

* { وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَآكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ }

قوله تعالى: { وَمَا ظَنُّ } "ما" مبتدأة استفهامية، و "ظنُّ" خبرها، و "يوم" منصوبٌ بنفس الظن، والمصدرُ مضافٌ لفاعلها، ومفعولاً للظن مجذوفان، والمعنى: وأيُّ شيءٍ يظنُّ الذين يفترون يوم القيامة أني فاعلٌ بهم أنجيتهم من العذاب أم أنتقم منهم؟
وقرأ عيسى بن عمر: "وما ظنُّ الذين" جعله فعلاً ماضياً والموصولُ فاعله، و "ما" على هذه القراءة استفهامية أيضاً في محل نصب على المصدر، وقدّمت لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام والتقدير: أيُّ ظنِّ المفترّون، و "ما"

الاستفهامية قد تُنوب عن المصدر، ومه قول الشاعر:
2603 - ماذا يَغَيِّرُ ابْنِي رَيْعٍ عَوْبِلَهُمَا * لا تَرْفُدَانِ وَلَا بُوْسَى لَمَنْ رَقَدَا

(8/200)

وتقول: "ما تَصْرَبُ زِيداً"، تريد: أيَّ ضَرْبٍ تَصْرَبُهُ، قال الزمخشري: أتى به فعلاً ماضياً، لأنه واقع لا محالة، فكأنه قد وقع وانقضى " وهذا لا يستقيم هنا لأنه صار نصاً في الاستقبال لعمله في الطرف المستقبل وهو يوم القيامة، وإن كان بلفظ الماضي.

* { وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَيْنَ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }

قوله تعالى: { وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا } : "ما" نافية في الموضوعين، ولذلك عطف بإعادة "لا" النافية، وأوجب بـ"إلا" بعد الأفعال لكونها منفية. و"في شأن" خبر "تكون" والضمير في "منه" عائذ على "شأن" و"من قرآن" تفسير للضمير، وحُصَّ من العموم، لأنَّ القرآن هو أعظم شؤونه صلى الله عليه وسلم. وقيل: يعود على التنزيل، وفُسرَّ بالقرآن لأنَّ كلَّ جزء منه قرن، وإنما أضمر قبل الذكر تعظيماً له. وقيل: يعود على الله، أي: وما تتلو من عند الله من قرآن. وقال أبو البقاء: "من الشأن"، أي: من أجله، و"من قرآن" مفعول "تتلو" و"من زائدة". يعني أنها زيدت في المفعول به، و"من الأولى جارة للمفعول من أجله، تقديره: وما تتلو من أجل الشأن قرآناً، وزيدت لأنَّ الكلام غير موجب والمجرور نكرة. وقال مكي: "منه" الهاء عند الفراء تعود على الشأن على تقدير حذف مضاف تقديره: وما تتلو من أجل الشأن، أي: يحدث لك شأن فتتلو القرآن من أجله".
والشأن مصدرٌ شَأْنٌ يَشَأُنُ شَأْنَهُ، أي: قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدَهُ، وأصله الهمز، ويجوز تخفيفه. والشأن أيضاً الأمر، وجمع على سُؤُونَ.

(8/201)

وقوله: { إِلَّا كُنَّا } هذه الجملة حالية وهو استثناء مفرغ، وولي "إلا" هنا الفعل الماضي دون قد لأنه قد تقدّمها فعلٌ وهو مُجَوِّزٌ لذلك.
وقوله: "إذ" هذا الطرف معمولٌ لـ"شهوداً" ولمّا كانت الأفعال السابقة المرادُ بها الحالة الدائمة وتنسحب على الأفعال الماضية كان الطرف ماضياً، وكان المعنى: وما كنت، وما تكون، ولا عملتم، إلا كنا عليكم شهوداً، إلا أفضمتم فيه. و"إذ" تُخَلِّصُ المضارعَ لمعنى الماضي.
قوله: { وَمَا يَعْزُبُ } قرأ الكسائي هنا وفي سبأ "يَعْرَبُ" بكسر العين، والباقون بضمها، وهما لغتان في مضارع عَرَبَ، يقال: عَرَبَ يَعْرَبُ العَيْنَ، وَيَعْرَبُ، أي:

غَابَ حَتَّى خَفِيَ، وَمِنْهُ الرُّوضُ العَازِبُ. قَالَ أَبُو تَمَامٍ:
 2604 - وَقَلَّ تَأْيُّ مِنْ خِرَاسَانَ جَاشَهَا * فَقَلْتُ اطْمَنَّنِي أَنْصُرُ الرُّوضُ عَزْبُهُ
 وَقِيلَ لِلغَائِبِ عَنِ أَهْلِهِ: عَازِبٌ، حَتَّى قَالُوا لِمَنْ لَا زَوْجَ لَهُ: عَازِبٌ. وَقَالَ الرَّاعِبُ:
 "العَازِبُ: المَتَبَاعِدُ فِي طَلَبِ الكَلَاءِ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَزَبَ وَإِمْرَأَةٌ عَزَبَةٌ، وَعَزَبَ
 عَنْهُ جَلْمُهُ، أَي: غَابَ، وَقَوْمٌ مُعَزَّبُونَ، أَي: عَزَبَتْ عَنْهُمْ إِبْلَهُمْ، وَفِي الحَدِيثِ:
 "مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فِي أَرْبَعِينَ وَيَوْمًا فَقَدَ عَزَبَ"، أَي: فَقَدَ بَعْدَ عَهْدِهِ بِالحَنَمَةِ. وَقَالَ
 قَرِيبًا مِنْهُ الهَرَوِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: / "أَي: بَعْدَ عَهْدِهِ بِمَا ابْتَدَأَ مِنْهُ وَأَبْطَأَ فِي تَلَاوَتِهِ"،
 وَفِي حَدِيثٍ أَمَّ مَعْبُدٍ: "وَالشَّاءُ عَازِبٌ حِيَالٌ"، قَالَ: "وَالعَازِبُ: البَعِيدُ الذَّهَابُ
 فِي المَرَعَى. وَالحَائِلُ: الَّتِي صَرَبَهَا

الفحلُ فلم تَحْمَلْ لَجُدُوبَةِ السَّنَةِ. وَفِي الحَدِيثِ أَيْضًا:
 "أَصْبَحْنَا بِأَرْضِ عَزْبِيَّةٍ صَحْرَاءَ"، أَي: بَعِيدَةِ المَرَعَى. وَيُقَالُ لِلْمَالِ الغَائِبِ:
 عَازِبٌ، وَلِلْحَاصِرِ عَاهِنٌ. وَالمَعْنَى فِي الآيَةِ: وَمَا يَبْعُدُ أَوْ مَا يَخْفَى أَوْ مَا يَغِيبُ عَنِ
 رَبِّكَ.
 وَ"مِنْ مِثْقَالٍ" فَاعِلٌ، وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِيهِ، أَي: مَا يَبْعُدُ عَنْهُ مِثْقَالٌ. وَالمِثْقَالُ
 هُنَا: اسْمٌ لَا صِفَةٌ، وَالمَعْنَى بِهِ الوِزْنُ، أَي: وَزْنُ ذَرَّةٍ.

(8/202)

قوله: {وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ} قرأ حمزة برفع راء "أصغر" و "أكبر"،
 والباقون بفتحها. فأما الفتح ففيه وجهان، أحدهما: - وعليه أكثر المُعَرِّبين - أنه
 جرٌّ، وإنما كان بالفتحة لأنه لا يَنْصَرَفُ للوزن والوصف، ولا جرٌّ لأجل عطفه على
 المجرور وهو: إمَّا "مِثْقَالٌ"، وإمَّا "ذَرَّةٌ". وأما الوجه الثاني فهو أن "لا" نافيةٌ
 للجنس، و "أصغر" و "أكبر" اسمُها، فهما مَبْنِيَانِ على الفتح. وأما الرفعُ فمن
 وجهين أيضاً، أشهرُهُما عند المُعَرِّبين: العطفُ على محل "مِثْقَالٌ" إذ هو
 مرفوعٌ بالفاعلية و "مِنْ" مزيدةٌ فيه كقولك: "ما قام مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ" بجرِّ
 "امرأة" وَرَفِعَهَا. والثاني: أنه مبتدأ، قال الزمخشري: "والوجهُ النصبُ على
 نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسه، وفي العطف على محل
 "مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ"، أو على لفظ "مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ" فتحاً في موضع الجرِّ لامتناع الصرف
 إشكالاً؛ لأنَّ قولك: "لا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُشْكَلٍ" انتهى. وهذا
 الوجهان اختيار الزجاج، وإنما كان هذا مُشْكَلاً عنده لأنه يصير التقدير: إلا في
 كتاب مبین فيعزبُ، وهو كلامٌ لا يصحُّ. وقد يزول هذا الإشكالُ بما ذكره أبو
 البقاء: وهو أن يكون {إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} استثناءً منقطعاً، قال: {إِلَّا فِي
 كِتَابٍ مُبِينٍ}، أي: إلا هو في كتاب، والاستثناءُ منقطعٌ.

(8/203)

وقال الإمام فخر الدين بعد حكايته الإشكال المتقدم: "أجاب بعضُ المحققين
 مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ، وَالأخْرَى: أَنَّ العُزُوبَ عِبَارَةٌ عَنِ مُطْلَقِ

البعد، والمخلوقاتِ قسماً، قسماً أوجده الله ابتداءً مِنْ غير واسطةٍ كالملائكة والسمواتِ والأرض، وقسماً أوجده بواسطةِ القسمِ الأولِ مثلِ الحوادثِ الحادثةِ في عالم الكون والفساد، وهذا قد يتباعدُ في سلسلةِ العِلَّةِ والمعلولِيَّةِ عن مرتبةِ وجودِ واجبِ الوجود، فالمعنى: لا يبتعدُ عن مرتبةِ وجوده مثقالُ ذرةٍ في الأرض ولا في السماءِ إلا وهو في كتابِ مبین، كتبه الله وأثبت فيه صورَ تلكِ المعلوماتِ". قلت: فقد آل الأمرُ إلى أنه جَعَلَهُ استثناءً مفرغاً، وهو حال من "أصغر" و "كبر"، وهو في قوة الاستثناءِ المتصل، ولا يُقال في هذا: إنه متصل ولا منقطع، إذ المفترغُ لا يُقال فيه ذلك.

وقال الجرجاني: "إلا" بمعنى الواوِ أي: وهو في كتابِ مبین، والعربُ تضعُ "إلا" موضعَ واوِ النسقِ كقوله: {إِلَّا مَنْ ظَلِمَ} {إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}. وهذا الذي قاله الجرجانيُّ ضعيفٌ جداً، وقد تقدّم الكلامُ في هذه المسألة في البقرة، وأنه شيءٌ قال به الأخفش، ولم يثبت ذلكُ بدليلٍ صحيح. وقال الشيخُ أو بشامة: "ويزيل الإشكالَ أن تُقدَّرَ قبلَ قوله: {إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} "ليس شيءٌ من ذلك إلا في كتابٍ" وكذا تقدَّرَ في آيةِ الأنعام.

(8/204)

ولم يُقرأ في سبأ إلا بالرفع، وهو يُقَوَّى قولَ مَنْ يقول إنه معطوف على "مثقال" ويبيته أن "مثقال" فيها بالرفع، إذ ليس قبله حرفُ جر. وقد تقدّم الكلامُ على نظير هذه المسألة والإشكالِ فيها في سورةِ الأنعام في قوله {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ}، إلى قوله: {إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}، وأنَّ صاحبَ "النظم" الجرجانيُّ هذا أحال الكلامَ فيها على الكلامِ في هذه السورة، وأن أبا البقاء قال: "لو جَعَلْنَاهُ كَذَا لَقَسَدَ المعنى"، وقد بيَّنتُ تقريرَ فساده والجوابَ عنه في كلامٍ طويلٍ هنا: فعليك باعْتباره وتَقْلٍ ما يمكن تَقْلَهُ إلى هنا.

* { الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ }

قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا}: في محلِّه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمرة، أي: هم الذين آمنوا، أو على أنه خبرٌ ثانٍ لـ "إِنَّ"، أو على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ من قوله: "لهم البشرى"، أو على النعتِ على موضعِ "أولياء" لأنَّ موضعه رفعٌ بالابتداءِ قبل دخولِ "إِنَّ" أو على البدلِ من الموضعِ أيضاً، ذكرهما مكي. وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنهم يُجرون التوابعَ كلها مُجرى عطفِ النسقِ في اعتبارِ المحلِّ / محلِّ الجرِّ بدلاً من الهاءِ والميمِ في "عليهم". وقيل: منصوبُ المحلِّ نعتاً لـ "أولياء"، أو بدلاً منهم على اللفظِ أو على إضمارِ فعلٍ لائقٍ وهو "أمدح"، فقد تحصَّلَ فيه تسعةُ أوجهٍ: الرفعُ من خمسة، والجرُّ من وجهٍ واحدٍ، والنصبُ من ثلاثة. وإذا لم تجعلِ الجملةُ من قوله: "لهم البشرى"، خبراً للذين جاز فيها الاستئنافُ، أن تكونَ خبراً ثانياً لـ "إِنَّ" أو ثالثاً.

* { لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ }

(8/205)

قوله تعالى: { فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } : يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالبشرى، أي: البشرى تقع في الدنيا، وفسّرت بالرؤيا الصالحة. والثاني: أنها حالٌ من "البشرى" فتتعلق بمحذوف، والعاملُ في الحال الاستقراؤُ في "لهم" لوقوعه خبراً. وقوله: "لا تبدل" جملةٌ مستأنفة. وقوله: "ذلك" إشارةٌ للبشرى وإن كانت مؤنثةً لأنها في معنى التبشير. وقيل: هو إشارةٌ إلى النعيم، قاله ابن عطية. وقال الزمخشري: "ذلك" إشارةٌ إلى كونهم مبشرين في الدارين".

* { وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

قوله تعالى: { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ } : العائمةٌ على كسر "إِنَّ" استئنافاً وهو مُشعرٌ بالعلية. وقيل: هو جوابٌ سؤالٍ مقدرٍ كأنَّ قائلاً قال: لِمَ لَا يُحْزَنُ قَوْلُهُمْ، وهو ممَّا يُحْزَنُ؟ فأجيب بقوله: { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً }، ليس لهم منها شيءٌ فكيف تبالي بهم وبقولهم؟

والوقفُ على قوله: { قَوْلُهُمْ } ينبغي أن يُعتمد ويُقصدَ ثم يُبتدأ بقوله "إن العزّة" وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقولهم، إلا من لا يُعْتَبَرُ بفهمه.

(8/206)

وقرأ أبو حيوه: "إنَّ العزّة" بفتح "أَنَّ". وفيها تخريجان، أحدهما: أنها على حذْف لام العلة، أي: لَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ لِأَجْلِ أَنَّ العزّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً. والثاني: أَنَّ "أَنَّ" وما في حيزها بدل من "قولهم" كأنه قيل: وَلَا يَحْزَنُكَ أَنَّ العزّةَ لِلَّهِ، وكيف يَظْهَرُ هذا التوجيهُ أو يجوز القول به، وكيف يَنْهَى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في المعنى وهو لم يَتَعَاطَ شيئاً من تلك الأسباب، وأيضاً فَمِنْ أَيِّ قَبِي الإبدالِ هذا؟ قال الزمخشري: "وَمَنْ جَعَلَهُ بَدَلاً مِنْ "قولهم" ثم أنكره فَالْمُنْكَرُ هو تخريجه لا ما أنكره من القراءة به"، يعني أن إنكاره للقراءة مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ معناه صحيحٌ على ما دَكَرْتُ لَكَ مِنَ التعليل، وإنما المُنْكَرُ هذا التخریجُ. وقد أنكر جماعةُ هذه القراءةَ وَتَسَبُّوْهَا لِلْغَلَطِ ولأكثر منه. قال القاضي: "فَتْحُهَا شَادُّ يُقَارِبُ الكفر، وإذا كسرت كان استئنافاً وهذا يدلُّ على فضيلة علم الإعراب". وقال ابن قتيبة: "لا يجوز فتح "إِنَّ" في هذا الموضع وهو كُفْرٌ وغلُوٌّ"، وقال الشيخ: "وإنما قال ذلك بناءً منهُما على أن "أَنَّ" معمولةٌ لـ"قولهم". قلت: كيف تكون معمولةً لـ"قولهم" وهي واجبةُ الكسر بعد الوقيل إذا حُكِيَتْ به، كيف يُتَوَهَّمُ ذلك؟ وكما لَا يُتَوَهَّمُ هذا المعنى مع كسرها لَا يُتَوَهَّمُ أيضاً مع فتحها ما دام له وجهٌ صحيح.

و "جميعاً" حال من "العِزَّة" ويجوز أن يكون توكيداً ولم يؤنث بالتاء، لأنَّ فعلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث لشبهه بالمصادر، وقد تقدّم تحريره في قوله: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ} وقوله: {قَوْلُهُمْ}، قيل: حُذِفَتْ صِفَتُهُ لِقَهْمِ الْمَعْنَى، إِذِ التَّقْدِيرُ: وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمُ الدَّالُّ عَلَى تَكْذِيبِكَ، وَحُذِفَ الصِّفَةُ وَإِبْقَاءُ الْمُوصُوفِ قَلِيلٌ بِخِلَافِ عَكْسِهِ. وقيل: بل هو عامُّ أريد به الخاص.

(8/207)

* { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ }

وقوله تعالى: { مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ } : يجوز أن يُراد [به] العقلاء خاصة، ويكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى، وذلك أنه تعالى إذا كان يملك أشرف المخلوقات وهما الثقلان العقلاء من الملائكة والإنس والجن فلأن يملك ما سواهم بطريق الأولى والأخرى، ويجوز أن يُراد العموم، وعَلَبَ العاقل على غيره.

قوله: { وَمَا يَتَّبِعُ } يجوز في "ما" هذه أن تكون نافية وهو الظاهر. و "شركاء" مفعول "يتبع"، ومفعول "يدعون" محذوف لِقَهْمِ الْمَعْنَى، والتقدير: وما يتبع الذين يدعون من دون الله آلهة شركاء، فآلهة مفعول "يدعون" و "شركاء" مفعول "يتبع"، وهو قول الزمخشري، قال: "ومعنى وما يتبعون شركاء: وما يتبعون حقيقة الشركاء وإن كانوا يُسَمُّونها شركاء؛ لأن شركة الله في الربوبية مُحال، إن يتبعون إلا ظنهم أنها شركاء". ثم قال: "ويجوز أن تكون "ما" استفهاماً، يعني: وأي شيء يتبعون، و "شركاء" على هذا نُصِبَ بـ "يدعون"، وعلى الأول بـ "يتبع" وكان حقه "وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء" فاقترصر على أحدهما للدلالة.

وهذا الذي / ذكره الزمخشري قد رَدَّه مكي ابن أبي طالب وأبو البقاء. أمَّا مكي فقال: "انتصب شركاء بـ "يدعون" ومفعول "يتبع" قام تنفي عنهم ذلك، والله قد أخبر به عنهم". وقال أبو البقاء: "ورشركاء مفعول "يدعون" ولا يجوز أن يكون مفعول "يتبعون"؛ لأنَّ المعنى يصير إلى أنهم لم يتبعون شركاء، وليس كذلك.

(8/208)

قلت: معنى كلامهما أنه يؤول المعنى إلى نفي اتباعهم الشركاء، والواقع أنهم قد اتبعوا الشركاء. وجوابه ما تقدّم من أن المعنى أنهم وإن اتبعوا شركاء فليسوا بشركاء في الحقيقة؛ بل في تسميتهم هم لهم بذلك، فكانهم لم يتخذوا شركاء ولا اتبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم، ومثله قولك: "ما رأيت رجلاً"، أي: مَنْ يستحقُّ أن يُسَمَّى رجلاً، وإن كنت قد رأيت الذكر من بني آدم. ويجوز أن تكون "ما" استفهامية، وتكون حينئذٍ منصوبة بما بعدها، وقد تقدّم

قولُ الزمخشري في ذلك. وقال مكي: "لو جعلت "ما" استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسماً في موضعٍ نصبٍ بـ "يتبع". وقال أبو البقاء نحو.

ويجوزُ أن تكونَ "ما" موصولةً بمعنى الذي نسقاً على "مَنْ" في قوله {أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ}، قال الزمخشري: "ويجوز أن تكونَ "ما" موصولةً معطوفةً على "مَنْ"، كأنه قيل: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء، أي: وله شركاؤكم".

ويجوز أن تكونَ "ما" هذه الموصولةً في محل رفع بالابتداء، والخيرُ محذوفٌ تقديره: والذي يتبعه المشركون باطلٌ. فهذه أربعة أوجه.

(8/209)

وقرأ السلمي "تَدْعُونَ" بالخطاب، وعزاها الزمخشري لعلِّي ابن أبي طالب. قال ابن عطية: "وهي قراءةٌ غيرٌ منجّهة" قلت: قد ذكر توجيهها أبو القاسم، فقال: "ووجهه أن يُحمل "وما يتبع" على الاستفهام، أي: وأيُّ شيء يتبع الذين تدعونهم شركاء من الملائكة والنبين، يعني أنهم يتبعون الله تعالى ويطيعونه، فما لكم لا تفعلون مثل فعلهم كقوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ} قوله: {إِنْ يَتَّبِعُونَ} "إِنْ" نافية، و"الظن" مفعولٌ به، فهو استثناءٌ مفرغٌ، ومفعولُ الظن محذوفٌ تقديره: إن يتبعون إلا الظنَّ أنهم شركاء، وعند الكوفيين تكونُ ال عوضاً من الضمير تقديره: "إن يتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء. والأحسنُ أن لا يُقدَّر للظن معمولٌ؛ إذ المعنى: إن يتبعون إلا الظن لا اليقين.

وقوله: {إِنْ يَتَّبِعُونَ} مَنْ قرأ "يَدْعُونَ" بياء الغيبة فقد جاء بـ "يتبعون" مطابقاً له، وَمَنْ قرأ "تدعون" بالخطاب فيكون "يتبعون" التفتاتاً، إذا هو خروج من خطاب إلى عَيْبَةٍ.

* {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ}

قوله تعالى: {جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ}: . . . الآية. انظر إلى فصاحة هذه الآية، حيث حذَفَ من كل جملة ما ثبت في الأخرى، وذلك أنه ذكر علة جَعَلَ اللَّيْلَ لنا، وهي قوله "لتسكنوا" وحذَفَها مِنْ جَعَلَ النَّهَارَ، ودَكَرَ صفةَ النَّهَارِ وهي قوله "مُبْصِراً" وحذَفَها من اللَّيْلِ لدلالة المقابل عليه، والتقدير: هو الذي جَعَلَ لكم اللَّيْلَ مُظْلِماً لتسكنوا فيه والنهارَ مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه لمعاشِكُمْ، فحذَفَ "مُظْلِماً" لدلالة "مبصراً" عليه، وحذَفَ "لتتحرَّكوا" لدلالة "لتسكنوا" وهذا أفصحُ كلام.

(8/210)

وقوله: { مُبْصِرًا } أسند الإبصار إلى الظرف مجازاً كقولهم "نهاره صائم وليله قائم ونائم" قال:

2605 - * وَنَمَتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ
وقال قطرب: "يقال: أَظْلَمَ اللَّيْلُ: صار ذا ظلمة، وأضاء النهار: صار ذا ضياء، فيكون هذا من باب النسب كقولهم لابن وتامر، وقوله تعالى: { عَيْشَةٌ رَّاضِيَةٌ }، إلا أن ذلك إنما جاء في الثلاثي، وفي فَعَّلٍ بالتضعيف عند بعضهم في قوله تعالى: { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ }، في أحد الأوجه.

* { قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ } : "إِنْ" نافية و "عندكم" يجوز أن يكون خبراً مقدماً، و "مِنْ سُلْطَانٍ" مبتدأ مؤخر، ويجوز أن يكون "مِنْ سُلْطَانٍ" مرفوعاً بالفاعلية بالظرف قبله لاعتماده على النفي، و "مِنْ" مزيدة على كلا التقديرين، وبهذا يجوز أن يتعلق بسُلْطَانٍ لأنه بمعنى الحجة والبرهان، وأن يتعلق بمحذوف صفة له، فيحكم على موضعه بالجر على اللفظ، وبالرفع على المحل؛ لأنَّ موصوفه محرور بحرف جر زائد، وأن يتعلق بالاستقرار. قال الزمخشري: "الباء حقه أن تتعلق بقوله: "إِنْ عِنْدَكُمْ" على أن يُجَعَلَ القولُ مكاناً للسُّلْطَانِ كقولك: "ما عندكم بأرضكم مؤز" كأنه قيل: إِنْ عِنْدَكُمْ / بما تقولون سُلْطَانٍ". وقال الحوفي: "وبهذا" متعلق بمعنى الاستقرار، يعني الذي تعلق به الظرف.

* { مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ }

(8/211)

قوله تعالى: { مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا } : يجوز رفع "متاع" مِنْ وجهين، أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدر فهي استئنافية كأن قائلًا قال: كيف لا يعلمون وهم في الدنيا مُفْلِحُونَ بأنواعٍ ممَّا يتلذذون به؟ فقيل: ذلك متاع. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديره، لهم متاعٌ و "في الدنيا" يجوز أن يتعلق بنفس "متاع"، أي: تَمَتَّعَ في الدنيا، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ "متاع" فهو في محل رفع. ولم يُقرأ بنصبه هنا بخلاف قوله: "متاع الحياة" في أول السورة.

وقوله: { بِمَا كَانُوا } الباء للسببية، و "ما" مصدرية، أي: بسبب كونهم كافرين.

* { وَإِن لُّ عَلَيْهِمْ نَبَأٌ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَتْ كِبَرًا عَلَيْكُمْ مَّقَامِي وَتَذَكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونَ }

قوله تعالى: {إِذْ قَالَ:} يجوز أن تكون "إذ" معمولةً لـ "تأ"، ويجوز أن تكون بدلاً من "تأ" بدل اشتغال. وجوز أبو البقاء أن تكون حالاً من "تأ" وليس بظاهر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ "اتل" لفساده، إذ "اتل" مستقبل، و "إذا" ماض، و "لقومه" اللام: إمّا للتبليغ وهو الظاهر، وإمّا للعلّة وليس بظاهر. وقوله: {كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي} من باب الإسناد المجازي كقولهم: "تَقُلْ عَلَيَّ ظله".

وقرأ أبو رجاء وأبو مجلز وأبو الجوزاء "مُقَامِي" بضم الميم، و "المقام" بالفتح مكان القيام، وبالضم مكان الإقامة أو الإقامة نفسها. وقال ابن عطية: "ولم يُقرأ هنا بضم الميم" كأنه لم يطلع على قراءة هؤلاء الآباء. قوله: {فَعَلَى اللَّهِ} جواب الشرط.

(8/212)

وقوله: {فَأَجْمَعُوا} عطف على الجواب، ولم يذكر أبو البقاء غيره. واستشكل عليه أنه متوكل على الله دائماً كبر عليهم مقامه أو لم يكبر. وقيل: جواب الشرط قوله "فأجمعوا" وقوله {فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ} جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه، وهو كقول الشاعر:

2606 - إِمَّا تَرَيْنِي قَدْ تَحَلْتُ وَمَنْ يَكُنْ * عَرَضاً لَأَطْرَافِ الْأَيْتَةِ يَنْحَلْ

فلربّ أبلج مثل ثقلك بدين * ضخم على ظهر الجواد مهبل

وقيل: الجواب محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة: "فَأَجْمَعُوا" أمراً من "أجمع" بهمزة القطع يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة:

2607 - أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا * أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ صَوَصَاءُ

وقال آخر:

2608 - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ * هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ

وهل أجمع متعدّ بنفسه أو بحرف جر ثم حذف اتساعاً؟ فقال أبو البقاء: "من قولك" أجمعت على الأمر: إذا عرمت عليه، إلا أنه حذف حرف الجر فوصل الفعل إليه. وقيل: هو متعدّ بنفسه في الأصل" وأنشد قول الحارث. وقال أبو

فيد السدوسي: "أجمعت الأمر" أفصح من أجمعت عليه" وقال أبو الهيثم:

"أجمع أمره جعله مجموعاً بعدما كان متفرقاً" قال: "وتفرقت أن يقول مرة

افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عزم على أمر واحد فقد جمعه أي: جعله

جميعاً، فهذا هو الأصل في الإجماع، ثم صار بمعنى العزم حتى وصل بـ "على"

فقال: أجمعت على الأمر أي: عرمت عليه، والأصل: أجمعت الأمر.

(8/213)

وقرأ العامة: "وشركاءكم" نصياً وفيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على "أمركم" بتقدير حذف مضاف، أي: وأمر شركاءكم كقوله: {وَسئَلِ الْقَرْيَةَ}، ودل على

ذلك ما قَدَّمْتُهُ من أن "أَجْمَع" للمعاني. والثاني: أنه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنه يقال أيضاً: أجمعت شركائي. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل لائق، أي: وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة. وقيل: تقديره: وادعوا، وكذلك هي في مصحف أبي "وادعوا" فأضمر فعلاً لائقاً كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ}، أي: واعتقدوا الإيمان، ومثله قول الآخر: 2609 - فَعَلْفُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِداً * حتى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عيناها وكقوله:

2610 - يا ليت زوجك قد غدا * مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمحاً

/ وقول الآخر:

2611 - إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً * وَرَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا يريد: وَمُعْتَقِلاً رُمحاً، وَكَحْلَنَ العيوناً. وقد تقدم أن في هذه الأماكن غير هذا التخريج. الرابع: أنه مفعولٌ معه، أي: مع "شركائكم" قال الفارسي: "وقد يُنصب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البردُ والطيا ليسة"، ولم يذكر الزمخشري غير قول أبي علي. قال الشيخ: "وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعولٌ معه من الفاعل، وهو الضمير في "فَأَجْمَعُوا" لا من المفعول الذي هو "أَمْرَكُم" وذلك على أشهر الاستعمالين، لأنه يقال: "أجمع الشركاء أمرهم، ولا يقال: "جَمَعَ الشركاء أمرهم" إلا قليلاً، قلت: يعني أنه إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل كان جائزاً بلا خلافٍ، لأنَّ من النحويين مَنْ اشترط في صحة نصب المفعول معه أن يصلح عَطْفُهُ على ما قبله، فإن لم يصلح عطفه لم يصلح نصبه مفعولاً معه، فلو جعلناه من المفعول لم يجز على المشهور، إذ لا يصلح عطفه على ما قبله، إذ لا يقال: أجمعت شركائي، بل جَمَعْتُ.

(8/214)

وقرأ الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع "فَأَجْمَعُوا" بوصل الألف وفتح الميم من جَمَع يَجْمَع، و "شركاءكم" على هذه القراءة يتضح نصبه نسقاً على ما قبله، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه. قال صاحب "اللوامح": "أَجْمَعْتُ الأمر: أي: جَعَلْتُهُ جميعاً، وَجَمَعْتُ الأموال جمعاً، فكان الإجماعُ في الأحداث والجمع في الأعيان، وقد يُسْتعمل كل واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: {فَجَمَعَ كَيْدَهُ} قلت: وقد اختلف القراء في قوله تعالى: {فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ}، فقرأ الستة بقطع الهمزة، جعلوه من أجمع وهو موافقٌ لما قيل: "إنَّ" "أجمع" في المعاني. وقرأ أبو عمرو وحده "فاجمعوا" بوصل الألف، وقد اتفقوا على قوله "فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثم أتى" فإنه من الثلاثي، مع أنه متسلطٌ على معنى لا عَيْن. ومنهم مَنْ جَعَلَ للثلاثي معنىً غير معنى الرباعي فقال في قراءة أبي عمرو مِنْ جَمَع يَجْمَع ضد فَرَّق يُفَرِّق، وَجَعَلَ قراءةً الباقيين مِنْ "أجمع أمره" إذا أحكمه وعزم عليه، ومنه قول الشاعر:

2612 - يا ليت شعري والمُنَى لا تَنْفَعُ * هل أَعْدُونَ يوماً وأمري مُجْمَعٌ

وقيل: المعنى: فاجمعوا على كيدكم، فحذف حرف الجر.

وقرأ الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب

"وشركاؤكم" رفعاً. وفيه تخريجان، أحدهما: أنه نسق على الضمير المرفوع بأجمِعوا قبله، وجاز ذلك إذ الفصلُ بالمفعولِ سَوَّغَ العطف، والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبرن تقديره: وشركاؤكم فليُجمِعوا أمرهم. وسدَّتْ فرقة فقرات: "وشركائكم" بالخفض ووجَّهَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله كقوله:
2613 - أكل امرئٍ تحسبين أمراً * وناراً توقد بالليل ناراً

(8/215)

أي: وكل نار، فتقدير الآية: وأمر شركائكم، فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله، ومضن رأى برأي الكوفيين جوَّز عطفه على الضمير في "أمركم" من غير تاويل، وقد تقدّم ما فيه من المذاهب أعني العطف على الضمير المجرور من إعادة الجار في سورة البقرة.
قوله: {عَمَّة} يقال: عَمَّ وعَمَّة نحو كَرَبٌ وكُرْبَةٌ. قال أبو الهيثم: "هو من قولهم: "عَمَّ علينا الهلال فهو مغموم إذا التمس فلم يُر. قال طرفة ابن العبد.
2614 - لَعَمْرُكَ ما امرئٍ عليَّ بعُمَّة * نهاري ولا ليلي عليَّ بسَرَمَدٍ
وقال الليث: "يقال: هو في عَمَّة من أمره إذا لم يتبين له.
قوله: {ثُمَّ أَفْضُوا} مفعول "أفصوا" محذوف، أي: أفصوا إليّ ذلك الأمر / الذي تريدون إبقاعه كقوله: {وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ} فعدها لمفعول صريح. وقرأ البصريُّ "ثم أفصوا" بقطع الهمزة والفاء، من أفصى يُفصي إذا انتهى، يقال: أفصيتُ إليك، قال تعالى: {وَقَدْ أَفْصَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ} فالمعنى: ثم أفصوا إلى سركم، أي: انتهوا به إليّ. وقيل: معناه: أسرعوا به إليّ. وقيل: هو من أفصى، أي: حرج إلى الفضاء، أي: فاصحروا به إليّ، وأبرزوه لي كقوله:
2615 - أبى الضيم والنعمانُ يحرقُ نابه * عليه فأفصى والسيوفُ معاقله
ولامُ الفضاءِ وإو؛ لأنه من فصا يفصو، أي: اتسع. وقوله: "لا تُنظرون"، أي: لا تُؤخرون من النظرة وهي التأخير.

* { فَكَذَّبُوهُ فَجَبَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ }

(8/216)

وقوله تعالى: { فِي الْفُلْكِ } يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بآنجيناه، أي: وقع الإنجاء في هذا المكان. والثاني: أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به الطرف، وهو "معه" لوقوعه صلة، أي: والذين استقروا معه في الفلك.

وقوله: { وَجَعَلْنَاهُمْ }، أي: صيّرناهم، وجمع الضمير في "جَعَلْنَاهُمْ" حملاً على معنى "من"، و"خلائف" جمع خليفة، أي: يخلفون الغارقين.

* { يُنَمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطِيعٌ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ }

قوله تعالى: { مِنْ بَعْدِهِ } أي: بعد نوح. "بالبينات" متعلق بـ "جاءوهم"، أو بمحذوفٍ علي أنه حال، أي: ملتيسين بالبينات. وقوله: "ليؤمنوا" أتى بلام الجحود توكيداً. والضمير في "كذبوا" عائذٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في "كانوا" وهم قومُ الرسل. والمعنى: أنَّ حالهم بعد بعثِ الرسل كحالهم قبلها في كونهم أهلَ جاهلية، وقال أبو البقاء ومكي: "إن الضمير في "كانوا" يعود على قوم الرسل، وفي "كذبوا" يعودُ على قوم نوح، والمعنى: فما كان قومُ الرسل ليؤمنوا بما كذب به قومُ نوح، أي: بمثله. ويجوز أن تكونَ الهاءُ عائذةً على نوح نفسه من غيرِ حَذْفٍ مضافٍ، والتقدير: فما كان قومُ الرسل بعد نوح ليؤمنوا بنوح، إذ لو آمنوا به لآمنوا بأنبيائهم. و"من قبل" متعلق بـ "كذبوا" أي من قبل بعثةِ الرسل. وقيل: الضمائرُ كلها تعودُ على قوم الرسل بمعنى آخر: وهو أنهم بادروا رسلهم بالكذب، كلما جاءَ رسولٌ لَجُّوا في الكفر وتمادَوْا عليه فلم يكونوا ليؤمنوا بما سَبَقَ به تكذيبهم من قبل لَجُّهم في الكفر وتمادٍ بهم.

(8/217)

وقال ابن عطية: "ويحتمل اللفظُ عندَ بمعنى آخر، وهو أن تكونَ "ما" مصدرية، والمعنى: فكذبوا رسلهم فكان عقابهم من الله أن لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم مِنْ قَبْلُ، أي: من سببه ومن جزائه، ويؤيِّد هذا التأويلَ "كذلك نطيع"، وهو كلامٌ يحتاج لتأمل". قال الشيخ: "والظاهرُ أنَّ "ما" موصولةٌ، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله: { بِمَا كَذَّبُوا بِهِ } ولو كانت مصدريةً بقي الضميرُ غيرَ عائذٍ على مذكور، فتحْتَاجُ أن يُكَلِّفَ ما يعود عليه الضمير". قلت: الشيخ بناه على قول جمهور النحاة في عدم كون "ما" المصدرية اسماً فيعود عليها ضميرٌ، وقد نبهتُك غيرَ مرةٍ إن مذهبَ الأخفش وابن السراج أنها اسمٌ فيعود عليها الضمير. وقرأ العامةُ "نطيع" بالنون الدالة على تعظيم المتكلم. وقرأ العباس بن الفضل بياء الغيبة وهو الله تعالى، ولذلك صرَّح به في موضعٍ آخر { كَذَلِكَ يَطِيعُ اللَّهُ }. والكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ على حسب ما عرفته من الخلاف، أي: مثل ذلك الطبعِ المُحَكَّمِ الممتنعِ زواله نطيع على قلوب المُعْتَدِينَ على خَلْقِ الله.

* { فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ }

وقرأ مجاهد وابن جبير والأعمش "لساحر" اسم فاعل، والإشارة بـ "هذا" حينئذٍ إلى موسى، أشير إليه لتقدُّم ذكره، وفي قراءة الجماعةِ المشارُ إليه الشيءُ الذي جاء به موسى من قلب العصا حَيَّةً وإخراج يده بيضاء كالشمس. ويجوز أن يُشارَ بـ "هذا" في قراءة ابن جبير إلى المعنى الذي جاء به موسى مبالغةً، حيث وَصَفُوا المعاني بصفات الأعيان كقولهم: "شعرٌ شاعرٌ" و "جَدَّ جَدُّه".

* { قَالَ مُوسَى أَلْقُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ }

(8/218)

قوله تعالى: { أَتَقُولُونَ } : في معمول هذا القول وجهان /، أحدهما: أنه مذكور، وهو الجملة من قوله: "أسحر هذا" إلى آخره، كأنهم قالوا: أجتئا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون، كقول موسى - على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام - للسحرة: { مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ }. والثاني: أن معموله محذوف، وهو مدلول عليه بما تقدم ذكره، وهو: إن هذا لسحر مبين. ومعمول القول يحذف للدلالة عليه كثيراً، كما يحذف نفس القول كثيراً، ومثل الآية في حذف المقول قول الشاعر:

2616 - لنحن الألى فُلْتُمْ فَأَيُّ مُلِيْتُمْ * برؤيتنا قبل اهتمام بكم رُعباً
وفي كتابه سيبويه: "متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً" على إعمال الأول، وحذف معمول القول، ويجوز إعمال القول بمعنى الحكاية به فيقال: "متى رأيت أو قلت زيد منطلق"، وقيل: القول في الآية بمعنى العيب والظعن، والمعنى: أنعيون الحق وتظعنون فيه، وكان من حَقِّكم تعظيمه والإذعان له من قولهم: "فلان يخاف القالة"، و"بين الناس تفاؤل"، إذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه، وتحوُّ القول الذكر في قوله: { سَمِعْنَا قَتَى يَذْكُرُهُمْ } وكل هذا ملخص من كلام الزمخشري.

* { قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا تَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ }

(8/219)

قوله تعالى: { أَجِئْنَا لِنُلْفِتْنَا } : اللام متعلقة بالمجيء أي: أجتت لهذا الغرض، أنكروا عليه مجيئه لهذه العلة. واللَّفِتُ: اللُّيُّ والصَّرْفُ، لَفَتَهُ عن كذا أي: صَرَفَهُ ولواه عنه. وقال الأزهري: "لَفَتَ الشَّيْءَ وَقَتَلَهُ: لواه، وهذا من المقلوب"
قلت: ولا يُدْعَى فيه قَلَابٌ حتى يَرَجَعَ أَحَدُ اللَّفْطَيْنِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى الْآخَرِ، ولذلك لم يجعلوا جَدَبَ وَجَبَدَ وَجَمَدَ وَمَدَحَ من هذا القبيل لتساويهما. ومطاوَعُ لَفَتَ: التَّفَتَ. وقيل: انفتل، وكأنهم استغفوا بمطاوَع "قتل" عن مطاوَع لَفَتَ، وامرأة لَفُوت: أي: تَلَفَتُ لولدها عن زوجها إذا كان الولد لغيره، واللَفِيئَةُ: ما يَغْلُظُ مِنَ الْعَصِيدَةِ.

قوله: { وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكِبْرِيَاءُ } الكبرياء: اسم كان، و"لكم" الخير، و"في الأرض": جَوَّزَ فيها أبو البقاء خمسة أوجه أحدها: أن تكون متعلقة بنفس الكبرياء. الثاني: أن يعلق بنفس "تكون". الثالث: أن يتعلق بالاستقرار في "لم" لوقوع خبراً. الرابع: أن يكون حالاً من "الكبرياء". الخامس: أن يكون حالاً من الضمير في "لكم" لتحمله إياه.

والكبرياء مصدر على وزن فُعْلِيَاءَ، ومعناها العظمة. قال عدي ابن الرِّقَاعِ:
2617 - سُودُّدٌ غَيْرُ فَاحِشٍ لَا يُدَا * نِيهِ تَجْبَارَةٌ وَلَا كِبْرِيَاءُ

وقال ابن الرقيات:
2618 - مُلْكُهُ مُلْكُ رَافِعٍ لَيْسَ فِيهِ * جَبْرُوثٌ مِنْهُ وَلَا كِبْرِيَاءُ
يعني: ليس هو ما عليه الملوك من التجبر والتعظيم.
والجمهور على "تكون" بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ. وقرأ ابن مسعود
والحسن وإسماعيل وأبو عمرو وعاصم في رواية: "ويكون" بالياء من تحت،
لأنه تأنيث مجازي.

* { وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ }

وقوله تعالى: {بِكُلِّ سَاحِرٍ} : قرأ الأخوان "سَحَّار" وهي قراءة ابن مُصَرِّف
وابن وثاب وعيسى بن عمر.

(8/220)

* { فَلَمَّا أَلْفَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ
عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ }

قوله تعالى: {مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ} : قرأ أبو عمرو وحده دون باقي السبعة
"السحر" بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضة، وهي بدل عن همزة الوصل
الداخلية على لام التعريف، ويجوز أن تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ، وقد تقدّم تحقيق هذين
الوجهين في قوله: {ءَالذَّكَرَيْنِ} وهي قراءة مجاهد وأصحابه وأبي جعفر. وقرأ
بأبي السبعة بهمزة وصل تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ. فأما قراءة أبي عمرو ففيها أوجه،
أحدها: أن "ما" استفهامية في محل رفع بالابتداء، و"جئتم به" الخبر،
والتقدير: أي شيء جئتم، كأنه استفهام إنكار وتقليل للشيء المجرى به. و
"السحر" بدل من اسم الاستفهام، ولذلك أعيد معه أدائه لما قرئته في كتب
النحو. الثاني: أن يكون "السحر" مبتدأ خبره محذوف، تقديره: أهو السحر.
الثالث: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره: السحر هو. ذكر هذين الوجهين
أبو البقاء، وذكر الثاني مكّي، وفيهما بُعد. الرابع: أن تكون "ما" موصولة بمعنى
الذي، وجئتم به صلثها، والموصول في محل رفع بالابتداء، و"السحر" على
وجهيه من كونه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: الذي
جئتم به / أهو السحر، أو الذي جئتم به السحر هو، وهذا الضمير هو الرابط
كقولك: الذي جاءك أزيد هو، قاله الشيخ.

(8/221)

قلت: قد منع مكّي أن تكون "ما" موصولة على قراءة أبي عمرو فقال: "وقد
قرأ أبو عمرو "السحر" بالمد، فعلى هذه القراءة تكون "ما" استفهاماً مبتدأ، و
"جئتم به" الخبر، و"السحر" خبر ابتداء محذوف، أي: أهو السحر، ولا يجوز أن
تكون "ما" بمعنى الذي على هذه القراءة إذا لا خبر لها". قلت: ليس كما ذكر،

بل خبرها الجملة المقدّرة أحدُ جزأها، وكذلك الزمخشري وأبو البقاء لم يُجيز
كوّنها موصولةً غلا في قراءة غير أبي عمرو، لكنهما لم يتعرّضا لعدم جوازه.
الخامس: أن تكون "ما" استفهاميةً في محلّ نصب بفعل مقدر بعدها لأنّها لها
صدر الكلامن و "جئتم به" مفسّر لذلك الفعل المقدر، وتكون المسألة حينئذٍ
من باب الاشتغال، والتقدير: أيُّ شيءٍ أتيتُم جئتم به، و "السحر" على ما تقدم،
ولو قرىء بنصب "السحر" على أنه بدلٌ من "ما" بهذا التقدير لكان له وجه،
لكنه لم يُقرأ به فيما علّمت، وسيأتي ما حكاه مكي عن الفراء من جواز نصبه
لمدركٍ آخر على أنها قراءةٌ منقولة [عن الفراء].

(8/222)

وأما قراءة الباقيين ففيها أوجهٌ أيضاً، أحدها: أن تكون "ما" بمعنى الذي في
محل رفع بالابتداء، و "جئتم به" صلةٌ وعائده، و "السحر" خبره، والتقدير: الذي
جئتم به السحر، ويؤيد هذا التقدير قراءة أبي وما في مصحفه: { ما أتيتم به
سحرٌ } وقراءة عبد الله والأعمش { ما جئتم به السحرٌ }. الثاني: أن تكون
"ما" استفهاميةً في محلّ نصب بإضمار فعلٍ على ما تقرّر، و "السحر" خبر
ابتداء مضمّر أو مبتدأ مضمّر الخبر. الثالث: أن تكون "ما" في محلّ رفع
بالابتداء، و "السحر" على ما تقدّم من كونه مبتدأً أو خبراً، والجملة خبرٌ "ما"
الاستفهامية. قال الشيخ - بعدما ذكر الوجه الأول -: "ويجوز عندي أن تكون
في هذا الوجه استفهاميةً في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصب على
الاشتغال، وهو استفهامٌ على سبيل التحقير والتقليل لما جاؤوا به، و "السحر"
خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو السحر".

قلت: ظاهرٌ عبارته أنه لم يره غيره، حيث قال "عندي"، وهذا قد جوزه أبو
البقاء ومكي. قال أبو البقاء: - لَمَّا ذكر قراءة غير أبي عمرو - "ويُقرأ بلفظ
الخبر، وفيه وجهان"، ثم قال: "ويجوز أن تكون "ما" استفهاماً، و "السحر" خبر
مبتدأ محذوف". وقال مكي في قراءة غير أبي عمرو بعد ذكره كون "ما"
بمعنى الذي: "ويجوز أن تكون "ما" رفعاً بالابتداء وهي استفهامٌ، و "جئتم به"
الخبر، و "السحر" خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو السحر، ويجوز أن تكون "ما"
في موضع نصب على إضمار فعلٍ بعد "ما" تقديره: أيُّ شيءٍ جئتم [به]، و
"السحر" خبرٌ مبتدأ محذوف".

(8/223)

الرابع: أن تكون هذه القراءة كقراءة أبي عمرو في المعنى، أي: إنها على نية
الاستفهام، ولكن حذقت أدائه للعلم بها، قال أبو البقاء: "ويُقرأ بلفظ الخبر،
وفيه وجهان، أحدهما: أنه استفهامٌ في المعنى أيضاً؛ وحذقت الهمزة للعلم
بها"، وعلى هذا الذي ذكره يكون الإعرابُ على ما تقدم. واعلم أنك إذا جعلت
"ما" موصولةً بمعنى الذي امتنع نصّبها بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. قال مكي:
"ولا يجوز أن تكون "ما" بمعنى الذي في موضع نصبٍ لأن ما بعدها صلتهَا،

والصلة لا تعمل في الموصول، ولا يكون تفسيراً للعامل في الموصول، وهو كلامٌ صحيح، فتلخص من هذا أنها إذا كانت موصولةً تعين أن يكون محلها الرفع بالابتداء. وقال مكّي: "وأجاز الفراء نصب "السحر"، تجعل "ما" شرطاً، وتنصب "السحر" على المصدر، وتضمّر الفاعل مع "إن الله سيبيطله"، وتجعل الألف واللام في "السحر" زائدين، وذلك كله بعيد، وقد أجاز علي ابن سليمان حذف الفاء من جواب الشرط في الكلام، واستدل على جوازه بقوله تعالى: / {وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}، ولم يجزه غيره إلا في ضرورة شعر". قلت: وإذا منسباً مع الفراء فتكون "ما" شرطاً يراد بها المصدر، تقديره: أي سحر جئتم به فإن الله سيبيطله، ويبيّن أن "ما" يراد بها السحر قوله: "السحر"، ولكن يلقو قوله: "إن نصب "السحر" على المصدرية"، فيكون تأويله أنه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال، ولذلك قدره بالنكرة، وجعل آل مزيدةً منه.

(8/224)

وقد نُقلَ عن الفراء أن هذه الألف واللام للتعريف، وهو تعريف العهد، قال الفراء: "وإنما قال "السحر" بالألف واللام لأن النكرة إذا أعيدت أُعيدت بالألف واللام"، يعني أن النكرة قد تقدّمت في قوله: {إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ}، وبهذا شَرَحَهُ ابن عطية. قال ابن عطية: "والتعريف هنا في "السحر" أرْتَبُ لأنه قد تقدّم منكرًا في قولهم: "إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ"، فجاء هنا بلام العهد، كما يقال أول الرسالة "سلامٌ عليك". قال الشيخ: "وما ذكرناه هنا في "السحر" ليس من تقدّم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك، لأن شَرَطَ هذا أن يكون المعرّفُ بال هو المنكر المتقدّم، ولا يكون غيره، كقوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ}، وتقول: "زارني رجلٌ فأكرمت الرجل" لَمَّا كان إياه جاز أن يُؤتى بضميره بدّله، فتقول: فأكرمته، والسحر هنا ليس هو السحر الذي في قولهم: "إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ" لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحرٌ هو ما ظهر على يدي موسى من معجزة العصا والسحر الذي في قول موسى، إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به، فقد اختلف المدلولان، إذ قالوا هم عن معجزة موسى، وقال موسى عمّضا جاؤوا به، ولذلك لا يجوز أن يُؤتى هنا بالضمير بدلَ اسحر، فيكون عائداً على قولهم: "لَسِحْرٌ".

(8/225)

قلت: والجواب أن الفراء وابن عطية إنما أراد السحر المتقدم الذكر في اللفظ، وإن كان الثاني هو غير عين الأول في المعنى، ولكن لما أُطلق عليهما لفظ "السحر" جاز أن يُقال ذلك، ويدل على هذا أنهم قالوا في قوله تعالى: {وَالسَّلَامُ عَلَيَّ}، إن الألف واللام للعهد لتقدّم ذكر السلام في قوله تعالى: {وَسَلَامٌ عَلَيْهِ}، وإن كان السلام الواقع على عيسى هو غير السلام الواقع على

يحيى، لاختصاص كلِّ سلام بصاحبه من حيث اختصاصه به، وهذا النقل المذكور عن الفراء في الألف واللام ينافي ما نقله عنه مكي فيهما، اللهم إلا أن يُقال: يُحتمل أن يكون له مقالتان، وليس ببعيدٍ فإنه كلما كثر العلمُ اتسعت المقالات. وقوله: { الْمُفْسِدِينَ } مِنْ وَقوع الظاهرِ موقعِ ضميرِ المخاطبِ إذ الأصل: لا يُصلح عملكم، فأبرزهم في هذه الصفةِ الذميمةِ شهادةً عليهم بها.

* { وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ }

وقرىء "بكلمته" بالتوحيد، وقد تقدّم نظيره.

* { فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ }

قوله تعالى: { فَمَا آمَنَ } : الفاءُ للتعقيب، وفيها إشارٌ بأن إيمانهم لم يتأخر عن الإلقاء، بل وقع عقبه، لأنَّ الفاءَ تفيد ذلك، وقد تقدّم توجيهُ تَعْدِيَةِ "أمن" باللام. والضمير في "قومه" فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهرُ - عودُه على موسى لأنه هو المحدث عنه، ولأنه أقربُ المذكور، ولو عاد على فرعون لم يكرّر لفظه ظاهراً، بل كان التكريب "على خوفٍ منه"، وإلى هذا ذهب ابنُ عباس وغيره.

(8/226)

والثاني: أنه يعود على فرعون، ويروى عن ابن عباس أيضاً، ورَجَّحَ ابنُ عطية هذا، وصَغَفَ الأول فقال: "ومما يُصَغَفُ عودَ الضميرِ على موسى أن المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قد قَسَّتْ فيهم النبوات، وكانوا قد نالهم ذلُّ مُفْرِطٍ، وكانوا يَزْجُونَ كَشْفَهُ بظهور مولود، فلَمَّا جاءهم موسى أصفقوا عليه وتابعوه، ولم يُحْفَظْ أن طائفةً من بني إسرائيل كفرت بموسى، فكيف تعطي هذه الآيةُ أنَّ القلَّ منهم كان الذي آمن؟. فالذين يَتَرَجَّحُ عَوْدُهُ على فرعون، ويؤيِّده أيضاً ما تقدّم من محاورَةٍ / موسى ورَّده عليهم وتوبيخهم".
قوله: { عَلَى خَوْفٍ } حال، أي: آمنوا كائنين على خوف، والضمير في "وملائهم" فيه وجه، أحدها: أنه عائِدٌ على الذرِّيَّةِ، وهذا قولُ أبي الحسن واختيارُ ابن جبر، أي: خوفٍ من مَلَأِ الذرية، وهم أشرافُ بني إسرائيل.

الثاني: أنه يعود على قومه بوجهيه، أي: سواءً جَعَلْنَا الضمير في "قومه" لموسى أو لفرعون، أي: وملاً قوم موسى أو ملاً قوم فرعون.

(8/227)

الثالث: أن يعود على فرعون، واعتُرِضَ على هذا بأنه كيف يعودُ ضميرُ جمع على مفرد؟ وقد اعتذر أبو البقاء عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنَّ فرعونَ لَمَّا كان

عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جميعاً، كما يقول العظيم، نحن نأمر، وهذا فيه نظر، لأنه لو وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَحْكِيّاً عَنْهُمْ لاحتَمَل ذلك. والثاني: أن فرعونَ صار اسماً لأتباعه، كما أن ثمودَ اسماً للقبيلة كلها. وقال مكي وجهين آخرين قريبين من هذين، ولكنهما أخلصُ منهما، قال: "إنما جُمع الضميرُ في "مَلئهم" لأنه إخراجاً عن جبار، والجبار يُخبر عنه بلفظ الجمع، وقيل: لَمَّا ذُكِر فرعونُ عَلِمَ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَرَجَعَ الضميرُ عليه وَعَلَى مَنْ مَعَهُ". قلت: وقد تقدّم نحوُ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: {قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ إِذْ وَرَدُوا عَلَى نَارٍ لَا تَأْكُلُ مِنْهُنَّ عِشْقاً وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} والمرادُ بالقائل نعيم بن مسعود، لأنه لا يخلو من مُساعدٍ له على ذلك القول.

الرابع: أن يعودَ على مضافٍ محذوف وهو آل، تقديره: علي خوفٍ مِنْ آل فرعون وَمَلئهم، قاله الفراء، كما حُذِفَ في قوله {وَسئَلِ الْقَرْيَةَ} قال أبو البقاء بعد أن حكى هذا ولم يَغَرِّه لأحد: "وهذا عندنا عَلَطٌ، لأنَّ المحذوفَ لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن يقول: "زيد قاموا" وأنت تريد "غلمان زيد قاموا". قلت: قوله "لأنَّ المحذوفَ لا يعودُ إليه ضمير" ممنوعٌ، بل إذا حُذِفَ مضافٌ فللعرب فيه مذهبان: الالتفاتُ إليه وَعَدَمُهُ وهو الكثير، وبدل على ذلك أنه قد جَمَعَ بين الأمرين في قوله {وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} أي: أهل قرية، ثم قال: "أوهم قائلون" وقد حَقَّقْتُ ذلك في موضعه المشار إليه. وقوله: "لجاز زيد قاموا" ليس نظيره، فإنَّ فيه حَذْفاً من غير دليل بخلاف الآية.

(8/228)

وقال الشيخ - بعد أن حكى كلامَ الفراء - "وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْخَوْفَ يُمَكِّنُ مِنْ فِرْعَوْنَ، وَلَا يُمَكِّنُ سُؤَالَ الْقَرْيَةِ، فَلَا يُحَذَفُ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَقَدْ يُقَالُ: وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَحذُوفِ جَمْعُ الضَّمِيرِ فِي "وَمَلئهم". قلت: يعني أنهم رَدُّوا على الفراء بالفرق بين {وَسئَلِ الْقَرْيَةَ} وبين هذه الآية بَأَنَّ سُؤَالَ الْقَرْيَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فَاصْطَرَحْنَا إِلَى تَقْدِيرِ الْمَضَافِ بِخِلَافِ الْآيَةِ، فَإِنَّ الْخَوْفَ تَمَكِّنُ مِنْ فِرْعَوْنَ فَلَا اضْطِرَاطَ بِنَا يَدُلُّنَا عَلَى مَضَافٍ مَحذُوفٍ. وَجَوَابُ هَذَا أَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَكُونُ لِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ فِي "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" إِنَّهُ حَقِيقَةٌ، إِذْ يُمْكِنُ النَّبِيُّ أَنْ يَسْأَلَ الْقَرْيَةَ فَتَجِيبَهُ.

الخامس: أن ثمَّ معطوفاً محذوفاً حُذِفَ للدلالة عليه، والدليلُ كَوْنُ الْمَلِكِ لَا يَكُونُ وَحْدَهُ، بَلْ لَهُ حَاشِيَةٌ وَعَسَاكِرُ وَجُنْدٌ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ وَمَلئهم، أَي: مَلَأَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفِرْعَوْنَ أَيْضاً. قلت: حَذْفُ الْمَعْطُوفِ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَمِنْهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى {تَقِيكُمُ الْحَرَّ} أَي: وَالْبَرْدَ، وَقَوْلِ الْآخَرِ:

2619 - كَانَ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا * إِذَا حَذَفْتَهُ رَجُلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَ أَي: وَيُدُّهَا.

قوله: {أَنْ يَفْتِنَهُمْ} فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "فِرْعَوْنَ"، وَهُوَ بَدَلٌ اشْتِمَالٍ تَقْدِيرُهُ: عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ فِتْنَتَهُ كَقَوْلِكَ: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ". الثَّانِي: أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْإِمْفِعُولِ بِهِ بِالْمَصْدَرِ أَي: خَوْفٍ فِتْنَتَهُ، وَإِعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمَنْوُونِ كَثِيرٌ كَقَوْلِهِ: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا}. وَقَوْلِ الْآخَرِ:

2620 - فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا بالموارد الثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله بعد حذف اللام، ويجري فيها الخلاف المشهور.
وقرأ الحسن ونبیح "يُفَيِّنَهُمْ" بضم الياء وقد تقدّم ذلك.

(8/229)

و "في الأرض" متعلقٌ بـ "عال" أي: قاهر فيها أو ظالم كقوله:
2621 - فاعيدُ لما تعلوا فمالك بالذي * لا تستطيع من الأمور يدان
أي: لما تفهر. ويجوز أن يكون "في الأرض" متعلقاً بمحذوف لكونه صفة
لـ "عال" فيكون مرفوع المحل، ويرجح الأول قوله: {وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي
الْأَرْضِ}.

* { وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ }

قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ}: جوابُ الشرط الأول، والشرط الثاني - وهو إن كنتم مسلمين - شرط في الأول، وذلك أن الشرطين متى لم يترتبا في الوجود فالشرط الثاني شرط في الأول، ولذلك يجب تقدّمه على الأول، وقد تقدّم تحقيق ذلك.

* { وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {أَنْ تَبَوَّءَا}: يجوز في "أَنْ" أن تكون المفسّرة؛ لأنه قد تقدّمها ما هو بمعنى القول وهو الإيحاء، ويجوز أن تكون المصدرية فتكون في موضع نصب بأوحينا مفعولاً به أي: أوحينا إليهما التبوء.

والجمهور على الهمزة في "تبوّآ". وقرأ حفص "تبوّبا" بياءٍ خالصة، وهي بدلٌ عن الهمزة، وهو تخفيفٌ غيرٌ قياسي، إذ قياسٌ تخفيفٌ مثل هذه الهمزة أن تكون بين الهمزة والألف، وقد أنكر هذه الرواية عن حفص جماعة من القراء، وقد خصّها بعضهم بحالة الوقف، وهو الذي لم يخك أبو عمرو الداني والشاطبي غيره. وبعضهم يطلق إبدالها عنه ياءً وصلًا ووقفًا، وعلى الجملة فهي قراءة ضعيفة في العربية وفي الرواية، وتركك نصوص أهل القراءة خوف السامة، واستغناءً بما وصّغته في "شرح القصيد".
والتبوء: النزول والرجوع، وقد تقدّم تحقيق المادة في قوله { }.

(8/230)

قوله: {لِقَوْمِكَمَا} يجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول الأول، و "بيوتاً" مفعول ثان بمعنى بؤاً قومكما بيوتاً، أي: أنزلوهم، وقَعَل وتَفَعَّل بمعنى مثل "عَلَّقَهَا" و "تَعَلَّقَهَا" قاله أبو البقاء. وفيه ضعفٌ من حيث إنه زيدت اللام، والعامل غير فرع، ولم يتقدّم المعمول. الثاني: أنها غير زائدة، وفيها حينئذ وجهان، أحدهما: أنها حالٌ من "البيوت". والثاني: أنها وما بعدها مفعول "تَبَوَّأ". قوله: {بِمَضْرٍ} جَوَزَ فيه أبو البقاء أوجهاً، أحدها: أنه متعلق بـ"تَبَوَّأ"، وهو الظاهر. الثاني: أنه حالٌ من ضمير "تَبَوَّأ"، واستضعفه ولم يبين وجهَ ضعفه لوضوحه. الثالث: أنه حالٌ من "البيوت". الرابع: أنه حالٌ من "لِقَوْمِكَمَا"، وقد نَتَّى الضمير في "تَبَوَّأ" وجمع في قوله "واجعلوا" و "أقيموا"، وأفرد في قوله: "وبشّر!" لأن الأول أمرٌ لهما، والثاني لهما ولقومهما، والثالث لموسى فقط؛ لأن أخاه تبع له، ولما كان فعلُ البشارة شريفاً خصَّ به موسى لأنه هو الأصل.

* {وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ }

قوله تعالى: {لِيُضِلُّوا}: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لامُ العلة، والمعنى: أنك آتيتهم ما أتيتهم على سبيل الاستدراج فكان الإبتاء لهذه العلة. والثاني: أنها لام الصيرورة والعاقبة كقوله: {قَالَتْ قَطُةُ آلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا}. وقوله:

2622 - لِدُوا للموت وابئوا للخراب *

وقوله:

2623 - فللموت تَعْدُو الوالداتُ سيخالها * كما لخرابِ الدُّورِ تُبْنَى المساكنُ

وقوله:

(8/231)

2624 - وللمنايا تُرَبِّي كُلُّ مُرْضِعَةٍ * وللخرابِ يَجِدُ النَّاسُ عِمْرَانَا
والثالث: أنها للدعاء عليهم بذلك، كأنه قال: ليثبتوا على ما هم عليه من الضلال وليكنوا ضلالاً، وإليه ذهب الحسين البصري وبدأ به الزمخشري. وقد استُبعد هذا التأويل بقراءة الكوفيين "لِيُضِلُّوا" بضم الياء فإنه يَبْعُدُ أن يَدْعَوْ عليهم بأن يُضِلُّوا غيرهم، وقرأ الباقون بفتحها، وقرأ الشعبي بكسرهما، فوالى بين لثلاث كسرات إحداها في ياء. وقرأ [أبو] الفضل الرباشي "أَيْتَكَ أَيْتَتْ" على الاستفهام. وقال الجبائي: إنَّ "لا" مقدرةٌ بين اللام والفعل تقديره: لئلا يَضِلُّوا، ورأى البصريين في مثل هذا تقدير "كراهة" أي: كراهة أن يَضِلُّوا. قوله: {فَلَا يُؤْمِنُوا} يحتمل النصب والجزم، فالنصب من وجهين، أحدهما: عطفه على "ليضلوا". والثاني: نصبه على جواب الدعاء في قوله "اطمس". والجزم على أن "لا" للدعاء كقولك: "لا تعذبني يا رب" وهو قريبٌ من معني "ليضلوا" في كونه دعاءً، هذا في جانب شبه النهي، وذلك في جانب شبه الأمر، و "حتى يَرَوْا" غايةٌ لنفي إيمانهم، والأول قول الأخفش والثاني بدأ به

الرمخشري، والثالث قول الكسائي والفراء، وأنشد قول الشاعر:
2625 - فلا يَنْسِطُ من بين عينك ما لِيُرَوَى * ولا تَلْقَنِي إلا وأنفك راعِمٌ
وعلى القول بأنه معطوفٌ على "لِيَصِلُوا" يكون ما بينهما اعتراضاً.

* { قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }

(8/232)

قوله تعالى: { أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا } الضمير لموسى وهرون، وفي التفسير: كان موسى يدعو وهرون يُؤْمِنُ، فنسب الدعاء إليهما. وقال بعضهم: المراد موسى وحده، ولكن كنى عن الواحد بضمير الاثنين. وقرأ السلمي والضحاك "دَعْوَاتِكُمَا" على / الجمع. وقرأ ابن السَّمِيعِ "قد أُجِبْتُ دَعْوَتِكُمَا" بناء المتكلم وهو الباري تعالى، و "دَعْوَتِكُمَا" نصب على المفعول به، وقرأ الربيع "أَجِبْتُ دَعْوَتَيْكُمَا" بناء المتكلم أيضاً. ودَعْوَتَيْكُمَا تشبیه، وهي تدلُّ لمن قال: إن هرون شارك موسى في الدعاء.

قوله: { وَلَا تَتَّبِعَانَّ } قرأ العامة بتشديد التاء والنون، وقرأ حفص بتخفيف النون مكسورة مع تشديد التاء وتخفيفها، وللقرءاء في ذلك كلامٌ مضطربٌ بالنسبة للنقل عنه. فأما قراءة العامة فـ"لا" فيها للنهي ولذلك أكد الفعل بعدها، ويضعف أن تكون نافية لأن تأكيد المنفي ضعيف، ولا ضرورة بنا إلى ادعائه، وإن كان بعضهم قد ادعى ذلك في قوله: لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا { لضرورة دَعَتْ إلى ذلك هناك، وقد تقدّم تحريره ودليله في موضعه، وعلى الصحيح تكون هذه جملة نهي معطوفة على جملة أمر.

(8/233)

وأما قراءة حفص فـ"لا" تحتل أن تكون للنفي وأن تكون للنهي. فإن كانت للنفي كانت النون نون رفع، والجملة حينئذٍ فيها أوجه، أحدها: أنها في موضع المضارع قبله مبتدأ فتكون الجملة اسمية أي: وأنتما لا تتبعان. والثاني: أنه نفي في معنى النهي كقوله تعالى: { لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ } الثالث: أنه خبر محض مستأنف لا تعلق له بما قبله، والمعنى: أنهما أخيراً بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وإن كانت للنهي كانت النون للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يراه سيوبه والكسائي، أعني وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تشبیه أو ألف فصلٍ بين نون الإناث ونون التوكيد نحو: "هل تَصْرُبَانِ يا نسوة". وقد أجاز يونس والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرج القراءة. وقيل: أصلها التشديد وإنما حُفِّفَت للثقل فيها كقولهم: "رَبِّ" في "رَبِّ". وأما تشديد التاء وتخفيفها فلغتان من أتبع يتبع وتبع يتبع، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان في المعنى؟ وملخصه أن تبعه بشيء: حَلَفَ، وأتبعه كذلك، غلا أنه حاذاه في المصنعي، وأتبعه: لحقه.

* { وَجَاوَزْنَا بَيْنَا إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا
أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ
الْمُسْلِمِينَ }

قوله تعالى: { وَجَاوَزْنَا بَيْنَا } : قد تقدّم الكلام فيه: وقرأ الحسن "وجوّزنا"
بتشديد الواو، قال الزمخشري: "وجوّزنا: مِنْ أَجَازِ الْمَكَانِ وَجَاوَزَهُ وَجَوَّزَهُ،
وليس مِنْ جَوَّزَ الَّذِي فِي بَيْتِ الْأَعشى:

(8/234)

2626- وإذا تُجَوَّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ * أَخَذَتْ مِنَ الْأخرى إِلَيْكَ حِبَالَهَا
لأنه لو كان منه لكان حَفَهُ أن يقال: وَجَوَّزْنَا بني إسرائيل في البحر كما قال:
2627 - * كما جَوَّزَ السَّكِيَّ فِي الْبَابِ قَبِيْتُ
يعني أن فَعَدَلَ بمعنى فاعَلَ وأفَعَلَ، وليس التضعيفُ للتعدية، إذ لو كان كذلك
لتعدَّى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الباء.
وقرأ الحسن "فَاتَّبَعَهُمْ" بالتشديد، وقد تقدم الفرق.
قوله: { بَغْيًا وَعَدُوًّا } يجوز أن يكونا مفعولين مِنْ أَجْلِهِمَا أَي: لِأَجْلِ الْبَغْيِ
وَالْعَدُوِّ، وشروطُ النَّصْبِ متوفرة، ويجوزُ أن يكونا مصدرين في موضع الحال
أَي: بِأَعْيُنٍ مُتَعَدِّينَ. وقرأ الحسن "وَعُدُّوًّا" بضم العين والذال المشددة، وقد
تقدّم ذلك في سورة الأنعام.

قوله: { حَتَّى إِذَا } غايَةٌ لِاتِّبَاهِ.
قوله: { آمَنْتُ أَنَّهُ } قرأ الأَخوان بكسر إنَّ وفيها أوجه، أحدها: أنها استئناف
إخبار، فلذلك كُسِرَتْ لوقوعها ابتداءً كلام. والثاني: أنه على إضمار القول أي:
فقال إنه، ويكون هذا القولُ مفسراً لقوله آمنت. والثالث: أن تكون هذه
الجملةُ بدلاً من قوله: "آمنت"، وإبدالُ الجملةِ الاسمية من الفعلية جائزٌ لأنها
في معناها، وحينئذ تكون مكسورةً لأنها محكيَّةٌ بـ"قال" هذا الظاهر. والرابع:
أن "آمنتُ" ضُمِّنَ معنى القول لأنه قولٌ. وقال الزمخشري: "كَثُرَ الْمَخْذُولُ
المعنى الواحد ثلاث مرات في ثلاث عباراتٍ جَرِّصاً عَلَى الْقَبُولِ" يعني أنه قال:
"آمنتُ"، فهذه مرة، وقال: { أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ }
فهذه ثانية، وقال: { وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ } فهذه ثالثة، والمعنى واحدٌ وهذا
جنوحٌ منه إلى الاستئناف في "إنه".

(8/235)

وقرأ الباقون بفتحها وفيها أوجهٌ أيضاً، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ على المفعولِ
به أي: آمَنْتُ تَوْحِيدًا، لأنه بمعنى صَدَّقْتُ. الثاني: أنها في موضع نصبٍ بعد
إسقاط الجارِّ أي: لأنه. الثالث: أنها في محلِّ جرِّ بـ"الجارِّ" وقد عَرَفْتُ ما فيه

من الخلاف.

* { فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنِ آيَاتِنَا لَعَافُونَ }
 { لَعَافُونَ }

قوله تعالى: {الآن}: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: آمنت الآن، أو / أتؤمن الآن. وقوله: "وقد عصيت" جملةٌ حالية، وقد تقدم نظير ذلك قريباً. قوله: {بَدَنِكَ} فيه وجهان، أحدهما: أنها باءُ المصاحبة بمعنى مصاحباً لبَدَنِكَ وهي الدَّرْعُ، وفي التفسير: لم يُصدِّقوا بغرقه، وكانت له دِرْعٌ تَعْرِفُ فَأَلْقَى بَنَجْوَةَ مِنَ الْأَرْضِ وَعَلِيهِ دِرْعُهُ ليعرفوه، والعربُ تطلقُ البدنَ على الدرع، قال عمرو بن معد يكرب:

2628 - أعادِلْ شِكْتِي بَدَنِي وَسِيفِي * وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسِ الْقِيَادِ

وقال آخر:

2629 - ترى الأبدانَ فيها مُسَبَّغَاتٍ * على الأبطالِ واليَلَبِّ الحَصيدِ

وقيل: بَدَنِكَ أي عُزْبَانٌ لا شيءَ عَلَيْهِ، وقيل: بدنًا بلا روح. والثاني: أن تكونَ سببِيَّةً على سبيلِ المجاز؛ لأنَّ بدنه سبب في تنجيته، وذلك على قراءة ابن مسعود وابن السَّمِيعِ "بندائك" من النداء وهو الدعاء أي: بما نادى به في قومِهِ من كفرانه في قوله {وَتَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ} {فَحَشَرَ فَنَادَى فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى} {بِأَيِّهَا الْمَلَأَ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي} وقرأ يعقوب "نُجِّيكَ" مخففاً من أنجاه. وقرأ أبو حنيفة "بأبدانك" جمعاً: إمَّا على إرادة الأذراع لأنه كان يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسه، أو جعل كلَّ جزءٍ مِنْ بدنه بدنًا كقوله: "شابت مَفارِقُهُ" قال:

2630 - * شابَ المَفارِقُ واكتَسَيْنَ قَتِيرًا

(8/236)

وقرأ ابن مسعود وابن السَّمِيعِ ويزيد البربري "نُجِّيكَ" بالحاء المهملة من التَّنَجِيَةِ أي: تُلقِيكَ بناحيةٍ فيما يلي البحر، وفي التفسير: أنه رماه إلى ساحل البحر كالثور، ووهل نُجِّيكَ من النجاة بمعنى تُبْعِدُكَ مِمَّا وقع فيه قومُكَ مِنْ قعر البحر وهو تهكم بهم، أو مِنْ ألقاه على نَجْوَةٍ أي: رَبْوَةٍ مرتفعة، أو مِنْ النجاة وهو التُّرْكُ أو من النجاء وهو العلامة، وكلُّ هذه معانٍ لائقة بالقصة. والظاهر أن قوله: "فاليوم نُجِّيكَ" خبرٌ محض. وزعم بعضهم أنه على نية همزة الاستفهام وفيه بُعْدٌ لِحَدْفِهَا من غير دليل، ولأنَّ التعليلَ بقوله "لتكون" لا يناسب الاستفهام.

و "لتكون" متعلقٌ بـ "نُجِّيكَ" و "آية" أي: علامة، و "لمن خلفك" في محلِّ نصبٍ على الحال مشنُ "آية" أنه في الأصلِ صفةٌ لها.

* { وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْوَأً صَدَقَ وَرَرَقْبَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }

وقوله تعالى: {مُبَوَّأٌ صِدْقٍ}؛ يجوز أن يكون منصوباً على المصدر تقديره: بَوَّأْنَا مُبَوَّأً صِدْقٍ، وأن يكون مكاناً أي: مكان تبوء صدق. وقرىء "لَمَنْ خَلَقَكَ" بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً، والمعنى: لَمَنْ خَلَقَكَ مِنَ الْجَابِرَةِ لِيُبْعِظُوا بِذَلِكَ. وقرىء "لَمَنْ خَلَقَكَ" بالقاف فعلاً ماضياً وهو الله تعالى أي: ليجعلك الله آيةً في عبادته. ويجوز أن ينتصب "مُبَوَّأٌ" على أنه مفعول ثانٍ كقوله تعالى: {لِنُبَوِّئَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا} أي: لِنُرِلِّيَهُمْ.

* { فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَأَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْرءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ }

(8/237)

قوله تعالى: {فَإِنْ كُنْتَ} في "إِنْ" هذه وجهان، الظاهر منهما: أنها شرطية، ثم استشكلوا على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في شك قط. قال الزمخشري: "فإن قيل كيف قال لرسوله: {فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ} مع قوله للكفرة: {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ}؟ قلت: فرق عظيم بين إثباته الشك لهم على سبيل التوكيد والتحقيق، وبين قوله: "فإن كنت" بمعنى القرض والتمثيل". وقال الشيخ: "وإذا كانت شرطية فقالوا: إنها تدخل على الممكن وجوده أو المحقق وجوده الميهم زمن وقوعه كقوله تعالى: {أَفَإِنْ مَّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ}. قال "والذي أقوله إن" "إِنْ" الشرطية تقتضي تعليق شيء على شيء، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقوله تعالى: {إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ}، ومستحيل أن يكون له ولدٌ فكذلك [هذا]، مستحيل أن يكون في شك، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى: {فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ} لكن وقوعها في تعليق المستحيل قليل". ثم قال: "ولمَّا خَفِيَ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ اخْتَلَفُوا فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "الصَّوَابُ أَنَّهَا مَخَاطَبَةٌ، وَالْمَرَادُ مَنْ سِوَاهِ مِنْ أُمَّتِهِ مِمَّنْ يُمْكِنُ أَنْ يَشْكُ أَوْ يِعَارِضُ". وقيل: كنى بالشك عن الضيق. وقيل: كنى به عن العجب، ووجه المجاز فيه أن كلا منهما فيه تردد، وقال الكسائي: إن كنت في شك أن هذا عادتهم مع الأنبياء فسألهم كيف كان صبر موسى عليه السلام؟

(8/238)

الوجه الثاني من وجهي "إِنْ" أنها نافية. قال الزمخشري: "أي: فما كنت في شك فاسأل، يعني لا تأمرك لونيك شاكاً ولكن لتزداد يقيناً كما ازداد إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتى. وهذا القول سبقه إليه الحسن البصري والحسين بن الفضل وكأنه فرائز من الإشكال المتقدم في جعلها شرطية، وقد تقدّم جوابه من وجوه. وقرأ يحيى وإبراهيم: "يَفْرءُونَ الْكِتَابَ" بالجمع، وهي مبينة أن المراد بالكتاب

الجنسُ لا كتابٌ واحد.

* { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيبَةً آمَنَتْ فَتَقَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُوسُفَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ
عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ }

قوله تعالى: { فَلَوْلَا } : "لولا" هنا تحضيضية وفيها معنى التوبيخ، كقول
الفرزدق:

2631 - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي صَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا
وفي مصحف أبي وعبد الله - وقرأ كذلك - "فهلاً" وهي نص في التحضيض. و
"كانت" هنا تامة، و"آمنت" صفة لقرية، و"فَتَقَعَهَا" نسق على الصفة.
قوله: { إِلَّا قَوْمَ } فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطع وإليه ذهب سيبويه
والكسائي والأخفش / والفراء، ولذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا
النصب لانقطاعه، وإنما كان منقطعاً؛ لأن ما بعد "إلا" لا يندرج تحت لفظ
"قرية". والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري: "استثناء من القرى لأن المراد
أهلها، ويجوز أن يكون متصلاً، والجملة في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنت
قريته من الرى الهالكة إلا قوم يونس".

(8/239)

وقال ابن عطية: "هو بحسب اللفظ استثناء منقطع، وكذلك رسمه النحويون،
وهو بحسب المعنى متصل لأن تقديره: ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس".
قلت: وتقدير هذا المضاف هو الذي صحح كونه استثناء متصلاً، وكذلك قال أبو
البقاء ومكي وابن عطية وغيرهم. وأمضا الزمخشري فإن ظاهر عبارته أن
المصحح لكونه متصلاً كون الكلام في معنى النفي، وليس كذلك بل السموغ
كون القرى يراد بها أهلها من باب إطلاق المحل على الحال، وهو أحد الأوجه
المذكورة في قوله: { وَسئَلِ الْقَرْيَةَ } وقرأت فرقة: "إلا قوم" بالرفع. قال
الزمخشري "وقرىء بالرفع على البدل، روي ذلك عن الجرمي والكسائي.
وقال المهدي: "والرفع على البدل من "قرية". فظاهر هاتين العبارتين أنها
قراءة منقولة، وظاهر قول مكي وأبي البقاء أنها ليست قراءة، وإنما ذلك من
الجائز، وجعل الرفع على وجه آخر غير البدل وهو كون "إلا" بمعنى: "غير" في
وقوعها صفة. قال مكي: "ويجوز الرفع على أن تجعل "إلا" بمعنى "غير" صفة
للأهل المحذوفين في المعنى ثم يُعَرَّبَ ما بعد "إلا" بإعراب "غير" لو ظهرت
في موضع "إلا". وقال أبو البقاء: - وأظنه أخذه منه - "ولو كان قد قرىء
بالرفع لكانت "إلا" فيه بمنزلة "غير" فتكون صفة". وقد تقدم أن في نون
يونس ثلاث قراءات قرىء بها.

* { وَلَوْ سَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ
يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ }

(8/240)

قوله تعالى: { أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ } : يجوز في "أنت" وجهان أحدهما: أن يرتفع بفعلٍ مقدرٍ مفسَّرٍ بالظاهر بعده وهو الأرجح؛ لأن الاسم قد ولي أداةً هي بالفعل أولى. والثاني: أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، وقد عُرف ما في ذلك من ذلك من كون الهمزة مقدمةً على العاطف أو تَمَّ جملةً محذوفة كما هو رأي الزمخشري. وفائدة إيلاء الاسم للاستفهام إعلامٌ بأن الإكراه ممكنٌ مقدورٌ عليه، وإنما الشأن في المُكْرِه مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وحده لا يشاركه فيه غيره. و"حتى" غايةٌ للإكراه.

* { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ }

وقوله تعالى: { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ } : كقوله: "أن تموت" وقد تقدّم ذلك في آل عمران. قوله: { وَيَجْعَلُ } قرأ أبو بكر عن عاصم بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة وهو الله تعالى. وقرأ الأعمش فصّح به { وَيَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ } بالزاي دون السين، وقد تقدّم هل هما بمعنى أو بينهما فرق؟

* { قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُعْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: { مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ } : يجوز أن يكون "ماذا" كله استفهاماً مبتدأ، و"في السموات" خبره أي: أي شيء في السموات؟ ويجوز أن تكون "ما" مبتدأ و"ذا" بمعنى الذي، و"في السموات" صلته وهو خبرٌ المبتدأ، وعلى التقديرين فالمبتدأ وخبره في محلٍ نصبٍ بإسقاط الخافض؛ لأن الفعل قبله مُعْلَقٌ بالاستفهام، ويجوز على صَعْفٍ أن يكون "ماذا" كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محلٍ نصبٍ بـ"انظروا". ووجهٌ ضعفه أنه لا يخلو: إمّا أن يكون النظر بمعنى البصر فيُعَدَّى بـ"إلى"، وإمّا أن يكون قلبياً فيُعَدَّى بـ"في" وقد تقدّم الكلام في "ماذا".

(8/241)

قوله: { وَمَا تُعْنِي } ، يجوز في "ما" أن تكون استفهامية، وهي واقعةٌ موقع المصدر أي: أيّ عَنَاءٍ تُعْنِي الآيات؟ ويجوز أن تكون نافيةً، وهذا هو الظاهر. وقال ابن عطية: ويحتمل أن تكون "ما" في قوله: "وما تعني" مفعولةً بقوله: "انظروا"، معطوفةً على قوله: "ماذا" أي: تأملوا قَدْرَ عَنَاءِ الآيات والنُّذُرِ عن الكفار". قال الشيخ: "وفيه ضعفٌ، وفي قوله: "معطوفة على "ماذا" تجوز، يعني أن الجملة الاستفهامية التي هي { مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ } في موضع المفعول، إلا أن "ماذا" وحده منصوب بـ"انظروا" فتكون "ماذا" موصولةً، و"انظروا" بصرية لما تقدم" يعني لما تقدم من أنه لو كانت بصرية لتعدت

بـ"إلى".

و"التُدْرُ" يجوز أن يكون جمعَ نذير، والمراد به المصدر فيكون التقدير: وما تُعْنِي الآيات والإنذارات، وأن يكون جمعَ "نذير" مراداً به اسمَ الفاعل بمعنى مُنْذِر فيكون التقدير: والمنذورن وهم الرسل.

* { ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { ثُمَّ نُنَجِّي } : قال الزمخشري. " هو معطوفٌ على كلام محذوف يدلُّ عليه " إلا مثلَ أيام الذين خَلَوْا من قبلهم " كأنه قيل: نُهْلِك الممَّ ثم نُنَجِّي رُسُلَنَا، معطوفٌ على حكاية الأحوال الماضية. قوله: { كَذَلِكَ } في هذه الكاف وجهان، أظهرهما: أنه في محلِّ نصب تقديره: مثلَ ذلك الإنجاء الذي تَجَّيْنَا الرسلَ ومؤمنيهم ننجي مَنْ أَمِنَ بِكَ يا محمد. والثاني: أنها في / محل رفع على خبر ابتداء مضمرة، وقدره ابن عطية وأبو البقاء بقولك: الأمر كذلك.

(8/242)

قوله: { حَقًّا } فيه أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: حَقَّ ذلك حَقًّا. والثاني: أن يكون بدلاً من المحذوف النائب عنه الكافُ تقديره: إنجاءٌ مثل ذلك حَقًّا والثالث: أن يكونَ "كذلك" و"حقاً" منصوبين بـ"نُجِّ" الذي بعدهما. والرابع: أن يكونَ "كذلك" منصوباً بـ"نُنَجِّي" الأولى، و"حقاً" بـ"نُجِّ" الثانية. وقال الزمخشري: "مثلَ ذلك الإنجاء ننجي المؤمنين منكم ونهلك المشركين، و"حَقًّا علينا" اعتراض، يعني حَقَّ ذلك علينا حَقًّا". وقرأ الكسائي وحفص "نُنَجِّي المؤمنين" مخففاً مِنْ أُنَجِّي يقال: أُنَجِّي ونَجِّي كأبْدَلِ وَبَدَّلِ، وجمهورُ القراء لم ينقلوا الخلافَ إلا في هذه دون قوله: { قَالِيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ } ودونَ قوله: { ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا }. وقد نقل أبو علي الأهوازي الخلافَ فيهما أيضاً، ورُسِمَ في المصاحف "نُجِّ" بجيمٍ دون ياء.

* { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا كَانَ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَقَّأكُمْ وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { فَلَا أَعْبُدُ } : جواب الشرط، والفعل خير ابتداء مضمرة تقديره: فأنا لا أعبد، ولو وقع المضارعُ منفياً بطلاً دون فاء لُجِزِمَ، ولكنه مع الفاء يُرْفَع على ما ذكرت لك، وكذا لو لم يُنْفَ بـ"لا" كقوله تعالى: { وَمَنْ عَادَ قَبِيتِقُمْ اللَّهُ مِنْهُ }. أي: فهو ينتقم. قوله: { وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ }، قال الزمخشري: "أصله بأن أكون"، فحُذِفَ الجارُّ، وهذا الحذفُ يحتمل أن يكونَ مِنَ الحذفِ المطرود الذي هو حَذْفُ الحروفِ الجارَّةِ مع أن [وَأَنَّ]، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المطرود وهو قوله:

(8/243)

{ قَاَصَدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ }. قلت: يعني بغير المطرد أن حذف حرف الجر مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها وهي: أمر واستغفر، وقد ذكرتها فيما تقدم، وأشار بقوله: "أمرتك" إلى البيت المشهور:
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَاَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *

وقد قاس ذلك بعض النحويين، ولكن يشترط أن يتعين ذلك الحرف يتعين موضعه أيضاً، وهو رأي علي بن سليمان فيجيز "بريت القلم السكين" بخلاف "صحكت الحجر بالخشبة".

* { وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }

قوله تعالى: { وَأَنْ أَقِمَّ } يجوز أن يكون على إضمار فعل أي: وأوحى إلي أن أقم. ثم لك في "أن" وجهان، أحدهما: أن تكون تفسيرية لتلك الجملة المقدره، كذا قاله الشيخ وفيه نظر، إذ المفسر لا يجوز حذفه، وقد ردّ هو بذلك في موضع غير هذا. والثاني: أن تكون المصدرية فتكون هي وما في حيزها في محل رفع بذلك الفعل المقدر. ويحتمل أن تكون "أن" مصدرية فقط، وهي على هذا معمولة لقوله: "أمرت" مراعى فيها معنى الكلام، لأن قوله: "أن أكون" كون من أكوان المؤمنين، ووصل "أن" بصيغة المر جائز، وقد تقدم تحرير بذلك.

(8/244)

وقال الزمخشري: "فإن قلت: عطف قوله: "وأن أقم" على "أن أكون" فيه إشكال؛ لأن "أن" لا تخلو: إما أن تكون التي للعبارة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون التي للعبارة وإن كان الأمر ممّا يتضمّن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصولة يابى ذلك، والقول بكونها موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو "أقم"؛ لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب. قلت: قد سوغ سيبويه أن توصل "أن" بالأمر والنهي، وشبه ذلك بقولهم: "أنت الذي تفعل" على الخطاب لأن الغرض وصلها بما تكون معه في تأويل المصدر، والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال". قلت: قد قدممت الإشكال في ذلك وهو أنه إذا قدرت بالمصدر فانت الدلالة على الأمر والنهي.

ورجح الشيخ كونها مصدرية على إضمار فعل كما تقدم تقريره قال: "ليزول قلق العطف لوجود الكاف، إذ لو كان "وأن أقم" عطفاً على "أن أكون" لكان التركيب "وجهي" بياء المتكلم، ومراعاة المعنى فيه ضعف، وإضمار الفعل أكثر".

قوله: { حَنِيفًا } يجوز أن يكون حالاً من "الذين"، وأن يكون حالاً من فاعل

"أَقِمَّ" أو مفعوله.

* { وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: { وَلَا تَدْعُ } : يجوز أن تكون هذه الجملة استثنائية، ويجوز أن تكون عطفاً على جملة الأمر وهي: "أَقِمَّ" / فتكون داخله في صلة "أَنْ" بوجهيها، أعني كونها تفسيرية أو مصدرية وقد تقدّم تحريره. وقوله: { مَا لَا يَنْفَعُكَ } يجوز أن تكون نكرة موصوفة، وأن تكون موصولة.

(8/245)

قوله: { فَإِنَّكَ } هو جواب الشرط و "أذن" حرف جواب توّسّطت بين الاسم والخبر، ورُتّبها التأخير عن الخبر، وإنما وُسطت رَغِيّاً للفواصل. وقال الزمخشري: "أذن" جواب الشرط وجواب لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل عن تَبِيعَة عبادة الأوثان". وفي جَعْلِه "أذن" جزاءً للشرط نظراً، إذ جواب الشرط محصور في أشياء ليس هذا منها.

* { وَإِنْ يَمَسُّنَكَ اللَّهُ يَضُرُّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِقَضَائِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ }

قوله تعالى: { وَإِنْ يَمَسُّنَكَ } : قد تقدّم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام. وقال هنا في جواب الشرط الأول بنفي عام وإيجاب، وفي جواب الثاني بنفي عام دون إيجاب، لأنّ ما أَرَادَه لا يَرُدُّه رَادُّ، لا هو ولا غيره؛ لأن إرادته قديمة لا تتغير، فلذلك لم يَجِبْ التركيب فلا رَادُّ له إلا هو، هذه عبارة الشيخ، وفيها نظراً، وكأنه يقول بخلاف الكشف فإنه هو الفاعل لذلك وحده دون غيره بخلاف إرادته تعالى، فإنها لا يُتَصَوَّر فيها الوقوع على خلافها، وهي مسألة خلافية بين أهل السنة والاعتزال. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ الْمَسُّ في أحدهما والإرادة في الثاني؟ قلت: كأنه أراد أن يذكر الأمرين جميعاً: الإرادة والإصابة لما يُصِيبُ به منهما، فأوجز الكلام بأن ذكر المسّ وهو الإصابة في أحدهما والإرادة في الآخر ليدلّ بما ذَكَرَ على ما تَرَكَ، على أنه قد ذَكَرَ الإصابة في الخير في قوله: { يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ }.

* { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ }

(8/246)

وقوله تعالى: { مِنْ رَبِّكُمْ } : يجوز أن يتعلّق بـ "جاءكم" و "مِنْ" لابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن يكون حالاً من "الحق".
 قوله: { قَمِنُ اهْتَدَى } "ومن صلَّ" يجوز أن تكون "مَنْ" شرطاً، فالفاء واجبة الدخول، وأن تكون موصولةً فالفاء جائزته.
 قوله: { وَمَا أَنَا }، يجوز أن تكون الحجازية أو التميمية؛ لخفاء النصب في الخبر. وبقائها واضح.

سورة هود

يجوز في "هود" مراداً به السورة الصرف وتزكُّه، وذلك باعتبارين: وهما أنك إن عتيت أنه اسمٌ للسورة تعين منعه من الصرف، وهذا رأي الخليل وسيبويه، وكذلك نوح ولوط إذا جعلتهما اسمين للسورتين المذكورين هما فيهما، فتقول: قرأت هود ونوح، وتبركت بهود ونوح ولوط. فإن قلت قد نصوا على أن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط نحو: هند ودعد، والأعجمي الثلاثي الساكن الوسط نحو: هند ودعد، والأعجمي الثلاثي الساكن الوسط نحو: نوح ولوط [حكّمه] الصرف وتزكُّه، مع أن الصحيح وجوب صرف نوح. فالجواب أن شرط ذلك أن لا يكون المؤنث منقولاً من ذكر إلى مؤنث، فلو كان مؤنثاً تحتم منعه نحو: ماه وجور، وهود ونوح من هذا القبيل فإن "هود" في الأصل لمذكر وكذلك نوح، ثم سُمي بهما السورة وهي مؤنثة، وإن كان تأنيثها مجازياً، وإن اعتبرت أنها على حذف مضاف وجب صرفه، فتقول: "قرأت هوداً ونوحاً" يعني سورة هود وسورة نوح. وقد جوز الصرف بالاعتبار الأول عيسى بن عمر، ورأيه ضعيف. ولا خفاء أنك إذا قصدت بـ "هود" و "نوح" النبي نفسه صرفت فقط عند الجمهور في الأعجمي، وأما "هود" فإنه عربي فيتحنن صرفه.

(8/247)

وقد عقد النحويون لاسماء السور والألفاظ والأحياء والقبائل والأماكن باباً في منع الصرف وعدمه، حاصله: أنك إن عتيت قبيلةً أو أمماً أو بقعةً أو سورة أو كلمة متعنت وإن عتيت حياً أو أباً أو مكاناً أو غير سورة أو لظاً صرفت بتفصيل كثير وأمثلة طويلة حَقَّقْتُهَا في "شرح التسهيل".

* { الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }

قوله تعالى: { كِتَابٌ } : يجوز أن يكون خبراً لـ "الر" أخبر عن هذه الأحرف بأنها كتابٌ موصوفٌ بـ كيت وكيت / وأن يكون خبر ابتداءٍ مضمرةٍ تقديره: ذلك كتابٌ يدلُّ على ذلك ظهوره في قوله تعالى: { ذَلِكَ الْكِتَابُ }، وقد تقدّم في أول هذا التصنيف ما يكفيك في ذلك.

قوله: { أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ } في محلِّ رفعٍ صفَةً لـ "كتاب"، والهمزة في "أُحْكِمَتْ" يجوز أن تكون للنقل من "حَكْم" بضم الكاف، أي: صار حكيماً بمعنى جعلت حكيمه، كقوله تعالى: { تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ }. ويجوز أن يكون من قولهم:

"أَحْكَمْتُ الدابة" إذا وَصَّغْتَ عليها الحَكَمَةَ لَمَنْعِهَا من الجِماحِ كَقَوْلِ جرير:
2633 - أبني حَنِينَةَ أَحْكِمُوا سَفْهَاءَكُمْ * إني أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
فالمعنى أنها مُنِعَتْ من الفساد. ويجوز أَنْ يَكُونَ لغير النقل، من الإحكام وهو
الأبتقان كالبناء المُحَكَّمِ المُرْصَفِ، والمعنى: أنهى نُظِمَتْ تَظْمًا رَصيدًا متقناً.

(8/248)

قوله: { ثُمَّ فُصِّلَتْ } "ثم" على بابها من التراخي لأنها أُحْكِمْتُ ثم فُصِّلَتْ
بحسب أسباب النزول. وقرأ عكرمة والضحاك والجحدري وزيد ابن علي وابن
كثير في روايةٍ "فُصِّلَتْ" بفتحين خفيفة العين. قال أبو البقاء: "والمعنى:
فَرَقْتُ، كقوله: { فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ }، أي: فارق". وقَسَّرَ هنا غيرُه بمعنى
فُصِّلَتْ بين المُجَوِّ والمُبْطِل وهو أحسن. وجعل الزمخشري "ثم" للترتيب في
الإخبار لا لترتيب الوقوع في الزمان فقال: "فإن قلت: ما معنى "ثم"؟ قلت:
ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال، كما تقول: هي مُحَكَمَةٌ
أحسن الإحكام ثم مُفَصَّلَةٌ أحسن التفصيل، وفلانٌ كريمٌ الأصل ثم كريمٌ الفعل"
وقرىء أيضاً: "أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثم فُصِّلْتُ" بإسناد الفعلين إلى تاء المتكلم وتَصَبُّ
"آيَاتِهِ" مفعولاً بها، أي: أحكمتُ أنا آيَاتِهِ ثم فُصِّلْتُها، حكى هذه القراءة

الزمخشري
قوله: { مِنْ لَدُنْ } يجوز أن تكونَ صفةً ثانية لـ "كتاب"، وأن تكونَ خبراً ثانياً عند
مَنْ يرى جواز ذلك، ويجوز أن تكونَ معمولةً لأحد الفعلين المتقدمين أعني
"أَحْكَمْتُ" أو "فُصِّلْتُ" ويكون ذلك من باب التنازع، ويكون من إعمال الثاني،
إذ لو أَعْمَلَ الأولَ لأضمر في الثاني، وإليه نحا الزمخشري في [قوله]: "وأن
يكون صلة "أَحْكَمْتُ" و "فُصِّلْتُ"، أي: من عند أحكامها وتفصيلها، وفيه حسن
لأن المعنى: أحكمها حكيم وفصلها، أي: سَرَحَها وبَيَّنَّها خبيرٌ بكيفيات الأمور".
قال الشيخ: "لا يريد أن "مِنْ لَدُنْ" متعلقٌ بالفعلين معاً من حيث صناعةُ
الإعراب بل يريد أن ذلك من باب الإعمال فهي متعلقةٌ بهما من حيث المعنى"
وهو معنى قول أبي البقاء أيضاً "ويجوز أن يكونَ مفعولاً، والعاملُ فيه
"فُصِّلْتُ".

* { أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ }

(8/249)

قوله تعالى: { أَلَّا تَعْبُدُوا } فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ مخففةً من الثقيلة، و
"لَا تَعْبُدُوا" جملةٌ نهية في محلِّ رفعٍ خبراً لـ "أَنَّ" المخففة، واسمها على ما
تَقَرَّرَ ضميرُ الأمر والشأن محذوفٌ. والثاني: أنها المصدرية الناصبة، وُصِّلَتْ
هنا بالنهي ويجوز أن تكونَ "لَا" نافيةً، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ "أَنَّ" نفسها،
وعلى هذه التقادير فـ "أَنَّ": إمَّا في محلِّ جرٍ أو نصبٍ أو رفعٍ، فالنصبُ والجرُّ
على أنَّ الأصل: لَأَنَّ لَا تَعْبُدُوا، أو بَأَنَّ لَا تَعْبُدُوا، فلَمَّا حُذِفَ الخافضُ جرى

الخلافة المشهور، والعامل: إمَّا "فُصِّلَتْ" وهو المشهور، وإمَّا "أُحْكِمَتْ" عند الكوفيين، فتكون المسألة من الأعمال، لأن المعنى: أُحْكِمَتْ لئلا تَعْبُدُوا أو بَأَنْ لا تَعْبُدُوا أو فُصِّلَتْ لَأَنْ لا تَعْبُدُوا، أو بَأَنْ لا تَعْبُدُوا. وقيل: نصب بفعل مقدر تقديره صَمَّنَ أَيَّ الْكِتَابِ أَنْ لا تَعْبُدُوا، ف"أَنْ لا تَعْبُدُوا" هو المفعول الثاني لـ"صَمَّنَ" والأول قام مقام الفاعل والرفعُ فَمِنْ أَوْجِهٍ، أحدها: أنها مبتدأ، وخبرها محذوفٌ فقيل: تقديره: مِنْ النِّظَرِ أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهُ. وقيل: تقديره: في الْكِتَابِ أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهُ. والثاني: خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، فقيل: تقديره: تفصيله أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهُ. وقيل: تقديره: هي أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهُ. والثالث: أنه مرفوعٌ على البدل من "آياته" قال الشيخ: "وأما مَنْ أَعْرَبَهُ أَنَّهُ بَدَلَ مِنْ لَفْظِ "آيَاتٍ" أَوْ مِنْ مَوْضِعِهَا" قلت: يعني أنها في الال مفعولٌ بها / فموضعها نصبٌ وهي مسألهٌ خلاف: هل يجوز أَنْ يُرَاعَى أَصْلُ الْمَفْعُولِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَيُتَبَعُ لَفْظُهُ تَارَةً وَمَوْضِعُهُ أُخْرَى فَيُقَالُ: "صُرِبَتْ هُنْدُ الْعَاقِلَةِ" بِنَصْبِ "الْعَاقِلَةِ" بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، وَرَفْعِهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، أَمْ لا، مَذْهَبَانِ، الْمَشْهُورُ مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ فَقَطْ.

(8/250)

والثالث: ان تكون تفسيرية؛ لأن في تفصيل الآيات معنى القول، فكأنه قيل: لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهُ أَوْ أَمَرَكُمْ، وهذا أظهرُ الأقوال؛ لأنه لا يُجُوزُ إِلَى إِضْمَارِ. قوله: "منه" في هذا الضمير وجهان: أحدهما - وهو الظاهر - أنه يعودُ على الله تعالى، أي: إني لكم مِنْ جِهَةِ اللهِ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ. قال الشيخ: "فيكون في موضع الصفة فيتعلقُ بمحذوفٍ، أي: كائن من جهته". وهذا على ظاهره ليس بجيد؛ لأن الصفة لا تتقدمُ على الموصوف فكيف تُجْعَلُ صِفَةً لـ"نذير"؟ كأنه يريد أنه صفةٌ في الأصل لو تأخر، ولكن لما تقدم صارَ حالاً، وكذا صرَّحَ به أبو البقاء، فكان صوابه أن يقول: فيكون في موضع الحال، والتقدير: كائناً مِنْ جِهَتِهِ. الثاني: أنه يعودُ على الكتاب، أي: نذيرٌ لكم مِنْ مَخَالَفَتِهِ وَبَشِيرٌ مِنْهُ لَمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً.

وفي متعلق هذا الجار أيضاً وجهان، أحدهما: أنه حال من "نذير"، فيتعلقُ بمحذوف كما تقدم. والثاني: أنه متعلق بنفس "نذير" أي: أُنذِرْكُمْ مِنْهُ وَمِنْ عَذَابِهِ إِنْ كَفَرْتُمْ، وَأَبَشِّرْكُمْ بِثَوَابِهِ إِنْ آمَنْتُمْ. وقدَّم الإِنذارَ لِنَّ التَّخْوِيفَ أَهَمُّ إِذْ يَحْضُرُ بِهِ الْانزِجَارُ.

* { وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ }

(8/251)

قوله تعالى: {وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا} فيها وجهان: أحدهما: أنه عطفتُ على "أَنْ" الأولى سواءً كانت "لا" بعدها نفيًا أو نهياً، فتعودُ الأوجهُ المنقولةُ فيها إلى "أَنْ" هذه. والثاني: أن تكونَ منصوبةً علي الإغراء. قال الزمخشري في هذا الوجه: "ويجوز أن يكونَ كلاماً مبتدأً منقطعاً عمّا قبله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم إغراءً منه على اختصاص الله تعالى بالعبادة، وبدل عليه قوله: إني لكم منه نذيرٌ وبشيرٌ كأنه قال: تركَ عبادةً غيرَ الله إني لكم منه نذيرٌ كقوله تعالى: {فَصَرَبَ الرَّقَابِ} قوله: {ثُمَّ تَوْبُوا} عطفتُ على ما قبله من الأمر بالاستغفار و"ثم" على بابها من التراخي لأنه يستغفر أولاً ثم يتوب ويتجرّد من ذلك الذنب المستغفر منه. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "ثم" في قوله {ثُمَّ تَوْبُوا}؟ قلت: معناه: استغفروا من الشرك ثم ارجعوا إليه بالطاعة، أو استغفروا - والاستغفارُ توبةٌ - ثم اخلصوا التوبةَ واستقيموا عليها كقوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَقَامُوا}. قلت: قوله: "أو استغفروا" إلى آخره يعني أن بعضهم جعلَ الاستغفارَ والتوبةَ بمعنى واحد، فلذلك احتاج إلى تأويل "توبوا" بـ"أخلصوا التوبة".

قوله: {يُمْتَعِكُمْ} جوابُ الأمر. وقد تقدّم الخلافُ في الجازم: هل هو نفسُ الجملةِ الطلبيةِ أو حرفُ شرطٍ مقدّر. وقرأ الحسن وابن هرزميز وزيد بن علي وابن محيصن "يُمْتَعِكُمْ" بالتخفيف من أمتع، وقد تقدّم أن نافعاً وابن عامر قرأ {قَامَتُهُ قَلِيلًا} في البقرة بالتخفيف كهذه القراءة.

قوله: {مَتَاعًا} في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدر بحذف الزوائد، إذ التقدير: تمتيعاً فو كقوله: {أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا}. والثاني: أنه ينتصب على المفعول به، والمراد بالمتاع اسمٌ ما يمتّع به فهو كقولك: "متعتُ زيداً أثواباً".

(8/252)

قوله: {كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ} "كلّ" مفعول أول، و"فضله" مفعول ثانٍ، وقد تقدّم للسهبلي خلافٌ في ذلك. والضمير في "فضله" يجوز أن يعودَ على الله تعالى، أي: يعطي كلَّ صاحب فضلٍ فضله، أي: ثوابه، وأن يعودَ على لفظ كل، أي: يعطي كلَّ صاحب فضلٍ جزاءَ فضله، لا يتخسّر منه شيئاً أي: جزاء عمله. قوله: {وَإِنْ تَوَلَّوْا} قرأ الجمهور "تَوَلَّوْا" بفتح التاء والواو واللام المشددة، وفيها احتمالان، أحدهما: أن الفعلَ مضارعٌ تَوَلَّى، وحُذِفَ منه إحدى التائين تخفيفاً نحو: تَتَرَلُّ، وقد تقدّم: أيُّهما المحذوفُ، وهذا هو الظاهر، ولذلك جاء الخطاب في قوله "عليكم". والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضمير الغائبين، وجاء الخطابُ على إضمار القول، أي: فقل لهم: إني أخاف عليكم، ولولا ذلك لكان التركيب: فإني أخاف عليهم.

وقرأ اليماني وعيسى بن عمر: "تَوَلَّوْا" بضم التاء وفتح الواو وضم اللام، وهو مضارعٌ يولي كقولك زكى يزكي. ونقل صاحب "اللوامح" عن اليماني وعيسى: "وإن تَوَلَّوْا" بثلاث ضمّات مبنياً للمفعول. قلت: ولم يُبيّن ما هو ولا تصرّفه؟ وهو فعلٌ ماضٍ، ولما بُنِيَ للمفعول ضُمَّ أوله على الفاعل، وضمّ ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتحٌ بتاءٍ مطّوّعةٍ / وكلّ ما افتتح بتاءٍ مطّوّعةٍ ضُمَّ أوله وثانيه، وضمّمت اللام أيضاً وإن كان أصلها الكسرة لأجل واو الضمير، والأصل "تَوَلَّوْا" نحو: تُدْخِرْجُوا،

فاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَحُذِفَتْ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِأَنَّهَا
أُولَاهُمَا، فَبَقِيَ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ مَكْسُورًا قَصُومًا لِجَانِسِ الضَّمِيرِ، فَصَارَ وَزْنُهُ
تُفَعُّوا بِحَذْفِ لَامِهِ، وَالْوَاوُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ.
وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ "تَوَلَّوْا" بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَضَمِّ اللَّامِ مُضَارِعَ أُوَلَى، وَهَذِهِ
الْقِرَاءَةُ لَا يَظْهَرُ لَهَا مَعْنَى طَائِلٌ هُنَا، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ يُقَدَّرُ لِأَنَّهَا بِالمَعْنَى

(8/253)

و "كبير" صفة لـ "يوم" مبالغة لما يقع فيه من الأهوال وقيل: بل "كبير" صفة
لـ "عذاب" فهو منصوبٌ وإنما حُفِصَ عَلَى الْجَوَارِ كَقَوْلِهِمْ: "هَذَا جَحْرٌ صَبَّ
حَرْبٍ" بِحَرْبٍ "حَرْبٍ" وَهُوَ صِفَةٌ لـ "جَحْرٍ" وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:
2634 - كَانَ تَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِيهِ * كَبِيرٌ أَنَا فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ
بَجَرٍ "مُرْمَلٍ" وَهُوَ صِفَةٌ لـ "كَبِيرٍ". وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ مُشْبَعًا فِي سُورَةِ
المائدة.

* { أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نَبِيَّهِمْ يَعْلَمُ مَا
يُبْسِرُونَ وَمَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُ عَلَيْهِمْ يَدَاتِ الصُّدُورِ }

قوله تعالى: { يَنْتُونُ } قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ التَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَهُوَ
مُضَارِعٌ نَتَّى يَنْتِي تَبِيًّا، أَي: طَوَى وَرَوَى، وَ "صُدُورَهُمْ" مَفْعُولٌ بِهِ وَالمَعْنَى:
"يَخْرِفُونَ صُدُورَهُمْ وَوَجْوهَهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ" وَالْأَصْلُ: يَنْتُونُ فَاعِلٌ بِحَذْفِ
الضَّمَّةِ عَنِ الْيَاءِ، ثُمَّ تُحَذَفُ الْيَاءُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.
وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ "يَنْتُونُ" بِضَمِّ الْيَاءِ وَهُوَ مُضَارِعٌ أَنْتَى كَأَكْرَمِ.

(8/254)

وَاسْتَشْكَلَ النَّاسُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "مَاضِيهِ أَنْتَى، وَلَا يُعْرَفُ فِي
اللُّغَةِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَعْنَاهُ عَرَضُوهَا لِالتَّنْأَةِ، كَمَا يُقَالُ: أَبْعَثُ الْفَرَسَ: إِذَا عَرَضْتَهُ
لِلْبَيْعِ". وَقَالَ صَاحِبُ "اللُّوَامِحِ": "وَلَا يُعْرَفُ الْإِتْنَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنْ يُرَادَ
بِهَا: وَجَدْتُهَا مَنِيَّةً، مِثْلُ: أَحْمَدْتُه وَأَمَجَدْتُه، وَلَعَلَّهُ فَتَحَ النُّونَ، وَهَذَا مِمَّا فُعِلَ بِهِمْ
فَيَكُونُ نَصَبٌ "صُدُورَهُمْ" بِنَزْعِ الْجَارِ، وَيَجُوزُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ "صُدُورَهُمْ"
رَفْعًا عَلَى الْبَدَلِ بِدَلِّ الْبَعْضِ مِنَ الْكَلِّ". قُلْتُ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: "فَلَعَلَّهُ فَتَحَ النُّونَ"،
أَي: وَلَعَلَّ ابْنَ جَبْرِ قَرَأَ ذَلِكَ بِفَتْحِ نُونِ "يَنْتُونُ" فَيَكُونُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ
مَعْنَى قَوْلِهِ "وَهَذَا مِمَّا فُعِلَ بِهِمْ، أَي: وَجَدُوا كَذَلِكَ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ "صُدُورَهُمْ"
مَنْصُوبًا بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أَي: فِي صُدُورِهِمْ، أَي: يَوْجِدُ النَّبِيَّ فِي صُدُورِهِمْ، وَلِذَلِكَ
جَوَّزَ رَفْعَهُ عَلَى الْبَدَلِ كَقَوْلِكَ: "ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ". وَمَنْ جَوَّزَ تَعْرِيفَ التَّمْيِيزِ لَا
يَبْعُدُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْتَصِبَ "صُدُورَهُمْ" عَلَى التَّمْيِيزِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي قَدَّرَهُ.
وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَابْنَاهُ زَيْدٌ وَمُحَمَّدُ وَابْنُهُ جَعْفَرٌ وَمُجَاهِدٌ وَابْنُ
يَعْمَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزٍ وَأَبُو الْأَسْوَدِ: "تَنْتَوَى" مُضَارِعٌ "أَنْتَوَى" عَلَى وَزْنِ

أَفْعَوْعَلٌ مِنَ التَّنْبِي كَالْحَلُولَى مِنَ الْحَلَاوَةِ وَهُوَ بِنَاءٌ مَبَالِغَةٌ، "صِدْوْرُهُمْ" بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٍ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: "تَنْتَوِي صِدْوْرُهُمْ" بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ، لِأَنَّ التَّانِيَةَ مَجَازِيٌّ، فَجَازَ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِ فَاعِلِهِ بِالْجَمَاعَةِ، وَتَأْنِيَّتِهِ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِ فَاعِلِهِ بِالْجَمَاعَةِ.

(8/255)

وقرأ ابن عباس أيضاً وعروة وابن أبزي والأعشى "تَنْتَوِي" بفتح التاء وسكونِ التاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة والأصل: تَنْتَوِيْنَ بوزنِ تَفْعَوْعَلٌ وَهُوَ التَّنُّ وَهُوَ مَا هَسَّنَ وَصَغَفَ مِنَ الْكَلَامِ، يَرِيدُ مَطَاوَعَةَ نَفْسِهِمْ لِلتَّنْبِي كَمَا يُنْبِي الْهَشُّ مِنَ النَّبَاتِ، أَوْ أَرَادَ صَغَفَ إِيمَانِهِمْ وَمَرَضَ قُلُوبِهِمْ. وَ"صِدْوْرُهُمْ" بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وقرأ مجاهد وعروة أيضاً كذلك، إلا أنهما جعلَا مكانَ الواوِ المكسورة همزةً مكسورةً فأخرجها مثل "تطمئن". وفيها تخريجان، أحدهما: أَنَّ الْوَاوَ قُلَيْبٌ هَمْزَةٌ لاسْتِثْقَالِ الْكُسْرَةِ عَلَيْهَا، وَمِثْلُهُ إِعَاءٌ وَإِشَاحٌ فِي وَعَاءٍ وَوِشَاحٍ، لَمَّا اسْتِثْقَلُوا الْكُسْرَةَ عَلَى الْوَاوِ أَبَدَلُوهَا هَمْزَةً. وَالثَّانِي: أَنَّ وَزْنَ تَفْعِيلٍ مِنَ التَّنِّ وَهُوَ مَا صَغَفَ مِنَ النَّبَاتِ كَمَا تَقْدَمُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مُضَارِعٌ لـ"أَثَانٌ" مِثْلَ أَحْمَارٍ وَأَصْفَارٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفِ هَمْزَةً كَقَوْلِهِ:

2635 - * بِالْعَبِيْطِ اذْهَأَمَّتْ
فجاء مضارع اثْنَانٌ على ذلك كقولك: أَحْمَارٌ يَحْمَرُّ كَاطْمَانٌ يَطْمِئُنُّ. وَأَمَّا "صِدْوْرُهُمْ" فَبِالرَّفْعِ عَلَى مَا تَقْدَمُ.

(8/256)

وقرأ الأعشى أيضاً "تَنْتَوِيْنَ" بفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون وهمزةً مضمومةً وواو ساكنةً بزنة تَفْعَلُونَ كَتَرَهْبُونَ. "صِدْوْرُهُمْ" بِالنَّصْبِ. قَالَ صَاحِبُ "اللُّوَامِحِ" وَلَا أَعْرِفُ وَجْهَهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ "تَنْبَيْتُ" وَلَمْ أَسْمَعْ "تَنَّتْ"، وَبِجُوزِ أَنَّهُ قَلَبَ الْيَاءَ أَلْفًا عَلَى لُغَةٍ يَهْنُ يَقُولُ "أَعْطَاتُ" فِي أَعْطَيْتُ، ثُمَّ هَمَزَ الْأَلْفَ عَلَى لُغَةٍ مَنِ يَقُولُ {وَلَا الصَّالِّينَ} وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا "تَنْتَوِي" بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ / المثلثة وفتح النون وكسر الواو بعدها ياءً ساكنةً بزنة تَرْعَوِي وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُشْكَلَةٌ جَدًّا حَتَّى قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ غَلَطٌ لَا تَنْجُ" وَإِنَّمَا قَالَ: إِنَّهَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْوَاوِ فِي هَذَا الْفِعْلِ إِذْ لَا يُقَالُ: "تَنْتَوِي فَانْتَوَى كَرَعَوْتَهُ، أَي: كَقَعُوهُ فَارَعَوِي، أَي: فَانْكَفِ وَوَزْنُهُ أَفْعَلٌ كَأَحْمَرَّ.

وقرأ نصر بن عاصم وابن يعمر وابن أبي إسحاق "يَنْتَوِي" بِتَقْدِيمِ النُّونِ السَّاكِنَةِ عَلَى الْمَثْلِثَةِ.

وقرأ ابن عباس أيضاً "لِتَنْتَوِي" بِلَامِ التَّأْكِيدِ فِي خَبَرِ "إِنَّ" وَفَتْحِ التَّاءِ وَيَكُونُ الْمَثْلِثَةُ وَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ وَهِيَ بَزْنَةُ تَفْعَوْعَلٌ، كَمَا

تقدّم، إلا أنها حُذِفَت التاء التي هي لامُ الفعل تخفيفاً كقولهم: لا أدِر وما أدِر. و "صدورهم" فاعلٌ كما تقدم.

(8/257)

وقرأ طائفة: "تَنْوُنٌ" بفتح التاء ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة مضمومة ثم نون مشددة، مثل تَفَرُّونَ، وهو مِنْ تَبَيْتُ، إلا نَه قَلَبَ الياءَ واواً لأن الضمة تنافرها، فُجِعِلَت الحركة على مجايسها، فصار اللفظُ تَنْوُونٌ ثم قُلِبَت الواوُ المضمومةُ همزةً كقولهم: "أجوه" في "وَجوه" و "أَقْتت" في "وقتت" فصار "تَنْوُونٌ"، فلما أكد الفعل بنون التوكيد حُذِفَت نونُ الرفع فالتقى ساكنان: وهما واوُ الضمير والنون الأولى مِنْ نون التوكيد، فحُذِفَت الواوُ وبقيت الضمة تدلُّ عليها فصار تَنْوُونٌ كما ترى. و "صدورهم" منصوب مفعولاً به فهذه إحدى عشرة ض قراءةً بالعث في ضبطها باللفظ وإيضاح تصرفها؛ لأنني رأيتها في الكتب مهملةً من الضبط باللفظ وغالب التصريف، وكأنه أكلوا في ذلك على الضبط بالبيكل في الكتابة وهذا متعبٌ جداً.

قوله {لَيْسَتْخَفُوا} فيه وجهان، أحدهما: أن هذه اللام متعلقةٌ بـ"يَنْوون" وكذا قاله الحوفي، والمعنى أنهم يفعلون تَنْي الصدور لهذه العلة. وهذا المعنى منقولٌ في التفسير ولا كلفةً فيه. والثاني: أن اللام متعلقةٌ بمجذوفٍ، قال الزمخشري: "لَيْسَتْخَفُوا منه" يعني ويريدون: لَيْسَتْخَفُوا من الله فلا يُطْلَعُ رسوله والمؤمنين على أزرارهم، ونظيرُ إضمار "يريدون" لَعَوِدِ المعنى إلى إضماره الإضمارُ في قوله تعالى: {أَنْ اضْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ قَانْفَلِقْ} معناه: "فضرب فأنفلق" قلت: ليس المعنى الذي يقودنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا؛ لأن تَمْ لا بد من حذفٍ معطوفٍ يُضْطَرِبُ العقلُ إلى تقديره؛ لأنه ليس من لازم الأمر بالضرب انفلاقُ البحر فلا بد أن يُتَعَقَّلَ "فضرب فأنفلق"، وأمّا في هذه فالاستخفاف علةٌ صالحةٌ لتنتيهم صدورهم فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة.

(8/258)

والضميرُ في "منه" فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهرٌ على تعلق اللام بـ"يَنْوون". والثاني: أنه عائدٌ على الله تعالى كما قال الزمخشري.

قوله: {أَلَا جِئِن يَسْتَعْشُونَ} في هذا الطرف وجهان، أحدهما: أن ناصبه مضمّرٌ، فقدّره الزمخشري بـ"يريدون" كما تقدّم، فقال: "ومعنى ألا حين يَسْتَعْشُونَ ثيابهم: ويريدون الاستخفاف حين يستغيثون ثيابهم أيضاً كراهةً لاستماع كلام الله كقول نوح عليه السلام {جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ}، وقدّره أبو البقاء فقال: "ألا حين يَسْتَعْشُونَ ثيابهم يَسْتَخْفُونَ". والثاني: أن الناصبَ له "يَعْلَمُ"، أي: ألا يعلم سيرهم وعلمهم حين يفعلون كذا، وهو معنى واضح، وكانهم إنما جوّزوا غيره لئلا يلزم تقييد علمه

تعالى بِسِرِّهِمْ وَعَلَيْنِهِمْ بهذا الوقت الخاص، وهو تعالى عالم بذلك في كل وقت. وهذا غير لازم، لأنه إذا عَلِمَ سِرَّهُمْ وَعَلْنَهُمْ في وقت التغطية الذي يَخْفَى فيه السِرُّ فَأُولَى قِي غيرهِ، وهذا بحسب العادة وإلا فاللهُ تعالى لا يتفاوتُ عَلْمُهُ. و "ما" يجوز أن تكونَ "مصدريةً"، وأن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: تُسِرُّونَهُ وَتُعْلِنُونَهُ.

* { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا
كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }

قوله تعالى: { مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا } : يجوز أن يكونا مصدرين، أي: استقرارها واستيادتها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيادتها. ويجوز أن يكونا مستودعها اسم مفعول لتعدّي فعله، ولا يكون ذلك في "مستقر" لأنَّ علته لازم، ونظيره في المصدرية قول الشاعر:
2636 - ألم تعلم مسترحي القوافي *
أي: تسريحي.

(8/259)

قوله: { كُفُّ } المضافُ عليه محذوفٌ تقديره: كل دابةٍ وزرقتها ومستقرها ومستودعها في كتاب مبين.

* { وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِن قُلْتُمْ إِنَّا لَنَنبِئُكُمْ بِمَبْعُوثُونَ مِمَّن بَعْدَ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّا هَذَا إِلا سِحْرٌ مُّبِينٌ }

قوله تعالى: { لِيَبْلُوكُمْ } : في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بمحذوفٍ فقيل: تقديره: أَعْلَمَ بِذَلِكَ لِيَبْلُوكُمْ. وقيل: تَمَّ جملٌ محذوفٌ والتقدير: وكان خلقه لهما لمنافع يعودُ عليكم نفعها في الدنيا دون الآخرة وَقَعَلَ ذَلِكَ لِيَبْلُوكُمْ. وقيل: / تقديره: وخلقكم لِيَبْلُوكُمْ. والثاني: أنها متعلقة بـ "خلق" قال الزمخشري: "أي: خلقهنَّ لحكمةٍ بالغةٍ وهي أنْ يَجْعَلَهَا مَسَاكِنَ لِعِبَادِهِ وَيَنْعَمَ عَلَيْهِمْ فِيهَا بِصَنُوفِ النَّعْمِ وَيُكَلِّفُهُمْ فِعْلَ الطَّاعَاتِ وَاجْتِنَابَ الْمَعَاصِي، فَمَنْ شَكَرَ وَأَطَاعَ أَثَابَهُ، وَمَنْ كَفَرَ وَعَصَى عَاقَبَهُ، وَلَمَّا أَشْبَهَ ذَلِكَ اخْتِبَارَ الْمُحْتَبَرِ قَالَ "لِيَبْلُوكُمْ"، يريد: ليفعل بكم ما يفعل المبتلي لأحوالكم.

قوله: { أَيُّكُمْ أَحْسَنُ } مبتدأٌ وخبر في محل نصب بإسقاط الخافض؛ لأنه مُعَلَّقٌ لقوله "ليبلوكم". قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى؟ قلت: لما في الاختيار من معني العلم؛ لأنه طريقٌ إليه فهو ملاسٌ له كما تقول: انظر أيُّهم أحسنُ وجهًا، واسمع أيُّهم أحسنُ صوتًا" لأن النظر والاستماع من طرق العلم". وقد وُجِدَ الشَّيْخُ فِي تَمَثِيلِهِ بِقَوْلِهِ "واسمع" قال: "لم أعلم أحدًا ذكر أن "استمع" يُعَلَّقُ، وإنما ذكروا من غير أفعال القلوب "سَلَّ"، و "انظر"، وفي جواز تعليق "رأى" البصرية خلافًا.

(8/260)

قوله: { وَلَئِن قُلْتِ } : هذه لامُ التوطئة للقسم، و "ليقولنَّ" جوابه، وحذِفَ جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه، و "إنكم" محكيٌّ بالقول، ولذلك كسرت في قراءة الجمهور. وقُرِئَ بفتحها، وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري، أحدهما: أنها بمعنى لعل، قال: "مِنْ قولهم: "أنت السوقُ أنك تشتري لِحِماً"، أي: لعلك، أي: ولئن قلت لهم: لعلكم مبعوثون بمعنى توقعوا بَعَثَكُمْ وطمئنه، ولا تَبَيَّنوا القولَ بإنكاره، لقالوا". والثاني: ان تُصَمَّنَ "قلت" معنى "دَكَرْتَ" يعني فتفتح الهمزة لأنها مفعول "دَكَرْتَ".

قوله: { إِنْ هَآدَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ } قد تقدم أنه قُرِئَ "سِحْرٌ" و "ساحر"، فَمَنْ قَرَأَ "سِحْرٌ" فـ"هذا" إشارةٌ إلى البعث المدلول عليه بما تقدَّم، أو إشارةٌ إلى القرآن لأنه ناطق بالبعث. وَمَنْ قَرَأَ "ساحر" فالإشارةُ بـ"هذا" إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يُرادَ بـ"هذا" في القراءة الأولى النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً، ويكون جَعَلُوهُ سِحْرًا مبالغةً، أو على حذف مضاف، أي: إلا ذو سحر. ويجوز أن يُرادَ بـ"ساحر" نفسُ القرآنِ مجازاً كقولهم "شعرٌ شاعرٌ" و "جَدَّ جَدَّهُ".

* { وَلَئِن أَخْرَبْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ آلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ }

قوله تعالى: { لَيَقُولَنَّ } : هذا الفعلُ معرَّبٌ على المشهور لأن النونَ مفصولةٌ تقديراً، إذا الأصلُ: ليقولوننَّ: النون الأولى للرفع، وبعدها نونٌ مشددة، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال، فحذفت نونُ الرفع لأنها لا تدلُّ من المعنى على ما تدلُّ عليه نون التوكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو التي هي ضميرُ الفاعل للتقائهما، وقد تقدَّم تحقيق ذلك.

(8/261)

و "ما يَحْسِبُهُ" استفهامٌ، فـ"ما" مبتدأ، و "يحبسه" خبره، وفاعلُ الفعل ضميرُ اسم الاستفهام، والمنصوب يعود على العذاب، والمعنى: أيُّ شيءٍ من الأشياءِ يَحْسِبُ العذابُ؟

قوله: { يَوْمَ يَأْتِيهِمْ } منصوبٌ بـ"مصروفاً" الذي هو خبر "ليس"، وقد استدلَّ به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر "ليس" عليها، ووجه ذلك أن تقديم المعمول يُؤذن بتقديم العامل، و "يومٌ" منصوبٌ بـ"مصروفاً" وقد تقدَّم على "ليس" فليجزُ تقديمُ الخبر بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدَّم الفرع فأولى أن يتقدَّم الأصل. وقد ردَّ بعضهم هذا الدليلَ بشيئين، أحدهما: أن الطرفَ يُتوسَّعُ فيه ما لا يُتوسَّعُ في غيره. والثاني: أن هذه القاعدةُ منخرمةٌ، إذ لنا مواضعٌ يتقدم فيها المعمولُ ولا يتقدم فيها العامل، وأوردَ مِنْ ذلك نحو قوله تعالى: { قَامَا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ } فاليتيمُ منصوبٌ بـ"تقهر"، و "السائلُ" منصوبٌ

بـ "تَنْهَرُ" وقد تَقَدَّمَ على "لا" الناهية، ولا يتقدَّم العاملُ - وهو المجزوم - على "لا"، وللبحث في هذه المسألة موضعٌ هو أليقُّ به. قال الشيخ: "وقد تَبَعْتُ جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر "ليس" عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظهيرُ هذه الآية وقول الشاعر:

2637 - فيأبى فما يَرْدَادُ إلا لِحَاجَةٍ * وكنْتُ أَيْبَاءً في الحَقِّ لِسْتُ أُقْدِمُ
واسمُ "ليس" ضميرٌ عائدٌ على "العذاب"، وكذلك فاعلُ "يأتيهم"، والتقدير: ألا ليسَ العذابُ مصوراً عنهم يومَ يأتيهم العذاب. وحكى أبو البقاء عن بعضهم أن العاملَ في "يومَ يأتيهم" محذوف، تقديره: أي: لا يُصَرَّفُ عنهم العذابُ يومَ يأتيهم، ودلَّ على هذا المحذوفِ سياقُ الكلام.

* { وَلَئِنْ أَدْفَتَاهُ تَعْمَاءَ بَعْدَ صَرَآءٍ مَسَّنَهُ لَيَقُولَنَّ دَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ }

(8/262)

قوله تعالى: { لَفَرِحُ } : قرأ الجمهور بكسر الراء، وهو قياسُ اسمِ الفاعلِ من فَعَلَ اللّازم بكسر العين نحو: أَشْبَرَ فهو أَشْبَرُ، وَبَطَرَ فهو بَطِطِرٌ. وقرىء شاذاً "لَفَرِحُ" بضم الراء نحو: يَقِطُ وَيَقُطُ، وَتَدِسُ وَتَدُسُ.

* { إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ }

قوله تعالى: { إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل؛ إذ المرادُ به جنسُ / الإنسانِ لا واحدٌ بعينه. والثاني: أنه منقطعٌ، إذ المرادُ بالإنسانِ شخصٌ معينٌ، وهو على هذين الوجهين منصوبٌ المحل. والثالثُ أنه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله { أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ } وهو منقطعٌ أيضاً. وقوله: "مغفرةٌ" يجوز أن يكونَ مبتدأً، و"لهم" الخبرُ، والجملةُ خبرٌ "أولئك"، ويجوز أن يكونَ "لهم" خبرٌ "أولئك" و"مغفرة" فاعلٌ بالاستقرار.

* { فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ تُذِيرُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ }

قوله تعالى: { فَلَعَلَّكَ } : الأحسنُ أن تكونَ على بابها من الترخِّي بالنسبة إلى المخاطب. وقيل: هي للاستفهام كقوله عليه السلام: "لعلنا أعجلناك" قوله: { وَصَائِقُ } نسقٌ على "تارك". وَعَدَلَ عن "صَيِّقٌ" وإن كان أكثر من "شائقٌ" قال الزمخشري: "ليدلَّ على أنه صَيِّقٌ عارضٌ غيرُ ثابت، ومثله سَيِّدٌ وجوادٌ، فإذا أُرِدَّتِ الحدوثُ قِيلَتْ: سائِدٌ وجائِدٌ". قال الشيخ: "وليس هذا الحكمُ مختصاً بهذه الألفاظ، بل كلُّ ما بُنِيَ من الثلاثي للثبوتِ والاستقرارِ على غيرِ فاعلٍ رُدَّ إليه إذا أُريدَ به معنى الحدوثِ تقول: حاسِنٌ وثاقِلٌ وسامِنٌ في حَسَنِ وَثَقُلَ وَسَمُنَ" وأنشد:

2638 - بمنزلةِ أَمَا اللئيمُ فسامينُ * بها وكرامُ الناسِ بادٍ سُحوبُها

(8/263)

وقيل: إنما عدل عن ضيق إلى ضائق ليناسب وزن تارك. والهاء في "به" تعود على "بعض". وقيل: على "ما". وقيل: على التكذيب. و "صدرك" فاعل بـ"ضائق". ويجوز أن يكون "ضائق" خبراً مقدماً، و "صدرك" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر عن الكاف في "لعلك"، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عطفت على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: "إن زيدا قائم وأبوه منطلق"، أي: إن زيدا أبوه منطلق. قوله: {أَنْ يَقُولُوا} في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في "أَنْ" بعد حذف حرف الجر أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافة أَنْ يقولوا، أو لئلا يقولوا، أو بأن يقولوا. وقال أبو البقاء: "لأن يقولوا، أي: لأن قالوا، فهو بمعنى الماضي" وهذا لا حاجة إليه، وكيف يدعى ذلك فيه ومعه ما هو نص في الاستقبال وهو الناصب؟ و"لولا" تحضيض، وجملة التحضيض منصوبة بالقول.

* { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مِنْ اسْتَعْظَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ}: في "أم" هذه وجهان، أحدهما: أنها منقطعة فتقدّر بـ"بل" والهمزة، فالتقدير: بل أتقولون افتراه. والضمير في "افتراه" لما يوحى. والثاني: أنها متصلة، فقدّروها بمعنى: أيكثفون بما أوحينا إليك من القرآن أم يقولون إنه ليس من عند الله؟.

قوله: {مِّثْلِهِ} نعت لـ"سُوْر" و"مثل" وإن كانت بلفظ الإفراد فإنها يوصف بها المثني والمجموع والمؤنث، كقوله تعالى: {أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا}، ويجوز المطابقة قال تعالى: {وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ}، وقال تعالى: {ثُمَّ لَا يَكُونُ أَمْثَالِكُمْ} والهاء في "مِثْلِهِ" تعود لما يوحى أيضاً، و"مفتريات" صفة لـ"سُوْر" جمع مفتراة كمصطفيات في "مصطفى" C????EE C????? C?? ?C?EE??E? .

(8/264)

* { E????E??C? ?????? ??C??????CC? ?????????????? ?????????? }
A ??????? E?????? C????? ?????? C?? ?????UC?? ???C?? ??? ?????? ???
{ ?????????????? ???E

E?C??: {????????A ???????}: "C" ??? ? E??? ?C?E? ??????E. ??? ???
"????????" ????? ???I ??? ?C ????? ?????? "E?????" ?C? ?? :??EE?C?
E?????? ?????? ?? E???? ??????E? C????E? ?? ?????E C??C? ?U"?????" ?C?
IE?? C??C??? E?I????: ?C????C ?? E????????? ?? ??? C?? ?????????? ??EE??
.?????E

I E? ??? "?????" E?E? C???? ?C??C? C??OIE? ??C???? ????
 "?????" ????? C????? E?C??? ? {????? ?C?? ?????UC?? ???
 C?? ?????} ????? ??? "?????" ?E??C? ????? ??? ?I??E? ?C????C ??????? ????E?
 .C???? IE??C
 C???????? ??? "?????????" E??? C??U?E ?EOI?I C?? {?????????} :????
 C? ??? ???? ???? ????E ?????? E?C? C?U?EE? ???I E? ??? ??? ??
 C ??? I?????? C??C?? ??? ???? ???? ?C??C?? ? ?CE???? C??C?
 E?? ????? C????? E?C?? . ????? "E?????" E?? C?EC? ??E? C??C? ?
 OIE? ??? ???? ??????? ?E??C? ??????. "??C?????" EC???? ?C??C? ??
 C? C??C?? . ?C????" ??????" ??? ??? C????C?CE? ?????? ??CEC? ??
 O??? ??C ?? ??? E?C?? {?? ?C?? ?????I? ?????E? C?AI??E? ???I? ????
 [?? ?????E??] ????? ?C?? ?????I? ?????E? C?I?????C ?????E??} ???
 C??C? ?? "C?" ?C?IE ?C?: "???? ???? ?CE?" ?????? ?C ?C ?? ? ?
 ?C?E ?C?IE? ??C? "???" ?? C?O??? ??? ?C? O??C? C????? ?C? ???
 ."C?: ??? ?C? ???I
 E????? ??? ?C ?????E? E??? C?O?? ?C??C? ?C??C? ??C??C? ??C ?? ???
 "C?" IC?E? ???C ?? ??????? ?C??A? ??C ?????? ?C ?? E????? ???
 :???? ?I? ?? U?? "C?" ?C
 CE ??ECE? C??C?C ????????? * ??? ?C? C??ECE? C???? ??????
 ???????C? E
 .???? ??? ?C C??A? ??C? ?? ECE C?CE?C??

(8/265)

C???? C?E?? "?????" EEI?? C??C? / ?EE?E? C??C? ??? ???? ????
 E? ??? C??C?E? ??E????E?: ??? ??? C???? ?????C?? ???I?? ???? E????
 :???? C????E C?????I?E

2640 - ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي * بما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد
 على أن ذلك قد يأتي في السَّعَةِ نحو: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ}، وسيأتي محرراً في
 سُورته، ولأن يكون الفعلُ مرفوعاً الشرط ماضياً كقوله:
 2641 - وَإِنْ شُلَّ رِبْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً * نقولُ جِهَاراً وَبَلْكُمْ لَا تُتَّقُوا
 وكقول زهير:
 2642 - وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ
 وهل الرفعُ لأنه على نيةِ التقديمِ وهو مذهبُ سيبويه أو على نيةِ الفاءِ، كما هو
 مذهبُ المبرد؟ خلافٌ مشهور.

* {أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلُ مَا
 كَانُوا يَعْمَلُونَ}

قوله تعالى: {وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا}: يجوز أن يتعلَّقَ "فيها" بـ"حبط"،

والضميرُ عليّ هذا يعود على الآخرة، أي: وظهر حبوطاً ما صنعوا في الآخرة. ويجوز أن يتعلق بـ "صنعوا" فالضمير على هذا يعود على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله {تُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا}. و "ما" في "ما صنعوا" يجوز أن تكون بمعنى الذي فالعائدُ محذوفٌ، أي: الذي صنعوه، وأن تكونَ مصدريةً، وحيطُ صُنْعُهُمْ.

(8/266)

قوله: {وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} الجمهورُ قرؤوا برفع الباطلي، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ "باطل" خبراً مقدماً، و {مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} مبتدأ مؤخر. و "ما" تحتمل أن تكن مصدريةً، أي: وباطلٌ كونهما عاملين، وأن تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف، أي: يعملونه، وهذا على أن الكلامَ من عطفتَ الجملة، عطفتَ هذه الجملة على ما قبلها. الثاني: أن يكونَ "باطل" مبتدأ و {مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} خبره، هكذا قال مكي بن أبي طالب وهو لا يتعدى على الغلط، والعجبُ أنه لم يذكر غيره. الثالث: أن يكونَ "باطل" عطفاً على الأخبار قبله، أي: أولئك باطلٌ ما كانوا يعملون، و {مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} فاعلٌ بـ "باطل"، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي: {وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على "حيط".

وقرأ أبي وابن مسعود - قال مكي: "وهي في مصحفهما كذلك" - ونقلها الزمخشري عن عاصم "وباطلاً" نصباً وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بـ "يعملون" و "ما" مزيدة، وإلى هذا ذهب مكي وأبو البقاء وصاحب "اللوامح"، وفيه تقديمٌ معمولٍ خبرٍ "كان" على "كان" وهي مسألة خلاف، والصحيحُ جوازها كقوله تعالى: {أَهَاؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} فالظاهرُ أن "إياكم" منصوبٌ بـ "يعبدون". والثاني: أن تكونَ "ما" إبهاميةً، وتنتصب بـ "يعملون" ومعناه: "باطلاً أيّ باطلٍ كانوا يعملون"، والثالث: أن يكونَ "باطلاً" بمعنى المصدر على بطلٍ بطلاناً ما كانوا يعملون، ذكر هذين الوجهين الزمخشري، ومعنى قوله "ما" إبهامية أنها هنا صفةٌ للنكرة قبلها، ولذلك قدرها بـ "باطلاً أيّ باطل" فهو كقوله:

2643 - * وحديثٌ ما على قِصره
و "لأمر ما جدع قصيرُ أنفه"، وقد قدّم هو ذلك في قوله تعالى: {مَثَلًا مَّا
بَعُوضَةٌ}

(8/267)

* {أَقَمَنَ كَانِ عَلَى بَيْتِهِ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى
إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ
فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَا كِنٌ لَّكَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: {أَقَمَّنْ كَان} فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: أَقَمَّنْ كَان على هذه الأشياء كغيره، كذا قدَّرَه أبو البقاء، وأحسن منه "أَقَمَّنْ كَان كذا كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها"، وحَدَفُ المعادل الذي دخلت عليه الهمزة كثيرة نحو: {أَقَمَّنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ} {أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ} إلى غير ذلك. وهذا الاستفهام بمعنى التقرير. الثاني - وإليه نحا الزمخشري - أن هذا معطوفٌ على شيءٍ محذوفٍ قبله، تقديره: أَمَّنْ كَان يريد الحياة الدنيا وزينتها كَمَّنْ كَان على بَيِّنَةٍ، أي: لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم، يريد أن بين الفريقين تفاوتاً، والمرادُ مَنْ أَمَّنْ مِنَ الْيَهُودِ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وهذا على قاعدته مِنْ تَقْدِيرِهِ مَعْطُوفاً بَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ، وهو مبتدأ أيضاً، والخبر محذوفٌ كما تقدَّم تقريره.

(8/268)

قوله: {وَيَتْلُوهُ} اختلفوا في هذه الضمائر، أعني في "يتلوه"، وفي "منه"، وفي "قبله": ف قيل: الهاء في "يتلوه" تعود / على "مَنْ"، والمرادُ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم وكذلك الضميران في "منه" و "قبله" والمرادُ بالشاهد لسائِه عليه السلام، والتقدير: ويتلو ذلك الذي على بَيِّنَةٍ، أي: ويتلو محمداً - أي صِدْقَ مُحَمَّدٍ - لسائِه، ومِنْ قَبْلِهِ، أي قبل محمد. وقيل: الشاهدُ هو جبريلُ، والضمير في "منه" لله تعالى، و "من قبله" للنبي. وقيل: الشاهدُ الإنجيلُ و "كتاب موسى" عطف على "شاهد"، والمعنى أن التوراة والإنجيل يتلوان محمداً في التصديق، وقد قَصَلَ بين حرفِ العطف والمعطوف بقوله: "من قبله"، والتقدير: شاهدٌ منه، وكتاب موسى من قبله، وقد تقدَّم الكلامُ على الفصل بين حرفِ العطف والمعطوفِ مُشْبِعاً في النساء.

وقيل: الضمير في "يتلوه" للقرآن وفي "منه" لمحمد عليه السلام. وقيل: جبريل، والتقدير: ويتلو القرآنَ شاهدٌ من محمدٍ وهو لسائِه، أو مِنْ جَبْرِيلَ. والهاءُ في "من قبله" أيضاً للقرآن. وقيل: الهاءُ في "يتلوه" تعود على البيان المدلول عليه بالْبَيِّنَةِ. وقيل: المرادُ بالشاهدِ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ، فالضمائر الثلاثة للقرآن. وهذا كافٍ، ووراء ذلك أقوالٌ مضطربةٌ غالبها يَرْجِعُ لما ذَكَرْتُ.

وقرأ محمد بن السائب الكلبي "كتاب موسى" بالنصب وفيه وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه معطوف على الهاء في "يتلوه"، أي: يتلوه ويتلو كتاب موسى، وفصل بالجارِّ بين العاطف والمعطوف. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعل. قال أبو البقاء: وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله "منه" و "كتاب موسى"، أي: ويتلو كتاب موسى "فقدَّرَ فعلاً مثل الملفوظِ به، وكانه لم يرَ الفصلَ بين العاطف والمعطوفِ فلذلك قدَّرَ فعلاً. و "إماماً ورحمةً" منصوبان على الحال من "كتاب موسى" سواءً أقرىء رفعاً أم نصباً.

(8/269)

والهاء في "به" يجوز أن تعودَ على "كتاب موسى" وهو أقربُ مذكورٍ. وقيل:
 بالقرآن، وقيل: بمحمد، وكذلك الهاء في "به".
 والأحزاب: الجماعةُ التي فيها غِلْظَةٌ، كأنهم لكثرتهم وُصِفوا بذلك، ومنه وَصَفُ
 حمار الوحش بـ"حَرَابِيَّةٍ" لَغِلْظِهِ. والأحزاب: جمع حَزْبٍ وهو جماعةُ الناسِ.
 و"المزبية" بكسر الميم وَصَمَّهَا الشكُّ، لغتان أشهرهما الكسرُ، وهي لغة أهل
 الحجاز، وبها قرأ جماهيرُ الناسِ، والضمُّ لغةُ أسد وتميم، وبها قرأ السلمي وأبو
 رجاء وأبو الخطاب السدوسي. و"وأولئك" إشارةٌ إلى مَنْ كان على بَيِّنَةٍ، جُمِعَ
 على معناها، وهذا إِنْ أريد بـ"مَنْ كان" النبيُّ وصحابته، وإن أريدَ هو وحده
 فيجوز أن يكونَ عظمه بشارَةَ الجمع كقوله:
 2644 - فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ * وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخًا وَلَا بَرْدًا
 و"موعده" اسمٌ مكانٌ وَعَدِهِ، قال حسان رضي الله عنه:
 2645 - أوردُموها جِيَاضَ المِوْتِ صَاحِيَةً * فالنارُ موعدها والموتُ ساقبها

* { الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ }

وقوله تعالى: { وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ } : "هم" الثانية توكيدٌ للأولى توكيداً لفظياً.

* { أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ }

(8/270)

قوله تعالى: { مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ } : يجوز في "ما" هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أن
 تكونَ نافيةً، نفى عنهم ذلك لَمَّا لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسمع وأبصار، أو
 يكونُ متعلقُ السمع والبصر شيئاً خاصاً. والثاني: أن تكونَ مصدريةً، وفيها
 حينئذٍ تأويلان، أحدهما: أنها قائمة مقامَ الظرف، أي: مدةً استطاعتهم، وتكون
 "ما" منصوبةً بـ"يُضَاعَفُ"، أي: يضاعف لهم العذاب مدةً استطاعتهم السمعَ
 والأبصار. والتأويل الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ على إسقاط حرف الجر، كما
 يُحذف من أنْ وأنَّ أختيها، وإليه ذهب الفراء، وذلك الجارُّ متعلقٌ أيضاً
 بـ"يُضَاعَفُ"، أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا يَتَنَفَعُونَ.
 الثالث: أن تكونَ "ما" بمعنى الذي، وتكونَ على حذف حرف الجر أيضاً، أي:
 بالذي كانوا، وفيه بُعْدٌ لَأَنَّ حَذْفَ الحرفِ لا يطرُد.

والجملةُ من قوله "يُضَاعَفُ" مستأنفة. وقيل: إنَّ الضمير في قوله: "ما كانوا"
 يعودُ على "أولياء" وهم آلُهُم، أي: فما كان لهم في الحقيقة مِنْ أولياء، وإن
 كانوا يعتقدون أنهم أولياء، فعلى هذا يكون {يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ} معترضاً.

* { لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ }

(8/271)

قوله تعالى: {لَا جَرَمَ} : في هذه اللفظة خلافٌ بين النحويين، ويتخلص ذلك في خميسة أوجه، أحدها: - وهو مذهب / الخليل وسيبويه وجماهير الناس - أنهما رُكبتا من "لا" النافية و "جرم" ، وبُيِّنَّا على تركيبهما تركيبَ خمسة عشر، وصار معناهما معنى فَعَلٍ وهو "حَقٌّ" ، فعلى هذا يرتفع ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالى: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} ، أي حَقٌّ وَتَبَّتْ كُونُ النَّارِ لَهُمْ، أو استقرارها لهم. الوجه الثاني: أَنَّ "لَا جَرَمَ" بمنزلة لا رجل، في كون "لا" نافية للجنس، و "جرم" اسمها مبنيٌ معها على الفتح وهي واسمها في محلِّ رفعٍ بالابتداء وما بعدها خبرٌ "لا" النافية، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ. الثالث: - كالذي قبله - إلا أن "أَنَّ" وما بعدها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الجار، إذ التقدير: لا محالة في أنهم في الآخرة، أي: في خسرتهم. الرابع: أن "لا" نافيةٌ لكلامٍ متقدمٍ تكلم به الكفرة، فرددَّ الله عليهم ذلك بقوله: "لا"، كما تَرُدُّ "لا" هذه قبل القسم في قوله: {لَا أَقْسِمُ}، وقوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ} وقد تقدَّم تحقيقه، ثم أتى بعدها بجملةٍ فعليةٍ وهي "جرم أن لهم كذا". وجرم فعلٌ ماضٍ معناه كسب، وفاعله مستترٌ يعود على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام، و "أَنَّ" وما في حيزها في موضع المفعول به لأنَّ "جرم" يتعدى إذ هو بمعنى كَسَبَ. قال الشاعر:

2646 - نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي جِدْعِ تَحْلٍ * بما جَرَمَتْ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْنَا
أي: بما كَسَبَتْ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك في المائة. وجريمةُ القومِ كاسبُهُم، قال:

2647 - جَرِيمَةُ نَاهِضٍ فِي رَأْسِ نَيْقٍ * ترى لعظامٍ ما جَمَعَتْ صَلْبِيَا
فتقديرُ الآية: كَسَبَهُمْ - فَعَلَهُمْ أَوْ قَوْلَهُمْ - خَسِرَاتِهِمْ، وهذا هو قولُ أبي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله: "لا" ثم يُبتدأ بـ "جرم" بخلاف ما تقدَّم.

(8/272)

الوجه الخامس: أَنَّ معناها لا صَدَّ ولا مَنَعَ، وتكون "جرم" بمعنى القطع، تقول: جَرَمْتُ، أي: قطعت، فيكون "جرم" اسمٌ "لا" مبنيٌ معها على الفتح كما تقدم، وخبرها "أَنَّ" وما في حيزها، أو على حَذْفِ حرف الجر، أي: لا منع من خسرتهم، فيعود فيه الخلافُ المشهور.

وفي هذه اللفظة لغاتٌ: يُقال لا جَرَمَ بكسر الجيم، ولا جُرَمَ بضمها، ولا جَرَ بحذف الميم، ولا ذا جَرَمَ، ولا إِنَّ ذَا جَرَمَ، ولا ذو جَرَمَ، ولا عن ذا جَرَمَ، ولا إِنَّ جَرَمَ، ولا عن جَرَمَ، ولا ذا جَرَ والله لا أفعل ذلك. وعن أبي عمرو: "لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ" على وزن لا كَرَمَ، يعني بضم الراء، ولا جَرَ، قال: "حَدَّقُوهُ لكَثْرَةِ الاستعمال كما قالوا: "سَوِّ تَرِي" يريدون: سوف. وقوله: {هُمُ الْأَخْسَرُونَ} يجوز أن يكون "هم" فصلاً وأن يكون توكيداً، وأن يكون مبتدأً وما بعده خبره، والجملة خبرٌ "أَنَّ".

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ

هُم فِيهَا خَالِدُونَ {

قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا } : الموصول اسمٌ إنَّ، والجملة من قوله: { أَوْلَآئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ } خبرها. والإخبارُ: الاطمئنان والتذلل والتواضع، وأصله من الحَبْتِ وهو المكانُ المطمئنُّ، أي: المنخفضُ من الأرض، وأَحَبَّتِ الرجلُ: دخل في مكان حَبَّتْ، كأَجَدَ وَأَنَّهُمْ إِذَا دَخَلَ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ، ثم تُوسَّعُ فِيهِ فِقِيلٌ: حَبَّتْ ذِكْرَهُ، أي: خمد، ويقال للشيءِ الدنيءِ الخبيثِ، قال الشاعر:
2648 - يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرَّزِّ * قِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ

(8/273)

هكذا يُنشدون هذا البيت في هذه المادة، الزمخشري وغيره، والظاهر أن يكونَ بالثاءِ المثلثة ولا سيما لمقابلته بالطيب، ولكن الظاهر من عبارتهم أنه بالثاءِ المثناة لأنهم يَسُوْقُونَهُ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ، وبدل على أن معنى البيت إنما هو على الثاءِ المثلثة قولُ الزمخشري: "وقيل: الثاءُ فيه بدل من الثاءِ". ومن مجيء الحَبْتِ بمعنى المكان المطمئن قوله:

2649 - أَفَاطَمُ لَوْ سَهَّدَتْ بِبَطْنِ حَبْتٍ * - وَقَدْ قَتَلَ الْهَزْبَرَ - أَخَاكَ بَشْرًا
وفي تركيب البيت قَلْقُ، وحله: لو سَهَّدَتْ أَخَاكَ بِشْرًا وَقَدْ قَتَلَ الْهَزْبَرَ، ففاعل "قتل" ضمير يعودُ على "أخاك". وأخبت يتعدى إلى كهذه الآية، وباللام كقوله تعالى: { فَتُحْبِتْ لَهُ قُلُوبُهُمْ }

* { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَقْلًا تَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ } : مبتدأ، و "كالأعمى" خبره، ثم هذه الكافُ يحتمل أن تكونَ هي نفسَ الخبرِ، فتقدَّرُ بـ "مثل"، تقديرُه: مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ مَثَلُ الْأَعْمَى. ويجوز أن تكونَ "مثل" بمعنى "صفة"، ومعنى الكافِ معنى مِثْلٍ، فيقدَّرُ مضافٌ محذوفٌ، أي: كمثل الأعمى. وقوله: { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى } يجوز أن / يكونَ من باب تشبيه شيئين بشيئين، فقابل العمى بالبصر، والصمم بالسمع وهو من الطَّبَاقِ، وأن يكونَ من تشبيه شيءٍ واحدٍ بوصفَيهِ بشيءٍ واحدٍ بوصفَيهِ، وحينئذٍ يكونُ قوله: "كالأعمى والأصم" وقوله "والبصير والسميع" من باب عطف الصفات كقوله:

2650 - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمامِ * وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

(8/274)

وقد أحسنُ الزمخشريُّ في التعبير عن ذلك فقال: شَبَّه فريقَ الكافرينِ بالأعمى والأصمِّ، وفريقَ المؤمنينِ بالبصيرِ والسميعِ، وهو من اللَّفِّ والطَّباقِ، وفيه معنيان: أن يُشَبَّه الفريقينِ تشبيهِينِ اثنين، كما شَبَّه امرؤ القيسِ قلوبَ الطيرِ بالحشَفِ والعُتَابِ، وأن يُشَبَّه بالذي جمع بين العمى والصَّمَمِ، والذي جمع بين البصر والسمعِ، على أن تكونَ الواوُ في "والأصمِّ" وفي "والسميعِ" لعطفِ الصفة على الصفة كقوله:

2651 -ال * صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآئِبِ

قلت: يريد بقوله "اللف" أنه لفَّ المؤمنينِ والكافرينِ اللذين هما مشبهان بقوله "الفريقين"، ولو فسَّرهما لقال: مَثَّلَ الفريقَ المؤمنَ كالْبصيرِ والسميعِ، ومثَّلَ الكافرَ كالأعمى والأصمِّ، وهي عبارة مشهورة في علم البيان: لفظتان متقابلتان: اللفُّ والنشر، وأشارَ لقول امرئ القيس وهو:

2652 - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا * لَدَى وَكِرْهَا الْعُتَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

أصلُ الكلام: كَأَنَّ الرَّطْبَ من قلوبِ الطيرِ: العُتَابُ، واليابسُ منها: الحَشَفُ، فلفَّ ونشر، واللف والنشر في علم البيان تقسيمٌ كبير، ليس هذا موضعه. وأشار بقوله "الصاحِبِ فالغانمِ" إلى قوله:

2653 - يَا وَيْحَ رَيْضَابَةَ لِلْحَارِثِ ال * صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآئِبِ
وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وتحريره.

(8/275)

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ تشبيهَ الكافر على المؤمني؟ أجب بأن المتقدِّمَ ذكُرَ الكفارِ فذلك قدِّم تمثيلهم. فإن قيل: ما الحكمةُ في العدولِ عن هذا التركيب لو قيل: كالأعمى والبصيرِ والأصمِّ والسميعِ للتقابلِ كل لفظية مع ضدها، وبظهورِ بذلك التضادِّ؟ أجب: بأنه تعالى لَمَّا ذكر انسدادَ العين أتبعه بانسدادَ الأذن، ولَمَّا ذكر انفتاحَ العين أتبعه بانفتاحَ الأذن، وهذا التشبيهُ أحدُ الأقسامِ وهو تشبيهُ أمرٍ معقولٍ بأمرٍ محسوسٍ: وذلك أنه شَبَّه عَمَى البصيرةِ وصَمَمَها بعمى البصرِ وصممِ السمعِ، ذاك متردِّدٌ في ظلِّم الضلالاتِ، كما أن هذا متحيزٌ في الطرقات. وهذه فوائد علم البيان.

قوله: {مَثَلًا} تمييز، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: هل يَسْتَوِي مَثَلُهُمَا، كقوله تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}. وجوَّز ابنُ عطية - رحمه الله - أن يكون حالاً، وفيه بَعْدُ صناعةٌ ومعنى؛ لأنه على معنى "مِنْ" لا على معنى "في".

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ }

قوله تعالى: {إِنِّي لَكُمْ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي "أنِّي" بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. فأما الفتح فعلى إضمار حرفِ الجرِ، أي: بأنِّي لكم قال الفارسي: "في قراءة الفتح خروجٌ من العيبةِ إلى المخاطبة". قال ابن عطية: وفي هذا نظر، وإنما هي حكايةُ مخاطبتهِ قومه، وليس هذا حقيقة الخروجِ من عيبةٍ إلى مخاطبة، ولو كان الكلام أن أنذِرهم ونحوه لصح ذلك. وقد قال بهذه المقالة - أعني الالتفات - مكي فإنه قال: "الأصل: بأنِّي والجارُّ والمجرور في موضع المفعول الثاني، وكان الأصل: أنه، لكنه جاء على طريقة

الالتفات". انتهى، ولكن هذا الالتفات غيّر الذي ذكره أبو علي، فإنّ ذلك من غيبة إلى خطاب، وهذا من غيبة إلى تكلم، وكلاهما غير محتاج إليه، وإن كان قولُ مكّي أقرب.

(8/276)

وقال الزمخشري: "الجارُّ والمجرور صلّةٌ لحالٍ محذوفة، والمعنى: أرسلناه ملتبساً بهذا الكلام، وهو قوله: {إِنِّي لَكُمْ تَذِيرٌ مُّبِينٌ} بالكسر، فلما اتصل به الجارُّ فُتِحَ كما فتح في "كأنَّ" والمعنى على الكسر في قولك: "إن زيدا كالأسد". وأما الكسر فعلى إضمار القول، وكثراً ما يُضمر، وهو غني عن الشواهد.

* { أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ }

وقوله تعالى: { أَنْ لَا تَعْبُدُوا } كقوله: { أَنْ لَا تَعْبُدُوا } في أول السورة، ونزيد هنا شيئاً آخر، وهو أنها على قراءة مَنْ فُتِحَ "أني" تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون بدلاً من قوله: "أني لكم"، أي: أرسلناه بأن لا تعبدوا. والثاني: / أن تكون مفسّرة، والمفسّرة بها: إمّا أرسلنا، وإمّا نذير. وأمّا على قراءة مَنْ كسر فيجوز أن تكون المصدرية، وهي معمولة لأرسلنا، ويجوز أن تكون المفسّرة بحاليها.

قوله: { أَلِيمٍ } إسناد الألم إلى اليوم مجازٌ لوقوعه فيه لا به، وقال الزمخشري: "فإذا وُصِفَ به العذابُ قلت: مجازٌ مثله؛ لأنَّ الأليم في الحقيقة هو المعدّب، فنظيرها قولك: نهارك صائم". قال الشيخ: "وهذا على أن يكون "أليم" صفةً مبالغةً وهو مَنْ كَثُرَ ألمه، وإن كان أليم بمعنى مُؤَلِم فنسبته لليوم مجازٌ وللعذاب حقيقة".

* { فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا بِرَاكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّبِ الرَّأْيِ وَمَا تَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ تَنْظُرُونَ كَادِبِينَ }

قوله تعالى: { وَمَا تَرَاكَ } يجوز أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً. فعلى الأول تكون الجملة من قوله "اتَّبَعَكَ" في محل نصب مفعولاً ثانياً، وعلى الثاني في محل نصب على الحال، و"قد" مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك.

(8/277)

والأراذلُ فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ الجمع، والثاني: جمعٌ فقط. وإلقائون بالأول اختلّفوا فقليل: جمع لـ "أرذُل"، وأرذُل جمع لِرذُل نحو: كَلْبٌ وأكَلَبٌ وأكَالِب. وقيل: بل جمع لأرذال لجريانه مَجْرَى الأسماء من حيث إنه هَجْر

موصوفه كالأبتح والأبرق وقال بعضهم: هو جمع أزدل الذي للتفضيل، وجاء جمعاً كما جاء {أكابر مجرميها} و "أحاسنكم أخلاقاً". ويقال: رجل رذل ورذال، كـ "رخل" و "رخلل" وهو المرغوب عنه لرداءته.

قوله: {بادي الرأي} قرأ أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي "بادي" بالهمز، والباقون بياء صريحة مكان الهمزة. فأما الهمز فمعناه: بادي الرأي، أي: أول الرأي بمعنى أنه غير صادر عن رؤية وتأمل، بل من أول وهلة. وأما من لم يهمزة فيحتمل أن يكون أصله كما تقدم، ويحتمل أن يكون من بدا يبدو أي ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو توّمل لعرف باطنه، وهو في المعنى كالأول.

وفي انتصابه على كلتا القراءتين سبعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الظرف، وفي العامل فيه على هذا ثلاثة أوجه، أحدها: "نراك"، أي: وما نراك في أول رأينا، على قراءة أبي عمرو، أو فيما يظهر لنا من الرأي في قراءة الباقيين. والثاني من الأوجه الثلاثة: أن يكون منصوباً بـ "اتبعت"، أي: ما نراك اتبعك أول رأيهم، أو ظاهر رأيهم، وهذا يحتمل معنيين، أحدهما: أن يريدوا اتبعوك في ظاهر أمرهم، وبواطنهم ليست معك. والثاني: أنهم اتبعوك بأول نظر، وبالرأي البادي دون تثبت، ولو تثبتوا لما اتبعوك. الثالث من الأوجه الثلاثة: أن العامل فيه "أراذلنا" والمعنى: أراذلنا بأول نظر منهم، أو بظاهر الرأي نعلم ذلك، أي: إن رذالتهم مكشوفة ظاهرة لكونهم أصحاب حرف دينية.

(8/278)

ثم القول بكون "بادي" ظرفاً يحتاج إلى اعتذار فإنه اسم فاعل وليس بظرف في الأصل، فقال مكي: "وإنما جاز أن يكون فاعل ظرفاً كما جاز ذلك في فاعل نحو: قريب ومليء، وفاعل وفعال يتعاقبان كراجم ورحيم، وعالم وعليم، وحسن ذلك في فاعل لإضافته إلى الرأي، والرأي يُضاف إليه المصدر، وينتصب المصدر معه على الظرف نحو: "أما جهّد رأي فإنك منطلق"، أي: في "جهّد". وقال الزمخشري: "وانتصابه على الظرف، أصله: وقت حدوث أول أمرهم، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم، فحذف ذلك وأقيم المضاف إليه مقامه".

الوجه الثاني من السبعة: أن ينتصب على المفعول به، حذف معه حرف الجر مثل {واختار موسى قومه} كذا قاله مكي. وفيه نظر من حيث غنه ليس هنا فعل صالح للتعدي إلى اثنين، إلى ثانيهما بإسقاط الخافض. الثالث من السبعة: أن ينتصب على المصدر، ومجيء المصدر على فاعل أيضاً ليس بالقياس، والعامل في هذا المصدر كالعامل في الظرف كما تقدم، ويكون من باب ما جاء فيه المصدر من معنى الفعل لا من لفظه، تقديره: رؤية بدء أو ظهور، أو اتباع بدء أو ظهور، أو رذالة بدء أو ظهور.

(8/279)

الرابع من السبعة: أن يكونَ نعتاً لبشر، أي: ما نراك إلا بشراً مثلنا / بادي الرأي، أي: ظاهره، أو مبتدئاً فيه. وفيه بُعْدٌ للفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة. الخامس: أنه حالٌ من مفعول "اتَّبَعَكَ"، أي: وأنت مكشوفُ الرأي ظاهرٌ لا قوةَ فيه ولا حصافةَ لك. السادس: أنه منادى والمراد به نوحٌ عليه السلام، كأنهم قالوا: يا بادي الرأي، أي: ما في نفسك ظاهرٌ لكلِّ أحدٍ، قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به والاستقلال له. السابع: أن العاملَ فيه مضمر، تقديره: أتقول ذلك بادي الرأي، ذكره أبو البقاء، والأصلُ عدم الإضمار مع الاستغناء عنه، وعلى هذه الأوجه الأربعة الأخيرة هو اسمُ فاعلٍ من غير تاويل، بخلاف ما تقدّم من الأوجه فإنه ظرفٌ أو مصدر. واعلم أنك إذا نصبتَ "بادي" على الظرف أو المصدرِ بما قبل "إلا" احتجّت إلى جوابٍ عن إشكال وهو أن ما بعد "إلا" لا يكون معمولاً لما قبلها، إلا إن كان مستثنى منه نحو: "ما قام إلا زيداً القوم" أو مستثنى نحو: "قام القومُ غلا زيدا"، أو تابعاً للمستثنى منه نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ أخيراً من عمرو" و "بادي الرأي" ليس شيئاً من ذلك. وقال مكّي: "فلو قلت في الكلام: "ما أعطيت [أحدًا] إلا زيداً درهماً [فأوقعت اسمين مفعولين بعد "إلا" لم يجز؛ لأن الفعل لا يصلُ بـ"إلا" إلى مفعولين، إنما يصلُ إلي اسم واحد كسائر الحروف، ألا ترى أنك لو قلت: "مررت بزيدٍ عمرو" فأوصلتَ الفعلَ إليهما بحرفٍ واحدٍ لم يجزي إلا أن تأتيَ في جميع ذلك بواو العطف فيجوز وصولُ الفعل". والجوابُ الذي ذكره هو أن الظروفَ يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها. وهذا جماعُ القولِ في هذه المسألة باختصار.

والرأي: يجوز أن يكونَ من رؤية العين أو من الفكرة والتأمل. وقوله {بَيَّنَّتْ مِّن رَّبِّيَا} "مِن ربي" نعتٌ لـ"بيّنة"، أي: بيّنة من بيّنات ربي.

(8/280)

* { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّيَا وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِّن عِنْدِهِ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْ مَكْمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ }

قوله تعالى: {رَحْمَةٌ مِّن عِنْدِهِ}: يجوز في الجارِّ أيضاً أن يكونَ نعتاً لـ"رحمة" وأن يكونَ متعلقاً بـ"أتاني".

قوله: {فَعَمَّيْتُ} قرأ الأخوان وحفص بضم العين وتشديد الميم، والباقيون بالفتح والتخفيف. فأما القراءة الأولى فأصلها: عَمَّاهَا اللهُ عَلَيْكُمْ، أي: أُوهِمَّهَما عقوبةً لكم، ثم بُني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، فحذِفَ فاعله للعلم به وهو اللهُ تعالى، وأقيم المفعولُ وهو ضميرُ الرحمة مُقامه، ويدل على ذلك قراءةُ أَبِي بهذه الأصل "فعماها اللهُ عَلَيْكُمْ"، وروى عنه أيضاً وعن الحسن وعليٍّ والسُّلَمي "فعماها" من غير ذكرِ فاعلٍ لفظي، وروى عن الأعمش وابن وثاب "وعُمَّيْتُ" بالواو دون الفاء.

وأما القراءة الثانية فإنه أسند الفعل إليها مجازاً. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما حقيقته؟ قلت: حقيقته أنَّ الحجةَ كما جُعِلَتْ بصيرةً ومُبصرةً جُعِلت عمياء؛ لأنَّ الأعمى لا يَهْتَدِي ولا يَهْدِي غيرَه، فمعنى "فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ البَيِّنَةُ": فلم تَهْدِكُم كما لو عَمي على القوم دليلهم في المفازة بقوا بغير هادٍ".

وقيل: هذا من باب القلب، وأصلها فَعَمَيْتُمْ أنتم عنها كما تقدم أدخلت القلنوسة في رأسي، وأدخلت الخاتم في إصبعي وهو كثير، وتقدم تحريرُ الخلافِ فيه، وأنشدوا على ذلك:
2654 - ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسه *

(8/281)

قل أبو علي: "وهذا مما يُقَلَّبُ، إذ ليس في إشكال، وفي القرآن {قَلَا تَحْسَبَنَّ اللّهُ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلَهُ}، وبعضهم يُحَرِّجُ البيت على الاتساع في الظرف. وأمّا آيةُ عبراهيم فَأَخْلَفَ يتعدى لاثنين، فأنت بالخيار: أن تضيفَ إلى أيهما شئتَ فليس من باب القلب. وقد ردَّ بعضهم كونَ هذه الآية من باب المقلوب بأنه لو كان كذلك لتعدى بـ"عن" دون "على"، ألا ترى أنك تقول: "عَمَيْتُ عن كذا" لا "على كذا".

واختلَفَ في الضمير في "عَمَيْتُ" هل هو عائد على البيئنة فيكون قوله: "وأتاني رحمة" معترضة بين المتعاطفين، إذ حقه {عَلَى بَيْئَةٍ مِّن رَّبِّيَا . . . فَعَمَيْتُ}. وإن قيل بأنه عائد على الرحمة فيكون قد حُذِفَ من الأول لدلالة الثاني، والأصل: على بيئنة من ربي فَعَمَيْتُ. قال الزمخشري: "وأتاني رحمة بإتيان البيئنة، على أن البيئنة في نفسها هي الرحمة. ويجوز أن يريدَ بالبيئنة المعجزة، وبالرحمة النبوة. فإن قلت: فقوله: "فَعَمَيْتُ" ظاهر على الوجه الأول فما وجهه على الوجه الثاني، وحّه أن يقال: فَعَمَيْتُ؟ قلت: الوجه أن يُقَدَّرَ: فَعَمَيْتُ بعد البيئنة، وأن يكون حَذَفَهُ / للاقتصار على ذكره مرة". انتهى.

وقد تقدّم الكلام على "أرأيتم" هذه في الأنعام، وتلخيصه هنا أن "أرأيتم" يطلب البيئنة منصوبةً، وفعل الشرط يطلُّها مجرورةً بـ"على"، فأعمل الثاني وأضمر في الأول، والتقدير: أرأيتم البيئنة من ربي إن كنتُ عليها أتلزمكموها، فحذف المفعول الأول، والجملة الاستفهامية هي في محل الثاني، وجواب الشرط محذوفٌ للدلالة عليه.

(8/282)

وقوله: {أَتَلْزِمُكُمْوهَا} أتى هان بالضميرين متصلين، وتقدم ضمير الخطاب لأنه أخصُّ، ولو جيء بالغائب أولاً لا انفصل الضميرُ وجوباً. وقد أجاز بعضهم الاتصال، واستشهد عثمان "أرأهمني الباطل شيطاناً" وقال الزمخشري: "يجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقوله: "أتلزمكم إياها" ونحوه: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ} ويجوز "فسيكفيك إياهم". وهذا الذي قاله الزمخشريُّ ظاهرٌ قول سيبويه وإن كان بعضهم منعه.

وإشباعُ الميم في مثل هذا التركيب واجبٌ، ويضعف سكوؤها، وعليه "أرأهمني الباطل". وقال أبو البقاء: "وقرىء بإسكان الميم فراراً من توالي الحركات" فقوله هذا يحتمل أن يكون أراد سكون ميم الجمع؛ لأنه قد ذكر ذلك بعدما قال:

"وَدَخَلَتِ الْوَاوُ هُنَا تَتَمَّةً لِلْمِيمِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي مِيمِ الْجَمْعِ، وَقُرِيَءٌ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ". انتهى. وهذا إن تَبَّتْ قِرَاءَةٌ فَهُوَ مَذْهَبُ لِيُونَسَ: يُجَوِّزُ "الدرهم أعطيتكمه" وغيره ياباه. ويحتمل أن يريد سكون ميم الفعل، ويدل عليه ما قال الزجاج "أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يَضْبِطْهُ عَنْهُ الْقِرَاءُ، وَرَوَى عَنْهُ سَبِيوَهُ أَنَّهُ كَانَ يُخَفُّ الْحَرَكَةَ وَيَخْتَلِسُهَا، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْإِسْكَانُ فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

2655 - فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ *

وكذا قال الزمخشري أيضاً: "وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِسْكَانُ الْمِيمِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَمْ تَكُنْ إِلَّا خَلِيسَةً خَفِيفَةً، فَظَنَّهَا الرَّائِي سَكُونًا، وَالْإِسْكَانُ الصَّرِيحُ لِحَرْفِ عِنْدِ الْخَلِيلِ وَسَبِيوَهُ وَحُدَاقِ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ لَا يُسْتَوَّغُ طَرَحُهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ".

قلت: وقد حكى الكسائي والفراء "أَنْزَلُكُمْوَهَا" بسكون هذه الميم، وقد تقدم القول في ذلك مشبعاً في سورة البقرة، أعني تسكين حركة الإعراب فكيف يجعلونه لحناً؟.

(8/283)

و "ألم" يتعدى لاثنين، أولهما ضمير الخطاب، والثاني ضمير الغيبة. و {وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ} جملة حالية، يجوز أن تكون للفاعل أو لأحد المفعولين. وقدم الجار لأجل الفواصل. وفي الآية قراءات شاذة مخالفة للسواد أصرب عنها لذلك.

* { وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَلَا كِنْيَا أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ }

والضمير في "عليه" يجوز أن يعود على الإنذار المفهوم من "نذير"، وأن يعود على الدين الذي هو الملة، وأن يعود على التبليغ. وقريء "بطارِدِ الَّذِينَ" بتنوين "طارِدِ" قال الزمخشري: "على الأصل". يعني أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال العمل، وهو ظاهر قول سيبويه. قال الشيخ: "ويمكن أن يُقال: الأصل الإضافة لا العمل؛ لأنه قد اعتوره شَبَّهَان، أحدهما: لَشَبَّهَهُ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ شَبَّهَ بِغَيْرِ جِنْسِهِ، وَالْآخَرُ: شَبَّهَهُ بِالْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتْ فِيهِ الْإِضَافَةُ، فَكَانَ الْخَاطِئُ بِجِنْسِهِ أَوْلَى".

وقوله {إِنَّهُمْ مُلَاقُوا} استئناف يفيد التعليل. وقوله: "تَجْهَلُونَ" صفة لا بُدَّ مِنْهَا إِذِ الْإِتْيَانُ بِهَذَا الْمَوْصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ لَا يَفِيدُ، وَأَتَى بِهَا فِعْلًا لِيَدُلَّ عَلَى التَّجَدُّدِ كُلِّ وَقْتٍ.

* { وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَرَدُّبًا أَغْنِيكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَا لِمَنِ الظَّالِمِينَ }

(8/284)

و "تَزْدَرِي" تَفْتَعِل مِنْ زَرَى يَزْرِي، أَي: حَقَرَ، فَأُيْدِلت تَاءُ الْإِفْتِعَالِ دَالًّا بَعْدَ الزَّيِّ وَهُوَ مُطْرِدٌ، وَيُقَالُ: "زَرَيْتُ عَلَيْهِ" إِذَا عَيْبْتَهُ، وَ "أَزْرَيْتُ بِهِ"، أَي: قَصَّرْتُ بِهِ. وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ مَحذُوفٌ، أَي: تَزْدَرِيهِمْ أَعْيَيْتُكُمْ، أَي: تَحْتَقِرُهُمْ وَتُقَصِّرُهُمْ بِهِمْ، قَالَ الشَّاعِرُ:

2656 - تَرَى الرَّجَلَ النَّحِيفَ فَتَزْدَرِيهِ * وَفِي أَثْوَابِهِ أَسَدٌ هَاضُورٌ
وَقَالَ أَيضًا:

2657 - يِبَاعِدُهُ الصَّدِيقُ وَتَزْدَرِيهِ حَلِيلُهُ * وَيَبْهَرُهُ الصَّغِيرُ
وَاللَّامُ فِي "لِلَّذِينَ" لِلتَّلْعِيلِ، أَي: لِأَجْلِ الَّذِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي لِلتَّبْلِيغِ إِذْ لَوْ كَانَتْ لَكَانَ الْقِيَاسُ "لَنْ يُؤْتِيَكُمْ" بِالْخَطَابِ.
وَقَوْلُهُ: {وَلَا أَعْلَمُ الْعَيْبَ} الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ} كَأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ نَفْسِهِ بِهَذِهِ [الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ]. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَنْعَامِ [أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ] وَأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ قَالَ: "إِنَّ قَوْلِي تَعَالَى: {وَلَا أَعْلَمُ الْعَيْبَ} عَلَى "عِنْدِي خَزَائِنٌ"، أَي: لَا أَقُولُ: عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ، وَلَا أَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُ الْعَيْبَ." /

* { قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَآكُثِرْتَ أَجَدَلْنَا فَأَتَيْنَا بِمَا تَعِدُّنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ }
{

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {جَدَلْنَا}: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ "جَدَلْنَا" كَقَوْلِهِ: {أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا}. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ قُرِئَ "جَدَلْنَا فَآكُثِرْتَ جَدَلْنَا" بِغَيْرِ أَلْفٍ فِيهِمَا قَالَ: وَهُوَ بِمَعْنَى عَلَبْنَا بِالْجِدْلِ.
وَقَوْلُهُ: {بِمَا تَعِدُّنَا} فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مَا" بِمَعْنَى الَّذِينَ فَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، أَي: تَعِدُّنَاهُ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَهْدَرِيَّةً، أَي: بِوَعْدِكَ إِيَّانَا. وَقَوْلُهُ "إِنْ كُنْتَ" جَوَابُهُ مَحذُوفٌ أَوْ مُتَقَدِّمٌ وَهُوَ "قَاتِنَا".

* { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }
{

(8/285)

قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ}: قَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ تَوَالِي الشَّرْطَيْنِ وَأَنَّ ثَانِيَهُمَا قَبْدٌ فِي الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ سَبْقِهِ لِلأَوَّلِ. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ هُنَا: "إِنْ كَانَ اللَّهُ" جَزَائُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي"، وَهَذَا الدَّلِيلُ فِي حُكْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ، فَوُصِلَ بِشَرْطِ، كَمَا وَصِلَ الْجَزَاءُ بِالشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ "إِنْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِنْ أَمَكَّنِي".

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "حُكْمُ الشَّرْطِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الثَّانِي وَالْجَوَابُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ نَحْوُ: "إِنْ أَتَيْتَنِي إِنْ كَلِمَتِي أَكْرَمْتِكَ" فَقَوْلُكَ "إِنْ

كَلَّمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ": جوابُ "إِنْ أَتَيْتَنِي" جميعُ ما بعده، وإذا كان كذلك صار الشرطُ الأولُ في الذِّكْرِ مُؤَخَّرًا في المعنى، حتى إنَّ أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إنَّ كلمه ثم أتاه وَجَبَ الإكرام، وعلَّةُ ذلك أن الجواب صار مُعَوِّقًا بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه {إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ} قلت: أمَّا قوله: "إِنْ وَهَبْتُ . . . أن أراد" فظاهره - وظاهرُ القصة المَرْوِيَّةِ - يدل على عدم اشتراطِ تقدُّمِ الشرط الثاني على الأول، وذلك أن إرادته عليه السلام للنكاح إنما هو مُرْتَبٌّ على هبة المرأة نفسها له، وكذا الواقع في القصة لَمَّا وَهَبَتْ أَرَادَ نِكَاحَهَا، ولم يُرَوَّ أنه أراد نكاحها فوهبت، وهو يحتاج إلى جوابٍ، وسيأتي هذا إن شاء الله في موضعه.

وقال ابن عطية هنا: "وليس نُصَحِي لَكُمْ بِنَافِعٍ، ولا إرادتي الخَيْرَ لَكُمْ مُعْنِيَّةً إذا أراد الله تعالى بكم الإغواء، والشرط الثاني اعتراض بين الكلام، وفيه بلاغٌ من اقتطاع الإرادتين، وأن إرادة البشر غير مُعْنِيَّةٍ، وتعلق هذا الشرط هو "بنصحي"، وتعلق الآخر بـ"لا ينفع".

(8/286)

وتلخص من ذلك أن الشرطَ مدلولُ على جوابه بقوله: "ولا ينفعكم" لأنه عَقْبُهُ، وجوابُ الثاني أيضاً ما دلَّ على جواب الأول، وكان التقدير: وإنَّ أَرَدْتُ أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يُعْوِيَكُمْ فلا يُنْفَعِكُمْ نصحي. وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إن كان الله يريد أن يُعْوِيَكُمْ فإنَّ أَرَدْتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نُصَحِي.

وقرأ الجمهور "نُصَحِي" بضم النون وهو يحتمل وجهين، أحدهما: المصدرية كالشكر والكفر. والثاني: أنه اسمٌ لا مصدر. وقرأ عيسى ابن عمر "نُصَحِي" بفتح النون، وهو مصدرٌ فقط.

وفي غضون كلام الزمخشري: "إذا عرف الله" وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الله تعالى لا يُسَدُّ إليه هذا الفعل ولا يُوصف بمعناه، وقد تقدَّم علَّةُ ذلك غير مرة. وفي غضون كلام الشيخ "وللمعتزلي أن يقول: لا يتعين أن تكون "إن" شرطية بل هي نافية والمعنى: ما كان الله يريد أن يُعْوِيَكُمْ". قلت: لا أظنُّ أحداً يرضى بهذه المقالة وإن كانت توافق مذهبه.

* { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّْ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرَمُونَ }

قوله تعالى: {فَعَلَيَّْ إِجْرَامِي}: مبتدأ وخبرٌ أو فعلٌ وفاعل، والجمهور على كسر همزة "إجرامي" وهو مصدر أجرام، وأجرم هو الفاشي، ويجوز جرَمَ ثلاثياً وأنشدوا:

2658 - طَرِيدٌ عَشِيرَةٌ وَرَهِينٌ دَنْبٌ * بما جَرَمَت يَدِي وَجَنَى لِسَانِي
وَقُرِيَءٌ فِي الشَّادِ "أَجْرَامِي" بفتحها، حكاة النحاس، وَحَرَّجَهُ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ جُرْمٍ
كَقَوْلِ أَقْفَالٍ، والمراد أثممي.

* { وَأَوْجِبَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ }

(8/287)

قوله تعالى: { وَأَوْحِي } : الجمهور على "أوحى" مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل "أنه لن يؤمن" أي: أوحى إليه عدم إيمان بعض. وقرأ أبو البرهسم "أوحى" مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، "إنه" بكسر الهمزة. وفيها وجهان أحدهما: - وهو أصلُ للبصريين - أنه على إجراء الإيحاء مُجْرَى القول. وقوله: { فَلَا تَبْتِئْسَ } هو يَفْتَعِلُ من البُؤْس ومعناه الحزنُ في استكانة، ويقال: ابتأس فلانُ أي: بلغه ما يكرهه قال: 2659 - ما يَقْسِمِ اللهُ أَقْبَلَ غيرَ مُبْتِئِسٍ * منه وأقْعُدْ كريماً ناعماً البال / وقال آخر: 2660 - وكم من خليلٍ أو حميمٍ رزئته * فلم تبتئس والرزء فيه جليل

* { وَاصْنَعِ الْفُلْكَ يَا عَيْنِنَا وَوَحِينَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ } {

قوله تعالى: { يَا عَيْنِنَا } : حالٌ من فاعل "اصنع" أي: محفواً بأعيننا، وهو مجازٌ عن كلام الله له بالحفظ. وقيل: المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيون الناس أي: الذين يتفقدون الأخبار، والجمع حينئذ حقيقة. وقرأ طلحة بن مصرف "بأعيننا" مدغمة.

* { وَيَصْنَعِ الْفُلْكَ وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأُ مَنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ } {

قوله تعالى: { وَكَلَّمَا مَرَّ } : العامل في "كلما" سخر، و"قال" مستأنف؛ إذ هو جوابٌ لسؤال سائل. وقيل: بل العامل في "كلما": "قال"، و"سخرُوا" علي هذا: إمَّا صفة لَمَلَأُ، وإمَّا بدلٌ مِنْ "مَرَّ"، وهو بعيدٌ جداً، إذ ليس "سَخِرَ" نوعاً من المرور ولا هو فكيف يُبدل منه؟ والجملة من قوله "كلما" إلى آخره في محل نصب على الحال أي: يصنع الفلك والحال أنه كلما مرَّ.

* { فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } {

(8/288)

قوله تعالى: { مَنْ يَأْتِيهِ } : في "مَنْ" وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً. والثاني: أن تكون استفهاميةً، وعلى كلا التقديرين ف"تعلمون": إمَّا من باب اليقين فتتعدى لاثنتين وإمَّا من باب العرفان فتتعدى لواحد. فإذا كانت هذه عرفانيةً و"مَنْ" استفهامية كانت "مَنْ" وما بعدها سادّة مسدّم مفعول واحد، وإن كانت متعدية لاثنتين كانت سادّة مسدّد المفعولين، وإذا كانت "تعلمون" متعدية لاثنتين و"مَنْ" موصولة كانت في موضع المفعول الأول، والثاني

محذوف. قال ابن عطية: "وجائز أن تكون المتعدية إلى مفعولين، واقتصر على الواحد" وهذه العبارة ليست جيدة؛ لأن الاقتصار في هذا البال على أحد المفعولين لا يجوز؛ لما تقرّر غير مرة من أنهما مبتدأ وخبر في الأصل، وأمّا حذْفُ الاختصار فهو ممتنع أيضاً، إذ لا دليل على ذلك. وإن كانت متعدية لواحد و "مَنْ" موصولة فأمّرها واضح.

وحكى الزهراوي: "ويحل" بضم الحاء بمعنى يجب. و "التنوير" معروف. وقيل: هو وجه الأرض. وهل أل فيه للعهد أو للجنس؟ ووزن تنور قيل: تفعل من لفظ النور فقلت الواو الأولى همزة لانضمامها، ثم حذفت تخفيفاً، ثم شددوا النون كالعوض عن المحذوف، ويُعزى هذا للثعلب. وقيل: وزنه فَعُولٌ ويُعزى لأبي علي الفارسي. وقيل: هو أعجمي وعلى هذا فلا اشتقاق له. والمشهور أنه مما اتفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون.

* { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَذَلَّلْنَا بِهَرَمِهِمُ الْبَنِينَ وَأَمَّا الْجِدَارُ الّٰى ظَلَمُوا فِيهَا بِنْتٌ مِّنْ ذَاتِ بَيْتٍ لَّهُمْ بَنَاتٌ فَاسْتَمْسَكَتْ إِلَىٰ يَوْمِ الْحَاقِقِ }
إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ {

(8/289)

قوله تعالى: { مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ } : قرأ العامة بإضافة "كل" لزوجين. وقيل: حفص بتنوين "كل". فأما العامة فيل: إن مفعول "احمل" "اثنين" و { من كل زَوْجَيْنِ } في محل نصب على الحال من المفعول لأنه كان صفةً للنكرة فلما قُدِّمَ عَلَيْهَا نُصِبَ حَالًا. وقيل: بل "مِنْ" زائدة، و "كل" مفعول به، و "اثنين" نعت لزوجين على التأكيد، وهذا إنما يتم على قول مَنْ يرى زيادة "مِنْ" مطلقاً، أو في كلام موجب. وقيل: قوله: "زوجين" بمعنى العموم أي: من كل ما له ازدواج، هذا معنى قوله: { مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ } وهو قول الفارسي وغيره. قال ابن عطية: "ولو كان المعنى: احمل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين لوجب أن يَحْمَلَ من كل نوع أربعة، والزوج في مشهور كلامهم للواحد مما له ازدواج". وأمّا قراءة حفص فمعناها من كل حيوان، و "زوجين" مفعول به، و "اثنين" نعت على التأكيد، و "مِنْ كُلِّ" على هذه القراءة يجوز أن يتعلق بـ "احمل" وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنها حال من "زوجين" وهذا الخلاف والتخريج جاربان أيضاً في سورة { قَدْ أَفْلَحَ } قوله: { وَأَهْلَكَ } نسق على "اثنين" في قراءة مَنْ أضاف "كل" لزوجين، وعلى "زوجين" في قراءة مَنْ نَوَّو "كلاً" وقوله: { إِلَّا مَنْ سَبَقَ } استثناءً متصل في موجب، فهو واجب النصب على المشهور.

وقوله: { وَمَنْ آمَنَ } مفعول به نسقاً على مفعول "احمل".

* { وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ }

قوله تعالى: { وَقَالَ } : يجوز أن يكون الفاعل ضمير نوح عليه السلام، ويجوز أن يكون ضمير الباري تعالى أي: وقال الله لنوح وَمَنْ معه. و "فيها متعلق بـ"اركبوا" وَعُدِّي بـ"في" لتضمينه معنى "ادخلوا فيها راكبين" أو سيروا فيها. وقيل: تقديره: اركبوا الماء فيها. وقيل: "في" زائدة للتوكيد.

(8/290)

قوله: {بِسْمِ اللَّهِ} يجوز أن يكونَ هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل "اركبوا" أو مِنْ "ها" فِي "فيها"، ويكون "مجرها" و "مرساها" فاعلين بالاستقرار الذي تَصَمَّنُه الجارُ لوقوعه حالاً. ويجوز أن يكونَ "بسم اللّٰه" خبراً مقدماً، و "مَجْرَاهَا" / مبتدأ مؤخرًا، والجملة أيضاً حالٌ مما تقدّم، وهي على كلا التقديرين حالٌ مقدّرةٌ كذا أعربه أبو البقاء وغيره. إلا أنّ مكياً منع ذلك لخلو الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أَعْرَبْنَا الجملةَ أو الجارَ حالاً من فاعل "اركبوا" قال: "ولا يَحْسُنُ أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من فاعل "اركبوا" لأنه لا عائدٌ في الجملةِ يعودُ على المضمَر في "اركبوا؛ لأن المضمَر في "بسم الله" إن جَعَلْتَهُ خبراً لـ "مَجْرَاهَا" فإنما يعود على المبتدأ وهو مجراها، وإن رَفَعْتَ "مجرها" بالظرف لم يكن فيه ضميرُ الهاء في "مجرها" وإنما تعود على الضمير في "فيها، وإذا نَصَبْتَ "مجرها" على الظرفِ عَمِلَ فيه "بسم الله"، وكانت الجملةُ حالاً من فاعل "اركبوا".

وقيل: {بِسْمِ اللَّهِ} حال من فاعل "اركبوا" ومَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا في موضع الظرف المكاني أو الزماني، والتقدير: اركبوا فيها مُسَمَّين موضعَ جريانها ورُسُوهَا، أو وقتَ جريانها ورُسُوهَا. والعامل في هذين الطرفين حينئذٍ ما تَصَمَّنُه "بسم الله" من الاستقرار، والتقدير: اركبوا باسم الله في هذين المكانين أو الوقتين. قال مكّي: "ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيهما "اركبوا" لأنه لم يُرَدِّ اركبوا فيها في وقت الجَرْي والرُسُوءِ، إنما المعنى: سَمُّوا اسمَ الله في وقت الجَرْي والرُسُوءِ".

(8/291)

ويجوزُ أيضاً أن يكونَ "مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا" مصدرين، و "بسم اللّٰه" حالٌ كما تقدّم، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلين أي: استقرَّ بسم الله إجراؤها وإرساؤها، ولا يكون الجارُ حينئذٍ إلا حالاً من "ها" في "فيها لوجود الرابط، ولا يكون حالاً من فاعل "اركبوا" لعدم الرابط. وعلى هذه الأعراب يكون الكلامُ جملةً واحدةً. ويجوز أن يكونَ {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا} جملةً مستأنفة لا تعلق لها بالأولى من حيث الإعراب، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب، وأخبر أن مجراها ومُرْسَاهَا باسم الله، وفي التفسير: كان إذا قال: "بسم الله" وَقَفْتُ، وإذا قالها جَرْتُ عند إرادته ذلك، فالجملتان محكيّتان بـ"قال".

وقرأ الأخوان وحفص "مَجْرَاهَا" بفتح الميم والباقون بضمها. واتفق السبعة على ضمِّ ميم "مُرْسَاهَا". وقد قرأ ابن مسعود وعيسى الثقفي وزيد بن علي والأعمش "مُرْسَاهَا" بفتح الميم أيضاً. فالضمُّ فيهما لأنهما مِنْ أَجْرَى وأرسي، والفتح لأنهما مِنْ جَرْتُ وَرَسْتُ وهما: إمَّا ظرفاً زمان أو مكان أو مصدران، على ما سبق من التقادير.

وقرأ الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب "مُجْرِيهَا وَمُزْسِيهَا" بكسر الراء بعدهما ياء صريحة، وهما اسما فاعلين مِنْ أَجْرِي وَأَرْسَى، وتخرجهما على أنهما بدلان من اسم الله. وقال ابن عطية وأبو البقاء ومكي: إنهما نعتان لله تعالى، وهذا الذي ذكروه إنما يتم على تقدير كونهما معرفتين بتمحض الإضافة وقد قال الخليل: "إِنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ غَيْرُ مَحْضَةٍ قَدْ تُجْعَلُ مَحْضَةً إِلَّا إِضَافَةَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فَلَا تَمَحَّضُ".

(8/292)

وقال مكي: "ولو جُعِلت "مجراها" و "مرساها" في موضع اسم الفاعل لكانت حالاً مقدرة، ولجأَ ذلك وَلَجَعَلْتَهَا في موضع نصب على الحال من اسم الله تعالى "قلت: وقد طَوَّل مكي - رحمه الله تعالى - كلامه في هذه المسألة، وقال في آخرها: "وهذه المسألة يُوقَف فيها على جميع ما كان في الكلام والقرآن مِنْ نظيرها، وذلك لَمَنْ فَهَمَهَا حَقَّ فَهَمًا وتَدَبَّرَهَا حَقَّ تَدَبُّرًا فهي من عَزَّرَ المسائل المُشكَّلة".

قوله: { وَهِيَ تَجْرِي } في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة أخبر الله تعالى عن السفينة بذلك. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في "بسم الله" أي: جريانها استقرَّ بسم الله حال كونها جارية. والثالث: أنها حالٌ مِنْ شَيْءٍ مَحْذُوفٍ تَضَمَّنَتْهُ جَمَلَةٌ دَلَّ عَلَيْهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ. قال الزمخشري: "فإن قلت: يَمُ اتصل بقوله: { وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ }؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله { أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ } كانه قيل: فربكوا فيها يقولون: بسم الله وهي تجري بهم.

وقوله: { بِهِمْ } يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بـ"تجري". والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ أي: تجري ملتبسةً بهم، ولذلك فسره الزمخشري بقوله: "أي: تجري وهم فيها".

والرُّسُو: الثبات والاستقرار، يقال: رَسَا يَرْسُو وَأَرَسَيْتُهُ أَنَا. قال: 2661 - فَصَبَرْتُ نَفْسًا عِنْدَ ذَلِكَ حُرَّةً * تَرْسُو إِذَا نَفَسُ الْجِبَانِ تَطَلَّعَ أَي: ثَبَتَ وَتَسْتَقَرُّ عِنْدَ تَضَطُّرِّ وَتَتَحَرَّكُ نَفْسُ الْجِبَانِ.

* { وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَتَادِي نُوحُ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَابُتَيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ }

(8/293)

قوله تعالى: { كَالْجِبَالِ } : صفةٌ لـ"مَوْجٍ". قوله: "نوحُ ابْنَهُ" الجمهورُ على كسر تنوين "نوح" لالتقاء الساكنين. وقرأ وكيع / بضمه اتباعاً لحركة الإعراب. واسترَدَّل أبو حاتم هذه القراءة وقال: "هي لغة سوء لا تُعرف". وقرأ العامة "ابنة" بوصل هاء الكناية بواو، وهي اللغة الفصيحة الفاشية. وقرأ

ابن عباس يسكون الهاء. قال بعضهم: "هذا مخصوص بالضرورة وأنشد:
2662 - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ * إِلَّا لِأَنَّ عِيَوْتَهُ سِيلٌ وَادِيهَا
وَبَعْضُهُمْ لَا يَخْصُهُ بِهَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: إِنَّهَا لُغَةٌ لِأَزْدِ السَّرَاةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:
2663 - * وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرِقَانِ
وقال بعضهم: "هي لغة عُقَيْلِ وَبَنِي كَلَابِ".
وقرأ السدي: "ابناه" بألف وهاء السكت. قال ابن جنبي: "وهو على النداء".
وقال أبو البقاء: "ابناه: على الترتي وليس بندبة، لأنَّ الندبة لا تكون بالهمزة"
وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسه، وأين الهمزة هنا؟ إن عَتَى همزة النداء فلا نسلم
أنَّ المقدرَّ من حروف النداء هو الهمزة، لأنَّ النحاة نَصُّوا على أنه لا يُضْمَرُ في
حروف النداء إلا "يا" لأنها أمُّ الباب. وقوله: "الترتي" هو قريب في المعنى من
الندبة. وقد نَصُّوا على أنه لا يجوز حَذْفُ النداء من المندوب وهذا شبيه به.

وقرأ عليُّ عليه السلام: "ابنها" إضافة إلى امرأته كأنه اعتبر قوله "ليس من
أهلك". وقوله: "ابني" و "من أهلي" لا يدلُّ له لاحتمال أن يكون ذلك لأجل
الحنو، وهو قول الحسن وجماعة.
وقرأ محمد بن علي وعروة والزبير: "ابنة" بهاء مفتوحة دون ألف، وهي
كالقراءة قبلها، إلا أنه حَذَفَ ألف "ها" مُجْتَرِئاً عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ
مُجْتَرِئاً عنها بالكسرة. قال ابن عطية: "هي لغة" وأنشد:
2664 - أَمَا تَقُوذُ بِهَا شَاءَةً فَتَأْكُلُهَا * أَوْ أَنْ تَبِيعَةَ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِبِ

(8/294)

يريد: "تبيعها" فاجترأ بالفتحة عن الألف، كما اجترأ الآخر عنها في قوله: -
أنشده ابن الأعرابي على ذلك -
2665 - فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي * يَلْهَفَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوَانِي
يريد: يا لهفا، فحذف، وهذا يخصه بعضهم بالضرورة، ويمنع في السعة يا غلام
في يا غلاما. قلت: وسيأتي في نحو: "يا أبت" بالفتح: هل تَمَّ أَلْفٌ محذوفة أم
لا؟ وتقدم لنا خلاف في نحو: يابن أمَّ ويابن عمَّ: هل تَمَّ أَلْفٌ محذوفة مجتزأ
عنها بالفتحة أم لا؟ فهذا أيضاً كذلك، ولكن الظاهر عدم اقتياسه. وقد خطأ
النحاس أبا حاتم في حذف هذه الألف، وفيه نظر.
قوله: {وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ} جملة في موضع نصب على الحال، وصاحبها هو
"ابنه"، والحال تأتي من المنادى لأنه مفعول. والمَعَزِلُ بكسر الزاي اسم مكان
العزلة. وكذلك اسم الزمان أيضاً، وبالفتح هو المصدر. قال أبو البقاء: "ولم
أعلم أحداً قرأ بالفتح". قلت: لأنَّ المصدر ليس حاوياً له ولا ظرفه، فكيف يُقرأ
به إلا بمجاز بعيد؟
وقرأ البزي وقالون وبلاد بإظهار ياء "اركب" قبل ميم "معنا" بخلاف عنهم،
والباقون بالإدغام، وقرأ عاصم هنا "يا بني" بفتح الياء. وأمَّا في غير هذه
السورة فإن حفصاً عنه فعَلَ ذلك، والباقون بكسر إِيَاءٍ في جميع القرآن إلا ابن
كثير فإنه في الأول من لقمان وهو قوله: {لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} فإنه سكه وصلأ
ووقفاً، وفي الثاني كغيره أعني أنه يكسر ياءه، وحفص على أصله من فتحه.

وفي الثالث وهو قوله: {يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ} اختُلف عنه، فروى عنه البيزي كحفص، وروى عنه قنبل السكون كأول. هذا ضبط القراءة.

(8/295)

وَأَمَّا تَخْرِبُهَا فَمَنْ فَتِحَ فَقِيلَ: أَصْلُهَا: يَا بُنَيَّ بِالْأَلْفِ فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا، اجْتَرَأَ عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ أَمثلةٌ كَثِيرَةٌ. وَقِيلَ بَلْ حُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا رَاءٌ "ارْكَب" وَهَذَا تَعْلِيلٌ فَاسِدٌ جَدًّا، بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي سُورَةِ لِقْمَانَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ حَيْثُ لَا سَاكِنَانَ. وَكَأَنَّ هَذَا الْمُعَلَّلَ لَمْ يَعْلَمْ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ فِي غَيْرِ هَذِهِ السُّورَةِ، وَلَا بِقِرَاءَةِ الْبِزِيِّ لِلْآخِرِ فِي لِقْمَانَ، وَقَدْ تَقَلَّ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ.

وَأَمَّا مَنْ كَسَرَ فَحُذِفَتِ الْبَاءُ أَيْضًا: إِمَّا تَخْفِيفًا وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَإِمَّا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُهُ. وَأَمَّا مَنْ سَكَنَ فَلِمَا رَأَى مِنَ التَّقَلُّعِ مَعَ مَطْلُوقِ الْحَرَكَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السُّكُونَ أَخْفَى مِنْ أَخْفِ الْحَرَكَاتِ، وَلَا يُقَالُ: فِيمَ / وَافِقُ ابْنُ كَثِيرٍ غَيْرَ حَفْصِ فِي ثَانِي لِقْمَانَ، وَوَافِقٌ حَفْصًا فِي الْآخِرَةِ فِي رِوَايَةِ الْبِزِيِّ عَنْهُ، وَسَكَنَ الْأَوَّلُ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ جَمَعَ بَيْنَ اللَّغَاتِ، وَالْمَفْرُقُ آتٍ بِمُحَالٍ. وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ: الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَةُ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ يَاءٌ بِطَرِيقِ الْأَصَالِ أَوْ مُبَدَّلَةٌ مِنْ وَاوٍ؟ خِلَافُ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ أَوَّلَ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي لَامٍ "ابن" مَا هِيَ؟، وَالثَّلَاثَةُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي طَرَأَ عَلَيْهَا الْقَلْبُ أَلْفًا ثُمَّ الْحَذْفُ، أَوْ الْحَذْفُ وَهِيَ يَاءٌ بِحَالِهَا.

* { قَالَ سَأَوِيَا إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَقِينَ }

(8/296)

قوله تعالى: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ} فيه أقوال، أحدها: أنه استثناء منقطع، وذلك أن تَجَعَلَ عَاصِمًا عَلَيَّ حَقِيقَتَهُ، وَمَنْ رَحِمَ هُوَ الْمَعْصُومُ، وَفِي "رَحِمَ" ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَفْعُولُهُ ضَمِيرٌ الْمَوْصُولِ وَهُوَ "مَنْ" حُذِفَ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ الْبِتَّةِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، لَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَعْصُومٌ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِ"مَنْ رَحِمَ" هُوَ الْبَارِي تَعَالَى كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ إِلَّا الرَّاحِمَ. الثَّلَاثُ: أَنْ عَاصِمًا بِمَعْنَى مَعْصُومٍ، وَفَاعِلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْوُ: مَاءٌ دَافِقٌ، أَيْ: مَفْدُوقٌ، وَأَنْشَدُوا:
2666 - بِطِيءِ الْقِيَامِ رَخِيمُ الْكَلَامِ * مِ أَمْسَى فَوَادِي بِهِ فَاتِنَا
أَي مَفْتُونًا، وَ"هَنَّ" مَرَادٌ بِهَا الْمَعْصُومُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا مَعْصُومَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يُعْصَمُ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ "عَاصِمٌ" هُنَا بِمَعْنَى النَّسَبِ، أَيْ: ذَا عِصْمَةٍ نَحْوُ: لَابِنٍ وَتَامِرٍ، وَذُو الْعِصْمَةِ يَنْطَلِقُ عَلَى الْعَاصِمِ وَعَلَى الْمَعْصُومِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا الْمَعْصُومُ.

وهو على هذه التقادير استثناءً متصلٌ، وقد جعله الزمخشري متصلاً لمَدْرِكٍ آخر، وهو حذفٌ مضافٌ تقديرُه: لا يعصمك اليومَ معتصمٌ قط من جبلٍ ونحوه سوى معتصم واحد، وهو مكان من رحمهم الله ونجّاهم، يعني في السفينة". وأما خبر "لا" فالأحسن أن يُجعل محذوفاً، وذلك لأنه إذا دلّ عليه دليلٌ وجب حذفُه عند تميم، وكثر عند الحجاز، والتقدير: لا عاصمٌ موجودٌ. وجوّز الحوفي وابن عطية أن يكون خبرُها هو الطرف وهو اليوم. قال الحوفي: "وبجوز أن يكون "اليوم" خبراً فيتعلق بالاستقرار، وبه يتعلق {من أمر الله}. وقد ردّ أبو البقاء ذلك فقال: "فأما خبر "لا" فلا يجوز أن يكون "اليوم"؛ لأنّ ظرفَ الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، بل الخبر {من أمر الله} و "اليوم" معزولٌ {من أمر الله}.

(8/297)

وأما "اليوم" و {من أمر الله} فقد تقدّم أن بعضهم جعل أحدها خبراً، فيتعلّق الآخر بالاستقرار الذي يتضمّنه الواقعُ خبراً. ويجوز في "اليوم" أن يتعلّق بنفس {من أمر الله} لكونه بمعنى الفعل. وجوّز الحوفي أن يكون "اليوم" نعتاً لـ "عاصم"، وهو فاسدٌ بما أفسد بوقوعه خبراً عن الجثث. وقُرىء {إلا من رحم} مبنياً للمفعول، وهي مقوية لقول من يدّعي أن "من رجم" في قراءة العامة المرادُ به المرحوم لا الإرحام، كما تقدّم تأويله. ولا يجوز أن يكون "اليوم" ولا {من أمر الله} متعلقين بـ "عاصم" وكذلك الواحد منهما؛ لأنه كان يكون الاسمُ مطوّلاً، ومتى كان مطوّلاً أعرب، ومتى أعرب نُون، ولا عبرة بخلاف الزجاج: حيث زعم أن اسم "لا" معربٌ حذفَ تنوينه تخفيفاً.

* { وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَيْمَاءُ أَفْلَعِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: {ابلعي}: البلع معروفٌ. والفعل منه مكسورٌ العين ومفتوحٌها: بلع وبلع حكاهما الكسائي والفراء. والإقلاع: الإمساك، ومنه "أفْلَعَتِ الحُمَى". وقيل: أفلع عن الشيء، أي: تركه وهو قريبٌ من الأول. والغِيصُ: النقصان وفعله لازم ومتعدٍ، فمن اللازم قوله تعالى: {وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ}، أي: تنقص. وقيل: بل هو هنا متعدٍ أيضاً وسيأتي، ومن المتعدّي هذه الآية؛ لأنه لا يُبنى للمفعول من غير واسطة حرف جر إلا المتعدّي بنفسه.

والجُودِيّ: جبلٌ بعينه بالمَوْصل. وقيل: بل كل جبل يقال له جُودي ومنه قولُ عمرو بن نفيل: /

2667 - سبحاته ثم سُبْحَانَا نعوذُ به * وقبلنا سَبَّحَ الْجُودِيّ وَالْجُمْدُ

(8/298)

ولا أدري ما في ذلك من الدلالة على أنه عامٌّ في كل جبل. وقرأ الأعمش وابن أبي عبلة بتخفيف "الجُودِي". قال ابن عطية: "وهما لغتان". والصواب أن يقال: حُقِّقْتُ ياءُ النسب، وإن كان لا يجوزُ ذلك في كلامهم الفاشي. قوله {بُعْدًا} منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: وقيل: ابعدوا بُعْدًا، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو: جَدَعًا، يُقَالُ: بَعِدَ يَبْعِدُ بَعْدًا إِذَا هَلَكَ، قال: 2668 - يقولون لا تَبْعُدْ وهم يَدْفِنُونَهُ * ولا بَعْدَ إِلَّا ما تُوارِي الصَّفَائِحُ واللامُ [إِن] تتعلق بفعلٍ محذوف، ويكون على سبيل البيان كما تقدّم في نحو "سَفِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا"، وإِنَّمَا أن تتعلقُ بقيل، أي: لأجلهم هذا القول.

قال الزمخشري: "ومجيءُ إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعلٍ قادرٍ وتكوينٍ مكوّنٍ قاهرٍ، وأنَّ فاعلَ هذه الأفعال فاعلٌ واحدٌ لا يُشارِكُ في أفعاله، فلا يذهبُ الوهمُ إلى أن يقول غيره: يا أرضُ ابلعي ماءك، ولا أن يَقْضِي ذلك الأمر الهائل إلا هو، ولا أن تَسْتَوِي السفينة على الجوديِّ وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره، ولما دَكَّرنا من المعاني والتكثرت استفصح علماء البيان هذه الآية ورقصوا لها رؤوسهم لا لتجانس الكلمتين وهما قوله: ابلعي وأقلعي، وذلك وإن كان للكلام لا يخلو من حُسْنٍ فهو كغير الملتفتِ إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللبُّ وما عداها قشورٌ". يعني أن بعض الناس عدَّ من فصاحة الآية التجانسَ فقال: إن هذا ليس بطائل بالنسبة إلى ما ذكر من المعانين ولعمري لقد صدق. ولمّا حكى الشيخ عنه هذا الكلام الرائع لم يكن جزأؤه عنده إلا "وأكثره خطابة".

(8/299)

وقول الزمخشري "ورقصوا لها رؤوسهم" يحتمل أن يُريد ما يُحكى أن جماعةً من بلغاء زمانهم اجتمعوا في الموسم بعرفةً وتفترقوا على أن يُعارض كلٌّ منهم شيئاً من القرآن ليرزوا قواهم في الفصاحة، فتفرقوا على أن يجتمعوا في المقابل ففتح أحدهم - قيل هو ابن المقفع - المصحف فوجد هذه الآية، فكعَّ لها وأدعَن، وقال: "لا يقدر أحدٌ أن يصنَعَ مثلَ هذا".

* { وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ }

قوله تعالى: {فَقَالَ}: عطفٌ على "نادى" قال الزمخشري "فإن قلت: وإذا كان النداء هو قوله "رَبِّ" فكيف عطف "فقال رب" على "نادى" بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادة النداء، ولو أريد النداء نفسه لجا - كما جاء في قوله {إِذْ تَادَى رَبُّهُ نِدَاءً حَفِيًّا} - "قار رب" بغير فاء.

* { قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّهَا عِظْلٌ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ }

(8/300)

قوله تعالى: {عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ}: قرأ الكسائي "عَمَلٌ" فعلاً ماضياً، و "غيرٌ" نصياً، والباقون "عَمَلٌ" بفتح الميم وتنوينه على أنه اسمٌ، و "غيرٌ" بالرفع. فقرأه الكسائي: الضمير فيها يتعین عَوْدُهُ على ابن نوح، وفاعل "عمل" ضميرٌ يعودُ عليه أيضاً، و "غيرٌ" مفعول به. ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوف، تقديره: عَمَلٌ عملاً غيرَ صالحٍ كقوله {وَاعْمَلُوا صَالِحًا} وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فِي الضَّمِيرِ أَوْجِهَ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى ابْنِ نُوحٍ، وَيَكُونُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْمَصْدَرِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِي "رَجُلٍ عَدْلٍ". وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى النِّدَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ "وَنَادَى"، أَي: نَادَاكَ وَسْؤَالَكَ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو الْبَقَاءِ وَمَكِّي وَالزَّمْخَشَرِيُّ. وَهَذَا فِيهِ خَطَرٌ عَظِيمٌ، كَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي حَقِّ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَضْلاً عَنْ أَوَّلِ رَسُولٍ أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِ آدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟ وَلَمَّا حَكَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ قَالَ: "وَلَيْسَ بِذَلِكَ" وَقَدْ أَصَابَ. وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ أَنَّ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ "إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ أَنْ تَسْأَلَنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ" وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلسَّوَادِ.

(8/301)

الثالث: أنه يعودُ على ركوب ابن نوح المدلول عليه بقوله "اركب معنا". الرابع: أنه يعودُ على تركه الركوب وكونه مع المؤمنين، أي: إِنَّ تَرْكَهُ الرُّكُوبَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَكُونَهُ مَعَ الْكَافِرِينَ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ، وَعَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ لَا يُحْتَاجُ فِي الْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ [إِلَى] تَأْوِيلٍ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، وَعَلَى الْوَجْهِ الرَّابِعِ يَكُونُ مِنْ كَلَامِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: إِنَّ نُوحًا قَالَ: إِنَّ كُوتَكَ مَعَ الْكَافِرِينَ وَتَرْكُ الرُّكُوبِ مَعْنَى غَيْرٌ صَالِحٌ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَانَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ، هَكَذَا قَالَ مَكِّي وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: هَلَا قِيلَ: إِنَّهُ عَمَلٌ فَاسِدٌ. قُلْتَ: لَمَّا نَفَاهُ عَنْ أَهْلِهِ تَقَى عَنْهُ صِفَتَهُمْ بِكَلِمَةِ النِّفْيِ الَّتِي يَسْتَبْقِي مَعَهَا لَفْظُ الْمُنْفَى، وَأَذِنَ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُجِيَ مَنْ أُجِيَ لِصَلَاحِهِمْ لَا لِأَنَّهُمْ أَهْلُكَ".

قوله: {قَلَّا تَسْأَلُنِي} قرأ نافع وابن عامر "فَلَا تَسْأَلُنِي" بِتَشْدِيدِ النُّونِ مَكْسُورَةً مِنْ غَيْرِ يَاءٍ. وَابْنُ كَثِيرٍ بِتَشْدِيدِهَا / مَعَ الْفَتْحِ، وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَوْفِيُّونَ بِنُونٍ مَكْسُورَةٍ خَفِيفَةٍ، وَبِإِصْلَاحٍ [لِأَبِي عَمْرٍو]، وَدُونَ يَاءٍ فِي [الْحَالِينَ] لِلْكَوْفِيِّينَ. وَفِي الْكَهْفِ {قَلَّا تَسْأَلُنِي عَنْ بَنِي إِدْرِيسَ} قَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَوْفِيُّونَ كَقِرَاءَتِهِمْ هُنَا، وَافْقَهُمْ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْكَهْفِ، وَأَمَّا نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ فَكَقِرَاءَتِهِمَا هُنَا، وَابْنُ ذَكْوَانَ خِلَافٌ فِي ثُبُوتِ الْيَاءِ وَحَدْفِهَا، وَإِنَّمَا قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ الَّتِي فِي هُودٍ بِالْفَتْحِ دُونَ الَّتِي فِي الْكَهْفِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي هُودٍ سَاقِطَةٌ فِي الرَّسْمِ، فَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ بِفَتْحِ النُّونِ مُحْتَمَلَةً بِخِلَافِ الْكَهْفِ فَإِنَّ الْيَاءَ ثَابِتَةٌ فِي الرَّسْمِ فَلَا يُوَافِقُ فِيهِ قَنُحُهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي ثُبُوتِ الْيَاءِ فِي الْكَهْفِ.

(8/302)

فَمَنْ حَقَّفَ النُّونَ فَهِيَ نُونٌ الْوَقَايَةُ وَحَدَّهَا، وَمَنْ شَدَّدَهَا فَهِيَ نُونٌ التَّوَكِيدُ. وَابْنُ كَثِيرٍ لَمْ يَجْعَلْ فِي هُودِ الْفِعْلِ مُتَصِلًا بِبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْبَاقُونَ جَعَلُوهُ، فَلَزِمَهُمُ الْكَسْرُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ "سَأَلَ" يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ أَوْ لِهَمَا يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالثَّانِي {مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}.

قوله {أَنْ تَكُونَ} عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَيُّ: مِنْ أَنْ تَكُونَ أَوْ لِأَجْلِ أَنْ، وَقَوْلُهُ {مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} يَجُوزُ فِي "بِه" أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"عِلْمٍ". قَالَ الْفَارْسِيُّ: "يُوكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ:

2669 - كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدًا

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالِاسْتِقْرَارِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ "لَكَ". وَالْبَاءُ بِمَعْنَى "فِيضًا، أَيُّ: مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ. وَفِيهِ نَظْرٌ.

* {قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ}

قوله تعالى: {وَإِلَّا تَغْفِرْ}: لَمْ تَمْنَعْ "لَا" مِنْ عَمَلِ الْجَازِمِ كَمَا لَمْ تَمْنَعْ مِنْ عَمَلِ الْجَازِمِ فِي نَحْوِ: "جِئْتُ بِمَا زَادَ". قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لَأَنَّهَا كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ وَهِيَ غَيْرُ عَامِلَةٍ فِي النَّفْيِ، وَهِيَ تَنْفِي مَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ "مَا" فَإِنَّهَا تَنْفِي مَا فِي الْحَالِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ "إِنَّ" عَلَيْهَا".

* {قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَّمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَّمٌ سَنُنْتَعِبُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ}

قوله تعالى: {قِيلَ يَا نُوحُ}: الْخِلَافُ الْمَتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا} وَشَبِيهَةٌ عَائِدَةٌ هُنَا، أَيُّ: فِي وَكُونِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجُمْلَةَ الْمُحْطِيَةَ أَوْ ضَمِيرَ مَصْدَرِ الْفِعْلِ.

قوله: {بِسَلَامٍ} حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "اهْبِطْ"، أَيُّ: مُلْتَسِبًا بِسَلَامٍ. وَ"مِنَّا" صِفَةٌ لـ"سَلَامٍ" فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ أَوْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ سَلَامٍ، وَابْتِدَاءٌ الْغَايَةِ مُجَازٌ، وَكَذَلِكَ "عَلَيْكَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِبَرَكَاتٍ أَوْ مُتَعَلِّقًا بِهَا.

(8/303)

قوله: {مِّمَّن مَّعَكَ} يَجُوزُ فِي "مَنْ" أَنْ تَكُونَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، أَيُّ: نَاشِئَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ، وَهُمْ الْأُمَّمُ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مِنْ" لِبَيَانِ الْجِنْسِ، فَيُرَادُ الْأُمَّمُ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ، لِأَنَّهَا كَانُوا جَمَاعَاتٍ. وَقُرِئَ "اهْبِطْ" بِضَمِّ الْبَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَقْرَةِ. وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ - فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ - "وَبِرْكَةً" بِالتَّوْحِيدِ.

قوله: {أُمَّمٌ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ"سَنُنْتَعِبُهُمْ" خَبَرُهُ، وَفِي مَسْوُوعِ الْإِبْتِدَاءِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الْوَصْفُ التَّقْدِيرِيُّ، إِذِ التَّقْدِيرُ: وَأُمَّمٌ مِنْهُمْ، أَيُّ: مِمَّنْ مَعَكَ كَقَوْلِهِمْ "السَّمْنُ مَتَّوَانٌ بَدْرُهُمْ" فَمِنْوَانٌ مُبْتَدَأٌ وَصِفٌ بِ"مِنْهُ" تَقْدِيرًا، وَالثَّانِي:

أَنَّ الْمَسْوُوعَ لِذَلِكَ التَّفْصِيلِ نَحْوُ: "النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَهْنَتْ، وَآخَرٌ أَكْرَمَتْ" ومنه قولُ امرئ القيس:
 2670 - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَقَتْ لَهُ * بِشَقٍّ وَبِشَقٍّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ
 ويجوز أن يكونَ مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في "اهبط" وأغنى الصلُّ عن التأكيد بالضمير المنفصل، قاله أبو البقاء قال الشيخ: "وهذا التقديرُ والمعنى لا يصلحان، لأن الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما كانوا مؤمنين لقوله: "وَمَنْ آمَنَ" ولم يكونوا كفاراً ومؤمنين، فيكون الكفار مأمورين بالهبوط، إلا إن فُذِّرَ أَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَكْفُرُ بَعْدَ الْهَبُوطِ، وَأَخْبَرَ عَنْهُمْ بِالْحَالِ الَّتِي يُوُولُونَ إِلَيْهَا فَيُمْكِنُ عَلَيَّ بُعْدٌ". قلت: وقد تقدّم أنّ مثل ذلك لا يجوز، في قول {أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ} لأمر صناعي، و"سنمئتهم" على هذا صفة لـ"أمم"، والواو يجوز أن تكونَ للحال. قال الأخفش: "كما تقول: "كلمت زيدا وعمرو جالس" ويجوز أن تكونَ لمجرد التَّسَقُّ".

* { تَلَكَّ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }

(8/304)

وقوله تعالى: { تَلَكَّ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ }؛ كقوله: { ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ } في آل عمران. قوله: { مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا } يجوز في هذه الجملة أن تكونَ حالاً من الكاف في "إليك"، وأن تكونَ حالاً من المفعول في "نوحيا" وأن تكونَ خبراً بعد خبر.

* { وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ }

قوله تعالى: { وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا }؛ معطوفان على قوله { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ }؛ مرفوعٌ على مرفوع، ومجرور على مجرور، كقولك: "ذرب زيد عمراً وبكر خالدًا"، وليس من باب ما فُصِّلَ فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجارِّ/ والمجرور نحو: "ضربت زيدا وفي السوق عمراً" فيجيءُ الخلاف المشهور. وقيل: بل هو على إضمار فعل، أي: وأرسلنا هوداً، وهذا أوفق الفصل. و"هوداً" بدلٌ أو عطفٌ بيانٌ لأخيهم. وقرأ ابن محيصن "يا قوم" بضم الميم، وهي لغةٌ للعرب يبتنون المضاف للياء على الضم كقوله تعالى: { قَالَ رَبِّ احْكُمْ } بضمِّ الباء، ولا يجوز أن يكونَ غير مضاف للياء لما سيأتي في موضعه إن شاء الله. وقوله: { مَنْ إِلَهِ غَيْرُهُ } قد ذُكِرَ في الأعراف ما يتعلق به قراءة وإعراباً.

* { يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي قَطَرْنَا أَقْلًا تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { قَطَرْنَا }؛ قرأ نافع والبخاري بفتح الياء، وأبو عمرو وقنبل بإسكانها.

* { وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا
وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ }

(8/305)

قوله تعالى: {مِدْرَارًا}: منصوبٌ على الحال، ولم يؤنَّه وإن كان من مؤنث
لثلاثة أوجه، أحدهما: أن المراد بالسما السحاب فذكر على المعنى. والثاني:
أن مفعلاً فيستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وشكور وفعل. الثالث: أن
الهاء حذفت من مفعول على طريق التَّسْب قاله مكِّي، وقد تقدَّم إيضاحه في
الأنعام.
قوله: {إِلَى قُوَّتِكُمْ} يجوز أن يتعلَّق بـ"يزِدْكم" على التضمين، أي: يُضَفُّ إلى
قوتكم قوةً أخرى، أو يُجْعَل الجار والمجرور صفةً لـ"قوة" فيتعلَّق بمحذوف.
وقدَّره أبو البقاء "مضافةً إلى قوتكم" وهذا ياباه النحاة لأنهم لا يقدرُّون إلا
الكونَ المطلقَ في مثله، أو تُجْعَل "إلى" بمعنى مع أي: مع قوتكم كقوله
تعالى: {إِلَى أَمْوَالِكُمْ}

* { قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ
بِمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {بَيِّنَةٍ}: يجوز أن تكون الباء للتعدي، فيتعلَّق بالفعل قبلها، أي: ما
أظهرت لنا بينةً قط. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها حال، إذ التقدير:
مستقراً أو ملتسباً بينة.
قوله: {عَنْ قَوْلِكَ} حالٌ من الضمير في "تاركي"، أي: وما نترك آلِهتنا صادرين
عن قولك. ويجوز أن تكون "عن" للتعليل، كهي في قوله تعالى {إِلَّا عَنْ
مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ}، أي: إلا لأجل موعده. والمعنى هنا: بتاركي آلِهتنا لقولك،
فيتعلَّق بتاركي. وقد أشار إلى التعليل ابنُ عطية، ولكنَّ المختارَ الأول، ولم
يذكر الزمخشري غيره.

* { إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي
بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ }

(8/306)

قوله تعالى: {إِلَّا اعْتَرَاكَ}: الظاهر أن ما بعد "إلا" مفعول بالقول قبله، إذ
المراد: إن نقول إلا هذا اللفظ فالجملة محكيةٌ نحو قولك: "ما قلت إلا زيد
قائم". وقال أبو البقاء: "الجملة مفسرةٌ لمصدرٍ محذوف، التقدير: إن نقول إلا
قولاً هو اعتراك، ويجوز أن يكونَ موضعها نصباً، أي: ما نذكر إلا هذا القول"
وهذا غير مُرضٍ؛ لأن الحكاية بالقول معنى ظاهر لا يحتاج إلى تأويل، ولا إلى
تضمين القول بالذكر.

وقال الزمخشري: "اعتراك" مفعول "نقول" و "إلا" لغو، أي: ما نقول إلا قولنا "اعتراك". انتهى. يعني بقوله "لغو" أنه استثناء مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسير معنى لا إعراب، إذ ظاهره يقتضي أن تكون الجملة منصوبة بمصدر محذوف، ذلك المصدر منصوب بـ "نقول" هذا الظاهر. ويقال: اعتراه بكذا يعتربه، وهو افتعل من عراه يعرؤه إذا أصابه، والأصل: اعترَو من العرَو، مثل: اعترَو من العرَو، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وهو يتعدى لاثنين ثانيهما بحرف الجر.

قوله: {أَنْتِي بَرِيءٌ} يجوز أن يكون من باب الإعمال لأنَّ "أشهد" يطلبه، و "أشهدوا" يطلبه أيضاً، والتقدير: أشهد الله على أنه بريء، وأشهدوا أنتم عليه أيضاً، ويكون من إعمال الثاني، لأنه لو أعمل الأول لأضمر في الثاني: ولا عرَو في تنازع المختلفين في التعدي واللزوم.

و "مِمَّا تُشْرِكُونَ" يجوز أن تكون "ما" مصدرية، أي: من إشراككم آلهة من دونه، أو بمعنى الذي، أي: من الذين تشركونه من آلهة من دونه، أي أنتم الذين تجعلونها شركاء.

* { مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ }

وقوله تعالى: {جَمِيعًا}: حال من فاعل "فكيدون". وأثبت سائر القراء يا ء"فكيدوني" في الحاليين، وحذفوها في المرسلات.

(8/307)

* { إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هِيَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

والناصية هَمِيئُ الشَّعْرِ في مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، وَبُسَمَى الشَّعْرِ النَّاصِيَةُ أَيْضاً "ناصية" باسم محلّه، وَبَصَوْتُ الرَّجُلِ: أَحَدْتُ بِنَاصِيَتِهِ، فَلَامُهَا وَاو، وَيُقَالُ: نَاصَاةً بَقَلْبٍ يَأْتِهَا أَلْفَا، وَفِي الْأَخْذِ بِالنَّاصِيَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَلْبَةِ وَالتَّسْلُطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخْذًا بِنَاصِيَتِهِ، وَلِذَلِكَ كَانُوا إِذَا مَاتُوا عَلَى أَسِيرٍ جَرُّوا نَاصِيَتَهُ.

* { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ }

قوله تعالى: {فَإِنْ تَوَلَّوْا}: أي: تَوَلَّوْا فحذف إحدى التاءين، ولا يجوز أن يكون ماضياً كقوله: "أَبْلَغْتُكُمْ"، ولا يجوز أن يُدْعَى فِيهِ الِاتِّفَاتِ، إِذْ هُوَ رَكَكَةٌ فِي التَّرْكِيبِ وَقَدْ جَوَزَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَقَالَ: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "تَوَلَّوْا" مَاضِيًا، وَيَجِيءُ فِي الْكَلَامِ رَجوعٌ مِنْ عَيْبَةٍ إِلَى خِطَابٍ". وقلت: ويجوز أن يكون ماضياً لكن لَمَدْرِكٍ آخَرَ غَيْرِ الِاتِّفَاتِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَي: فَقَلِّ لِهَمْ: قَدْ أَبْلَغْتُكُمْ، وَيَتَرَجَّحُ كَوْنُهُ مَاضِيًا بِقِرَاءَةِ عَيْسَى وَالثَّقَفِيِّ وَالْأَعْرَجِ "فَإِنْ يُؤَلَّوْا" بِضَمِّ التَّاءِ وَاللَّامِ، مَضَارَعٌ وَلِي بِضَمِّ التَّاءِ وَاللَّامِ مَضَارَعٌ وَلِي، وَالْأَصْلُ تَوَلَّوْا فَاعِيلٌ.

قال الزمخشري: "فإن قلت: الإبلاغ كان قبل التولي فكيف وقع جزاءً للشرط؟ قلت: معناه فإن تتولوا لم أعاتب على تفریط على الإبلاغ، وكنتم محجوجين بأن ما أرسلت به إليكم قد بلغكم فأبستم إلا التكذيب.

(8/308)

قوله: {وَيَسْتَخْلِفُ} العَامَّةُ على رَفْعِهِ استثناءً. وقال أبو البقاء "هو معطوفٌ على الجوابِ بالفاء". وقرأ عبدالله بن مسعود بتسكينه، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون سُكُنَ تخفيفاً لتوالي الحركات؛ والثاني: أن يكونَ مجزوماً عطفاً على الجوابِ المقترنِ بالفاء، إذ مَحَلُّه الجزمُ وهو نظيرُ قوله: {فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ} وقد تقدت تحقيقه، إلا أن القراءتين تَمَّ في المتواتر.

قوله: {وَلَا تَصُرُّوهُ} العَامَّةُ على النون، لأنه مرفوعٌ على ما تقدّم، وابن مسعودٍ بحذفها، وهذا يُعَيِّنُ أن يكونَ سكونٌ "يستخلف" جزماً، ولذلك لم يذكر الزمخشري غيره؛ لأنه ذكر جزمَ الفعين، ولَمَّا لم يذكر أبو البقاء الجزم في "تَصُرُّوهُ" جَوَّزَ الوجهين في "يستخلف". و"شيئاً" مصدرٌ، أي: شيئاً من الضرر.

* {وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ}

قوله تعالى: {جَحَدُوا}: جملةٌ مستأنفةٌ سبقت للإخبار عنهم بذلك، وليستَ حالاً ممَّا قبلها، و"جحد" يتعدى بنفسه، ولكنه صُمِّنَ معنى كفر، فيُعَدَّى بحرفه، كما صُمِّنَ "كفر" معنى "جحد" فتعدى بنفسه في قوله بعد ذلك في قوله: {كَفَرُوا رَبَّهُمْ}. وقيل: إن "كفر" كـ"شكر" في تعدّيه بنفسه تارةً وبحرف الجرِ أخرى.

والجبار تقدّم اشتقاقه والعنيد: / الطاغى المتجاوزُ في الظلم من قولهم "عند يعنيد" إذا حادَ عن الحق من جانب إلى جانب. قيل: ومنه "عندي" الذي هو ظرف؛ لأنه في معنى جانب، من قولك: عندي كذا، أي في جانبي. وعن أبي عبيد: العنيد والعنود والعاند والمُعانِدُ كله المعارضُ بالخلاف.

(8/309)

* {وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُ ثُمَّ تُوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ}

قوله تعالى: {وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ}: كالذي قبله. والعامة على مَنع "تمود" الصرْفَ هنا لعلتين: وهما العلمية والتأنيث، ذهبوا به مذهب القبيلة، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه، ذهبوا به مذهب الحي. وسيأتي بيان الخلاف في غير

هذا الموضوع. قوله: {مَنْ الْأَرْضُ}: يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ابتداء إنشائكم منها: إمَّا إنشاءً أصلكم وهو آدم، أو لأن كلَّ واحد خُلِقَ مِنْ تُرْبَتِهِ، أو لأنَّ غَدَاءَهُمْ وَسَبَبَ حياتهم من الأرض. وقيل: "مِنْ" بمعنى "في" ولا حاجة إليه.

* { قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّ لَنَا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ }
وَإِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ }

قوله تعالى: {وَإِنَّا}: هذا هو الأصل، ويجوز "وإنَّا" بنون واحدة مشددة كما في السورة الأخرى. وينبغي أن يكون المحذوف النون الثانية من "إِنَّ" لأنه قد عُهدَ حَذْفُهَا دون اجتماعها من "نا" فَحَذْفُهَا مع "نا" أولى، وأيضاً فإنَّ حَذْفَ بعض الأسماء ليس بسهل. وقال الفراء: "مَنْ قال "إننا" أَخْرَجَ الحَرْفَ عَلَى آلِهِ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ المتكلمين "نَا" فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ نَوَاتٍ، وَمَنْ قال: "إِنَّا" اسْتَشْقَلَّ اجْتِمَاعُهَا فَاسْقَطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَبْقَى الْأَوَّلِينَ". انتهى. وقد تقدّم الكلام في ذلك أولَ هذا الموضوع.

قوله: {مُرِيبٌ} اسم فاعل مِنْ أَرَابٍ، و "أَرَابٌ" يجوز أن يكونَ متعدياً مِنْ "أَرَابِهِ"، أي: أَوْقَعَهُ فِي الرِّيبَةِ أو قاصراً مِنْ "أَرَابِ الرَّجُلِ"، أي: صار ذا ريبة. ووصف الشكِّ بكونه مُرِيباً بالمعنيين المتقدمين مجازاً.

(8/310)

* { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ }
وَإِن كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ }

قوله تعالى: {أَرَأَيْتُمْ}: إلى آخره: قد تقدّم نظيره، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ تقديره: أَعْصِيهِ، وبدلٌ عليه "إن عصيته". وقال ابن عطية: "هي مِنْ رؤية القلب، والشرط الذي بعده وجوابه يَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ لـ"أَرَأَيْتُمْ". قال الشيخ: "والذي تَقَرَّرَ أَنَّ "أَرَأَيْتَ" ضَمَّنَ مَعْنَى أَخْبَرَنِي، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يُضَمَّنَ، فَجَمَلُهُ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ لَا تَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولِي عِلْمَتِ وَأَخْوَاتِهَا. قوله: {غَيْرَ تَخْسِيرٍ} الظاهرُ أَنَّ "غَيْرَ" مَفْعُولٌ ثَانٍ لِتَزِيدُونَنِي. قال أبو البقاء: "الأقوى هنا أن تكون "غير" استثناءً في المعنى، وهي مفعول ثانٍ لـ"تزيدونني"، أي: فما تزيدونني إلا تخسيراً". ويجوز أن تكون "غير" صفةً لمفعول محذوف، أي: شيئاً غير تخسير، وهو جيد في المعنى. ومعنى التفعيل هنا النسبة، والمعنى: غير أن أخسركم، أي: أنسبكم إلى التخسير، قاله الزمخشري. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: غير بضارته تخسيركم، قاله ابن عباس.

* { وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ قَدَرُوهَا تَأْكُلْ فِيهَا أَرْضَ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ }
وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ قَدَرُوهَا تَأْكُلْ فِيهَا أَرْضَ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ }

قوله تعالى: {آيَةٌ}: نصب على الحال بمعنى علامة، والناصب لها: إمّاها التنبيه أو اسم الإشارة؛ لما تضمناه من معنى الفعل، أو فعلٍ محذوف.

(8/311)

قوله: {لَكُمْ} في محلّ نصب على الحال من "آية"؛ لأنه لو تأخّر لكان نعتاً لها، فلما قُدّم انتصبَ حالاً. قال الزمخشري: "فإن قلت بم تعلقُ "لكم"؟ قلت: "بآية" حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخّرت لكانت صفة لها، فلما تقدّمت انتصبت على الحال". قال الشيخ: "وهذا متناقض لأنه من حيث تعلقُ "لكم" بـ"آية" كان معمولاً لـ"آية"، وإذا كان معمولاً أن يكون حالاً منها، لأنّ الحال تتعلق بمحذوف". قلت: ومثل هذا كيف يُعترض به على مثل الزمخشري بعد إيضاح المعنى المقصود بأنه التعلقُ المعنويُّ؟
وقرأ فرقة: "تأكل" بالرفع: إمّا على الاستئناف، وإمّا على الحال.

* { فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَالِكَ وَعَدُوٌّ كَذُوبٌ }

قوله تعالى: {فِي دَارِكُمْ}: قيل: هو جمع "دارة" كساحة وساح وسوح، وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت:
2671 - له داع بمكة مُشْمَعِلٌ * وأخّر فوق دارته يُنادي
قوله: {مَكْذُوبٌ} يجوز أن يكون مصدراً على زنة مفعول، وقد جاء منه أليفاً نحو: "المجلود والمعقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه، وفيه حينئذ تاويلان، أحدهما: غيرُ مكذوبٍ فيه، ثم حُذف حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفة، ومثله {يَوْمٌ مَّسْهُودٌ} وقوله:
2672 - ويوم شهدناه سُلَيْمَى وعامراً * قليلٌ سوى الطعن الشَّهالِ نوافله والثاني: أنه جعل هو نفسه غير مكذوب، لأنه قد وُقِيَ به فقد صدق.

* { فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا بَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ }

(8/312)

قوله تعالى: {وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ}: متعلقٌ بمحذوف، أي: وَبَجَّيْنَاهُمْ مِنْ / خِزْيِ. وقال الزمخشري: "فإن قلت: علام عُطف؟ قلت: على "بَجَّيْنَا" لأنّ تقديره: وَبَجَّيْنَاهُمْ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ كما قال: {وَبَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ}، أي: وكانت التنجيهُ مِنْ خِزْيِ: وقال غيره: "إنه متعلقٌ بـ"بَجَّيْنَا" الأول". وهذا لا يجوز عند البصريين غير الأخفش، لأن زيادة الواو غير ثابتة.

وقرأ نافع والكسائي بفتح ميم "يومئذ" على أنها لإضافته إلى غير متمكن كقوله:

2673 - على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت ألمّا أضح والشيب وازع

وقرأ الباقون بخفض الميم. وكذلك الخلاف جارٍ في {سَأَلَ سَائِلٌ} وقرأ طلحة وأبان بن تغلب بتنوين "خزي" و "يومئذ" نصب على الظرف بالخزي. وقرأ الكوفيون ونافع في النمل {مَنْ قَرَعَ يَوْمَئِذٍ} بالفتح أيضاً، والكوفيون وحدهم بتنوين "فرع" ونصب "يومئذ" به. ويحتمل في قراءة مَنْ نَوَّنَ من قبل "يومئذ" أن تكون الفتحة فتحة إعراب أو فتحة بناء، و "إذ" مضافةً لجملة محذوفة غُوِّضَ منها التنوينُ تقديره: إِذْ جَاءَ أَمْرُنَا. وقال الزمخشري: "ويجوز أن يُراد يومُ القيامة، كما فُسِّرَ العذاب الغليظ بعذاب الآخرة. قال الشيخ: "وهذا ليس بجيد؛ لأنه لم يتقدّم ذكرُ يومِ القيامة، ولا ما يكون فيها، فيكون هذا التنوين عوضاً من الجملة التي تكون في يوم القيامة". قلت: قد تكون الدلالة لفظية، وقد تكون معنوية وهذه من المعنوية.

* { وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ }

قوله تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِينَ}؛ حُذِفَتْ نَاءُ التَّأْنِيثِ: إما لكون المؤنث مجازياً، أو للفصل بالمفعول، أو لأنَّ الصَّيْحَةَ بمعنى الصياح، والصَّيْحَةُ: قَعْلَةٌ تَدُلُّ عَلَى المَرَّةِ مِنَ الصَّيْحِ، وهي الصوتُ الشديد: صاح يصيح صياحاً، أي: صَوَّتْ بقوة.

(8/313)

* { كَأَن لَّمْ يَعْتَوْا فِيهَا إِلَّا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا بَعْدًا لَّتَمُودَ }

وقرأ حمزة وحفص: {إِلَّا إِنَّ تَمُودَ} هنا، وفي الفرقان: {وَعَادًا وَتَمُودًا}، وفي العنكبوت: {وَعَادًا وَتَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ}، وفي النجم: {وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى} جميع ذلك بمنع الصرف، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم. وقوله: {إِلَّا بَعْدًا لَّتَمُودَ} منعه القراء الصرف إلا الكسائي فإنه صَرَفَهُ. وقد تقدم أن مَنْ منع جعله اسماً للقبيلة، وَمَنْ صَرَفَ جعله اسماً للحَيِّ، وأنشد على المنع:

2674 - ونادى صالح يا رب أنزل * بآلِ تمود منك عذاباً

وأنشد على الصرف:

2675 - دَعَتْ أُمَّ عمرو أمر شر علمته * بأرضِ تمودٍ كلِّها فأجابها

وقد تقدّم الكلام على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف.

* { وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيزٍ }

قوله تعالى: {قَالُوا سَلَامًا}؛ في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، ثم هو محتملٌ لأمرين، أحدهما: أن يراد قالوا هذا اللفظ بعينه، وجاز ذلك لأنه يتضمَّن معنى الكلام. والثاني: أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ، وقد تقدم ذلك في نحو قوله تعالى: {وَقُولُوا حِطَّةٌ}. وثاني الوجهين: أن يكون منصوباً على المصدر بفعلٍ محذوف، وذلك الفعل في محل نصب بالقول، تقديره: قالوا: سَلَمْنَا سَلَامًا، وهو من باب ما ناب فيه المصدر عن العامل فيه، وهو واجب الإضمار.

قوله: { قَالَ سَلَامٌ } في رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: سلامٌ عليكم. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري أو قولي سلام. وقد تقدّم أول هذا الموضع أن الرفع أدل على الثبوت من النصب، والجملة بأسرها - وإن كان أحدُ جزأَيْها محذوفاً - في محل نصب بالقول كقوله:

(8/314)

2676 - إذا دُفِئَتْ فاها قلت طعمٌ مُدَامَةٌ *
وقرأ الأخوان: "قال سيلم" هنا وفي سورة الذاريات بكسر السين وسكون اللام. ويلزم بالضرورة سقوط الألف فقليل: هما لغتان كجزم وحرام وجل وحلال، وأنشد:

2677 - مَرَرْنَا فَعُلْنَا إِيْمَ سِلْمٌ فَسَلَّمَتْ * كما اُكْتَلَّ بالبرق الغمام اللوائج يريد: سلام، بدليل: فسلمت. وقيل: "السيلم" بالكسر ضد احرب، وناسب ذلك لأنه تَكَرَّهَم فقال: أنا مسالمكم غير محارب لكم
قوله: { قَمَا لَيْتَ } يجوز في "ما" هذه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها نافية، وفي فاعل "لبت" حينئذ وجهان، أحدهما: أنه ضمير إبراهيم عليه السلام، أي: فما لبت إبراهيم، وإن جاء علي إسقاط الخافض، فقدروه بالباء وبـ "عن" وبـ "في"، أي: فما تأخر في أن، أو بأن، أو عن أن. والثاني: أن الفاعل قوله: "أن جاء"، والتقدير: فلما لبت، أي: ما أبطأ ولا تأخر مجيئه بعجل سمين.
وثاني الأوجه: أنها مصدرية، وثالثها: أنها بمعنى الذي. وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ، وإن جاء خبره على حذف مضاف تقديره: فليته - أو الذي ليته - قَدَّرَ مجيئه.
والحنيد: المشوي بالرصف في أخدود. حَنَدْتُ الشاةَ أَحْنَدُهَا حَنْزاً فهي حَنِيدٌ، أي محنودة. وقيل: حنيد بمعنى يَقْطُرُ دَبَيْمُهُ من قولهم: حَنَدْتُ الفرس، أي: سَفَّئْتُهُ شوطاً أو شوطين وتضع عليه الجُلَّ في الشمس لِيَعْرَقَ.

* { فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ تَكَرَّهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْفَ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ }

قوله تعالى: { تَكَرَّهُمْ } : أي: أنكرهم، فهما بمعنى وأنشدوا:
2678 - وَأُنْكِرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي تَكْرَثُ * من الحوادثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

(8/315)

وفرق بعضهم بينهما فقال: / الثلاثي فيما يرى بالبصر، والرباعي فما لا يرى من المعاني، وجعل البيت من ذلك، فإنها أَنْكَرْتُ مودته وهي من المعاني التي لا ترى، وتَكَرَّتْ شيبته وصلعه، وهما يُبْصِرَانِ، ومنه قول أبي ذؤيب:
2679 - فَتَكَرَّتْهُ فَتَفَرَّنَ وَامْتَرَسَتْ بِهِ * هُوَ جَاءَ هَادِيَةً وَهَادٍ جُرْشُعُ

والإيجاس: حديث النفس، وأصله من الدخول كأن الخوف داخله.
وقال الأخفش: "خامَرَ قبله". وقال الفراء: "استشعر وأحسن". والوجيس: ما
يَعْتَرِي النفس أوائل الفزع، ووَجِسَ في نفسه كذا أي: حَطَرَ بها، يَجِسُّ وَجْسًا
وَوُجُوسًا وَوَجِيسًا، وَيُوجِسُ وَيَجِسُّ بمعنى يسمع، وأنشدوا،
2680 - وصادقتا سَمِعَ التَّوَجُّسَ لِلسُّرَى * لِلْمَحِّ حَفِيًّا أَوْ لَصُوبٍ مُتَدَدٍ
خَفِيَّةً مَفْعُولٌ بِهِ أَي: أَحْسَنَ خَفِيَّةً أَوْ أَضْمَرَ خَفِيَّةً.

* { وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَصَحَّكَتْ فَبَشَّرَتْهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ }

قوله تعالى: { وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ } في محلِّ نصب على الحا من مرفوع "أُرْسِلْنَا".
وقال أبو البقاء: "من ضمير الفاعل في "أرسلنا" وهي عبارة غير مشهورة، إذ
مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لا يُطْلَقُ عليه فاعلٌ على المشهور، وعلى الجملة
فَجَعَلَهَا حَالًا غَيْرٌ وَاضِحٌ بَلْ هِيَ اسْتِنَافٌ إِخْبَارٌ، وَيَجُوزُ جَعْلُهَا حَالًا مِنْ فَاعِلٍ
"قالوا" أي: قالوا ذلك في حال قيام امرأته.
قوله: { فَصَحَّكَتْ } العامَّة على كسر الحاء، وقرأ محمد بن زياد الأعرابي -
رجل من مكة - بفتحها، وهي لغتان، يقال: صَحَّكَ وَصَحَّكَ. وقال المهدوي:
"الفتح غير معروف". والجمهور على أن الضحك على باب. واختلف أهل
التفسير في سببه، وقيل: بمعنى حاصت، ضحكت الأرنب: أي: حاصت،
وأنكره أبو عبيدة وأبو عبيد والفراء. وأنشد غيرهم على ذلك:
2681 - وَضَحُّكَ الأَرْنَبِ فَوْقَ الصِّفَا * كَمَثَلِ دَمِ الجَوْفِ يَوْمَ اللِّقَا
وقال آخر:

(8/316)

2682 - وعهدي بسلمى ضاحكاً في لَبَانِيَّة * ولم يَعُدْ حُفًّا تَدِيهَا أَنْ يُحَمَّلَا
أي: حائضاً. وضحكت الكافورة: تَشَقَّقَتْ. وضحكت الشجرة: سال صمغها.
وصحك الحوض: امتلاً وفاض. وظاهر كلام أبي البقاء أن صَحَّكَ بالفتح مختص
بالحيض فإنه قال: "بمعنى حاضت، يقال: ضحكت الأرنب بفتح الحاء".
قوله: { يَعْقُوبَ } قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء، والباقون
برفعها. فأما لقراءة الأولى فاختلِفوا فيها: هل الفتح علامة نصب أو جر؟
والقائلون بأنها علامة نصب اختلفوا: فقيل: هو منصوب عطفاً على قوله:
"بإسحاق" قال الزمخشري: "كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق
يعقوب على طريقة قوله:

2683 - ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب
يعني أنه عطف على التوهم فنصب، كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء
في خبر "ليس" فجر، ولكنه لا ينقاس. وقيل: هو منصوب بفعل مقدر تقديره:
وهبنا يعقوب، وهو على هذا غير داخل في البشارة. ورشح الفارسي هذا
الوجه. وقيل: هو منصوب عطفاً على محل "بإسحاق" لأن موضعه نصب
كقوله: { وَأَرْجُلُكُمْ } بالنصب عطفاً على "برؤوسكم". والفرق بين هذا والوجه
الأول: أن الأول ضمن الفعل معنى: "وهبنا" توهمًا، وهنا باقٍ على مدلوله من
غير توهم.

ومن قال بأنه مجرورٌ جعله عطفاً على "بإسحاق" والمعنى: أنها بُشّرت بهما. وفي هذا الوجه والذي قبله بحثٌ: وهو الفصلُ بالظرف بين حرف العطف والمعطوف، وقد تقدّم ذلك مستوفى في النساء فعليك بالالتفات إليه.

ونسب مكي الخفض للكسائي ثم قال: "وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض، لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف". قوله: "بإعادة الخافض" ليس ذلك لازماً، إذ لو قُدّم ولم يُفصل لم يُلتزم الإتيان به.

(8/317)

وأما قراءةُ الرفع ففيها وجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقَدَّره الزمخشري "مولود أو موجود" وقَدَّره غيره بكائن. ولَمَّا حكى النحاس هذا قال: "والجملة حالٌ داخله في البشارة أي: قَبَسَتْهَا بِإِسْحَاقٍ مُتَصِلًا بِهِ يَعْقُوبُ". والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله، وهذا يجيء على رأي الأخفش. والثالث: أن يرتفع بإضمار فعل أي: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، ولا مَدْحَلٌ له في البشارة. والرابع: أنه مرفوعٌ على القطع يَعْتُونُ الاستئناف، وهو راجع لأحد ما تقدّم مِنْ كونه مبتدأ وخبراً، أو فاعلاً بالجارِّ بعده، أو بفعل مقدر.

* { قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَآدَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَآدَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ }

قوله تعالى: {يَا وَيْلَتَى}: الظاهرُ كون الألف بدلاً من ياء المتكلم / ولذلك أمالها أبو عمرو وعاصم في رواية، وبها قرأ الحسن "يا ويلتي" بصريح الياء. وقيل: هي ألف الندبة، ويوقف عليها بهاء السكت.

قوله: {وَأَنَا عَجُوزٌ} الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل "أَلِدُ" أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها؟ والجمهورُ على نصب "شيخاً" وفيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارة، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحال لازمةٌ عند مَنْ لا يجهل الخبر، أمَّا مَنْ جهله فهي غير لازمة. وقرأ ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود "شيخ" بالرفع، وذكروا فيه أوجهاً: خبرٌ بعد خبر، أو خبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أو خبر "هذا" و "بعلي" بيان أو بدل، أو "شيخ" خبره، والجملة خبرٌ الأول، أو "شيخ" خبرٌ مبتدأ مضمراً أي هو شيخ.

والشيخ يقابله عجوز، ويقال سَيْخَةٌ قليلاً، كقوله:
2684 - وَتَصْحَكُ مِنِّي سَيْخَةٌ عَبَسَمِيَّةٌ *

(8/318)

وله جموعٌ كثيرة، فالرصيح منها: أشياخ وشيوخ وشيخان، وشيخةٌ عند مَنْ يرى أن فعلة جمعٌ لا اسم جمع كغلمة وفتيّة. ومن أسماء جمعه مَشِيخَةٌ وشَيْخَةٌ

وَمَشِيُوخَاء.

* { قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ }

قوله تعالى: { أَهْلَ الْبَيْتِ } : في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منادى. والثاني: انه منصوبٌ على المدح. وقيل: على الاختصاص، وبين النصيبين فرق: وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح كما أن المذموم لفظ يتضمن بوضعه الذم.

والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح أو ذم، لكن لفظه لا يتضمن بوضعه ولا الذم كقوله:

2685 - بنا تميماً يُكشِفُ الضبابُ

كذا قاله الشيخ، واستند إلى أن سيوبه جعلهما في باين، وفيه نظر. والمجيد: فعيل، مثالُ مبالغةٍ مِنْ مَجَدَ يَمْجُدُ مَجْدًا وَمَجَادَةً، ويقال: مَجَدَ كَشْرَفَ وَأَصْلُهُ الرَّفْعَةُ. وقيل: من مَجَدَتِ الْإِبِلُ تَمْجُدُ مَجَادَةً وَمَجْدًا أَي: سَبَّعَتْ، وأنشدوا لأبي حية النميري:

2686 - تزيدُ على صواحيها وليستُ * بماجدةِ الطعامِ ولا الشرابِ
أي: ليستُ بكثيرةِ الطعامِ ولا الشرابِ. وقيل: مَجَدَ الشَّيْءُ: أَي حَسُنَتْ أوصافه. وقال الليث: "أمجد فلانٌ عطاءه ومجده أي: كثره".

* { فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ }

والرَّوْعُ: الفرع، قال الشاعر:

2687 - إِذَا أَخَذَتْهَا هِرَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكَتْ * بِمَنْكِبِ مِقْدَامٍ عَلَى الْهَوْلِ أَرْوَعًا
يقال: راعه يروعه أي: أفرعه، قال عنترة:

2688 - ما راعني إلا حمولةٌ أهلها * وسطَ الديارِ تسيفُ حَبِّ الخِمْمِ
وارتاع: افتعل منه. قال النابغة:

2689 - فارتاعَ من صَوْتِ كَلَابِ فِياتٍ له * طَوْعَ السَّوَامِيتِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ

صَرْدٍ

(8/319)

وَأَمَّا الرَّوْعُ - بالضم - فهي النفسُ لأنها محلُّ الرَّوْعِ، ففرَّقوا بين الحالِّ والمحلِّ. وفي الحديث: "إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ نَفَثَ فِي رُوعِي

" قوله: { وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى } عطف على "ذَهَبَ" وجوابُ "لَمَّا" على هذا محذوفٌ أي: فلما اكن كيت وكيت اجترأ على خطابهم، أو قَطِنَ لمجادلتهم، وقوله: "يُجَادِلُنَا" على هذا جملةٌ مستأنفة، وهي الدالَّةُ على ذلك الجواب المحذوف. وقيل: تقديرُ الجواب: أقبل يجادلنا، فيجادلنا على هذا حالٌ من فاعل "أقبل". وقيل: جوابها قوله: "يُجَادِلُنَا" وأوقع المضارعَ موقعَ الماضي. وقيل: الجوابُ قوله {يُجَادِلُنَا}، وهو الجوابُ والواوُ زائدةٌ. وقيل: "يُجَادِلُنَا" حالٌ من "إبراهيم"، وكذلك قوله: "وجاءته البشرى" و"قد" مقدره. ويجوز أن

يكون "يجادلنا" حالاً من ضمير المفعول في "جاءته". و "في قوم" أي: في شأنهم.

* { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ }

قوله تعالى: و {أَوَّاهٌ}: فَعَّالٌ مِنْ أَوَّهَ، وقد تقدم اشتقاقه.

* { يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ }

قوله تعالى: {آتِيهِمْ عَذَابٌ}: يجوز أن يكون جملةً من مبتدأ وخبر في محلِّ رفع خبراً لـ "إنهم". ويجوز أن يكون "آتِيهِمْ" الخبر و "عذاب" المبتدأ، وجاز ذلك لتخصُّصه بالوصف، ولتنكير "آتِيهِمْ" لأنَّ إضافته غيرُ محضة. ويجوز أن يكون "آتِيهِمْ" خبر "إِنَّ" و "عذاب" فاعلٌ به، ويدل على ذلك قراءة عمرو بن هَرَم: "وإنهم أتاهم" بلفظ الفعل الماضي.

(8/320)

* { وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيَاءَ بِهِمْ وَسَقَّ بِهِمْ دِرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ * وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِمَّنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَاؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي صَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ }

قوله تعالى: {سِيَاءَ}: فعلٌ مبنيٌّ للمفعول. والقائمٌ مقدّمُ الفاعلِ ضميرٌ لوطٍ مِنْ قولك "ساءني كذا" أي: حصل / لي سُوءٌ. و "بهم" متعلقٌ به أي: بسببهم. و "دِرْعًا" نصبٌ على التمييز، وهو في الأصل مصدرٌ دَرَعَ البعير يَدْرَعُ بيديه في سَبْرِهِ إذا سار على قَدْرٍ حَطَّوهُ، اشتقاقاً من الدِّرَاعِ، ثم تُوسَّعُ فيه فَوْضِعٌ مَوْضِعٌ الطاقة والجهد ف قيل: ساق دَرَّعُهُ أي: طاقته قال:

2690 - * فاقدرِ بدرعك وانظر أين تنسلكُ

وقد يقع الدِّرَاعُ موقِعَهُ قال:

2691 - إذا التَّيَّارُ ذو العَصَلَاتِ قُلْنَا * إليك إليك ساق بها ذراعا

قيل: هو كنايةٌ عن ضيق الصدر.

وقوله: {عَصِيبٌ} العَصِيبُ والعَصْبُ والعَصُوبُ: اليوم الشديد، الكثير الشرِّ الملتفُّ بعضه ببعض قال:

2692 - وكنت لزارَ حَصِيمِكَ لِمَ أُعْرِدُ * وقد سلكوا في يوم عصيب

وعن أبي عُبيدٍ: "سُمِّيَ عَصِيباً لأنه يعصب الناسَ بالشرِّ". وَالْعَصَابَةُ: الجماعة من الناس سُمُّوا بذلك لإحاطتهم إحاطة العصابة.

قوله: {يُهْرَعُونَ} في محل نصب على الحال. والعامَّة على "يهرعون" مبنياً للمفعول. والإهراع: الإسراع ويقال: وهو المشي بين الهَرْوَلَةِ والجَمْرِ. وقال الهروي: هَرَعَ وأهْرَعَ: اسْتَحْتَّ. وقرأ فرقة: "يهرعون" بفتح الياء مبنياً للفاعل مِنْ لغة "هَرَعَ".

(8/321)

قوله: {هَأُولَاءِ بَنَاتِي} جملة برأسها، و "هَنَّ أَطَهْرُ لَكُمْ" جملة أخرى، ويجوز أن يكون "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي" بدل أو عطف بيان، و "هَنَّ" مبتدأ، و "أَطَهْرُ" خبره، والجملة خبر الأول. ويجوز أن يكون "هَنَّ" فضلاً، و "أَطَهْرُ" خبر: إِمَّا لـ "هؤلاء"، وإِمَّا لـ "بناتي"، والجملة خبر الأول.

وقرأ الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدي: "أَطَهَرَ" بالنصب. وخرّجت على الحال. فقيل: "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي هَنَّ" جملة في محل خبره، و "أَطَهَرَ" حال، والعامل: إِمَّا التنيبه وإِمَّا الإشارة. وقيل: "هَنَّ" فصل بين الحال وصاحبها، وجعل من ذلك قولهم: "أكثر أكلني التفاحة هي نضيجه". ومنه بعض النحويين، وخرّج الآية على أن "لكم" خبر "هَنَّ" فلزمه على ذلك أن تتقدّم الحال على عاملها المعنوي، وخرّج المثل المذكور على أن "نضيجه" منصوبة بـ "كان" مضمرة.

قوله: {وَلَا تُخْرُونَ فِي صَيْفِي}: الضيف في الأصل مصدر، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المضيف، ولذلك يقع على المفرد والمذكر وضدّيهما بلفظ واحد، وقد يثنى فيقال: صَيْفَان، ويجمع فيقال: أضياف وضُيوف كآبيات وبيوت وضيغان كحوض وحيضان.

* { قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَمَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ }

قوله تعالى: {مِنْ حَقٍّ}: يجوز أن يكون مبتدأ، والجائر خبره، وأن يكون فاعلاً بالجائر قبله لاعتماده على نفي، و "مِنْ" مزيدة على كلا القولين. قوله: {مَا تُرِيدُ} يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون موصولة بمعنى الذي. والعلم عرفان فلذلك يتعدى لواحد أي: لتعرف إرادتنا، أو الذي نريده. ويجوز أن تكون "ما" استفهامية وهي معلقة للعلم قبلها.

* { قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِيَا إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ }

(8/322)

قوله تعالى: {لَوْ أَنَّ} جوابها محذوف تقديره: لفعلتُ بكم وصنعتُ كقوله: {وَلَوْ أَنَّ فُرَانًا سَيَّرْتُ} قوله: {أَوْ آوِيَا} يجوز أن يكون معطوفاً على المعنى، تقديره: أو أني أوي، قاله أبو البقاء والحوفي. ويجوز أن يكون معطوفاً على "قوة" لأنه منصوب علي الأصل بإضمار أن فلَمَّا حُذِقْتُ "أن" رُفِعَ الفعل كقوله: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ} واستضعف أبو البقاء هذا الوجه بعدم نصبه. وقد تقدم جوابه. وبدل على اعتبار ذلك قراءة شيبه وأبي جعفر "أو أوي" بالنصب كقوله:

2693 - ولولا رجال من رزامٍ أعزّة * وآل سبيعٍ أو أسوءك علقما

وقولها:
 2694 - لَلْبُسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
 ويجوز أن يكون عَطْفُ هذه الجملة الفعلية على مثلها إن قَدَّرْتَ أَنَّ "أَنَّ"
 مرفوعة بفعل مقدرٍ بعد "لو" عند المبرد، والتقدير: لو يستقر - أو يثبت -
 استقرار القوة أو أوي، ويكون هذان الفعلان ماضِيي المعنى؛ لأنها تَقَلْبُ
 المضارع إلى المضيِّ. وَأَمَّا على رأي سيبويه في كونِ أَنَّ "أَنَّ" في محل
 الابتداء، فيكون هذا مستأنفاً. وقيل: "أو" بمعنى بل وهذا عند الكوفيين.
 و"بكم" متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من "قوة"، إذ هو في الأصل صفةٌ للنكرة،
 ولا يجوز أن يتعلق بـ"قوة" لأنها مصدر.
 وَالرُّكْنُ بسكون الكاف وضمها الناحية من جبل وغيره، ويجمع على أركان
 وأرْكَانٍ قال:
 2695 - وَرَحْمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدُ الْأَرْكَانِ /

* { قَالُوا بِاللُّوْطِ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِبْ أَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا
 يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ
 الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }

(8/323)

قوله تعالى: { فَأَسْرِبْ } قرأ نافع وابن كثير: "فأسرِبْ بأهلك" هنا وفي الحجر،
 وفي الدخان: { فَأَسْرِبْ يَعْبَادِي }، وقوله: { أَنْ أَسْرِبَ } في طه والشعراء، جميع
 ذلك بهمزة الوصل تسقط دَرْجاً وابتداءً، والقراءتان مأخوذتان من لغتي هذا
 الفعل فإنه يُقال: سَرَى، ومنه { وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرَى }، وأسرى، ومنه: { سُبْحَانَ
 الَّذِي أَسْرَى } وهل هما بمعنى واحدٍ أو بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما
 بمعنى واحدٍ، وهو قول أبي عبيد. وقيل: بل أسرى لأول الليل، وسرى لآخره،
 وهو قول الليث، وأما سراً فمختص بالنهار، وليس مقلوباً من سرى.
 قوله: { يَا أَهْلِكَ } يجوز أن تكون الباء للتعدية، وأن تكون للحال أي: مصاحباً
 لهم. وقوله: "بِقِطْعٍ" حال من "أهلك" أي: مصاحبين لِقِطْعٍ، على أن المراد به
 الظلمة. وقيل: الباء بمعنى "في". والقِطْعُ هنا نصف الليل، لأنه قطعةٌ منه
 مساويةٌ لباقيه، وأنشدوا:

2696 - وَاِنَّحَةَ تَنْوُحٍ بِقِطْعٍ لَيْلٍ * عَلَى رَجُلٍ بِقَارِعَةِ الصَّعِيدِ

وقد تقدّم الكلام على القِطْعِ في يونس بأشبع من هذا.
 قوله: { إِلَّا أَمْرَاتُكَ } ابن كثير وأبو عمرو برفع "امراتك" والباقون بنصبها. وفي
 هذه الآية الكريمة كلامٌ كثيرٌ لا بد من استيفائه. أمّا قراءة الرقع ففيها وجهان،
 أشهرهما عند المعريين: أنه على البديل من "أحد" وهو أحسن من النصب، لأنَّ
 الكلام غيرٌ موجب. وهذا الوجه قد ردّه أبو عبيد بأنه يَلَزَمُ منه أنهم نُهوا عن
 الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنّه عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان الكلام "ولا يلتفت"
 برفع "يلتفت" يعني على أن تكون "لا" نافيةً، فيكون الكلام خيراً عنهم بأنهم
 لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، لكنه لم يقرأ
 برفع "يلتفت" أحد.

(8/324)

وقد استحسّن ابنُ عطيةَ هذا الإلزامَ من أبي عبيد، وقال: "إنه واردٌ على القول باستثناء المرأة من "أحد" سواءً رَفَعَتِ المرأةُ أو تَصَبَّتْها". قلت: وهذا صحيحٌ، فإن أبا عبيد لم يُردِ الرفعَ لخصوص كونه رفعا، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائرٌ مع الاستثناء من "أحد"، وأبو عبيد يُخَرِّجُ النصبَ على الاستثناء من "بأهلك"، ولكنه يلزم من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها. وقد انفصل المبردُ عن هذا الإشكال الذي أورده أبو عبيدة بأن النهيَ في اللفظ لـ "أحد" وهو في المعنى للوطِ عليه السلام، إذ التقدير: لا تَدَعُ منهم أحداً يلتفت، كقولك لخادمك: "لا يَقُمْ أحدٌ" النهيُّ لأحد، وهو في المعنى للخادم، إذ المعنى: "لا تَدَعُ أحداً يقوم". قلت: فال جواب إلى أن المعنى: لا تَدَعُ أحداً يلتفت إلا امرأتك فَدَعَّهَا تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: "لا تَدَعُ أحداً يقوم إلا زيدا، معناه: فدَعَّه يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرَّ منه أبو عبيد موجودٌ هو أو قريب منه هنا.

(8/325)

والثاني: أن الرفعَ على الاستثناء المنقطع، والقائلُ بهذا جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حدٍّ سواء، ولنَسْرُدُ كلامه لنعرِّفه فقال: "الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يُقَصِّدْ به إخراجها من المأمور بالإسراء معهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يَجْرِي لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثلَ هذه الآية جاءت في سورة الحجر، وليس فيها استثناء البتة، قال تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ} الآية. فلم تقع العناية في ذلك إلا بذكر مَنْ أُنْجَاهُم الله تعالى، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى عُلم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء". قال الشيخ: "وهذا الذي طَوَّل به لا تحقيق فيه، فإنه إذا لم يُقَصِّدْ إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، وجُعِلَ استثناءً منقطعاً، كان من المنقطع الذي لم يتوجَّه عليه العامل بحال، وهذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين، وإنما تكون اللغتان في ما جاز توجُّهُ العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد "إلا" من غير الجنس المستثنى، فكوئيه جاز في اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجَّه عليه العامل، وهو قد فرض أنه لم يُقَصِّدْ بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً".

(8/326)

قلت: القائل بذلك هو الشيخ يّهاب الدين أبو شامة]. وأمّا قوله: "أنه لم يتوجّه عليه العامل" ليس بمسلم، بل يتوجّه عليه في الجملة، والذي قاله النحاة ممّا لم يتوجّه عليه العامل من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس من ذلك، فكيف يُعترض به عليّ أبي شامة؟ وأمّا النصبُ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنى من "بأهلك"، واستشكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألا يكون سَرى بها، لكن الفرض أنه سرى بها، يدلُّ عليه زها التفاتُ، ولو لم تكن معهم لِمَا حَسُنَ الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفاتُ يدلُّ على كونها سَرَتْ معهم قطعاً. وقد أجيب عنه بأنه لم يسر هو بها، ولكن لِمَا سَرى هو وبناته تبيعتهم فالتفتت، ويؤدّد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبد الله وسقط من مصحفه "قأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك" ولم يذكر قوله {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ}. والثاني: أنه مستثنى من "أحد" وإن كان الأحسنُ الرفعُ إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} بالنصبِ مع تقدّم النفي الصريح. وقد تقدّم لك هناك تخريجٌ آخر لا يمكن هنا.

والثالث: أنه مستثنى منقطعٌ على ما قدّمته عن أبي شامة. وقال الزمخشري: "وفي إخراجها مع أهله روايتان، روي أنه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هذّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجرٌ فقتلها، وروي أنه أمر بأن يُخلّفها مع قومها فإنّ هواها إليهم ولم يسر بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروائين".

(8/327)

قال الشيخ: "وهذا وهمٌ فاحشٌ، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروائين من أنه سَرى بها أو لم يسر بها، وهذا تكادُّ في الإخبار، يستحيل أن تكن القراءتان - وهما من كلام الله تعالى - يترتان على التكداب". قلت: وحاش لله أن تترتبت القراءتان على التكداب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيحٌ، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يلزم من ذلك التكداب، لأنّ من قال إنه سَرى بها يعني أنها سَرَتْ هي بنفسها مصاحبة لهم في أولئ الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سراها، ومن قال إنه لم يسر بها، أي: لم يأمرها ولم يأخذها وأنه لم يدّم سراها معهم بل انقطع فصّح أن يقال: إنه سَرى بها ولم يسر بها، وقد أجاب الناس بهذا وهو حسنٌ.

وقال الشيخ أبو شامة: "ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسنٌ، وذلك أن يكون في الكلام اختصاراً تبيّة عليه اختلاف القراءتين فكأنه قيل: قأسر بأهلك إلا امرأتك، وكذا روي أبو عبيدة وغيره أنها في مصحف عبد الله هكذا، وليس فيها {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ} فهذا دليلٌ على استثنائها من السرى بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجت معكم وتبعنكم - غير أن تكون أنت سَرَيْت بها - فأنه أهلك عن الالتفات غيرضها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم، وقراءة الرفع دالة على

المعنى المتأخر، ومجموعهما دالٌّ على جملة المعنى المشروح" وهو كلامٌ حسنٌ شاهدٌ لما ذكرته.
قوله: {إِنَّهُ مُصِيبُهَا} الضمير ضمير الشأن، و"مُصِيبُهَا" خبرٌ مقدم، و"ما أصابهم" مبتدأ مؤخر وهو موصولٌ بمعنى الذي، والجملة خبرٌ إن؛ لأن ضمير الشأن يُفسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزائها.

(8/328)

وأعرب الشيخ "مُصِيبُهَا" مبتدأ، و"ما أصابهم" الخبر، وفيه نظرٌ من حيث الصناعة: فإن الموصولَ مرعفة، فينبغي أن يكونَ المبتدأ و"مُصِيبُهَا" نكرةً لأنه عاملٌ تقديراً فإذا فإضافته غيرُ محضةٍ، ومن حيث المعنى: إن المراد الإخبار عن الذي أصابهم أنه مُصِيبُهَا من غير عكس، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ "مُصِيبُهَا" مبتدأ، و"ما" / الموصولُ قاعلاً لأنهم يُجيزون أن يُفسَّر ضميرُ الشأن بمفرد عاملٍ فيما بعده نحو: "إنه قائمٌ أبواك".
قوله: {إِنَّ مَوْعِدَهُمْ}، أي: موعد هلاكهم. وقرأ عيسى بن عمر "الصبح" بضمين فقيل: لغتان، وقيل: بل هي إبتاعٌ، وقد تقدّم البحث في ذلك.

* { فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مِّنصُودٍ }

قوله تعالى: {عَالِيَهَا سَافِلَهَا}: مفعولا الجعل الذي بمعنى التصيير، و"سِجِّيلٍ" قيل: هو في الأصل مركب من: "سكر كل" وهو بالفارسية حجر وطين فَعُرَّبَ وَغَيَّرَتْ حروفه. وقيل: سِجِّيلٍ اسمٌ للسماء وهو ضعيف أو غلط؛ لوصفه بمنضود. وقيل: مِنْ أَسْجَلٍ، أي: أرسل فيكون فَعِيلًا، وقيل: هو من التسجيل، والمعنى: أنه ممَّا كتب الله وأسجل أن يُعَذَّبَ به قوم لوط، وينصُرُ الأولَ تفسيراً ابن عباس أنه حجرٌ وطين كالآجر المطبوخ، وعن أبي عبيد هو الحجر الصُّلْبِ. و"منضود" صفةٌ لسِجِّيلٍ. والنَّضْدُ: جَعْلُ الشَّيْءِ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، ومنه {وَطَلِحَ مِّنصُودٍ}، أي: متراكب، والمرادُ وصفُ الحجارَةِ بالكثرة.

* { مُسَوِّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ }

(8/329)

و"مُسَوِّمَةٌ" نعتٌ لحجارة، وحينئذ يلزمُ تقدُّمُ الوصفِ غير الصريح على لاصريح لأنَّ "مِنْ سِجِّيلٍ" صفةٌ لحجارة، والأولى أن يُجعلَ حالاً من حجارة، وسَوِّغَ مَجِيئَهَا مِنَ النِّكَرَةِ تَخْصُّصُ النِّكَرَةِ بِالْوَصْفِ. والتَّسْوِيمُ: العلامَةُ. قيل: عَلِمَ عَلَى كُلِّ حَجَرٍ اسْمٌ مَنْ يُرْمَى بِهِ، وتقدّم اشتقاقه في آل عمران. و"عند": إمَّا منصوبٌ بـ"مُسَوِّمَةٌ"، وإمَّا محذوفٌ على أنها صفةٌ لـ"مُسَوِّمَةٌ".
قوله: {وَمَا هِيَ} الظاهرُ عَوْدُ هذا الضمير على القرى المُهْلَكَةِ. وقيل: يعودُ

على الحجاره وهي أقربُ مذکور. وقيل: يعودُ على العقوبه المفهومه من السياق. ولم يُؤثت "بعيداً": إمّا لأنه في الأصل نعتٌ لمكان محذوف تقديره: وما هي بمكان بعيدٍ بل هو قريبٌ، والمرادُ به السماء أو القرى المهلكة، وإمّا لأن العقوبه والعقاب واحد، وإمّا لتاويل الحجاره بعذاب أو بشيءٍ بعيد.

* { وَاللّٰى مَدِيْنَ اَاجَاهُمْ شُعْبِيًّا قَالِ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللّٰهَ مَا لَكُمْ مِّنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْفُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ اِنِّىْ اَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَاِنِّىْ اَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيْطٍ } {

قوله تعالى: {وَلَا تَنْفُصُوا} "تَقَصَّ" يتعدى لاثنتين، إلى أولهما بنفسه، إلى ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحذف، تقول: تَقَصَّت زيدا مِنْ حَقِّهِ، وهو هنا كذلك؛ إذ المرادُ: ولا تَنْفُصوا الناسَ من المكيال، ويجوز أن يكون متعدياً لواحدٍ على المعنى، والمعنى: لا تُثقلوا وُثْقَلُوا، ويجوز أن يكون "المكيال" مفعولاً أول والثاني محذوف، في ذلك مبالغة، والتقدير: ولا تَنْفُصوا المكيالَ والميزانَ حَقَّهُما الذي وَجَبَ لهما وهو أبلغُ في الأمر بوفائهما.

(8/330)

قوله: {مُّحِيْطٍ} صفة لليوم، ووُصِفَ به من قولهم: أحاط به العدو، وقوله: {وَأَحِيْطَ بِتَمَرِهِ}. قال الزمخشري: "إِنَّ وَصَفَ اليوم بالإحاطة أبلغُ مِنْ وصف العذاب بها" قال: "لأنَّ اليومَ زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه". وزعم يومٌ أنه جُرَّ على الجوار، لأنه في المعنى صفةٌ للعذاب، والأصل: عذاب يومٍ محيطاً. وقال آخرون: التقدير: عذاب يومٍ محيطٍ عذابه. قال أبو البقاء: "وهو بعيدٌ؛ لأنَّ محيطاً قد جَرَى على غير مَنْ هوله، فيجب إبرازُ فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف.

* { بَقِيَّةُ اللّٰهِ خَيْرٌ لَّكُمْ اِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِيْنَ وَمَا اَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيْطٍ } {

قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِيْنَ}: قال ابن عطية: "وجواب هذا الشرط متقدم" يعني على مذهب مَنْ يراه لا على [مذهب] جمهور البصريين. والعامّة على تشديد ياء "بقيّة". وقرأ إسماعيل بن جعفر - من أهل المدينة - بتخفيفها. قال ابن عطية: "وهي لغة". وهذا لا ينبغي أن يُقال، بل يُقال: إن لم يُقصد الدلالة على المبالغة جيء بها مخففةً، وذلك أن قَعَلَ بكسر العين إذا كان لازماً فقياسُ الصفة منه قَعَلَ بكسر العين نحو: سَجِيَت المرأة فهي سَجِيَةٌ فَإِنْ قَصَدَتْ المبالغة قيل: سَجِيَةٌ لَأَنَّ فِعْلاً من أمثلة المبالغة فكذلك بَقِيَّةٌ وَبَقِيَّةٌ أي بالتشديد والتخفيف.

* { قَالُوا يَا شُعْبِيْبُ اَصْلَاوْثُكَ تَأْمُرُكَ اَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ اَبَاؤُنَا اَوْ اَنْ تَفْعَلَ فِىْ اَمْوَالِنَا مَا تَشَاءُ اِنَّكَ لَانتَ الْحَلِيْمُ الرَّشِيْدُ } {

وتقدم الخلاف في قوله "أصلتك" بالنسبة إلى الإفراد والجمع في سورة براءة.

(8/331)

قوله {أَوْ أَنْ تَفْعَلَ} العامة على نون الجماعة أو التعظيم في "نفع" و "نشأ". وقرأ زيد بن علي وابن أبي عيطة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء، فَمَنْ قرأب النون فيهما عَطَفَهُ على مفعول "ترك" وهو "ما" الموصولة /، والتقدير: أصلوائك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا، أو أن تترك أن نفعل في أموالنا ما نشأ، وهو بَخْسُ الكَيْلِ وَالوَزْنِ المقدم ذكرهما. و "أو" للتنويع أو بمعنى الواو، قولان، ولا يجوز عَطَفُهُ على مفعول "تأمرك"؛ لأن المعنى يتغير، إذ يصير التقدير: أصلوائك تأمرك أن نفعل في أموالنا.

وَمَنْ قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكون معطوفاً على مفعول "تأمرك"، وأن يكون معطوفاً على مفعول "ترك"، والتقدير: أصلوائك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن تترك ما يعبد آباؤنا، أو أن تترك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت.

وَمَنْ قرأ بالنون في الأول وبالتاء في الثاني كان "أن نفع" معطوفاً على مفعول "تأمرك"، فقد صار ذلك ثلاثة أقسام، قسم يتعين فيه العطف على مفعول "ترك" وهي قراءة النون فيهما، وقسم يتعين فيه العطف على مفعول "تأمرك"، وهي قراءة النون في "نفع" والتاء في "نشأ"، وقسم يجوز فيه الأمران وهي قراءة التاء فيهما. والظاهر من حيث المعنى في قراءة التاء فيهما أو في "نشأ" أن المراد بقولهم ذلك هو إبقاء المكيال والميزان؛ لأنه كان يأمرهم بهما. وقال الزمخشري: "المعنى: تأمرك بتكليف أن تترك، فحذف المضاف لأن الإنسان لا يؤمّر بفعل غيره".

(8/332)

* { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُم عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }

قوله تعالى: {أَرَأَيْتُمْ}؛ قد تقدم ذلك غير مرة. وقال الزمخشري هنا: "فإن قلت: أين جواب 'أرأيتهم' وما له لم يثبت كما ثبت في قصة نوح وصالح؟ قلت: جوابه محذوف، وإنما لم يثبت لأن إثباته في القصتين دلل على مكانه، ومعنى الكلام ينادي عليه، والمعنى: أخبروني إن كنت على حجة واضحة وبقين من ربي و [كنت] نبياً على الحقيقة، أيصح أن لا أمركم بترك عبادة الأوثان والكف عن المعاصي، والأنبياء لا يُبعثون إلا لذلك؟".

قال الشيخ: "وتسميه هذا جواباً لـ 'أرأيتهم' ليس بالمصطلح، بل هذه الجملة

التي قَدَّرَهَا في موضع المفعول الثاني لـ "أرأيتم" [لأن رأيتم] إذا صُمَّنْتَ معنى أخبرني تعدت إلى مفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملة استفهامية ينعقد منها ومن المفعول الأول في الأصل جملة ابتدائية كقول العرب: "أرأيتك زيدا ما صنع" وقال الحوفي: "وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة الكالم عليه تقديره: أَعْدِلْ عَمَّا أنا عليه". وقال ابن عطية: "وجوابُ الشرط الذي في قوله "أن كنت" محذوفٌ تقديره: أَضِلُّ كما صَلَّلْتُمْ أو أترك تبليغ الرسالة، ونحو هذا ممَّا يليق بهذه المحاجة". قال الشيخ: "وليس قوله "أضل" جواباً للشرط؛ لأنه إن كان مثبِتاً فلا يمكن أن يكون جواباً لأنه لا يترتب على الشرط، وإن كان استفهاماً حُذِفَ منه الهمزة فهو في موضع المفعول الثاني لـ "أرأيتم"، وجوابُ الشرط محذوفٌ يدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها.

(8/333)

قوله: {أَنْ أَخَالَفَكُمُ} قال الزمخشري: "خالفتني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مؤلٌّ عنه، وخالفتني عنه: إذا ولّضى عنه وأنت قاصده، وبلقائك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: "خالفتني إلى الماء"، يريد أنه ذهب إليه وارداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادراً، ومنه قوله تعالى: {وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالَفَكُمُ إِلَى مَا أَنهَأَكُمُ عَنْهُ} يعني أن أسيقكم إلى شهواتكم التي تهيتكم عنها لأستبد بها دونكم". وهذا الذي ذكره أبو القاسم معنى حسنٌ لطيف ولم يتعرّض لإعراب مفرداته، لأنَّ بفهم المعنى يفهم الإعراب ولنذكر ما فيه:

فأقول: يجوز أن يكون "أن أخالفكم" في موضع مفعول بـ "أريد"، أي: وما أريد مخالفتكم، ويكون فاعلاً بمعنى فَعَلَ نحو: جَاوَزْتُ البَيْتَ وَجُرْتَهُ، أي: وما أريد أن أخالفكم، أي: أكون خَلِيفاً منكم. وقوله: {إِلَى مَا أَنهَأَكُمُ} يتعلق بـ "خالفتكم"، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حال، أي: مائلاً إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قدَّر بعضهم محذوفاً يتعلق به هذا الجارُّ تقديره: وأميل إلى أن أخالفكم، ويجوز أن يكون "أن أخالفكم" مفعولاً من أجله، وتتعلق "إلى" بقوله "أريد" بمعنى: وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قال الزجاج: "وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه. ويجوز أن يُراد بأن أخالفكم معناه من المخالفة، وتكون في موضع المفعول به بأريد، ويقدر مائلاً إلى.

قوله: {مَا اسْتَطَعْتُ} يجوز في "ما" هذه وجوه، أحدها: أن تكون مصدرية ظرفية أي: مدة استطاعتي. الثاني: أن تكون "ما" موصولة بمعنى الذي بدلاً من "الإصلاح" والتقدير: إن أريد إلا المقدار الذي أستطيعه من الإصلاح. الثالث: أن يكون على حذف مضاف، أي: إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت، وهو أيضاً بدل. الرابع: / أنها مفعول بها بالمصدر المُعَرَّف، أي: إن أريد إلا أن أصلح ما استطعت إصلاحه كقوله:

(8/334)

2697 - ضعيفُ النكايةُ أعداءه * يخالُ الفِرَارُ بُراخي الأجلُ
دَكَرَ هذه الأوجهَ الثلاثةَ الزمخشري، إلا أن إعمال المصدر المعرّف قليلٌ عند
البصريين، ممنوعٌ إعماله في المفعول به عند الكوفيين. وتقدم الجارّان في
"عليه" و "إليه" للاختصاص أي: عليه لا على غيره، وإليه لا إلى غيره.

* { وَيَقَوْمٍ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيَا أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ
أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٌ لَوْطٍ مِّنْكُمْ بَبَعِيدٍ }

قوله تعالى: { لَا يَجْرِمَنَّكُمْ } : العامّةُ على فَنَحِ ياءِ المضارعة من جَرَمَ ثلاثياً.
وقرأ الأعمشُ وابنُ وثابٍ بضمّها مِنْ أَجْرِمَ. وقد تقدم أنّ "جَرَمَ" يتعدّى لواحدٍ
ولاثنين مثل كَسَبَ، فيقال: جَرَمَ زيدٌ مالاً نحو: كَسَبَهُ، وجَرَمْتُهُ دَنَبًا، أي: كَسَبْتُهُ
إياه فهو مثلُ كَسَبَ، وأنشد الزمخشري على تعدّيه لاثنين قولَ الشاعر:
2698 - ولقد طَعَنْتُ أبا عُيَيْتَةَ طَعْنَةً * جَرَمْتُ قَزَارُهُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا
فيكون الكاف والميم هو المفعول الأول، والثاني هو: أَنْ يُصِيبَكُمْ أي: لا
تَكْسِبَنَّكُمْ عداوتي إصابةَ العذاب. وقد تقدم أنّ جَرَمَ وأَجْرَمَ بمعنى، أو بينهما
فرق. ونسب الزمخشري ضمَّ الياءِ مِنْ أَجْرِمَ لابن كثير.

والعامّةُ أيضاً على ضم لام "مثل" رفعاً على أنه فاعل "يُصِيبَكُمْ"، وقرأ مجاهدٌ
والجحدري بفتحها، وفيها وجهان، أحدهما: أنها فتحة بناء وذلك أنه فاعل كحاله
في القراءة المشهورة وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله
تعالى: { إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَا أَنَّكُمْ } وكقوله:
2699 - لَمْ يَمْعِ الشَّرَبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَقْتُ * حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
وقد تقدّم تحقيقُ هذه القاعدةِ في الأنعام. والثاني: أنه نعتٌ لمصدر محذوف
فالفتحة للإعراب، والفاعلُ على هذا مضمّرٌ يفسره سياقُ الكلام، أي: يصيبكم
العذابُ إصابةً مثلَ ما أصابَ.

(8/335)

قوله: { بَبَعِيدٍ } أتى بـ "بعيد" مفرداً وإن كان خيراً عن جمع لأحد أوجه: إمّا
لحذف مصافٍ تقديره: وما إهلاك قوم، وإمّا باعتبار زمان، أي: بزمانٍ بعيد،
وإمّا باعتبار مكان، أي: بمكان بعيد، وإمّا باعتبار موصوفٍ غيرهما، أي: بشيءٍ
بعيد، كذا قدره الزمخشري، وتبعه الشيخ، وفيه إشكالٌ من حيث إنّ تقديره
بزمان يلزم فيه الإخبارُ بالزمان عن الجنة. وقال الزمخشري أيضاً: "ويجوز أن
يُسَوَّى في "قريب" و "بعيد" و "قليل" و "كثير" بين المذكر والمؤنث لورودها
على زَيَّةِ المصادر التي هي كالصَّهْل والنهيق ونحوهما".

* { وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ }

والوُدود بناءٌ مبالغةٍ مِنْ وَدَّ الشيءَ يَوُدُّهُ وَدًّا، ووِدَادًا، ووِدَادَةً ووِدَادَةً أي أَحَبَّهُ
وأثره. والمشهور وَدَدْتُ بكسر العين، وسمع الكسائي وَدَدْتُ بفتحها، والوُدود
بمعنى فاعل أي يَوُدُّ عبادَه ويرحمهم. وقيل: بمعنى مفعول بمعنى أن عباده

يحبُّونه ويؤادُّون أوليائه، فهم بمنزلة "الموادِّ" مجازاً.

* { قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا تَفْعَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ }

والرَّهْطُ جماعةُ الرجل. وقيل: الرَّهْطُ والرَّاهِطُ لما دون العشرة من الرجال، ولا يقع الرَّهْطُ والعَصَبُ والتَّفَرُّعُ إلا على الرجال. وقال الزمخشري: "من الثلاثة إلى الشعرة، وقيل: إلى السبعة" ويُجمع على أرْهَط، وأرْهَط على أراهط قال: 2700 - يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التي * وَصَعَتْ أَرَاهِطَ فاستراحوا قال الرَّمَانِي: "وأصلُ الكلمة من الرَّهْط، وهو الشَّد، ومنه "التَّرْهِيْطُ" وهو شَدَّةُ الأكل" والرَّاهِطَاءُ اسم لَجُرَّ من جِخْرَة الِيزْبوع لأنه يَتَوَقَّؤُ به وَيَحْبَبُ فيه أولادُه.

(8/336)

قوله: { وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ } قال الزمخشري: "وقد دلَّ إيلاءُ ضميره حرفَ النفي على أنَّ الكلامَ واقعٌ في الفاعل لا في المفعول كأنه قيل: وما أنت بعزيرٍ علينا بل رَهْطُك هم الأعرَّة علينا، فلذلك قال في جوابهم: { أَرَهْطِيَا أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ } ولو قيل: "وما عَزَزْتَ علينا" لم يصحَّ هذا الجواب".

* { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِيَا أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَاتَّخِذْهُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ }

قوله تعالى: { وَاتَّخِذْهُمُوهُ } يجوز أن تكون المتعدية لاثنين، أولهما الهاء، والثاني "ظَهْرِيًّا". ويجوز أن يكونَ الثاني هو الطرف و "ظَهْرِيًّا" حالٌ، وأن تكونَ المتعدية لواحد، فيكون "ظَهْرِيًّا" حالاً فقط. ويجوز في "وراءكم" أن يكونَ ظرفاً للاتخاذ، وأن يكونَ حالاً من "ظَهْرِيًّا"، والضمير في "اتخذتموه" يعود على الله؛ لأنهم - يجهلون صفاته، فجعلوه - أي: جعلوا أوامره - ظَهْرِيًّا، أي: منبودةً وراء ظهورهم.

والظَهْرِيُّ: هو المنسوبُ إلى الظَّهْرِ وهو من تغييرات النسب كما قالوا في أمْس: أمْسِيَّ بكسر الهمزة، وإلى الدَّهْرِ: دُهْرِيَّ بضم الدال. وقيل: الضمير يعودُ على العصيان، أي: واتخذتم العصيان عوناً على عداوتي، فالظَهْرِيُّ على هذا بمعنى المُعِين المُقَوِّي.

* { وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ }

(8/337)

قوله تعالى: {مَنْ يَأْتِيهِ} : قد تقدّم نظيره في قصة نوح. قال ابن عطية بعد أن حكى عن الفراء أن تكون موصولةً مفعولةً بـ "تَعْلَمُونَ"، وأن تكون استفهاميةً مبتدأةً مُعلّقةً لـ "تَعْلَمُونَ": "والأول أحسن" ثم قال: "ويُقضي بصلتها أن المعطوفة عليها موصولة لا محالة". قال الشيخ: "لا يتعيّن ذلك، إذ من الجائز أن تكون الثانيةً استفهاميةً أيضاً معطوفةً على الاستفهامية قبلها، والتقدير: سوف تعلمون أيّنا يأتيه / عذابٌ. وأيّنا هو كاذبٌ. وقال الزمخشري: "فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين إدخالِ الفاءِ وتَرْعُها في "سوف تعلمون"؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصَلُ ظاهرٍ بحرفٍ موضوعٍ للوصل، وتَرْعُها وَصْلاً خفيٌّ تقديراً بالاستئناف الذي هو جوابٌ لسؤالٍ مقدر كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عَمِلنا نحن على مكانتنا وعَمِلت أنت على مكانتك؟ فقول: سوف تعلمون، فَوَصَلَ تارةً بالفاءِ وتارةً بالاستئناف للتفنن في البلاغة، كما هو عادةُ البلغاء من العرب، وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف، وهو بابٌ من علم البيان تتكاثر محاسنُه".

* { وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِمِينَ }

قوله تعالى: { وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا } : قال الزمخشري: "فإن قلت: ما بال ساقتي قصة عاد وقصة مدين جاءتا بالواو، والساقتان الوُسْطَيان بالفاء؟ قلت: قد وقعتِ الوُسْطَيان بعد ذكر الوعد، وذلك قوله { إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ }، { ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرٌ مَكْدُوبٍ } فجاء بالفاء التي للتسبب كما تقول: "وعده فلما جاء الميعاد كان كيت وكيت"، وأما الأخرى فلم تقعا بتلك المنزلة، وإنما وقعنا مبتدأتين فكان حَقُّهما أن تُعْطَفا بحرف الجمع على ما قبلهما، كما تُعْطَفُ قصة على قصة"، وهذا من عَرَّر كلام الزمخشري.

(8/338)

* { كَأَن لَّمْ يَعْنُوا فِيهَا آلًا بُعْدًا لَمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ تَمُودُ }

قوله تعالى: { كَمَا بَعَدَتْ } : العائمة على كسر العين من بَعِدَ يَبْعُدُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بمعنى هَلَكَ. قال: 2701 - يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ * وَلَا بَعْدَ إِلَّا مَا تُؤَارِي الصَّفَائِحُ أرادت العرب أن تُفَرِّقَ بين المعنيين بتغيير البناء فقالوا: بَعُدَ بالضم ضد القرب، وَبَعِدَ بالكسر ضد السلامة، والمصدرُ البَعْدُ بالفتح في العين. وقرأ السلمي وأبو حيوة "بَعُدت" بالضم أَخَذَهُ مِنْ ضِدِّ الْقُرْبِ؛ لأنهم إذا هلكوا فقد بَعُدُوا. ومن هذا قولُ الشاعر: 2702 - مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التَّرَابِ وَبَيْنَهُ * شَيْبَرَانٌ فَهُوَ بِغَايَةِ التُّبْعِدِ وقال النحاس: "المعروفُ في اللغة "بَعِدَ يَبْعُدُ بَعْدًا وَبُعْدًا إِذَا هَلَكَ، وَبَعُدَ يَبْعُدُ فِي ضِدِّ الْقُرْبِ".؟ وقال ابن قتيبة: "بَعِدَ يَبْعُدُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ هَلَكَ، وَبَعُدَ يَبْعُدُ إِذَا تَأَى" فهو موافقٌ للنحاس. وقال المهدوي: "بَعْدَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالْإِشْرَ وَبَعِدَ فِي الشَّرِّ خَاصَّةً". وقال ابن الأنباري: "من العرب مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْهَلَاكِ وَالْبُعْدِ

الذي هو ضدُّ القرب فيقول فيهما: بَعُدَ يَبْعُدُ، وَبَعِدَ يَبْعُدُ وَأَنْشَدُوا قَوْلَ مَالِكٍ:
2703 - يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي * وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا
قِيلَ: يَرُودُ "لَا تَبْعُدْ" بِالْوَجْهِينِ.
وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ نَوْعٌ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ يُسَمَّى الْإِسْتِطْرَادَ، وَهُوَ أَنْ تَمْدَحَ شَيْئاً أَوْ
تَذُمَّهُ، ثُمَّ تَأْتِي آخِرَ الْكَلَامِ بِشَيْءٍ هُوَ عَرَضُكَ فِي أَوَّلِهِ، قَالُوا: وَلَمْ يَأْتِ فِي
الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ حَسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

2704 - إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّذِي حَجَّتَنِي * فَتَجَوِّتِ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ
تَرَكَ الْأَجْبَةَ أَنْ يُقَاتِلَ دَوْتَهُمْ * وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِجَامٍ

* { يَفْقَدُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْفِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَيُنْسِ الْوَرْدُ الْمَوْزُودُ }

(8/339)

قوله تعالى: { فَأُورِدَهُمْ } يجوز أن تكون هذه المسألة من باب الإعمال، وذلك
أنَّ "يَقْدُمُ" يَصْلُحُ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ "النَّارُ" بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَيْ: يَفْقَدُ قَوْمَهُ إِلَى
النَّارِ، وَكَذَا "أُورِدَهُمْ" يَصِحُّ تَسَلُّطُهُ عَلَيْهَا أَيْضاً، وَيَكُونُ قَدْ أَعْمَلَ الثَّانِي لِلحِذْفِ
مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَتَعَدَّى بِهِ إِلَى، وَأَلْضَمَرَ فِي الثَّانِي، وَلَا مَحَلَّ لـ "أُورِدَ"
لِاسْتِنَافِهِ، وَهُوَ مَاضٍ لِفِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ مَعْنَى: لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا هُوَ نَصٌّ فِي
الْإِسْتِقْبَالِ. وَالْهَمْزَةُ فِي "أُورِدَ" لِلتَّعْدِيَةِ، لِأَنَّهُ قَبْلُهَا يَتَعَدَّى لِوَأَحَدٍ. قَالَ تَعَالَى:
{ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَدِينٍ }، وَقِيلَ: أَوْعَ الْمَاضِي هُنَا لِتَحَقُّقِهِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مَاضٍ
عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ وَانْفَصَلَ وَذَلِكَ أَنَّهُ أُورِدَهُمْ فِي الدُّنْيَا النَّارَ. قَالَ
تَعَالَى: { النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا }. وَقِيلَ: أُورِدَهُمْ مُوجِبَتِهَا وَأَسْبَابُهَا، وَفِيهِ بَعْدُ لِأَجْلِ
العطف بالفاء.

والورد: يكون مصدراً بمعنى الورد، ويكون بمعنى الشيء المورود كالطحن
والترعي. ويطلب أيضاً على الوارد، وعلى هذا إن جعلت الورد مصدراً أو بمعن
الوارد فلا بد من حذف مضاف تقديره: وبنس مكان الورد المورود، وهو النار،
وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأن تصادق فاعل نعم وبنس ومخصوصها شرط، لا
يُقال: نعم الرجل الفرس. وقيل: بل المورود صفة للورد، والمخصوص بالذم
محذوف تقديره: بنس الورد المورود النار، جوز من ذلك أبو البقاء وابن عطية،
وهو ظاهر كلام الزمخشري. وقيل: التقدير: بنس القوم المورود بهم هم،
فعلى هذا "الورد" مراد به الجمع الواردون، والمورود صفة لهم، والمخصوص
بالذم الضمير المحذوف وهو "هم"، فيكون ذلك للواردتين لا لموضع الورد / كذا
قاله الشيخ. وفيه نظر لا يخفى: يف يراد بالورد الجمع الواردون، ثم يقول
والمورودون صفة لهم؟ وفي وصف مخصوص نعم وبنس خلاف بين النحويين
منعه ابن السراج وأبو علي.

(8/340)

* { وَأُتِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُنْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ }

و { يُنْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ } كالذي قبله. وقوله: "ويوم القيامة" عطف على موضع "في هذه" والمعنى: أنهم أُلْحِقُوا لعنة في الدنيا وفي الآخرة، ويكون الوقف على هذا تاماً، ويُبتدأ بقوله "يُنْسَ".

وزعم جماعة أن التقسيم: هو أن لهم في الدنيا لعنة، ويوم القيامة يُنْسَ ما يُرْفَدُونَ به، فهي لعنة واحدة أولاً وَقِيح إِرْفَادٍ آخِراً. وهذا لا يصح لأنه يؤدي إلى إعمال "يُنْسَ" فيما تقدّم عليها وذلك لا يجوز لعدم تصرّفها، أمّا لو تأخر لجاز كقوله:

2705 - وَلَيَعْمَ حَشْنُ الدَّرْعِ أَنْتِ إِذَا * دُعِيَتْ تَرَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
وأصلُ الرَّفْدِ كما قال الليث: العطاء والمعونة، رِفَادَةٌ قَرِيشٌ، رَفَدْتُهُ أَرْفَدُهُ
رَفْدًا وَرَفْدًا بِكسر الراء وفتحها: أَعْطَيْتَهُ وَأَعَنْتَهُ. وقيل: بالفتح مصدر، وبالكسر
أسم، كأنه نحو: الرَّعْيِ والدَّبْحِ. ويقال: رَفَدْتُ الحائِطَ، أي: دَعَمْتُهُ، وهو من
معنى الإعانة.

* { ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى تَقْصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ }

قوله تعالى: { ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى تَقْصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ } ويجوز أن يكون "تَقْصُّهُ" خبراً، و
"مِنْ أَنْبَاءِ" حال، ويجوز العكس، قيل: وَتَمَّ مضافٌ محذوف، أي: من أنباء أهل
القرى ولذلك أعاد الضمير عليها في قوله "وما ظلمناهم".
قوله: { مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ } : "حصيد" مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر الأول
عليه، أي: ومنها حصيدٌ وهذا لضرورة المعنى.
وهل لهذه الجملة محل من الإعراب؟ فقال الزمخشري: "لا محل لها لأنها
مستأنفة". وقال أبو البقاء: "إنها في محل نصبٍ على الحال من ففعل
"تَقْصُّهُ".

(8/341)

ويجوز في "ذلك" أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وقد تقدم. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ
مقدر يفسره "تَقْصُّهُ" فهو من باب الاشتغال، أي: تَقْصُّ ذَلِكَ فِي حال كونه من
أنباء القرى، وقد تقدّم في قوله: { ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ تُوجِيهِ إِلَيْكَ } أوجه،
وهي عائدة هنا.

و "الحَصِيدُ" بمعنى محصود، وجمعه: حَصْدَى وَحِصَادٍ مثل مريضٍ وَمَرَضَى
ومراض، وهذا قول الأخفش، ولكن باب فعيلٍ وَقَعْلَى أن يكونَ في العقلاء نحو:
قتيلٍ وَقَتْلَى.

* { وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَا كُنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ سَيِّئٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا رَادُّوهُمْ عَيْرَ تَنْبِيهِ }

قوله تعالى: { لَمَّا جَاءَ أَمْرٌ } : قال الزمخشري: "لما" منصوب بـ "أَغْنَتْ". وهو

بناءً منه على أنّ "لَمَّا" ظرفية. والظاهر أنّ "ما" نافية، أي: لم تُعْن. ويجوز أن تكون استفهامية، و"يَدْعُونَ" حكاية حال، أي: التي كانوا يَدْعُونَ، و"ما زأوهم" الضميرُ المرفوعُ للأصنام، والمنصوبُ لِعَبَدَتِهَا، وعَبَّرَ عنهم بواوِ العقلاء لأنهم تَزَلَّوهم منزلتَهُم.

* { وَكَذَلِكَ أَخَذُ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْفُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ }

قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ } : خبرٌ مقدم، و"أَخَذُ" مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومثل ذلك الأخذُ لله الأمام السالفة أَخَذُ رَبُّكَ. و"إِذَا" ظرفٌ مُتَمَحِّضٌ، ناصبُهُ المصدرُ قبله وهو قَرِيبٌ مِنْ حكاية الحال، والمسألة من باب التنازع فإنَّ الأَخَذَ يَطْلُبُ "الفرى"، و"أَخَذَ" الفعل أيضاً يطلبها، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول.

(8/342)

وقرأ أبو رجاء والجحدري: "أَخَذُ رَبُّكَ، إِذَا أَخَذَ" جَعَلَهُمَا فعلين ماضيين، و"رَبُّكَ" فاعل. وقرأ طلحة بن مصرف كذلك، إلا أنه بـ"إِذَا" كالعامة قال ابن عطية: "وهي قراءة متمكنة المعنى، ولكن قراءة الجماعة تُعْطِي الوعيد واستمراره في الزمان، وهو الباب في وَضْعِ المستقبل مَوْضِعِ الماضي". وقوله: { وَهِيَ ظَالِمَةٌ } جملةٌ حالية. والتَّسْبِيبُ: التَّخْبِيرُ يقال: تَبَّتَ غَيْرُهُ فَتَبَّ هُوَ بنفسه، فَيُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدياً، ومنه { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ }. وَتَبَّيْتُهُ تَبَّيْبًا، أَي: حَسَّرْتُهُ تَخْسِيرًا. قال لبيد: 2706 - ولقد بَلَّيْتُ وكلَّ صاحبِ جِدَّةٍ * لَيْلَى يَعُودُ وَذَاكُمُ التَّسْبِيبُ

* { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ }

قوله تعالى: { ذَلِكَ يَوْمٌ } : "ذلك" إشارةٌ إلى يوم القيامة، المدلول عليه بالسياق من قوله: "عَذَابَ الْآخِرَةِ". و"مجموع" صفةٌ لـ"اليوم" جَرَتْ على غير مَنْ هِيَ لَهُ فَلِذَلِكَ رَفَعْتَ الظَّاهِرَ وَهُوَ "الناس"، وهذا هو الإعرابُ نحو، مررت برجلٍ مضروبٍ غلامه". وأعرَبَ ابن عطية "الناس" مبتدأً مؤخرًا و"مجموع" خبره مقدماً عليه، وفيه ضعف؛ إذ لو كان كذلك لقليل: مجموعون، كما يقال: الناس قائمون ومضربون، ولا يقال: قائم ومضروب إلا بضعف، وعلى إعرابه يحتاج إلى حذف عائد، إذ الجملة صفة لليوم، وهو الهاء في له، أي: الناس مجموع له، و"مشهود" متعینٌ لأن يكونَ صفةً فكذلك ما قبله. وقوله: { مَّشْهُودٌ } من بابِ الاتساعِ في الظرفِ / بأنَّ جَعَلَهُ مشهوداً، وإنما هو مشهودٌ فيه، وهو كقوله: 2707 - ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا * قَلِيلٌ سِوَى الطَّعَنِ التَّهَالِ نَوَاقِلُهُ

(8/343)

والأصل: مشهود فيه، وشهدنا فيه، فأتبع فيه بأن وصل الفعل إلى ضميره من غير واسطة، كما يصل إلى المفعول به. قال الزمخشري: "فإن قلت: أي فائدة في أن أوتر اسم المفعول على فعله؟ قلت: لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنه لا بد أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه هو الموصوفُ بذلك صفةً لازمة".

* { وَمَا تُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ }

والضمير في "تؤخره" يعود على "يوم". وقال الحوفي: "على الجزاء". وقرأ الأعمش: "وما يؤخره"، أي الله تعالى.

* { يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُقِيَ وَسَعِيدٌ }

وقرأ أبو عمرو والكسائي ونافع "يأتي" بإثبات الياء وصلًا وحذفها وقفًا. وقرأ ابن كثير بإثباتها وصلًا ووقفًا، وباقي السبعة قرؤوا بحذفها وصلًا ووقفًا. وقد وردت المصاحف بإثباتها وحذفها: ففي مصحف أبي إثباتها، وفي مصحف عثمان حذفها، وإثباتها هو الوجه لأنها لام الكلمة وإنما حذفوها في القوافي والفواصل لأنها محل وقوف وقالوا: لا أدري، ولا أبال. وقال الزمخشري: "والاجتزاء بالكسرة عن الياء كثيرة في لغة هذيل" وأنشد ابن جرير في ذلك: 2708 - كفاك كف ما تليق دزهما * جوداً وأخرى تُعط بالسيف الدمل والناصب لهذا الظرف فيه أوجه، أحدها: أنه "لا تكلم" والتقدير: لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم. وهذا معنى جيد لا حاجة إلى غيره. والثاني: أن ينتصب بـ"واذكر" مقدرًا. والثالث: أن ينتصب بالانتهاء المحذوف في قوله: "إلا لأجل"، أي: ينتهي الأجل يوم يأتي. والرابع: أنه منصوب بـ"لا تكلم" مقدرًا، ولا حاجة إليه.

(8/344)

والجملة من قوله: "لا تكلم" في محل نصب على الحال من ضمير اليوم المتقدم في "مشهود"، أو نعتاً له لأنه نكرة. والتقدير: لا تكلم نفس فيه إلا بإذنه، قاله الحوفي وقال ابن عطية: "لا تكلم نفس" يصح أن تكون جملة في موضع الحال من الضمير الذي في "يأتي" وهو العائد على قوله "ذلك يوم"، ويكون على هذا عائذ محذوف تقديره: لا تكلم نفس فيه، ويصح أن يكون قوله: { لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ } صفة لقوله: "يوم يأتي".

وفاعل "يأتي" فيه وجهان، أظهرهما: أنه ضمير "يوم" المتقدم. والثاني: أنه ضمير الله تعالى كقوله: { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ } وقوله: { أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ }. والضمير في قوله: "فمنهم" الظاهر عؤده على الناس في قوله: { مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ }. وجعله الزمخشري عائداً على أهل الموقف وإن لم يذكر، قال: "لأن ذلك معلوم؛ ولأن قوله: { لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ } يدل عليه"، وكذا

قال ابن عطية.
قوله: { وَسَعِيدٌ } خبره محذوف: أي: ومنه سعيدٌ، كقوله: { مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ }

* { فَأَمَّا الَّذِينَ سَفُّوا فَبِالنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ }

قوله تعالى: { سَفُّوا } : الجمهورُ على فتح الشين لأنه مِنْ شَقِي فعلٌ قاصِر. وقرأ الحسن بضمها فاستعمله متعدياً، فيقال: سَفَّاه الله، كما يقال أشقاه الله. وقرأ الأخوان وحفص "سُعِدُوا" بضم السين، والباقون بفتحها.

(8/345)

الأولى مِنْ قولهم "سَعَدَهُ اللهُ"، أي: أسعده، حكى الفراء عن هُدَيْل أنها تقول: سَعَدَهُ اللهُ بمعنى أسعد. وقال الجوهرى: "سَعِيدٌ فهو سَعِيدٌ كَسَلِمٌ فهو سَلِيمٌ، وسُعِدٌ فهو مسعود". وقال ابن القشيري: "وَرَدَ سَعَدَهُ اللهُ فهو مَسْعُودٌ، وأسعد فهو مُسَعَدٌ". وقيل: يُقال: سَعَدَهُ وأسَعَدَهُ فهو مَسْعُودٌ، اسْتَعْنُوا باسم مفعول الثلاثي. وحكى عن الكسائي أنه قال: "هما لغتان بمعنى"، يعني قَعَلَ وأَفْعَلَ، وقال أبو عمرو بن العلاء: "يُقال: سَعِدَ الرجل كما يُقال جُنَّ". وقيل: سَعَدَهُ لغة.

وقد صَغَفَ جماعةُ قراءةِ الأَحْوِينِ، قال المهدوي: مَنْ قرأ "سُعِدُوا" فهو محمولٌ على مَسْعُودٍ، وهو شاذ قليل، لأنه لا يُقال: سَعَدَهُ اللهُ، إنما يُقال: أسعده اللهُ. وقال بعضهم: احتجَّ الكسائي بقولهم: "مسعود". قيل: ولا حُجَّةَ فيه، لأنه يُقال: مكان مسعود فيه ثم حُذِفَ "فيه" وسُمِّيَ به. وكان علي بن سليمان يتعجب مِنْ قراءةِ الكسائي: / "سُعِدُوا" مع علمه بالعربية، والعجبُ مِنْ تعجُّبه. وقال مكي: "قراءةُ حمزة والكسائي "سُعِدُوا" بضم السين حملاً على قولهم: "مسعود" وهي لغَةٌ قليلة شاذة، وقولهم: "مَسْعُودٌ" إنما جاء على حذفِ الزوائد كأنه مِنْ أسعده اللهُ، ولا يُقال: سَعَدَهُ اللهُ، وهو مثل قولهم: أجتة اللهُ فهو مجنون، أتى على جنة اللهُ، وإن كان لا يُقال ذلك، كما لا يُقال: سَعَدَهُ اللهُ".

وصمَّ السين بعيدٌ عند أكثر النحويين إلا على حذفِ الزوائد. وقال أبو البقاء:

"وهذا غيرٌ معروفٍ في اللغة ولا هو مقيسٌ".
وقوله: { لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ } : هذه الجملةُ فيها احتمالان، أحدهما: أنها مستأنفة، كان سائلاً سأل حين أُخْبِرَ أنهم في النار: ماذا يكون لهم؟ فقيل: لهم كذا. الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في الجارِّ والمجرور وهي "ففي النار". والثاني: أنها حالٌ من "النار".

(8/346)

والزَّفِيرُ: أولُ صوتِ الحمار، والشَّهيقُ: آخره، قال رؤية:
2709 - حَسْرَجٌ فِي الصَّدْرِ صَهِيلًا وَشَهيقٌ * حتى يُقالَ نَاهِقٌ وما نَهَقَ

وقال ابن فارس: "الشَّهيقُ ضدُّ الزَّفِيرِ؛ لأنَّ الشَّهيقَ رُدُّ النَّفْسِ، وَالزَّفِيرُ: إِخْرَاجُ النَّفْسِ مِنْ شِدَّةِ الْحَزَنِ مَاخُودٌ مِنَ الزَّفِيرِ وَهُوَ الْجَمَلُ عَلَى الظَّهْرِ، لِشِدَّتِهِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ نَحْوَهُ، وَأَنشَدَ لِلشَّمَاخِ:

2710 - يَعِيدُ مَدَى النَّطْرِيبِ أَوَّلُ صَوْتِهِ * زَفِيرٌ وَيَتْلُوهُ شَهيقٌ مُحَشَّرَجٌ
وقيل: الشَّهيقُ: النَّفْسُ المَمْتَدَّةُ، مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ "جَبَلٌ شَاهِقٌ أَيْ عَالٍ. وَقَالَ اللَّيْثُ: "الزَّفِيرُ: أَنْ يَمْلَأَ الرَّجُلُ صَدْرَهُ حَالَ كَوْنِهِ فِي الغَمِّ الشَّدِيدِ مِنَ النَّفْسِ وَيُخْرِجُهُ، وَالشَّهيقُ أَنْ يُخْرِجَ ذَلِكَ النَّفْسَ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "تَنَفَّسَ الصَّعْدَاءُ". وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ: "الزَّفِيرُ فِي الحَلْقِ وَالشَّهيقُ فِي الصَّدْرِ". وَقِيلَ: الزَّفِيرُ لِلحَمَارِ وَالشَّهيقُ لِلبَعْلِ.

* { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ }

وقوله تعالى: { خَالِدِينَ } : منصوبٌ على الحال المقدره. قلت: ولا حاجة إلى قولهم مقدره، وإنما احتاجوا إلى التقدير في مثل قوله { قَادُ خُلُوهَا خَالِدِينَ }؛ لأنَّ الخلودَ بعد الدخول، بخلاف هنا. قوله: { مَا دَامَتِ } "ما" مصدرية وقتية، أي: مدة دوامهما. و "دام" هنا تامه لأنها بمعنى بَقِيَتْ.

(8/347)

قوله: { إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ } فيه أقوال كثيرة منتشرة لخصتها في أربعة عشر وجهاً، أحدها: - وهو الذي ذكره الزمخشري فإنه قال: "فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: { إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ } وقد ثبتت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء؟ قلت: هو استثناء من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم أهل الجنة، وذلك أن أهل النار لا يُخلدون في عذابها وحده، بل يُعذبون بالزمهير، وبأنواع آخر من العذاب، وبما هو أشد من ذلك وهو سُخْطُ الله عليهم، وكذا أهل الجنة لهم مع نعيم الجنة ما هو أكبر منه كقوله: { وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }، والدليل عليه قوله: { عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٍ }، وفي مقابله { إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ }، أي: يفعل بهم ما يريد من العذاب، كما يعطي أهل الجنة ما لا انقطاع له". قال الشيخ: "ما ذكره في أهل النار قد يتمشى لأنهم يخرجون من النار إلى الزمهير فيصح الاستثناء، وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة فلا يصح فيهم الاستثناء". قلت: الظاهر أنه لا يصح فيهما؛ لأنَّ أهل النار مع كونهم يُعذبون بالزمهير هم في النار أيضاً.

الثاني: انه استثناء من الزمان الدال عليه قوله: "خالدین فیها ما دامت السموات والأرض" والمعنى: إلا الزمان الذي شاءه الله فلا يُخلدون فيها.

(8/348)

الثالث: أنه مِنْ قَوْلِهِ: "ففي النار" و "ففي الجنة"، أي: إلا الزمان الذي شاءَهُ اللهُ فلا يكون في النار ولا في الجنة، ويمكن أن يكون هذا الزمانُ المستثنى هو الزمان الذي يَفْصِلُ اللهُ فيه بين الخلق يومَ القيامة إذا كان الاستثناءُ مِنَ الكون في النار أو في الجنة، لأنه زمانٌ يخلو فيه الشقيُّ والسعيدُ مِنْ دخول النار والجنة، وأما إن كان الاستثناءُ مِنَ الخلود يمكن ذلك بالنسبة إلى أهل النار، ويكون الزمانُ المستثنى هو الزمان الذي فات أهل النار العصاة من المؤمنين الذي يَخْرُجُونَ مِنَ النار وَيَدْخُلُونَ الجنة فليسوا خالدين في النار، إذ قد أخرجوا منها وصاروا إلى الجنة. وهذا المعنى مَرْوِيٌّ عن قتادة والضحاك وغيرهما، والذين سَبَقُوا على هذا شامل للكفار والعصاة، هذا في طرفِ الأشقياء العُصاة ممكنٌ، وأما حقُّ الطرف الآخر فلا يتأتى هذا التأويلُ فيه؛ إذ ليس منهم مَنْ يدخل الجنة ثم لا يُخَلد فيها.

قال الشيخ: يمكن ذلك / باعتبار أن يكونَ أريد الزمان الذي فات أهل النار العصاة من المؤمنين، أو الذي فات أصحاب الأعراف، فإنه بفوات تلك المدة التي دخل المؤمنون فيها الجنة وُخِلدوا فيها صدَّق على العصاة المؤمنين وأصحاب الأعراف أنهم ما خُلدوا في الجنة تخليدًا مَنْ دخلها لأول وهلة".
الرابع: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو قوله: "ففي النار" و "ففي الجنة"؛ لأنه لَمَّا وقع خبراً تحمّل ضميرَ المبتدأ.

(8/349)

الخامس: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الحال وهو "خالدين"، وعلى هذين القولين تكون "ما" واقعةً على مَنْ يعقل عند مَنْ يرى ذلك، أو على أنواع مَنْ يعقل كقوله: {مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} والمراد بـ"ما" حينئذٍ العصاة من المؤمنين في طرفِ أهل النار، وأما في طرفِ أهل الجنة فيجوز أن يكونوا هم أو أصحاب الأعراف، لأنهم لم يدخلوا الجنة لأول وهلة ولا خُلدوا فيها خلودًا مَنْ دَخَلَهَا أولاً.

السادس: قال ابن عطية: "قيل: إنَّ ذلك على طريق الاستثناء الذي نَدَبَ الشارحُ إلى استعماله في كل كلام فهو كقوله: {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ}، استثناء في واجب، وهذا الاستثناء هو في حكم الشرط، كأنه قال: إِنْ شاء الله، فليس يحتاج أن يُوصَفَ بمتصل ولا منقطع".

السابع: هو استثناءٌ من طول المدة، ويروى عن ابن مسعود وغيره، أنَّ جهنمَ تخلو مِنَ الناس وتَحْفِقُ أبوابها فذلك قوله: {إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ}. وهذا مردودٌ بظواهر الكتاب والسنة، وما ذكرته عن ابن مسعود فتأويله أنَّ جهنم هي الدَّرَك الأعلى، وهي تَخْلُو مِنَ العُصاة المؤمنين، هذا على تقدير صحة أم تُقِلُّ عن ابن مسعود.

الثامن: أن "إلا" حرفٌ عطفي بمعنى الواوون فمعنى الآية: وما شاءَ رَبُّكَ زائداً على ذلك.

التاسع: أن الاستثناء منقطع، فيقدَّر بـ"لكن" أو بـ"سوى"، وتَبَيَّنَ بقولك: "لي عليك ألفا درهم، إلا الألف التي كنت أسلفتك" بمعنى سوى تلك، فكأنه قيل: خالدين فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما شاء ربك زائداً على ذلك.

وقيل: سوى ما أعَدَّ لهم مِنْ عذابٍ غيرِ عذابِ النارِ كالزَّمَّهْرِبِرِ ونحوه.
 العاشر: أنه استثناءٌ من مدة السموات والأرض التي قَرَطَتْ لهم في الحياة الدنيا.
 الحادي عشر: أنه استثناءٌ من التدرُّج الذي بين الدنيا والآخرة.

(8/350)

الثاني عشر: أنه استثناءٌ من المسافات التي بينهم في دخول النار، إذ دخولهم إنما هو زُمرًا بعد زُمر.

الثالث عشر: أنه استثناءٌ من قوله: "ففي النار" كأنه قال: إلا ما شاء ربُّك مِنْ تأخُر قوم عن لك، وهذا القولُ مروىٌّ عن أب سعيد الخدري وجابر.
 الرابع عشر: أن "إلا ما شاء" بمنزلة كما شاء، قيل: كقوله: { مَا تَكْحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النَّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ }، أي: كما قَدْ سَلَفَ.

* { وَأَمَّا الَّذِينَ سُبِعُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٍ }

قوله تعالى: { عَطَاءٌ } نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ مِنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "ففي الجنة خالدين" يفتضي إعطاءً وإنعاماً فكانه قيل: يُعْطِيهِمْ عَطَاءً، وَعَطَاءٌ اسْمُ مَصْدَرٍ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِعْطَاءُ عَلَى الْإِفْعَالِ، أَوْ يَكُونُ مَصْدَرًا عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ كَقَوْلِهِ: { أَنْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا }، أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِمَقْدَرٍ مُّوَافِقٍ لَهُ، أَيْ: قَبْتُمْ نَبَاتًا، وَكَذَلِكَ هُنَا يُقَالُ: عَطَوْتُ بِمَعْنَى تَنَاوَلْتُ. وَ"غَيْرٌ مَّجْدُودٌ" تَعْنُهُ. وَالْمَجْدُودُ: الْمَقْطُوعُ، وَيُقَالُ لِقُتَاتِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحِجَارَةِ: "جُذَاذٌ" مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْجَدِّ بِالْمَهْمَلَةِ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ الرَّاعِبَ جَعَلَ جَدًّا بِالْمَهْمَلَةِ بِمَعْنَى قَطَعَ الْأَرْضَ الْمَسْتَوِيَةَ، وَمِنْهُ "جَدٌّ فِي سَبِيلِهِ يَجِدُّ جَدًّا"، ثُمَّ قَالَ: "وَيُضَوَّرُ مِنْ جَدَّدْتُ [الْأَرْضَ] الْقَطْعُ الْمَجْرَدُ فَقِيلَ: جَدَّدْتُ الثُّوبَ إِذَا قَطَعْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ، وَثُوبٌ جَدِيدٌ أَصْلُهُ الْمَقْطُوعُ، ثُمَّ جُعِلَ لِكُلِّ مَا أُحْدِثَ إِِنْشَاؤُهُ". وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَادَتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ ذَكَرْتُ لِهَما نِظَائِرَ نَحْوِ: عَتَا وَعَتْنَا وَكُنْتُ وَكُنْتُ.

* { فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمَوْفُوهُمُ نَصِيبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ }

(8/351)

قوله تعالى: { مِّمَّا يَعْبُدُ } : "ما" / في "مما يعبد" وفي "كما يعبد" مصدرية. ويجوز أن تكون الأولى اسميةً دون الثانية.
 قوله: { لَمَوْفُوهُمُ } قرأ العامة بالتشديد مِنْ وَقَاهُ مُشَدِّدًا، وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصَنٍ

"لَمْؤُفُوهُمْ" بالتخفيف مِنْ أَوْقَى، كقوله: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِيَا}، وقد تقدّم في البقرة أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ.
 قوله: {عَبَّرَ مَنْقُوصٌ} حَالٌ مِنْ "نصيبهم"، وفي ذلك احتمالان، أحدهما: أن تكونَ حَالًا مُؤَكَّدَةً، لِأَنَّ لُفْظَ التَّوْفِيَةِ يُشْعِرُ بِعَدَمِ النِّقْصِ، فَقد اسْتَفِيدَ مَعْنَاهَا مِنْ عَامِلِهَا وَهُوَ شَأْنُ الْمُؤَكَّدَةِ. والثاني: أن تكونَ حَالًا مُبَيَّنَّةً. قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف نُصِبَ "عَبَّرَ مَنْقُوصٌ" حَالًا عَنِ النِّصْبِ الْمَوْقَى؟ قلت: يجوز أن يَوْقَى وَهُوَ نَاقِصٌ وَيَوْقَى وَهُوَ كَامِلٌ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: "وَقَيْتُهُ شَطَرَ حَقِّهِ، وَثَلَّتْ حَقُّهُ، وَحَقُّهُ كَامِلًا وَنَاقِصًا"، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهَا مُبَيَّنَّةٌ؛ إِذْ عَامِلُهَا مُحْتَمَلٌ لِمَعْنَاهَا وَلِغَيْرِهِ. إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ بَعْدَ كَلَامِهِ هَذَا: "وهذه مَعْلُطَةٌ، إِذَا قَالَ: "وَقَيْتُهُ شَطَرَ حَقِّهِ" فَالتَّوْفِيَةُ وَقَعَتْ فِي الشَّيْطَرِ، وَكَذَا فِي الثَّلَثِ، وَالْمَعْنَى: أَعْطَيْتُهُ الشَّيْطَرَ وَالثَّلَثَ كَامِلًا لَمْ أَنْقِصْهُ شَيْئًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَحَقُّهُ كَامِلًا وَنَاقِصًا" أَمَّا كَامِلًا فَصَحِيحٌ، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ التَّوْفِيَةَ تَقْتَضِي الْإِكْمَالَ، وَأَمَّا "وَنَاقِصًا" فَلَا يُقَالُ لِمَنَافَاتِهِ التَّوْفِيَةَ. وَفِي مَعْنَى الشَّيْخِ أَنَّ يُقَالُ: "وَقَيْتُهُ حَقُّهُ نَاقِصًا" نَظَرٌ، إِذْ هُوَ شَائِعٌ فِي تَرْكِيبَاتِ النَّاسِ الْمَعْتَبَرِ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّوْفِيَةِ مُطْلَقُ النَّادِيَةِ".

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاحْتَلَفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ }

(8/352)

قوله تعالى: {فَاحْتَلَفَ فِيهِ}: أي في الكتاب، و"في" على بابها من الظرفية، وهو هنا مجاز، أي: في شأنه. وقيل: هي سببية، أي: هو سبب اختلافهم، كقوله تعالى: {يَذَرُوكُمْ فِيهِ}، أي: يُكْتَرِكُمْ بِسَبَبِهِ. وقيل: هي بمعنى على، ويكون الضمير لموسى عليه السلام، أي: فاحْتَلَفَ عَلَيْهِ. و"مُرِيبٌ" مِنْ أَرَابٍ إِذَا حَصَلَ الرَّيْبُ لِغَيْرِهِ، أَوْ صَارَ هُوَ فِي نَفْسِهِ ذَا رَيْبٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

* { وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ حَبِيرٌ }

قوله تعالى: {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوقِيَنَّهُمْ}: هذه الآية الكريمة مما تكلم الناس فيها قديمًا وحديثًا، وَعَسُرَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ تَلْخِيصُهَا قِرَاءَةً وَتَخْرِيجًا، وَقَدْ سَهَّلَ اللَّهُ تَعَالَى، فَذَكَرْتُ أَقَاوِيلَهُمْ وَمَا هُوَ الرَّاجِحُ مِنْهَا.
 فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: "وَإِنْ" بالتخفيف، والباقون بالتشديد. وَأَمَّا "لَمَّا" فَقَرَأَهَا مُشَدَّدَةً هُنَا وَفِي يَس، وَفِي سُورَةِ الزَّخْرَفِ، وَفِي سُورَةِ {وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ}، ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ فِي الزَّخْرَفِ خِلَافًا: فَرَوَى عَنْهُ هِشَامٌ وَجُهَيْنٌ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ ذَكْوَانَ التَّخْفِيفَ فَقَطْ، وَالْبَاقُونَ قَرَأُوا جَمِيعَ ذَلِكَ بِالتَّخْفِيفِ. وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا: أَنَّ نَافِعًا وَابْنَ كَثِيرٍ قَرَأُوا: "وَإِنْ" وَ"لَمَّا" مَخْفَفَتَيْنِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ حَقَّفَ "أَنَّ" وَتَقَلَّ "لَمَّا"، وَأَنَّ ابْنَ عَامِرٍ وَحَمْزَةً وَحَفْصًا عَنِ عَاصِمٍ شَدَّدُوا "إِنَّ" وَ"لَمَّا" مَعًا، وَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو

والكسائي شَدَّدا "إِنَّ" وَحَفَّفا "لَمَّا". فهذه أربع مراتب للقراء في هذين الحرفين.

(8/353)

هذا في المتواتر، وأما في الشاذ، فقد قرىء أربع قراءات أُخر، إحداها: قراءة أبي الحسن وأبان بن تغلب "وإن كل" بتخفيفها، ورفع "كل"، "لَمَّا" بالتشديد، الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم: "لَمَّا" مشددة منونة، ولم يتعرَّضوا لتخفيف "إِنَّ" ولا لتشديدها. الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: "وإن كل إلا": بتخفيف "إِنَّ" ورفع "كل". الرابعة: قال أبو حاتم: "الذي في مُصحف أبي {وإن من كل إلا ليؤقنهم}." هذا ما يتعلق بها من جهة التلاوة، أما ما يتعلق بها من حيث التخرُّج فقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: "وأما هذه الآية فمعناها على القراءات من أشكال الآيات، وتسهل ذلك بعون الله أن أذكر كل قراءة على حدِّتها وما قيل فيها.

فأما / قراءة الحَرَمِيِّينَ ففيها إعمال إن المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سبويه: "حدَّثنا مَنْ ثَقَّ به أنه سَمِعَ مِنَ العرب مَنْ يقول: "إنَّ عمراً لمنطلقاً" كما قالوا:

2711 - * كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُفَّانِ

(8/354)

قال: "ووجهه من القياس أن "إن" مُشْبِهَةٌ في نصبها بالفعل، والفعلُ يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف نحو: "لم يك زيد منطلقاً" {قَلَّا تَكُ فِي مِرْيَةٍ} وكذلك لا أدرك. قلت: وهذا مذهبُ البصريين، أعني أن هذه الأحرف إذا حُفِّف بعضها جاز أن يُعْمَلَ وأن تُهْمَلَ كـ "إن"، والأكثر الإهمال، وقد أجمع عليه في قوله: {وإن كل لَمَّا جميعٌ لَدَيْنَا [مُخَصَّرُونَ]}، وبعضها يجب إعماله كـ "أن" بالفتح و "كان"، ولكنهما لا يعملان في مُظَهَّر ولا ضمير بارز إلا ضرورةً، وبعضها يجب إهماله عند الجمهور كـ "لكن". وأما الكوفيون فيُوجِبُونَ الإهمال في "إن" المخففة، والسَّماعُ حُجَّةٌ عليهم، بدليل هذه القراءة المتواترة. وقد أنشد سبويه على إعمال هذه الحروفِ مخففةً قوله:

2712 - * كَأَنَّ ظَبِيهَ تَعَطُّوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

قال الفراء: "لم تَسْمَعْ العربَ تُحَفِّفُ وتَعْمَلُ إلا مع المكنى كقوله:

2713 - فلو أُنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي * طَلَّاقِكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

قال: "لأنَّ المكنى لا يَظْهَرُ فيه إعرابٌ، وأما مع الظاهر فالرفع". قلت: وقد

تقدَّم ما أنشده سبويه وقول الآخر:

2714 - * كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُفَّانِ

و [قوله]:
2715 - كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ حُلْبٍ

(8/355)

هذا ما يتعلق بـ"إِنْ". وأما "لَمَّا" في هذه القراءة فاللام فيها هي لامٌ "إِنْ" الداخلة في الخبر، و"ما" يجوز أن تكون موصولةً بمعنى الذي واقعةً على مَنْ يَعْقِلُ كقوله تعالى: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} فأوقع "ما" على العاقل. واللام في "ليوقبتهم" جوابٌ قسمٍ مضمرة، والجملة من القسم وجوابه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإن كلاً للذين وألله ليوقبتهم. ويجوز أن تكون هنا نكرةً موصوفةً، والجملة القسمية وجوابها صفةٌ لـ"ما" والتقدير: وإن كلاً لخلقٍ أو لفريقٍ وألله ليوقبتهم، والموصول وصلته أو الموصوف وصفته خبرٌ لـ"إِنْ". وقال بعضهم: اللام هي الموطئة للقسم، ولما اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ"ما" كما فصل بالألف بين النونين في "يَصْرَبَانِ"، وبين الهمزتين في نحو: أنت. فظاهر هذه العبارة أن "ما" هنا زائدةٌ جي بها للفصل إصلاحاً للفظ، وعبارةً الفارسي مؤذنةً بهذا، إلا أنه جعل اللام الأولى لامٌ "إِنْ" فقال: "العرف أن تدخل لام الابتداء على الخبر، والخبر هنا هو القسم وفيه لام تدخل على جوابه، فلما اجتمع اللامان والقسم محذوف، واتفقا في اللفظ وفي تلقي القسم، فصلوا بينهما كما فصلوا بين إن واللام".

وقد صرح الزمخشري بذلك فقال: "واللام في "لَمَّا" موطئةٌ للقسم و"ما" مزيدةٌ" ونص الحوفي على أنها لام "إِنْ". وقال أبو شامة: "واللام في "لَمَّا" هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية" وفي هذا نظر؛ لأن الفارقة إنما يؤتى بها عند التباسها بالنافية، والالتباس إنما يجيء عند إهمالها نحو: "إن زيد لقاتم" وهي في الآية الكريمة مُعملة فلا التباس بالنافية، فلا يقال إنها فارقة.

(8/356)

فتلخص في كل من اللام و"ما" ثلاثة أوجه، أحدها: في اللام: أنها للابتداء الداخلة على خبر "إِنْ". الثاني: لامٌ موطئةٌ للقسم. الثالث: أنها جوابٌ القسم كزرت تأكيداً. وأحدها في "ما": أنها موصولة. الثاني: أنها نكرة. الثالث: أنها مزيدة للفصل بين اللامين.

وأما قراءة أبي بكر ففيها وجه / ، أحدها: ما ذهب إليه الفراء وجماعة من نحاة البصرة والكوفة، وهو أن الأصل: لَمِنْ ما، بكسر الميم على أنها من الجارة دخلت على "ما" الموصولة أو الموصوفة كما تقرّر، أي: لَمِنْ الذين وألله ليوقبتهم، أو لَمِنْ خلقٍ وألله ليوقبتهم، فلما اجتمعت النون ساكنةً قبل ميم "ما" وجب إدغامها فيها فقلبت ميماً، وأدغمت فصار في اللفظ ثلاثة أمثال، فحقت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ كما ترى "لَمَّا". قال نصر ابن علي الشيرازي. و"وصل من الجارة بـ"ما" فانقلبت النون أيضاً ميماً للإدغام،

فاجتمعت ثلاث ميمات فَحُذِفَتْ إحداهن، فبقي "لَمَّا" بالتشديد". قال: و "ما" هنا بمعنى "مَنْ" وهو اسم لجماعة الناس كما قال تعالى: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} أي مَنْ طَابَ، والمعنى: وَإِنْ كَلَّا مِنَ الَّذِينَ لِيُقَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ، أو جماعة لِيُقَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ". وقد عَيَّضَ المهدويُّ الميمَ المحذوفة فقال: "حُذِفَت الميمُ المكسورة، والتقدير، لِمَنْ خَلِقَ لِيُقَفِّيَهُمْ".

(8/357)

الثاني: ما ذهب إليه المهدويُّ ومكي وهو: أن يكونَ الأصل: لَمَنْ ما بفتح ميم "مَنْ" على أنها موصولة أو موصوفة، و "ما" بعدها مزيدٌ فقال: "فقلبت النونُ ميماً، وأدغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاثُ ميمات، فَحُذِفَت الوُسْطَى منهن، وهي المبدلةُ من النون، ف قيل "لَمَّا". قال مكي: "والتقدير: وَإِنْ كَلَّا لَحَلَّقَ لِيُقَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ"، فترجعُ إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف، وهذا الذي حكاه الزجاجُ عن بعضهم فقال: "رَعَمَ بعضُ النحويين أن أصله لَمَنْ ما، ثم قلبت النون ميماً، فاجتمعت ثلاثُ ميمات، فَحُذِفَت الوسطى" قال: "وهذا القولُ ليس بشيءٍ، لأنَّ "مَنْ" لا يجوز حَذْفُ بعضها لأنها اسمٌ على حرفين".

وقال النحاس: "قال أبو إسحاق: هذا خطأ، لأنه تُحذف النونُ مِنْ "مَنْ" فيبقى حرفٌ واحد". وقد رَدَّه الفارسيُّ أيضاً فقال: "إذ لم يَفْعَوْ الإِدْغَامَ على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم في نحو "قدم مالك" فإن لا يجوزُ الحَذْفُ أَجْدَرُ" قال: "على أن في هذه السورة ميماتٍ اجتمعت في الإِدْغَامَ أكثرَ ممَّا كانتُ تجتمع في "لَمَنْ ما" ولم يُحذف منها شيءٌ، وذلك في قوله تعالى: {وَعَلَى أُمَّم مِّمَّن مَعَكَ}، فإذا لم يُحذف شيءٌ مِنْ هذا فإن لا يُحذفَ تَمَّ أَجْدَرُ". قلت: اجتمع في "أمم مَمَّن مَعَكَ" ثمانية ميماتٍ وذلك أن "أمماً" فيها ميمان وتونين، والتونين يُقلب ميماً لإِدْغَامِهِ في ميم "مِنْ" ومعنا نونان: نونٌ مِنْ الجارة ونون مِنْ الموصولة فيقلبان أيضاً ميماً لإِدْغَامِهِمَا في الميم بعدهما، ومعنا ميم "معك"، فَحَصَلَ معنا خمسُ ميماتٍ ملفوظ بها، وثلاثٌ منقلبةٌ إحداها عن تونين، واثنان نون.

واستدلَّ الفراء على أن أصل "لَمَّا" "لِمَنْ ما" بقول الشاعر:
2716 - وَإِنَّا لِمِنْ ما تَصْرِبُ الكِبشَ صَرْبَةً * على رأسه ثُلقي اللسانَ من الفم
وبقول الآخر:

(8/358)

2717 - وَإِنِّي لِمِنْ ما أُصْدِرُ الأمرَ وجهه * إذا هو أَعْيَا بالسبيل مِصادِرُهُ
قلت: وقد تقدَّم في سورة آل عمران في قراءة مَنْ قرأ {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا أُنزِلْتُمْ} بتشديد "لَمَّا" أن الأصل: "لمن ما" ففعل فيه ما تقدَّم،

وهذا أحد الأوجه المذكورة في تخريج هذا الحرف في سوره، وذكرْتُ ما قاله الناسُ فيه، فعليك بالنظر فيه.
وقال أبو شامة: "وما قاله الفراء استنباطُ حسنٌ وهو قريبٌ من قولهم: {لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي} إن أصله: لكن أنا، ثم حُذِفَتِ الهمزة، وأدغمتِ النونُ في النون، وكذا قولهم: "أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلِقْتِ، قالوا: المعنى لَأَنْ كُنْتَ مِنْطَلِقًا".
قلت: وفيما قاله نظرٌ؛ لأنه ليس فيه حَدْلًا البتة، وإنما كان يَحْسُنُ التنظيرُ أن لو كان يما جاء به إدغامٌ، ثم حُذِفَ، وَأَمَّا مَجْرَدُ التنظيرِ بالقلبِ والإدغامِ فغيرُ طائل.

ثم قال أبو شامة: "وما أحسنَ ما استخرج الشاهد من البيت" يعني الفراء، ثم الفراء أراد أن يجمع بين قراءتي / التخفيف والتشديد مِنْ "لَمَّا" في معنى واحد فقال: "ثُمَّ تُخَفَّفُ كَمَا قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ {وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}.
بحذف الياء عند الياء، أنشدني الكسائي:
2718 - وَأَشَمَّتِ الْعُدَاةَ بِنَا فَاصْحُوا * لَدَيْ يَتَبَاشَرُونَ بِمَا لَقِينَا

فحذف ياءه لاجتماع الياءات". قلت: الأولى أن يُقال: حُذِفَتِ يَاءُ الإِضَافَةِ مِنْ "لَدَيْ" فبقيت الياءُ الساكنةُ قبلها المنقلبةُ من الألفِ في "لدى" وهو مِثْلُ قراءة مَنْ قَرَأَ {يَابُئِي} بالإسكان على ما سَبَقَ، وَأَمَّا الياءُ مِنْ "يتباشرون" فثابتةٌ لدلالاتها على المضارعة.
ثم قال الفراء: "ومثله:
2719 - كَأَنَّ مِنْ آخِرِهَا إِقْدَامِ

(8/359)

يريد: إلى القادم، فحذف اللام عند اللام". قلت: توجيهُ قولهم: "من آخرها إقْدَامِ" أن ألف "إلى" حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وذلك أن ألف "إلى" ساكنة ولام التعريف من "القادم" ساكنة، وهمزةُ الوصل حُذِفَت دَرَجًا، فَلَمَّا التقيَا حُذِفَ أولهما فالتقى لآمان: لآم "إلى" ولامُ التعريف، فحُذِفَتِ الثانيةُ على رأيه، والأولى؛ لأنَّ الثانيةَ دالةٌ على التعريف لم يَبْقَ مِنْ حَرْفِ "إلى" غير الهمزة فاتصلت بلام "القادم" فبقيت الهمزة على كسرِها، فهذا تَلْفِظُ بهذه الكلمة مِنْ آخِرِهَا: "إِ الْقَادِمِ" بهمزة مكسورة ثابتة درجاً لأنها همزة القطع.
قال أبو شامة: "وهذا قريبٌ مِنْ قولهم "ملكذب" و "علماء بنو فلان" و "بلعنبر" يريدون: من الكذب، وعلى الماء بنو فلان، وبنو العنبر". قلت: يريد قوله:

2720 - أَبْلَغُ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً * غَيْرُ الَّذِي [قَدْ] يُقَالُ مَلْكَذِبٌ

وقول الآخر:

2721 - فَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ فِعْلِهِ * وَلَكِنْ طَفَعَتْ عُلَمَاءُ عُرْلَهُ خَالِدٍ
وقد ردَّ بعضهم قولَ الفراءِ بأنَّ نونَ "مِنْ" لا تُحْذَفُ إلا في ضرورة وأنشد:

ملكذب،
قالاثل: أَنَّ أَصْلَهَا "لَمَّا" بالتخفيف ثم شُدِّدَت، وإلى هذا ذهب أبو عثمان. قال الزجاج: "وهذا ليس بشيءٍ لَأَنَّ لِسَانَنَا ثَقِيلٌ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَأَيْضًا فَلَعْنَةُ الْعَرَبِ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ يُحَقِّقُونَ مَا كَانَ مَثَقَلًا نَحْوُ: "رُبَّ" فِي "رُبَّ".

وقيل في توجيهه: إنما يكونُ في الحرف إذا كان آخرًا، والميم هنا حشوٌ لأن الألف بعدها، إلا أن يقال: إنه أجرى الحرف المتوسط مُجرى المتأخر كقوله:

2722 - * مثل الحريقِ وأقَّ القَصَبَا

يريد: القصب، فلَمَّا أبعَ الفتحة تولد منها ألف، وضَعَف الحرف، وكذلك قوله:
2723 - بيازِلِ وَجَنَاءِ أَوْ عَيْهَلِي

(8/360)

شدَّ اللام مع كونها حِشْوًا بياء الإِطْلَاق. وقد يُقَرَّرُ بأن الألف والياء في هذين البيتين في حكم المطرح، لأنهما نشأ من حركة بخلاف الألف "لما" فإنها أصلية ثابتة، وبالجملة فهو وجهٌ ضعيفٌ جداً.
الرابع: أن أصلها "لَمَّا" بالتنوين ثم بُني منه فَعَلِي، فإن جَعَلْتَ أَلْفَهُ للتأنيث لم تصرِّفه، وإن جَعَلْتَهَا للإلحاق صَرَّفْتَهُ، وذلك كما قالوا في "تسرى" بالتنوين وعدمه، وهو مأخوذٌ مِنْ قَوْلِكَ لَمَمْتُهُ أَي: جَمَعْتَهُ، والتقدير: وإن كلاً جَمِيعاً ليوقيئهم، ويكون "جميعاً" فيه معنى التوكيد ككل، ولا شك أن "جميعاً" يفيد معنى زائداً على "كل" عند بعضهم. قال: "وبدل على ذلك قراءةٌ مَنْ قَرَأَ "لَمَّا" بالتنوين".

الخامس: أن الألف "لَمَّا" بالتنوين أيضاً، ثم أُبدِلَ التنوينَ أَلْفاً وقفاً، ثم أُجرى الوصل مُجرى الوقف. وقد مَنَعَ من هذا الوجه أبو عبيد قال: "لأن ذلك إنما يجوز في الشعر" يعني إبدالَ التنوين أَلْفاً وصلّاً إجراءً له مُجرى الوقف، وسيأتي توجيهه قراءة "لَمَّا" بالتنوين بعد ذلك.
وقال أبو عمرو ابن الحاجب: "استعمالُ "لَمَّا" في هذا المعنى بعيد، وحذفُ التنوين مِنْ المنصرف في الوصل أبعد، فإن قيل: لَمَّا فَعَلِي من اللَمِّ، ومُنِعَ الصرف لأجل ألف التأنيث، والمعنى فيه مثل معنى "لَمَّا" المنصرف فهو أبعد، إذ لا يُعرف "لَمَّا" فَعَلِي بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يُميلوا كَمَنْ أَمال، وهو خلافُ الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم".
السادس: أن "لَمَّا" زائدة كما تزداد "إلا" قاله أبو الفتح وغيره، وهذا وجهٌ لا اعتبارٌ به فإنه مبنيٌّ على وجه ضعيف أيضاً، وهو أن "إلا" تأتي زائدةً.

(8/361)

السابع: أن "إن" نافيةٌ بمنزلة "ما"، و "لَمَّا" بمعنى "إلا" فهي كقوله: {إن كلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلِيهَا} أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها، {وإن كلُّ ذلك لَمَّا مَتَاعٌ} أي: ما كلُّ ذلك إلا متاع / واعتُرض على هذا الوجه بأن "إن" النافية لا تنصب الاسم بعدها، وهذا اسمٌ منصوبٌ بعدها. وجاب بعضهم عن ذلك بأن "كلاً" منصوبٌ بإضمار فعل، فقدَّره قومٌ منهم أبو عمر ابن الحاجب: وإن أرى كلاً، وإن أعلم، ونحوه، قال: "ومن ههنا كانت أقلُّ إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غيرٌ مستبعدٍ ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع

بعد حرف النفي استبعاداً ولذلك اختلف في مثل قوله:
2724 - ألا رجلاً جزاه الله خيراً * يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

(8/362)

هل هو ممنسوب بفعل مقدر أو تون ضرورة؟ فاختار الخليل إضمار الفعل، واختار يونس التنوين للضرورة، وقدره بعضهم بعد "لَمَّا" مِنْ لَفْظِ "لِيُوقِنَهُمْ" والتقدير: وإن كلاً إلا ليوقين ليوقينهم. وفي هذا التقدير بُعد كبير أو امتناع؛ لأن ما بعد "إلا" لا يعمل فيما قبلها. واستدل أصحاب هذا القول - أعني مجيء "لَمَّا" بمعنى "إلا" - بنص الخليل وسيبويه على ذلك، ونصره الزجاج، قال بعضهم: "وهي لغة هذيل يقولون: سألتك بالله لَمَّا فعلت أي: إلا فعلت". وقد أنكر الفراء وأبو عبيدة ورود "لَمَّا" بمعنى إلا، قال: أبو عبيدة: "أَمَّا مَنْ شَدَّدَ "لَمَّا" بتأويل "إلا" فلم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: "قام القوم لَمَّا أخاك" يريد: إلا أخاك، وهذا غير موجود. وقال الفراء: "وأَمَّا مَنْ جَعَلَ "لَمَّا" بمنزلة "إلا" فهو وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب في اليمن: "بالله لَمَّا قمت عنا"، و"إلا قمت عنا"، فأَمَّا في الاستثناء فلم تَقُلْه في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لَمَّا زيدا".

(8/363)

فأبو عبيد أنكر مجيء "لَمَّا" بمعنى "إلا" مطلقاً، والفراء جَوَّز ذلك في القسم خاصة، وتبعه الفارسي في ذلك فإنه قال في تشديد "لَمَّا" في هذه الآية: "لا يصلح أن تكون بمعنى "إلا"؛ لأن "لَمَّا" هذه لا تفارق القسم" ورد الناس قوله بما حكاه الخليل وسيبويه، وبأنها لغة هذيل مطلقاً، وفيه نظر، فإنهم لَمَّا حَكُوا اللغة الهذيلية حَكَوْهَا في القسم كما تقدم من نحو: "تَشَدُّتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فعلت" و"أسلك بالله لَمَّا فعلت". وقال أبو علي أيضاً مستشكلاً لتشديد "لَمَّا" في هذه السورة على تقدير أن "لَمَّا" بمعنى "إلا" لا تختص بالقسم ما معناه: أن تشديد "لَمَّا" ضعيف سواء شددت "إن" أم حَقَّقْتَ، قال: "لأنه قد نُصِبَ بها "كلاً"، وإذا نُصِبَ بالمخففة كانت بمنزلة المثقلة، وكما لا يَحْسُن: "إن زيدا إلا منطلق"، لأن الإيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجاب مؤكد، فلذا لا يَحْسُن: إن زيدا لَمَّا مُنْطَلِقٌ لأنه بمعناه، وإنما ساع: "تَشَدُّتُكَ اللَّهُ إِلَّا فعلت ولَمَّا فعلت" لأن معناه الطلب، فكأنه قال: ما أطلب منك إلا فَعَلْكَ، فحرفُ النفي مرادٌ مثل: {تَاللَّهِ تَفْتُوا}، ومثل ذلك أيضاً بقولهم: "سَرَّ أَهُرُّ ذَانَابٌ" أي: ما أهره إلا شر، قال: "وليس في الآية معنى النفي ولا الطلب. وقال الكسائي: "لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا". قال الفارسي: "ولم يُبَعْدُ فيما قال". وروي عن الكسائي أيضاً أنه قال: "الله عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ بهذه القراءة، لا أعرف لها وجهاً".

(8/364)

الثامن: قال الزجاج: "قال بعضهم قولاً ولا يجوز غيرُه: "إِنَّ" لَمَّا" في معنى إلا، مثل {إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} ثم أتبع ذلك بكلام طويل مشكل حاصله يرجع إلى أن معنى "إِنَّ زَيْدٌ لَمَنْطَلِقُ": ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرَبْتُ المشددة كذلك في هذا المعنى إذا كانت اللام في خبرها، وعملها النصب في اسمها باق بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنى نفيٌّ بـ"إِنَّ" وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، وَلَمَّا بمعنى إلا". قلت: قد تقدّم إنكارُ أبي علي على جوازِ "إلا" في مثل هذا التركيب فكيف يجوز "لَمَّا" التي بمعناها؟
وأما قراءةُ ابن عامر وحمزة وحفص ففيها وجوه، أحدها: أنها "إِنَّ" المشددة على حالها، فلذلك نُصب ما بعدها على أنه اسمها، وأما "لَمَّا" فالكلامُ فيها كما تقدم من أن الأصل "لَمِنْ" ما" بالكسر أو "لَمَنْ" ما" بالفتح، وجميعُ تلك الأوجه التي ذكرتها تعودُ ههنا. والقولُ بكونها بمعنى "إلا" مُشْكِلٌ كما تقدّم تحريره عن أبي علي هنا.

الثاني: قال المازنيُّ: "إِنَّ" هي المخففة تُقَلِّتُ، وهي نافيةٌ بمعنى "ما" كما حُقِّقَتْ "إِنَّ" ومعناها المثقلة و "لَمَّا" بمعنى "إلا". وهذا قولٌ ساقطٌ جداً لا اعتبارٌ به، لأنه لم يُعْهَدَ تثقيبُ "إِنَّ" النافية، وأيضاً فـ"كلاً" بعدها منصوبٌ، والنافيةُ لا / تَنْصِبُ.

(8/365)

الوجه الثالث: أن "لَمَّا" هنا هي الجازمة للمضارع حُذِفَ مجزومُها لفهم المعنى. قال الشيخ أبو عمرو ابن الحاجب في أماليه: "لَمَّا" هذه هي الجازمةُ فَحُذِفَ فِعْلُهَا للدلالةِ عليه، لما ثبت من جوازِ حَذْفِ فِعْلِهَا في قولهم: "حَرَجْتُ وَلَمَّا" و "سافرتُ وَلَمَّا" وهو شائعٌ فصيح، ويكون المعنى: وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا يُهْمَلُوا أو يُتْرَكُوا لما تقدّم من الدلالةِ عليه من تفصيل المجموعين بقوله {فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ}، ثم فَصَّلَ الأشقياءَ والسعداءَ، ومجاراتهم، ثم بيّن ذلك بقوله {لِيُؤْفِقَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}، قال: "وما أعرفُ وجهاً أشبهَ من هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده من جهةٍ أن مثله لم يَرِدْ في القرآن"، قال: "والتحقيقُ يَأْبَى استعباده". قلت: وقد تصَّ النحويون على أن "لَمَّا" يُحذف مجزومُها باطراد، قالوا: لأنها لنفي قد فَعَلَ، وقد يُحذف بعدها الفعل كقوله:
2725 - أَفِدُ الترحلَ غيرَ أن رُكابتنا * لَمَّا تَرُلُ برحالنا وكانُ قِدِ
أي: وكان قد زالت، فكذلك مَنَفِيهِ، ومَمَّنَ تصَّ عليه الزمخشري، على حَذْفِ مجزومها، وأنشد يعقوب على ذلك في كتاب "معاني الشعر" له قول الشاعر:
2726 - فَجُنْتُ قَبورُهمُ بَدْءاً وَلَمَّا * فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبتَه
قال: "قوله "بدءاً"، أي: سيداً، وبَدْءُ القومِ سيدهم، وبَدْءُ الجَزورِ خيرٌ أنصباها، قال: "وقول "ولما"، أي: ولما أكنُ سيِّداً إلا حينَ ماتوا فإني سُدتُ بعدهم، كقول الآخر:

2727 - حَلَّتِ الدِّيارُ فسُدَّتْ غيرَ مُسَوِّدٍ * ومن العناءِ تُفَرِّدي السُّودِ
قال: "ونظيرُ السكوتِ على "لَمَّا" دونَ فعلها السكوت على "قد" دونَ فعلها في قول النابغة: أَفِدَ الترحُلُ: البيت". قلت: وهذا الوجهُ لا خصوصيةً له بهذه القراءة، بل يجيء في قراءة مَنْ شَدَّدَ "لَمَّا" سواءً شَدَّدَ "إِنَّ" أو خَفَّفَهَا.

(8/366)

وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فواضحة جداً، فإنها "إِنَّ" المشددة عَمِلَتْ عملها، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر "إِنَّ"، والثانية جواب قسم محذوف، أي: وَإِنَّ كَلَامًا لِلَّذِينَ وَاللَّهِ لِيُوقِنَهُمْ، وقد تقدّم وقوع "ما" على العقلاء مقرراً، ونظير هذه الآية قوله تعالى: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ} غير أن اللام في "لَمَنْ" داخلة على الاسم، وفي "لَمَّا" داخلة على الخبر. وقال بعضهم: "ما" هذه زائدة زيدت للفصل بين اللامين: لام التوكيد ولام القسم. وقيل: اللام في "لَمَّا" موطنه للقسم مثل اللام في قوله تعالى: {وَلَيْنُ أَشْرَكَتْ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ}، والمعنى: وَإِنَّ جَمِيعَهُمْ وَاللَّهِ لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ وَإِيمَانٍ وَجُحُودٍ.

وقال الفراء عند ذكره هذه القراءة: "جَعَلَ "ما" اسماً للناس كما جاز {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}، ثم جَعَلَ اللام التي فيها جواباً لِإِنَّ، وجعل اللام التي في "لِيُوقِنَهُمْ" لَمَّا دَخَلَتْ على نية يمين فيما بين "ما" وصلتها كما يقول: "هذا مَنْ لِيَدَّهَبَنَّ"، و "عندي ما لَعَبْرُهُ خَيْرٌ مِنْهُ" ومثله: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ}. ثم قال بعد ذلك ما يدل على أن اللام مكررة فقال: "إِذَا عَجَلْتَ العرْبُ بِاللَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا أَعَادُوهَا إِلَيْهِ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لِإِلَيْكَ لِمُحْسِنٍ، ومثله: 2728 - ولو أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعْرَبَةً * لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَأُبْدَّ مَصْرَعًا قال: "أُدْخِلْهَا فِي "بَعْد"، وليس بموضعها، وسمعت أبا الجراح يقول: "إني لبحمد الله لصالح".

(8/367)

وقال الفارسي في توجيه هذه القراءة: "وجهها بين وهو أنه نَصَبَ "كَلَامًا" بِإِنَّ، وأدخل لام الابتداء في الخبر، وقد دَخَلَتْ في الخبر لامٌ أخرى، وهي التي يُتَلَقَّى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، فلَمَّا اجتمعت اللامان فُصِلَ بينهما كما فُصِلَ بين "إِنَّ" واللام، فدَخَلَتْهَا وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً للفصل، ومثله في الكلام: "إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لِيَنْطَلِقَنَّ".

فهذا ما تلخص لي من توجيهات هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تحقّق له، فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلامه، قال المبرد: - وهي جَرَاءُ لَمَّا خَارِجٌ. وهذا مردودٌ عليه. قال الشيخ: "وليس تركيبُ الآية كتركيبِ المثال الذي قال وهو: "إِنَّ زَيْدًا لَمَّا خَارِجٌ"، هذا المثالُ لِحْنٌ". / قلت: إن عني أنه ليس مثله في التركيب من كل وجه فمُسَلَّمٌ، ولكن ذلك لا يفيد فيما نحن بصدده، وإن عني أنه ليس مثله في كونه دخلت "لَمَّا" المشددة على خبر إِنَّ فليس كذلك بل هو مثله في ذلك، فتسليمه اللحن في المثال المذكور ليس بصواب، لأنه يستلزم ما لا يجوز أن يقال. وقال أبو جعفر: "القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حكى عن محمد بن يزيد أنه قال: "إِنَّ هذا لا يجوز، ولا يقال: "إِنَّ زَيْدًا إِلَّا لأضربته"، ولا "لَمَّا

لأضربنه". قال: "وقال الكسائي: اللُّهُ عَزَّ وَجَلَّ أعلم، لا أعرف لهذه القراءة وجهاً" وقد تقدّم ذلك، وتقدّم أيضاً أن الفارسي قال: "كما لا يحسن: "إِنَّ زَيْدًا إِلَّا لمنطلق"، لأنَّ "إلا" إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مؤكّد، فكذا لا يحسن "إِنَّ زَيْدًا لما منطلق"، لأنه بمعناه، وإنما ساع "تَشَدُّتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فعلت" إلى آخر ما ذكرته عنه. وهذه كلها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنها معارضة للمتواتر القطعي.

(8/368)

وأما القراءات الشاذة فأولها قراءة أَبِي وَمِنْ تبعه: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا} بتخفيف "إِنْ" ورفع "كل" على أنها إن النافية و"كل" مبتدأ، و"لَمَّا" مشددة بمعنى إلا، و"لِيُوقِيَهُمْ" جوابٌ قسم محذوف، وذلك القسيم وجوابه خبرٌ المبتدأ، وهي قراءةٌ جليّة واضحة كما قرؤوا كلهم: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ} ومثله: {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعٌ}، ولا التفات إلى قولٍ مَنْ نفي أن "لَمَّا" بمنزلة إلا فقد تقدّمت أدلته.

وأما قراءة البيهقي وابن أرقم "لَمَّا" بالتشديد منونة فـ"لَمَّا" فيها مصدرٌ مِنْ قولهم: "لَمَّمْتُهُ - أي جمعته - لَمًّا"، ومنه قوله تعالى: {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاتِ أَكْلًا لَمًّا} ثم في تخريجه وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح، وهو أن يكون منصوباً بقوله: "ليوقيتهم" على حدّ قولهم: "قياماً لأقومتن، وعوداً لأقعدن" والتقدير: توفية جامعة لأعمالهم ليوقيتهم، يعني أنه منصوبٌ على المصدر الملاقي لعامله في المعنى دون الاشتقاق.

والثاني: ما قاله أبو عليّ الفارسي وهو: أن يكون وصفاً لـ"كل" وصفاً بالمصدر مبالغة، وعلى هذا فيجب أن يقدر المضاف إليه "كل" نكرة ليصحّ وصف "كل" بالنكرة، إذ لو قدر المضاف معرفة لتعرّقت "كل"، ولو تعرّقت لامتنع وصفها بالنكرة فلذلك قدر المضاف إليه نكرة، ونظير ذلك قوله تعالى: {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاتِ أَكْلًا لَمًّا}، فوقع "لَمَّا" نعتاً لـ"أكلاً" وهو نكرة. قال أبو عليّ: "ولا يجوز أن يكون حالاً لأنه لا شيء في الكلام عاملٌ في الحال".

(8/369)

[وظاهر عبارة الزمخشري أنه تأكيدٌ تابعٌ لـ"كلًا" كما يتبعها أجمعون، أو أنه منصوبٌ على النعت لـ"كلًا"] فإنه قال: {وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ} كقوله "أكلاً لَمًّا" ملمومين بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإن كلًّا جميعاً، كقوله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} انتهى. لا يريد بذلك أنه تأكيدٌ صناعيٌّ، بل فسّر معنى ذلك، وأراد أنه صفةٌ لـ"كلًا"، ولذلك قدره بمجموعين. وقد تقدّم لك في بعض توجيهات "لَمَّا" بالتشديد من غير تنوين أن المنون أصلها، وإنما أجري الوصلُ مجرى الوقف، وقد عُرف ما فيه. وخبرٌ "إِنْ" على هذه القراءة هي جملة القسم المقدر وجوابه سواءً في ذلك تخريجٌ أبي الفتح وتخریجُ شيخه.

وأما قراءة الأعمش فواضحة جداً وهي مفسرة لقراءة الحسن المقدمه، لولا ما فيها من مخالفة سواد الخط.

وأما قراءة ما في مصحف أبي كما نقله أبو حاتم فإن فيها نافية، و "من" زائدة في النفي، و "كل" مبتدأ، و "ليوفينهم" مع قسمة المقدّر خبرها، فتؤول إلى قراءة الأعمش التي قبلها، إذ يصير التقدير بدون "من": {وإن كل إلا ليوفينهم}.

والتنوين في "كلًا" عوض من المضاف إليه. قال الزمخشري: "يعني: وإن كلهم، وإن جميع المختلفين فيه". وقد تقدم أنه على قراءة "لما" بالتنوين في تخريج أبي علي له لا يقدر المضاف إليه "كل" إلا نكرة لأجل نعتها بالنكرة. وانظر إلى ما تضمنته هذه الآية الكريمة من التأكيد، فمنها: التوكيد بـ "إن" و بـ "كل" و بلام الابتداء الداخلة على خبر "إن" وزيادة "ما" على رأي، وبالقسم المقدّر وباللام الواقعة جواباً له، وبنون التوكيد، وبكونها مشددة، وإردافها بالجملة التي بعدها من قوله {إنه بما يعملون خير} فإنه يتضمن وعيداً شديداً للعاصي ووعداً صالحاً للطائع.

(8/370)

وقرأ / العامّة "يعملون" بياء الغيبة، جرياً على ما تقدم من المختلفين. وقرأ ابن هرمز "بما تعملون" بالخطاب فيجوز أن يكون التفاتاً من عيبة إلى خطاب ويكون المخاطبون هم الغيب المتقدمون، ويجوز أن يكون التفاتاً إلى خطاب غيرهم.

* { فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطعوا إنّه بما تعملون بصير }

قوله تعالى: {كَمَا أَمَرْتُ}: الكاف في محل نصب: إمّا على النعت لمصدرٍ محذوف، كما هو المشهور عند المعريين. قال الزمخشري: "أي: استقم استقامةً مثل الاستقامة التي أمرت بها على جادة الحق غير عادل عنها"، وإمّا على الحال من ضمير ذلك المصدر واستفعل هنا للطلب كأنه قيل: اطلب الإقامة على الدين، قال: "كما تقول: استغفر، أي: اطلب الغفران". قوله: {وَمَنْ تَابَ مَعَكَ} في "من" وجهان أحدهما: أنّه منصوبٌ على المفعول معه، كذا ذكره أبو البقاء، ويصير المعنى: استقم مصاحباً لمن تاب مصاحباً لك، وفي هذا المعنى بُنِيَ عن ظاهر اللفظ. الثاني: أنه مرفوع، فإنه نسق على المستتر في "استقم"، وأغنى الفصل بالجار عن تأكيده بضمير منفصل في صحة العطف، وقد تقدم لك هذا البحث في قوله {أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ} وأنّ الصحيح أنه من عطف الجملة لا من عطف المفردات، ولذلك قدره الزمخشري: "فاستقم أنت وليستقم من تاب" فقدّر الرفع له فعلاً لائقاً برفعه الظاهر.

وقرأ العامّة {بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} بالتاء جرياً على الخطاب المتقدم. وقرأ الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بالياء للغيبة، وهو التفات من خطاب

لغيبه عكس ما تقدم في {يَمَا يَعْمَلُونَ حَبِيرٌ}

* { وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ }

(8/371)

قوله تعالى: { وَلَا تَرْكَبُوا } : قرأ العامَّة بفتح التاء والكاف، والماضي من هذا ركن بكسر العين كَعَلِمَ، وهذه هي الفصحى، كذا قال الأزهرى. قال غيره: "وهي لغه قريش". وقرأ أبو عمرو في رواية "بِرَكَبُوا"، وقد تقدّم تقان ذلك أو هذا الموضوع.

وقرأ قتادة وطلحة والأشهب بن رميلة - ورويت عن أبي عمرو - "تَرْكَبُوا" بضم العين، وهو مضارع رَكَنَ بفتحها كَقَتَلَ يَقْتُلُ. وقال بعضهم: "هو من التداخل" يعني أَنَّ مَنْ نَطَلِقَ بِـ"رَكَبَ" بكسر العين قال: "يَرْكُنُ" بضمها، وكان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَفْتَحَ، فلما صَمَّمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتَعْنَى بِلُغَةٍ غَيْرِهِ فِي الْمَضَارِعِ عَنِ لُغَتِهِ، وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَلَا ضَرُورَةَ بِنَا إِلَى ادِّعَاءِ التَّدَاخُلِ بَلْ تَدَّعَى أَنَّ مَنْ قَتَحَ الْكَافَ أَخَذَهُ مِنْ رَكَبَ بِالْكَسْرِ، وَمَنْ صَمَّمَهَا أَخَذَهُ مِنْ رَكَنَ بِرُكْنٍ، بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْفَتْحِ فِي الْمَضَارِعِ، وَبِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي مَعَ الضَّمِّ فِي الْمَضَاعِرِ". وَبَشَدِّ أَيْضًا قَوْلِهِمْ رَكَنَ يَرْكُنُ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا وَهُوَ مِنَ التَّدَاخُلِ، فَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ يُقَالُ: رَكَبَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَرَكَنَ بِفَتْحِهَا وَهِيَ لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ، زَادَ الْكَسَائِيُّ "وَجَدَّ"، وَفِي الْمَضَارِعِ ثَلَاثٌ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ "بِرَكَبُوا" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَرْكَنَهُ إِذَا أَمَّالَهُ، فَهُوَ مِنْ بَابِ "لَا أَرَيْتَكَ هَهْنَا" وَ {قَلَّا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ} وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَالرُّكُونُ: الْمَيْلُ، وَمِنْهُ الرُّكْنُ لِلِاسْتِنَادِ إِلَيْهِ.

قوله: { فَتَمَسَّكُمُ } هُوَ مِنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْ فِي جَوَابِ النَّهْيِ. وَقَرَأَ ابْنُ وَثَابٍ وَعَلْقَمَةُ وَالْأَعْمَشُ فِي آخِرِينَ "فَتَمَسَّكُمُ" بِكَسْرِ التَّاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(8/372)

قوله: { وَمَا لَكُم } هذه الجملة يجوز أن تكونَ حَالِيَّةً، أَي: تَمَسَّكُمُ حَالَ انْتِفَاءٍ نَاصِرِكُمْ. وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وَ "مِنْ أَوْلِيَاءَ": "مِنْ" فِيهِ زَائِدَةٌ: إِمَّا فِي الْفَاعِلِ، وَإِمَّا فِي الْمَبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْجَارَ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى أَشْيَاءَ - أَحَدُهَا النَّفْيِ - رَفَعَ الْفَاعِلَ.

قوله: { ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ } العامَّة على ثبوت نون الرفع لأنه فعلٌ مرفوع، إذ هو من باب عَطَفِ الْجَمَلِ، عَطَفَ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً عَلَى جَمَلَةٍ اسْمِيَّةٍ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِحَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ، عَطَفَهُ عَلَى "تَمَسَّكُمُ"، وَالْجَمَلَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَالِيَّةِ أَوْ الْاسْتِنْفَافِ فَتَكُونُ مُعْتَرِضَةً. وَأَتَى بِـ"ثُمَّ" تَنْبِيْهًا عَلَى تَبَاعُدِ الرَّتَبَةِ.

* { وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ }

قوله تعالى: { طَرَفَيْ النَّهَارِ } : طرف لـ "أَقِم". ويضعف أن يكون طرفاً للصلاة، كأنه قيل: أي: أقم الصلاة ألوافة في هذين الوقتين، والطرف وإن يكن طرفاً، ولكنه لما أضيف إلى الطرف أعرب بإعرابه، وهو كقولك: "أيتته / أول النهار وأخره ونصف الليل" بنصب هذه كلها على الطرف لما أضيفت إليه، وإن كانت ليست موضوعة للطرفية.

وقرأ العامة "زُلفاً" بضم الزاي وفتح اللام، وهي جمع "زُلفة" بسكون اللام، نحو: عُرِف في جمع عُرُفة، وظلم في جمع ظلمة. وقرأ أبو جعفر وابن أبي إسحاق بضمها، وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جمع زُلفة أيضاً، والضم للإتباع، كما قالوا بُسرة وبُسُر بضم السين إتباعاً لضمة الباء. والثاني: أنه اسم مفرد على هذه الرنة كعُتق ونحوه: الثالث: أنه جمع زُليف، قال أبو البقاء: "وقد تُطَق به"، يعني أنهم قالوا: زُليف، وقَعيل يُجمع على فُعَل نحو: رَغيف ورُغف، وقَصيب وقُصَب.

(8/373)

وقرأ مجاد وابن محيصن بإسكان اللام. وفيها وجهان، أحدهما: أنه يُحتمل أن تكون هذه القراءة مخففة من ضم العين فيكون فيها ما تقدّم. والثاني: أنه سكون أصل من باب اسم الجنس نحو: بُسرة وبُسرة من غير إتباع. وقرأ مجاهد وابن محيصن أيضاً في رواية "وزُلفى" بزنة "حُبلى"، جعلوها على صفة الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنى، لأن المعنى على المنزلة الزلفى، أو الساعة الزُلفى، أي: القبية. وقد قيل: إنه يجوز أن يكون أبداً التنوين ألفاً ثم أجرباً الوصل مُج عري الوقف، فإنهما يقرآن بسكون اللام وهو محتمل. وقال الزمخشري: "والزُلفى بمعنى الزُلفة، كما أن القُربى بمعنى القُربة"، يعني أنه مما تعاقب فيه تاء التأنيث وألفه.

وفي انتصاب "زُلفاً" وجهان، أظهرهما: أنه نسق على "طرفي" فينتصب الطرف، إذ المرادُ بها ساعات الليل القريبة. والثاني: أن ينتصب انتصاب المفعول به نسقاً على الصلاة. قال الزمخشري: - بعد أن ذكر القراءات المتقدمة - "وهو ما يقرب من آخر النهار ومن الليل، وقيل: زُلفاً من الليل وقُرباً من الليل، وحققها على هذا التفسير أن تعطف على الصلاة، أي: أقم الصلاة طرفي النهار، وأقم زُلفاً من الليل، على معنى: صلوات تتقرب بها إلى الله عز وجل في بعض الليل".

والزُلفَةُ: أولُ ساعات الليل، قاله ثعلب. وقال الأخفش وابن قتيبة: "الزُلف: ساعات الليل وأناؤه، وكل ساعة منه زُلفَة" فلم يُخصّصه بأول الليل. وقال العجاج:

2729 - ناج طواه الأبنُ ممّا وجفا * طَيّ الليالي زُلفاً قُرُلفاً
سماوة الهلال حتى أحقّوقفا

(8/374)

وأصل الكلمة من "الرُّلْفَى" وهو القُرب، يقال: أَرْلَفَه فَاَرْدَلَفَ، أي: قَرَّبَهُ فاقْتَرَبَ. قال تعالى: {وَأَرْلَفْنَا نَمِّمَ الْأَخْرِبِينَ} وفي الحديث: "أَرْدَلِفُوا إِلَى اللَّهِ بِرَكَعَتَيْنِ". وقال الراغب: "وَالرُّلْفَةُ: الْمَنْزِلَةُ وَالْحُطْوَةُ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَتِ الرُّلْفَةُ فِي مَعْنَى الْعَذَابِ كَاسْتِعْمَالِ الْبِشَارَةِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَزَالِفُ، الْمَرَاقِي، وَسُمِّيَتْ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ لِقُرْبِهِمْ مِنْهُ بِعَدِ الْإِفَاضَةِ". وقوله: {مَنْ اللَّيْلِ} صِفَةٌ لـ "رُلْفَاً".

* { قَلَوَلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ }

قوله تعالى: { قَلَوَلَا كَانَ } "لولا" تحضيضية دخل معنى التفجع عليهم، وهو قريب من مجاز قوله تعالى: {يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ}. وما يُرْوَى عن الخليل أنه قال: "كل" "لولا" في القرآن فمعناها "هلا" إلا التي في الصافات: {لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ {وَلَوْلَا أَنْ تَبْتُلَكَ} {وَلَوْلَا رِجَالٌ} و "من القرون": يجوز أن يتعلق بـ "كان" لأنها هنا تامة، إذ المعنى: فهلا وجد من القرون، أو حدث، ونحو ذلك، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من "أولو بقية" لأنه لو تأخر عنه لجاز أن يكون نعتاً له. و "من قبلكم" حال من "القرون" و "ينهون" حال من "أولو بقية" لتخصه بالإضافة، ويجوز أن يكون نعتاً لـ "أولو بقية" وهو أولى. ويضعف أن تكون "كان" هذه ناقصة لبعد المعنى من ذلك، وعلى تقديره يتعين "من القرون" بالمحذوف على أنه حال، لأن "كان" الناقصة لا تعمل عند جمهور النحاة، ويكون "ينهون" في محل نصب خبراً لـ "كان".

(8/375)

وقرأ العامة: "بقيّة" بفتح الباء وتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفة على فعيلة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاء فيها، والمراد بها حينئذ جند الشيء وخياره، وإنما قيل لجنده وخياره "بقيّة" في قولهم: "فلان بقيّة الناس، وبقيّة الكرام، لأن الرجل يستبقي ممّا يُخرجه أجوده وأفضله، وعليه حُمل بيت الحماسة:

2730 - إِنْ تُدْبِنُوا ثَم تَأْتِنِي بِقِيَّتِكُمْ *

وفي المثل "في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا".
والثاني: أنها مصدر بمعنى البقوى. قال الزمخشري: "ويجوز أن تكون البقيّة بمعنى البقوى، كالتقيّة بمعنى التقوى، أي: فهلا كان منهم ذوو إبقاء على أنفسهم وصيانة لها من سخط الله وعقابه".
وقرأ فرقة / "بقيّة" بتخفيف الياء وهي اسم فاعل من بقي كشجيرة من شجيرة،

والتقدير: أولو طائفة بَقِيَّةِ أي: باقية. وقرأ أبو جعفر وشيبة "بَقِيَّة" بضم الفاء وسكون العين. وقرأ "بَقِيَّة" على المَرَّة من المصدر. و "في الأرض" متعلقٌ بالفساد، والمصدرُ المقتَرَنُ بآلٍ يعمل في المفاعيل الصريحة فكيف في الظروف؟ ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الفساد".

(8/376)

قوله: {إِلَّا قَلِيلًا} فيه وجهان، أحدهما؛ أن يكون استثناءً منقطعاً، وذلك أن يُحمل التحضيضُ على حقيقته، وإذا حُمِلَ على حقيقته تَعَيَّنَ أن يكونَ الاستثناءَ منقطعاً لئلا يفسدَ المعنى. قال الزمخشري: "معناه: ولكن قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا من القرون تُهوا عن الفساد، وسائرهم تاركوا النهي". ثم قال: "فإن قلت: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجهٌ يُحْمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلْتَهُ متصلاً على ما عليه ظاهرُ الكلام كان المعنى فاسداً؛ لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم، كما تقول: هلا قرأ قومك القرآن إلا الصلحاء منهم، تريد استثناء الصلحاء من المُحَضِّضِينَ على قراءة القرآن". قلت: لأن الكلام يُؤوَلُ إلى أن الناجين لم يُحْضُوا على النهي عن الفساد، وهو معنى فاسدٌ.

والثاني: أن يكونَ متصلاً، وذلك بأن يُؤوَلُ التحضيضُ بمعنى النفي فيصح ذلك، إلا أنه يُؤدِّي إلى النصب في غير الموجب، وإن كان غيرُ النصب أولى. قال الزمخشري: "فإن قلت: في تحضيضهم على النهي عن الفساد معنى تَفِيهِ عنهم فكأنه قيل: ما كان من القرون أولو بقيةٍ إلا قليلاً كان استثناءً متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابه على أصل الاستثناء، وإن كان الأوضح أن يُرْفَعَ على البدل" قلت: ويؤيد أن التحضيض هنا في معنى النفي قراءة زيد بن علي "إلا قليلٌ" بالرفع، لاحظ معنى النفي فأبدل على الأوضح، كقوله: {مَا قَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}. وقال الفراء: "المعنى: فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد" سَمِيَ التحضيض استفهاماً. ويُقَلُّ عن الأخفش أنه كان يرى تَعَيَّنَ اتصال هذا الاستثناء، كأنه لَحَطَ النفي.

(8/377)

و "من" في "مِمَّنْ أَنْجَيْنَا" للتبعيض. ومنع الزمخشري أن تكونَ للتبعيض، بل للبيان فقال: "حقها أن تكون للبيان لا للتبعيض؛ لأن النجاة إنما هي للناهين وجاهد، بدليل قوله عز وجل: {أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوَاءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابٍ بَيِّنٍ}. قلت: فعلى الأول يتعلق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ "قليلاً، وعلى الثاني: يتعلق بمحذوفٍ على سبيل البيان، أي: أعني. قوله: {وَاتَّبَعِ} العامَّةُ على "اتَّبِع" بهمزة وصل وتاءٍ مشددة، وباء، مفتوحتين، فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على مضمير، والثاني: أن الواوَ للحال لا للعطف، ويتضح ذلك بقول الزمخشري: "فإن قلت: علامَ عَطَفَ قوله: {وَاتَّبَعِ الَّذِينَ ظَلَمُوا} قلت: إن كان معناه: "واتبعوا

الشهواتِ كان معطوفاً على مضمر؛ لأن المعنى: إلا قليلاً ممّن أنجينا منهم نُهوا عن الفساد، واتَّبَع الذين ظلموا شهواتهم، فهو عطْفٌ على "نُهوا" وإن كان معناه: واتَّبَعوا جزاء الأتراف، فالواو للحال، كأنه قيل: أنجينا القليل، وقد اتَّبَع الذين ظلموا جزاءهم".

قلت: فجَوِّز في قوله: "ما أترفوا" وجهين أحدهما: أنه مفعولٌ مِنْ غير حذف مضاف، و"ما" واقعة على الشهوات وما بَطَرُوا بسببه من التَّعَم، والثاني: أنه على حَذْفٍ مضاف، أي: جزاء ما أترفوا، وربَّ على هذين الوجهين القول في "واتَّبَع" كما عرفت.

وإلتراف: إفعالٌ من التَّرف وهو النعمة يُقال: صبِيٌّ مُتَرَفٌ، أي: مُنعمَ البدن، وأترفوا: تَعَموا. وقيل: التَّرفة: التوسُّع في التَّعمة.

(8/378)

وقرأ أبو عمرو في رواية الجعفي وجعفر "واتَّبَع" بضم همزة القطع وسكون التاء وكسر الباء مبنيًا للمفعول، ولا بد حينئذٍ مِنْ حَذْفٍ مضاف، أي: اتَّبَعوا جزاء "ما أترفوا" فيه. و"ما" يجوز أن تكون بمعنى الذي، وهو الظاهر لَعَوْد الضمير في "فيه" عليه، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: جزاء إترافهم. قوله: {وَكَاثُوا مُجْرِمِينَ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون عطفاً على "أترفوا" إذا جعلنا "ما" مصدرية، أي: اتَّبَعوا إترافهم وكونهم مجرمين. والثاني: أنه عطْفٌ على "اتَّبَع"، أي: اتَّبَعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك؛ لأنَّ / تابع الشهوات مغمورٌ بالآثام. الثالث: أن يكون اعتراضاً وحكماً عليهم بأنهم قومٌ مجرمون، ذكر ذلك الزمخشريُّ. قال الشيخ: "ولا يُسمَّى هذا اعتراضاً في اصطلاح النحو؛ لأنه آخرُ آيةٍ فليس بين شيئين يحتاج أحدهما إلى الآخر".

* { وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ }

قوله تعالى: {لِيُهْلِكَ} فيه الوجهان المشهوران، وهما زيادة اللام في خبر كان دلالةً على التأكيد - كما هو رأي الكوفيين - أو كونه متعلقةً بخبر كان المحذوف، وهو مذهبُ البصريين. و"بظلم" متعلقٌ بـ"يُهْلِكَ" والباءُ سببيةٌ. وجَوِّز الزمخشري أن تكونَ حالاً من قاعِل "لِيُهْلِكَ". وقوله: "وأهلها مُصْلِحُونَ" جملةٌ حاليةٌ.

* { إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ }

قوله تعالى: {إِلَّا مَنْ رَجِمَ}: ظاهره أنه متصلٌ وهو استثناءٌ مِنْ فاعِل "يَزَالُونَ" أو من الضمير في "مختلفين". وجَوِّز الحوفي أن يكون استثناءً منقطعاً، أي: لكن مَنْ رَجِمَ لم يختلفوا، ولا ضرورةً تدعو إلى ذلك. و"لذلك" في المشار إليه أقوال كثيرة أظهرها: أنه الاختلافُ المدلولُ عليه بمختلفين كقوله:

(8/379)

2731 - إذا نُهي السَّفِيهُ جَرَى إليه * وخالفَ، والسَّفِيهُ إلى خلافِ رَجَعَ الضميرُ من "إليه" على السَّقَةِ المدلولِ عليه بلفظِ "السَّفِيهِ"، ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ على هذا، أي: ولثمرة الاختلافِ خَلَقَهُم. واللامُ في الحقيقة للصيرورة، أي: خَلَقَهُم ليصير أكثرهم إلى الاختلافِ. وقيل: المراد به الرحمة المدلول عليها بقوله: "رحم" وإنما ذُكر ذهاباً بها إلى الخير. وقيل: المرادُ به المجموعُ منهما، وإليه نحا ابنُ عباسٍ كقوله: {عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ}. وقيل: إشارةٌ إلى ما بعده من قوله: "وتَمَّتْ كلمة ربك، ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، وهو قول مرجوح؛ لأنَّ الالَ عدمُ ذلك. وقوله: "أجمعين" تأكيد، والأكثر أن تُسَبَقَ بـ "كل" وقد جاء هنا دوتها.

والجَنَّةُ والجَنُّ: قيل: واحد، والتاءُ فيه للمبالغة. وقيل: الجنة جمع جن، وهو غريبٌ، فيكون مثل كمء للجمع وكَمَاءٌ للواحد.

* { وَكَلَّا تَقْصُ عَلَيْنِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { وَكَلَّا تَقْصُ } في نصبه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به والمضاف إليه محذوفٌ، عَوَّضٌ منه التنوين، تقديره: وكل نبأ تُقصُّ عليك. و "مِنْ أَنْبَاءٍ" بيانٌ له أو صفةٌ إذا قُدِّرَ المضاف إليه نكرة. وقوله: "ما نُثَبِّتُ" يجوز أن يكون بدلاً من "كَلَّا"، وأن يكون خبرَ مبتدأ مضمرة، أي: هو ما نُثَبِّتُ، أو منصوبٌ بإضمار أعني.

الثاني: أنه منصوبٌ على المصدر، أي: كلَّ اقتصاصٍ تُقصُّ، و "مِنْ أَنْبَاءٍ" صفةٌ أو بيان، و "ما نُثَبِّتُ" هو مفعول "تَقْصُ".

(8/380)

الثالث: كما تقدَّم، إلا أنه بجعل "ما" صلةً، والتقدير: "وكَلَّا تَقْصُ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ، كذا أعربه الشيخ وقال: كهي في قوله: { قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ } الرابع: أن يكون "كَلَّا" نصباً على الحال من "ما نُثَبِّتُ" وهي في معنى جميعاً. وقيل: بل هي حال من الضمير في "به". وقيل: بل هي حال من "أَنْبَاءٍ"، وهذان الوجهان إنما يجوزان عند الأَخْفَشِ، فإنه يُجيز تقديم حال المجرورة بالحرف عليه، كقوله تعالى: { وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } في قراءة مَنْ نصب "مَطْوِيَّاتٍ" وقول الآخر:

2732 - رَهْطُ ابْنِ كُوَزٍ مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ * فيهم ورَهْطُ ربيعة بنِ حُذَارٍ وإعراب باقي السورة واضح ممَّا تقدم.

* { وَلِلَّهِ عَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا

رَبُّكَ يَغَافِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ {

وقرأ نافع وحفص "يُرْجَع" مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل. ونافع وابن عامر وحفص على "تَعْمَلُونَ" بالخطاب لِأَنَّ قَبْلَهُ "اعْمَلُوا" والباقون بالغيبة رجوعاً على قوله: {لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ}، وهذا الخلاف أيضاً في آخر النمل.

سورة يوسف

* { الر تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ }

قد تَقَدَّمَ الكلام على نحو قوله "تلك آيات" في أول يونس.

* { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: {قُرْآنًا}: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أجدُّها: أن يكون بدلاً من ضمير "أَنْزَلْنَاهُ"، أو حالاً مُوَطَّئَةً منه، والضميرُ في "أَنْزَلْنَاهُ" على هذين القولين يعودُ على "الكتاب". وقيل: "قُرْآنًا" مفعولاً به والضميرُ في "أَنْزَلْنَاهُ" ضميرُ المصدر.

(8/381)

و "عَرَبِيًّا" نعتٌ للقرآن. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "قُرْآنًا" إِذَا تَحَمَّلَ ضَمِيرًا، يَعْنِي إِذَا جَعَلْنَاهُ حَالًا مُوَوَّلًا بِمَشْتَقٍ، أَي: أَنْزَلْنَاهُ مُجْتَمِعًا فِي حَالِ كَوْنِ عَرَبِيًّا. وَالْعَرَبِيُّ مَنْسُوبٌ لِلْعَرَبِ لِأَنَّهُ تَزَلَّ بِغَلِيْهِمْ. وَوَاحِدُ الْعَرَبِ عَرَبِيٌّ، كَمَا أَنَّ وَاحِدَ الرُّومِ رُومِيٌّ. وَعَرَبِيَّةٌ - بَفَتْحِ الرَّاءِ - نَاحِيَةُ دَارِ إِسْمَاعِيلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ الشَّيْخُ عَر: 2377 - وَعَرَبِيَّةٌ أَرْضٌ مَا يُجِلُّ حَرَامَهَا * مِنَ النَّاسِ إِلَّا اللَّوَدَعِيُّ الْخُلَاجِلُ

سَكَّنَ رَاءَهَا ضُرُورَةً، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَبِيُّ مَنْسُوبًا إِلَى هَذِهِ الْبَقْعَةِ.

* { تَحْنُ تَقْصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْعَافِينَ }

قوله تعالى: {أَحْسَنَ الْقَصَصِ}: في انتصاب "أحسن" وجهان، [أحدهما]: أن يكون / منصوباً على المفعول به، ولكن إذا جعلت القصص مصدراً واقعاً موقع المفعول كالحلق بمعنى المخلوق، أو جعلته فعلاً بمعنى مفعول كالقبض والتقص بمعنى المنقوص والمقبوض، أي: تقصُّ عليك أحسن الأشياء المقتصة. والثاني: أن يكون منصوباً على المصدر المبين، إذا جعلت القصص مصدراً غير مرادٍ به المفعول، ويكون المقصودُ على هذا محذوفاً، أي: تقصُّ عليك أحسن الاقتصاص. و "أحسن" يجوز أن تكون أفعل تفضيل على بابها، وأن تكون لمجرد الوصف بالحسن، وتكون من باب إضافة الصفة لموصوفها، أي:

القصص الجيسن.
قوله: {يَمَّا أُوحِيَْنَا} الباءُ سببِيَّةٌ، وهي متعلِّقَةٌ بِـ"تَقْصُّ" و"ما" مصدرِيَّةٌ، أي:
بسبب إيحائنا.

(8/382)

قوله: {هَٰذَا الْقُرْآنُ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهرُ - أن ينتصبَ على المفعولِ بهِ بِـ"أَوْحَيْنَا". والثاني: أن تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ، أعني بين "تَقْصُّ" وبين "أَوْحَيْنَا" فإنَّ كلاً منهما يطلبُ "هذا القرآن" وتكونُ المسألةُ من إعمالِ الثاني، وهذا إنما يتأتى على جَعْلِنَا "أَحْسَنَ" منصوباً على المصدرِ، ولم تُقَدَّرْ لـ"تَقْصُّ" مفعولاً محذوفاً.
قوله: {وَإِنْ كُنْتَ} إلى آخره تقدّمه نظيره.

* { إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنَّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ }

قوله تعالى: {إِذْ قَالَ}: في العامل فيه أوجهٌ، أظهرها: أنه منصوبٌ بِـ{لِ} يَأْتِي، أي: قال يعقوب: يَا بُنَيَّ، وقت قول يوسفَ له كيت وكيت، وهذا أسهلُ الوجوه، إذ فيه إبقاءُ "إِذ" على كونه ظرفاً ماضياً. وقيل: الناسبُ له "الغافلين" قاله مكي. وقيل: هو منصوبٌ بِـ"تَقْصُّ"، أي: تَقْصُّ عليك وقت قوله كيت وكيت، وهذا فيه إخراجُ "إِذ" عن المضيِّ وعن الظرفية، وإن قَدَّرْتَ المفعولَ محذوفاً، أي: تَقْصُّ عليك الحالَ وقت قولشه، لزم إخراجها عن المضيِّ. وقيل: هو منصوبٌ بمضمر، أي: اذكر. وقيل: هو منصوب على أنه بدلٌ مِنْ "أَحْسَنَ" القصص "بدلٌ استمال". قال الزمخشري: "لأنَّ الوقتَ يَشْمَلُ على القصص وهو المقصوص".

قوله: {يَا أَبَتِ} قرأ ابن عامر بفتح التاء، والباقون بكسرها. وهذه التاءُ عوضٌ من ياء المتكلم، ولذلك لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورةً، وهذا يختصُّ بلفظتين. يا أبت، وبأ أمّ ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لو قلت: "يا صاحِبَتِ" لم يَجُزْ البتة، كما اختصَّتْ لفظَةُ الأمِّ والعَمِّ بحكم في نحو "يا بن أمّ". ويجوز الجمعُ بين هذه التاءِ وبين كلِّ مِنَ الباءِ والألفِ ضرورةً كقوله:
2734 - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ
وقول الآخر:

(8/383)

2735 - يَا أَبَتَا لَا تَرَلْ عِنْدَنَا * فَإِنَّا نَخَافُ بَأْنَ نُحْتَرِمَ

وقول الآخر:

2736 - يَا أَبَتِي لَا زِلْتِ فِينَا فَإِنَّمَا * لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا *

وكلام الزمخشري يُؤدّن بأنّ الجمع بين التاء والألف ليس ضرورةً فإنه قال:
 "فإن قلت: فما هذه الكسرة؟ قلت: هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك "يا أبي" فَرُخِلِقْتُ إلى التاء لاقتضاء تاء التانيث أن يكون ما قبلها مفتوحاً. فإن قلت: فما بال الكسرة لم تَسْقُطْ بالفتحة التي أفتنصتها التاء، وتبقى التاء ساكنة؟ قلت: امتنع ذلك فيها لأنها اسمٌ، والأسماء حَقَّتْها التحريك لأصالتها في الإعراب، وإنما جاز تسكين الياء وأصلها أن تُحَرِّكَ تخفيفاً لأنها حرف لين، وأمّا التاء فحرفٌ صحيحٌ نحو كاف الضمير، فلزم تحريكها. فإن قلت: يُشبه الجمع بين هذه التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوّض منه؛ لأنها في حكم الياء إذا قلت: يا غلام، فكما لا يجوز "يا أبتى" لا يجوز "يا أبت". قلت: الياء والكسرة قبلها شيئان، والتاء عوضٌ من أحد الشئين وهو الياء، والكسرة غيرٌ مُتَعَرِّضٌ لها، فلا يُجمَعُ بين العوض والمعوّض منه، إلا إذا جُمِعَ بين التاء والياء لا غير. ألا ترى إلى قولهم: "يا أبتا" مع كون الألف فيه بدلاً من الياء كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يُعدَّ ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض منه؟ فالكسرة أبعدُ من ذلك. فإن قلت: قد دلت الكسرة في "يا غلام" على الإضافة لأنها قرينة الياء ولصيقتهما، فإن دلت على مثل ذلك في "يا أبت" فالتاء المعوّضة لَعُو، وجودها كعدمها. قلت: بل حالها مع التاء كالحال مع الياء إذا قلت: يا أبي".

وكذا عبارة الشيخ فإنه قال: "وهذه التاء عوضٌ من ياء الإضافة فلا تجتمعان، وتجامع الألف التي هي بدلٌ من الياء قال: